







دكتور حافظ عفيفي باشا

الإنجليز في بلادهم

الطبعة
طبعة دار الكتب المصرية
١٩٣٥

مقدمة

طبقات الأمة الانجليزية : طبقة الأشراف — طبقة الشعب : الزراع والصناع
وصغار التجار والموظفين — التشريع الاجتماعى للطوائف الفقيرة : تأمين العامل
صد المرض ، معاش الشيخوخة ، تأمين العامل ضد البطالة — الطبقة المتوسطة :
المفكرون وكبار رجال الصناعة والتجارة والمال — أسباب عظمة بريطانيا العظمى :
تاريخ إنجلترا وأثره في تكوين هذه العظمة — المردية الانجليزية والقومية الانجليزية —
أخلاق الانجليز وعقليتهم السياسية

نظام بريطانيا العظمى هو أحسن مثال لما يسمى « بالملكية الدستورية » .
وهو نظام ملكي في مظهره ، ديمقراطي في روحه ، جمهوري في نزعتيه . أساس
هذا النظام أولا وآخره سلطان الشعب . ومن دقق النظر في نواحي هذا النظام
المتعددة سواء في الإدارة الداخلية أو في التعليم أو في القضاء أو في سائر مظاهره
الاجتماعية رأى هذه النزعة الديمقراطية الجمهورية بارزة متغلغلة في جميع أسسها
ونواحيها . بل لا أبالغ إذا قلت إن هذه النزعة أظهرت في أنظمة الحكم في بريطانيا
منها في أنظمة الحكم في فرنسا التي لما أعلنت الجمهورية استبقت ، لأسباب تاريخية
لا داعي لذكرها هنا ، جميع أسس الأنظمة التي خلفها الملوك المستبدون ، واحتفظت
بصفة خاصة بأكثر الأنظمة التي وضعها نابليون والتي لا تزال آثارها ظاهرة
إلى الآن في أنظمة الجمهورية الثالثة .

ومهما يكن من بلوغ الديمقراطية البريطانية أعلى غاية ممكنة في هذا الزمان فإن
بريطانيا لا تزال محتفظة بجميع مظاهر الارسطقراطية الملكية . فلا تزال الجمعية
الانجليزية مقسومة الى أشراف وعامة ، تكونت بينهما من زمن بعيد طبقة متوسطة .

طبقة الأشراف

فأما طبقة الأشراف فمكونة من ورثة الأشراف القدماء الذين نالوا هذا
الامتياز من ملوك إنجلترا في عهود مختلفة تبدأ من عهد «وليم الفاتح» ومن الذين نالوا

بأنفسهم هذه الألقاب مكافأة لهم على خدماتهم العامة . ولا تزال هذه الطبقة ، رغم فعل الزمن وانتشار المبادئ الديمقراطية ، محافظة على تعلقها بالنظام الملكي والتفافها حول الجالس على العرش وولائها له ، متمسكة بالتقاليد القديمة الموروثة . وهي مؤلفة في الحاضر، كما كانت في الماضي ، من طبقات متفاوتة في المقام والدرجة ، لكل منها حقوق وتقاليد لا تزال باقية إلى الآن . فأولها مرتبة الدوق فالماركيز فالكونت (إرل) فالفيكونت فالبارون . ومن الخطأ أن يظن أن طبقة الأشراف هذه لا يزال أفرادها أغنياء مترفين ، يعيشون عيش فراغ وينفقون ببذخ من كد غيرهم . فالواقع أن هؤلاء الأشراف في إنجلترا مهما سميت مراكزهم وبلغت ثروتهم هم كغيرهم يعملون ويكدون ، لا يأنفون الاشتغال بأي عمل أو مزاوله أية مهنة . فتراهم لا يرفضون الوظائف العامة في أقاصي الامبراطورية ، كما تراهم يقبلون العمل المرهق في التجارة أو في الصناعة أو في أية مهنة أخرى . وتراهم يزجون بأولادهم وبناتهم في معترك الحياة عقب انتهاء دراستهم ليشقوا طريقهم بأنفسهم غير مستندين إلى ثروة ذويهم .

وقد أمتازت هذه الطبقة في إنجلترا منذ القدم بسخائها على جميع أعمال الخير؛ فهم رعاة أكثر الجمعيات والمعاهد التي أسست في أنحاء الجزر البريطانية للبر بالفقير والرفق بالبائس والمواساة للمريض ، كما يرعى الكثيرون منهم مختلف الجمعيات العلمية والأدبية والرياضية التي لا تخلو منها مدينة أو قرية أو ضيعة في هذه المملكة .

وقد غلا كثير من الكتاب الأجانب في وصفهم طبقة أشراف الانجليز وعزلتهم المتعصبة عن مواطنيهم من غير طبقتهم . والواقع أن الاتصال الوثيق لم ينقطع في أي وقت بين الأشراف وغيرهم من الطبقات الأخرى . فان تاريخ إنجلترا شاهد على أن هؤلاء الأشراف هم أول من وقف في وجه المستبدين من الملوك ، وأول من طالب بالحرية والشورى وحارب من أجلهما . نعم إنهم بدءوا حركتهم السياسية رغبة في إشراك طبقتهم مع هؤلاء الملوك في الحكم ، لكن هذا إنما حصل في وقت لم يكن الشعب نفسه مهتما بالشؤون السياسية ؛ فلما تيقظ الشعب وفطن لحقوقه

مقدمة

٥

السياسية وجد الطريق ممهدا بمجهودات الأشراف . على أن هذه الطبقة ممتزجة في الواقع امتزاجا كليا بغيرها من الطبقات ؛ لأن أبناء الأشراف في حياة آبائهم يعملون ويعيشون جميعا كأبناء الطبقة المتوسطة . فاذا مات الأب لم يرث اللقب إلا أكبر الأبناء إذا كان الأب يحمل لقباً يورث . وكثير من الألقاب لا تورث بل تعطى الرجل يتمتع بها مدة حياته . وكثير من هؤلاء الذين يعطون ألقاب شرف لمدة حياتهم هم من طبقات أخرى وبعضهم من طبقة العمال الذين عاشوا طويلا عمالا يقتاتون من عرق جينهم وعمل أيديهم ؛ فليس يعقل أن يعتزل هؤلاء إخوانهم متى نالوا لقب شرف . أضف الى هذا أن هؤلاء الأشراف يتزوجون مع الطبقات الأخرى ؛ فكثيرا ما يتزوج شريف بامرأة من عامة الشعب ، وكثيرا ما يتزوج رجل من الطبقة المتوسطة أو من طبقة الشعب بابنة شريف . وقد كان من أثر انتشار المبادئ الديمقراطية وسريان تيارها في جسم الأمة كلها من أواخر القرن الماضي أن ضعفت كثيرا مميزات هذه الطبقة واستقلالها وزاد امتزاجها بالطبقات الأخرى ، كما كان من شأن سياسة الأحرار التقليدية أن تؤدي الى مساواة نسبية بين طبقات الجمعية البريطانية . فقد كانت هذه السياسة ترمي تدريجا الى خفض مستوى الطبقات العليا ورفع مستوى الطبقات الدنيا . وهذا مايسر عليه حزب العمال الآن . وقد وصل الأحرار والعمال الى أغراضهم ، لا من طريق التشريع الاجتماعي المباشر الذي يلغى امتيازات طائفة ويقتر امتيازات جديدة لأخرى ، بل من طريق غير مباشر وهو طريق الضرائب . فقد قضى تشريع الضرائب الحديث في إنجلترا بأن يعفى فريق الفقراء وفريق غير قليل من المتوسطين من جميع الضرائب المباشرة وتحميل الموسرين وكبار الأغنياء عبء الضرائب الثقيلة بنسبة تزيد زيادة متصاعدة مع زيادة الثروة ، كما قضت ضريبة الميراث على كثير من الثروات الضخمة . ولوقدر لهذه الضريبة الفادحة البقاء قرنا آخر لقضت نهائيا على هذه الثروات .

وقد ساعد أيضا على نمو الامتزاج بين الطبقات الانجليزية انتشار التعليم بجميع أنواعه حتى إن جامعات اكسفورد وكبردرج القديمة بعد أن ظلت قرونا حدة موصدة

في وجوه الفقراء والمتوسطين قد فتحت أبوابها لهؤلاء وهؤلاء على أثر ما جاد به الكثيرون من الأفراد والجماعات من المبالغ الكبيرة تصرف كإعانات للناجين من غير القادرين على إتمام دراستهم في هذه الجماعات وفي غيرها . ولم يحجم الكثيرون من الأشراف أنفسهم عن التبرع بمبالغ كبيرة لهذه الغاية .

فلما جاءت الحرب العظمى واستدعت تضحيات هائلة تساوت في بذلها جميع الطبقات ، ثبت بشكل واضح أن الوطن يحتاج لمجهودات الجميع وأن الفقير قد يجود بروحه إذا ما جاد الغني بماله ؛ فتنهت كل طبقة لأهميتها كما تنهت لأهمية غيرها ، وأدرك كلٌّ مركزه في الحياة الاجتماعية والسياسية ، فزاد الائتلاف بين مختلف الطبقات وزالت كثير من الفروق الاجتماعية القديمة التي ورثتها الأجيال الحاضرة عن الماضي البعيد . كذلك قضت سياسة الأحرار والعمال بعد الحرب وقبلها بأن يدخلوا الكثيرون من رجال الرأي من الطبقات الأخرى — وكلهم متشبعون بالمبادئ الديمقراطية الحقة — في صف الأشراف ليجلسوا في مجلس اللوردات ، وليكونوا عوناً على نشر هذه المبادئ في هذا المجلس الأرستقراطي القديم ، وليغزوا طبقة الأشراف غزوا سياسياً فعالاً . ولو قدر لحزب العمال في المستقبل — وهذا ليس محالاً — النجاح في إلغاء مجلس اللوردات ، كما يروم الكثيرون من أنصاره ، لقضى نهائياً على الباقي من نفوذ الأرستقراطية البريطانية .

بقي أن نختم هذه الكلمة برأي الكاتب الأسباني المعروف "سلفادوردى مادارياجا" في الأرستقراطية الإنجليزية إذ قال : « إن الأرستقراطية الإنجليزية لا تحتذى وراء قوة حربية ، ولا تستبقى نفوذها وامتيازاتها بنظام سيامي ظالم ، كما أنها لا تحيا بجهل الطبقات الأخرى ، إنما تستمد هذه الأرستقراطية القوية قوتها من رضا الشعب ؛ فلا يمكن أن يقال إن إنجلترا أرستقراطية تحكم شعباً ، بل الحقيقة أن إنجلترا شعب يحتفظ بأرستقراطيته ويفخر بها^(١) » .

(١) قلا من كتاب Englishmen, Frenchmen and Spaniards by S. de Madariaga.

طبقة الشعب

وهي تتكون من :

- أولا - الزّراع في الأقاليم .
- ثانيا - الصناع في المدن .
- ثالثا - صغار التجار وصغار الموظفين .

طائفة الزّراع :

إن الظاهرة البارزة في إنجلترا الحديثة هي انحلال طبقة الزّراع فيها . ويرجع ذلك الى أسباب تاريخية عدّة آثرها الحرب العالمية الأخيرة .

استولى كبار اللوردات في القرن الثامن عشر على معظم الأراضي الزراعية ، فقلت الملكيات الصغيرة ، وأصبح الزّراع الانجليز إما مستأجرين لأجزاء من هذه الأراضي أو عمالا فيها . وكان من أثر التقدّم الصناعي العظيم الذي وصلت اليه إنجلترا منذ القرن الثامن عشر أن زادت أجور العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الصناعات الفتية التي كانت تنتج إيرادا أكثر مما تغله الأرض ، فترح الكثيرون من الزّراع الى المدن للاشتغال بالصناعة وتركوا مهنة الزراعة نهائيا . كذلك كان من نتائج سياسة الأحرار الخاصة بحرية التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية على ما يرد إنجلترا من المواد الغذائية أن هبطت أثمان الحاصلات الزراعية المحيصة لعدم استطاعة الزّراع الانجليز مزاحمة البلاد الزراعية الأخرى التي حبتها الطبيعة مناخا أكثر اعتدالا وأكثر ملاءمة للزراعة والتي تقل فيها أجور العمال عن الأجور الانجليزية . لذلك قلت غلة الأرض وقلت الرغبة في تأجيرها ؛ فقول أكثر كبار الملاك أراضيهم الزراعية الى مراعي لتربية المواشي كي تقل حاجتهم الى الأيدي العاملة التي جذبتها صناعات المدن . ونظرا الى أن كبار ملاك الأراضي كانوا في الأكثر من المحافظين فقد كانت سياسة الأحرار التقليدية عدم الاهتمام بهذه الطبقة ، فكانوا يفرضون الضريبة على بعض المحصولات الزراعية الثمينة ويفرضون ضريبة أخرى على ما يصنع من هذه المحصولات ؛ ففرضوا مثلا ضريبة ثقيلة على "المالت"

(Malt) وفرضوا ضريبة أثقل منها على البيرة التي تصنع منه . فلما جاءت الحرب العظمى كان الزراع ، وهم أقوى أجساما من عمال المدن ، أول من أجاب داعي الوطن وذهب الى ميدان القتال ، فلقد تطوع من الزراع وحدهم في الحرب الأخيرة قبل تقرير الخدمة العسكرية الإجبارية ٢٥٠ ألف زارع^(١) . وقد زاد هذا العدد زيادة كبيرة بعد تقرير الخدمة الإجبارية ، لأن نسبة الذين رفضهم الجيش لأسباب صحية كانت قليلة جدًا في هذه الطبقة ؛ لذلك كان من أثر هذه الحرب إحداث نقص كبير في عدد المشتغلين بالزراعة في إنجلترا ، كما كان من أثر الضرائب العقارية الفادحة التي فرضت على الملاك في زمن الحرب لتغطية مصروفاتها أن انتقلت كثرة الأملاك الكبيرة من أيدي أصحابها القدماء الملمين بشؤون الزراعة الى طائفة من محدثي الثروة الذين استفادوا من الحرب ككبار الصناع والموردين للجيش ممن لا رابطة لهم بالأرض ، وانما اشتروها لانخفاض ثمنها وكثرة أموالهم ورغبتهم في امتلاك أرض في ريف إنجلترا لا لزاعتها واستثمارها بل ليتزحوا اليها في أواخر الأسبوع وفي مدة الراحة السنوية طلبا للرياضة . لذلك أهملت أراض كثيرة وحُولت مساحات واسعة منها الى مراعي وتركّت أراض مهملة لتكوّن مصايد للطيور والحيوانات أو ميادين للألعاب الرياضية المختلفة . واضطر صغار الملاك القليلون الى أن يتركوا الاشتغال بزراعة أراضيهم اكتفاء بتربية الحيوانات أو تفرغ الدجاج أو تربية النحل أو زرع قليل من الأزهار والخضراوات في أقرب مدينة . وقد ثبت من إحصاء سنة ١٩٢١ أن سبعة عشر مليوناً ممن تزيد سنهم على اثنتي عشرة سنة ويسكنون في إنجلترا وبلاد "الجال" وهم صالحون للعمل ، لا يشتغل منهم بالزراعة غير مليون ومائتي ألف شخص ؛ ويدخل في هذا العدد جيش صيادي الأسماك الذين يعيشون على الشواطئ الإنجليزية . وتظهر ضالة هذا العدد اذا قيس بعدد خدمة المنازل الذين يزيد عددهم على مليوني نفس .

(١) راجع كتاب "أنشودة المخرات" Song of the plough مؤلفه موريس هولت Maurice

هذه هي حالة الزراعة والزراع الانجليز الآن . ولقد حاولت الحكومات المختلفة خصوصا حكومات المحافظين في العشر السنوات الأخيرة أن تعالج هذه الحالة ، فقرر المحافظون برنامجا وافيا لتحسين القرية الانجليزية بتشديد الأبنية الحديثة وتعميم الإنارة بالكهرباء منعاً لهجرة القرويين الذين تستهويهم المدن وما فيها ، كما قرروا المكافآت تصرف لمن ينتج محصولات معينة كاعانة زراع البنجر ، ولكنهم لم يستطيعوا تقرير الضرائب الجمركية على محصولات الزراعة التي تأتي من الخارج مع أن هذا باجماع الزراع هو أساس الإصلاح المثمر . فلهذا تولت حكومة الائتلاف الحالية في انجلترا وتمكنت من تغيير سياسة حرية التجارة استطاعت أن تفرض كثيراً من الضرائب الفادحة على الواردات ؛ إلا أنها لم تستطع مع ذلك أن تقر مثل هذه الضرائب على الوارد من الحاصلات الزراعية خوفاً مما يحدثه ذلك من غلاء المعيشة وما ينشأ عنه من الأثر السئ في الطبقات الفقيرة من غير طبقة الزراع . على أنها مع ذلك استطاعت أن تعقد اتفاقات مع الدول التي تصدر لإنجلترا أكثر ما يرد إليها من الحاصلات الزراعية . وبهذه الاتفاقات حددت انجلترا كميات ما يمكن لهذه الدول تصديره إليها من مختلف الحاصلات . وهذا هو النظام المعبر عنه بنظام "الحصص" أو "الكوتا" (Quota) وهذه الكميات التي سمح بتصديرها لإنجلترا توازى ما تحتاج إليه بعد استنفاد الحاصلات الانجليزية المحلية . وبهذا التحديد انتعشت الزراعة الإنجليزية الى حد ما وإن لم يحدث هذا الانتعاش الأثر المرجو من عودة الصانع المتبطل الى الحقل وازدهار الزراعة بعد هذا الاضمحلال الكبير .

طائفة الصناع :

قلنا إن ارتفاع الصناعة الإنجليزية منذ أواخر القرن الثامن عشر كان من أثره تروح جيش كبير من الزراع الى المدن للاشتغال بالصناعة وترك الزراعة نهائياً . وقد استمرت هجرة الزراع من القرية الى المدينة من ذلك التاريخ الى الآن . فان الاحصاءات الانجليزية تسجل دائماً نقصاً مستمراً في سكان الريف وزيادة

مطرده في سكان المدن . وكان من نتيجة ذلك أن أصبح العمال الانجليز أقوى كتلة في بريطانيا ، لا من حيث العدد فحسب ، بل من حيث إنهم يكوّنون طوائف قوية بنظامها و ثروتها وتماسك أفرادها وشعورهم جميعا بضعفهم متفرقين وقوتهم مجتمعين . وهذه القوة التي وصل اليها العمال في إنجلترا — وهي في الواقع أقوى طبقات العمال في العالم — مصدر قوة لبلادهم في كثير من الأحيان وإن انقلبت في أحيان أخرى مصدر ضعف نحيف ؛ ذلك عند حصول الأزمات الصناعية التي تنشأ بين وقت وآخر نتيجة لأسباب مختلفة ، وحين لا يكون من السهل إقناع هؤلاء العمال الأقوياء بقبول تضحية تستلزمها حالة البلاد الاقتصادية والمالية عن طيب خاطر. وقد يكون من الصعب إرغامهم على قبول هذه التضحية الضرورية . ويزيد من صعوبة هذه الحالة ومن تعقدها أن الصانع الإنجليزي لا يعود الى القرية ليشتغل بالزراعة إذا ما أصيبت الصناعة بأزمة مؤقتة أو دائمة تقلل حاجتها الى الأيدي العاملة على نحو ما يفعل الصانع الفرنسي مثلا . ذلك لأن الصانع الفرنسي لا يقطع اتصاله بقريته بل هو يعد نفسه دائما للعودة اليها وللإشتغال بالزراعة اذا ما جمع من المدينة قسطا من المال أو أراد الراحة في شيخوخته . أما العامل الإنجليزي فيقطع نهائيا كل اتصال بالقرية يوم يهجرها الى المدينة ويحصر كل أمله في اقتناء منزل صغير تحيط به حديقة في ضواحي المدينة التي يشتغل فيها يأوى اليه متى تقدّمت سنه وأقعدته عن العمل . ولذلك فإن العودة الى المزارع اذا ما عجزت المدينة عن تشغيل العامل ليس من الحلول الممكنة في إنجلترا .

ويزيد هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة تعقيدا مشكلة سياسية لا تقل عنها خطرا . فان العامل الإنجليزي يتمتع منذ سنة ١٨٦٧ بحق الانتخاب ، وقد تربى طوال هذه السنين تربية سياسية وصار يعرف أنه ينتمى الى طائفة كبيرة العدد محكمة النظام . والعنصر المنظم هو أساس الفوز في كل حكم ديمقراطي . لذلك لا يتقدم العامل الإنجليزي بأى مطلب متواضعا أو متوسلا بل يتقدم بطلبه على الصوت صادق العزيمة في النجاح . ويستمدّ العامل قوته من قوة جمعياته الطائفية .

فان نقابات العمال التي أسست منذ القرن الثامن عشر للاهتمام بشؤون العمال الاجتماعية والعقلية والمادية صارت مؤسسات قوية ذات نظام محكم وتاريخ مجيد في الدفاع عن حقوقهم . وكان من حسن طالعهم أن هذه النقابات لم تتورط إبان نشأتها في سياسة متطرفة كانت تكون القاضية عليها ، بل كان الاعتدال رائدها والممكن المعقول مطلبها ؛ ولذلك كان الرأي العام دائماً مؤيداً لبقائها ولزيادة نموها ، فلم تحجم البرلمانات عن زيادة اختصاصاتها كلما ثبتت ضرورة لذلك . وليست المحاولات المتطرفة القليلة التي حصلت في السنين الأخيرة من نقابات العمال تحت ضغط المتطرفين من أعضائها إلا أدواراً قصيرة في تاريخها الطويل . فلقد دفع هؤلاء المتطرفون من العمال نقاباتهم في السنين الأخيرة الى سياسة عنيفة متطرفة ، كما حصل في سنة ١٩١٩ عندما اعتصب عمال السكك الحديدية ، وفي سنة ١٩٢٠ عندما اعتصب عمال المناجم ، وفي سنة ١٩٢٦ عندما قرر اتحاد النقابات الاعتصاب العام . ولقد فشلت جميع هذه المحاولات المتطرفة فشلاً ذريعاً بسبب تصميم الأمة الانجليزية جمعاء على مقاومة هذه الحركات الثورية . فان الشعب الانجليزي معتدل بطبيعته يكره التطرف كما يكره تحكم طائفة في المجموع . وقد أدركت النقابات خطأ قرار الاعتصاب العام في سنة ١٩٢٦ فقرر اتحادهم في مؤتمرهم السنوي في سنة ١٩٢٧ وفي سنة ١٩٢٨ على التوالي : " بأنهم لا يعتمدون في تحقيق مطالبهم على الوسائل الثورية " .



على أن الحكمة السياسية وبعد النظر قضت على الحكومات الانجليزية المختلفة أن تعالج مشكلة العمال لا من طريق التشريع المقيد لحريتهم لمنع تطرفهم ولكن من طريق التشريع الاجتماعي الذي يكفل لهم الراحة والطمأنينة والرفاهية فيقلل من أسباب اضطرابهم فان الحكومات الانجليزية لم تنتظر أن يشور العمال بجيوشهم لتبدأ باصلاح حالهم ، بل بدأت هذه الحكومات بالاصلاح منذ أكثر من ثلاثين سنة ، أي قبل أن تقوى حركة العمال بل قبل أن يظهر لحزبهم أثر في السياسة الانجليزية .

إن تقرير إسكان العمال في منازل صحية بأجور معتدلة، ومعالجة مرضاهم مجاناً، وصرف معاشات ل كبار السن منهم، وتأمين المتبطلين الذين ضاقت بهم الصناعة كانت وسائل ناجعة أدت الى إخلاء العمال الى السكنية والى توجيه حركتهم القوية المنظمة نوجيها معتدلاً لا يشوبه تطرف ولا يصحبه اضطراب . ويكفى لمن يريد الوقوف على مدى هذا الإصلاح الاجتماعى الخطير الذى أقدمت عليه إنجلترا أن يعلم أن خمسة عشر مليوناً بين عامل وعاملة يستفيدون الآف من نتائج هذا التشريع .

منذ سنة ١٨٦٧ صدر قانون بلمسول (Plimsoll act) الذى تعدل بقانون سنة ١٩٠٦ وهو يضع جميع مصانع السفن البحرية والسفن التجارية تحت مراقبة مندوبى مجلس التجارة (Board of Trade) للتأكد من حالة العمال الصحية ومن عدم إرهاقهم بالعمل .

وفى سنة ١٩٠١ صدر قانون المصانع (Factory act) تلاه فى سنين متقاربة اثنا عشر قانوناً مكملة له وضعت كلها لتأمين سلامة العامل من الحوادث وللحفاظ على صحته فى جميع المصانع المختلفة .

وصدر قانون فى سنة ١٩٠٦ يسمى قانون تعويض العمال (Workmen's Compensation act) وهو يقرر حق العمال فى التعويضات اذا ما أصابهم ضرر أثناء عملهم .

وفى سنة ١٩٠٨ صدر قانون معاشات الشيوخ .

وفى سنة ١٩٠٩ تقتر تشكيلاً لجان محلية (Trade boards) تؤلف من العمال وأصحاب المعامل لتقرير الحد الأدنى للأجور فى بعض الصناعات^(١) .
وفى سنة ١٩١١ صدر قانون التأمين الاجبارى ضد المرض^(٢) .

(١) منذ سنة ١٩٢٤ تشكلت لجان زراعية محلية لتقرير الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة .

(٢) يقضى هذا القانون على كل عامل يقل مرتبه عن ١٦ جنيه فى السنة أن يؤمن على نفسه ضد المرض .

وصدر في السنة نفسها قانون التأمين ضد البطالة .

وصدر في سنة ١٩٢٠ قانون سمي قانون الترفيه (Welfare act) أرغم أصحاب المصانع على أن يقيموا في كل مصنع من مصانعهم مصحة تامة الاستعداد وأن ينشئوا الحمامات الكافية لعالمهم وأن يعدوا في كل مصنع مكانا لبيع الأغذية الملائمة بثمن رخيص .

فيجمي العامل اذا في الوقت الحاضر ثلاثة قوانين هامة :

- ١ — قانون تأمين العامل ضد المرض . وهو القانون الصحي الأهل .
- ٢ — قانون معاش الشيخوخة .
- ٣ — قانون تأمين العامل ضد البطالة .

(١) فاما قانون التأمين الصحي الأهل (National Health Insurance act) فقد صدر في سنة ١٩٢٤ وهو ينص على أن كل عامل تزيد سنه على ست عشرة سنة وتقل عن سبعين سنة ولا يزيد إيراده على ٢٥٠ جنيه سنويا مؤمن ضد المرض . بمعنى أنه مستحق للعلاج المجاني وللأدوية بلا ثمن وللإقامة في مستشفى أو مصحة مجاناً اذا استدعت حالته ذلك . ويتناول العامل مدة مرضه خمسة عشر شلناً في الأسبوع وتتناول الأسرة اثني عشر شلناً عن هذه المدة وتعطى العاملة عند الوضع مكافأة قدرها أربعون شلناً .

(٢) أما قانون معاشات الشيخوخة فيقضى بصرف مبلغ عشرة شلنات في الأسبوع لكل شيخ مؤمن متى بلغ السبعين ، ويصرف مثل هذا المبلغ في بعض الأحوال لمن بلغت سنه ٦٥ سنة . وقد تعدل هذا القانون في سنة ١٩٢٦ فصار لأرملة هذا الشيخ أن تستولى على عشرة شلنات بعد وفاته وأن يعطى ابن المتوفى الأكبر خمسة شلنات وباقي أولاده ثلاثة شلنات لكل منهم في الأسبوع حتى يبلغوا ١٤ سنة . أما الأيتام من الآباء والأمهات فيعطون حتى هذه السن سبعة شلنات ونصف شلن لكل منهم في الأسبوع .

(٣) وأما قانون التأمين ضد البطالة^(١) فيقضى بأن يعطى العامل الذى أمن على نفسه ضد البطالة لمدة معينة سابقة على بطالته والذى يثبت بالدليل القاطع أنه حاول الحصول على عمل فلم يفلح مبلغا قدره ثمانية عشر شلنا فى الأسبوع وللعاملة خمسة عشر شلنا كما يعطى أولادهم القاصرون سبعة شلنات ونصف شلن فى الأسبوع للولد وستة شلنات للبنات . وقد نيط بلجان محلية مختلفة فى جميع أنحاء المملكة تنفيذ هذا القانون تحت إشراف وزارة العمل ومراقبتها .

وتتجمع المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه القوانين من الحكومة ومن صاحب العمل ومن العامل . ففما يختص بتنفيذ قانون التأمين الصحى يدفع صاحب المصنع أربعة بنسات عن كل عامل فى الأسبوع ، ويدفع كل عامل أربعة بنسات عن نفسه كذلك ، وتسدد الحكومة باقى النفقات التى يستلزمها تنفيذ هذا القانون . والأمير كذلك فى تنفيذ قانون المعاشات إذ يدفع صاحب المصنع والعامل مثل هذا المبلغ وتسدد الحكومة الباقي .

وهذه المبالغ التى يدفعها العامل وصاحب المصنع ضئيلة بالنسبة لتكاليف تنفيذ هذه القوانين ؛ فقد دفعت الحكومة فى سنة ١٩٢٦ زهاء مليونى جنيه لتنفيذ قانون التأمين الصحى ، وأربعة ملايين لتنفيذ قانون تعويض العمال ضد الإصابة ، وخمسة وثلاثين مليونا من الجنيهات لتنفيذ قانون معاشات الشيوخ وإعانة ذويهم ، وخمسة عشر مليونا لتنفيذ قانون تأمين العمال ضد البطالة . وقد زادت تكاليف هذا القانون الأخير منذ سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣١ لاطراد الزيادة فى عدد العمال المتعطلين ، إذ وصل ما صرفته الحكومة الانجليزية لهم فى سنة ١٩٣٠ ما يقرب من الخمسين مليونا ، حتى اضطرت بعد هذه الأزمة لعمل تعديلات فى هذا القانون نقصت بموجبها قيمة المكافأة وزادت فى قيمة اشتراك العامل وصاحب المصنع لتستطيع الاستمرار على صرف هذه الإعانة التى كانت تزيد سنة بعد سنة .

(١) ليس لعمال الزراعة ولا لخدمة المنازل حق التأمين ضد البطالة .

لكن التحسين المستمر الذى حصل فى الصناعة والتجارة الانجليزية منذ سنة ١٩٣٢ الى الآن خفف من العبء الذى يقع على عاتق الحكومة فى هذا الباب . ولئن كان هذا العبء الناشئ من تنفيذ هذه القوانين الاجتماعية فى انجلترا لا يزال ثقيلا ، إذ يتراوح بين الخمسين والثمانين مليوناً من الجنيهات سنوياً ، فإن انجلترا فى الوقت نفسه قد اشترت راحتها وطمأنيتها السياسية بهذا المبلغ الذى يتضاءل بجانب النتائج العظيمة التى جنتها من تنفيذ هذه القوانين . أضف الى هذا أن انجلترا قد كسبت بهذا التشريع القويم قصب السبق فى ميدان رعاية الفقير والبائس ولم يدانها الى الآن بلد آخر فى هذا العمل الانسانى العظيم .

الطبقة المتوسطة

تكوّنت هذه الطبقة على مر السنين من كل من انسلخ عن هاتين الطبقتين السالفتين . فمنها جماعة المفكرين الذين يعيشون من مجهودات عقولهم كالكُتّاب والعلماء وذوى الفن وأرباب المهن الحرة . ومنها كبار رجال الصناعة والتجارة والمال الذين ظهروا منذ تقدم الصناعة فى القرن الثامن عشر وشغلوا منذ هذا التاريخ الى الآن مركزاً حيويّاً خطيراً فى جسم الأمة الانجليزية . ومنها كبار الزراع فى الأقاليم ويطلق عليها اسم (Gentry) وتلك طبقة تمتّ الى الطبقة الأرستقراطية بالأصل أو النسب أو القرابة ولكنها لا تحمل ألقاب شرف وهى طبقة ذات تقاليد معروفة . فلقد وصف الكتّاب والروائيون الانجليز من سموه (Gentleman farmer) أو (Squire) ويطلق على كل ذى ثروة زراعية يعشق الريف ولا يحب أن يعيش فى المدينة ، يهوى الزراعة ولا يريد أن يستبدل بها صناعة أخرى ، متأنق فى ملبسه ولكنه يحافظ على زى خاص يميزه عن كل الناس ، يحب الطيور وسائر الحيوانات وإن كان ولوعاً بالصيد وقتل الحيوان ، يحسن ركوب الخيل وضرب النار ، سخي وإن كان غير مبذر ، يعيش عيشة راضية ولكنه يحب العزلة .

هذه في كلمات قليلة أهم مميزات هذا الرجل الذى بقى الى الآن كما وصفه كتاب القرن الثامن عشر والتاسع عشر .

ومن هذه الطبقة المتوسطة كبار موظفى الحكومة وكبار ضباط الجيش والبحرية وكبار رجال السلك السياسى وكبار موظفى الأمبراطورية في أنحاء الكرة الأرضية . ومن هنا تظهر أهمية هذه الطبقة في بريطانيا ، فهى في الواقع الطبقة الحاكمة ، وهى بهذه المثابة تعتبر كالعمود الفقرى الذى يتركز عليه نظام الحكم في بريطانيا . أما صغار الموظفين وصغار تجار المدن فينتمون الى الشعب ولكنهم يكتونون فيه طائفة محافظة تدافع عن بقاء النظم الحالية وتحارب فكرة إحداث أى تغيير جذائى أو ثورى على النظام الدستورى الذى نتمتع به انجلترا الآن . وهم جيش قوى تستعمله الحكومات الدستورية لمحاربة جيش العمال اذا ما ثار على النظام الحاضر . ولذلك يرجع الى هؤلاء فضل حفظ التوازن الذى يكفل بقاء هذا النظام ^(١) .



هذا باختصار بيان عن العناصر التى تكوّن الجمعية البريطانية . فلنذكر الآن شيئاً عن بعض المميزات الخلقية والصفات الخاصة لأفراد هذه الجمعية ، والتى كان من نتائجها أن صيرت من هذه الأمة أقوى أمة العالم .

ليسبت بريطانيا أكثر البلاد سكاناً ، وليس البريطانيون أحد الناس ذكاءً ، أو أكثرهم ثقافة ، أو أرحمهم عقلاً . ومع ذلك نبتوا بريطانيا مكاناً سامياً خطيراً بين الأمم ، ويتمتع الانجليزى بمركز ممتاز في الجمعية الانسانية . تتحاطب أفراد الانجليز فلا تجد فيهم من الصفات البازرة أو من الكفايات العقلية الخاصة ما يميزهم عن غيرهم من الأجناس . بل لقد ترى القرنينى أو الإيطالى أحلى حديثاً وأنصح بحجة وأشدّ طلاقة حتى لتأخذ بلاغته منك كل مأخذ . ومع ذلك فهذا الانجليزى الذى

(١) جاء في إحصاء سنة ١٩٢١ أن عدد موظفى المكاتب التجارية والبنوك يصل الى مليون شخص ويصل عدد الذين يشتغلون في الأعمال التجارية وفي المواصلات ثلاثة ملايين .

لم يؤثر فيك سحر حديثه قد شاد لبلاده صرحاً منيعاً من القوة والنفوذ، ورفع علمها بجهوده ومجتهود أسلافه على جميع البحار ، ومد سلطانها على بلاد لا تغيب عنها الشمس . وأغرب من كل هذا أن هذه البلاد الشاسعة وهذه الملايين التي لا تعد ولا تحصى لا تحكم بجيوش حرارة، بل بطائفة قليلة من هذا الصنف الانجليزي الذي تراه في كل مكان ولا ترى فيه شيئاً غير عادي أو مخالفا للطبيعة . هذه مسألة حيرت العقول فأفاض الكثيرون من الكتاب والسياسيين في مختلف البلاد في القول فيها واجتهدوا في استكشاف هذه الصفات المستورة التي رفعت الإنجليزى وانجالترا الى هذا المقام . ومهما يكن من اختلاف الناس في منشأ تلك الصفات وتقديرها فالراجح أنها ترجع الى أصول أربعة هي :

- أولاً — تاريخ إنجلترا وما أحدثته في صفات الشعب الانجليزي من آثار ثابتة ورثتها الأجيال على التعاقب فبقيت فيهم حتى اليوم .
- ثانياً — جوق بريطانيا العظمى .
- ثالثاً — وضعها الجغرافى .
- رابعاً — تربيتها المدرسية .

(١) أما التاريخ فقد أثرت حوادثه تأثيراً عميقاً في أخلاق الشعب الإنجليزى وأنشأت أحداثه المختلفة وأدواره المتعاقبة في هذا الشعب صفات خاصة توارثها جيلاً بعد جيل ، فأصبحت من لازمات الشعب وطبائعه ، لأنها اختلطت بدمه وامتزجت بروحه . ويطول الكلام في هذا الموضوع إذا أردنا أن نستقصى المعروف من تاريخ إنجلترا لبيان أثره في تكوين الخلق البريطانى . وحسبنا أن نرجع بالقارئ الى عهد ملوك التودور وعلى الخصوص عصر الملكة ” إليزابث “ الذى يعتبر بحق بداية إنجلترا الحديثة ؛ فان المؤرخين يعتبرون هذا العصر أكثر العصور أثراً في تاريخ بريطانيا ، لأن ما تم فيه من التغييرات والإصلاحات كان ذا أثر عظيم في تكوين أخلاق الانجليز وفي بناء نظام دولتهم الحديث ، وفي توجيه هذه الدولة في الطريق

الذى أوصلها الى العظمة التى بلغتها فيما بعد . وقد يعدّ عهد "إليزابت" بحق العصر الذهبى فى القرن السادس عشر . فانها لما وليت الحكم كانت إنجلترا على درجة من الضعف الحربى والبحرى لا تقوى معه على صدّ غارة الأجنبي . فقد كان من آثار سياسة الملكة "مارى" أن ساد تسلط أسبانيا على إنجلترا حتى كادت تعتبر تابعة لها ، كما تلاشى سلطان إنجلترا فى إرلندا . وكانت المناوشات على حدود أسكتلندا كثيرة الوقوع . وفوق ذلك قد طغت المنازعات الدينية على إنجلترا فقسمتها الى فرق متطاحنة متعادية . ولقد استطاعت "إليزابت" أن تعيد السلام فى الداخل بأن أُنحِدت الثورات المتقدمة التى حصلت أثناء حكمها الطويل ، كما قضت على الخلافات الدينية بتثبيت قدم الكنيسة الإنجليزية وضمان تفوقها ، وأعادت فتح إرلندا عند ما رأت فى تركها خطرا على سلامة إنجلترا ومركزا لدسائس البابا وأسبانيا أعدائها وأنصار الكاثوليكية . كذلك استطاعت أن تعيد تنظيم الأسطول الحربى وتقويته ؛ وبذلك أمكنها أن تهزم نهائيا أسطول أسبانيا وأن تكسب بذلك لإنجلترا السيادة على البحار . وكان لهذه السيادة أثرها فى تسهيل انتشار التجارة الإنجليزية فى أنحاء العالم انتشارا مهد لبنا أساس الامبراطورية البريطانية وتدل البحوث التاريخية على أن إيراد الدولة الإنجليزية أثناء حكم الملكة "إليزابت" لم يزد على نصف مليون من الجنيهات سنويا . ويحق للمرء أن يأخذ العجب اذا نظر الى هذا الإيراد الضئيل وقارنه بما قامت به الدولة من جليل الأعمال فى ذلك العهد ، خصوصا وقد كانت الملكة "إليزابت" فى الخمس عشرة سنة الأخيرة من حكمها فى حرب مستمرة مع أسبانيا . كما يحق له أن يتساءل عن سبب قلة هذه الإيرادات التى لم تكن تتناسب مع ثروة إنجلترا فى ذلك العهد . وقد يتبادر الى الذهن لأوّل وهلة أن قلة إيرادات الدولة ربما كان راجعا الى تنافر وعداء بين البرلمان وبين الملكة جعل البرلمان يرفض تقرير الضرائب شحا منها عليها بالمال الى هذا الحد . والواقع غير ذلك ، فان الصلة بين "إليزابت" وبين البرلمان كانت صلة تعاون وثيق ومودة خالصة . وقد كانت هذه العلاقات الحسنة تسود كل عصر

ملوك تيودور الذين لم يتسكوا بمبدأ المصدر الألهي لسلطة الملك ، كما فعلت أسرة ستيوارت من بعدهم ، بل رأوا أن خير وسيلة لتحقيق رغباتهم وتنفيذ سياستهم أن يسود الوثام بينهم وبين ممثلي الأمة . لذلك عملوا ما استطاعوا لتقوية نفوذ البرلمان خصوصا وقد كان في برنامجهم السياسى القضاء على ما كان باقيا من نظام الإقطاعيات ومن سلطة الأشراف وتقوية سلطة الحكومة المركزية . وقد كان البرلمان ، وهو يمثل على الأخص الطبقة الوسطى من الشعب ، أضمن أداة تساعد على تحقيق هذه الغاية . لم تكن قلة الإيرادات إذا نتيجة سياسة عداء من البرلمان نحو الملكة وإنما كانت مظهرا لرأى عام وفكرة سائدة بين أفراد الشعب الإنجليزى . ذلك أن الفردية كانت أظهر صفات الإنجليزى فى ذلك العهد . والفردية تعمل دائما على تحديد مجال مجهودات الحكومة فى أضيق الحدود ، وترك أكبر قسط من العمل والتصرف للأفراد . وكان تقدير الإنجليز لما تحتاج اليه الحكومة من المال ملحوظا فيه هذا المبدأ . ثم إن الإنجليز كانوا يرون أن خير وسيلة لحماية حقوقهم السياسية هو حفظ التوازن بين قوة الأمة وقوة الملك فى عهد لم تكن توطدت فيه بعد دعائم الديمقراطية . وحفظ التوازن هذا يقضى ألا يقترز نواب الأمة من الضرائب إلا ما تستلزمه حاجات الحكومة الضرورية ، لأن وفرة المال بيد الملك تزيد من قوته وسلطته ، إذ تسهل له تنظيم القوات الحربية التى قد يستعين بها على إرغام الشعب اذا اختلف وإيابه فى أمر من الأمور . ولذلك كانت سياسة البرلمان فى ذلك العهد تقضى بتقليل قوات الدولة الحربية ، لأن الجيش الكبير قد يغرى الملك بالمغامرة فى حروب خارجية لمجرد الزهو وحب التوسع دون نظر لمصلحة إنجلترا ، كما قد يغريه باستعماله ضد الأمة اذا ما أراد . وهذا هو السر فى أن إنجلترا احتفظت من زمان بعيد بمبدأ الحرية فى التجنيد ورفضت الى الآن فكرة التجنيد الإجبارى الذى تقرر فى جميع بلاد العالم تقريبا . وقد أظهر التاريخ أن الإنجليز فى رأيهم هذا لم يكونوا بعيدين عن الصواب . فبفضل سياستهم هذه اطردت ثبات الحياة النيابية ، فلم ينته القرن السابع عشر حتى كان مركز البرلمان قد توطد الى حد لم يجرؤ أحد على التعدى على

سلطته ؛ في حين كانت سير الأمور على عكس ذلك في أوروبا . فان إطلاق يد الملوك في فرض الضرائب وتجنيد الجيوش خلق في فرنسا وفي أسبانيا ملكية قوية مستبدة أغرقتها قوتها الحربية بالدخول في حروب خارجية متعددة نهكت قوى تلك البلاد ، كما ساعدها على الاستبداد بالشؤون الداخلية وقتل روح الحرية والدستور . بذلك تعطل نمو الحياة النيابية في هذه البلاد بل قضى على ما كان قد نشأ منها منذ القرون الوسطى . وظل الحال على ذلك قرونا ، فلم تقيم للحياة النيابية في أوروبا قائمة إلا بعد الثورة الفرنسية .

ولقد كان الحال في إنجلترا على خلاف ذلك فانه لما قام النزاع بين "شارل الأول" وبين البرلمان الإنجليزي كان عامل المال حاسما في انتصار مؤيدي البرلمان . فكل من الملك والبرلمان لم يكن له جيش نظامي . لكن البرلمان استطاع أن يفرض الضرائب على الأمة بينما لم يستطع الملك ذلك . وبأموال هذه الضرائب تمكن البرلمان من أن يجند جيشا قويا على حين انفضّ أكثر جنود الملك . من حوله لعجزه عن دفع أجورهم . فكيف إذا استطاعت "اليزابت" رغم قلة إيرادات الدولة في عهدها أن تقوم بما قامت به من الأعمال العظيمة ؟ والسبب في ذلك هو أن الفردية كانت قد نمت بجرى الحوادث نموًا عظيمًا في ذلك العصر . والفردية كما قدمنا تعمل على تحديد مجال مجهودات الحكومة في أضيق الحدود وترك أكبر قسط من العمل للأفراد والجماعات . وقد سارت جنبًا لجنب مع روح الفردية روح جديدة هي روح القومية ، أي استعداد كل فرد من أفراد الأمة ليقوم بلا أجر ولا مكافأة بكل عمل يستطيع القيام به لخدمة بلاده . فاذا كانت الفردية قد أدت الى حرمان الملكة من المال الذي يمكنها من تنظيم جيش كبير فانها كانت مضطرة الى الالتجاء الى ولاء شعبها ومساعدته الحرة والاعتماد على قوميته لتكوين جيوشها التي تألفت بلا أجر أو مقابل لتحارب من يشور على الملكة . وكانت روح القومية هذه تدفع الإنجليز الى تلبية هذا النداء عن طيب خاطر ، وتدفعهم للجدد بأرواحهم في خدمة ملكتهم وبلادهم في الوقت الذي كانوا يترددون كثيرا في إجابة الطلبات المالية التي كانت

الملكمة تطلبها اليهم . ولما كان حرص الانجليز على فرديتهم مانعا تمكين الملكمة من إنشاء هيئة موظفين قوية تمكنها من تثبيت سلطتها على الأقاليم وعلى باقى أنحاء المملكة لما يتطلبه ذلك من المال الكثير عمدت الملكمة لهذا الغرض الى الطريقة التى اتبعت فى الجند فأنشأت هيئة موظفين لا يتناولون أجراهم قضاة الصلح ، (Justices of the Peace) وقد أخذت تزيد فى اختصاص هؤلاء القضاة وواجباتهم حتى أصبح اختصاصهم فى آخر حكمها يكاد يتناول جميع الأعمال الحكومية . واستمر من تلاها من الملوك على هذه الخطة ، حتى أصبح قضاة الصلح فى القرن الثامن عشر من بعض الوجوه أقوى من السلطة المركزية . وكان هؤلاء القضاة يعينون من أعيان الطبقة الوسطى . وكانوا عادة رجالا يتمتعون بصفات الاستقامة والنزاهة ، فكانوا محبوبين محترمين من مواطنهم ومن الحكومة المركزية ، كما كانوا يتمتعون عادة بقسط غير قليل من الاستقلال لعدم استيلائهم على مرتبات مقابل عملهم . وكان لنظام قضاة الصلح هذا أثر هام فى تطور أخلاق الشعب الانجليزى ؛ لأن تولى الأفراد للأعمال العامة بلا أجر قد أنمى فى الشعب روح الخدمة العامة كواجب وطنى ، كما كان له أثر هام فى إنماء عاطفة احترام القانون وتقويته فى نفوس الشعب ، ذلك بأن هذا النظام لا يقسم الأمة طبقتين إحداها حاكمة والأخرى محكومة ، بل كان الشعب حاكما لنفسه ، فأدى ذلك الى التضامن الوثيق بين الحاكم والمحكوم ، بذلك أصبح الأمن والنظام وحسن الإدارة وتوزيع العدل يهم الحاكم والمحكوم على حد سواء . وقد قال المؤرخ الانجليزى المشهور ميتلند (Maitland) : "إن احترام الانجائز للقانون قد نشأ الى درجة غير قليلة عن نظام قضاة الصلح ، أى نظام العدل الذى يقيمه قضاة من غير الاختصاصيين أو كما يسميه "عدل الهواة". ذلك لأن من كان يبدىهم تفسير القوانين وتطبيقها على الأفراد كانوا يعرفون تمام المعرفة شخصية المتخاصمين ؛ ولذلك كانت أحكامهم أكثر الإخيان عادلة وإن لم يكن إلباسهم بالقوانين كثيرا" .

بينما نجد هذا التضامن الوثيق بين الحاكم والمحكوم فى انكلترا اذا طبقت العقوبة الكبرى

التي تجرى في كثير من البلاد الأخرى دون إيجاد إدارة حسنة نزيهة قادرة عادلة ترجع الى أن الشعب في تلك البلاد ليس له ماض طويل في إدارة شؤونه بنفسه ، بل له على العكس من ذلك تاريخ قديم وذكريات مؤلمة من استبداد الطبقة الحاكمة به واستغلاله لمصلحتها الشخصية ؛ ولذلك نرى تلك الشعوب وإن تغيرت بها الظروف وتقدمت الحياة النيابية الديمقراطية وتحسنت نوع الحكومات التي تحكمها . لا تستطيع نسيان تلك الذكريات ، بل يبقى أثرها قائماً فيها منفراً إياها دائماً من الطبقة الحاكمة مهما أحسنت الحكم ومهما عدلت . وهذا النفور مضعف بطبعه لما يجب من التعاون بين الحاكم والمحكوم ، في حين أن هذا التعاون هو الشرط الأساسي لنجاح أى نوع من أنواع الحكم .

ومن الأشياء التي نتميز بها إنجلترا عن سائر البلاد والتي ترجع الى هذا التطور التاريخي فيها أن أكبر المنشآت الخيرية والاجتماعية والتعليمية فيها تقوم على تبرعات الأفراد دون أية مساعدة من الحكومة ؛ فتللك المستشفيات العديدة المنتشرة في أنحاء البلاد والتي يؤمها ملايين من الأشخاص وتعتبر بحق من أجمل المستشفيات بناء وأكبرها سعة وأحسنها استعداداً كلها تقوم بتبرعات الأفراد . وتلك الجامعات التاريخية العظيمة ، وأكثر تلك المدارس التي نالت شهرة عالمية في طرائقها التعليمية ، وتلك الجمعيات الخيرية والعلمية والأدبية التي لاحصر لها ، إنما تقوم جميعاً بتبرعات الأفراد . هذه الروح السامية التي امتاز بها الانجليز ترجع لدرجة كبيرة الى عهد الملكة "اليزابت" ، وإلى صفة الفردية التي تحكمت في هذا العهد والتي قضت بتحديد أعمال الحكومة مما جعل البرلمان لا يقرر من الضرائب إلا ما هو ضروري لحاجات الحكم في حدود هذه الفردية . ومع مرور الزمن أصبح ذلك خلقاً راسخاً وصفة لازمة بقيت في الانجليز الى الآن رغم تغير الظروف وزيادة موارد الدولة . نعم بقيت الفردية والقومية صفات مميزة للانجليز راسخة فيهم الى الآن ؛ فأنت لا ترى في الوقت الحاضر تلك المستشفيات وتلك الجامعات وتلك المعاهد الخيرية هي وحدها التي تقوم بمال الأفراد ، بل ترى أعمالاً أخرى هي من صميم أعمال الحكومة

في البلاد الأخرى يقوم بها الأفراد في إنجلترا . أذكر لذلك ثلاثة أمثلة : فالرقابة على أفلام السينما مثلا عمل حكومي في جميع البلاد ولا دخل للحكومة فيه في إنجلترا . فقد تطوع منذ عشرين سنة كاتب معروف هو المستر اكونور الإيرلندي (T. R O' Connor) ، وكان أكبر أعضاء البرلمان هنا ، بهذه المهمة فقبلت الحكومة الانجليزية تطوعه وناطتها به . فلما مات منذ سنوات خلفه في هذه المهمة مندوبون تختارهم شركات السينما وآخرون يختارهم أعضاء المجلس البلدي في كل مدينة للقيام بالمهمة نفسها من غير دخل للحكومة مطلقا في هذا الموضوع . مثل آخر أبلغ من هذا : ميناء لندن ، وهي أكبر ثغرى في العالم ، تدار على نظام غريب لا مثيل له إلا في إنجلترا ؛ فهذا الثغر العظيم الوفير الإيراد يديره ويتصرف في كل إيراده وفي تنظيمه وإصلاحه مجلس تعيينه الحكومة لمدة ثم تنتهي مهمتها بذلك التعيين فلا دخل لها في شؤونه ولا مراقبة لها عليه إلا أن يعرض حساباته على مراقبين معتمدين ثم يؤدي إلى الخزنة العامة كل سنة ما يزيد من إيراده على نفقاته . كذلك مصلحة الإذاعة اللاسلكية ويقرب إيرادها من الثلاثة ملايين من الجنيهات تدار على هذه الطريقة ، فالحكومة تعين مجلسها لمدة من الزمن وبذلك تنتهي مهمتها ، فلا مراقبة ولا إشراف عليها وليس لها إلا أن تستولى على خمس إيرادها ، أما الباقي فتصرف فيه اللجنة التي تدير شؤن هذه المصلحة . والأمثلة كثيرة على تعدد مظاهر هذه الروح في إنجلترا . كما أن النجاح الكبير الذي تصادفه هذه الأعمال كان من شأنه اندفاع الشعب واندفاع الحكومة وراء هذه السياسة دون رجوع إلى الوراء . وترجع أسباب هذا النجاح إلى روح الفردية والقومية التي ذكرناهما وإلى اهتمام كل فرد من الهيئات التي تدير هذه المنشآت واهتمام كل فرد من موظفيها وعمالها بواجبهم وشعورهم بأنهم يؤدون عملا قوميا لمصلحة بلادهم . وقد كانت النتيجة الطبيعية لاشتراك الأفراد مع الحكومة في الأعمال العامة واحتمال المسؤولية عنها أن تمت في الفرد رغبة النظام وحب التنسيق والإقبال عن طيب خاطر على أن يتعاون مع أهل قريته أو مدينته أو إقليمه على خدمة هذه القرية أو تلك المدينة أو هذا الاقليم . ولهذا أثر

عظيم في تكوين نظام الحكم في إنجلترا وفيما نراه فيها الآن من توزيع السلطات والمسؤوليات توزيعا كبيرا لا يوجد في أى بلد آخر مما جعل هذه البلاد أحسن مثال للحكومة اللامركزية . فلندن ومن فيها من الموظفين لا يحكمون بريطانيا كما تحكم باريس فرنسا وكما تحكم القاهرة مصر، بل لقد سارت إنجلترا منذ زمن بعيد ، لهذه الأسباب ، على نظام يتخول لمختلف أقاليمها ومدنها سلطة واسعة من الحكم اعتمادا على ثقافتها في أفراد الشعب وما جبلوا عليه من التطوع للخدمة العامة . فإنجلترا وبلاد الجال تقسم الى اثنتين وستين مقاطعة إدارية (County) تحكمها مجالس منتخبة من الشعب ولا يشترك معها في هذا الحكم الا عدد قليل من الموظفين الذين تعينهم السلطات المركزية .

على رأس كل من هذه المقاطعات رئيس أعلى يسمى "اللورد لفتنت" تعينه الحكومة وهو يمثل الملك والحكومة المركزية في هذه المقاطعة وينتخب عادة من كبار الضباط أو كبار الموظفين المتقاعدين من سكان المقاطعة . وهو يتمتع بمركز سام من الوجهة الاجتماعية ، فيتقدم الجميع في الحفلات الرسمية ولكنه لا يعمل شيئا من الوجهة الادارية ، ويكاد ينحصر كل اختصاصه في أن يقترح أسماء الأعيان الذين يرشحهم لتولى وظيفة قضاة الصلح عند خلو إحدى هذه الوظائف ، وهو رئيس شرف لقوة بوليس المقاطعة ، ولكن هذه القوة تحت سلطة رئيس فعلى مسئول لا أمام ممثل الملك بل أمام مجلس المقاطعة المنتخب أو مندوبيه . وتعين الحكومة أيضا عددا من الضباط القضائيين يسمون "الشرفاء" (Sheriffs) ووظائفهم تحضير قوائم المحلفين للجرائم وتنفيذ أحكامها كتحويل الغرامات المحكوم بها وكالإشراف على تنفيذ أحكام الإعدام أو الأحكام الأخرى ، وهم يعينون لسنة . أما قضاة الصلح الذين فقدوا تدريجيا سلطتهم الادارية بسبب انتقالها الى المجالس المنتخبة فبق من واجبهم مراقبة تنفيذ كثير من القوانين وبق لهم الحق في التدخل في بعض الشؤون العامة . فلهم الكلمة النهائية في تقرير هدم منزل آبل للسقوط أو ردم بئر أو ينبوع ملوث أو إعطاء رخص بيع المشروبات الروحية أو سجنها ،

كما لهم الحق في النظر في الشكاوى المتعلقة بتحصيل الضرائب المحلية . فاما ما عدا ذلك من الأعمال فقد أصبح من اختصاص مجلس المقاطعة المنتخب الذي يقرر الضرائب المحلية ويتولى جميع الشؤون الخاصة بالأمن العام والصحة العامة وإنشاء الطرق وبناء المساكن الصحية الرخيصة للفقراء ، ويعنى بتنظيم المدن وإنشاء المستشفيات وتوريد المياه والكهرباء اللازمة للمقاطعة ، ويعنى بأمر التربية والتعليم في دائرته ؛ وبالمجمل يتولى هذا المجلس جميع الشؤون الحيوية الخاصة بإقليمه . كذلك تتولى المجالس البلدية والمجالس القروية جميع الشؤون الخاصة بالمدن والقرى . ولا دخل للحكومة المركزية في كثير من هذه الشؤون ؛ فان هذه المجالس تهيمن على قوة البوليس وكشف الجرائم وتحقيقها ؛ فلا يتدخل بوليس لندن إلا اذا طلب رئيس بوليس الإقليم معاونته في كشف جريمة عجز هو عن كشف سرها . وقد نالت مجالس الأقاليم والمجالس البلدية هذه السلطة الكبيرة تدريجاً وفي زمان طويل يرجع الى اثني عشر قرناً من تاريخ إنجلترا . لكن هذه السلطة قد زادت بشكل واضح منذ بداية القرن التاسع عشر ، أى منذ قانون سنة ١٨٨٠ الذى جعل قاعدة الانتخاب العام المباشر أساس تشكيلها . أما سلطتها على التعام فقد أعطيتها منذ سنة ١٩٢١ فقط .

هذا هو نظام الحكم الإقليمى المستقل الذى تسير عليه إنجلترا الآن . ويكفى للدلالة على استقلال هذه الحكومات الإقليمية أن يعرف أن مهمة وزير الداخلية الفعلية في إنجلترا لا تتعدى رياسته لبوليس لندن وإشرافه على السجون الانجليزية وأنه هو وزير الصحة واسطة الاتصال بين هذه المجالس المختلفة والبرلمان .

وقد كان من أثر هذا النظام أن نمت تربية الشعب السياسية والإدارية والاجتماعية نمواً عظيماً ، كما نمت فيه تلك الروح القومية التى قوت فيه الشعور بأن تلك القرية التى يسكنها أو المدينة التى يقطنها وذلك الطريق الذى يسير فيه وتلك الحديقة العامة التى يتمتع بها ، إنما هى قريته ومدينته وطريقه وحديقته ، فهو مكلف بصيانتها وإصلاحها وتحسينها لأنها ملكه وملك لإخوانه . ولذلك لم يكن هذا النظام

مكفول البقاء في المستقبل لحسب ، بل المؤكد أن التوسع في سلطة هذه الجماعات النيابية الإقليمية سيزداد في المستقبل بعد أن دلت التجربة بشكل قاطع على أن هذه الطريقة في الحكم هي أمثل طريقة للتقدم والارتقاء . وقد كان لهذا الاستقلال المحلي في إنجلترا ولعدم سيطرة الحكومة المركزية على كل الشؤون فيها نتيجة سياسية خطيرة هي عدم استطاعة هذه الحكومة المركزية السيطرة على الانتخابات النيابية ، تلك السيطرة التي نراها متفشية إلى حد بعيد أو قريب في أكثر البلاد الأخرى . ذلك لأن الانتخابات في إنجلترا تجري تحت إشراف هذه الهيئات المحلية المستقلة ، فلا دخل للحكومة المركزية في أي شأن من شؤون الانتخابات سواء أكانت انتخابات للجالس المحلي نفسه أم لمجلس العموم .

وقد كان من أثر تمتع الإنجليز بحرية سياسية واسعة وبنظام قضائي عادل منذ زمان طويل أن انتشرت بين الناس فضائل الصدق في القول والصراحة في إبداء الرأي فإن الكذب والخوف من التصريح بالرأي كانا وما يزالان من مميزات الاستبداد وفساد القضاء .

هذه بالاختصار آثار التقاليد التاريخية في إنجلترا في أخلاق شعبها وفي تكوين تفكيرهم السياسي والاجتماعي .



(٢) وأما الجو فقد ترك أثرًا ظاهرًا في أخلاق الإنجليز . فإن جو المدن الإنجليزية البارد الملبد بالغيوم والذي يحتم فيه الظلام الحالك مدة طويلة من السنة كان من أثره تلك الهجرة الدورية من المدن إلى الأقاليم وشواطئ البحار حيث الجو أقل قسوة وأكثر اعتدالا والهواء نقي منعش . لذلك اعتاد الإنجليز أن يهجروا المدن الكبيرة في نهاية كل أسبوع شتاء وفي فترة طويلة مستمرة صيفا حين يشتد الحر في المدن الكبيرة المكتظة وتمتدح بهوائها الغازات السامة المتصاعدة من مداخن المصانع ومن محركات السيارات فتجعل الهواء غير صالح للتنفس . ولا يهجر

المدينة الأغنياء والمتوسطون وحدهم بل تهجرها جميع الطبقات . ومن زار لندن يوم أحد رأى بعينه تلك الهجرة الغربية التي لا تبقى في هذه المدينة الضخمة إلا عددا ضئيلا من سكانها .

والانجليز لا يهجرون المدن الى الريف ليستنشقوا الهواء الطلق وكفى ، بل لتستفيد أيضا عضلاتهم وأعضاؤهم من الألعاب الرياضية التي تجرى الدم في عروقهم فيزول أثر البرد القارس الذي يطغى على بلادهم . فعناية الانجليز بالألعاب الرياضية هي إذاً أثر من آثار هذا الطقس . وقد كان للألعاب الرياضية دخل في تكوين طباعهم ، فانها قوت أجسامهم وقومت أخلاقهم وكسرت من حدة عاطفة الأنانية فيهم . فان جميع ألعابهم تستدعى أن يتكثروا فرقا وأن يسود بين اللاعبين النظام والوثام ، كما يجب عليهم جميعا احترام القوانين الموضوعة لكل لعبة ، وأن يخرجوا من ميدان اللعب أصدقاء ، غالبين كانوا أو مغلوبين . وكان ذلك أيضا مما أورث الانجليز مع الزمن خلق احترام النظام والتألف والتآزر مع إخوانهم ، مما أدى الى إمكانهم القيام بتلك الأعمال العظيمة التي لا يستطيع فرد أن يقوم بها ، كما لا تستطيعه الجماعات إلا اذا ساد بينها الوثام والتآزر وحسن النظام .

كذلك كان من أثر هجرة الانجليز الدورية الى الريف حبهم للحيوانات ورعايتهم إياها حتى أصبحت انجلترا تعتبر بحق جنة الحيوانات . فالحصان والكلب يتمتعان في تلك البلاد بعناية ورعاية ربما لا يتمتع بهما الانسان في بلاد أخرى .

كذلك كان من أثر الجحوى تلك الأعصاب الهادئة الساكنة التي يتمتع بها الانجليز والتي جعلت منه هذا الانسان الذي قليلا ما يمتد وجهه عما يضر قلبه ولا يظهر على ملامحه أى أثر اذا أصابه خير أو شر . وهذا ما جعل الانجليز يتقبلون الأزمات والكوارث بأعصاب هادئة تساعدهم على الخروج منها أو تخفيف أثرها بتفكير هادئ وأعصاب غير ثائرة وتجعل القلق والازعاج لا يستحوذان عليهم . وكلما تعقدت المشاكل وتعسرت الأمور زادت سكينتهم ، بل مالوا دون تكلف الى شيء من المرح ؛ وهم

لذلك قادرون أن يحولوا في أصعب المواقف أشد الحوادث إزعاجا إلى مداعبة لطيفة.^(١) وما حب الانجليز للإخلاق إلى بيوتهم أو أنديةهم إلا نتيجة من نتائج الجحود الذي يمنعهم عن التلهي بالسير في الشوارع أو الجلوس على الأرصفة . وقد أصبح لما يسميه الانجليز ”هوم“ (Home) معنى خاص ليس من السهل ترجمته بكلمة واحدة لأية لغة، فهو يشمل المنزل الذي يسكنه والأثاث الذي يحويه وأسرته وحياته العائلية بملابساتها كلها .



(٣) كذلك كان لوضع إنجلترا الجغرافي أثر في طباع أهلها . فهي جزيرة لا تتصل بغيرها من البلاد بغير البحر . وقد اعتبر الانجليز هذا التكوين منحة إلهية، حتى تغنى الشعراء وتمتدح الكتّاب والسياسيون من قديم الزمان بهذه العزلة الطبيعية . فأوروبا — ويعبر عنها الانجليز ”بالقارة“ — لا تشمل في نظرهم جزيرتهم . وهم لذلك قد عملوا دائما على قطع الصلات الاجتماعية والعقلية والسياسية بينهم وبين هذه القارة إلا للضرورات ، وانفردوا بتفكير خاص وعقلية خاصة وأنظمة سياسية وإدارية خاصة، ورفضوا أن يقلدوا أى نظام أوروبى أو أجنبى . فاذا سمعت بنجاح تجربة اقتصادية أو سياسية أو إدارية في أى بلد من البلاد فلا تصدق أن إنجلترا ستأخذ بهذه التجربة ، لأن هذه العزلة الجغرافية وتغلغل الفردية في حواس الانجليز ومشاعرهم تأبين عليه ذلك مهما كانت الظروف والأحوال .

(١) أروى هذه الحكاية عن ثقة : عند إعلان الحرب العظمى وقبل إعلان ”المورتوريوم“ وجد بنك بريطاني في مركز صعب فاجتمع مديروه اجتماعا حضره مندوب من وزارة المالية هو موظف كبير فيها ومعه سكرتيره الخاص للنظر في حالة البنك والسعى في تخفيف أزمته . واستمرت الجلسة من الساعة التاسعة مساء إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل ومديرو البنك يقدمون الاقتراح تلو الاقتراح ويمثل المالية يرفضها جميعا . فأخذ الشعب من أحد المديرين وهو غير انجليزى كل مأخذ وأثر الاعتراض فيه كل تأثير لأنه يستثمر ثروته العظيمة في أسهم هذا البنك فخارت أعصابه وبكى . عند ذلك أمسك سكرتير مندوب المالية ورقة وقلها وأخذ يخطط فيها ورئيسه يصلح بين آن وآخر ما يخطط السكرتير، وسكت الجميع معتقدين أن مندوب المالية وسكرتيره سيتقدمان بالحل المرجح ؛ وبعد بضع دقائق ألقى السكرتير الورقة التي بيده على الطاولة فاذا فيها صورة كاريكاتورية مضحكة للمضو الذي خارت أعصابه .

لا تصدق أن إنجلترا ستأخذ بأى مذهب من المذاهب السياسية أو الاجتماعية المنتشرة الآن فى أوروبا . فالبلشفية والفاشيـزم لا أمل لهما فى الحياة فى هذه البلاد . أما المذهب الاشتراكى فع كونه نشأ فى إنجلترا وتحت حماية الحرية فيها إلا أنه لم ينتشر فيها إلا بعد أن تأقلم فخرجت منه اشتراكية انجليزية بحتة تختلف تمام الاختلاف فى أغراضها ومراميها وخصوصا فى وسائلها عن الاشتراكية الأوروبية .

لا تصدق أن إنجلترا ستأخذ يوما كغيرها بنظام المقاييس المترية السهل المعقول فتستبدل بالياردة والبوصة المتر والسنتى ، ولا تنتظر أن طبيا انجليزيا سيكتب يوما ما تذكرة طبية فيحدد مقادير أدويته بالجرام فهو لن يحيد عن تقديرها بالحبة الانجليزية .

وكما أن الانجليز لا يريدون أن يقلدوا غيرهم ، فلا يهمهم أن تقلدهم البلاد الأخرى . فهم لا يعنون بالاعلان عن نظمهم أو ثقافتهم ولا يعملون ما تعمله البلاد اللاتينية من إنفاق النفقات الباهظة على نشر لغتهم وثقافتهم فى البلاد الأجنبية . والواقع أنه لولا المجهود الكبير الذى قامت وتقوم به الولايات المتحدة من نشر اللغة الانجليزية فى أنحاء العالم لما انتشرت هذه اللغة الانتشار العظيم الذى وصلت اليه الآن .

كذلك كان من شأن هذا التكوين الجغرافى أن قلت حاجة إنجلترا الى جيش برى كبير، وصارت تتوقف سلامتها على أسطول بحرى قوى . ومنذ القدم أقبل الانجليز على الاشتغال فى السفن والتمرن على ركوب البحار والوقوف على دقائق تلك المهنة ، فنمت فيهم مع الزمن روح الإقدام والمخاطرة ومجاهدة الشدائد ورغبة الاستكشاف والصبر والأناة ، وصار البحر وأحواله ولذاته وأهواله موضوع حديث الشعراء والكتّاب والروائيين الانجليز، وجعل هذا الاقبال إنجلترا غنية دائما بكار قواد البحار و بكار المستكشفين الذين كانت لهم يد طولى فى استكشاف كنوز العالم المجهولة وفى بناء الامبراطورية البريطانية .

وكان لفقر تربة الأرض الانجليزية وعدم كفايتها لتموين سكانها أثر في تسهيل الاغتراب على الانجليزى ومقدرته على أن يعيش عيشة راضية في أى بلد يجد فيه ما يكفيه من الرزق . وترتب على مقدرة الانجليزى على الاغتراب أن أسكنت بريطانيا على مر السنين الملايين من أهلها في جميع القارات خصوصا في القارة الأمريكية والقارة الأسترالية، فأنشأت بذلك بلادا جديدة غنية واسعة بالزائد من سكانها، وصار أهلها من بعد مصدر خير عظيم لأنفسهم ولبلادهم القديمة والجديدة .



(٤) أما التربية المدرسية وأثرها العميق في تكوين أخلاق الانجليز فقد أفردنا لها بابا خاصا من أبواب هذا الكتاب .

والانجليزى في عمومته مع كل هذه الصفات قد لا يكون له من النشاط العقلي فيما يظهر ما يأتلف وذلك الارتقاء العظيم ، يتعبه التفكير العميق فهو يفر دائما من مواجهة مسائله المعقدة ويميل دائما للحلول المؤقتة السهلة التي لا تستأصل العقد من جذورها بل تزيل بعض آثارها وتؤجل البعض الآخر الى حين .

انظر الى جميع أنظمتهم الحالية تجدها دائما مزيجاً من القديم الذي يرجع تاريخه الى قرون مضت والحديث الذي أدخل عليها من سنوات قليلة تحت ضغط الضرورات الملحة . فالأنظمة النيابية والأنظمة القضائية وأنظمة التعليم لم تتعدل بأكلها طبقا لمقتضيات الزمن بل يتعدل منها في كل ظرف ما توجب الضرورات الشديدة تغييره ، ويبقى الشق الأكبر منها دون تغيير وإن بقى غير متناسق مع ما أدخل على هذا النظام من تعديل جديد ولم تستهركثرة الانجليز بالذكاء الساطع الحاد ، وكأن ذلك قد كانت نتيجة خيرا لهم وفي مصلحتهم ، إذ ساد في جماعاتهم وأحزابهم حسن النظام والإخلاص للزعماء واحترام الكفايات . ذلك لأن البلاد التي يسطع فيها الذكاء تقل فيها هذه الصفات . فكل شخص فيها يدفعه ذكاؤه الفطرى الى أن يعتبر نفسه ندا لأى شخص مهما ارتفع مركزه العلمى أو زاد اختياره للأمور وأن يدعى أنه قادر قدرة زعمائه على فهم أية مشكلة ؛ وبذلك تصبح أعوص

المسائل السياسية عرضة للنقاش في المقاهي والطرق ، وينعدم النظام في الجماعات السياسية ويشد التراحم على مراكز الزعامة وتكثر الأحزاب ، لأن كل شخص ممتاز في حزب لا يرضيه أن يبقى فيه في الصف الثاني فيخرج منه ليؤلف حزبا جديدا يكون هو رئيسه . لذلك طغت السياسة على كل شيء في بلاد البحر الأبيض المتوسط التي اشتهرت بذلكاء أهلها فكثرت الأحزاب فيها كثرة حالت دون نجاح الحكم الثياني بل عطلته .

لست أعرف عدد الأحزاب السياسية في فرنسا لكثرتها . أما في اليونان فربما لا يعرف اليونانيون أنفسهم عدد أحزابهم ، في حين بقيت المجترة هذه القرون العديدة من حياتها السياسية تعالج مسائلها العويصة وتدير سياستها العالمية بحزبين اثنين .

ولقد عالج الكاتب الدستوري المعروف "والتر باجهوت" (W. Bagehot) الموضوع الذي نحن بصددته فتساءل : "لماذا تنجح الأنظمة البرلمانية دائما في شعب بليد ويصيبها الفشل دائما في شعب ذكي متوقد الذكاء" ثم قال : "انظر الى الرومان تجدهم قادة الشعوب التي عرفها التاريخ وأكثرهم علما بأساليب الحكم ، ومع ذلك فقد كانت الغباوة من أظهر مميزاتهم ، ثم قارنهم بالإغريق الأذكياء الحاضري البديهة . فإين منهم الرومان في علوم الجدل والعلوم النظرية والشعر والأدب" ثم قال : "إن الانجليز لا منافس لهم في الغباوة الحقيقية ؛ فقد تسمع من النكات اللطيفة وأنت مار بشوارع في إيرلندا ما يكفي لإغراق أعضاء مجلس العموم في الضحك خمسة أسابيع"

"والواقع أن ما نسميه بازدياد غباوة إلا يكن من المسليات في مجتمع عادي فانه ينبوع الذي تعتمد عليه الطبيعة للحفاظ على استمرار الاستقامة في المسلك والثبات في الرأي" . وقد أضاف "مريوت" تعليقا على رأي "باجهوت" فقال :

(١) راجع صفحة ٤٦٠ من كتاب "نظام الحكومة الحديث" ج ٢ (Mechanism of the Modern State) مؤلفه السير جون ماريوت (Sir John Marriott)

”إذا ضربنا صفحا عن أمثال هذه الآراء واعتبرناها من قبيل فورة الحدائث^(١) أو نحسبها ناشئة عن حب المتناقضات الممزوجة بروح المزحل والمرح ، فإن هناك ما يؤيد القول بأن النظم الديمقراطية قد صادفت في الشعوب ذات الأمزجة الباردة نجاحا أعظم مما صادفته في الشعوب التي تميل الى المرح والطرب . ومهما يكن السبب في ذلك فالحقيقة الثابتة هي أن النظام النيابي وما يقتضيه من وجود أحزاب منظمة قد صادف النجاح الأعظم في البلاد التي كانت مسقط رأسه“ . والواقع أن الانجليز يخشون الذكاء الساطع ولا يرونه من الصفات التي يجب أن تتوافر في زعمائهم . ومن بين الظاهرين الآن في ميدان السياسة الإنجليزية رجال يتوقدون ذكاء ، ولكني أقطع بأنه لن تتاح لأحد منهم الفرصة لتولى رئاسة حكومة إلا إذا أصيبت إنجلترا بكارثة فكان لا مناص من الاستفادة من ذكاء أحدهم . أما في الأوقات العادية فلا محل لهم في مراكز الزمامة . ويصف الانجليز الرجل الذكي الواسع الحيلة بكلمة (Clever) . فإذا سمعت انجليزيا يصف لك شخصا بهذه الصفة فمعنى هذا وجوب الحذر منه وعدم الثقة به . وإذا كانت الطبيعة قد ضمنت على الانجليزى العادى بالذكاء الحاد فانها قد عوضته عنه مقدارا كبيرا من حسن الإلهام وسلامة الفطرة يدرك بهما مصلحته القريبة أو البعيدة دون تفكير طويل . وهو لا يستطيع في أكثر الأحيان أن يدافع عن طريقة إدراك هذه المصلحة بالذليل المنطقي ؛ إنما يشعر بها بسليقته وتهديه إليها فطرته ؛ ولذلك يؤثر الدليل المنطقي في الانجليزى في جميع المسائل إلا فيما يعتقده يمس مصلحته . عند ذلك يعجز معه الدليل ولا يتحرك إلا بوحى هذا الإلهام ، ولا سبيل لخصمه الى تغيير رأيه . بل لقد يقتنع الانجليزى بقوة أدلة خصمه ثم لا يعدل مع ذلك عن رأى توحيه اليه فطرته في مسألة تمس مصالحه . وكثيرا ما ترى الانجليزى يصفق في المؤتمرات العامة لخطبة قيمة يلقيها خصمه فيظن هذا أنه كسب إنجلترا لرأيه ، وسرطان ما يخيب ظنه . فالانجليزى يصفق لخطيب بليغ كما يصفق لمثل مبدع أو لخصان راجح في السباق . ولذلك يمقت الانجليزى أن ترغمه على الدخول

(١) كان باجهوت حين كتب ما نقلنا شابا .

في مناقشة يعرف أن حجتك فيها أقوى من حجته ودليلك أرجح من دليله ، لأنه يأبى ألا يعترف بحق قضى به البرهان والمنطق ، كما يأبى أن يضع باعترافه هذا مصلحة يدرك بالسليقة أنها حيوية لبلاده .

كذلك يكره الانجليزى دائما أن يتقيد باتفاقات صريحة لا إلهام فيها ولا غموض ، لأنه يريد دائما أن يتمتع بحرية العمل الى آخر ساعة ، ويأبى أن تقتيد حكومته ومجالسه النيابية برأى سابق فى أية مسألة من المسائل أو حالة من الحالات . لذلك يتساءل الجميع كلما حصلت أزمة عالمية : ما رأى إنجلترا؟ فلكل دولة أخرى اتجاه فى هذه الأزمة معروف من قبل وقوعها . أما الانجليز فيريدون تكوين رأيهم بعد الأزمة ومعرفة طبيعتها وأسبابها ونتائجها المحتملة ، وبعد ذلك يتخيرون الخطة التى تتفق مع مصالحهم أولا ثم تتفق بعد ذلك مع مصلحة أصدقائهم ومصلحة السلام العام اذا كان ذلك ممكنا .

يمكنك أن تسمى هذا أنانية ، ويمكنك أن تسميه ”ما كيا فيلزم“ ، ويمكنك أن تسمى إنجلترا (Perfide albion) فلن يغير هذا من مسلك الانجليز فى هذا الشأن . والواقع أن رغبة عدم التقيد بنصوص جامدة هوطبيعة الانجليز فى تحرير قوانينهم ليتمكنوا من تفسيرها فى المستقبل تفسيراً يتفق مع الزمن دون الاضطرار لتغييرها . وجميع قوانينهم الدستورية سارت على هذه القاعدة من قرون عدة .

فليست الرغبة فى أن تستفيد إنجلترا فى كل ظرف هى وحدها التى تدفعها الى هذه الخطة ، بل هى عادة تأصلت من قديم الزمان فى الانجليز من جهة ، وهم قد وجدوا بالتجربة أنها سهلت عليهم كثيرا من الصعاب من جهة أخرى .

ويتحلى الانجليزى بخاصة بارزة فى حياته العامة وهى روح التسامح ، فان شعاره « عش ودع الغير يعيشون » فقليل ما ترى الانجليز فى أعمالهم السياسية داخلية أو خارجية يقصدون إلى التعنت أو الوقوف من غير تزحزح عند ما يضمن منافعهم ، بل تراهم كأنما يصعدون فى مفاوضاتهم الدولية أو مناقشاتهم الحزبية عن فكرة المساومة

التي تنتهى بالمصالحة على الحق . يقفون موقفا وسطا ينزلون فيه عن بعض رغباتهم ، مقابل أن ينزل الغير عن بعض رغباته ليفضى الأمر فى النهاية إلى الالتقاء عند نقطة يتم فيها التوفيق بين المصالح المتغايرة . حتى إن من يعرف هذا الخلق الانجليزى من الساسة الأجانب حقيق به أن لا يئأس من الاتفاق مع الانجليز لا من حيث إن قيادهم سهل ولكن من جهة أن بهم ، كما ذكرنا ، ميلا كاد يصبح طبيعيا الى تحكيم الظروف بروح الانصاف . يتم عن هذه الخاصة موقفهم فى المؤتمرات الدولية وعلى الخصوص المؤتمرات الأخيرة فانهم كانوا فى كل منها بلا استثناء هم أهل الرأى الوسط الذى من شأنه أن يوفق بين جهات النظر المتضادة . يعترف الانجليزى لخصمه أنه إنسان مثله ، فهو يسير كما ذكر "الكونت كزولنج" فى كتابه "أوروبا" ^(١) على مبدأ "تتفق على أنه يمكننا أن نختلف" . وهذا المبدأ هو الذى يجعل الحياة البرلانية أمرا ممكنا فى إنجلترا . فالانجليزى يرى فى خصمه الذى يخالفه فى الرأى رجلا مثله له الحق فى أن يعتنق أى رأى . وفى هذا تعليل لخلو كل كفاح سياسى أو اجتماعى فى إنجلترا من مرارة الأحقاد والضغائن ، وقد يكون الكفاح من وقت الى آخر فى منتهى الشدة كما يكون فى أى مكان آخر ولكن الانجليز يعتبرونه كفاحا بين خصوم أكفاء يتمتعون بحقوق متماثلة . فكل فرد من أفراد المحافظين يرى من الطبيعى أن يسعى حزب العمال للوصول الى الحكم ، وهو يرى أنه من الطبيعى اذا وصل هذا الحزب الى الحكم أن يسعى الى تنفيذ برنامجه الاشتراكى ، ولذلك لا يحقد على هذا الحزب من أجل ذلك .

ولما وقع الإضراب العام فى إنجلترا سنة ١٩٣٦ ذلك الإضراب الذى كان يهدد البلاد بأشد الكوارث لولا تضافر الأمة على مقاومته ، لم يمنع هذا ولى عهد إنجلترا من التبرع بالمال للضريرين ولم يعترض على ذلك أحد . بل كثيرا ما كان يتهادن رجال البوليس والعمال المضربون فى أوقات معينة من النهار ليلعبوا "الفوتبول" معا وهم على أتم ما يكونون من الصفاء .

حافظ عفيفي

القاهرة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤

(١) نقلا عن كتاب Europe by Count Keyserling .

الباب الأول

الدستور البريطانى

تمهيد

الدستور البريطانى ، وهو أقدم دساتير العالم ، يخالف جميع الدساتير المعروفة فى أنه مزيج من تقاليد سياسية ترتب عليها حقوق مكتسبة ، ومن نصوص تشريعية تقررت فى عهود مختلفة . ولهذا التقاليد فى نظر جميع الساسة البريطانيين احترام القانون ، يراها الجميع حتى تحمل محلها حقوق أخرى تكون أوفى منها فى تأييد سلطة الأمة ، فهى تتغير دائماً مع الزمن ولكنها تتغير فى هدوء وسكينة وقد سارت فى الماضى وستسير فى المستقبل فى اتجاه واحد هو الأمام فى طريق الديمقراطية السليمة .

كذلك صيغت دائماً جميع قوانينها الدستورية صيغاً مرنة تشمل صنوف التأويل فى دلالاتها . فهى لذلك تفسر دائماً تفسيراً يتشى مع روح العصر ، فلم يكن من الضرورى فى كثير من الظروف إحداث تعديلات متعددة فى القوانين الدستورية فى أدوار تاريخ بريطانيا الدستورية إلا ما كان خاصاً من هذه القوانين بطريقة الانتخاب ، فان طبيعة هذه القوانين تقتضى الوضوح والتعابير المضبوطة ، فمع أنه لم يحصل تعديل كبير فى القوانين الدستورية البريطانية الخاصة بسلطة البرلمان فقد حصلت تعديلات كبيرة وفى أوقات مختلفة فى القوانين الخاصة بالانتخابات ، وقد ترتب على هذا أيضاً أن أكثر ما صدر من القوانين البريطانية الخاصة بتحديد سلطة البرلمان قديماً ، لأن الواقع أن سلطة البرلمان تستند الى شخصية النواب ثم الى التقاليد السياسية والسوابق أكثر مما تستند الى القوانين المكتوبة ، وهذا أيضاً يفسر أن الحركات الشعبية التى قامت فى بريطانيا منذ منتصف القرن الماضى إنما كانت

ترمى في أكثر الأحيان الى رغبة الشعب في التمتع بحقوق الانتخاب أكثر مما كانت ترمى الى زيادة سلطة البرلمان، فان هذه السلطة كانت دائماً تزيد مع التوسع في حق الانتخاب . ويلاحظ مع هذا أيضاً أن تعديل القوانين الدستورية البريطانية هو دائماً أمر هين لأنها جميعها قوانين عادية لا تحتاج في تعديلها إلا الى الاجراءات العادية المتبعة في تعديل أى قانون، فانه لا يوجد نص ولا سابقة في تاريخ الدستور الانجليزى تحتم إجراءات خاصة لتعديله .



لم يحصل في إنجلترا في أى دور من أدوار حياتها الدستورية ما حصل في جميع البلاد الأخرى بأن نيط بفريق من المشرعين أو هيئة نيابية منتخبة مهمة تحرير دستور شامل يرغم على قبوله حاكم مستبد ويكون في تاريخ هذه البلاد حداً فاصلاً بين عهد الاستبداد وعهد الحرية، ويعمل هؤلاء المشرعون ما عمله أمثالهم في البلاد الأخرى عند تحريره من اختيار الكلمات الواضحة المعنى التي تمنع في المستقبل اللبس أو التأويل لمنع الحاكم المستبد من تفسير هذا الدستور تفسيراً يتفق مع شهوته في الحكم، وقيدت تعديله في المستقبل بقيود شديدة حتى يصبح صعباً على الحاكم ولو أنه يصبح أيضاً صعباً على المحكومين الذين يطمعون في الاستزادة من الحقوق السياسية . لم يحصل هذا في إنجلترا بل الذي حصل هو أن بدأت إنجلترا في نيل حريتها الدستورية منذ سنة ١٢١٥^(١) أى قبل الدول الأخرى بقرون عدّة . ولم تنل إنجلترا هذه الحرية السياسية طفرة واحدة كما حصل في غيرها من البلاد ولكن نالتها على أقساط متعاقبة كانت تتفق دائماً ومقدار الرقي العقلي والسياسي الذي وصلت اليه البلاد . واستمرت تستزيد من حريتها منذ سنة ١٢١٥ الى الآن دون رجوع محسوس الى

(١) صدر في سنة ١٢١٥ قانون الماچنا كارتا (Magna charta) "العهد الكبير" أرغم أشراف إنجلترا الملك (John) على إصدار هذا العهد الذي هو في الواقع يؤيد سلطتهم لا سلطة الشعب، إلا أنه مع هذا اعتبر هذا القانون خطوة كبيرة في ذلك الوقت في سبيل تحديد سلطة الملك لأنه نص على أن "لا يفرض الملك ضريبة ما إلا اذا وافق عليها كبار الأمة" .

الوراء في أى عهد من تاريخها، بل كانت كلها نالت حقا جديدا أضافته الى ما سبقه فتكوّن من مجموع هذه الحقوق المتعاقبة، التى قيد بعضها كتابة واحترم دائما ما لم يقيد منها من ملك الى ملك ومن برلمان الى برلمان ومن وزارة الى وزارة ومن جيل الى جيل، ما يسمى الآن بالدستور البريطانى. لذلك ذهب بعض الكتاب والمؤرخين الى القول "بأنه لا يوجد دستور بريطانى"^(١) وهذه نظرية صحيحة فى أكثر أركانها إذا قصد بالدستور ذلك الدستور المكتوب مادة مادة، ولكن الواقع أن لبريطانيا دستورا ثابت الأركان محترم الجانب أكثر من احترام الدساتير الأخرى المكتوبة.



لا يوجد مثلا نص مكتوب فى الدستور البريطانى يمنع الملك من تنفيذ حق "الفيتو" (Veto) وهو حق رفض إمضاء أى قانون يقره البرلمان ولا يوافق عليه الملك ومع ذلك لم يستعمل ملك هذا الحق من عهد الملكة "آن" (Anne) فأصبح هذا تقليدا مرعيا، وبذلك أصبح أيضا جزءا من الدستور البريطانى. كذلك لا يوجد نص مكتوب فى أى قانون دستورى يحدّد مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ويرغمها على الاستقالة اذا لم تتل نفقته ومع ذلك فبدأ مسؤولية الوزارة محترم كل الاحترام. وكذلك لا يرأس الملك مجلس الوزراء ولا يوجد نص يمنعه من ذلك ولكن حدث فى تاريخ إنجلترا أنه لما ارتقى الملك "جورج الأول" على العرش بدعوة من البرلمان الإنجليزى وكان ألمانيا يجهل الإنجليزية لم يرفأئدة من رئاسة مجلس الوزراء الذى كانت مناقشاته بالإنجليزية، فأصبحت هذه سابقة دستورية احترامها جميع من تلاه من الملوك وكلهم يحميد الإنجليزية التى أصبحت لغتهم.

ولا يوجد أيضا نص فى الدستور يمنع غير أعضاء البرلمان من تولى الوزارة، ومع ذلك فالتقاليد الدستورية قضت بذلك، بل لقد قضت التقاليد الحديثة بأن

(١) En Angleterre la constitution peut changer sans cesse ou plutôt elle n'existe pas (Tocqueville).

لا يولى رئاسة الوزارة إلا عضو من مجلس النواب ، لذلك يرفض زعماء الأحزاب الذين ينتظروا لأحزابهم النجاح بأكثرية في الانتخابات أن يقبلوا لقب اللوردية الذى به ينقلون من مجلس النواب الى مجلس اللوردات وبذلك يمتنعون رئاسة الوزارة .

بل إن الحريات الشخصية وحقوق الانسان - التى كفلتها جميع الدساتير بمواد واضحة والتي كانت أظهر المبادئ التى قزرتها الثورة الفرنسية وجزءا أساسيا في جميع الدساتير الفرنسية المختلفة ونقلتها عنها أكثر دساتير العالم - لا يوجد لها ذكر في القوانين الدستورية الانجليزية إلا فيما يتعلق بحماية الأشخاص من القبض عليهم وسجنهم بدون حكم قضائي أو إجازة من قاض فانها مكفولة بقانون سنة ١٦٧٩ المسمى (Habeas Corpus) ^(١) أما حرية الكلام والكتابة والاجتماع فلا أثر لها في نصوص الدستور، بل اعتبرها البريطانيون حقوقا طبيعية نظمت بقوانين عادية للوصول الى معاقبة الذين يسيئون استعمالها . ومع ما ذكرنا من عدم وجود نصوص دستورية لتأييد هذه الحقوق كتابة فان جميع هذه الحريات مكفولة لجميع البريطانيين الذين يتمتعون منها بنقسط أوفر من غيرهم في جميع البلاد الأخرى التى قيدت هذه الحقوق كتابة في دساتيرها . بل كانت جميع هذه الحريات مكفولة الى سنة ١٩١٤ ليس للبريطانيين فحسب بل لجميع القاطنين في بريطانيا من الأجانب ، فلما جاءت الحرب العظمى اضطرت الحكومة الانجليزية لمراقبة الأجانب المقيمين بها وكان بينهم عدد كبير من أعدائها في الحرب ، فسنت قانونا سمته قانون الدفاع عن سلامة الدولة (Defence of the Realm act) المعبر عنه D. O. R. A. ألغى فيما يختص بالأجانب كثيرا من هذه الحريات ولا يزال معمولاً به الى الآن .

(١) يقضى هذا القانون بأن كل شخص محجوز بدون حكم قضائي أو إجازة من قاض له ولأقاربه الحق في أن يتقدم بالشكوى لأى قاض من قضاة المحكمة العليا يأمر باحضاره في الحال لسماع أقواله فإذا ثبت له أنه محجوز بغير حكم أو بغير إجازة القاضى حكم بالافراج عنه وطالب المستولين عن هذا الحجز .



ولم يترتب على عدم وجود نصوص محدودة لسلطة مجلس النواب الانجليزي تحديد في الواقع لسلطته ، بل قد ترتب على ذلك أن هذا المجلس لم يعتبر الهيئة التشريعية العليا في البلاد فحسب ، بل هو الممثل لسلطة الأمة اليه المرجع في كل شيء وإليه مرجع السلطات جميعها ، فله الحق قانونا في تعيين الملك ومحاكمته وتعيين خلفه من غير ورثته^(١) وقد استعمل فعلا هذه الحقوق ، كما أن له حق عزل أى عضو من أعضاء السلطة التنفيذية أو القضائية ، فان جميع عمال الدولة ، حتى من يتمتع منهم بحق عدم العزل كالقضاة ، لمجلس النواب أن يعزلهم إذا ثبت له عدم صلاحيتهم . يستطيع مجلس النواب أن يغير حتى من دين الدولة إذا أراد ، ولكن المجلس إنما يتمتع بجميع هذه السلطات بصفته ممثلا لسلطة الأمة كما قدمنا ، فهو بذلك لا يستطيع أن يتخذ أى إجراء من هذا النوع إلا إذا كان رأى العام في البلاد يطالبه بذلك أو يؤيده فيه . فالرأى العام هو في الواقع المرجع الأعلى في حكم هذه البلاد ، ولهذا وطبقا لتقليد دستورى آخر لم ينص عليه أى قانون ، يقضى بأن لا يعمد حزب الأكثرية في المجلس أو الوزارة التي تمثله إلى إصدار أى قانون أو اتخاذ إجراء تنفيذى خطير إلا إذا كان قد عرض أمر هذا القانون أو أمر هذا الإجراء على الناخبين في الحركة الانتخابية التي سبقت توليه الحكم . وهذه القاعدة الدستورية الأخيرة هي الضمان الوحيد لعدم استبداد الأكثرية أو الوزارة التي تسندها في اتخاذ أى إجراء لم تستشر فيه البلاد . ويتمشى مع ذلك التقليد تقليد آخر يمكن الأمة من إبداء رأيها في كل أمر جليل ، ذلك هو أن يتلو سقوط الوزارة انتخاب عام لتمكن الأمة من الحكم على الوزارة التي لم يؤيدها المجلس أو على المجلس الذي أسقط هذه الوزارة . والغرض من هذا التقليد الدستورى أيضا هو الرجوع الى حكم الأمة في كل أمر

(١) لا يستطيع مجلس العموم وحده تغيير قانون الوراثة الآن ، فان قانون وستمستر الذى صدر في سنة ١٩٣١ يقضى بضرورة موافقة برلانات جميع المستعمرات المستقلة (الدومنيون) على ذلك .

خطير . وقد ترتب على ذلك أيضا اعتدال البرلمان الانجليزى فى الماضى فى استعمال حقه فى عدم الثقة بالوزارات لإسقاطها ، لأنه يجب أن يتدبر الأعضاء طويلا أفرادا وجماعات قبل إسقاط الوزارة ، لأنه سيتلو ذلك حركة انتخابية تضطربهم الى الدفاع عن قرارهم أمام الأمة وتأخذ من مجهوداتهم وقتا طويلا كما تكلفهم تكاليف مالية باهظة .

مصادر الدستور

إن المصادر التى يستمد منها الدستور البريطانى حدوده وقواعده ثلاثة :

أولا — الأسس القانونية وهى إما أن تكون مستمدة من القانون العام مثل حقوق العرش وامتيازاته القديمة . وإما من القوانين البرلمانية مثل قانون التسوية الذى نظم وراثته العرش والقوانين الخاصة بنظام العمل فى المجلس مثل القاعدة التى تحرم الأعضاء اقتراح أية زيادة فى الضرائب أو المصروفات العامة .

ثانيا — القواعد التى نشأت عن التقاليد والعادات السياسية . فمجلس الوزراء — كما سيأتى مفصلا فيما بعد — غير معروف فى القانون المكتوب لأنه لم يصدر قانون بإنشائه وقد اكتسب حقوقه الدستورية المتنوعة بالتقاليد والعادات . وكذلك حق العرش فى رفض التوقيع على القوانين التى أقرها البرلمان ، فرغم كونه حقا قانونيا من حقوق العرش قد جرت العادة بإبطاله .

ثالثا — القواعد العامة التى تتعلق بحرية الفرد مثل القاعدة التى تقضى بحرية الاعتقاد فانها وإن لم يوجد لها نص صريح فى القانون يعتبرها الانجليز حقا دستوريا . وكذلك القاعدة التى تقضى بأنه "لا ضريبة إلا على من يمثل فى البرلمان"^(١) . والقاعدة التى تحتم وجود المحلفين فى القضايا الجنائية . فجميع هذه القواعد العامة لها حكم القوانين الدستورية وأى تعد عليها يعتبره الشعب مخالفة للأصول الدستورية .

(١) No taxation without representation.



ويستمد النظام النيابي البريطاني روحه ومبادئه من الأسس الآتية :

(١) أساس هذا النظام هو الرضى بحكم الأكثرية واحترام الأقلية لهذا الحكم . ولكن مع التسليم بهذه النظرية يجب على الأكثرية احترام رأى الأقلية بتمكينها من التمتع بكامل الحرية فى المناقشة والانتقاد وإبداء الرأى وعدم التضيق عليها فى هذه الحقوق . ويرى البريطانيون بنوع خاص أن واجب الأكثرية يقضى عليها أن تسعى الى إقناع الأقلية لا الى إرغامها على الخضوع والتسليم ليكون الحكم فى النهاية برضى الجميع (Government by Consent) ويكون التشريع فى البلاد قوميا لا حزبيا .

هذا ركن أساسى فى النظام الدستورى البريطانى ليس من الصعب لمن يطلع على تاريخ التشريع فى بريطانيا أن يدرك مقدار أثر هذه القاعدة الأساسية فى تاريخ هذا التشريع ، فان حزبى المحافظين والأحرار فى القرن الماضى هما وحزب العمال فى العهد الأخير كانوا يتناوبون الانتصار فى الانتخابات بأكثرية عظيمة كانت تمكن كل حزب من أن يوجه التشريع إلى تحقيق مبادئه الحزبية ، ومع ذلك لم يجرؤ حزب منهم وهو فى السلطة وفى الأكثرية البرلمانية على أن يلغى ما سنّه الحزب السابق عليه من القوانين ولا أن يسن قوانين قد يرى الجمهور أنها سلت لمصلحة حزب دون سواه . فان التشريع الحزبى أمر غير مرغوب فيه ما لم تثبت فائدته لجميع الأحزاب ، فلقد تولى المحافظون مثلا الحكم مرارا عدة فى القرن الماضى وتولوه أحيانا بأكثرية تكاد تكون ساحقة ، ومع ذلك فقد ترددوا كثيرا فى سن تشريع ضد حرية التجارة لحماية المصنوعات الانجليزية مع أن هذه السياسة هى أظهر خلاف بين المحافظين من جهة والأحرار والعمال من جهة أخرى . ولم يقدموا على هذا التشريع إلا عند الضرورة الملجئة فى وزارة الائتلاف القائمة الآن . وهذا يفسر تلك الفضيلة البارزة فى هذه البلاد وهى احترام القوانين ، فان الكل يعتقد أن هذه القوانين لم تصدر لمصلحة طائفة أو حزب وإنما هى شرعت برضى الجميع لمصلحة الجميع .

ولكن يجب مع هذا أن تسلم الأقلية بمبدأ آخر هو أن حق الانتقاد والحرية المطلقة في ابداء الرأي المقتر لها يجب أن لا يتعدى الحدود المباحة وينتهى الى قصد مقاومة حكم الأغلبية وتعطيل المناقشات البرلمانية بوسائل شتى من وسائل العنف أو التحكم .

والمتبع أن ينتهى حق الأقلية في المعارضة والانتقاد بنهاية الأدلة التي تقدمها سببا لمعارضتها ، فإذا انتهت المعارضة من سرد أدلتها انتهى حقها في المعارضة . فإذا لجأت الى وسائل أخرى كالخطب الحالية من كل دليل وكان المقصود بها إضاعة الوقت على المجلس^(١) كان من حق الحكومة أن تطلب تحديد مدة لاقتفال باب المناقشة ، غير أنه من المسلم به هنا أن جميع الأدلة التي تقدمها المعارضة تكون دائماً محل رعاية وتقدير من الأكثرية ومن الوزارة التي تستند اليها ، فكثيرا ما يحصل أن تتجح أقلية صغيرة في إقناع أكثرية كبيرة بوجوب إدخال تعديلات كثيرة على القوانين التي يعرضونها .

فاحترام رأى الأقلية في إنجلترا مسألة مقبولة ومقدرة من الجميع ، فكما تسمى الحكومة في تلك البلاد ” حكومة جلالة الملك “ كذلك تسمى المعارضة ” معارضة جلالة الملك “ (His Majesty's Opposition) ورياسة المعارضة كرياسة الوزارة لقب رسمي ، ولزعيم المعارضة ديوان خاص في مجلس النواب ، ودعوته الى جميع الحفلات الرسمية واجبة حتى لقد ذهبت كندا الى تقرير مرتب وزير لرئيس المعارضة .

واحترام المعارضة هذه وتقديس وظيفتها في النظام الدستوري الانجليزي نشأ عن اعتبارها بمثابة مركز الانتقاد في المجالس النيابية ، والانتقاد هو أساس ضروري لنجاح الحكم الدستوري ، ولذلك يرى الانجليز أنه لا يستقيم حكم نيابي بغير معارضة محترمة .

(١) كان الحزب الإيرلندي في البرلمان الانجليزي يلجأ الى هذه الوسائل حينما كان يقاوم بعض القوانين الخاصة بإيرلندا ، وكان بعض أعضائه يعطلون أعمال المجلس أياما بتلاوة الجرائد أو بعض الكتب ، وكان يحصل هذا قبل تقرير نظام (Guillotine) الذي يمنع ذلك الآن .

(٢) ميزة أساسية للدستور البريطاني هي احترام حرية الأفراد ومساواة الجميع أمام القانون، فقد اعترف بحرية الفرد بإعلان العهد الكبير وقيدت حقوق السلطة التنفيذية في مسائل القبض والحبس الاحتياطي بقانون (Habeas Corpus) وضمنت سيادة القضاء واستقلاله بإعلان قانون التسوية في سنة ١٧٠١ الذي كفل حق عدم عزل القضاة ما دام حسن السلوك متوافرا، كما ضمن تحديد مرتباتهم، وجعل أمر عزلهم في يد البرلمان أي بعيدا عن تأثير الهيئة التنفيذية .

وقد وجهت ميزة سيادة حكم القانون هذه نظر جميع الباحثين في النظم الدستورية البريطانية، وجعلت "مونتسكيو" وغيره من الباحثين ينسبون قيام العدل في إنجلترا الى اتباع مبدأ فصل السلطات بعضها عن بعض، كما جعلت بعض الأمم التي وضعت دساتيرها على نمط الدستور البريطاني مثل الولايات المتحدة الأمريكية تنص في بنود خاصة على حريات الفرد . إلا أن الكتاب الإنجليزي ينسبون توافر العدل لا الى فصل السلطات بل الى العوامل الآتية :

أولا — احترام الشعب الإنجليزي للقانون من أول نشأته الدستورية، لأن العناصر التي كانت تؤلف أكترية الشعب كانت تحترم العدل والمساواة .

ثانيا — انتهاء عصر الإقطاعيات في إنجلترا من أوائل القرون الوسطى، لأن العادة التي كانت سارية في كثير من البلاد الأوربية وهي تمتع الأشراف والنبلاء ببعض الامتيازات القضائية كانت قد بطلت في إنجلترا قبل البدء في تقدم الحياة البرلمانية في القرن الثالث عشر، فكان اللوردات والقسس وعامة الشعب متساوين أمام القانون .

ثالثا — تأثير رجال القانون في سير وتقدم المبادئ الدستورية الإنجليزية، فان رجال القانون بما أوجدوا لأنفسهم من مكانة واحترام أمكنهم من أول الأمر أن يكونوا على اتصال بالعرش والبرلمان والمجلس الخاص . وبينما كان مركزهم يزداد ثباتا مع تقدم المجتمع الإنجليزي كان مركز رجال الكنيسة يضعف لأنهم من جهة

رغبوا في الابتعاد عن السياسة، ومن جهة أخرى لم تتحول آراؤهم القديمة مع الزمن. ولذلك تغلب رجال القانون تدريجاً على انتزاع أكثر وظائف الدولة القضائية والسياسية من رجال الكنيسة. وقد استعملوا هذه السلطة التي حصلوا عليها في تأييد المبادئ الدستورية ولهم فضل كبير في الدفاع عنها.

ومن هذه العوامل الثلاث نتج احترام الشعب للقانون ورجاله واحترام السلطات الأخرى له على السواء. وعلى ذلك لما تدخل ملوك أسرة "ستيوارت" في القضاء في القرن السادس عشر كان هذا سبباً مشجعاً على الثورة. وجعل بعض رجال القانون ينتصرون لما قائلين: إن مرجع تحديد السلطات هو القضاء، والحكم النهائي هو لأرقى محكمة في القضاء وهي محكمة البرلمان. وبنجاح البرلمان في الثورة ثبتت سلطة القضاء، وصدر قانون التسوية في سنة ١٧٠١ الذي أشرنا إليه مقرراً استقلال القضاء.

وعلى ذلك بجميع الحريات مكفولة للشعب الانجليزي، فمنها: حرية الاعتقاد الديني وهي مباحة لاتحديد لها، لكل شخص حرّ في أن يعتنق الدين أو المذهب الذي يختاره، ولكن يجب عليه عند التمتع بالحقوق التي يبيحها له هذا الدين أن لا يخرج عن القانون العام، فالبريطاني مثلاً حرّ في أن يعتنق الاسلام ديناً ولكنه يعاقب اذا تزوج بأكثر من واحدة لأي سبب من الأسباب لأن القانون العام يحزم ذلك. وأما حرية الكلام والكتابة والاجتماع، وهي ركن أساسي في نظام أي حكم نيابي، فهي موفرة في بريطانيا للجميع بشرط أن لا يترتب على اطلاقها ضرر للغير، فالكلام والكتابة مقيدة فقط بقانون السب والقذف، ويترتب على هذا أن المحاكم وحدها هي المختصة بمعاينة الأفراد الذين يتعدون الحدود المباحة لحريتهم في الانتقاد. فليس من حق الحكومة منع أي اجتماع سياسي أو ديني أو لأي غرض آخر، ولكن اذا ترتب على هذا الاجتماع ضرر للغير أو إخلال بالأمن العام نسحق المتسببون في هذا الضرر أو هذا الإخلال الى المحاكم العادية لمحاكمتهم. والرقابة على الصحف

ممنوعة ولكن اذا نتج عن هذه الحرية المطلقة للصحف أى ضرر لفرد أو جماعة من كتابتها عوضتهم المحاكم عن هذا الضرر .

واطلاق هذه الحريات على هذه الصورة أساس جوهرى فى نظام الحكم الدستورى البريطانى ، فان وجوب تمحيص جميع الآراء ومناقشتها مناقشة حرة طليقة من كل قيد بدئية بريطانية قديمة منشؤها روح الثقة المتبادلة بين أفراد الشعب وحكامه من قديم الزمان ، كما أن التسليم بهذه الحريات واحترامها من الجميع جاء نتيجة طبيعية لاعتبار ان رأى العام فى الواقع هو المرجع الأعلى فى حكم هذه البلاد ، فهو المرجع الذى يستمد منه البرلمان الإنجليزى سلطته ، ويترب على هذا أن على رأى العام — لكى يستطيع أن يقطع برأى فى أية مسألة من المسائل — أن يستنير بجميع آراء المفكرين . لذلك كانت هذه البلاد دائما فى القرن الماضى ملجأ آمنا لجميع السياسيين الذين جاهدوا فى سبيل حرية بلادهم واضطروا فى النهاية الى أن يفروا من الاضطهاد ، ولذلك أيضا لا يوجد قانون انجليزى يعاقب على اعتناق أى رأى سياسى أو دينى أو اجتماعى ، فجميع هذه العقائد لها أنصار يتمتعون بحرية كاملة فى تبريرها وفى الدعاية لها ، فان أنصار البلشفية وأنصار الفاشزم بل أنصار الجمهورية فى انجلترا يتمتعون بكامل حريتهم مع أن جميع هذه الآراء والعقائد السياسية تمثل أقلية ضئيلة تعارضها أكثرية ساحقة من أهل هذه البلاد .

وتقضى سلطة القانون ومساواة الجميع أمامه :

أولا — بأنه لا يعاقب أى ساكن فى بريطانيا إلا اذا خالف القانون ، ويجب إثبات المخالفة او الجريمة بالطرق القانونية العادية أمام المحاكم العادية ، فلا يوجد فى بريطانيا مثلا محاكم إدارية لمعاقبة الموظفين الذين يخالفون القانون أو يتعدون حدود وظيفتهم ، بل المحاكم العادية هى المختصة بنظر هذه المسائل .

ثانيا — أن جميع السكان أمام القانون سواء .

وقد اعترف بحق التقاضى لجميع السكان عند اعلان ” المابجنا كارتا “ وتأيد بعد

ذلك بقانون (Habeas Corpus) كما تأيدت سيادة القضاء بعد ذلك بإعلان قانون التسوية في سنة ١٧٠١ .

وقد نتج عن هذه القاعدة أن أصبح الجميع أمام القانون سواء بما في ذلك الوزراء، لأنه إذا كان الوزراء مسئولين أمام البرلمان فإن هذه المسئولية سياسية بحيث لا يترتب عليها إلا سقوط الوزارة متى فقدت ثقة المجلس، ولكن إذا رُئى معاقبة أحدهم على مخالفة في القانون أحيل الوزير على المحاكم العادية، وهذا أيضا ينطبق على باقى الموظفين فليس في إنجلترا كما قدمنا محاكم إدارية تختص بالنظر في قضايا الموظفين .

ثالثاً - تسليم جميع الأحزاب^(١) وجميع الساسة بهذه الأسس واحترامها لها وتنفيذها باخلاص سواء لاقتناعها بسلامة هذه المبادئ أو لاقتناعها بأن الأمة كلها تحترمها ولا تسمح بالتفريط فيها . وقد تمكنت هذه المبادئ تمكنا عظيما من نفوس جميع البريطانيين أفرادا وجماعات، وصمم الجميع على الدفاع عنها والقتال من أجلها إذا مست ، لأنهم يعتقدون أن بقاء هذا النوع من الحكم النيابي مرئى الى تصميم الأمة على أنها لا تقبل غيره واستعدادها للدفاع عنه إذا ما تعرض كله أو جزء منه للخطر . وهم مقتنعون جميعا بأنه أكثر أنواع الحكم فائدة للجموع . وقد يعجب الانجليز بحاكم مستبد مصلح ولكنهم يحتقرون دائما كل شعب مستبد سواء أكان راضيا أم مرغما .



هذه هى المبادئ التى ثبت البريطانيون على التمسك بها والدفاع عنها وتواصوا باحترامها من جيل الى جيل ومن حزب الى حزب ومن وزارة الى وزارة، حتى صار الحكم النيابي هو نوع الحكم الثابت الراسخ فى هذه البلاد ، بل حتى صار مضرب

(١) أحزاب المحافظين والأحرار والعمال تؤيد هذه المبادئ تأييدا تاما ولم يخرج عليها إلا طائفة الشيوعيين وطائفة القاشست وهما طائفتان لا وزن لهما الآن فى السياسة الانجليزية .

الامثال في نجاحه ومتانته . وقد ساعد على استمرار هذا النجاح وثباته أن ساعدت الظروف التاريخية هذه البلاد على أن لا يتكوّن فيها إلا حزبان سياسيان قويان هما : أولاً حزب المحافظين والأحرار وبالتالي حزب المحافظين والعمال ، وقد استمدتا قوتهما من وضوح مبادئهما وجلاء برنامجهما خصوصاً ما يختص بسياسة البلاد الداخلية ، ومن إخلاص الأعضاء للبادئ التي يدافعون عنها وثباتهم باستمرار على هذا الدفاع . فكان الشعب يولى ثقته في الانتخابات تارة للمحافظين فيتولون الحكم وتكون المعارضة من الأحرار في القرن الماضي ومن العمال في السنين الأخيرة ، وتارة يولى الأحرار أو العمال ثقته فيقف المحافظون في مركز المعارض . وقد ترتب على ذلك أن أكثر الحكومات التي تكونت في بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر كانت حكومات قوية ، منشأ قوتها تماسك أفرادها لتشكيلها عادة من حزب واحد وثبات أكثرية برلمانية على تأييدها مدة طويلة لا تقل عادة عن حياة البرلمان الذي مكنهم من الحكم . وهذا بخلاف البلاد التي منيت بكثرة الأحزاب كأكثر بلاد القارة الأوروبية ، حتى أصبح تأليف وزارة متماسكة متحدة تعيش مدة معقولة من الزمن أمراً مستحيلاً . ولذلك فانه بعد أن قوى حزب العمال واشتدّ ساعده وأصبح حزباً حياً قوياً قضى في الوقت نفسه على حزب الأحرار ليبقى حزبان فقط في ميدان السياسة البريطانية . ولم يرث حزب العمال من الأحرار أكثر مبادئهم فحسب بل ورث الآن الكثيرين من أعضائه ، فانه لا محل في هذه البلاد إلا لحزبين قويين .

(١) أضرب مثلاً لثبات الحكومات في إنجلترا أنه منذ سنة ١٨١٥ الى سنة ١٩١٤ أى في مائة سنة تولى وزارة الخارجية سبعة عشر وزيراً وتولى وظيفة وكيل وزارة الخارجية الدائم فيها ثمانية وكلاء . ويرى من يزور المنزل رقم ١٠ بدوننج ستريت (Downing st) مسكن رئيس الوزراء صورة تسعة وثلاثين وزيراً أول . وهم الوزراء الأول الذين تولوا الحكم في بريطانيا منذ تآلفت فيها وزارة وأولم الوزير (Walpole) وآخرهم مكدونالد وتولوا الحكم في مدة ٢١٠ سنة أى بمعدل ٥ سنين ، ٤ أشهر ، ٢٠ يوماً لكل رئيس . وقارن هذا بما يجري في فرنسا إذ تولى الحكم فيها من يناير سنة ١٩٣٣ الى يناير سنة ١٩٣٤ أى في سنة واحدة ثمانى وزارات مختلفة ، ومعدل حياة الوزارة الفرنسية في الستين سنة الأخيرة ٧ شهور .



أريد قبل أن أختم هذا التمهيد أن أذكر كلمة عن مسألة فصل السلطات فى الدستور الانجليزى، فقد كان من أثر ما كتبه "مونتسكيو" فى القرن الثامن عشر وما كتبه "بلاكستون" فى نفس هذا العهد أن اعتبر الدستور الانجليزى أحسن مثال لفصل السلطات، وعلى ذلك أخذت بهذا المبدأ جميع البلاد التى استنارت عند وضع دساتيرها بالدستور الانجليزى .

وهذا المبدأ الذى كان صحيحا فى القرن الثامن عشر أخذت آثاره تضعف تدريجاً بنحو مبدأ المسؤولية الوزارية . ولذلك قد خالف الكاتب الدستوري "باجهوت" "مونتسكيو" فى نظرية فصل السلطات وقال إن آثارها ضعيفة فى الدستور الانجليزى . وسبب هذا الخلاف هو أن "باجهوت" كتب كتابه فى نهاية القرن التاسع عشر، أى بعد أن أخذت المسؤولية الوزارية أمام البرلمان تلك الأهمية الكبرى التى لم تكن لها فى القرن الثامن عشر. وتدل الأسباب الآتية على أن السلطات امتزجت الآن بعضها ببعض تحت ضغط التقدم العلمى والسياسى وما صحبه من التعقيد فى أساليب الحكم، فضعفت بذلك نظرية فصل السلطات التى أشاد بها "مونتسكيو" وأنصاره :

(١) ليس البرلمان هو السلطة التشريعية فحسب ، بل أصبح الرقيب الأعلى على السلطة التنفيذية التى يجب أن تتخلى عن الحكم اذا فقدت ثقته أو موافقته على أى عمل من أعمالها .

(٢) ذكرنا أن استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية قد ثبت بقانون سنة ١٧٠١ ومبدأ استقلال القضاء معمول به منذ ذلك التاريخ، ولكن قانون سنة ١٧٠١ هو قانون عادى يملك البرلمان تغييره كما يملك إقالة أى قاض من القضاة ولو أنه لم يستعمل هذا الحق إلى الآن . كذلك فإن البرلمان قادر على إصدار قوانين مخالفة لأحكام المحاكم ، وهذا ما يحصل دائماً كلما رأى البرلمان أن

أحكام المحاكم في مسألة من المسائل لا تتفق مع رغبات الرأى العام في البلاد، فقد حصل مثلاً في سنة ١٩٠٦ أن حكم القضاء بعدم مشروعية تقابات العمال ولم ترض أكثرية البرلمان والرأى العام عن هذا الحكم، فاضطرت الحكومة إلى إصدار قانون بمنع تطبيق هذا الحكم في المستقبل .

أضف الى هذا أن مجلس اللوردات وهو أصلاً هيئة تشريعية هو في الوقت نفسه الهيئة القضائية العليا في البلاد، ورئيس مجلس اللوردات هو في الوقت نفسه رئيس الهيئة القضائية وأحد أعضاء الهيئة التنفيذية إذ هو وزير الخزانة .

حقيقة تختلف جلسات مجلس اللوردات عند انعقاده كحكمة عليا عن جلسات العادية، إلا أن إعطاء هذا الاختصاص لإحدى الهيئتين التشريعتين يتنافى مع مبدأ فصل السلطات .

(٣) وقد اتجهت سياسة البرلمان الانجليزي في السنين الأخيرة، نظراً لكثرة أعماله وتوسعها، الى إعطاء جزء من سلطته التشريعية الى الوزارة وهو ما يسميه الانجليز "السلطة بالوكالة" (Delegated powers) وذلك بتحويلها حق التشريع لأغراض معينة يحددها لها مجلس العموم . ويعطى هذا الحق عادة في الحالات التي تستدعي استشارة الفنيين والخبراء، أو في الحالات التي تستدعي تشريعاً عاجلاً لعلاج مسألة طارئة . وهذه السلطة التشريعية التي تعطى للهيئة التنفيذية إما أن يكون الغرض منها عمل إجراءات أو أحكام تكميلية لقوانين أصدرها البرلمان، وإما لعمل تشريع جديد تمس اليه الحاجة، أو لتعديل تشريع قديم ثبتت عدم كفايته أو ملاءمته . وفي كل هذه الأحوال يسرى تشريع الوزارة بدون عرضه على البرلمان، ولكن الوزارة تسير دائماً في تشريعها طبقاً لرغبات المجلس الذي يملك في كل حال رفض أو تعديل تشريع الوزارة .

على أنه قد علت أخيراً أصوات الشكوى في إنجلترا من استرسال مجلس العموم في تفويض السلطة التنفيذية في التشريع على أثر كتاب في هذا الموضوع "لورد هيوارت"

رئيس القضاة، وعلى أثر ظهور هذا الكتاب تشكلت لجنة برلمانية لتحقيق هذا الموضوع، ولكن اللجنة قررت: "أنه لم يحصل إسراف في هذا الموضوع وليس من الضروري الرجوع عما يجري عليه العمل الآن".

(٤) وقد أعطيت سلطة قضائية للسلطة التنفيذية، مثل الحق الذي ينحدر مصلحة الجمارك النظر والحكم في القضايا الخاصة بالتهريب، والحق الذي أعطى لمجلس المحافظة على نهر التيمس (Thames Conservancy Board) بالحكم في جميع قضايا المخالفات الخاصة بالملاحة في النهر ونظافته. كذلك أعطيت السلطة القضائية حق التشريع في حدود سنفلها في موضوع «القضاء الانجليزى».

لهذه الأسباب يرى أن السلطات في بريطانيا ليست منفصلة انفصالا تاما في الوقت الحاضر، ولكنه ينبغي الالتفات الى أن ذلك الامتياز التدريجي انما حصل تحت ضغط الحوادث القاهرة لا رغبة في العدول عن مبدأ فصل السلطات. والواقع أنه لم يحصل الى الآن في انجلترا طغيان من سلطة على أخرى مع أن الباب مفتوح على مصراعيه لاعتداء كل سلطة على حقوق الأخرى. ويرجع هذا من جهة الى تلك الفضيلة البارزة في أخلاق الانجليز السياسية وهي الشعور بالواجب واحترام حقوق الغير، ومن جهة أخرى الى استعداد رأى عام متيقظ لوضع الأمور في نصابها. وقد كان من نتائج هذه المرونة في أساليب الانجليز السياسية أن زاد التعاون بين السلطات المختلفة، وقلت الشكوى من تعطيل المشروعات وتكديسها أمام مجلس العموم ومجلس اللوردات، كما هو حاصل في جميع البلاد الدستورية الأخرى، بعد أن صار لمجلس العموم الحق في أن يكل الى الوزارة تحت إشرافه عمل تشريع لأية مسألة فنية أو مستعجلة.



إن استمرار البريطانيين على احترام هذه التقاليد الدستورية قد جعل من هذا الدستور العتيق آلة ديمقراطية على أحدث طراز، لأنها دائماً الاصلاح تتحرك باستمرار

بدقة وانتظام ، فلم تقف عن العمل في أى دور من أدوار حياتها . وهذه الأسباب التي قدمنها مجتمعة هي التي جعلت بريطانيا مضرب الأمثال في متانة حكمها الدستوري حتى في وقت أصبح فيه هذا النوع من الحكم مزعزعا في كل مكان . وليس من العسير التكهن بأن إنجلترا ستكون آخر بلد يصاب فيه هذا النوع من الحكم بسوء .

قامت في إنجلترا بعد الحرب حركات شيوعية وحركات فاشستية ظن الكثيرون ممن لا يعرفون هذه البلاد أنها قد تهدد نظام الحكم فيها ، ولكن الواقع أنها حركات سطحية ليس لها أثر عميق في تفكير البريطانيين . فهي بضاعة مجلوبة من الخارج ولا رواج لها في إنجلترا . وإني أكرر في هذا الصدد ما أشرت إليه في هذا التمهيد وهو أن الضمان الأكيد لاستمرار هذا الحكم هو ما يبدو جليا من تصميم الشعب نفسه على اختلاف مذاهبه وآرائه على الدود عنه وعدم قبوله أى نوع آخر من أنواع الحكم .

الفصل الأول

ملخص تاريخ الحياة الدستورية في إنجلترا

١

العصر الأول — قبل ثورة سنة ١٦٤٨

(١) يعتبر المؤرخون الانجليز قواعد الحكم التي كانت متبعة في إنجلترا في القرن الثالث عشر الأساس والمصدر الذي نبتت منه الأصول الدستورية الحالية . فقد صدر العهد الكبير (Magna Charta) في سنة ١٢١٥ ذلك القانون الذي اعترف بالحرية للفرد وقضى باستشارة البرلمان في وضع الضرائب — وفي ذلك العصر كانت الهيئة التنفيذية في يد العرش ومجلسه الخاص ، ذلك المجلس الذي تفرع عنه فيما بعد مجلس الوزراء في هذا العصر — واجتمع أول برلمان حضره مندوبون عن هيئات الشعب المختلفة . حق أنه قبل هذا التاريخ كان في إنجلترا محاكم تنظر في القضايا ومجالس استشارية ، إلا أن التظلم أمام هذه المحاكم كان مقيدا ، كما كان تأليف المجالس الاستشارية ناقصا ، فكان لا يدعى إليها ممثلو عامة الشعب ، وكانت تلك المجالس تجتمع في أماكن مختلفة لا في مكان واحد ، كما كان حق استشارة أعضاء البرلمان في وضع الضرائب غير معترف به . ومع تقرير هذه النظم في القرن الثالث عشر فإن جميع السلطات كانت في الواقع لا تزال مجمعة في يد العرش حتى بعد صدور العهد الكبير في سنة ١٢١٥ ، وبعد اجتماع البرلمان في سنة ١٢٩٥ ، فإن المجلس الخاص للملك (Curia Regis) استمر يصدر القوانين ويقضى في الخصومات ويقوم بالأعمال الادارية . ولم يبدأ في توزيع السلطات إلا بعد أن أخذ البرلمان يطالب بتوسيع حقوقه وشرع القضاة في تثبيت استقلالهم بأيديهم .

في أوائل القرن الرابع عشر تدمر النواب من تدخل الملك بطريقة مستمرة

في التشريع وفي وضع الضرائب ، وأصروا على المطالبة بكفه عن هذا التدخل . وكانت نتيجة هذه المطالبة أن صدر قانون في سنة ١٣٣٧ بإعطاء الحق للبرلمان في إصدار القوانين ، وهذه بداية نزوله عن السلطة التشريعية ، وكسب البرلمان أيضا حق مراقبة مستشارى الملك وموافقته على تعيينهم وفصلهم . وسهل على الملوك التنازل عن هذه الحقوق رغبتهم في الحصول على ثقة البرلمان وقبوله لطلباتهم المالية . وكان أيضا من نتيجة تعدد هذه الطلبات المالية أن تعدد طلب عقد البرلمان ، فبعد أن كان يدعى في غير مواعيد ثابتة ابتداء الملوك في أوائل القرن الرابع عشر بدعوته للاجتماع سنويا .

غير أن حالة الأعضاء المعنوية والاجتماعية في هذه الفترة لم تكن من القوة بدرجة تمكنهم من الانتفاع بهذه السلطات لتثبيت دعائم الحياة النيابية ، فرغما من صدور القوانين التي منحهم حقوقا تشريعية وتشجيع العرش في الظاهر لهم ، فإن المركز الفعلي لم يتغير . فأعضاء اللوردات الذين يدل تاريخهم على أنهم أول من نازع العرش على السلطة ، وكان يصبح أن ينتفعوا من هذه الظروف ، كانوا في حالة لا تقوى على المعارضة بعد وفاة الكثير من قادتهم في الحروب المختلفة وبعد دخول البعض الآخر في خدمة الدولة والعرش .

أما أعضاء النواب فلم يتمتعوا الى ذلك الحين بمركز اجتماعي يؤتيهم الاحترام الكافي الذي يجعل لمعارضتهم القوة التي تقف ضد رغبات العرش ، وعلى هذا فبدل استعمال حق التشريع الذي أعطى لهم اكتفوا برفع الشكاوى وإرسال العرائض لسوء تصرف رجال الادارة أو لتعسفهم في تطبيق القوانين ^(١) . وكان العرش ومجلسه الخاص هما اللذان يقرران هل هناك أى داع لإصدار قانون جديد أو تغيير تشريع

(١) كان المجلس ينتخب من بين أعضائه عضوا يقدم هذه الشكاوى للعرش ويتكلم (speak) باسم المجلس في الأمور التي يرى عرضها عليه . ومن هذا اشتق لقب (speaker) الذي يسمى به رئيس المجلس الآن . والمتبع من أول الحياة النيابية أن يعرض اسم الرئيس على العرش بعد انتخابه للحصول على التصديق إلا أن سلطة العرش في الرفض لم تستعمل منذ سنة ١٦٧٩

موجود بدون استشارة البرلمان في ذلك، بل كثيرا ما كانت تصدر هذه القوانين بعد ارفضها من البرلمان حتى لا يسمح له بابداء رأى فيها . وقد دامت الحال على هذا النمط الى ابتداء القرن الخامس عشر، وإلى أن بدأ الأعضاء يظهرون امتعاضهم من إصدار القوانين في غيبتهم، فقبل الملك "هنرى الخامس" في سنة ١٤١٤ طلبهم بعدم إصدار أى قانون إلا بعد موافقتهم . ومن هذا التاريخ جرى العرف بأن لا يقدم النواب شكاوى (Petitions) بل يقدمون مشاريع قوانين بالتعديلات التي يرون إدخالها (Bills) . ونتج من هذا أن ابتدأ مجلس النواب يقوم على قدم المساواة مع مجلس اللوردات في التشريع . أما بالنسبة للضرائب فإن حق مجلس النواب قد ثبت في أمرها قبل ذلك بزمن طويل ، لأنه يمثل أكتريه الذين يدفعون تلك الضرائب إذ نجح النواب في جعل حقهم في تقريرها مقدما على حق اللوردات الذين كان يشترك مجلسهم منذ سنة ١٣٩٥ في تقريرها الى أن وافق العرش على أولوية النواب في بحث المسائل المالية سنة ١٤٠٧ ، أى أنها تبحث أولا في مجلس العموم . وبعد موافقة المجلسين عليها يعرضها رئيس مجلس العموم على الملك للوافق .

ولكن رغما من هذه الخطوات التي خطاها البرلمان في تثبيت حقوقه فقد ظلت قراراته محلا لتقدير العرش في تنفيذها على طريقة مطردة . لأن سلطة العرش كما تقدم كانت قوية في ذلك العهد وكانت تختلف سلطة البرلمان الفعلية باختلاف الملوك ورغبتهم في تشجيعه أو إهماله . فبينما نجده قويا في ابتداء القرن الرابع عشر نراه متخاذلا أمام إرادة العرش في القرن الخامس عشر . أما في القرن السادس عشر فإن سلطته قد نمت في عهد "هنرى الثامن" و "اليزابت" لا لأنهما يريان الحياة النيابية لذاتها ، بل لأنهما يريان أن ضمن طريقة لتنفيذ رغباتهما هي الاستناد الى برلمان قوى ولو في الظاهر .

وقد كان من الطبيعي بعد أن أخذ بعض ذوى الألقاب من غير اللوردات

في تمثيل الأهالي، أن ينضموا في بادئ الأمر الى أعضاء مجلس اللوردات في مداولاتهم وقراراتهم، ولكن لم تمض مدة طويلة بعد دعوتهم لحضور البرلمان في سنة ١٢٩٥ حتى وجدوا أن مصالحهم تقضى باتفاقهم مع مندوبي الشعب الآخرين . وفي هذا من الأهمية ما فيه ، لأن انضمام هؤلاء الأعيان الى مندوبي الشعب قوى من مركز هؤلاء . ويقول المؤرخون إن هذا الانضمام قد ساعد على توجيه السياسة الانجليزية في اتجاه حر، لأن الأعيان لو استمروا على اتفاقهم مع اللوردات لكان من الصعب نمو حركة ديمقراطية سريعة، ولما سهل على مجلس العموم تثبيت مركزه بالسرعة التي حصل عليها .

وقد أخذ انفصال مجلس النواب من اللوردات يأخذ شكلا ظاهرا في القرن الرابع عشر، لأنه في ابتداء الحياة النيابية كان اجتماع الأعضاء جميعا من قسس ولوردات وأعيان وأهالي يحصل في مكان واحد، ولو أن كل هيئة كانت تتداول على حدة، ثم بعد ذلك يصدر قرار واحد من الجميع . أما في النصف الثاني من القرن الرابع عشر فقد عمد نواب الشعب الى عقد اجتماعاتهم في قاعة منفصلة واستمر ذلك الى الآن .

ولم يكن للأعضاء في ابتداء الحياة النيابية مرتبات معينة كما هي العادة الآن، بل كانت هذه المرتبات تدفع من الناخبين . وقد جرى العرف بأن العضو الذي كان يمثل إقليما يأخذ من ناخبيه ٤ شلنات كل يوم . أما في المدن فلم يكن هناك عرف شامل إلا أن أكثر المدن كانت تدفع للأعضاء شلنين عن كل يوم، بينما كان بعضها يعقد اتفاقات خاصة . ويذكر المؤرخون أن مندوب كمبردج كان يتقاضى في سنة ١٤٢٧ شلنا واحدا عن كل يوم يقضيه في اجتماع البرلمان .

وقد مضى الحال على ذلك بدون أى تغيير هام الى أيام الثورة في القرن السابع عشر سنة ١٦٨٨ وكان البرلمان في أكثر تلك المدة مكونا بالصفة التي كان عليها في سنة ١٢٩٥ أى : (١) من القسس الذين كان يزيد عددهم في بعض الأوقات عن

عدد اللوردات ، لأن عددهم لم يكن محددًا قانونًا كما هو عليه الآن ، بل كان لهم جميعًا حق حضور البرلمان ؛ (ب) ومن اللوردات ، غير أنه لم يكن لهم جميعًا حق حضور المجلس مثل القسيس ، بل كان لا يحضر البرلمان منهم إلا من أرسلت إليه دعوة خاصة باسمه . ففي القرن الخامس عشر مثلاً لم يزد عدد من دعى للبرلمان عن ٥٠ لوردا . وقد تعدل هذا النظام في أيام الملك "شارل الأول" بعد أن قرر القضاة أن اللورد الذي دعى لحضور جلسات البرلمان مرة لا يجوز منعه من الحضور في أى اجتماع آخر في المستقبل ، وقد اتبعت هذه القاعدة الى الآن . (ح) ومن النواب الذين كان عددهم في سنة ١٢٩٥ خمسا وسبعين ومائتي عضو زادوا في أيام هنري الرابع في سنة ١٤٠٦ الى ثلثمائة ، ثم صدر قانون في أيام هنري الثامن في سنة ١٥٣٥ زيادتهم سبعة وعشرين عضوا يمثلون مقاطعة ويلز .

وكان انتخاب هؤلاء النواب متروكا في بادئ الأمر الى مستأجرى أراضي الملك وإلى الملاك الذين كانوا يجتمعون بصفة هيئة لانتخاب ممثلهم في البرلمان . إلا أنه في سنة ١٤٣٠ صدر قانون بتنظيم الانتخاب ، فتم وجوب سكن الناهيين في المقاطعة ووجوب امتلاكهم أو استئجارهم أرضا لا تقل قيمة ايجارها عن ٤٠ شلنا في السنة . هذا في الأقاليم أما في المدن فلم يكن هناك قانون شامل ، وكانت تختلف شروط الانتخاب في بعضها عن البعض الآخر .

وكان الأمر بإجراء الانتخاب يرسل الى حكام الأقاليم لإجراء عملية الانتخاب حتى ترسل كل مقاطعة أو مدينة عضوين الى البرلمان ، غير أن هذا الأمر كان يوجه الى هؤلاء المديرين بدون ذكر أسماء المقاطعات أو المدن التي يجوز لها الانتخاب ، ولذلك كان يترك لهم حرية واسعة في تقرير المدن التي يعطونها هذا الحق ، ولا يخفى ما كان يقع من سوء التصرف الذي نتج من إعطاء المديرين هذه السلطة الواسعة ، لأن بعضهم كما يقول المؤرخون حرموا مدنا كبيرة حق الانتخاب بينما أعطوه قرى وضياعا صغيرة يمكنهم التدخل في أمرها حتى يضمموا نتيجة الانتخاب فيها طبقا لرغباتهم .

وكانت مدّة انعقاد البرلمان في هذا العصر الأول تنتهى بمجرد انتهاء دورة برلمانية واحدة، ولكن في أثناء حكم الملك "هنرى الثامن" والملكة "اليزابت" ابتدأت حياة كل برلمان في الزيادة، فبعثت في أيام هنرى الثامن ٧ سنين، ثم زادت اليزابت الى ١١ سنة، وذلك لأن العرش في هذين العهدين، كما ذكرنا آنفاً، كان بحاجة الى الاستعانة بالبرلمان على تنفيذ رغباته، ولذلك عمل على إعطائه سلطة كبيرة وأطال مدة الانعقاد للسبب نفسه .

وقد أدت هذه السياسة الى الاهتمام بالحياة النيابية، فابتدأ البرلمان يدون محاضر جلساته وينظم القواعد التي يجرى عليها العمل فيه . ويرجع تاريخ العمل بكثير من النظم الحالية المتبعة الآن في البرلمان الى القرن السادس عشر . فنظام اللجان مثلاً، وعلى الخصوص لجنة المجلس الكاملة التي تبحث المسائل المالية، يرجع تاريخه الى زمن الملك هنرى الثامن والملكة اليزابت^(١) .

هذا هو تطوّر السلطة التشريعية الى أيام الثورة . أما السلطة القضائية فان انفصالها من يد العرش واستقلالها من تأثيره كان بطيئاً، فبعد ان كان المجلس الخاص يقوم بهيئته بالأعمال التنفيذية اختصت لجنة منه بالأعمال القضائية، وكانت هذه اللجنة بداية تشكيل المحاكم . ولكن بقي مع ذلك حق للعرش ومجلسه الخاص في التدخل لاصلاح الخطأ الذي يقع من الحاكم، ذلك لأن العرش كان يعتبر مصدر العدالة، وأنه اذا كان قد وكل فرداً أو هيئة في مباشرتها نيابة عنه فان صفته الأصلية لم تنته بهذا التوكيل، ومن هذا نشأت محكمة خاصة تسمى "محكمة مستشار الملك" .

وقد ساعد على إيجاد هذه المحاكم وعلى عدم التذمر من تدخل السلطة التنفيذية في القضاء رغبة الناس في وجود محاكم ولو استثنائية لرفع مظالمهم اليها والحصول على

(١) حدث أن كان رئيس المجلس في هذا الوقت تحت تأثير العرش، فلنح حصول أى تأثير من الرئيس على الأعضاء أثناء نظر الميزانية قرر المجلس أن تكون اجتماعاته في هذه الحالات بصفة لجنة حتى لا يترأسها رئيس المجلس وبذلك يتخلص من تدخله . وهذا النظام معمول به الى الآن .

حكم سريع منها . إلا أن جور العرش وعلى الخصوص أيام حكم "جيمس وشارل" في أوائل القرن السادس عشر وتذمر البرلمان والرأى العام من ذلك الجور وانتهاز العرش فترة عدم اجتماع البرلمان لفرض الضرائب وحكم المحاكم لصالح العرش تطبيقا لحقوقه الموروثة ، كل ذلك أدى الى ازدياد التذمر الذى أعقبه إعلان الثورة في سنة ١٦٤٨ وإلغاء المحاكم الاستثنائية التى يقول عنها بعض الكتاب الدستوريين : إنها لو لم تلغ بل بقيت وأصلحت لكانت النواة لإيجاد محاكم إدارية تشابه المحاكم الإدارية الموجودة في فرنسا .

أما السلطة التنفيذية فكانت في هذا العصر الأول ، كما تقدم ، في يد العرش ومجلسه الخاص ، ذلك المجلس الذى كان يجتمع باستمرار وكان يجمع بين أعضائه أكبر رجال السياسة والقضاء والجيش والمال والكنيسة . إلا أنه نظرا لكثرة عدد أعضاء هذا المجلس ونظرا لرغبة العرش في إسناد دفة الأعمال التنفيذية الى الأعضاء الذين يحوزون ثقته ويكونون على اتفاق معه فى الرأى قد عمد العرش منذ البداية الى اختيار عدد قليل من أعضاء المجلس لهذا الغرض . ونشأ من فكرة إسناد مهام الدولة الى هذا العدد القليل مجلس الوزراء .

وقد كان عدم احترام العرش لحقوق البرلمان سببا فى اتجاه أفكار السياسيين الى تعديل نظام تأليف الوزارة ، وإلى وجوب اختيار العرش لوزراء حائزين رضى البرلمان ، حتى يوجد التعاون بينه وبين العرش ، لأنه اذا كان العرش قد عمد من البداية إلى أن يعهد فى إدارة الأعمال التنفيذية إلى بعض أعضاء المجلس الخاص فإن اختيارهم كان متروكا لارادته وحده ، فكان لا يعين إلا من يثق بهم . ومع تقدم الحياة النيابية وزيادة سلطة البرلمان لم يحصل أى تقدم فى طريقة اختيار الوزراء . وهذا ما ذكر صراحة فى الاحتجاج الذى قدم للعرش فى سنة ١٦٤١ حيث نص على : "أنه لا أمل فى إيجاد تعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلا اذا كان العرش مستعدا لتعيين مستشارين ووزراء حائزين ثقة البرلمان" .

٢

العصر الثانى — من الثورة الى سنة ١٨٣٢

جاءت بعد ذلك العصر ثورة ١٦٤٨ وكان منشؤها كما تقدّم التظلم من تعسف العرش والمطالبة بحقوق البرلمان التى اكتسبت بالعادة والقوانين والمطالبة باحترام استقلال القضاء . وكانت المشادة بين العرش والنواب فى بادئ الأمر سلمية ، وكان من السهل التوفيق بين مطالب الأمة ورغبات العرش ، غير أن عدم مبالاة الملك "جيمس الأول" باحتجاج النواب فى سنة ١٦٣٠ وكذلك طيش ابنه "شارل الأول" الذى تولى الحكم بعده وعدم اكترائه بطلبات البرلمان ، أدى الى هذه الثورة وإعلان الجمهورية فى سنة ١٦٤٨ وما ترتب على ذلك من إعدام الملك . وتولى "كرومويل" رئاسة الدولة إلى سنة ١٦٥٨ ، وبعد وفاته أعيدت الملكية ثانية بتنصيب الملك "شارل الثانى" فى الحكم فى سنة ١٦٦٠ . غير أن هذه الثورة وما عقبتها من قتل الملك وإلغاء مجلس اللوردات وتولى "كرومويل" الحكم لم تثبت دعائم الدستور ، إذ أنه بعد أن توفى "شارل الثانى" وتولى "جيمس الثانى" العرش فى سنة ١٦٨٥ أعاد الكفة فى منازعة النواب حقوقهم فأدى ذلك إلى الثورة الثانية فى سنة ١٦٨٨ التى انتهت بهروب الملك إلى فرنسا وتولى "وليام الثالث" الحكم .

وقد أعيدت الملكية بعد أن حصل إعلان سنة ١٦٨٩ الذى صرح من جديد بحقوق البرلمان والتعهد بحفظ الحريات . وبهذه المناسبة انتهت الثورة بتثبيت دعائم الدستور الانجليزى على أن تكون الحكومة ملكية دستورية والبرلمان حراً .

ومما يدعو إلى الدهش أنه على الرغم من حدوث هذه الثورة والثورة التى سبقتها ، وعلى الرغم من أن أسباب الثورة كانت لتدعيم الدستور ، فإن البرلمان الانجليزى لم ينتفع حقيقة بكل هذه الجهود ، ولم تتغير الروح الهادية لأعضائه فى العمل ، بل ظلت أعمالهم بعد الثورة كما كانت قبلها فى التشريع وفى المالية . ولم يغير كسبهم للحقوق الجديدة من الطابع الذى كان مطبوعاً به البرلمان فى عهد طغيان الملوك . ويعزو

الكتاب ذلك الى طريقة الانتخاب التي لم يطرأ عليها أى تغيير بعد الثورة، فمندوبو الشعب كان أكثرهم من طبقة الأعيان (Knights) وهؤلاء كانوا يرسلون الى البرلمان باختيار العرش والوردات في بعض الحالات، وبتأثير الرشوة في البعض الآخر. وأما طبقة التجار الذين كان يهتم وجودهم في البرلمان لبدءوا رغبات المدن فكانوا يفضلون الابتعاد عن الانتخاب، لأن قبولهم العضوية يستلزم منهم ابتعادهم عن مركز عملهم وفي ذلك من الضرر على تجارتهم ما فيه .

ويعجب الكتاب أيضا من أن الثورة التي قامت دفاعا عن الحريات لم تدخل أى تعديل محسوس على القوانين التي سنت في القرن السادس عشر وعلى الخصوص في أيام حكم الملكة "اليزابت" ضد الديانة الكاثوليكية، فان الكاثوليك كانوا ممنوعين من دخول خدمة الحكومة ومن دخول البرلمان، وهم ينسبون بقاء هذه القوانين بعد الثورة الى سبب سياسى وهو الرغبة في منع أية علاقة سياسية بين إنجلترا وبين البابا . وقد بقيت هذه القوانين الى القرن التاسع عشر، وكانت سببا من أسباب البغض التاريخى بين إيرلندا وإنجلترا، كما كانت سببا لمنع جزء كبير من السكان من التمتع بحق الانتخاب .

غير أن روح الجلود السياسى هذه كانت مقصورة على البرلمان وحده، أما رأى العام فان الثورة قد بثت فيه روحا جديدة من الاهتمام بتقديم الشؤون السياسية كانت تدفع البرلمان الى الأمام، وتضطره الى مجاراة رأى العام .

وعدا تثبيت الحقوق التي كانت بالفعل من حق البرلمان، مثل حق فرض الضريبة وحق التشريع، فقد حصل البرلمان أثناء الثورة ونتيجة لها على بعض حقوق أخرى أهمها :

(١) حق تحديد أبواب الميزانية وتخصيصها لوجوهها المعينة . فانه من سنة ١٦٥٠ أصبح حق البرلمان معترفا به في هذا الشأن، وبذلك ضمن عدم مخالفة الهيئة التنفيذية لقراراته في أمر المصروفات، حتى لا تصرف إلا في الوجوه المخصصة لها .

(ب) حقوق أعضاء البرلمان (privileges) في حرية الرأي والحصانة البرلمانية، فقد قضى العرف من ابتداء الحياة النيابية باعطاء الحرية للعضو في ابداء آرائه في المجلس ، إلا أن بعض الملوك لم ترق لهم هذه الحال . ويذكر المؤرخون وقائع كثيرة تدل على أن بعض الأعضاء قد أودوا وعوقبوا من أجل ملاحظاتهم في البرلمان . وقد تقرر هذا الحق قانونا في سنة ١٥١٢ بعد أن نص القانون على: ” أن أى إجراءات قانونية تتخذ ضد أى عضو من جراء مناقشته في المجلس تعد باطلة“ . وكذلك بالنسبة للحصانة البرلمانية فإن الملك ”هنرى الثامن“ قد اعترف بها قانونا في سنة ١٥٤٣ ، إلا أنه رغما من وجود هذين القانونين فإن حقوق الأعضاء لم تثبت فعلا إلا بعد الثورة وبعد إعلان قانون الحقوق (Bill of Rights) في سنة ١٦٨٩ وبخلاف هذه الحقوق الخاصة بالبرلمان ، فإن العصر الذى نحن بصددده يمتاز بتثبيت أكثر القواعد الدستورية المتبعة في إنجلترا الآن . فإن هذا العصر زيادة على أنه شهد وضع قانون وراثه العرش وانتقال سلطته تدريجيا الى مجلس الوزراء ونمو سلطة هذا المجلس ، حصل فيه تثبيت مركز القضاء واستقلاله من تدخل العرش . فانه يجزء أن هدأت البلاد من تأثير الثورة أعلن قانون سنة ١٧٠١ الشهير ”بقانون التسوية“ (Act of Settlement) والذى عرض للهيئات الدستورية الثلاث فنص :

(أولا) فيما يختص بالعرش الانجليزى على انتقاله الى الملكة ”صوفيا“ (Electress of Hanover) ومن بعدها الى نسلها حسب قانون الوراثة الانجليزى ، على أن لا يكون هذا الانتقال إلا في حالة وفاة الجالس على العرش في إنجلترا بغير وارث ، كما نص هذا القانون على وجوب اعتناق الجالس على العرش لديانة الكنيسة الانجليزية ووجوب أدائه اليمين عند التتويج .

(ثانيا) فصل القانون في النزاع الذى كان قائما في القرن السابع عشر أثناء حكم أسرة ”ستيوارت“ فيما يتعلق بتدخل العرش في السلطة القضائية ، فنع العرش

من حق عزل القضاة بأن ترك ذلك للبرلمان كما حدّد مرتباتهم ، وبذلك ثبت استقلال القضاء كما سيأتى ذكره عند الكلام على السلطة القضائية .

(ثالثاً) نص قانون التسوية السالف الذكر على عدم الجمع بين العضوية في البرلمان وقبول وظيفة حكومية أخرى . ومع أن هذه القاعدة مازالت سارية الى الآن بالنسبة للموظفين العاديين فان النص في هذا القانون كان يرمى الى غرض سياسى آخر وهو منع الوزراء من عضوية البرلمان رغبة من العرش في إيقاف نمو مجلس الوزراء والرجوع الى سلطة مجاسه الخاص في المسائل التنفيذية، غير أن هذا النص لم يعمل به فيما يختص بالوزراء ، بل بالعكس جرى العرف بصحة الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان ، بل يجرى العرف الآن بعدم تعيين وزير لم يكن عضواً في البرلمان . وابتدأت سلطة مجلس الوزراء في النمو بعد صدور هذا القانون ، ونمت حتى وصلت الى المركز الهام الذى تشغله الآن والذى سندكره بالتفصيل فيما بعد .

ويعاق الكتاب الدستوريون أهمية كبرى على قانون التسوية وعلى الخصوص على الجزء الخاص بالقضاة، لأن تطبيق هذه المبادئ أدّى الى استقلال القضاء، وهذا أدّى الى تمتع الناس بحرياتهم والى احترام حكم القانون في البلاد . بعد صدور هذا القانون لم يطرأ تغيير هام لاعلى الدستور ولا على قوانين الانتخاب طوال القرن الثامن عشر، وأتت الثورة الفرنسية فأحدثت التغييرات الشهيرة في نظام الحكم في القارة الأوروبية ، ولكن بقيت الحالة في إنجلترا بدون أى تغيير من الوجهة القانونية رغماً من اهتمام الرأى العام بالبرلمان والحياة الدستورية وعلى الخصوص بعد أن ثبت مركز مجلس الوزراء، وبعد أن ابتدئ في طبع محاضر جلسات البرلمان في سنة ١٧٧١ .

والأمر الهام الذى نشير اليه الآن — خلا قانون سنة ١٨٢٩ الذى ألغى القوانين القديمة التى كانت تحرم على الكاثوليك وظائف الدولة ، والذى أثبت في صلبه حق التمتع بحرية الاعتقاد الدينى — هو انضمام اسكتلندا وإيرلندا الى إنجلترا، فالأولى

انضمت في سنة ١٧٠٧، والثانية في سنة ١٨٠١. وقد تم هذا الانضمام على أساس إرسال نواب عن هذه البلاد الى البرلمان الانجليزي، نفقول لأسكتلندا أن ترسل ٤٥ عضوا يمثلونها في مجلس العموم، كما خول للوردات أن ينتخبوا ١٦ لوردا من بينهم يمثلوها في مجلس اللوردات. وكذلك بعد انضمام إرلندا خصص لها ١٠٠ عضو في مجلس النواب و ٢٨ عضوا في مجلس اللوردات.

٣

العصر الثالث — إصلاح قانون الانتخاب

إذا تميز العصر الثاني بتقدم وتثبيت سلطة البرلمان الدستورية ومبدأ استقلال القضاء ونمو المسؤولية الوزارية، فإن العصر الثالث يتميز بتوسيع حقوق الانتخاب، فبعد أن كانت مقصورة على فريق محدود من الأهالي تطورت حتى شملت جميع السكان. وقد ابتدأت المطالبة بالزيادة في هذه الحقوق في القرن الثامن عشر، ثم زادت قوة في أوائل القرن التاسع عشر بعد الثورة الفرنسية وانتشار التعاليم الديمقراطية. وكان أول مظهر من مظاهر المطالبة أن رغب بعض الأهالي وكبار التجار الذين زادت ثروتهم ونفوذهم في القرن الثامن عشر في الحصول على بعض مقاعد البرلمان. غير أن قوانين الانتخاب بقيت عقبة في طريقهم وكان من الضروري تعديلها إذا أريد إدخال أى عنصر جديد في المجلس، وعلى هذا قامت الحركة التي أدت الى صدور قانون سنة ١٨٣٢.

وقد أشرنا بالاختصار الى قانون الانتخاب الذي كان معمولاً به قبل الثورة، ولكن لمعرفة أوجه الإصلاح التي أدخلت نرى من المستحسن سرد بعض التفاصيل عن العيوب التي كان يشكو منها الرأى العام قبل صدوره.

فقد كان شرط الملكية هو الأساس للحصول على حق الانتخاب، وكانت الشروط المالية باهظة لدرجة لا تسمح باعطاء حق الانتخاب إلا لعدد صغير من السكان في الوقت الذي كان فيه عددهم يزيد بالاستمرار، فبعد أن كان يقرب من الخمسة

الملايين من الأنفس في سنة ١٧٠٠ زاد عن الأربعة عشر مليوناً في سنة ١٨٣٢ ، هذا الى أن توزيع الأعضاء على الدوائر كان غير متناسب مع عدد السكان فيها ، فحين كانت بعض البلاد التي نمت بنمو الصناعة والتجارة مثل برمنجهام لا ترسل نواباً عنها الى البرلمان في سنة ١٨٣٢ كانت هناك ضياع ممثلة فيه . وزاد في احتجاج الرأي العام ضد هذا التوزيع أن كثيراً من هذه الضياع حصلت على حق الانتخاب في أيام الملكة "اليزابت" رغبة منها في إيجاد ممثلين في البرلمان خاضعين لرغبات العرش . هذه هي الحالة قبل الإصلاح الشهير في سنة ١٨٣٢ . هذا الإصلاح الذي يعده المؤرخون خطوة واسعة في تقدم الحياة النيابية كان من شأنه إعطاء الحق لعدد كبير من الشعب وللدن التي كانت محرومة إياه في الماضي . وكانت نتيجته زيادة اهتمام الرأي العام بالحياة النيابية حتى تعاقبت الإصلاحات بعده الى الدرجة التي نراها الآن .

إصلاح سنة ١٨٣٢ :

(١) في الأقاليم — لم يلغ هذا القانون النصاب المالي الذي كان مشروطاً في الماضي ، لكنه أعطى حق الانتخاب للمستأجر العادي إذا كانت مدة الإيجار طويلة على شرط أن تكون القيمة عشرة جنيهات سنوياً ، وأما إذا كانت المدة قصيرة فقد حتم أن تكون قيمة الإيجار خمسين جنيهاً سنوياً .

(ب) في المدن — سهل القانون كثيراً من الشروط المعقدة ، فأعطى حق الانتخاب لأي مالك أو مستأجر بيتاً أو حانوتاً إذا كانت مدة الإيجار لا تقل عن سنة ، كما اشترط عليهما القانون وجوب دفع نصيبهما في ضريبة إعانة الفقراء ووجوب إقامتهما في نفس المدينة لمدة لا تقل عن ستة أشهر قبل الانتخاب .

(ح) وزيادة على هذا الإصلاح في حق الانتخاب أضاف هذا القانون إصلاحاً هاماً آخر وهو تعديل توزيع عدد الأعضاء على الدوائر الانتخابية ، وبذلك منعت القرى والضياع التي أنشئت في الماضي إرسال مندوبين خاصين عنها

في البرلمان ، وأعطيت البلاد التي نشأت وزاد عدد سكانها عددا من الأعضاء
يتناسب مع زيادة عدد السكان .

وقد نتج من هذا التعديل أن حرمت ٥٦ دائرة كانت ترسل في الماضي
أحد عشر ومائة عضو واستعيعض عنها ٢٢ بلدة جديدة لها حق إرسال عضو عن كل
منها ، وزيدت عدد الدوائر في الأقاليم فأصبحت ١٥٩ بدلا من ٩٤ قبل الإصلاح .
وإذا كان هذا الإصلاح لم يدخل تعديلا جوهريا يخول لمعظم السكان استعمال
حق الانتخاب لأنه احتفظ بالنصاب المالى ، فإنه خول هذا الحق عددا عظيما
من الطبقة الوسطى وعلى الخصوص طبقة التجار وأصحاب المعامل الصغيرة التي نمت
في هذا الوقت في إنجلترا عقب التقدم الصناعى ، ولذلك قابله الشعب بالترحاب
وصدّه قادة الرأى في ذلك الوقت مثل "بنتام" خطوة كبرى في سبيل تدرج وتقدم
الحياة النيابية في إنجلترا .

وكان من الطبيعى بعد ذلك أن تمشى حركة الإصلاح الانتخابى في إنجلترا حتى
تلغى بعض القيود المالية الباقية التي كانت تمنع أكثر الشعب حق الانتخاب وتوحد
طريقة الانتخابات في المدن وفي الأقاليم . وعلى هذا صدرت قوانين سنة ١٨٦٨
وسنة ١٨٨٤ التي نقصت النصاب بالنسبة للكية فجعلته ٥ جنيهات وخول حق
الانتخاب للشخص الذى يقطن غرفة واحدة إذا كان إيجارها السنوى غير مفروشة
عشرة جنيهات ، وعممت هذه الشروط في الأرياف وفي المدن ، وبذلك توحدت
قوانين الانتخاب إلى درجة كبيرة في جميع المملكة .

وقد نتج عن هذين التشريعين أن حاز العمال ، وهم كما لا يخفى الطبقة الغالبة
في البلد ، حق الانتخاب بعد أن كانوا محرومين إياه ، ومن هذا التاريخ ابتدأت بذرة
حزب العمال تنمو حتى أصبح هذا الحزب أحد الحزبين الرئيسيين في مجلس العموم ،
لأنه بعد إعلان هذين القانونين وبعد تحويل سكان المنازل على الإطلاق حق
الانتخاب بدون قيد أو ذكر قيمة إيجار هذه المنازل قد أصبح لكل عامل
يقطن منزلا أن يستعمل حق الانتخاب .

وقد زاد من قوة هذين القانونين ضمان حرية الانتخاب بعد صدور قانون سنة ١٨٧٢ الذى نص على وجوب جعل الانتخاب سرياً لأنه منع الغش والتأثير فى الناخبين .

وكان من الطبيعى أيضاً بعد أن تمتع كثير من العمال بحق الانتخاب أن يزداد الطلب فى إلغاء الشروط المالية التى كانت باقية حتى يتساوى جميع السكان فى حقوق الانتخاب بصرف النظر عن ثروتهم ، وأتت فى الوقت نفسه حركة النساء بطلب مساواتهنّ مع الرجال حتى يكون لهنّ نصيب فى إدارة شؤون الدولة مثلهم . وقد لاقت هذه الحركة معارضة شديدة فى البداية رغم كونها نتيجة منطقية لانتشار التعليم الإلزامى للذكور والإناث على السواء . إلا أن انتشار الآراء الديمقراطية ، وتلك العقلية الحديثة التى ولدتها الحرب الكبرى ، واستمرار الطلب بالخاف ، واتجاه آراء الحكومة من ابتداء هذا القرن اتجاهاً حراً فى بعض الأوقات واشتراكاً فى البعض الآخر ، سهل قبول هذه الطلبات وعلى ذلك صدر قانون سنة ١٩١٩ الشهير بقانون تمثيل الشعب . (Representation of the People's Act) الذى أدخل تعديلات هامة على قوانين الانتخاب فأعطيت النساء اللاتى تزيد سنهنّ على ٣٠ سنة حق الانتخاب ، كما ألغيت الشروط المالية وجعل الشرط الوحيد للانتخاب الإقامة لمدة ستة أشهر فى الدائرة الانتخابية أو حيازة مكان للعمل فى نفس الدائرة .

ثم جاء قانون سنة ١٩٢٦ فألغى الفارق الذى كان موجوداً بين الذكور والإناث فى شرط السنّ ، وأصبح بعد تنفيذ هذا القانون فى سنة ١٩٢٨ للمرأة التى بلغت من السنّ ٢١ سنة حق الانتخاب مثل الرجل . وقد كان من نتيجة هذا التعديل أن زاد عدد الناخبين زيادة كبيرة فأصبح عدد من له حق الانتخاب ثمانية وعشرين مليوناً ونصف مليون فى سنة ١٩٢٨ بعد أن كانوا واحداً وعشرين مليوناً بعد تعديل سنة ١٩١٩ وخمسة ملايين بعد إصلاح سنة ١٨٨٤ ، غير أن هذه القوانين التى أعطت النساء حق الانتخاب وبالتالي حق العضوية فى مجلس

العموم قد قصرته على هذا المجلس ، وعلى هذا لا يمكن النساء ذوات الألقاب (Peereesses in their own right) حضور جلسات مجلس اللوردات .
وعدا هذا التقدم في تعميم حقوق الانتخاب فقد شهد هذا العصر الأخير من تاريخ الدستور الإنجليزي :

(أولا) تفوق سلطة مجلس العموم ، لأنه بعد صدور قوانين الانتخاب الحديثة ، وبعد أن أصبح هذا المجلس يعدّ بحق المعبر عن رغبات طبقات الشعب جميعها قد أصبح في مركز يبيح له بعد هذا أن يطالب بألويته على مجلس اللوردات . وقد تم هذا التفوق أولا بعد أن أصبح مصير الوزارات طوال القرن التاسع عشر متوقفا على حصولها على ثقة هذا المجلس وحده ، وثانيا بعد صدور القانون البرلماني الشهير في سنة ١٩١١ المسمى "قانون البرلمان" ، فان اللوردات كانوا الى هذا الوقت ينازعون مجلس العموم الاختصاص بنظر المسائل المالية . وبصدور هذا القانون الذي سدرحه عند الكلام على الهيئة التشريعية أصبح حق نظر الميزانية والمسائل المالية نهائيا من اختصاص مجلس العموم .

(ثانيا) شهد هذا العصر أيضا استقرار مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس العموم وثبات نظام مجلس الوزراء على ما هو معروف الآن ، لأن هذا المجلس كما ذكرنا وكما سيأتي الكلام فيما بعد قد نشأ حقيقة على أثر الثورة وقوى في نظامه وتحت نقوذه أثناء القرن الثامن عشر . ولكن تأليف الوزارة من عناصر متجانسة ومركز رئيس الوزراء أمام البرلمان وبين أعضاء وزارته وإن كان قد اعترف بهما من قبل إلا أنهما لم يأخذا شكلهما الحالى إلا بعد صدور قانون الانتخاب في سنة ١٨٣٢ ، وأصبح رئيس الوزراء من هذا الوقت اليد المحركة للسياسة الإنجليزية .

الفصل الثاني السلطة التنفيذية

- (١) العرش .
- (٢) الوزارة .
- (٣) المجلس الخاص .
- (٤) الموظفون الدائمون .

١ - العرش

تنبؤ العرش في إنجلترا الآن أسرة "هانوفر" وقد عيّرت اسمها أثناء الحرب العظمى وجعلته "وندسور" . واختار البرلمان الانجليزي هذه الأسرة بقانون التسوية الذي صدر في سنة ١٧٠١ لعدم وجود وارث لا للملك "وليام الثالث" الذي صدر القانون في عهده، ولا للملكة "آن" التي تولت الحكم بعده . وهذا القانون يطبق نظام التوريث العام المتبع في إنجلترا على وراثة العرش ، ولذلك لا يحرم منه النساء . وإذا مات الجالس على العرش انتقل الملك الى أكبر أبنائه سناً، فإذا مات ولى العهد في حياة أبيه انتقل العرش الى نسله بنفس الصفة التي كانت تتبع اذا كان قد عاش وتولى الحكم فعلاً . أما اذا مات الابن الأكبر بدون نسل فتنقل ولاية العهد الى الذي يتلوه في السن من أبناء الملك . وإذا انعدم الذكور ذهب العرش الى أكبر البنات ومنها الى نسلها بنفس الطريقة السابقة . ولا يحرم أحد الأولاد من الحكم إلا اذا اعتنق الديانة الكاثوليكية، أو كانت زوجته تابعة لهذه الكنيسة لأن الملك هو رئيس الكنيسة الانجليزية .

أما في حالة عدم مقدرة الملك أو الملكة على الحكم للرض أو لعدم بلوغ السن القانونية فلم ينص القانون على حل ثابت دائم، ولذلك جرت العادة أن تعالج كل حالة على حدها . فإذا طرأت حالة اقترحت الوزارة على مجلس العموم تعيين أوصياء، كما حصل في سنة ١٨١٠ بعد إصابة الملك "جورج الثالث" بالجنون، إذ عين مجلس

العموم مجلس وصاية تحت رئاسة ولى العهد ليقوم بالعمل نيابة عن الملك المريض ، وكما حدث أثناء مرض الملك الحالى فى سنة ١٩٢٨ إذ عين الملك نفسه مجلسا مؤلفا من الملكة وولى العهد والدوق أوف يورك ورئيس أساقفة كنتربرى ورئيس الوزراء . وقد أعطى هذا القرار لهذا المجلس الحق فى أن يباشر جميع المهام التى يباشرها الملك إلا مسألتين هما : مسألة حل البرلمان ، ومسألة زيادة أعضاء مجلس اللوردات نظرا لأهميتهما الخاصة .

وقد كانت السلطات المستمدة من الملك فى الماضى تقوم أثناء حياته وتنتهى بوفاة ، ولذلك كان البرلمان يجل إذا مات ، كما أن مدة تعيين القضاة وأعضاء المجلس الخاص كانت تنتهى بانتهاء مدة حكمه . ولكن بعد صدور قانون الانتخاب فى سنة ١٨٦٧ اعتبرت حياة البرلمان مستقلة عن حياة الجالس على العرش . أما أعضاء السلطة القضائية فقد اعتبرت مدة تعيينهم مستقلة عن مدة حكم الملك من سنة ١٧٥٩ ، أيام "جورج الثالث" . وكذلك أعضاء المجلس الخاص لا تسقط عضويتهم فيه إلا إذا لم يتجدد تعيينهم بعد ستة أشهر من وفاة الملك . وقد جعل قانون سنة ١٩٠٢ التعيين فى جميع وظائف الدولة لا يتأثر بوفاة الملك .

وكان من آثار الثورة الانجليزية أن ابتدئ فى تنفيذ نظام جديد بخصوص مايسمونه القائمة الملكية ، وهى مرتبات الجالس على العرش . فبعد أن كانت ميزانيته خارجة عن اختصاص البرلمان وكانت تشمل المرتبات الملكية الخاصة ومرتبات بعض الموظفين العاديين فى خدمة الدولة ، شرع أولا من سنة ١٦٨٨ فى تقرير المرتبات الملكية الخاصة بواسطة البرلمان عند تولى أى ملك للعرش . وبعد أن تم نظام إبعاد مرتبات الموظفين العاديين عن القائمة الملكية فى القرن التاسع عشر قصرت القائمة على مرتب الجالس على العرش ومرتبات أعضاء الأسرة المالكة والموظفين الخاصين بخدمته . وهذه هى القاعدة التى يجرى عليها العمل الآن ، فعند تبوء أحد الملوك العرش

يقرر البرلمان له المرتب اللائق بمركزه ، وكذلك المرتبات اللازمة للأسرة الملكية والموظفين الخاصين بخدمته ^(١) .

ونظرا الى أن الملك في إنجلترا لا يتمتع بالفعل بكل السلطة المخولة له بموجب القوانين الدستورية، أرى من الحسن أولا : إيضاح أصل ما تناوله سلطته نظريا، وثانيا : ما يباشره منها بالفعل :

السلطة القانونية النظرية :

تستند هذه السلطة الى أصليين :

(١) سلطته المستمدة من القوانين البرلمانية .

(٢) السلطة التي آلت إليه بحكم التقاليد والعادات ، أى ما بقى له من السلطة القديمة التي لم تدون بقانون .

١ — ربما كان أبلغ وصف لمدى هذه السلطة القانونية النظرية ما ذكره "باجوت" في كتابه عن الدستور الانجليزي وصفا لسلطة الملكة "فكتوريا" التي نشر هذا الكتاب أثناء حكمها إذ قال : "إن الملكة قادرة على إلغاء الجيش لأن القانون لا يمنعها من ذلك ، وعلى هذا يصح لها أن تفصل جميع الضباط ، ويصح لها أن تفصل كذلك جميع الضباط البحريين ، كما يمكنها أن تباع جميع السفن الحربية ومستودعات الذخيرة ، وتعقد صلحا تتنازل فيه عن مقاطعة كورنول وتعلن حربا لاحتلال مقاطعة بريتانيا في فرنسا ، كما يصح لها أن تعين جميع أفراد المملكة رجالا أو نساء أعضاء في مجلس اللوردات ، وأن تنشئ في كل مدينة جامعة ، وأن تفصل جميع الموظفين ، وأن

(١) وقد جدد البرلمان القائمة الملكية لللك الحال عند توليه الحكم في سنة ١٩١٠ بمبلغ ٤٧٠.٠٠٠ جنيه منها ١١٠.٠٠٠ جنيه مرتب خاص لللك وذلك عدا إيراد دوقية لكستر ، ومبلغ ١٤٦.٠٠٠ جنيه لأعضاء الأسرة المالكة .

(٢) مقاطعة انجليزية .

تعفو عن جميع المذنبين“ . وهذا الوصف كما يقول الكتّاب لا يزال من الوجهة النظرية القانونية صحيحاً إلى الآن^(١) .

وهذه السلطة مستمدة كما تقدم من قوانين، منها القوانين البرلمانية التي صدرت بتنظيم الوزارات ومصالح الحكومة المختلفة مثل الجيش والبحرية والتجارة والصحة والتعليم، ومنها القوانين البرلمانية التي صدرت بأن توكل سلطة قضائية أو تشريعية إلى السلطة التنفيذية التي يرأسها الملك . ورياسة السلطة التنفيذية هذه تعطى له خلاف ما تقدم حق تنفيذ جميع القوانين التي تحتاج في نفاذها إلى السلطة التنفيذية، لأن جميع أعمال هذه السلطة تصدر باسمه وتنفذ بسلطته . ولذلك أصبح هو الذي يعين جميع الموظفين أو يكمل إلى أحد وزرائه أمر تعيينهم .

وللعرش فوق هذا حق إصدار العفو، ومنح الألقاب، وتعيين الأساقفة، ورجال الجيش، لأنه رئيس الكنيسة والجيش . وزيادة على هذا فهو الذي يمثل البلاد في الخارج وتتعقد المعاهدات باسمه مع الدول الأجنبية .

فمن ذلك كله يتضح أن سلطة العرش النظرية القانونية، سواء أكانت في التشريع أم في الإدارة، واسعة النطاق . وقد كانت له سلطات أخرى ألغيت بقانون سنة ١٦٨٩ الذي صدر بعد الثورة، مثل حق العرش في إبقاء جيش عامل وقت الصلح بدون إذن البرلمان، وحق إيقاف الحياة النيابية .

٢ — السلطة المستمدة من العادات — أما ما بقي للعرش من السلطة القديمة التي لم تدوّن، وهي ما يعبر عنها “بالمزايا” (Prerogatives)، فقد أتت للعرش من الشريعة العامة، أي من العادات القديمة . وهي تشمل سلطات هامة مثل حق حل البرلمان وحق رفض التوقيع على القوانين البرلمانية . ويقول الكتّاب الدستوريون إن هذا النوع من السلطة لا يمكن حصره ولا تحديده، لأن بعضه قد بطل العمل به مثل حق رفض التوقيع على القوانين فإنه لم يستعمل من زمن الملكة “آن”

(١) راجع كتاب British Constitution by Sir M. Amos.

في أوائل القرن الثامن عشر ، وبعضه قد تقييد بالعرف البرلماني مثل حق رفض العرش طلب رئيس الوزراء حل المجلس . وكثير من هذه القواعد أيضا غير واضح . وعدم وضوحها هذا ، كما يذكر هؤلاء الكتاب ، يساعد السلطة التنفيذية كلما أرادت تنفيذ أمر من الأمور دون الرجوع الى البرلمان .

ويدل التاريخ الحديث على وقائع كثيرة أراد العرش والوزارة فيها الاستعانة بحق قديم غير مدون ، ولكن البرلمان تارة والمحاكم تارة أخرى قضت بما ينقض تفسير السلطة التنفيذية : من ذلك أنه في سنة ١٨٥٦ أرادت الملكة "فكتوريا" ، بناء على طلب وزارتها ، تعيين بعض رجال القانون في مجلس اللوردات لمدة الحياة ليقوموا بالأعمال القضائية في هذا المجلس ، لكن مجلس اللوردات نفسه رفض التصديق على هذا القانون بحجة أن حق العرش في هذا الباب قد بطل لعدم استعماله مدة . . . سنة ، واضطرت الحكومة الى إصدار قانون برلماني في سنة ١٨٧٦ يخول لها حق تعيين أعضاء في مجلس اللوردات من رجال القانون بطلب يقدم الى الملك لإعطائهم لقب اللوردية مدة حياتهم .

وربما يدل المثل الحديث الآتي أحسن دلالة على مدى سلطة العرش القانونية الموروثة . فقد حصل في سنة ١٩١٤ ، أثناء النزاع على المسألة الإيرلندية ، أن قدم المستر أسكويت رئيس وزارة الأحرار التي كانت تتولى الحكم مشروع قانون لمجلس النواب يخول لإيرلندا الحكم الذاتي . وكانت معارضة المحافظين وسكان شمال إيرلندا من البروتستانت عنيفة ضد هذا المشروع . وقد بلغت شدتها حدا يهدد بثورة داخلية في البلاد اذا ما أقر البرلمان مشروع المستر أسكويت . عند ذلك اقترح الملك على المستر أسكويت عقد مؤتمر في سراي بكنجهام يحضره عضوان عن الحكومة ، وعضوان عن المعارضة وعضوان عن شمال إيرلندا ومثلهما عن إيرلندا الجنوبية ، وأن يعقد هذا المجلس تحت رئاسة رئيس مجلس العموم . وقد وافق رئيس الوزراء على عقد هذا المؤتمر ، ولكن يظهر أن موافقته لم تكن عن اقتناع تام بضرورته . فاجتمع هذا المؤتمر بالفعل وافتتحه الملك بخطبة جاء فيها ما يأتي : "إن النداء بالثورة

الداخلية جاء على شفاه أكثر الناس اعتدالا وتقديرا للمسئولية من رجال شعبنا". وعلى أثر انعقاد هذا المؤتمر وأثر هذه الخطبة انتقد الكّتاب هذا التصرف انتقادا شديدا. فقد اعتبروه تعديا على البرلمان واختصاصاته، خصوصا وقد انعقد هذا المؤتمر وقت اشتغال مجلس العموم بدراسة مشروع المستر أسكويث، كما فسروا إشارة الملك الى "أكثر الناس اعتدالا وتقديرا للمسئولية" كأنها موجهة الى المحافظين، وهم الذين لهجوا كثيرا بذكر الثورة في ذلك الوقت، ففهم من إشارة الملك أنها مملأة منه للعارضة. ومما قاله المستر مكدونالد، وكان عضوا في مجلس العموم في ذلك الوقت، منتقدا خطبة الملك في هذا الاجتماع^(١) : "إنها خطبة مدهشة تدعو الانسان الى أن يفرك عينيه ليعرف أهو في حلم أم في يقظة، فان الملك يعترف أنه نظرا لاضطرابه من الحالة السياسية قد أخذ على عاتقه — والظاهر أنه عمل ذلك بدون رضى وزرائه — دعوة الزعماء السياسيين لحل مشكلة سياسية وراء ظهر مجلس العموم. إن الإشارة الخاصة بأن الثورة على شفاه المعتدلين والمسئولين من رجال شعبنا كان يصح أن تصدر من أحد المحافظين في خطبة يرشح بها نفسه للبرلمان. وإذا كان هذا لا يعتبر تحيزا في فضال سياسى فاني لا أدري ماذا يكون التحيز".

إلا أنه، برغم هذه الانتقادات، أجمع أكثر الكّتاب الدستوريين على أن العرش استعمل حقه القانوني في عقد هذا المؤتمر لأن الخلاف كان شديدا بين الأحزاب في البرلمان، والبلاد كانت مهددة حقيقة بالثورة. ويقولون: إن القاعدة الدستورية التي لا نزاع فيها، والتي تقضى بأن العرش في إنجلترا لا يستشير إلا أعضاء الوزارة التي في الحكم، لا تتعارض مع وساطة العرش لإصلاح ذات البين بين الأحزاب، لأن الأحزاب، وإن كانت نصوص الدستور لا تعترف بها، فان تقاليده وعرفه تعتبرها ركنا أساسيا في بناء الحياة النيابية. وما قام به العرش كان في حدود الدستور، لأن الوزارة قد استشيرت. ومن واجب العرش الدستوري التدخل لوقف النزاع بين الأحزاب اذا وصل هذا النزاع الى حد تخشى منه الفتنة. وإذا كانت

(١) راجع كتاب "British politics in transition"

دعوة المؤتمر في هذا الظرف خطأ دستوريا فمستوليته واقعة على رئيس الوزارة .
ويدل المثل الآتي أيضا على مدى سلطة العرش التقليدية . ففي سنة ١٩٢٤
أدت نتيجة الانتخابات العامة الى وجود ثلاثة أحزاب في مجلس العموم دون أن يحصل
أحدها على أكثرية مطلقة، فطلب الملك من المستر رمزي مكدونالد وكان رئيسا للحزب
الذي كان نوابه أكثر الأحزاب الثلاثة عددا في هذا المجلس تأليف الوزارة. لكن هذه
الحالة الجديدة، وهي تولى رئيس حزب لا يملك حزبه أكثرية مطلقة في المجلس، فتحت
أمام الكتاب والسياسيين مناقشة نظرية فما اذا كان يصح للملك، اذا تعذر على رئيس
الوزارة الحصول على أكثرية في المجلس فأشار على الملك بحله لاجراء انتخابات جديدة،
أيجوز له أن يوافق على الحل ؟ وهذه مناقشة في حالة جديدة لم تحصل قبل
هذا التاريخ، إذ كان يتناوب الأكرية حزبان فقط في عهد المحافظين والأحرار .
فقال بعض الكتاب ومنهم المستر أسكويت رئيس حزب الأحرار حينذاك : إن حق
العرش في حل المجلس قانوني لا نزاع فيه ما دام لا يستعمله العرش إلا بطلب
الوزارة التي في الحكم، على أن رئيس الوزارة إذا كان غير حائزاً أكثرية مطلقة
في البرلمان فيجوز للعرش في هذه الحالة أن يخالف نصيحته رغبة في عدم تحمل
الأمة متاعب انتخابات جديدة . إلا أن أكثر الكتاب الدستوريين خالفوا المستر
أسكويت في هذا الاستنتاج قائلين : إن العرف جرى بوجوب قبول العرش
لنصيحة رئيس الوزراء إذا طلب حل المجلس، لأن رفض العرش يعتبر في هذه الحالة
تدخلا في سياسة الأحزاب، يريدون بذلك أن رفض الملك طلب رئيس الوزراء حل
المجلس يؤدي الى أن يختار الملك رئيسا للوزارة بدله من حزب آخر هو أيضا غير حائز
للأكثرية في المجلس . وقد استند أكثرهم الى رأي السير "وليام آنسون" وهو من علماء
القانون الدستوري الانجليزى، فقد كان أستاذا في جامعة أكسفورد وكان وزيرا من وزراء
المحافظين، حيث قال : "إن حق الملك في حل المجلس هو حق يستعمله بنصيحة وزرائه .
فاذا طلب منه وزرائه الحل فان هذا الطلب لا يرفض . ولا استثناء لهذه القاعدة"^(١).

(١) راجع صفحة ١٩ من كتاب "British polites in transition"

السلطة الفعلية :

إن تلك السلطة النظرية التي يملكها العرش قانوناً، كما تقدم، قد انتقل أهمها بل أكثرها مع تطور الزمن الى يد مجلس الوزراء . وأدى إلى هذا الانتقال مركز العرش أمام القانون . لأن الدستور كما هو معلوم يعتبر أن "الملك لا يمكن أن يرتكب أى خطأ" (The King can do no wrong) . ورغبة في حفظ هذا المبدأ ، ومنعا للتعسف وتحديد المسؤولية عند ارتكاب أى خطأ ، فكر المجلس الخاص من بادئ الأمر في إيجاد هيئة مسئولة ، فتم وجوب صدور جميع الأوامر الرسمية من هذا المجلس نفسه ، أو من عضو منتخب من المجلس لهذا الغرض ، حتى اذا حصل خطأ أمكن معاقبة هذا الموظف بدون الالتجاء الى لوم العرش أو التعرض له وكذلك نشأت الوزارة من هذا المجلس الخاص ، وكذلك كانت بداية المسؤولية الوزارية . وقد ساعد على انتقال سلطة العرش الى الوزارة وجود ملوك أجنبي على عرش إنجلترا^(١) في الوقت الذي ابتدأت تنمو فيه المسؤولية الوزارية ، لأن عدم معرفة هؤلاء الملوك للغة البلاد جعلهم يتركون كثيراً من شؤون الدولة في يد الوزراء . لذلك سهل ثبات مبدأ المسؤولية الوزارية ، وأصبح كل وزير مسؤولاً عن وزارته . فاذا حصل خطأ أو إهمال أصبح الوزير مسؤولاً عنه بمجرد علمه بارتكابه .

وقد نتج عن المسؤولية الوزارية أمام البرلمان أن ابتعد العرش عن القيام بأى عمل لا يمكن الوزارة الدفاع عنه ، وترك للوزارة وضع برامجها وتنفيذها بنفسها بدون تدخله فيها رغم مركزه القانونى الذى يخول له نصيح الوزارة وإرشادها ، وانعكس بذلك الأمر ، فصار مركز العرش مركز القابل لمشورة الوزارة ، لا مركز الناصح لها . وربما كان من السهل أن يمل العرش إرادته على الوزارة اذا كان حراً في اختيار رئيسها أو اختيار أعضائها ، لأنه بذلك كان يستطيع تعيين الأشخاص الذين يتفقون معه في رأى . أما وقد أصبح الاختيار بعيداً عن تأثير العرش — كما سيأتى مفصلاً

(١) الملك جورج الأول من سنة ١٧١٤ إلى سنة ١٧٢٧ والملك جورج الثانى من سنة ١٧٢٧

فما بعد — فقد أصبحت سلطته الفعلية محدودة، لأن العادة جرت، بعد إصلاح سنة ١٨٣٢، بأن يعهد الملك لرئيس الحزب الذى نال الأكثرية فى الانتخابات بتأليف الوزارة. وربما كانت الحالتان الوحيدتان اللتان يتدخل الملك فيهما فى انتخاب رئيس الوزارة هما : (أولا) حالة تشكيل وزارة ائتلافية، كما حصل فى سنة ١٨٥٢ عند تأليف وزارة اللورد "إبردين"، (ثانيا) فى حالة عدم وجود رئيس معترف به للحزب الحائز للأكثرية فى البرلمان، كما حصل فى سنة ١٨٥٩ عند ما كان حزب المحافظين من غير رئيس، فانتخب الملكة "فكتوريا" المستر "دزرائيل" رئيسا للوزارة. وكذلك الحال فى أمر اختيار أعضاء الوزارة، فانه منذ تأليف وزارة السير "روبرت پيل" فى سنة ١٨٣٤ قد ترك اختيارهم لرئيس الوزارة بدون تدخل من الملك.

ونتى من مسئولية الوزارة أمام البرلمان أن تدخلت فى إدارة كل الأعمال التى يقوم بها الملك. فهى التى تحضر وتكتب خطاب العرش عند افتتاح البرلمان، وهى التى تتولى جميع المراسلات الرسمية التى تصدر من الملك؛ فإذا كانت مع أحد أفراد الانجليز مرتّ بوزارة الداخلية، وإذا كانت مع أحد الملوك أو رؤساء الجمهوريات الأجنبية مرتّ بوزارة الخارجية. وكذلك المقابلات؛ فانها إذا كانت رسمية يجب أن ترتب بواسطة وزارة الداخلية، حتى مع اللوردات الذين يتمتعون بحق قانونى فى مقابلة الملك (Approach)، فان وزارة الداخلية هى التى تحدّدها لهم. والغرض من هذا كله إبعاد العرش عن حزب المعارضة، لأنه لا يجوز له عرفا مباحثتهم فى شئون الدولة ماداموا يكوّنون المعارضة الرسمية للحكومة.

وكما أن الملك غير مسئول عن أغلاط الحكم فلا شأن له أيضا فى الحسنات. فكما لا يجوز انتقاده لا يجوز أيضا مدحه. لذلك أصبح من القواعد المرعية فى انجلترا عدم ذكر اسم الملك فى أى أمر رسمى، وعدم تدخله فى الظاهر أمام الشعب، إلا فى المسائل الخيرية والمسائل العامة التى ليس لها صبغة سياسية. وقد حدث فى سنة ١٩٣٣ على أثر عودة الوفد الإنجليزى الذى كان يتفاوض مع المستعمرات

في "أوتاهو" أن طلب الملك من رئيس الوزارة بيانا عما تم في هذا المؤتمر . فأففى رئيس الوزارة للملك بما طلب من المعلومات ، ونصح له بمقابلة المستر "بلدوين" ، الذى كان رئيسا لهذا الوفد ، ومقابلة المستر "توماس" وزير "الدومنيون" والذى كان عضوا بالوفد أيضا . فلما خرج المستر "توماس" من حضرة الملك بعد إعطائه البيانات اللازمة ، قابله الصحفيون خارجا من باب القصر ، فسألوه عما دار فى هذه المقابلة فقال لهم : "إن جلالة الملك سر كل السرور من البيانات التى أفضيت له بها" فانتقدته أكثر الجرائد لهذا التصريح قائلة : إن الملك يجب أن يسر دائما لعمل وزرائه ما داموا حائزين لثقة مجلس العموم ؛ واتهمت المستر "توماس" بأنه يجهل أسس الدستور البريطانى الذى يقضى بهذه الحكمة السياسية .

غير أنه ينبغى ألا يستنتج من ذلك أن العرش كمية مهمة ، بل الحقيقة ، كما ذكر "باجوت" : " أن الجالس على عرش مملكة دستورية كملكنا يتمتع بحقوق ثلاثة : حقه فى أن يستشار ، وحقه فى التشجيع ، وحقه فى التحذير ، والملك الدستورى الحكيم لا يحتاج الى أكثر من ذلك " . فأما حقه فى أن يستشار فيستلزم أن يحاط علما بكل هام من مسائل الدولة ، ولرأيه فى هذه المسائل أهمية مستمدة من مركزه السامى ، ومن عدم تحيزه الى الأحزاب ، ومن رغبته فى استمرار الرقى مع الطمأنينة السياسية والاجتماعية فى البلاد . فإذا لم تكف النصيحة فله حق تحذير وزرائه ، ومن شأن هذا التحذير دائما أن تعيد الوزارة النظر بتدقيق فيما حذر منه الملك ، كما أن حق التشجيع من أثره أن يضاعف الوزراء والجماعات جهودهم فى سبيل تنفيذ أى مشروع تقره الوزارة وترى من الملك تشجيعا له .

وقد اشتهر عن الملكة "فكتوريا" أنها كانت تكثّر من التدخل فى شئون الدولة ، وأنها كانت تتعدى أحيانا الحدود الدستورية المحددة لسلطتها . ولكنه من الثابت

الآن بعد مانشر أخيرا عن حكمها أنها تمتعت بحقوقها الدستورية الى غاية حدودها، وأنها لم تخرج في أى من تصرفاتها عن هذه الحدود إذا استثنينا حادثة أو حادثتين إبان حكمها، وأن ما وقع بينها وبين بعض وزرائها من المشادة كان منشؤه في أكثر الأحيان أنها لم تحط علما بمسائل هامة من حقها أن تعلم بها^(١). على أنه من الثابت أيضا أن الملكة "فكتوريا" كانت شديدة الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية وعلاقات إنجلترا بالدول الأخرى أكثر من اهتمامها بالمسائل الداخلية، وذلك لاهتمام البرلمان بهذه المسائل الداخلية، لأن أكثرها مسائل مقتررة في برامج الأحزاب. وقد تعهدت هذه الأحزاب أمام الناخبين وأمام الرأي العام بتنفيذها اذا وصلت الى الحكم، فمسئولية الوزارة بالنسبة لهذه المسائل أكثر تحديدا منها في المسائل الخارجية.

وكذلك أشيع دائما عن الملك "ادوارد السابع" أنه كان يلعب دورا شخصيا في توجيه سياسة إنجلترا الخارجية. ومنشأ هذه الإشاعة أنه كان يوالى الاتصال بالملوك ورؤساء الجمهوريات، لكن السياسة الانجليزية الذين شغلوا مراكز مدة حكمه، تسمح لهم بالافصاح عن الحقيقة في هذا الشأن، يكذبون هذه الإشاعة ويقطعون بأن الملك "ادوارد" كان شديد الاحترام لمبادئ الدستور الانجليزي وتقاليده، بل يقطعون أيضا بأنه لم يكن ليهتم حتى بمسائل السياسة الخارجية الاهتمام الذى اشتهر عنه في البلاد الأجنبية، ولم تكن مقابلاته للملوك ورؤساء الجمهوريات ترمى إلا الى غرض واحد، هو إيجاد الحق الحسن الملائم ليسهل النجاح لوزرائه في مساعيهم السياسية. وقد ظهر في سنة ١٩١٥ كتاب لمؤلف أجنبي معروف عن أسباب الحرب العظمى، وفيه يذكر المؤلف أنه كان لسياسة الملك "ادوارد" الشخصية وسعيه في الاتفاق مع فرنسا أثر في نشوب هذه الحرب، فكتب المستر "بلفور"، وكان رئيس وزارة في عهد الملك

(١) أرسلت الملكة الى اللورد "نورثبروك" وزير البحرية تلغرافا في ٤ يولييه سنة ١٨٨٢ تخبره فيه أنها مع موافقتها على الأوامر والتعليمات التى أعطيت الى الأدميرال "سمور" لضرب قلاع الاسكندرية فانه كان على الوزير أن يحظر الملكة بأمر هذه التعليمات التى من شأنها احتمال أن تؤدى الى حرب، وطلبت اليه أن يعمل بذلك في المستقبل.

”ادوارد“، الى اللورد ”لانسدون“ ، وكان وزير خارجية لمدة طويلة في ذلك العهد، ما يأتي : ”لقد دهشت عند ما قرأت هذا الكتاب ووجدت أن مؤلفه يرى أنه كان لسياسة الملك ”ادوارد“ دخل في أسباب الحرب، وبذلك روج هذا المؤلف المعروف في كتاب قيم إشاعة سخيفة، لكنها منتشرة في أوروبا. وإني لا أذكر عند ما كنا معا نعمل كوزراء أن الملك أشار علينا برأي في أية مسألة خارجية هامة^(١).“

وذكر السير ”ادوارد جراي“ ما يأتي: ”شاعت في حياة الملك ”ادوارد“ إشاعة أنه كان يوجه سياسة إنجلترا الخارجية التي كان يرسمها بنفسه ويراقب تنفيذها. وتجربتي تخالف ذلك تماما. فانه لم يقبل عن رضى فحسب القاعدة الدستورية التي تقضى بأن سياسته هي السياسة التي يقترها وزرائه، بل كان يرى أن هذه أفضل طريقة يجب اتباعها . إنه كان يقرأ كثيرا من الوثائق الهامة التي ترسلها له وزارة الخارجية كي يطلع عليها . ولقد كان يرد لي أحيانا تلغراف من هذه التلغرافات مؤثر عليه بموافقته على ما جاء به ، لكن هذا كان يحصل في النادر وهذا كل ما كان يفعله^(٢).“

وكان من عادة الملك أن يستصحب في أسفاره السياسية وكيل وزارة الخارجية الدائم ”هاردينج“، وكان هذا يرسل دائما لوزير الخارجية ما يفيد ”أنه لم يكن يحضر المناقشات السياسية التي يقوم بها الملك فحسب، بل كثيرا ما كان الملك يطلب منه أن يتولى بنفسه هذه المناقشات مع الملوك الذين يزورهم“ فكثيرا ما تولى ”هاردينج“^(٣) بنفسه المناقشة مع أمبراطور ألمانيا وقيصر روسيا وأمبراطور النمسا .



على أن علاقة الملك بوزرائه في إنجلترا هي دائما من المسائل المجهولة التي لا يقال عنها شيء ولا يكتب عنها شيء . والمعروف أن مركز الملك ، بالحدود التي فصلناها، مركز خطير، ولآرائه شأن يذكر في قرارات الحكومة . وهو فوق ذلك يتمتع بمركز سام يستمد من تكوين الأمبراطورية البريطانية . فهو رمز هذه الأمبراطورية، وهو واسطة الاتحاد بين أجزائها، وحوله تلتف كل الشعوب المكونة

(١) و(٢) و(٣) من كتاب ادوارد السابع وعصره تأليف A. Maurois. ص ٣٦٤ .

لها . وقد تحدد هذا المركز السامى أخيرا بقانون وستمنستر الذى صدر فى سنة ١٩٣١ نتيجة الاتفاق الذى تم بين انجلترا وسائر أجزاء الإمبراطورية المستقلة فى سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٣٠ . وقد جاء فى مقدمة هذا القانون الذى وافقت عليه برلمانات جميع الدومينيون والبرلمان الانجليزى : "إن الملك هو رمز الاتحاد بين أجزاء الإمبراطورية ، وإن المركز الدستورى الجديد لهذه الأجزاء يستلزم ، لإمكان تغيير لقب الملك أو تعديل نظام وراثته العرش ، موافقة برلمانات جميع الدومينيون وبرلمان انجلترا " .

وهذا التصريح ، ولو لم يرد فى صلب قانون وستمنستر بل ذكر فى المقدمة فقط ، تصريح عظيم الأهمية لأنه يدل على أن سلطة البرلمان الانجليزى بالنسبة لوراثة العرش قد قيدت ، وأصبح من الواجب أخذ موافقة جميع الدومينيون وهى : كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وشمال إرلندا ، اذا أريد إدخال أى تعديل خاص بالملكية فى انجلترا .

على أنه من الثابت الآن أن سلطة ملك بريطانيا الفعلية لا تتعدى الحدود التى ذكرها "باجوت" فى كتابه الذى أشرنا إليه آنفا .

٢ - الوزارة

يتضح مما ذكرنا فى الفصل الماضى أن السلطة التنفيذية قد انتقلت فى انجلترا من يد العرش الى يد الوزارة التى أصبحت الرأس المفكر واليد المحركة لسياسة الدولة . والغريب أن هذا المركز الخطير الذى تشغله الوزارة لم يتقرر لها بقانون ، بل لم يصدر قانون خاص بإنشائها كما حصل فى بعض البلاد الأخرى . والاشارة الوحيدة التى جاءت فى القوانين الانجليزية خاصة بالوزير الأول تتعرض فقط لمركزه فى التشريعات . وهذه الاشارة جاءت فى قانون سنة ١٩٠٥ الخاص بتعيين المراكز لرجال الدولة فى التشريعات ، فقد أعطت له مكانا بعد رئيس أساقفة يورك . أما مركزه القانونى وسلطته وطريقة تعيينه فهى محددة بالتقاليد والعرف الدستورى . وحتى المرتب لا يتناوله بصفته رئيسا للوزارة ، بل بصفته اللورد الأول فى مجلس الحزانة .

وخلو القوانين الانجليزية من أية إشارة الى رئيس الوزارة يرجع الى طريقة نشوء وتطور الوزارة نفسها ، فانها نشأت تدريجيا ، كما ذكرنا في الفصل السابق ، من المجلس الخاص ، وتطورت بعد ثورة سنة ١٦٨٨ ، لأن تعيين الوزراء كان قبل هذا الوقت في يد العرش ، سواء أكانوا حائزين ثقة البرلمان أم غير حائزين هذه الثقة . أما بعد الثورة ، وبعد استقرار سلطة البرلمان ، فقد أصبح من الضروري أن يكون اختيار العرش لوزرائه مقصورا على أعضاء المجلس الخاص الذين يحوزون ثقة البرلمان . ويجرد أن اتبعت هذه الطريقة في انتقاء الوزراء ، تطوّر وثبت مركز الوزارة ، ونشأت المسؤولية البرلمانية وثبتت حتى وصلت الى المركز الحالي .

وقد كان التطور تدريجيا ، لأنه كما تقدّم لم يصدر قانون يحدّد مركز الوزارة واختصاصها . بل كان التطور مقدّرا بجهود الوزراء وإيمانهم بضرورة هذا النظام ، وأنه أداة لا غنى عنها ، وخير واسطة بين الملك والشعب . ويعزو المؤرخون الى السير "روبرت وولبول" الذي تولى الوزارة في سنة ١٧٢١ الفضل في اعطاء الوزارة المركز الخطير الذي تشغله الآن ، لأن سياسته كانت ترمي الى تثبيت دعائمها وتقوية مركزها . وساعده على ذلك وجود ملك أجنبي على عرش إنجلترا في هذا الوقت . ولذلك نجح "ولبول" في إقامة هذا النظام ووضع أسسه .

وقد كان من نتائج تفرع الوزارة من المجلس الخاص ونموها ، أن بقيت مرعية الى الآن بعض القواعد التي كانت متبعة في الماضي في اجتماع هيئة المجلس الخاص ، كوجوب انتساب أعضاء الوزارة الى هذا المجلس ، ووجوب حفظ السرية في مداولات الوزارة . وعلى هذا جرت العادة عند تشكيل أية وزارة جديدة ، بأن يعين أعضاء هذه الوزارة في المجلس الخاص يوم تعيينهم في الوزارة ، وذلك اذا لم يكونوا أعضاء في المجلس الخاص من قبل . كما جرت العادة بأن يعين أحد أعضاء الوزارة رئيسا للمجلس الخاص . وكذلك تقضى التقاليد بوجوب تأدية الوزراء يمينا عند تعيينهم في المجلس الخاص ينص على وجوب حفظ أسرار المجلس .

وقد نتج من عادة الاحتفاظ بالسرية أن اجتماعات الوزارة كانت تعقد بدون

وضع جدول أعمال للجلسة، كما أن مداولات الوزراء وقراراتهم كانت لا تدون ولا تنشر، وكان العضو الوحيد الذى يصرح له بكتابة مضمون القرارات هو الوزير الأول، وذلك لسبب واحد هو واجب إطلاع الملك على قرارات الوزارة فى المسائل الخطيرة .

الا أن الحرب العظمى، التى أدخلت تعديلات على كثير من النظم فى إنجلترا وغيرها من البلاد الأخرى، قد أدخلت أيضا تعديلات على نظام مجلس الوزراء الانجليزى، فعين للمجلس سكرتارية دائمة فى سنة ١٩١٩ . ومن هذا التاريخ عمدت الوزارة الى وضع جدول لأعمالها، كما عمدت الى تدوين المناقشات والقرارات . وقد عمل بهذا التعديل بعد أن حربت فائدته فى اجتماعات الوزارة أثناء الحرب .

وأما عادة السرية فانه ما زال محتفظا بها رغم ما حصل فى خريف سنة ١٩٣١ عند انقسام وزارة العمال الثانية وإفشاء بعضهم سر ما حدث فى اجتماعات الوزارة . وقد رغب بعض أعضاء وزارة المستر "لويد جورج" الثانية، التى ألقت بعد الهدنة فى سنة ١٩١٩ فى ذكر بعض التفاصيل عما دار من البحث فى وزارتهم هذه فى مسألة تصفية ديون الحرب، وذلك لدفع التهم التى كانت تكال لبعضهم . ولكن رغبة أكثر الساسة الانجليز فى الاستمرار على التقاليد الخاصة بالسرية قفلت الباب أمام أى إفشاء .

وقد كان من أسباب عدم تعيين سكرتارية دائمة للوزارة فى الماضى تخوف بعض الساسة من تسرب أسرار الوزارة الى الجمهور . لكنهم تغلبوا على هذه الصعوبة بأن جمعوا سكرتارية الوزارة بإدارة ثبت لهم فى الماضى قدرتها على حفظ الأسرار، وهى سكرتارية لجنة الدفاع عن الأباطورية، ومن هذا التاريخ، أى من سنة ١٩١٩، أصبح سكرتير مجلس الوزراء هو بنفسه سكرتير لجنة الدفاع عن الأباطورية .

وقد جرت العادة بأن تؤلف الوزارة فى إنجلترا من الحزب الذى يحوز الأثرية فى مجلس العموم . فبمجرد أن تتم الانتخابات يعهد الملك لرئيس الحزب الفائز بتأليف الوزارة، وهو بعد ذلك يختار من يشاء من أعضاء حزبه لمعاونته . وقد

أصبحت هذه العادة عرفاً دستورياً لا يجوز للعرش مخالفته . ويقول جميع الكتّاب الدستوريين إن كرامة العرش تقضى عليه باتباع هذا المبدأ ، لأن تجاوزه دعوة حزب الأقلية لتولى الوزارة معناه اعتداء على سلطة الأمة .

أما حرية رئيس الوزراء في انتخاب أعضاء وزارته فهي مطلقة يباشرها بدون تدخل من العرش ولا من البرلمان ولا من حزبه هو نفسه . إلا أن رئيس الوزراء يراعى طبعاً إرضاء زعماء الحزب عند توزيع المناصب بينهم حتى لا يحدث بانتخابه للوزراء انقساماً في الحزب ، كما أنه لا يهمل أصحاب المواهب لأن إهماله هذه الناحية معناه إضعاف مركز الوزارة في البرلمان .

وقد كان عدد أعضاء الوزارة في الماضي قليلاً ، إذ كان سنة بعد الثورة سنة ١٦٨٨ ، فزاد بعد ذلك في القرن الماضي ، واستمرت الزيادة حتى بلغ أكثر من العشرين في الوقت الحاضر . وقد نشأت هذه الزيادة عن أسباب كثيرة ، منها اطراد نمو أعمال الحكومة ، وعلى الخصوص بعد الابتداء في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية المتنوعة مثل مسائل العمال والصحة العامة ، كما نتجت في بعض الحالات عن أسباب حزبية وهي الرغبة في إرضاء بعض رجال الحزب ، والرغبة في تقوية أنصار الوزارة ، في البرلمان لإيجاد كتلة قوية للدفاع عن سياستها .

على أن الوزراء جميعاً لا يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء ، كما أنهم لا يعينون جميعاً أعضاء في المجلس الخاص عند تعيينهم في الوزارة . والسبب في ذلك هو الرغبة في جعل عدد أعضاء مجلس الوزراء صغيراً حتى يسهل العمل والبحث في اجتماعاتهم . وقد جرى العرف في إنجلترا بأن يقصر حق حضور مجلس الوزراء على الوزراء الذين يديرون وزارات كبيرة ، أو الأشخاص البارزين الذين يديرون إدارات صغيرة ولكن يرغب في حضورهم اجتماعات الوزارة للاستعانة بأرائهم . ويفرق الإنجليز في تسمية الوزراء تبعاً لهذه الصفة ، فيسمون الوزراء الذين يحضرون اجتماعات الوزارة وزراء في المجلس (Cabinet Ministers) أما الوزراء الآخرون فيسمون وزراء خارجيين عن المجلس (Ministers not in the Cabinet) .

وكذلك يفرق الانجليز بين مرتبات الوزراء . فيتناول رئيس الوزراء وبعض الوزراء الذين يحضرون اجتماعات الوزارة ، كوزراء المالية والخارجية والداخلية ، مرتبات قدرها خمسة آلاف جنيه سنويا ، إذ يتناول وزير الحقانية مرتبا قدره عشرة آلاف من الجنيهات ، وذلك لأنه يختار دائما من بين كبار القانونيين أو المحامين الذين يجنون من عملهم الحراً أكثر من هذا المرتب . وأما باقى الوزراء فإن مرتباتهم تتراوح بين الألفين والأربعة آلاف من الجنيهات .

أما وكلاء وزارات السكرتاريون البرلمانيون وكذلك الموظفون السياسيون الذين يلتحقون بخدمة الملك عند تعيين الوزارة ، وكل هؤلاء أعضاء فى البرلمان ومن حزب الحكومة ، فانهم يتناولون مرتبات سنوية تتراوح بين ٦٠٠ و ٢٠٠٠ من الجنيهات .



ربما كان أحسن تعريف لمركز الوزارة وعملها ما ذكره المستر "جلاستون" فى إحدى خطبه إذ قال : "إن الوزارة البريطانية هى أداة الاتصال العملية بين السلطات الدستورية التى يتمتع بها الملك ، والسلطات التى يتمتع بها مجلس اللوردات ومجلس العموم . وهى كالحاجز المنيع المرن الواقع من اصطدام هذه القوات بعضها ببعض . فهى تتحمل كثيرا من الصدمات ، لكن هذه الصدمات يزول أثرها أمام قوة الوزارة وطريقة تكوينها ، فانها تشكل سياسى غريب لا مثيل له فى الأنظمة السياسية الحديثة ، لا من جهة احتفاظها بجلال مركزها ، ولكن لأنها تشكل مرن حاد الدهاء ذو قوة متشعبة الأطراف ، فهى تحيا وتعمل بقدرتها على إدراك الأمور ، وهى لا تعيش بسلطة مستمدة من سطر واحد من قانون مكتوب أو من دستور محدد لسلطتها إزاء الملك أو إزاء البرلمان أو إزاء الأمة أو لعلاقة أعضائها بعضهم ببعض أو نحو رئيسهم " .

غير أنه وإن كان وجود الوزارة غير مستمد من قانون مكتوب إلا أن الانجليز قد وجدوا تحت ضوء تجاربهم السياسية الماضية وجوب توافر الشروط الآتية لضمان إمكان أية وزارة إنجليزية أن تقوم بالعبء الثقيل الملقى على كواهلها على أحسن وجه :

أولاً — وجوب ابتعاد الملك عن حضور اجتماعات الوزارة، لأن وجوده يكون له بعض التأثير على مداولها وقراراتها، كما أنه يجعله إلى درجة كبيرة مشاركاً للوزارة في المسؤولية عن أعمالها والسياسة التي تقرها .

ثانياً — وجوب اختيار أعضاء الوزارة من عناصر متجانسة، حتى يمكنهم أن يعبروا حقيقة عن ميول وسياسة الحزب الذي يحوز الأثرية في البرلمان، ويمكنهم في الوقت نفسه أن يكونوا مسئولين جميعاً بالتضامن عن أعمال الوزارة^(١). فالمسئولية الآن ليست كما كانت في الماضي فردية حين كان كل وزير مسئولاً فقط عن أعمال وزارته، بل أصبحت المسئولية مشتركة وبالتضامن. وكل عمل يقوم به أي وزير في دائرة عمله يلزم الوزارة بأجمعها ويجعلها مسئولة عنه. وأصبحت القاعدة أن يسقط جميع أعضاء الوزارة نتيجة لعمل أحد الوزراء إذا لم يحز هذا العمل ثقة البرلمان .

ثالثاً — وجوب الاعتراف بتفوق مركز رئيس الوزراء، لأنه كما يصفونه الحجر الذي ترتكز عليه دعامة الوزارة. وقد ثبت هذا التفوق على الخصوص بعد أن تولى السير "روبرت پيل" رئاسة الوزارة في سنة ١٨٤١، وأصبح مركز رئيس الوزراء الآن كما يشبه السير "ماريوت" في كتابه عن الأنظمة السياسية الانجليزية: "بأنه أقوى من مركز أمباطور ألمانيا قبل الحرب أو رئيس الولايات المتحدة الآن، لأنه يمكنه أن يغير القانون ويضع الضرائب ويلغيها، كما أنه قادر على تحريك جميع قوى الدولة. وذلك بشرط واحد وهو وجوب احتفاظ رئيس الوزارة بثقة وتأيد الأثرية في مجلس الغموم".

إن زملاءه يشاركونه في وضع البرامج العامة للسياسة. لكن الزعامة التي اكتسبها ببروز شخصيته وكونه هو الذي أدار دفة الحزب في الانتخابات، وأنه هو الذي اختار

(١) الرأي السائد عند الانجليز أن الوزارات الحزبية هي أقدر الوزارات على تنفيذ برامجها وأكثرها ثباتاً. ولذلك فهم لا يلجأون إلى تأليف وزارات ائتلافية أي مشكلة من جميع الأحزاب إلا في الأزمات الشديدة سياسية كانت أم اقتصادية، كما حصل في زمن الحرب وفي الأزمة الاقتصادية الحاضرة :

زملاءه لمشاركته في الحكم، كل هذا جعل لرئيس الوزراء في انجلترا مركزا ممتازا .
 فهو الوحيد الذى يمثل الحكومة أمام البرلمان وأمام العرش وأمام رأى العام .
 ورغم أن الوزراء هم أعضاء في البرلمان ومسؤولون أمامه عن أعمال وزاراتهم ،
 فمن حق رئيس الوزراء، بل من واجبه، أن يتدخل في أية مناقشة خاصة بأية وزارة
 من الوزارات . بل تفضل الأمة والبرلمان على الخصوص وجوب اشتراك رئيس
 الوزراء في المناقشات البرلمانية الخطيرة .

وقد جاءت قوة الوزير الأول الدكاتورية نتيجة : (١) أنه معين في هذه
 الوظيفة لا من الملك بل من الشعب، فان التقاليد تقضى على الملك كما قدمنا بتكليف
 رئيس الحزب الفائز في الانتخابات بتأليف الوزارة . فالواقع أن الوزير الأول
 في انجلترا انتخب لهذه الوظيفة من جميع سكان بريطانيا ، وقد انتخبه الشعب لهذا
 المركز السامح بناء على برنامج محدود كان هو واضعه ، وهو المسئول شخصيا أمام الشعب
 عن تنفيذه . (٢) وأنه بصفته رئيس حزب، يتمتع أيضا بحسب التقاليد الانجليزية
 بسلطة كبيرة في إدارة هذا الحزب وفي توجيه سياسته . وقد قضت التقاليد كذلك
 بأن ولاء الحزب له ، وولاء أكثرية البرلمان ثابت ، لا يزعمه إلا خروج الرئيس
 خروجا واضحا على مبادئ الحزب أى مبادئ الأكثرية . (٣) وأنه ، بصفته هذه
 أيضا، كان حرا تمام الحرية في اختيار زملائه في الوزارة فهم يدينون له بالولاء التام .
 (٤) وأنه ، بهذه الصفة أيضا وبحقه دائما في الدفاع عن الوزارة في مجلس العموم ،
 يجب أن يستشار وأن تؤخذ موافقته على جميع القرارات الخطيرة وجميع مشاريع
 القوانين التي يضعها جميع الوزراء كل في دائرة اختصاصه . (٥) وأنه هو الذى
 يضع برنامج جلسات مجلس النواب وفي إمكانه أن يبعد أو يؤجل أى مشروع
 لا يوافق عليه . وقد قضت التقاليد بأن يعمل ذلك بالفهم مع رئيس المعارضة ،
 فهو لا تتمتع بهذا الحق لمنع المعارضين من حقهم في المناقشة، ولكن لتقديم ما يراه
 ألزم من مشاريع الحكومة نفسها .

ومع هذه السلطة العظيمة التي يتمتع بها رئيس الوزراء، والتي كان من شأنها أن

يصل الحكم الديمقراطي في إنجلترا الى ما وصل اليه من القوة في القرن الماضي ، فانه لا خوف من هذه السلطة على الحرية أو على المبادئ النيابية الديمقراطية ، فان رئيس الوزراء يتمتع بكل هذه السلطة ما دام حائزا ثقة أكثرية مجلس العموم التي هي من حزبه ، ففي إمكان هذه الأكثرية أن تسقطه اذا ما استبد استبدادا غير معقول ، أو اذا ما حاد عن المبادئ الدستورية المحترمة في البلاد .

هذه القوة العظيمة لرئيس الوزراء في إنجلترا هي إحدى الضوابط التي لا تقوم بغيرها الحكومة الديمقراطية البرلمانية . فهي تستلزم دائما سلطة تنفيذية قوية لمنع تيار الفوضى من الطغيان . فاذا أريد لهذا النوع من الحكم أن يعيش طويلا ، وأن يكون في الوقت نفسه واسطة تقدم وارتقاء في ظل القانون والنظام ، وجب تقوية السلطة التنفيذية . وقد أخذ العنصر الانجلوسكسوني بهذه النظرية من قديم الزمان . فقد احتاطت الولايات المتحدة عند وضع دستورها لهذا الأمر ؛ لكنها قوت سلطة رئيس الجمهورية لاسطة الوزير الأول . وقد أخذوا بهذه النظرية لأن الأمة تنتخب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا لمدة أربع سنين . والضابط الذي يتمتع به الشعب الأمريكي اذا أساء رئيس الجمهورية استعمال حقه ، هو عدم انتخابه في المرة التالية ، لكنهم قرروا في الوقت نفسه لمنع هذا الرئيس من سوء استعمال سلطته الدستورية الواسعة في مدة حكمه ، أن للحكمة العليا أن تلغي من القوانين ومن الاجراءات ما يتنافى مع الدستور الأمريكي . أما بريطانيا الملكية فقد قوت من سلطة وزيرها الأول ، وهو كما يتنا يتنخب أيضا انتخابا مباشرا من أكثرية الشعب .

غير أن بعض الاشتراكيين الانجليز يشكون من زيادة سلطان رئيس الوزارة . ويقول المستر "سدني وب" الذي كان وزيرا في وزارة المستر ماكدونالد الثانية : "إن النظام الحالي يركّز جميع أعمال الدولة في يد واحدة ، مع ان الديمقراطية الانجليزية قد نجحت في الماضي لأن السلطات كانت موزعة الى أواخر القرن التاسع عشرين العرش من جهة ، وبين البرلمان أي مجلس العموم واللوردات من جهة أخرى . أما الآن وعلى الخصوص بعد صدور القانون البرلماني في سنة ١٩١١ ، الذي سلب

مجلس اللوردات حق تعديل القوانين المالية ووضع هذا المجلس في الصف الثاني بالنسبة للتشريع العادى ، فان السلطات قد تجعت في يد مجلس العموم ، وهذا المجلس وكل تنفيذ هذه السلطات الى رئيس الوزراء مادام مولييه ثقته ، فريئس الوزراء يجمع في يده رياسة السلطة التنفيذية ورياسة السلطة التشريعية ، لأنه يعد دائما قائد البرلمان ، إذ يقود حزب الاكثرية فيه ويضع برنامج أعماله ومناقشاته ، وهو إلى ذلك يشغل مركزا دقيقا بصفته واسطة الاتصال بين الملك وبين الوزراء الآخرين . لأن الملك يقابل الوزراء الآخرين ، ولكنه يعتمد في تفسير سياسة الوزارة جميعها على رئيس الوزراء . ورئيس الوزراء كما تقدم هو الذى يخبر الملك بقرارات المجلس “ وقد وصف المستر ”جلادستون“ مركز الوزير الأول الدقيق وواجباته بقوله : ”يبلغ رئيس الوزراء الملك قرارات المجلس ، كما أنه يقابل كثيرا الجالس على العرش . وهو ملزم في كلتا الحالتين ألا يصغر من شأن عمل مجلس الوزراء ولا يعمل على انفسامه كما أنه ملزم ألا يغض من مركز أحد زملائه أمام الملك . وإذا حاد الى أية درجة كانت عن مراعاة هذه القواعد بدقة ونزاهة ، وانتهر الفرص لزيادة نفوذه الشخصى أو لترويج آراء لم يتفق مع زملائه عليها ، فانه في هذه الحالة ، ان لم يكن على استعداد لطلب عزلهم من الوزارة ، يعتبر متعديا على هذه القواعد كما يعتبر مرتكبا لعمل شائن غادر “ . وكما أن الوزارة تقف بين الملك وبين البرلمان وتكون في موقفها هذا موالية للثنين ، يقف رئيس الوزراء بين الملك وبين زملائه ويجب أن يكون مواليا للثنين أيضا .

وقد نتج من نمو سلطة الوزارة ومن ثبات مبدأ مسئوليتها امام البرلمان نمو الأحزاب الانجليزية وقوتها ، لأن الوزارة اذا كانت لا تعتمد على حزب مؤتلف معها في المبدأ يوليها ثقته بالاستمرار — ما دام هذا الحزب حائزا للأكثرية في البرلمان وما دامت الوزارة تنفذ مبادئ هذا الحزب — فان حياة الوزارة تكون دائما تحت رحمة التقلبات البرلمانية ، ولذلك نمت الأحزاب في انجلترا جنبا لجنب مع نمو سلطة الوزارة . ونتج من وجود أحزاب قوية محترمة تستند الى مبادئ سياسية واجتماعية

ثابتة أن أصبح اختلاف الأحزاب بعضها مع بعض لا يرجع الى خلاف شخصي، ولكن الى عراك سياسى مشروع؛ وأصبحت الأكترية فى البرلمان لا تنظر الى حزب المعارضة كأه معطل لأعمال الحكومة، ولكن تنظر اليه كأه جزء مكمل للهيئة الدستورية. فان المعارضة تمثل جزءا من الأمة قد لا ينقص عدده فى بعض الأوقات إلا قليلا عن عدد مؤيدى الحكومة. ورئيس حزب المعارضة هو الشخص الذى ينظر اليه دائما لتأليف الوزارة القادمة وتولى مسئولية الحكم اذا ما خذلت الحكومة فى البرلمان وأنت انتخابات جديدة أيدت هذه المعارضة.

وعلى ذلك فهما انتقدت المعارضة الحكومة فى سياستها المالية والاجتماعية والخارجية، فان هذا الانتقاد لا يمنع المعارضة من معاونة الحكومة فى الأعمال التى تقتضى المصلحة العامة معاوتها فيها، فرييس المعارضة يعاون الحكومة دائما فى ترتيب الأعمال فى البرلمان وفى تنظيم اللجان وفى تنفيذ سلطة رئيس مجلس النواب واحترامها، كما أن الوزارة تستعين بهم أحيانا على منع الأسئلة المحرجة التى يوجهها بعض أعضاء المعارضة للحكومة بخصوص بعض المسائل التى يتفق الانجليز على وجوب إبعادها عن المشادة الحزبية مثل مسألة استقلال القضاء والمسائل الخارجية.

٣ — المجلس الخاص

أشرنا فيما تقدم الى المجلس الخاص من حيث تكوينه وسلطته. والآن نذكر بعض التفاصيل عنه :

١ — يحتم القانون الانجليزى وجود المجلس الخاص بجزء من الدستور، لأن كثيرا من القوانين والأعمال التى تقوم بها الحكومة تقتضى عرضها على العرش مجتمعاً فى مجلسه الخاص. وطريقة التعيين فيه متروكة للعرش والوزارة بدون تحديد أية صفة للعضوية إلا التمتع بالجنسية الانجليزية، وعلى ذلك متى صدر أمر التعيين وأدى العضو اليمين على وجوب كتمان أسرار المجلس أصبح متمتعاً بكامل الحقوق.

٢ — وهو مكوّن كما تقدّم من كبار رجال الدولة قضائيين وعسكريين وسياسيين وماليين، كما أنه يشمل بين أعضائه بعض أفراد العائلة المالكة وثلاثة من كبار الأساقفة وجميع أعضاء الوزارة (Cabinet Ministers). وتستمر العضوية طول الحياة فلا يجوز فصلهم إلا إذا ارتكب العضو جناية أو أتى عملا شائنا .

٣ — ومع أن عدد أعضاء المجلس يقرب من الثلاثمائة فإن القانون لم يحدّد حدا أدنى لعدد الأعضاء الذين يجب حضورهم حتى يكون الاجتماع صحيحا .

ويقول "متلند" (Maitland) في كتابه عن تاريخ الدستور الانجليزى : "إن مدم اجتماع هيئة المجلس كاملة له فائدته ، لأن تكوين المجلس وشموله أعضاء الوزارة التى فى الحكم وأعضاء المعارضة الذين كانوا فى الوزارات الماضية لا يشجع على قضاء أى عمل . وأصبحت العادة المتبعة الآن أن لا يدعو العرش لاجتماعات المجلس إلا من يرى دعوتهم وهم أعضاء الوزارة التى فى الحكم . أما أعضاء المجلس الذين يتمنون الى المعارضة فإن دعوتهم تعد عملا عدائيا للوزارة ، مع أن واجبات الأعضاء كما تقدم وجوب إبداء النصيحة للعرش ."

والحالات الوحيدة التى اجتمع فيها المجلس بكامل هيئته فى العصر الحاضر هى اجتماعه فى سنة ١٨٣٩ عند ما أعلنت خطبة زواج الملكة "فكتوريا" واجتماعه فى سنة ١٩٠١ عند ما تولى الملك "ادوارد السابع" العرش .

٤ — أما اختصاص هذا المجلس فكان يشمل فى الماضى سلطة إدارية واسعة النطاق لتناول شئون التعليم والمجالس البلدية والصحة العامة، كان يقوم بها بلان مشكلة من هذا المجلس . غير أن هذه المصالح قد انتزعت منه الآن واستحالت الى وزارات مستقلة على رأسها وزير مسئول . وكذلك كانت اختصاصات المجلس فى القضاء غير محدود، فأصبح الآن مقصورا على نظر القضايا التى تستأنف اليه من المستعمرات .

وكان نظر هذه القضايا موكولا عمليا قبل سنة ١٨٣٣ الى أعضاء المجلس الذين شغلوا مراكز قضائية . ولكن فى تلك السنة صدر قانون برلمانى يؤيد هذه

العادة . واستمر هؤلاء القضاة يحكمون في القضايا ، قل عددهم أو أكثر ، حتى سنة ١٨٧١ إذ صدر قانون جديد يكل هذه المهمة القضائية الى أربعة قضاة من أعضاء المجلس تحت رئاسة وزير الحقانية .

وقد جرى العمل أخيراً بأن يكون هؤلاء الأعضاء الأربعة هم بعينهم الأعضاء الذين تعينهم الحكومة في مجلس اللوردات لنظر القضايا التي تعرض عليه ، فأصبحت الهيئة الاستئنافية العليا في إنجلترا واحدة من حيث التشكيل .

إلا أن الأحكام التي تصدرها محكمة المجلس الخاص (Judicial Committee of Privy Council) هي في الواقع أحكام إدارية لأن هذه الأحكام كما يقول المستر "متلند" (صفحة ٦٣٤) : "هي نصائح للعرش لإصدار أمر من المجلس الخاص معتدل أو ملغ لحكم محكمة البلد الذي صدر فيه الحكم . وتتخذ هذه المحكمة بصفة سرية" .

٥ — أما أهم اختصاص المجلس في الوقت الحاضر فهو إصدار القوانين والأوامر التي تحتاج إليها الحكومة لتنفيذ أعمالها ، وهذه السلطة هي التي وكل البرلمان للسلطة التنفيذية القيام بها (Delegated Powers) .

ويقسم المستر "متلند" السلطة التي وكلها البرلمان الى السلطة التنفيذية الى قسمين : (أولاً) السلطة التي وكلت للعرش والمجلس الخاص . (ثانياً) السلطة الموكول تنفيذها الى أحد الوزراء .

والقسم الأول هو أهمها ، وينفذ بأوامر صادرة من المجلس الخاص تحت رئاسة الملك . وقد جرت العادة بأن ترسل الدعوة لحضور مثل هذا الاجتماع الى ستة أعضاء فقط ، أكثرهم من الوزراء الذين ترتبط مصالحهم بالقوانين والأوامر المعروضة على المجلس .

وعمل المجلس أثناء هذه الاجتماعات صوري بحث ، لأن دراسة القوانين تحصل قبل عرضها ، إما بواسطة الوزارة المختصة ، وإما في مجلس الوزراء اذا كانت هذه القوانين ذات أهمية خاصة . ولذلك ينحصر عمل المجلس الخاص في عرضها

مع شيء من التفسير على الملك ، ومتى حازت موافقته سالت لكاتب المجلس لوضع الختم عليها ، وبعد ذلك تنشر في الجريدة الرسمية (London Gazette) .
وأكثر هذه الأعمال التي عهد بها البرلمان الى السلطة التنفيذية تتعلق بوضع أنظمة لها حكم القانون ، كالأوامر التي يصدرها وزير الداخلية لتنظيم البوليس ، أو تحويل البوليس حق إعطاء رخص للأجانب بالإقامة في إنجلترا ، أو تحويل الادارة حق التفتيش على المحال الخطرة ، مثل المناجم والمصانع للثبوت من أن القانون متبع فيها ، وهلم جرا .

أما القسم الثاني فلا يستلزم عرض الأوامر على العرش والمجلس الخاص ، لأن التصريح من البرلمان الصادر بعملها قد أحالها بالنص على الوزراء ، وكل وزير مسئول عن تنفيذ ما وكل اليه ، من ذلك قانون صدر في سنة ١٨٣٩ وكل الى وزير الداخلية لإصدار الأوامر التي يراها لازمة بين آن وآخر خاصة بتعيين مرتبات البوليس أو وضع نظام خاص بلباسهم .

٤ — الموظفون الدائمون

يبدأ عند الكلام على الوزارة أنها هي التي تضع المبادئ لسياسة الدولة ، وأنها هي التي تُسأل عن سير وأعمال الهيئة التنفيذية ، إلا أن عمل الوزارة الحقيقي ، سواء أكان في وضع البرامج أم في تنفيذها ، مقصور على وضع الأسس الرئيسية العامة وعلى مباشرة التنفيذ . أما تحضير البرامج وجعلها ملائمة ومتمشية مع الحالة السياسية والاقتصادية ، وكذلك تنفيذ هذه البرامج وما يتطلبه من الدقة ، فوكل في الغالب الى الموظفين الدائمين الذين — نظرا لسابق تجاربهم وخبرتهم الفنية — يمكنهم دائما أن يرشدوا الوزراء الى خير الطرق لتنفيذ تلك البرامج . وقد وصف المستر "سدني وب" عمل الموظفين الدائمين وأهميتهم في إدارة أعمال الدولة بقوله : "إن الحكومة البريطانية لا تدار في الواقع عن طريق الوزارة مجتمعة ، ولا بواسطة الوزراء متفرقين ، ولكن بواسطة الموظفين الدائمين ، ذلك لأن رئيس المصلحة البرلمانى — أى الوزير —

قلما يتدخل عمليا إلا اذا أخذت مسألة من المسائل شكلا سياسيا . وقد كان من حسن حظ بريطانيا أنها أوجدت في القرن الماضي طبقة من الموظفين على درجة كبيرة من الكفاية والأمانة، وهؤلاء الموظفون يطمعون بكأى الناس فى الحصول على حياة هادئة مطمئنة تخولهم الفرص لتأدية واجبهم بدرجة من الإتقان متناسبة مع خبرتهم^(١) .

وينسب الانجليز السبب الأكبر لوجود هذه الطبقة المحترمة من الموظفين الى جعل القبول فى خدمة الدولة متوقفا على مؤهلات الموظف . فقد ظهر لهم خطر العمل بنظام المحسوبية الذى كان متفشيا فى انجلترا الى منتصف القرن الماضى، والذى كان من نتائجه قصر الخدمة فى مصالح الحكومة على الأشخاص الذين يرضى عنهم الوزراء وأعضاء البرلمان، بصرف النظر عن كفاياتهم الذاتية. وقد علت الضجة من هذه المحاباة بعد حملات السير "تشارلز ترافيليان" الذى كان وكيلا دائما لوزارة المالية فى العقد الخامس من القرن الماضى. فقد كتب فى سنة ١٨٤٩ يقول: "إن هناك ميلا عاما الى النظر الى وظائف الحكومة كأنها واسطة لا يصلح العيش الى شبان ليس لهم أمل فى النجاح فى ميدان مهن القانون أو الطب أو التجارة" وكتب أيضا يقول: "إن العادة قد جرت باعتبار وظائف الحكومة غنيمة لمحاسب الوزراء وأحزابهم"^(٢) . بعد ارتفاع هذه الشكوى ابتدأت الحكومة الانجليزية من سنة ١٨٥٣ فى وضع النظام الحاضر الذى يحتم على طالبي الالتحاق بخدمة الحكومة تأدية امتحانات لتعادل مع نوع العمل الذى سيؤديه الموظف . فاذا كانت هذه الوظائف كتابية قصر الامتحان على اللغة الانجليزية ولغة إضافية ومبادئ الحساب والرياضة والتاريخ والجغرافيا . وأما اذا كانت الوظائف إدارية فأن الامتحان يشمل غير اللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم الطبيعية التاريخ القديم والحديث والجغرافيا واللغات الحية المنتشرة والعلوم الاقتصادية والسياسية والفلسفة . ويقبل

(١) راجع كتاب British Politics in Transition

(٢) راجع تقرير اللجنة الملكية عن الموظفين الصادر فى ١٩١٤ صفحة ٥

في الخدمة الأشخاص الذين يفوقون غيرهم في هذه الامتحانات ، بشرط أن يكونوا متمتعين بالجنسية البريطانية .

وتعقد أيضا امتحانات خاصة لطالبي الالتحاق في الوظائف السياسية ووظائف حكومة الهند، وبالجمله لجميع طالبي الالتحاق بخدمه الحكومة . ولا يستثنى من أداء هذا الامتحان إلا ثلاثة أنواع من الموظفين :

أولا — الموظفون الذين يعينون بواسطة العرش ، أى الذين يعينهم الملك باختيار الوزارة ، وهؤلاء هم الموظفون الذين يشغلون وظائف الدولة الكبرى مثل وكلاء الوزارات والسفراء وحكام المستعمرات ومديرى الادارات الكبيرة ، وهم الذين يعينون لهذه الوظائف الهامة لكفائتهم أو لخدمتهم للدولة فى الماضى .

ثانيا — الوظائف الفنية التى يعين لها أشخاص برزوا فى الفنون والمهن الحرة وتريد الحكومة تعيينهم للاستفادة من علمهم وخبرتهم .

ثالثا — الوظائف الصغرى مثل وظائف الخدمة والسعاة .

هؤلاء جميعا هم الذين يستنون من الامتحانات .

أما باقى موظفى الحكومة فانهم لايعينون فى الخدمة إلا بعد الامتحانات التى تعقددها لهم لجنة الموظفين التى شكلت لهذا الغرض من سنة ١٨٥٣ ، وتسمى لجنة المتحنيين (board of examiners) ، وذلك بصرف النظر عما يحمله الموظفون من شهادات المدارس والجامعات المختلفة . أما موظفو وزارة الخارجية ، وموظفو السلك السياسى والقنصل ، فيتحتّم أن يؤدوا امتحانا شفها أمام لجنة خاصة بعد تأدية الامتحان الأول أمام اللجنة العامة حتى توجد الفرصة لوزارة الخارجية لمعرفة شئ من مؤهلات الموظف الاجتماعية . وكذلك لا تنتهى الامتحانات بالنسبة لبعض الموظفين بعد تأدية امتحان الدخول ، بل تحتم القوانين على بعضهم النجاح فى امتحانات أخرى تعقد كلما أريد ترقية الموظف من درجته الحالية إلى درجة أعلى ، ففى الوظائف الكتابية ووظائف البوليس لا يترقى كاتب أو ضابط بوليس من درجته إلا اذا أدى امتحانا آخر يتناسب مع ما يتطلبه العمل فى الدرجة الأعلى . وبذلك

تضمن الحكومة وجود موظفين يعتمدون على مجهودهم ورغبتهم في تحسين مركزهم العلمى، وتضمن دوام النشاط والكفاية في العمل .
وتقوم بعملية الامتحانات لجميع المصالح الحكومية في إنجلترا اللجنة التي ذكرنا .
وهي مستقلة في عملها عن جميع المصالح ، لأنها ورؤساءها يعينهم الملك مباشرة بعد اختيار الوزارة . والشئ الوحيد الذى تقوم به لمعرفة رغبات الوزارات والمصالح هو استشارتها في المواد التي تريد الامتحان فيها ، كما أنها تسترشد بوزارة المالية بصفتها المصلحة الرئيسية التي تهتم على مسائل الموظفين في جميع الوزارات .



على أن نظام الامتحانات وحده ، مع فائدته الكبرى ، ليس السبب الوحيد في إيجاد هذه الطبقة المحترمة من الموظفين في إنجلترا ، بل ينسبون ذلك الى عوامل أخرى قائمة بجانب نظام الامتحانات : منها جعل الموظفين بآمن من التقلبات السياسية ، ومنها إعطاء مرتبات تشجع على إقبال بعض العناصر الناضجة على خدمة الحكومة ، ومنها وجود هيئة تمثل الموظفين والحكومة لبحث مسائل الخدمة والتوفيق بين وجهة نظر الفريقين .

فقد جرى العرف في إنجلترا ، حتى في الوقت الذى كانت فيه المحسوبية منتشرة ، ألا يتغير موظفو الحكومة بتغير الوزارات حين يتناوب الأحزاب الحكم . وقلمما يأتي حزب فيستبدل بموظف موظفا آخر من رأيه السياسى . وجرى العرف أيضا بأن الموظف الدائم يدين بالولاء للحكومة الحاضرة مهما كان مذهبا السياسى . وتدخّل الوزراء غير مرغوب فيه حتى في أمر الترقى ، لأن الإنجليز يرون أن وكيل الوزارة الدائم ، ورؤساء المصالح الدائمين ، هم في مركز يخول لهم الحكم على كفاية الموظفين واستحقاقهم للترقية أكثر من الوزير الذى يتغير بتغير الوزارة . وقد أشارت الى ذلك صراحة اللجنة التي تألفت في سنة ١٩١٤ لدراسة مسألة الموظفين ، فقد ذكرت في تقريرها : "إننا في توصياتنا قد جعلنا نصب أعيننا فكرة جعل السلطة العليا في يد رئيس المصلحة السياسى ، لأنه الوزير المسئول أمام الملك والبرلمان .

غير أن مسائل الترقية، لكونها تمس عن قرب حسن النظام في الادارات، فاننا نرى أن الوزراء يجب أن يعيروا نصيحة الرؤساء الدائمين عناية كبرى، فالوزير قلما يملك في وزارة مدّة تسمح له بمعرفة كل التفاصيل عن كفاية موظفيه، وإذا لم تعط نصيحة الرئيس الدائم الأهمية الواجبة فإن الموظفين القليلين الذين يتصلون بالرئيس السياسى يكونون في مركز ممتاز على أقرانهم الذين لا تقل كفايتهم عنهم، إن لم ترد، مع أنهم غير ظاهرين ولا يتصلون بهذا الوزير فلا يعرف عن كفايتهم شيئا“ .

وأما بخصوص المرتبات فإن العرف جرى في إنجلترا بأن تكون مرتبات الموظفين متناسبة مع ما تؤتيه المهن الحرة من الأيراد، وذلك، كما قدمنا، لكيلا يقل إقبال الشبان الأكفاء على خدمة الحكومة . وكذلك جرى العرف بأن تكون مرتبات الموظفين متناسبة مع حالة البلاد الاقتصادية، ولذلك تجعل القوانين جزءا من مرتبات الموظفين ثابتا لا يتغير بتغير أسعار الحاجيات، بينما تجعل الجزء الآخر قابلا لهذا التغير. فإذا ارتفعت الأثمان ارتفع جزء من المرتبات، وإذا انخفضت انخفض هذا الجزء، وذلك منعا للغبى الذى يقع مرة على الخزنة العامة ومرة على الموظفين. وتجعل الحكومة المقياس الذى تصدره وزارة العمل عن أثمان الحاجيات الأساس الذى تنبنى عليه التقدير .

وأما فيما يخص تعاون الحكومة والموظفين على حل مشاكلهم بالمناقشة والاتفاق فقد أخذت الحكومة الانجليزية باقتراحات اللجنة التى ألفت فى سنة ١٩١٩ والمسماة بلجنة “وييتلى“^(١)، وطبقت نظام التحكيم فى مسائل الموظفين أسوة بنظام التحكيم بين العمال وأصحاب العمل. وشكلت بموجب هذا التقرير هيئة فى سنة ١٩٢٣ تسمى اللجنة الأهلية (National Council) مكونة من ٥٤ عضوا نصفهم مندوبون عن الحكومة والنصف الآخر عن الموظفين تنتخبهم جمعياتهم ويكون غرضها تعاون الحكومة والموظفين على ما يأتى :

(١) كان المستر ويتلى رئيسا لمجلس النواب البريطانى، ورئيسا لهذه اللجنة .

- ١ — استنباط أحسن الطرق للانتفاع بكفاية وتجربة الموظفين .
 - ٢ — استنباط الوسائل لإعطاء الموظفين رأيا في تقرير شروط الخدمة .
 - ٣ — تقرير القواعد العامة فيما يختص بالالتحاق بخدمة الحكومة ، وتحديد ساعات العمل ومسائل الترقى والمرتبات والمعاش والتأديب .
 - إلا أنه في حالي الترقى والتأديب يكون عمل اللجنة الأهلية مقصورا على بحث القواعد العامة التي تطبق على جميع الموظفين فيما يختص بهما ، فلا يجوز للجنة بحث حالة ترقى أو تأديب فردية تتعلق بموظف بالذات .
 - ٤ — تشجيع الموظفين على زيادة معلوماتهم .
 - ٥ — تحسين العمل في المصالح الحكومية .
 - ٦ — بحث مشاريع القوانين التي يراد إصدارها وتمس الموظفين .
- هذه هي أهم أعمال اللجنة، فهي إلى أنها لجنة اتصال بين هيئة الموظفين عموما وبين الحكومة، هي أيضا أداة اصلاح، لأنها لا تقصر عملها على شروط التوظيف وبحث المرتبات، بل تنظر في مسألة تعليم الموظفين وتثقيفهم .
- وربما كان من أهم الأسباب لحصول انجلترا على هذه الطبقة الممتازة من الموظفين، التي أشار إليها المستر "سدني وب"، أن طمأنينة الموظفين على بقائهم وعلى مستقبلهم مكفولة ما داموا يؤدون واجبهم . ولا يقلل من هذه الطمأنينة إطلاق حق الوزراء ورؤساء المصالح في معاقبة وفصل الموظفين، فانه لا يحدد هذا الحق المطلق إلا حق الموظف في الرجوع إلى وزارة المالية لتنظر كهيئة استئنافية في حكم الوزير أو رئيس المصلحة، كما أن للموظف حق الشكوى للحاكم العادية . ومع ما للموظفين من هذه الحقوق فمن المسلم به أنه لم يحصل منذ سنوات عديدة أن غيرت وزارة المالية أو المحاكم الحكم الأصلي الذي قضى به الوزير أو رئيس المصلحة . ويستشهد كتاب الانجليز بهذا على عدالة الرؤساء والوزراء في معاملة موظفيهم، لا على عدم رغبة وزارة المالية أو المحاكم في إنصاف الموظفين من استبداد رؤسائهم .

بقى الآن أن نذكر شيئاً عن علاقة الموظفين بالجمعيات والأحزاب السياسية . فقد نص القانون الصادر في سنة ١٩٢٧ المسمى بقانون المنازعات والقبابات التجارية (Trade Dispute & Trade Union Act) على أن الموظف ممنوع من الاشتراك في أية جمعية أو حزب سياسي ، وأن الجمعيات التي يصح له الاشتراك فيها هي الجمعيات التي تسعى في تحسين حال الموظفين الاجتماعية أو الأدبية أو المسادية ، والتي تكون عضويتها مقصورة على الموظفين فقط ، ولا اتصال لها بالأحزاب السياسية . وعلى هذا لا يجوز للموظف الانسحاب الى حزب سياسي . وقد جعل هذا القانون عقوبة ذلك الفصل من وظائف الحكومة .

ويحرص الانجليز على هذا المبدأ ، كما يحرصون على عدم تعرض البرلمان لموظف من الموظفين إلا اذا ظهر أن الموظف سيئ السلوك . واذا وجه البرلمان انتقاده الى مصلحة من مصالح الحكومة أو الى خلل في هذه المصلحة ، وجهه الى الوزير . دون ذكر الموظفين ، لأن الوزير هو الشخص الوحيد المسئول أمامه ، أما الموظفون فانهم لا يعتبرون دستوريا مستشارين للعرش فهم غير مسئولين أمام البرلمان^(١) .

وهم يستشهدون على هذا التفسير بما حدث في سنة ١٩١٧ أثناء الحرب العظمى إذ انتقد البرلمان سوء إدارة القسم الطبي في الجيش الهندي الذي كان معسكراً في العراق . فانه لم توجه أثناء المناقشة في المجلس انتقادات لرؤساء هذا القسم الفنيين أو موظفيه ، وانما وجهت كل الانتقادات الى السير "أوستن تشمبرلن" الذي كان إذ ذاك وزيراً للهند ، فكان وحده الوزير المسئول أمام البرلمان . وكانت نتيجة هذه المناقشة في المجلس أن استقال هذا الوزير . فالموظف في إنجلترا لا يسمح له بالاشتراك عملياً في السياسة ، وفي الوقت نفسه يحى من تعرض السياسيين له داخل مجلس النواب وخارجه .

وقد كان التوظف في الماضي مقصوراً في بعض الوظائف على الرجال دون

(١) راجع كتاب السير مورس ايموس عن الدستور الانجليزي ص ١٤٨

النساء ، ولكن صدور قانون الانتخاب ، في سنة ١٩١٩ ، الذى أعطى النساء حق الانتخاب أدى مجلس العموم فأصدر قرارا قبائله الحكومة نص على وجوب مساواة النساء بالرجال فى خدمة الحكومة ، بنفس الشروط والقوانين التى تطبق عند قبول الرجال فى الخدمة . وكانت نتيجة هذه السياسة أن زاد عدد النساء فى خدمة الدولة حتى بلغ ٧٠,٠٠٠ فى سنة ١٩٢٧ فى الوقت الذى كان فيه عدد موظفى الحكومة المدنيين حوالى ٣٠٠ ألف نفس . وتنفيذا لهذه الرغبة تألفت لجنة فى شهر يناير سنة ١٩٣٤ لبحث موضوع قبول النساء فى وظائف الدولة الدبلوماسية^(١) .

(١) قررت هذه اللجنة أخيرا أنه لا مانع يمنع الحكومة من تجربة إسناد هذه الوظائف الى السيدات .

الفصل الثالث السلطة التشريعية

١ - مجلس العموم

أولا - تكوين المجلس :

١ - يبلغ عدد أعضاء مجلس العموم الآن ٦١٥ عضوا ، منهم ٥١٦ عن إنجلترا وويلز ، و ٧٤ عن اسكتلندا ، و ١٣ عن شمال ايرلندا ، و ١٢ عن الجامعات : سبعة منهم عن جامعات إنجلترا ، وثلاثة عن جامعات اسكتلندا ، وواحد عن جامعات شمال ايرلندا ، وواحد عن جامعة ويلز . ويتقاضى جميع أعضاء البرلمان مرتبا قدره ٤٠٠ جنيه سنويا .

٢ - ويتمتع الآن بحق الانتخاب في إنجلترا واسكتلندا وشمال ايرلندا سواء في المدن أو في الأقاليم طبقا للقوانين المعمول بها :

أ - كل من يقطن منزلا بطريق الملك أو الايجار .

ب - كل من يسكن غرفة لا تقل أجزتها السنوية عن ١٠ جنيهات .

ج - كل من يمتلك أرضا أو إجارة قيمتها عشرة جنيهات سنويا .

وهذا يسرى على الرجال والنساء بعد تشريع سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٦ الذى أعطى النساء حقوق الرجال فيما يتعلق بالانتخاب .

ويستثنى من ذلك :

(١) الأشخاص الذين يقل عمرهم عن ٢١ سنة .

(٢) اللوردات - ما عدا من ليس لهم من هذه الطبقة حق العضوية

في مجلس اللوردات أو حق إيفاد ممثلين عنهم ، كلوردات ايرلندا .

٣ - ويجب أن تتوافر في العضو الشروط الآتية :

- أ — أن لا يكون قاصرا أو مصابا بمرض عقلي .
- ب — أن لا يكون من اللوردات . إلا لوردات إيرلندا فلهم حق ترشيح أنفسهم
- ج — أن لا يكون محكوما عليه بالافلاس .
- د — أن لا يكون غير متمتع بالجنسية البريطانية .
- هـ — أن لا يكون قسيسا في الكنائس الانجليزىة والاسكتلندية والكاثوليكية، أما قسس الديانات الأخرى مثل اليهود فلهم حق الانتخاب .
- و — أن لا يجمع بين وظيفة الحكومة وعضوية مجلس النواب .
- ز — المحكوم عليهم بالخيانة، أو في جنابة أو جنحة، لا يصح انتخابهم إلا إذا صدر عفو عنهم .
- ح — أن لا يكون قد ارتكب الرشوة أثناء ترشيح نفسه في انتخاب ماض .
- وقد كان القسم الذى يؤديه العضو فى الماضى يحتم الطاعة للديانة البروتستانتية، ولذلك لم يكن للكاثوليك وغيرهم حق العضوية، ولكن التشريع الذى أدخله المستر دزرائيل فى سنة ١٨٦٨ جعل القسم يقضى فقط بالطاعة للملك فى حدود القانون فسهل على غير البروتستانتين التمتع بالعضوية .
- ٤ — أما طريقة الانتخاب فهى سرية من سنة ١٨٧٢ . والانتخاب يحصل بعد تحضير كشوف فى كل دائرة بأسماء من لهم حق الانتخاب، وذلك حسب تشريع سنة ١٨٣٢ لأن هذه الجداول لم تكن موجودة قبل هذا التاريخ، بل كان يحضر الانتخاب كل من اعتقد أنه مستوف للشروط القانونية وأدى يمينا بذلك . أما بعد سنة ١٨٣٢ فإن الكشوف تحضر، ومن لم يُدرج اسمه مع أحقيته أمكنه الاعتراض . وهذه الكشوف تراجع سنويا بواسطة محامين معينين لهذه المراجعة . فإن حصل اعتراض على مراجعتهم فصلت فيه المحاكم .
- ٥ — أما طريقة الطعن فى الانتخاب فكانت تنظر فى مجلس

العموم، لكن أصبح الفصل في مسائل الطعون من اختصاص المحكمة العليا (High court of Justice) منذ سنة ١٨٦٨ .

٦ — انتهاء العضوية — وتنتهى العضوية في الحالات الآتية :

أ — موت العضو .

ب — قرار صادر من المجلس بجنونه .

ج — قبول العضو نياشين أجنبية .

د — تجنسه بجنسية أجنبية .

هـ — ثبوت اتهامه بالرشوة أو بجنحة أو جناية أو خيانة .

و — إرتقاؤه الى اللوردية .

ز — قبوله وظيفة حكومية .

وليس للعضو أن يستقيل، وإذا أراد عضو ترك المجلس وجب قبوله وظيفة حكومية، فإن لم توجد عين في وظيفة نخرية خصصت لهذا الغرض، وهى مايسمونها (stewardship of children)

وللمجلس بخلاف حقه في فصل العضو لمرضه العقلى، السلطة في فصله متى رأى سببا مبررا لذلك كارتكابه عملا شائنا ولو لم يقدم للمحاكمة .

هذه هى أهم الشروط والصفات القانونية التى يجب توفرها في أعضاء مجلس العموم . والآن نذكر بعض التفصيل عن ثلاث حالات منها نظرا لأهميتها الخاصة، وهذه الحالات هى :

١ — عدم الجمع بين وظائف الحكومة وبين العضوية في مجلس العموم .

٢ — الاستقالة من المجلس .

٣ — الجنسية .

(١) أما عدم الجمع بين وظائف الحكومة والعضوية فقد نتج من رغبة المجلس نفسه في إبعاد تأثير الحكومات على الأعضاء . فقد كانت الحكومات فى الماضى تعين بعض الأعضاء فى الوظائف لتكتفى شر معارضتهم، فسن المجلس مبدأ عدم

الجمع حتى يستأمر الحكومات هذا النوع من الرشوة . وأتى قانون التسوية الشهير في سنة ١٧٠١ فأيد هذا المبدأ بأن نص على منع جميع الأشخاص الذين يتناولون مرتبات من الحكومة من العضوية في مجلس العموم . غير أن هذا النص كان عاما لأنه كان يشمل الوزراء، وعلى ذلك كان لابد من ادخال تعديل عليه حتى لا يكون القانون عقبة ضد تنفيذ وتقدم مبدأ المسؤولية الوزارية، وعلى هذا صدر قانون آخر في سنة ١٧١٢ في عهد الملكة "آن" صرح باستثناء أعضاء الوزارة، وكانوا إذ ذاك سبعة، من القانون الأول . وقد تعدل القانون الأخير أيضا فأصبح الآن مصرحا لجميع أعضاء الحكومة سواء أكانوا وزراء أم وكلاء وزارات برلمانيين أم سكرتاريين برلمانيين بالجمع بين المرتب الحكومي وبين العضوية في البرلمان .

(٢) أما الاستقالة من المجلس فهي محظورة على الأعضاء، والسبب في هذا المنع يرجع الى نظرية قديمة كان يراها ويحترمها البرلمان الانجليزي، وهي أن العضوية ليست حقا بل واجبا . وتنفيذا لهذه النظرية كان يجب على العضو الذي ينتخب في المجلس أن يبقى فيه الى انتهاء مدة البرلمان القانونية . والحالة الوحيدة التي كان يسمح للعضو فيها بالاستقالة هي حالة المرض، ومع ذلك فكان التصريح حتى في هذه الحالة لا يعطى بسهولة، وكان يشترط موافقة المجلس^(١) . ولم يحصل تعديل هذه النظرية إلا في القرن الثامن عشر، فانه بعد صدور قانون التسوية الذي نص على عدم الجمع بين الوظائف الحكومية وبين العضوية استنبط أحد الأعضاء محلا للاستقالة من المجلس، بأن اقترح إيجاد وظيفة فخريية يعين فيها العضو الذي يريد الاستقالة . وقد قبل هذا التفسير وخصصت ابتداء من سنة ١٧٥١ وظيفة لهذا الغرض تسمى "وكالة شلترن" . وقد اقترح بعد ذلك أحد الأعضاء في سنة ١٧٧٥ إعطاء الحق للأعضاء في الاستقالة، ولكن الحكومة في ذلك الوقت عارضت الاقتراح بحجة أنه

(١) يذكر السير مورس ايموس في كتابه عن الدستور الانجليزي أنه في سنة ١٥٥٤ انسحب ٣٣ عضوا من مجلس العموم احتجاجا على تسليم المجلس لرغبات الحكومة، وقد رفعت عليهم الدعوى أمام المحاكم فقضت على ستة منهم بالانعام، ولم يعاقب الآخرون لأن وفاة الملكة منعت السير في الدعوى ضدهم .

يفتح أمام المعارضة بابا يمكنها من الاستقالة بأجمعها ، وبذلك توجد الحكومة أمام حالة تاجئها الى إجراء انتخاب عام . وعلى هذا ما زالت القاعدة المتبعة الآن أن يطلب العضو الذى يريد الاستقالة تعيينه فى هذه الوظيفة الفخرية أوفى وظيفة أخرى مماثلة لها تسمى وكالة (Stewardship of Northstead) لا عمل فيها ولا مرتب لها أيضا .

(٣) أساس الجنسية بالنسبة للانتخاب هى الجنسية البريطانية ، فجميع رعايا ملك بريطانيا يحق لهم قانونا أن يكونوا ناخبين ، كما يحق لهم أن يرشحوا أنفسهم للعضوية فى مجلس العموم بصرف النظر عن اختلاف الشعوب واختلاف محل الولادة . فجميع رعايا الملك سواء أكانوا انجليزا أم هنودا أم زنجيا ، وسواء أكان محل ولادتهم الجزائر البريطانية أم الهند أم إحدى بلاد الدومينيون أم المستعمرات ، وذلك بالطبع متى استوفى الشخص الشروط الخاصة بالسكن فى الدائرة الانتخابية .

ثانيا - اختصاص المجلس :

٧ - تنقسم أعمال مجلس النواب الى أربعة أقسام :

- (١) التشريع . (٢) التشريع المالى . (٣) مراقبة السلطة التنفيذية . (٤) مناقشة جميع أعمال الدولة .

١ - التشريع : وهو يشمل وضع قوانين جديدة وتعديل القوانين القديمة . وهو إما أن يكون (١) بقوانين عامة (Public Bills) أى قوانين قدمها أحد أعضاء الحكومة أو أحد أعضاء المجلس ، ويكون الغرض منها إدخال تشريع جديد أو تعديل قانون قديم يمس الصالح العام . وإما (ب) بقوانين يقدمها أحد أعضاء المجلس ولكن لصالح هيئة أو بلد خاص مثل القوانين المتعلقة بإدخال المياه أو إنشاء سكك حديدية الخ ، وهذه تسمى (Private Bills) أى قوانين خاصة .

٢ - التشريع المالى : ذكرنا فى المقدمة التاريخية شيئا عن السلطة التى اكتسبها البرلمان الانجليزى فى أمر وضع الضرائب والرقابة على مالية الدولة ، وذكرنا

أيضا أن مجلس العموم، وعلى الخصوص بعد صدور قانون سنة ١٩١١ الذى أبطل حق مجلس اللوردات فى رفض المشاريع المالية، أصبح الهيئة العليا بالنسبة للرقابة على المالية . والأسس التى تستند إليها هذه السلطة المالية تتحصر فيما يأتى :

(١) لا يجوز فرض ضريبة ولا صرف أى مبلغ من المال إلا بناء على قانون برلمانى .

(ب) إن جميع الأعمال المالية ، سواء أكان الغرض منها زيادة فى الإيراد أم صرف أى مبلغ، يجب أن تحصل بناء على اقتراح من السلطة التنفيذية، فكل مبلغ يعتمد البرلمان صرفه يجب أن يكون اعتماده بناء على طلب الوزارة التى تتولى بالذات صرفه فى الأغراض التى اعتمد من أجلها .

(ج) لمجلس العموم حق البدء فى نظر القوانين المالية وهو السلطة العليا والنهائية فى تقرير هذه القوانين .

أما المبدأ الأول فهو حق قديم كما بينا ذلك فيما تقدم . وأما المبدأ الثانى فمعمول به من بعد الثورة فى القرن السابع عشر . وأما المبدأ الثالث فيستند أيضا الى تقليد قديم ولكنه كان محل نزاع فى فترات متعددة من تاريخ الدستور الانجليزى بين مجلس اللوردات ومجلس العموم، لكن سلطة مجلس العموم العليا فى المسائل المالية تأيدت بطريقة واضحة بموجب قانون سنة ١٩١١، وسيأتى الكلام على هذا القانون فى الفصل الخاص بمجلس اللوردات .

٣ — مراقبة السلطة التنفيذية : وللمجلس عدا السلطتين التشريعية والمالية حق نقد أعمال السلطة التنفيذية الهامة وهذا يحصل فى الحالات الآتية :

(١) أثناء نظر الميزانية .

(ب) من طريق تقديم الأسئلة للوزراء عما يرى الأعضاء لفت نظر المجلس اليه من أعمال الوزارات المختلفة .

(ج) فى الحالات الهامة من طريق تقديم اقتراحات بعدم الثقة بالوزارة، فإن

للمعارضة في هذه الحالة أن تطلب تخصيص وقت لبحث مسألة معينة ، وتنتهى المناقشة دائماً باقتراح الثقة بالوزارة .

(د) وزيادة على هذا فان للجلس حق إحالة أى موضوع من الموضوعات الهامة على لجنة برلمانية تعين خصيصا لهذا الغرض حتى تبحثها ، ولهذه اللجنة سلطة الاستعانة بالخبراء والأفراد اذا رأت مبررا لذلك .

٤ — مناقشة أعمال الدولة الهامة : كما أن عرض الميزانية يعطى المجلس فرصة لانتقاد الادارة فهو يعطيه أيضا فرصة واسعة لمناقشة سياسة الحكومة وبرامج الوزارات المختلفة ، لأن أبواب الصرف تبين الأعمال التى تتولى الحكومة القيام بها ، وخطاب وزير المالية يبين خطة الحكومة بالنسبة للضرائب . والمعارضة تتنهر هذه الفرص عادة لتناقش سياسة الحكومة ، وفوق هذا فلحزب المعارضة أن يطلب من الحكومة فى أى وقت تحديد ميعاد لبحث مسألة من المسائل^(١) ، واستعمال هذين الحقين هو أكبر مظهر لسلطة مجلس العموم .

ويشكل بعض أعضاء مجلس العموم من الاجراءات التى تتبع بالنسبة لحق المجلس فى نظر المسائل الخارجية ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بنظر المعاهدات التى تعقدها الحكومة ، لأن السلطة التنفيذية تقوم بالمفاوضة والتوقيع عليها مع الدول الأجنبية ، إذ لا يوجد فى المجلس لجنة خاصة لبحث هذه المعاهدات تكون على اتصال

(١) يجرى الاستجواب فى مجلس العموم على الوجه الآتى : تطلب المعارضة من رئيس الوزارة تحديد يوم أو أكثر لمناقشة موضوع من الموضوعات كصلحة البريد والأنظمة المتبعة فيها مثلا ، فيجيب رئيس الوزارة المعارضة الى طلبها ويحدد الوقت اللازم ، فتستعد المعارضة والحكومة ويتكلم المعارضون ويرد عليهم أنصار الحكومة ويدخل عادة رئيس الوزارة فى المناقشة التى تنتهى دائما بخطبة وزير البريد ، ثم يصحب ذلك الاقتراح وهو غالبا مؤيد للحكومة . هذا ما يجرى داخل المجلس . أما ما يجرى خارجه ، أى فى وزارة البريد ، فهو ما يأتى : يطلب الوزير فى اليوم التالى الى جميع الفتيين الاطلاع بامعان على الخطب التى ألقيت فى المجلس وإخباره بما يصح قبوله من الاعتراضات وما لا يمكن قبوله منها وما يصح أن يعمل ردا على الانتقادات الوجيهة المعقولة ، وبعد أن يقتنع الوزير بآراء موظفيه عليه أن يكتب خطابا خاصا لكل نائى من النواب الذين اشتركوا فى المناقشة بما تقرروا فى اقتراحه من قبول أو تعديل أو رفض مع بيان الأسباب .

مستمر بوزير الخارجية كما هو الحال في فرنسا وفي غيرها، ولا تعرض الحكومة المعاهدات إلا بعد التوقيع عليها. والفرصة الوحيدة للمجلس هي مناقشة المعاهدة من الوجهة العامة وتأثيرها على سياسة الدولة. وقد تجددت هذه الشكوى أيام وزارة العمال الأولى في سنة ١٩٢٤ وواعد رئيس الوزراء حينذاك بالعمل على إجابة بعض طلبات البرلمان، غير أن هذا الوعد لم ينفذ إلى الآن، وربما كان السبب هو صعوبة التغيير والتعديل في المعاهدات ورغبة الحكومة والأحزاب في عدم تقييد السلطة التنفيذية في مناقشات خارجية وصعوبة إجراء مناقشة علنية في موضوعات تحتاج إلى البحث الهادئ المستور بين حجب الكتان.

ثالثاً — إدارة المجلس وتنظيم العمل فيه :

اللائحة الداخلية (Standing Orders) — لمجلس العموم البريطاني لائحة داخلية لتنظيم أعماله. وهي تختلف عن لوائح بعض مجالس البلاد الأخرى بأنها: (١) متى أقرها برلمان تصبح قانوناً يسرى مفعولها على المجالس التي تعقبه، ولاداعي لتقريرها مرة أخرى عند افتتاح برلمان جديد. (ب) إذا رُئي تعديل أحد نصوصها يكفي لذلك عرض اقتراح على المجلس وأخذ الأصوات عليه فيصبح قانوناً داخلياً بدون اللجوء إلى أي إجراء آخر.

وتشمل هذه اللوائح انتخاب الرئيس وتعيين سلطته كما تشمل طريقة حفظ النظام وإدارة المناقشات.

وأما الرئيس فيلُتُخب من بين أعضاء المجلس، وقد جرت العادة بأن ينتخب من بين أعضاء الأكثرية، ولكنه بعد أن يتم انتخابه يصبح مستقلاً عن الأحزاب، ويلزمه هذا الاستقلال حتى إذا انتهت مدة المجلس ورشح نفسه في الانتخابات التالية،

(١) يسمى رئيس مجلس العموم (Speaker) ومعناها الخطيب أو المنكلم. والواقع أن رئيس هذا المجلس لا يخُطب ولا يتكلم، وأصل هذه التسمية تاريخي يرجع إلى العهد الذي كانت مهمة الأعضاء أن يتقدموا إلى الملك "بعرافض" يحملها وقد منهم برئاسة رئيسهم الذي كان يطلب به أن يتكلم أمام الملك ملتصقا النظر في عرائضهم فبقيت هذه التسمية للآن.

كان هذا الترشيح بعيدا عن الأحزاب . وقد جرت العادة أيضا بأن يكون هو المرشح الوحيد في دائرته فلا يزاحمه حزب فيها ، كما جرت كذلك باعادة انتخابه للرياسة في البرلمان الجديد حتى لو فازت المعارضة بالأكثرية بعد الانتخابات وأصبح الحزب الذى كان ينتمى اليه أقلية في المجلس .

وقد كان انتخاب الرئيس في الماضى تابعا لارادة العرش ، فكان المجلس لا يرشح أحد أعضائه للرياسة إلا إذا كان حائزا ثقة الملك ، وكان الملك يدفع له إعانات نظير الخدمات التى كان يؤديها له ، وذلك عدا المرتب الرسمى الذى كان يتقاضاه وكان يقدر بمائة جنيه سنويا .

ورغما عن هذا التدخل من جانب العرش في الماضى فإن المؤرخين الدستوريين يشيرون الى كثير من الحالات التى كان لاستقلال رؤساء البرلمان فيها أثر كبير في ثبات الحياة البرلمانية وتأييدها . فقد حصل أثناء حكم الملك "شارل الثانى" في سنة ١٦٤٠ أن ذهب الملك بنفسه إلى مجلس العموم لالقاء القبض على خمسة من الأعضاء المعارضين له . ولما لم يجدهم سأل عنهم الرئيس فكان جوابه : "مولاي ! لا ترى عيناي إلا ما تراه أعين أعضاء هذا المجلس ، ولا تسمع أذناي إلا ما يقولونه ، ولا ينطق لساني إلا بما تنطق به ألسنتهم . وليس عندي ما أقوله غير ذلك " فانصرف الملك دون أن يقف على مكان الغائبين .

وقد لاقى كثير من رؤساء مجلس العموم الآلام والتعذيب جزاء استقلالهم ودفاعهم عن الحياة النيابية ، بل لقد لاقوا أكثر من التعذيب إذ أعدم الكثيرون منهم فعلا . وكانت نتيجة ذلك أن أصبح هذا المركز غير مرغوب فيه . حتى لقد كان يؤخذ العضو الذى وقع عليه الاختيار ليكون رئيسا بالقوة من مكانه إلى كرسي الرياسة . وقد ترتب على هذه الحالة أن أصبح من تقاليد المجلس أنه عند ما يتقدم كاتب المجلس ليأخذ الرئيس الجديد من مكانه بعد انتخابه من بين الأعضاء ليجلسه على كرسي الرياسة كان يحاول متصنعا عدم رغبته في الذهاب إلى هذا الكرسي مختارا . وكان

يبالغ أحيانا في هذا التصنع حتى يضطر بعض الأعضاء لأخذه بالقوة . ولم يطل العمل بهذه العادة إلا من سنوات قليلة .

ولم ينته تدخل العرش في اختيار رؤساء المجلس إلا بعد الثورة في القرن السابع عشر إثر نمو مبدأ المسؤولية الوزارية . فان انتخاب الرئيس انتقل من يد الملك الى يد رئيس حزب الأكثرية في المجلس . غير أن العرف قد جرى كما تقدم بتخلي رئيس المجلس عن حزبته بمجرد انتخابه للرياسة . وينظر اليه جميع الأعضاء سواء أكانوا من أنصار حزبه القديم أم من الأحزاب الأخرى على أنه القاضي الذي يحفظ حقوق المجلس وينفذها ويضمن حرية المناقشة للجميع دون أى اعتبار حزبي .

وقد جرى العرف بوضع مرتب رئيس مجلس العموم في منزلة المرتبات التي لا يتجدد بأخذها تصریح سنوي من البرلمان ، مثل المخصصات الملكية ومراتب القضاة ، فانها جميعا تصرف من الرصيد المودع في بنك إنجلترا . وهو يتناول الآن مرتبا سنويا قدره خمسة آلاف جنيه^(١) .

وسلطة رئيس المجلس واسعة ، فهو الذي يقرر هل القانون المعروض مالى أو غير مالى ، ولهذا القرار أهمية كبرى كما قدما ، إذ معناه هل مجلس العموم وحده مختص بهذا المشروع أو هو من المشروعات التي يجب تصديق مجلس اللوردات عليها قبل تقريرها . وله في إدارة المناقشات سلطة واسعة . فهو الحَكَم في حالة تقديم اقتراح بقفل باب المناقشة ، كما له أن يوقف مناقشة أى عضو يرى أن ملاحظاته بعيدة عن الموضوع أو تكرر إلقاؤها ، وله كذلك أن يأمر بانحراج عضو من المجلس إذا وقع منه ما يخل بالنظام ، وله أن "يسمى" العضو ويطلب المناقشة في سلوكه في المجلس حتى إذا أقره المجلس أمر بإيقافه عن حضور جلسات المجلس مدة قصيرة أو طويلة بحسب ما يعزى إليه من سوء السلوك . وهو عادة لا يلفت نظر العضو باسمه بل يخاطبه "حضرة العضو المحترم" ، فاذا سماه باسمه كان ذلك دلالة على أن الرئيس يشكو العضو ويطلب رأى المجلس في سلوكه .

(١) ويعطى عادة مثل هذا المبلغ كعاش عند تخليه عن هذا المركز .

ونظرا لصفة الاستقلال التي أصبحت من مميزات رئيس المجلس جرى العرف بأن لا يتدخل في المناقشات حتى في حالة امتناعه عن الرئاسة في لجان المجلس الكاملة التي تجتمع عند نظر الميزانية .

وتحتم قوانين المجلس الداخلية وجود ٤٠ عضوا فقط لكي تعتبر المناقشة قانونية (quorum)، غير أنه في بعض الأوقات لا يحضر غرفة المناقشة كل هذا العدد، ويصح في هذه الحالة لأى عضو حاضر أن يلفت نظر الرئيس الى عدم استكمال العدد القانونى، فيرسل الرئيس في طلب الأعضاء الموجودين في أروقة المجلس الخارجية . فإذا تكامل العدد القانونى استمرت المناقشة وإلا أجلت الجلسة^(١) .

وأهم القواعد الداخلية الخاصة بالمناقشة هي ما تعلق بإقفالها (closure) أو بتحديد زمن معين لمناقشة قانون من القوانين طلبا للانجاز (Guillotine) ، فان المعارضة كثيرا ما تلجأ الى وسائل التعطيل كما كان يحصل في الماضي من بعض أعضاء إيرلندا . ولذلك جعل للرئيس في الحالة الأولى الحق في إقفال باب المناقشة متى طلبها أحد الأعضاء واتضح للرئيس أن المعارضة قد استوفت حقها في الانتقاد . وفي الحالة الثانية وجد أن بعض القوانين إذا تركت أمام المجلس بدون تحديد زمن معين لدراستها فأت أغراضها، ولذلك جرت العادة إما بتحديد زمن معين لبحثها شأن الميزانية التي يجب الانتهاء منها في بحر ٢٠ يوما تنتهى قبل يوم ٥ أغسطس، وإما بتحديد أطول مدة لكل بند من بنود القانون حتى تقسم المناقشة على أجزاء القوانين وتوفر السرعة المطلوبة، وهذا ما يسمى أحيانا (closure by compartments) ويجتمع المجلس في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين . وتخصص الساعة الأولى بعد الصلاة للقراءة الأولى

(١) يحتم قانون المجلس ضرور دقيقتين بين طلب الرئيس للأعضاء حضور المجلس وبين الابتداء في حصرهم، ولا يلاحظ مرور الدقيقتين بحسب ساعة المجلس العادية ولكن باستعمال "الساعة الرملية" وهي زجاجة ذات قاعدتين توصل بينهما أنبوبة أسطوانية رفيعة ينساب فيها الرمل من أعلى القاعدتين الى أسفلهما، وتم هذه العملية في دقيقتين .

للمشاريع التي تقدم ثم للرد على الأسئلة، وبعد ذلك يبدأ المجلس أعماله العادية، وينتهي العمل الساعة الحادية عشرة مساءً إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك .

أما في يوم الجمعة فإن الاجتماع يبدأ الساعة الحادية عشرة صباحاً وينتهي الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر على الأكثر، وهذا اليوم وبعض أيام الأربعاء في ابتداء السنة البرلمانية هو وحده المخصص لنظر مشاريع القوانين المقدمة من أعضاء المجلس لا من الحكومة، على أنه إذا كان للحكومة بعض مشاريع مستعجلة فإنه يصح دراستها حتى في أيام الجمعة .

رابعاً — الاجراءات المتبعة في نظر القوانين :

٨ — طريقة عرض وبحث مشروعات القوانين في مجلس العموم تختلف في حالة القوانين العامة (Public Bills) عنها في حالة مشروعات القوانين الخاصة (Private Bills) فأما مشروعات القوانين العامة فتقضى لأئحة المجلس في شأنها باتباع الاجراءات الآتية :

الدور الأول : قراءة أولى — يؤخذ فيها إذن من المجلس بعرض المشروع ، وذلك بأن يكتب عنوان المشروع فقط واسم العضو أو الوزير المقترح ويقدم لسكرتارية المجلس . فيتلو كاتب المجلس في جلسة من جلساته اسم مشروع القانون المقدم واسم العضو أو الوزير الذي قدمه ، وتعتبر هذه العملية القراءة الأولى ، ثم يأمر الرئيس بطبع المشروع وتحديد يوم للقراءة الثانية .

الدور الثاني : قراءة ثانية — وفيها يعرض المشروع للنقاش أمام المجلس لأول مرة، ويعطى جميع الأعضاء الفرصة في بحث مبادئه العامة بدون تدخل في التفاصيل . وهذا الدور هو أهم دور من أدوار نظر المشروعات، فإنه يبدو جلياً لصاحب المشروع مآل مشروعه ، فإذا استقبل من الأعضاء استقبالا حسنا كان مصيره النجاح ، وإذا اعترض على مبادئه اعتراضاً أساسياً من عدد كبير من الأعضاء، ولو لم يكن إلا كثرية، ولم يستطع أنصار المشروع تقديم دفاع مقنع ضد هذه الاعتراضات كان مصير المشروع الفشل النهائي، ولذلك كثيراً ما تسحب الحكومة أو الأعضاء مشروعا من المجلس بعد القراءة الثانية مباشرة .

الدور الثالث : اللجان — فاذا ما قرر المجلس مبدئياً قبول فكرة ضرورة هذا القانون والأسس التي بنى عليها في القراءة الثانية أحاله على أحد لجان المجلس الستة الدائمة (Standing Committee) التي تتكون عادة من ٦٠ عضواً من أعضاء المجلس بصرف النظر عن ألوانهم الحزبية . وفي بعض الحالات يحال المشروع على لجنة المجلس الكاملة وعند الضرورة يحال المشروع على لجنة مكونة من أعضاء مجلس العموم واللوردات ، وذلك اذا رُئى استعجال مشروع القانون أو الاستعانة برأى الخبراء . وقد قضت التقاليد بأن يترك بحث تفاصيل المشاريع الى هذه اللجان ثم تقدم هي تقريرها الى المجلس .

الدور الرابع : تقرير اللجنة — بعد انتهاء الدور الثالث يعرض المشروع مع تقرير اللجنة على المجلس ، وهنا يتأهل الأعضاء ، الذين يجردون أية ملاحظة على تفاصيل المشروع ولم يشتركوا في هذه اللجان ، الفرصة الوحيدة في إبداء آرائهم . ويسمى هذا الدور بدور تقديم التقرير (Report Stage) .

الدور الخامس : قراءة ثالثة — بعد بحث تقرير اللجنة يعرض المشروع من جديد على المجلس منعقداً بكامل هيئته العادية فيقرأ للمرة الثالثة . وليس في هذا الدور بحث في التفاصيل ، لأن هذا البحث استوفى في اللجان وفي المجلس عند النظر في تقاريرها أي في الدور السابق . ومتى أقر المجلس المشروع في هذه القراءة يرسل الى مجلس اللوردات ، وبعد إقراره المشروع يعرض لتصديق العرش فيصبح التشريع قانوناً . وتقديم مشاريع القوانين في المجلس مقصور على أعضاء البرلمان ، ولا يمكن أحد الوزراء تقديم مشروع إلا بصفته عضواً في المجلس .

غير أنه اذا صح لجميع الأعضاء تقديم مشاريع قوانين فان الأعضاء من غير الوزراء يحلون صعوبة كبرى — كما سيأتى ذكره فيما بعد — في قبولها من المجلس ، وعلى الخصوص اذا كانت مشاريع قوانين تمس مسائل عامة . وعلى هذا أصبح عبء التشريع ملقى على عاتق الحكومة وحدها .

٩ — هذه الإجراءات خاصة بمشاريع القوانين العامة (Public Bills) . أما القوانين الخاصة (Private Bills) فتنبع فيها إجراءات أخرى . فهي لا يقصد منها إجراء تعديل أو سن قانون يمس الصالح العام كما تقدم ، بل نتناول القوانين الخاصة بأقاليم أو بشركة والتي لا يسرى مفعولها على جميع المملكة ، مثل القوانين التي تعطى بلدية معينة سلطة ما أو تعديل اختصاص أو نظام شركة من شركات النقل أو السكك الحديدية الخ .

وتحتّم الإجراءات وجوب تقديم البيانات التي تهتم الهيئات التي ستستفيع بالقانون قبل تقديمه ، وهذا يختلف عن طريقة تقديم المشاريع بالقوانين العامة ، لأنه كما تقدم يكفي فيها ذكر اسم المشروع واسم العضو .

وكما أنه يوجد هذا الاختلاف قبل تقديم مشروع القانون كذلك بعد قراءته الثانية لا يحال مشروع القانون الخاص على لجنة دائمة ، بل يحال على لجنة لا يزيد عدد أعضائها على خمسة فقط ، يشترط في أحدهم أن يكون بعيد الصلة عن الموضوع ليكون حكا (Referee) . ومتى تم بحث المشروع بواسطة هذه اللجنة أحيل على كامل هيئة المجلس لقراءته القراءة الثالثة ، ثم تأخذ الإجراءات المجرى العادى . ويشترط أيضا في هذه القوانين أن تقدم الى المجلس قبل انعقاده بشهرين .

والتشريع العام (Public Bills) هو الذى يأخذ كثيرا من وقت المجلس ، لأن الحكومة هي التي تقدم دائما أكثر القوانين . وحتى في حالة تقديم أحد الأعضاء قانونا خاصا للصالح العام (Private Members Bill) كثيرا ما تأخذه الحكومة من يد العضو متى رأت أنه موافق لآرائها وبرامجها .

١٠ — على أنه اذا كان لا يوجد أى خلاف في الشكل بين مشروع قانون مقدم من الحكومة وبين مشروع مقدم من أحد أعضاء المجلس الآخرين ، فم فارق كبير بين نجاح المشروعين ومرورهما على المجلس ، لأن الوقت المقرر لنظر المشاريع المقدمة من الأعضاء قصير جدا إذا قيس بالوقت المقرر لنظر مشاريع الوزراء ، فإن اللامحة الداخلية للمجلس تقضى بأنه من ابتداء السنة البرلمانية الى عيد الفصح (Easter)

تقدم مشروعات الحكومة في جميع أيام الانعقاد ما عدا يومى الأربعاء والجمعة، فان المشاريع المقدمة من الأعضاء تأخذ الأسبقية على مشاريع الحكومة في هذين اليومين . أما بعد عيد الفصح فتقدم مشاريع الحكومة إلا في الجلسات التي تعقد في أيام الجمع الأربعة الأولى بعد عيد الفصح والجلسات التي تعقد في أيام الجمع الثلاثة والرابعة والخامسة والسادسة بعد إجازة (Whit Sunday) التي تقع عادة في شهر يونيه . على أن الحكومة بما لها من حق ترتيب المناقشات يمكنها أن تعطى وقتاً أطول لدراسة مشاريع القوانين التي يقدمها أعضاؤها ، وهذا الى مالى الحكومة من خبراء قانونيين يسهلون لها تحضير المشاريع أكثر من أى عضو آخر . وحتى اذا تسنى للعضو إيجاد المشورة القضائية اللازمة لتحضير مشروع قانونه ووجد الوقت الملائم لعرضه فان أمامه صعوبة كبرى في إقناع الأعضاء بقبوله ، فالحكومة تعتمد على تعضيد حزبها في المجلس وتستعين بواسطة منظمى الحزب للحصول على هذا التعضيد . أما العضو العادى فان لم يكن مشروع قانونه واضحاً في معناه ولا يمس مسألة جدلية فان حصوله على تأييد أكثرية تساعده على إقرار مشروعه أمر ليس بالسهل اذا كانت الحكومة لا تؤيده بأكثريةتها في المجلس .

ولو أن مشروعات القوانين كانت تبقى معروضة على المجلس بمجرد تقديمها لسهل على العضو الى حد ما ضمان مرورها، ان لم يكن في بحر السنة التي قدمت فيها ففى الدورات البرلمانية التي تعقبها . أما وقانون المجلس يقضى بأن المشروع الذى لا يتم نظره في بحر السنة التي قدم فيها يسقط بانتهاء الدورة، وأنه اذا رغب العضو في تقديمه ثانية فان جميع الاجراءات تتبع من جديد، فقد أصبح من الصعب على الأعضاء من غير الوزراء النجاح في الحصول على موافقة مجلس العموم على مشاريع القوانين التي يقدمونها^(١) .

(١) وقد استثنى من هذه القاعدة وهى قاعدة سقوط المشروعات بانتهاء الدورة مشروع قانون الدومينيون (Statute of Westminster) في سنة ١٩٣١ حينما عرضته حكومة العمال، فان البرلمان بما له من السلطة العامة قرر المضي في بحثه اذا لم يتم في بحر السنة التي قدم فيها .

خامسا — الإجراءات المتبعة لاقرار الميزانية :

تطلب وزارة المالية من الوزارات والمصالح المختلفة في شهر أكتوبر من كل عام أن تقدّم إليها تقديرا بالمصروفات التي تحتاج إليها في السنة المالية المقبلة . وبعد أن تنتهي وزارة المالية من بحث هذه التقديرات مع المصالح تقدمها للبرلمان . وقد جرت العادة بأن توازنها باعتمادات السنة الماضية حتى يظهر النقص أو الزيادة في المصروفات . وهي تقدم اعتمادات المصروفات عادة في شهر فبراير . ويبدأ مجلس العموم في نظرها ليعتمد جزءا منها قبل ابتداء السنة المالية الجديدة حتى يتمكن المصالح من القيام بعملها بعد حلول هذا التاريخ . وأما الجزء الباقي فينظر فيه المجلس ويقرره في الأشهر الأولى من السنة المالية .

وتحتم لألحة المجلس الداخلية أن تنظر هذه الاعتمادات وتقرر في لجنة خاصة تسمى (Committee of Supply) . لكن هذه اللجنة لا تشابه اللجان المالية المشكلة في المجالس النيابية الأخرى لدراسة الميزانية وما هي في الحقيقة إلا مجلس العموم بكامل أعضائه منعقدا بهيئة لجنة مع هذا الفارق ، أن رئيس المجلس لا يرأس هذه الجلسة وإنما يرأسها وكيل المجلس . ويرجع السبب في ذلك الى علة تاريخية أصلها أن رؤساء المجلس في الماضي كان يعينهم الملك . فكانوا دائماً تحت تأثير سلطة العرش .

بعد أن تقدم وزارة المالية الاعتمادات يحيلها المجلس في إحدى جلساته العادية على اللجنة السابقة وهذه بعد بحثها ودراستها تصدر قرارا باعتمادها . لكن هذا القرار لا يكفي للحصول على الأموال اللازمة من الرصيد بل لا بد لذلك من قرار آخر من المجلس مجتمعا بهيئة لجنة أخرى تسمى (Comittee of Ways and Means) ، ثم يعرض قرار هذه اللجنة الثانية على المجلس مجتمعا بهيئته العادية ، أى تحت رئاسة الرئيس العادى ، ليصدر قانون الميزانية باعتماد كل هذه الاجراءات . ثم يرفع هذا

القانون الى الملك لامضائه . فاذا لم تتم جميع هذه الإجراءات فلا يصح صرف أى مبلغ من الرصيد .

ويصدر عادة فى كل سنة قراران برلمانيان خاصان بالاعتمادات بعد استيفاء الإجراءات المتقدمة، أحدهما قبل ٣١ مارس ويسمى قانون الرصيد، والثانى فى نهاية الدورة البرلمانية فى الصيف ويسمى (Appropriation Act) . والسبب فى إصدار القرار الأول كما قدّمنا قبل ابتداء السنة المالية هو إعطاء الحق القانونى للمصالح بالصرف فى المدة بين أول أبريل وبين صدور القرار الثانى، وكذلك تقرير الاعتمادات التكميلية التى تحتاج إليها الحكومة اذا ظهر أن الاعتمادات التى أقرها البرلمان فى أول السنة المالية لم تكن كافية . أما القرار الثانى فيشمل أكثر أبواب الميزانية إلا التى صدر بها القرار الأول، كما يشمل فى العادة أيضا الاعتمادات الإضافية التى تقدم للجلس فى أوائل الصيف .



وهناك قاعدة أساسية قررها مجلس العموم فى سنة ١٧٠٦ فى لائحته الداخلية تقضى : " بأنه لا يصح للجلس أن يقبل أو يناقش فى مشروع أو اقتراح خاص بصرف مبلغ يستدعى تحميل الخزنة أى عبء مالى إلا اذا كان هذا الاقتراح مقدما من الحكومة " . والمقصود من هذا المبدأ كما لا يخفى هو حفظ المالية من تبذير بعض الأعضاء أو رغبتهم فى إرضاء طائفة أو دائرة انتخابية على حساب الخزنة العامة . وقد تنبه الانجليز الى فائدة هذا التشريع فنصوا عليه صراحة فى دساتير أجزاء الأمبراطورية البريطانية وتوسعوا فى تفسيره الآن فأصبحت لا تقف عند منع الأعضاء من الاقتراحات الخاصة بفتح اعتمادات بل تمنعهم أيضا من طلب زيادة الاعتمادات ولو كانت مقدمة فى بادئ الأمر من الحكومة ، وعلى ذلك لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجلس العموم اقتراح زيادة فى أى اعتماد ولو كانت تافهة . وهذه الطريقة لم يصبح أمام العضو الذى يرى أن الاعتمادات غير كافية إلا أن يقترح تخفيضها ليحمل الحكومة على أن ترجع النظر فيها مرة أخرى .

أما فيما يختص بالإيرادات فإن وزير المالية يعرضها على المجلس في خطبة الميزانية أثناء انعقاده بصفة لجنة (Committee of Ways and Means) وبعد المناقشة فيها وقبولها تعرض على المجلس بصفته العادية ليقراها ويصدر قانونا بها . وقد كانت القاعدة المتبعة في الماضي أن يصدر المجلس قرارين منفصلين: أحدهما خاص بالضرائب التي لها صفة الدوام أى التي أقرها البرلمان لزمان معين، والآخر خاص بالضرائب التي يحتمل أن تعدل في كل سنة مثل ضريبة الدخل . ولكن منذ سنة ١٨٦٠ اتبع المجلس قاعدة جديدة هي إصدار قانون واحد بكل أنواع الضرائب سواء أكانت قابلة للتغيير السنوى أم دائمة . وكان يسمى هذا القانون (Custom and Inland Revenue Act) ولكن بعد إدخال الضريبة على التركة بعد الوفاة في سنة ١٨٩٤ سمي (Finance Act) وما زالت هذه التسمية جارية الى الآن .

والقواعد التي يتبعها المجلس في نظر اعتمادات المصاريف تسرى أيضا عند نظر اعتمادات الإيرادات، فلا بد من عرضها على لجنة، ولذلك يعرض وزير المالية ميزانيته على المجلس منعقدا في لجنة (ways and means) التي أشرنا إليها . وكذلك لا يصح للمجلس أن يطلب أية زيادة في الضرائب ويقتصر حقه على رفضها أو إنقاصها . ولكي تتم مراقبة المجلس على تنفيذ قراراته الخاصة بالميزانية أنشأ وظيفة المراقب العام . فلا يصرف أى مبلغ من الرصيد إلا بعد تصريح منه لا يعطيه إلا بعد التأكد من أن قرارا برلمانيا قد صدر باعتماد هذا الصرف . وهو أيضا مكلف بمراجعة الحسابات الختامية ليتأكد من أنها قد صرفت فعلا تنفيذا لقرارى البرلمان . وحتى يكون البرلمان على اتصال بعمل ومراقبة الحسابات أوجب على المراقب أن يعرض على المجلس كل سنة تقريرا عن حسابات الدولة يقدمه عادة في شهر فبراير، فيحال على لجنة خاصة لفحصه تشكل من أحد عشر عضوا فقط بينهم السكرتير المالى من حزب الحكومة وعضو آخر من المعارضة وبعض أعضاء المجلس المشتغلين بالمسائل المالية، وتسمى (Committee of Public Account)، ولهذه

الجنة أن تستعين بالمراقب العام في فحص الحساب كما لها استحضار من ترى أخذ أقواله من موظفى وزارة المالية . وهى تقدم بملاحظاتها تقريرا لمجلس العموم . فاذا وجدت لجنة الحسابات أى تصرف غير دستورى أفضت به الى المجلس . أما الملاحظات البسيطة فتكتب عنها لوزارة المالية وهذه تبلغها للصالح المختلفة حتى لا يتكرر وقوعها فى المستقبل .

هذه هى أهم اجراءات البرلمان فيما يتعلق بالشئون المالية . غير أن هناك ملاحظة هامة لا يصح أن ننسى هذا الموضوع بدون ذكرها ، وهى الخاصة بالأيام التى تقرر لنظر الميزانية فى المجلس . فانه نظرا إلى أن أمام البرلمان من المسائل السياسية الداخلية والخارجية ما يستغرق كثيرا من وقته ، ونظرا إلى أن الميزانية يجب أن تنظر بعناية وإمعان مع سرعة الانجاز ، فقد جرى العرف أخيرا بتحديد أيام لنظر الميزانية وجعل حدا أقصى لها مدته عشرون يوما يتفق على تخصيصها بين رئيس الوزارة ورئيس حزب المعارضة فى المجلسين اللذين يترك لهما حق اختيار المواضيع وتقسيمها على الأيام المحدودة ، وبذلك يتسنى للمعارضة تحديد وقت طويل للوزارات التى تجد أن عملها يستحق الانتقاد أكثر من غيره . وقد جرى العرف بأن بحث الميزانية يقصد منه استعراض سياسة الدولة من جميع أطرافها . لذلك كان بحث ميزانية التعليم مثلا لا يقصد منه بحث تفاصيل هذه الميزانية من حيث المرتبات وعدد الموظفين والمدرسين ، بل الغرض من بحث هذه الميزانية هو مناقشة سياسة الحكومة فى التعليم واستعراض الطرق التعليمية والتهدبية المتبعة ورغبة الأعضاء فى التوسع فى التعليم أو فى الاقتصاد منه . ولذلك ترى أنه قد لا يخصص أكثر من يوم واحد لموضوع خطير مثل هذا الموضوع . فليس من المستغرب إذا أن يتم بحث الميزانية البريطانية فى عشرين يوما بينما تجده فى بلاد أخرى قد يستغرق أشهرا عدة . وقد جرى العرف أيضا فى انجلترا بأن تنتهى المناقشة فى كل وزارة بقبول أعضاء الأكثرية لميزانية هذه الوزارة وبطلب المعارضة إنقاص مبلغ من المال كجائنة جنية مثلا من ميزانية الوزارة التى تمت المناقشة فى أمرها إيذاها بعدم رضاها بها .

٢ — مجلس اللوردات

أولا — تكوين المجلس :

يتكوّن مجلس اللوردات من ٧٣٨^(١) عضوا وهم نوعان : روحانيون وزمانيون .

فأما الروحانيون فعددهم ثابت لا يزيد عن ٢٦ وهو يشمل كبرى أساقفة كنتبري ويورك و ٢٤ أسقفا من أساقفة إنجلترا وأسكتلندا وشمال إيرلندا .

أما اللوردات الزمانيون فإن عددهم غير ثابت ، لأنه لما أراد مجلس اللوردات أن يقيد الملكة "آن" في زيادة عدد أعضائه لم يوافق مجلس النواب ، وأصبح حق الزيادة يتوقف على رغبة الوزارة التي في الحكم . فهي إن رأت أن أكثرية المجلس تعطل سياستها هددته بالزيادة ، كما حصل في سنة ١٨٣٢ حينما عارض مجلس اللوردات في قانون الانتخاب الذي صدر في تلك السنة ، وكان هذا التهديد كافيا لإرغام المجلس على قبول القانون . وإذا رأت أن عدد أنصارها لا يقوم بتمثيل آرائها حقيقة في المجلس عينت بعض رجالها كما حصل بعد تأليف وزارة العمال في سنة ١٩٢٩ .

إلا أنه رغما عن هذه الأسباب السياسية الطارئة قد جرت العادة بأن توصي الوزارة كل سنة باعطاء لقب اللوردية بعض أنصارها أو الذين قاموا بخدمات ممتازة للدولة سواء في إدارات الحكومة أو في الأعمال الحرة . وينسب إلى المستر لويد جورج أنه طلب من الملك منح لقب اللوردية زهاء مائة شخص في مدة وزارته أثناء الحرب العظمى وبعدها .

وعلى هذا أصبح عدد أعضاء مجلس اللوردات غير ثابت ، ويختلف كل سنة عن الأخرى لزيادة التعيين فيه أو لوفاة بعض أعضائه بدون ورثة يعقبونهم أو عن ورثة قصر .

(١) هذا هو عدد أعضاء مجلس اللوردات في سنة ١٩٣٢ .

وهؤلاء اللوردات ينقسمون الى قسمين : (ا) لوردات يحملون هذا اللقب مدة حياتهم (Life Peers) فلا يورث حقهم في اللقب وبالتالي لا يحضر وارثوهم جلسات المجلس . (ب) ولوردات عاديون يورث لقبهم فيحق لوارث اللقب بعد موتهم حضور مجلس اللوردات . ومن القسم الأول لوردات الاستئناف وهم يعينون بمقتضى قانون سنة ١٨٧٦ ليعاونوا المجلس في أداء مهمته القضائية ، ولذلك يشترط فيهم أن يكونوا من كبار رجال المحاماة أو القضاء . ولهم الحق في حضور جلسات المجلس طول حياتهم وان كان لقبهم لا يورث . وهم يتناولون مرتبا وعددهم لا يزيد على أربعة .

وربما يتبادر للذهن أن كل من أنعم عليه بلقب لورد يكون له حق حضور جلسات المجلس . لكن ذلك مقصور على طبقة اللوردات الذين ينعم عليهم بلوردية من "لورديات بريطانيا العظمى" . أما الذين يحوزون لوردية أسكتلندية أو إيرلندية أو انجليزية فليس لهم حق حضور جلسات المجلس^(١) . وقد نشأت هذه التفرقة بعد انضمام أسكتلندا وإيرلندا الى إنجلترا . فانه حين تم هذا الاتحاد رأى أن عدد اللوردات في أسكتلندا كان ١٥٤ بينما لا يزيد عن ١٦٨ في إنجلترا ، وعلى ذلك حصل الاتفاق على أن لا يحضر مجلس اللوردات من أشرف أسكتلندا إلا ١٦ لوردا ينتخبهم جميع لوردات أسكتلندا لحضور المجلس نيابة عنهم . وإذا كان عدد اللوردات الأسكتلنديين في البرلمان يزيد عن ذلك كثيرا الآن فذلك يرجع الى أن كثيرين منهم قد حازوا لوردية من النوع الذى يخول لهم حق حضور جلسات مجلس اللوردات .

أما اللوردات الذين يمثلون أشرف (Peers) أسكتلندا فان عددهم ما زال ١٦ فقط . وهم ينتخبون عند ابتداء كل برلمان فكلما حصل انتخاب عام قام لوردات أسكتلندا العاديون بانتخاب ممثلهم في مجلس اللوردات طول مدة البرلمان .

وقد كان اللوردات الإيرلنديون ممثلين أيضا في المجلس ، لكن انتخابهم لم يكن

(١) هناك خلاف بين لوردية بريطانيا العظمى وبين اللورديات الأخرى ومنها اللوردية الانجليزية .

عند تكوين كل برلمان، بل كانوا ينتخبون طول حياتهم وكان عددهم ٢٨ . إلا أنه بعد حصول إيرلندا على الحكم الذاتي في سنة ١٩٢٢ حصل تعديل في هذا العدد فأنقص الى ١٨ يمثلون شمال إيرلندا فقط .

وقد كان تكوين مجلس اللوردات في آخر سنة ١٩٣٢ كما يأتي :

(١) ٦٧٠ لوردا وراثيا بما فيهم ٤ من العائلة المالكة .

(٢) ٢٦ من رجال الدين .

(٣) ١٦ يمثلون لوردات أسكتلندا .

(٤) ١٨ يمثلون لوردات شمال إيرلندا .

(٥) ٨ لوردات لا يورث حقهم في حضور المجلس وهم لوردات الاستئناف .

فيكون المجموع ٧٣٨ لوردا و بجانبهم ٢٤ لوردا قاصرا .

هذا بالنسبة الى تعيينهم وانتخاب بعضهم . أما الشروط التي تمنع اللوردات من حضور

مجلسهم والاشتراك في أعماله فقد حصرها السير "ويليام انسون" (William Anson)

في كتابه (Law and Custom of the Constitution) فيما يأتي :

١ — أن يكون العضو قاصرا .

٢ — أن يحكم عليه بالافلاس .

٣ — أن يغير جنسيته .

٤ — أن يحكم عليه في جنحة أو جناية .

٥ — أن يحكم عليه من المجلس بعدم حضور جلساته .

ثانياً — اختصاص المجلس :

تشمل أعمال مجلس اللوردات في الوقت الحالي المسائل الآتية :

(١) الاختصاص القضائي . (٢) التشريع . (٣) التشريع المالي .

(٤) مناقشة الأعمال الحكومية .

(١) الاختصاص القضائي

يعد مجلس اللوردات الهيئة الاستئنافية العليا بالنسبة للقضايا المدنية . وقد كان حق نظر القضايا التي تعرض على المجلس في الماضي مخولا قانونا لجميع الأعضاء ، أى أنه كان من حق كل عضو الاشتراك في بحث القضايا وإصدار الحكم فيها ، ولكن لما رُئى في القرن الماضي أن مؤهلات الأعضاء غير كافية لنظر القضايا الهامة التي تعرض على المجلس ، اقترحت الحكومة إدخال عنصر قضائي فيه ، وطلبت الانعام على أحد رجال القانون المشهورين بلوردية لمدة حياته حتى يتحول له حق حضور جلسات المجلس ، وبذلك يشترك في نظر القضايا التي تستأنف اليه . ولم يكن هذا الحق مخولا للملك قبل هذا التاريخ ، فعارض مجلس اللوردات في حق العرش الدستوري في تعيين لوردات لمدة الحياة يكون لهم الحق في حضور جلسات المجلس ، وبذلك التجأت الحكومة الى الانعام عليه بلوردية وراثية . وفي سنة ١٨٧٦ شرعت الحكومة بضرورة إدخال نص دستوري حتى تتغلب على هذه المعارضة وأصدرت قانونا يتحول لها تعيين أربعة أعضاء في مجلس اللوردات لمدة الحياة يكون انتخابهم من بين كبار القضاة والمحامين يعينون المجلس في أداء مهمته القضائية . وقد نص هذا القانون على وجوب إعطائهم مرتبات عن عملهم هذا ، ومن ذلك التاريخ أصبح هؤلاء اللوردات الذين يسمون لوردات الاستئناف هم الذين يتكونون وحدهم هيئة المجلس القضائية ، ويعاونهم في ذلك فقط كبار رجال القانون الذين سبق الإنعام عليهم بلوردية وراثية مثل وزراء الحقانية .

أما الأعضاء العاديون فمع أن القانون لم يتعرض لحقهم في حضور جلسات المجلس القضائية إلا أن العادة جرت بأن يمتنعوا عن حضور هذه الجلسات .

(٢) التشريع

ولمجلس اللوردات بجانب هذه السلطة القضائية سلطة تشريعية ، غير أن هذا الحق قد نقص في الوقت الحاضر الى درجة كبيرة ، لأن الحكومات لا تشجع الأعضاء

على تقديم مشاريع قوانين وتفضل استعمال هذا الحق بنفسها، ولم يبق لمجلس اللوردات إلا انتقاد وتعديل مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة وقليل جدا من القوانين التي يقدمها الأعضاء .

وحق بالنسبة لحق انتقاد وتعديل التشريع كثيرا ما يشكو اللوردات أن هذه القوانين تأتي اليهم عادة قبل انتهاء الدورة البرلمانية ويطلب اليهم بحثها في مدة قصيرة، وبذلك يكون انتقادهم لها سطحيا . ويظهر هذا جليا عند عرض مشروع قانون مستعجل لأن الحكومة تحدد أيا ما معدودة لبحثه وبذلك لا يتسنى للوردات عمل أى تعديل هام فيه، وهذه القوانين هي التي يطلق عليها أنها أنجزت بطريق "الجيلوتين" . وكذلك يشكو اللوردات أن حقهم في التشريع قد نقص بعد قانون سنة ١٩١١ الذي سيأتى الكلام عليه فيما بعد، لأنه جعل لمجلس العموم الكلمة النهائية في حالة اختلاف المجلسين .

(٣) التشريع المالى

وإذا كانت سلطة اللوردات بالنسبة للتشريع العادى قد نقصت فان سلطتهم بخصوص التشريع المالى قد أصبحت عمليا لا أثر لها ، لأن مجلس العموم كما ذكرنا فى الماضى قد انتزع كل السلطة بالنسبة للضرائب والقوانين المالية بعد تشريع سنة ١٩١١ .

(٤) مناقشة الأعمال الحكومية

وعدا ذلك لمجلس اللوردات الحق فى مناقشة وانتقاد الأعمال العامة التى تقوم بها الحكومة، غير أن انتقادهم مهما ترتب عليه من الفائدة فى تنوير الحكومة والرأى العام فإن أثره الفعلى معدوم ، لأن انتقادهم مهما كان قويا لا يترتب عليه تقييد الوزارة كما يترتب على انتقاد مجلس العموم .

ثالث - العلاقة بين المجلسين :

(٣) على أثر إدخال الاصلاحات في قوانين الانتخاب في القرن التاسع عشر وعلى الخصوص بعد تنفيذ قانون سنة ١٨٦٨ ودخول عناصر جديدة في مجلس العموم ابتدأت المنافسات بين هذا المجلس ومجلس اللوردات تأخذ شكلا حادا سواء في التشريع وفي التصرف في الشؤون المالية ، ووجدت بعض الوزارات بالمثلته لحزب الأحرار أن من المستحيل عليها تنفيذ بعض برامجها السياسية والاجتماعية لما لحزب المحافظين من الأكتريية الدائمة في مجلس اللوردات . وقد ظهر هذا النزاع بوضوح في سنة ١٨٩٢ لما رفض مجلس اللوردات التشريع الخاص باعطاء إيرلندا استقلالاً ذاتياً .

لكن الرأي العام في هذه السنة لم يؤيد مجلس العموم في النزاع ، ولذلك لم يتمكن وزارات الأحرار التي تولت الحكم في السنين التالية من القيام بأى عمل حاسم في الموضوع ، ولو أن مجلس العموم كان قد أظهر رغبته في تعديل تأليف مجلس اللوردات . إلا أن النزاع لما تجدد ثانية في أوائل القرن الحالى أيام وزارات السير "هنرى كامبل بانرمان" سنة ١٩٠٦ و "المستر أسكويث" وعلى الخصوص على أثر رفض مجلس اللوردات الميزانية التي قدمها المستر "لويد جورج" في سنة ١٩٠٩ صمم الأحرار على عرض النزاع من جديد على الأمة ، وأخذ "المستر أسكويث" تصريحاً من الملك بأنه في حالة حصوله على الأكتريية في الانتخابات التي أجريت في سنة ١٩٠٩ ورأى الملك معارضة من اللوردات استعمل حقه في تعيين عدد جديد من اللوردات يسمح لحزب الأحرار بتنفيذ برنامجه . فلما حاز الأحرار الأكتريية في الانتخابات وأحس اللوردات بهذا التهديد أذعنوا ، كما أذعن مجلسهم في سنة ١٨٣٢ أمام تهديد مماثل لما قام به "اللورد جراى" في هذا الوقت لتنفيذ مشروع الاصلاح الانتخابى الشهير . وبذلك تمكن "المستر أسكويث" من تنفيذ قانون سنة ١٩١١ الذى أثبت

حق مجلس العموم في المسائل المالية ووضع مجلس اللوردات في الصف الثاني بالنسبة للمسائل التشريعية .

وأهم ما اشتمل عليه هذا القانون من النقط الأساسية ما يأتي :

١ — عدم أحقية مجلس اللوردات في رفض أو إدخال أى تعديل في قانون مالى، والمقصود بالقانون المالى في هذه الحالة أى تشريع متعلق بوضع ضرائب جديدة أو إلغاء أو تعديل أو تنظيم الضرائب القديمة، وكذلك أى تشريع يؤدى الى تخصيص أو تنظيم الأموال العامة .

وزيادة على ذلك ترك القانون لرئيس مجلس النواب سلطة تفسير القوانين المالية، فاذا حكم بأن القانون مالى سقط حق مجلس اللوردات في رفضه أو تعديله، وإذا حكم بعكس ذلك عومل القانون معاملة القوانين الأخرى، وبذلك سحا هذا القانون ما كان للوردات من الحق بالنسبة للمسائل المالية ، لأنهم كانوا من الوجهة القانونية ممتنعين بحق المعارضة في الميزانية ، ولو أن حقهم هذا كان متروكا بدون تنفيذ من مدة طويلة .

٢ — أما بالنسبة للقوانين العامة الأخرى (Public Bills) فانها اذا مرت في مجلس العموم في ثلاث دورات برلمانية متعاقبة سواء تخللها انتخاب عام أم لا ورفض مجلس اللوردات هذه القوانين في كل دورة برلمانية، ففي حالة الرفض الأخيرة يعرض القانون على الملك للتصديق عليه بشرط أن تمر سنتان على الأقل بين عرضه للتصديق وبين يوم قراءة القانون للمرة الثانية في الدورة البرلمانية الأولى .

إلا أن مرور هذا القانون ولو أنه أعطى مجلس العموم السلطة العليا لم يحسم مسألة إصلاح مجلس اللوردات التي طال الجدل عليها وكثرت مشاريع الإصلاح في شأنها من أيام "المسترجلادستون" إلى الآن، فقد اقترح "المسترلابوشير" في سنة ١٨٩٢ . تعديل تكوين مجلس اللوردات بإلغاء نظام الوراثة ووافقت على اقتراحه أكثرية مجلس العموم، غير أن رئيس الوزراء لم يكن متفقاً تماماً وهذا الرأي وكان العرش معارضاً له

وكان الرأي العام غير مهتم بشئون مجلس اللوردات، ولذلك لم يتعد التشريع باب مجلس العموم. ولكن منذ هذا التاريخ حاولت وزارات مختلفة إيجاد حل فلم توفق، وأخيرا أثناء الحرب العظمى لما أُجِدت وزارة مؤتلفة من جميع الأحزاب في مجلس العموم رأى أن الفرصة سانحة لعمل الإصلاح المطلوب، فألفت لجنة مشتركة من جميع الأحزاب تحت رئاسة الدستوري الشهير "اللورد بريس" (Brice)، اقترحت اقتراحات لم تنفذ بعد، وما زال الموضوع شاغلا للسياسيين، وتزداد أهميته على الخصوص إذا تولت الحكم وزارة غير وزارة المحافظين التي لحزبها عدد كبير من الأنصار في هذا المجلس. ففي سنة ١٩٣١ قبل استقالة وزارة "المستر مكدونالد" الثانية شكاهو في كثير من خطبه تعطيل مجلس اللوردات مشروعات حكومته. لكن الأزمة المالية واستقالة الوزارة أجلت بحث هذا الموضوع للآن.

رابعاً - إدارة المجلس :

يرأس اجتماعات مجلس اللوردات عادة وزير الحقانية (Lord Chancellor). إلا أن سلطته ناقصة جدا إذا قيست بسلطة رئيس مجلس العموم، فالكلمة العليا في مجلس اللوردات، حتى في إدارة المناقشة، للمجلس لا للرئيس. فإذا أراد أحد الأعضاء الكلام لا ينتظر بذلك إذنا، وإذا تكلم لا يوجه كلامه إليه بل الى اللوردات جميعا، وفي حالة طلب أكثر من عضو واحد الكلام ليس الرئيس هو الذي يعطى أحدهم الكلمة بل يترك الحكم للمجلس، والمتبع هو أن لا يقف أحد للكلام إلا إذا انتهى المتكلم السابق وقعد. فإذا قام أحد الأعضاء أثناء الكلام قعد المتكلم الذي يقف عادة لاتمام كلامه بعد جلوس المعارض. ومع هذا فان النظام سائد في جلسات اللوردات مع عدم وجود رئيس له سلطة تنظيم المناقشات. وعدد الأعضاء الواجب حضورهم حتى يكون اجتماع المجلس قانونيا ثلاثة، إلا أن هذا مقيد بشرط أنه في حالة أخذ الأصوات على مشروع أو بند من مشروع يجب حضور ثلاثين عضوا. وقد كانت عادة المجلس في الماضي الحكم بغرامة على العضو المتغيب بدون عذر، إلا أن هذا الاجراء قد ألغى.

أما طريقة نظر المشروعات فهي مشابهة للأنظمة المتبعة في مجلس العموم من حيث القراءات واللجان وتشكيل لجان خاصة لنظر الميزانية .

خاتمة

الحركة القائمة الآن لإصلاح الدستور الانجليزي

أكثر الكتاب الانجليز في السنين الأخيرة من البحث في النظم النيابية الحالية، فوصفوها بأنها عاجزة عن تسيير أعمال الدولة بنفس النجاح الذي حصلت عليه في الماضي، لأن جميع المسائل الهامة التي عرضت على الحكومة والبرلمان لحلها بعد الحرب، مثل مسألة البطالة ومسألة إيجاد المساكن الصحية للفقراء وهدم المساكن الغير المستوفية للشروط الصحية في أنحاء البلاد والمسائل المتعلقة بمناجم الفحم، لم تحل حلا حاسما الى الآن .

وربما يظهر لأول وهلة أن سبب هذه الحركة يرجع الى تأثير الانقلابات التي حصلت بعد الحرب في بعض البلاد الأوروبية، وعلى الخصوص بعد استتباب النظام البولشفي في روسيا، والنظام الفاشستي في إيطاليا، وإعلانه في ألمانيا، وبعد إعطاء رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة سلطة واسعة لحل الأزمة الاقتصادية . لكن هذه الانقلابات اذا كانت السبب الحقيقي الذي دفع بعض المقلدين الى نقد النظم الدستورية، فان السبب الأصلي الذي دفع أكثر طلاب الإصلاح في انجلترا لا يرجع الى ذلك، بل الى رغبتهم الدائمة في إصلاح هذه النظم وتجديدها لتتمشى مع روح العصر، لأن الرغبة في الإصلاح المستمر كانت موجودة في جميع أدوار تاريخ الدستور في هذه البلاد . فكانت في القرن الماضي موجهة لإصلاح مجلس اللوردات، كما أنها كانت موجودة في أوائل القرن الحالى لإصلاح عيوب قانون الانتخاب الحالى . وقد تجددت حركة الإصلاح الآن من اثر الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تود الأمة إيجاد حل لها وتجد أن البرلمان بتكوينه الحالى لا يستطيع حلها .

وكذلك نشاهد الآن أنه كلما تقدم العالم وارتقى الجنس البشرى تعقدت
 لمسائل التي تعرض على المجالس النيابية لاتخاذ قرار بشأنها . فقد كانت مهمة
 للحكومات والمجالس النيابية في الماضي سهلة بالنسبة لما هي عليه الآن قبل أن تعم
 الاستكشافات العلمية والتقدم الصناعي ، وقبل أن نتفرد المسائل الاقتصادية
 والمالية . ولذلك لجأت الحكومات الى تعيين الموظفين الخبراء في فروع كثيرة ليسهل
 عليها الاسترشاد برأيهم في جميع المسائل الفنية ، وأصبح محتما على المجالس النيابية اذا
 أرادت أن تستبقى سلطتها أن تسير هي أيضا في هذا الطريق طريق الاسترشاد
 بالخبراء والفنيين .

يرى الانجليز هذه العيوب في أنظمتهم الدستورية ، ويرون تأثيرها في سير أعمال
 الدولة . ولكنهم يقولون إن ما ثبت الى الآن ليس فشل هذه النظم الدستورية حتى
 يستبدل بها غيرها ، بل كل ما ثبت هو وجود عناصر جديدة زادت من متاعب
 الحكم في البلاد التي تدين بالحكم النيابي ، وفي البلاد الأخرى الأوتوقراطية على السواء .
 ولذلك لا يوجد في إنجلترا من يعارض الحكم النيابي إلا أنصار الشيوعية والفاشية
 الذين يجدون في هذه النظم أكبر عقبة في تنفيذ برامجهم ، والذين يحبذون استبدال
 أنظمة أخرى بها تستند في سلطتها وفي كل أعمالها الى رجل واحد ، والذين يريدون
 الوصول الى هذا الغرض بطريق الثورة لا بالطرق الدستورية ، لأن أملهم في النجاح
 بهذه الطرق معدوم ، فهم أقلية ضئيلة إذ كان مجموع من أعطوا الشيوعيين أصواتهم
 في الانتخابات العامة الماضية ٧٥ ألفا والفاشية ٣٦ ألفا في حين كان عدد جميع الناخبين
 الذين استعملوا حقهم في الانتخابات يقرب من ٢٢ مليونا . لذلك يوجه البريطانيون
 أكثر همهم الى إصلاح النظام الحالي . وهم يقولون إن البلاد الأخرى التي استعاضت
 عن الحكم النيابي بالدكتاتورية لجأت الى ذلك لأن الديمقراطية كانت حديثة العهد
 فيها وليست متأصلة في نفوس أهلها فلم تفهم شعوبها مزايا الحكم الديمقراطي

ولم تقدر حكوماتها على الاستفادة من هذا الحكم فسهل الاستغناء عن هذا النظام فيها . ومع ذلك فإن نجاح الحكم الدكتاتوري لم يثبت إلا في إيطاليا حيث وجد على رأس حكومتها رجل متمتع بمواهب فائقة . أما في إنجلترا التي ضمنت فيها حقوق الفرد في الكتابة والكلام والاعتقاد طول هذه القرون وأصبح أمر تغيير الحكومة في يد الناخبين يقررونه بالطرق الدستورية كلما وجدوا لذلك سببا ، فإنه يصعب بل يستحيل على أى فرد أو جماعة في هذه البلاد أن يضحوا بهذه الحقوق ، وأن يفكروا في أى نظام آخر لا يضمن لجميع السكان حريتهم الكاملة واشتراكهم الفعلي في الحكم ، وعلى الخصوص لأنهم يعتقدون أن الغرض الأساسى من الحكم الديمقراطي ليس هو إيجاد حكومة حسنة الإدارة فحسب ، بل هو السبيل الوحيد لتكوين شعب حر مقدر لحقوقه واجباته ، أهل لتقدير ما يصلح له وما لا يصلح . على أن الحكم الديمقراطي كان في الماضى وإلى الآن صالحا لإيجاد الإدارة الحسنة الزهية القادرة على الإصلاح . مادام الناخبون والمختبون يقدرّون واجباتهم ومسئولياتهم قدرها .



لذلك يتجه رأى أكثر السياسيين المسئولين في إنجلترا لا إلى قلب هذا النظام بل إلى إصلاحه ، خصوصا والدستور الإنجليزي كما ذكرنا في المقدمة مرن وفي متناول البرلمان تغيير أى جزء من أجزائه حتى يتمشى مع الزمن مادام قد أخذ توكيلا بذلك من الناخبين .

ويتناول طلاب الإصلاح كثيرا من المسائل نستعرض منها أهمها :

١ — إصلاح قانون الانتخاب — يطالب كثيرون من الكتاب ، وأكثرهم من الأحرار ، بإصلاح قانون الانتخاب لأنهم فقدوا في السنين الأخيرة كثيرا من مقاعدهم حتى أصبح حزبهم على وشك الزوال . ويرجع انهيار هذا الحزب التاريخي العظيم إلى أسباب كثيرة ، منها تصميم أهل هذه البلاد على وجود حزيين فقط يتبادلان الحكم

والمعارضة وعدم رغبتهم في تعدد الأحزاب، كما أنه يرجع كذلك الى تقدم الصناعة في القرن الماضي تقدماً عظيماً وشعور الاعتداد عند العمال بأنفسهم بعد أن اكتسحوا أكثر المدن الصناعية بعددهم الكبير وبنفوذهم وسلطتهم بعد نيل حق الانتخاب . ومع ذلك فإن الأحرار لا يزالون يطمعون في استعادة مركز حزبهم اذا ما عدل قانون الانتخاب تعديلاً يتفق مع مركزهم بين الناخبين . فأساس طريقة الانتخاب الحالية هي أن يفوز في الانتخاب من نال أكثر الأصوات في الدائرة بالنسبة لغيره من المرشحين . فاذا رشح في دائرة من الدوائر ثلاثة أشخاص فإن أكثرهم نيلاً لعدد الأصوات هو العضو المنتخب مهما نال من عددها . فاشتراط نيل أكثرية أصوات الناخبين المطلقة غير موجود في هذه البلاد . ولذلك يقول كتاب الأحرار إن البرلمان المنتخب على الطريقة الحالية لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً، ويضربون لذلك مثلاً الانتخاب الأخير الذي حصل في سنة ١٩٣١، فإن عدد من أعطى صوته للحكومة الائتلافية في الدوائر التي حصل فيها انتخاب ١٤,٥٠٠,٠٠٠ ناخب وعدد من فاز بالانتخاب من أنصار الحكومة في هذه الدوائر ٤٩٥ عضواً بينما كان عدد من أعطى صوته للمعارضة ٧٠١,٩٩٠,٠٠٠ ولم ينجح في الانتخاب إلا ٥٣ عضواً من المعارضين . وشكوى الأحرار من هذا النظام قديمة لأن غيبيهم واضح في كل الانتخابات العامة التي حصلت بعد الحرب . وهم يقترحون لاصلاح هذه الحالة "الأخذ بمبدأ التمثيل النسبي حتى يكون عدد أعضاء كل حزب في المجلس ممثلاً حقيقة لعدد أنصارهم من الناخبين" ولكن يرد على ذلك "بأن نظام الانتخابات النسبي الذي ليس هو بالنظام الجديد أو المكتشف حديثاً، بل هو نظام جرب بعد الحرب في بلاد كثيرة كألمانيا وبجميع البلاد التي نشأت بعد معاهدة فرساي . وقد ثبت بالتجربة أن اتباع هذا النظام يزيد من تعدد الأحزاب فيوزع الأصوات على طوائف مختلفة، ولذلك صار من الصعب في هذه البلاد التي تأخذ بنظام التمثيل النسبي إيجاد حكومة قوية تستند الى أكثرية متضامنة وتعيش مدة طويلة . وكان من نتيجة ذلك كثرة الأزمات السياسية التي نشأت عن تعدد سقوط الوزارات" ولذلك كان من الصعب

على الانجليز وهم من أنصار الحكومة القوية المتأسكة الطويلة العمر أن يأخذوا بهذا النظام .

٢ - ويقترح طلاب الاصلاح أيضا "الأخذ بنظام تمثيل النقابات المتبع في إيطاليا حتى يشمل البرلمان ممثلين لجميع المهن والهيئات المختلفة قائلين إن النظام الحالي لا يساعد على وجود ممثلين لهذه الهيئات كما لا يساعد على وجود أعضاء في المجلس تربطهم بالناخبين أية رابطة مستمرة، ولكن اذا اتبع نظام تمثيل الهيئات فان معرفة الناخب بالعضو وتمثيله له يكون أكمل .

٣ - يقولون أيضا "إن أكثر الاجراءات الحالية معقدة ولا تساعد على استمرار نجاح الحكم النيابي نظرا لتزايد المسائل الهامة المعقدة التي تعرض على المجلس، وينتج من تعقيد هذه الاجراءات إما تأجيل بحث المسائل أو تفويض السلطة التنفيذية مباشرة، ويقترحون لاصلاح هذه الحالة أن يكون عمل البرلمان مجتمعاً بهيئته الكاملة مقصوراً على وضع وتحديد السياسة العامة التي تدير عليها الحكومة، ويكون تقرير هذه السياسة العامة مندمجاً في القانون المالى السنوى الذى يصدر باعتماد الميزانية . أما جميع أعمال المجلس العادية فيقسم أعضاء المجلس بالنسبة لها الى لجان وتخصص كل لجنة لدراسة باب منها . وهم يقولون ان السلطة الموكولة للهيئة التنفيذية لا يمكن العمل على إنقاصها، بل بالعكس ينتظردأماً الزيادة في منحها كلما اتسعت أعمال الحكومة . غير أنه اذا أدخل هذا الاصلاح على المجلس فان رقابة اللجان على تصرفات الهيئة التنفيذية بالنسبة لهذه الأعمال أوفى وأسهل " .

وهم يقولون زيادة على هذا "إن المجلس إذا أخذ بهذا النظام أمكنه الاستفادة من مواهب الأعضاء الجدد الذين لا يطعمون الآن في أكثر من أن يشتركوا في مناقشة مرة أو مرتين كل شهر، بينما إذا أدخل هذا التعديل أمكنهم بواسطة اللجان الاشتراك في جميع أعمال المجلس، لأن النظام الحالي قضى بأن لا يتكلم في المجلس عادة إلا عدد قليل من الأعضاء البارزين في كل حزب . أما الأعضاء الآخرون الذين يسمونهم (Back Benchers) فانهم قد لا يتكلمون سنة كاملة " .

وهم يرون "أن تقسيم المجلس الى لجان وإناطة كل لجنة بعمل خاص من شأنه : (أولاً) تدريب الأعضاء على بعض الأعمال الفنية، وبذلك تكون في المجلس طائفة من السياسيين الفنيين في مسائل مختلفة . (وثانياً) يكون من شأن هذا التقسيم استطاعة هذه اللجان المختلفة أن تنظر بسرعة في مسائل كثيرة قد يصعب على المجلس الآن بأكماله النظر فيها" .

ولكن أ كثرية البريطانيين تعارض معارضة شديدة في تقسيم مجلس العموم إلى لجان مختلفة تختص كل منها بالنظر في مسائل معينة . "فهم يرون عيوب هذا النظام في فرنسا حيث شلت لجنة الميزانية كثيراً من سلطة وزير المالية ، أو وزير الميزانية . كما تعدت لجنة الخارجية كثيراً على اختصاص وزير الخارجية . وهذا يتعارض مع نظرية البريطانيين القائلة بوجوب تقوية تفوذ السلطة التنفيذية إذا أريد للحكم الديمقراطي النيابي النجاح والتقدم " . ولذلك ليس من المحتمل في القريب أو في البعيد أن يليق هذا الاقتراح قبولاً في تلك البلاد .

٤ — أما فيما يختص باصلاح مجلس اللوردات فيتقدم طلاب الاصلاح باقتراحات كثيرة : فيرى عدد كبير من حزب العمال "أن هذا المجلس لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً ولا يوجد فيه عدد من لوردات العمال يمثلون حزبهم تمثيلاً متفقاً مع الواقع من نفوذ هذا الحزب في البلاد، ولذلك يرون ضرورة إلغاء هذا المجلس وإعطاء اللوردات حق التقدم في الانتخابات لمجلس العموم " . ويعترف المحافظون بما يراه العمال من "أن هذا المجلس لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً ولكنهم يتقدمون باقتراحات كثيرة، لا لإلغائه ولكن لجعله أكثر تمثيلاً منه الآن ولزيادة سلطته بعد هذا التعديل . فيقترح كثير منهم إلغاء حق العضوية الوراثي وإدخال طريقة الانتخاب في تكوين هذا المجلس بأن ينتخب جميع اللوردات ممثلين لهم " . كذلك يتقدم بعض المحافظين باقتراحات من شأنها "أن يضم الى هذا المجلس عدد من الممثلين للجبال المحلية ومجالس المدن، ولكنهم يشترطون لهذا التعديل أن يزداد من اختصاص هذا المجلس " .

والكلام على إصلاح مجلس اللوردات قديم ومع ذلك لا ينتظر لكثير من هذه الاقتراحات النجاح في القريب العاجل، لأنه مهما قيل من الأسباب الداعية لوجوب الإصلاح في النظام الحالي فإنه ثبت أن هذا النظام يسير في هذه البلاد سيرا محكما، وقد نجح في أكثر الأحيان نجاحا تاما لا يدانيه نجاح في أى بلد آخر يسير على أى نظام ديمقراطى أو غير ديمقراطى . ولذلك سيكون التغيير في المستقبل كما كان في الماضى بطيئا وغير محسوس لأن البريطانى يكره أى تغيير فجائى .

وقد عرض موضوع إصلاح مجلس اللوردات على مجلس العموم أثناء بحثه لخطاب العرش في جلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ فانتقد أحد أعضاء المحافظين خطاب العرش لخلوه من أية إشارة أو اقتراح لتثبيت دعائم الدستور ضد أى حركة دكتاتورية ربما يقوم بها أحد الأحزاب بعد نياله أكثرية مؤقتة في وقت من الأوقات . وأشار أحد أعضاء الأحرار الى ضرورة الإقدام على إصلاح مجلس اللوردات وإعادة سلطته في التشريع المالى لأن التجارب قد دلت في رأيه على وجوب الاحتفاظ بمجلس قوى ثان يقوم بسد النقص الذى يقع فيه المجلس الأول . وذكر أحد أعضاء العمال الصعوبات التى يلاقها حزبهم عند تولى الحكم قائلا إنهم اذا عادوا الى الحكم وعطل مجلس اللوردات المشروعات التى يقدمونها فيكون الحل إما إلغاء المجلس أو إصلاحه، لأنه بتعطيله هذه المشروعات يقف ضد رغبات الشعب . وقد انتهز "المستر بلدوين" رئيس حزب المحافظين هذه الفرصة وأشار في خطبة له الى اقتراحات بعض المتطرفين من الشيوعيين والفاشست قائلا "إنه اذا دخل الغرور أى فرد أو جماعة وأرادوا استعمال القوة لاقامة نوع من الحكم الدكتاتورى في هذه البلاد فإنه لابد من استعمال القوة ضدهم" . وهو يرى أنه اذا حصل نزاع بين المتطرفين من المحافظين والشيوعيين واستعملت في هذا النزاع القوة فإن النجاح سيكون حتما من نصيب المحافظين ، واستشهد بالتطورات الأخيرة في إيطاليا وألمانيا وقال إنها وليدة الشيوعية والنزاع الداخلى ، وقال إنه يعتقد اعتقادا جازما أنه لا نجاح للاشين في انجلترا .

ثم انتقل من هذا الى مسألة إصلاح مجلس اللوردات فقال إنه ليس من السهل عمل اقتراح بتعديل اختصاصات مجلس العموم واللوردات لأن توزيع السلطة بينهما قد استتب، والرجوع الى ذلك سيؤدى الى إرجاع النزاع من جديد. على أنه يعترف بأن مجلس اللوردات لا يمثل في الواقع إلا حزبا واحدا في الوقت الحالى وهو حزب المحافظين، وعلى ذلك يقترح تعديل تكوينه وهذا لا يكون بزيادة أعضائه لأن عدد اللوردات الآن يزيد على السبعائة وهو فى حد ذاته كبير، وانما يكون التعديل على ما يرى بعدم تخويل جميع اللوردات حق حضور جلسات المجلس وقصر ذلك على عدد محدود منهم يشترط فيهم أن يمثلوا جميع الأحزاب .

هذا وقد قدم "اللورد سلسبرى" أحد الأعضاء المحافظين فى مجلس اللوردات مشروع قانون باصلاح تكوين هذا المجلس يماثل الى درجة كبيرة اقتراح "المستربلدين"، وهو يقضى بتحديد عدد اللوردات الذين يرثون لقبهم .

الباب الثانى

تكوين الراى العام

الفصل الأول

الصحافة الانجليزية

”لم يقع فى التاريخ لشيء أن انحطت أغراضه الأولى وتغيرت مراميه الأصلية مثل ما وقع لصحافة إنجلترا“ . هذا تصريح بين لصحفى انجليزى معروف هو ”وليم كربت“ (William Corbett) صرح به فى سنة ١٨٠٧ فهو تصريح قديم مصدره انجليزى خبير بأمور الصحافة وهو مع قدمه هذا يكاد ينطبق على حال الصحافة الانجليزية الحاضرة .

وهذا التطور الذى حصل فى أغراضها وهذا الانحطاط الذى أصاب مراميا لم يحصل لغرض سياسى أو لمصلحة ذاتية مقصودة، وإنما هو تطور جاء وليد التقدم الاجتماعى والعلمى والاقتصادى والميكانيكى وحصل تحت ضغط تطورات الزمان كما حصل مثله فى أكثر المنشآت الأخرى . فقد كان الأفراد ينشئون الجرائد فى القرن الثامن عشر لغايات سياسية بحثة هى ترويج مبادئ اجتماعية أو سياسية معينة، وكانت تطبع إذ ذاك على مطابع صغيرة تدار باليد، وكانت نسبة المتعلمين الى عدد السكان ضئيلة وعدد المهتمين بالشئون السياسية أو الاجتماعية قليلا . فكان يطبع من هذه الجرائد عدد قليل ولذلك كان رأس المال الذى يلزم لانشاء جريدة محدودا يستطيع أن يقوم به فرد واحد، فقد ذكر ”كربت“ الذى نقلنا عنه رأيه فى مقدمة هذا الموضوع فى سنة ١٨٠٢ أن جريدة المورننج بوست، وكانت تأسست قبل ذلك بثلاثين سنة، وتجمع بين محرريها كبار كتاب العصر، كانت لا تطبع اذ ذاك أكثر من ١٢٠٠ نسخة يوميا . وكانت التيمس التى تأسست بعد المورننج بوست بمدة قليلة لا تطبع أكثر من هذا العدد .

ولم تكن قلة ذبوع الجرائد حتى نهاية القرن الثامن عشر ناشئة عن قصور في تحريرها وإنما نشأت كما قدمنا عن قلة القارئین وصعوبة المواصلات وما يترتب عليها من صعوبة وصول الأخبار ومن بطء التوزيع . وقد ساعد على قلة انتشار الجرائد في ذلك الوقت أن الحكومة الانجليزية وضعت في سنة ١٧١٢ ضريبة الجرائد هذه الجرائد سميتها ضريبة التمنغة (Stamp Tax) وكانت مقدرة في أول الأمر بنسب ونصف على كل عدد، ثم زيدت تدريجاً حتى وصلت في سنة ١٨١٥ الى أربع بنسات على كل عدد، فكان صاحب الجريدة وقتئذ لا يستطيع ليربح ربها معقولاً أن يبيعها بأقل من تسع بنسات أى ما يقرب من أربعة قروش مصرية .

ولكن حصل منذ بداية القرن التاسع عشر تطور عظيم فقد ظهرت في سنة ١٨١٤ مطبعة كينج (Koenig) التي كانت تدار بالبخار بدل اليد وتطبع أربعة أمثال ما تطبعه المطبعة القديمة في وقت معين . فبينما كانت مطبعة اليد لا تخرج أكثر من ٢٥٠ صفحة في الساعة كانت المطبعة الحديدية تطبع ١٠٠٠ نسخة . واستمر التحسن سريعاً في مكينات الطباعة حتى وصلت الى طبع ٥٠٠٠ صفحة في الساعة في زمن قصير . كذلك شمل التحسين الميكانيكي في هذا الوقت كثيراً من أدوات وأجهزة الطباعة الأخرى كأدوات سبك الحروف وغير ذلك . وحصل ارتفاعاً صناعياً جديداً كان له أثر كبير في رواج الصحف عند ما أمكن صنع الورق من لباب الخشب ودخل لإصلاح على آلات صناعته .

كان من شأن هذه التحسينات الميكانيكية السريعة المستمرة منذ بداية القرن التاسع عشر أن نزلت مصروفات الطباعة الى حد كبير. وقد سارت هذه التحسينات الميكانيكية الخطيرة جنباً الى جنب مع انشاء وسائل المواصلات الحديثة كالسكة الحديدية والبوستان والتلغراف . كذلك سبب كل هذه الاصلاحات ازدياد كبير في عدد المتعلمين سنة بعد سنة، فساعد كل ذلك على انتشار الصحف بسرعة كبيرة وما جاءت سنة ١٨٦٠ حتى ظهر اختراع ميكانيكي كان له أكبر الأثر في سرعة انتشار الجرائد

الى حد لم يكن ليتنبأ به أحد، ذلك هو ظهور "الروتاتيف" فان هذه الماكينة الحديثة لا تطبع بسرعة مذهشة فحسب بل هي تطبع جميع صحف الجريدة مرة واحدة، وهي تقطع في الوقت نفسه الورق فتخرج الجريدة صالحة للبيع في عملية واحدة . وقد كانت الأخبار في بداية القرن التاسع عشر تأتي الى الجرائد من المراسلين الذين كانوا يرسلون أخبارهم بواسطة سعاة يقطعون المسافات الشاسعة على الأقدام أو على ظهور الخيل، فتغيرت هذه الحال تغيرا كبيرا في آخر هذا القرن، فكانت المراسلات تأتي في أيام أو ساعات أو دقائق وذلك بعد إنشاء السكك الحديدية والبوستة والتلغراف، فزاد كل ذلك في انتشار الجرائد انتشارا عظيما في نهاية القرن التاسع عشر .

وأعظم من كل ما ذكرنا شأنا في انتشار الجرائد وتقدمها هو ظهور الاعلان التجاري، فانه لما تقدمت الصناعة الانجليزية ذلك التقدم العظيم في القرن التاسع عشر واحتاج الصناع والتجار لتوسيع أسواقهم وفتح أسواق جديدة استعملوا الاعلان في الجرائد عن مصنوعاتهم وسلعهم كاحدى وسائل الترويج فدر هذا الاعلان على الجرائد إيرادا وفيما برر أمام رجال المال استغلال أموالهم في هذه الصناعة الجديدة ذات الربح الوفير، فزاد عدد الجرائد زيادة مطردة . وساعد في الوقت نفسه على هذه الزيادة أن ألغت الحكومة تحت تأثير الرأى العام ضريبة التبعة في سنة ١٧٥٥ فتأسست على أثر هذا الإلغاء وحده ١٠٧ جريدة جديدة . وتدل الأرقام الآتية على انتشار الجرائد السريع في هذه الفترة :

٤٨٣ جريدة	فقد كان بانجلترا في سنة ١٨٢٨
» ١٢٦٠	وكان بها » » ١٨٨٦
» ٢٣٢٢ منها ٣٨٦ كانت	» » » ١٩٠٩

تطبع في لندن وحدها .

حدث هذا الانتشار كما قدمنا نتيجة الإعلان التجاري الذي لم يكن يدر على الجرائد قبل سنة ١٨٥٠ إلا إيرادا ضئلا . وقد كان الاعلان قبل ذلك العهد معروفا

ولكنه كان يوضع في أركان مجهولة من الجرائد، فبعد أن اتضحت فائدته للصناع والتجار تفنن مدير الصحف في إبرازه بشكل واضح يستوقف نظر قرائها وتفننوا في أشكال هذه الاعلانات وفي اختيار كلماتها وتصويرها . وزاد من رغبة التجار في الاعلان أن ألغت الحكومة في سنة ١٨٥٣ ضريبة خاصة كانت تحصلها على جميع الاعلانات بعد أن بقيت هذه الضريبة نحو ١٥٠ سنة . وقد ترتب على كثرة الاعلانات زيادة كبيرة في إيراد الجرائد كما ترتب عليه زيادة كبيرة في حجمها مما استلزم تكبير ماكينات الطباعة وزيادة سرعتها .

وليطهر ما درته الاعلانات التجارية على الجرائد من الإيراد الوفير نذكر بعض البيانات في هذا الشأن .

ذكر "اللورد بيشر بروك" (Beaverbrook) أخيراً في إحدى خطبه أن ما تحصله جرائد لندن وحدها أجراً عن الاعلانات التي تنشر فيها يصل الى ١٣ مليون جنيه في السنة يصيب جرائد الصباح منها وهي كثيرة العدد نحو ٩ مليون جنيه ويصيب جرائد المساء الأربعة الملايين الباقية . وقد كان هذا التقدير قبل سنة ١٩٢٨ أى قبل أن تعمل الأزمة الاقتصادية الأخيرة عملها، ولكن المؤكد أن هذا التقدير لا يختلف كثيراً عن التقدير الحالي .

وقد ذكرت الأتسكلوبيديا بريتانिका (Encyclopaedia Britannica) طبعة ١٣ تحت كلمة إعلان (Advertising) أنه في سنة ١٩٢٦ كانت جريدة الديلي ميل (Daily Mail) وعدد قرائها إذ ذاك ١,٧٠٠,٠٠٠ تحصل ١٤٠٠ جنيه يومياً أجراً عن صحيفتها الأولى، وأن جريدة نيوز أوف دى ورلد (News of World) وهي جريدة أسبوعية وأكثر جرائد العالم انتشاراً إذ يزيد عدد قرائها على ثلاثة ملايين تتناول أجراً قدره ٢٤٠٠ جنيه عن كل صفحة من صحفها في كل عدد، وأن مجلة البنش (Punch) الفكاهية الأسبوعية ولا يزيد قراؤها عن ٢٠٠,٠٠٠ قارئ تحصل من إعلاناتها ٨٠٠٠ جنيه عن كل عدد . وقيمة الاعلانات في الصحف

تتراوح بين ثلاثة جنيهات وستة جنيهات عن الأتس من العمود (٢ س ٠ م ونصف) وقد تتضاعف هذه القيمة في بعض الجرائد الأسبوعية الواسعة الانتشار. وذكّر بعضهم^(١) أن العدد الواحد من الجرائد اليومية التي تباع الآن ببس يكلف أصحاب هذه الجرائد في تحريره وطبعه والاعلان عن الجريدة والمصاريف الأخرى كالمكافآت والجوائز المالية والتأمينات التي تعملها الجرائد الآن لزيادة انتشارها نحو بنسين، فهي تباع ببس ما كلفها اثنين ولكنها تعوض هذه الخسارة وتكسب بعد ذلك مكسبا وفيرا من إيراد الاعلانات^(٢).

الشركات الصحفية :

ترتب على ما حصلت عليه الجرائد من ربح وفير على أثر الاعلان من جهة وعلى احتياجها لرأس مال كبير لاستطاعتها أن تسير مع التقدم الصناعى العظيم الذى وصلت اليه صناعة الطباعة من جهة أخرى، أن أخذت ملكية الأفراد للجرائد تزول تدريجاً وتحل محلها ملكية الجماعات والشركات المالية ذات رأس المال الكبير. وقد كانت بداية هذه الحركة في سنة ١٨٩٦ بظهور جريدة الديلى ميل لمؤسسها "اللورد نورثكليف" الذى هو صاحب فكرة الصحافة الشعبية الرخيصة الثمن. وقد سارت الديلى ميل على هذه الطريقة الجديدة التى وإن كانت حديثة في إنجلترا إلا أنها بدأت قبل ذلك في أمريكا بستين عديدة. وقد كانت تجربة الديلى ميل من أول الأمر تجربة ناجحة وذلك لأنها بدأت حياتها في وقت مناسب من الوجهة السياسية، فانها ظهرت وقت تلك العاصفة التى قامت في جنوب أفريقيا على أثر حادثة "غزوة جيمسون" (Jameson Raid) التى انتهت بالحرب بين البوير والانجليز، فاستغلت جريدة الديلى ميل هذا الموقف أحسن استغلال وبدأت حياتها متطرفة في الوطنية ومغالية في الذود عن شرف بريطانيا في وقت كانت الشهوات السياسية في إنجلترا شديدة.

(١) من كتاب (British Press).

(٢) وزعت شركة (Associated Press) وهي إحدى شركات وودزمر في الأربع السنوات التى تنتهى سنة ١٩٢٨ ٤٠٪ ربحاً لمساهميها.

وقد ساعد على انتشارها أن كان ثمنها نصف بنس وكانت تطبع أحسن طبع وعلى ورق جيد فلاقت من الاقبال ما اضطرها الى طبع نسخة أخرى من الجريدة نفسها في منشستر لاقت هي أيضا إقبالا عظيما، فكان هذا بداية رواج هذا النوع من الصحف الشعبية الرخيصة الثمن .

وقد قام "اللورد نورثكليف" قبل تأسيس الديلي ميل بتجربة صغيرة هي أنه اشترى في سنة ١٨٩٤ جريدة الايفننج نيوز وكانت ملكا لحزب المحافظين بعد أن استنفدت هذه الجريدة من أموال الحزب في سنين قليلة مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه لأنها كانت تخسر خسارة فاحشة مستمرة، فاذا بهذه الجريدة تحت يد "اللورد نورثكليف" تكسب سبعة جنيهات في الأسبوع الأول، واذا بها تأتي بربح قدره ١٤,٠٠٠ جنيه في نهاية أول سنة . وهذا ما شجعه على تجربته الجديدة بتأسيس الديلي ميل . وكان "اللورد نورثكليف" يجاهر بنظرية هي : "أن قيمة الجريدة هي بمقدار ما تربحه من المال لا بمقدار الأثر السياسي الذي تنتجه" وقد اعترف مرة "المستركندي جونز" (Kennedy Jones) وهو أحد شركاء "اللورد نورثكليف" بأن غايتهم من إصدار جرائدهم هي : "مجترد تجارة" .

وقد كان "اللورد نورثكليف" إلى آخر حياته يشرف بالذات أو بالواسطة على الجرائد الآتية :

التمس . الديلي ميل . الايفننج نيوز . الويكل دسباتش . وكذلك كان يشرف على نحو سبعين مجلة وجريدة أسبوعية أو شهرية ، فكان أول من فكر في تكوين الشركات المسالية الصحفية ، وكان أيضا أول من سعى الى حركة ضم الجرائد بعضها الى بعض تحت اداة شركة أو شركات بعد أن كانت ملكا لأفراد .

ويلاحظ هنا أن جرائده دزت عليه مالا أكثر مما جلبت اليه نفوذا سياسيا، فان هذا التغيير الذي أحدثه كان من شأنه ترويح الجرائد ولكن كان من نتيجته في الوقت نفسه إضعاف أثرها ونفوذها السياسي في توجيه الرأي العام . وعلى أثر وفاة "اللورد نورثكليف" قام أخوه "اللورد رودمير" الذي انتقلت اليه ملكية

”الديلي ميرر“ و”السنداي بكتوريال“ وبعض الجرائد الأخرى التي كانت تنشر في أسكتلندا كما انقلت اليه أكثر أسهم الديلي ميل والايفننج نيوز — قام بتأسيس شركات حديثة لهذه الجرائد ولغيرها مما استطاع ضمّه من جرائد الأقاليم الكثيرة . كذلك قامت شركات أخرى تحذو حذوه في هذا الميدان . وهانحن أولاء نلخص أهم هذه الشركات الصحفية القائمة الآن :

أولاً — جماعة اللورد روزمير وهي تدير أو تهيمن على الشركات الصحفية الآتية :

(١) شركة جرائد نورثكليف (Northcliffe News-papers Limited) ورأس مالها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

(٢) شركة الجرائد المتحدة (Associated News-papers Limited) ورأس مالها ٤,١٠٠,٠٠٠ جنيه .

(٣) شركة الديلي ميرر (Daily Mirror Ltd) ورأس مالها ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

(٤) شركة السنداي بكتوريال (Sunday Pictorial Ltd) ورأس مالها ١,٣٧٠,٠٠٠ جنيه .

(٥) شركة الديلي ميل ترست (Daily Mail Trust Limited) ورأس مالها ٢,٠١٤,٠٠٠ جنيه .

وتملك هذه الشركات الجرائد الآتية :

في لندن : ديلي ميل . ديلي ميرر . ايفننج نيوز . ويكلي دسباتش .

ولها في الأقاليم جرائد يومية في المدن الآتية : دربي . لنكن . جلوستر . شلتنهام . سوانزيا . بليموث .

ثانياً — جماعة برى (Berry Group) وهي تدير وتهيمن على الشركات الآتية :

(١) شركة الجرائد الشمالية المؤتلفة (Allied Northern Newspapers Ltd) ورأس مالها ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

- (٢) شركة الجرائد المؤتلفة (Allied Newspapers Limited) ورأس مالها ٧,٧١٧,٠٠٠ جنيه .
- (٣) شركة الجرائد الاسكتلندية المتحدة - (Associated Scotch News papers Limited) ورأس مالها ٩٠٠,٠٠٠ جنيه .
- (٤) شركة وسترن ميل (Western Mail Newspapers Limited) ورأس مالها ١٩٦,٠٠٠ جنيه .
- (٥) شركة الديلي تيلغراف^(١) (Daily Telegraph Newspapers Ltd) .
- (٦) شركة الجرائد المندمجة (Amalgamated Press Ltd) ورأس مالها ٩,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .
- (٧) شركة جرائد الجرافيك (Graphic Publications Ltd.) ورأس مالها ١٢٣,٠٠٠ جنيه .
- (٨) شركة فينانشيل تيمس (Financial Times Ltd.) ورأس مالها ٣٩٢,٠٠٠ جنيه .
- (٩) شركة الديلي سكetch والسنداي جرافيك (Daily Sketch & Sunday Graphic Ltd.) ورأس مالها ١,٥٤٨,٠٠٠ جنيه .
- (١٠) شركة نيوكاستل كرونكل (Newcastle Chronicle Ltd.) ورأس مالها ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .
- (١١) شركة ويلدن (Weldon Ltd.) ورأس مالها ٣٨٥,٠٠٠ جنيه .
- (١٢) شركة كيلي (Kelly's Directory Ltd.) ورأس مالها ١,١٣٠,٠٠٠ جنيه .
- وتملك هذه الشركات الجرائد الآتية :
- في لندن : ديلى تيلغراف . ديلى سكetch . فينانشيل نيوز . سنداي تيمس .
سنداي جرافيك .
- (١) ليس للديلى تيلغراف رأس مال معروف ، لأنها الآن ملك خاص لثلاثة شركاء وهم : سير ويلم برى . سير جومر برى . سير ادورد أيلف .

ولها في الأقاليم جرائد يومية في المدن الآتية :

في نيوكاستل ٣ جرائد . في مانشستر ٣ جرائد يومية وجريدة أسبوعية .
في جلاسجو جريدتان يوميتان وجريدة أسبوعية . في شفيلد جريدتان . في كارديف
٣ جرائد . في بريستول جريدة . في مدلسبورة جريدة . في دارلنجتون جريدة .
في دربي جريدة . في ابردين جريدتان .

ثالثا — جماعة بيفر بروك (Beaverbrook Group) وهي تدير شركة واحدة
اسمها (London Express Newspapers Ltd.) شركة جرائد الاكسبريس
بلندن ورأس مالها مليون جنيه ويملك "اللورد روزمير" ٤٩ ٪ من أسهم هذه
الشركة ويملك "اللورد بيفر بروك" أكثر الأسهم الباقية . وهي تطبع في لندن
جريدة ديلي اكسبريس اليومية الصباحية . والايفنتنج ستاندرد اليومية المسائية .
والسنداي اكسبريس الأسبوعية . ويملك "اللورد بيفر بروك" ما قيمته ١٢٠,٠٠٠
جنيه من أسهم شركة الديلي ميل .

رابعا — جماعة هاريسون (Harrison Group) وهي تدير الشركات الآتية:

(١) شركة الجرائد المتحدة (United Newspapers Ltd.) ورأس
مالها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

(٢) شركة الجرائد المصورة (Illustrated Newspapers Ltd.) ورأس
مالها ٣,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . وهي التي تدير الجرائد التي كانت تابعة لحزب الأحرار
وهي الديلي نيوز والديلي كرونيكل اللتين أدمجتا فصارتا (News Chronicle) وتطبع
جرائد يومية في ليدز . وادنبرة . ودونكاستر . كما أنها تدير جرائد : الجرافيك .
سفير . تاتلر . إيف المصورة . مجلة بايستندر (Bystander) .

خامسا — شركة المانشستر جارديان والايفنتنج نيوز وهي شركة خاصة تملك
أسهمها عائلة "سكوت" المعروفة في منشستر وهي تطبع جريدة المانشستر جارديان
الصباحية بمنشستر وجريدة منشستر ايفنتنج نيوز المسائية .

سادسا — شركة أصحاب الجرائد المالية (Financial Newspapers Proprietors Ltd) ورأس مالها ٥٥٠,٠٠٠ جنيه وهى تطبع جرائد كثيرة منها جريدة الايكونومست .

سابعا — شركة التيمس (Times Publishing Co.) ورأس مالها مليون جنيه يملك فيها "الماجور آستور" و "المسترولتر" ٥٤٥ ألف سهم من أسهمها البالغ عددها ستمائة ألف سهم .

ثامنا — شركة الابرشر (The Observer) ورأس مالها ٥٠,٠٠٠ جنيه يملكها "الفيكونت آستور" كلها تقريبا .

تاسعا — شركة المورننج بوست ليمتد . قلنا إن جريدة المورننج بوست هى أقدم الجرائد الانجليزية اليومية ، فقد بدأت فى الظهور سنة ١٧٧٢ أى منذ ١٦٢ سنة ، وقد مرت ملكيتها منذ سنوات قليلة الى اللىدى باتهرست (Lady Bathurst) ثم انتقلت أخيرا الى ملكية الديوك أوف نورمبيراند الذى حولها أخيرا الى شركة يئنه وبين بعض أصحابه من المحافظين .

عاشرا — شركة الديلى هرالد التى أسستها نقابات العمال والتى كانت تتفق عليها وتشرف على سياستها ، ولكنها منذ سنة ١٩٢٩ اندمجت فى شركة "أولدهام" الصحفية التى تملك وتدير نحو خمس عشرة جريدة يومية وأسبوعية والتى تطبع نحو السبعين جريدة . وقد كان الغرض من ضمها الى هذه الشركة هو تحويل هذه الجريدة السياسية البحتة الى جريدة تستطيع أن توازن بين مصالحها وإيرادها . وقد نجحت الشركة الجديدة نجاحا كبيرا فى الوصول الى هذا الغرض فان هذه الجريدة تطبع الآن نحو مليونى نسخة يوميا كما زادت إيراداتها من الاعلانات بنسبة هذه الزيادة .

وتملك شركة أولدهام نصف أسهم الشركة الجديدة وتملك نقابات العمال النصف الباقى . ويقضى قانون الشركة بترك سياسة الجريدة لنقابات العمال ، ولكن الذى شوهه منذ تأليف هذه الشركة أن لون هذه الجريدة وكان أحمر قانيا أخذ يضعف قليلا قليلا حتى صار ورديا باهت اللون ، فهى لا تزال اشتراكية فى سياستها ولكن هذه

السياسة لا تشغل إلا جزءا قليلا من الجريدة التي تعنى الآن بنشر كل ما يهم الجماهير قراءته من أخبار وقصص وحوادث وصور ومسابقات .



هذه هي حركة التطور الحديث الذي حوّل الجرائد الى شركات تجارية كان من أثره أن حصل الاندماج الذي تكلمنا عنه ، والذي كان من شأنه أن قلّ عدد الجرائد في إنجلترا التي يطبع فيها الآن الى نحو ٢١٥٠ صحيفة ومجلة بين يومية وأسبوعية وشهرية . يطبع منها في لندن وحدها ٣٩٢ صحيفة وذلك بنقص ١٨١ جريدة عما كان يطبع في سنة ١٩١٠ في أنحاء بريطانيا وبنقص ٢٢ صحيفة عما كان يطبع منها في لندن ، ثمّ اتت في السنين الأخيرة عدّة جرائد يومية كالاستاندارد والمورننج ليدر والديلي نيوز التي اندمجت في الديلي كرونكل وصارت النيوز كرونكل ، والديلي ستون والوسمنستر جازت والجلوب والديلي سكيتش والبال مال جازت والديلي جرافيك .

وكان من أثر هذا التطور أيضا أن حصل التغيير الكبير الذي ألمعنا اليه في مقدّمة هذا الموضوع في أغراضها ، فبعد أن كانت تؤسس في الماضي للشرو وروج المذاهب الاجتماعية والسياسية ولا تعنى بما ينشر فيها إلا بما يوصل لهذه الأغراض وكانت تجاهد في هذا السبيل جهادا عنيفا قد يحرج عليها غضب الجماهير كما كان يحرج عليها أحيانا غضب الحكومات وكانت مصدر خسارة جسيمة مستمرة لأصحابها . وحلّت محلها صحافة تجارية ذات لون سياسي باهت لا يهتمها إلا نشروا يلد الجمهور قراءته ولا غرض لها إلا جذب أكثر عدد من القراء بتلمس أذواقهم وأهوائهم والعمل على إرضائهم ، فأصبح ميزان أهمية موضوعاتها هو تقدير جمهور القراء ، فقد يلقي رئيس الوزارة خطبة سياسية خطيرة فلا تجد منها في الجرائد الشعبية أكثر من عدّة سطور ضائعة بين صحائف الجريدة المتعددة وقلمها تجد فيها إشارة الى أية خطبة في البرلمان . بينما تجد أخبار سباق الخيل وسباق الكلاب وأخبار السرقات والجرائم وقضايا الطلاق تنشر تحت عناوين ضخمة في أظھر مكان من هذه الجرائد .

وقلت بذلك مادة الجرائد الانشائية لطغيان الأخبار على أكثر صفحات الجريدة . فأصبح لا يشترط في المحرر ما كان يشترط فيه قبل من الكفاية الأدبية والقدرة على التحرير ، بل أصبحت قيمة الصحفي بمقدار بحريه وراء الأخبار ووضعها في قالب يجذب أنظار الجماهير ، وأصبحت القصص تأخذ من الجريدة ما كانت تأخذه في الماضي أخبار الجمعيات العلمية والأدبية والاجتماعية المنتشرة في هذه البلاد والتي لا يكتب عنها الآن إلا نادرا . بل ذهبت هذه الجرائد الشعبية في سبيل السعي في رواجها الى أبعد من ذلك فصارت تغري القراء بالمكافآت المالية المختلفة جزاء فك أجمية أو حل لغز ، وأخذت تغري الجمهور في الزمن الأخير بما هو أئمن من هذا بإعطاء تعويض مالي هو أشبه بتأمين على الحياة أو تعويض عن الإصابة بالحوادث لكل مشترك فيها أو قارئ مواظب على قراءتها ، وقد أنفقت في هذا السبيل الملايين من الجنيهات . ولقد نشأ عن هذه الحالة نتيجة غريبة هي أن انتشار هذه الجرائد في العشرين سنة الماضية وذيوعها بين طبقات الشعب بهذه الدرجة الهائلة لم يكن من شأنه كما كان ينتظر زيادة في نفوذها السياسي في الجماهير التي تقرأها ، بل صعب زيادة الانتشار قلة في هذا النفوذ والسبب في ذلك هو ما قدمنا من أن هذا الانتشار كان نتيجة لضعف المادة السياسية وزيادة أخبار الجرائم ومسابقات الخيل ونتائج ألعاب الكرة .

ومن المسلم به الآن أن مقدار نفوذ الجريدة السياسي لا يسير متوازيا مع عدد ما تطبعه وإلا كانت جريدة النيوز أوف دى ورلد وهي تطبع أكثر من ثلاثة ملايين نسخة أكبر الجرائد نفوذا في إنجلترا وكانت جريدة التيمس بجانبها كالقط بجانب الأسد . ومع ذلك لا يعرف كثيرون من الانجليز حتى اسم النيوز أوف دى ورلد بينما لا يوجد انجليزى لا يقدر رأى التيمس التي لم تشتهر من قديم الزمان في إنجلترا فقط بل في العالم أجمع .

فقيمة الجريدة السياسية وأثرها في تكوين رأى عام هو نتيجة لقيمة مادتها التحريرية وانتهاجها في الانتقاد أو التحييد خطة المصلحة الوطنية العامة مجردة عن .

كل اعتبار آخر وتخصيصها أكبر مكان فيها للاهتمام بمصالح الدولة الحيوية وعدم اكترائها بما يصيبها من مكسب أو خسارة مادية في هذا السبيل .



وقد ترتب على هذا التطور أيضا أن الجرائد المحترمة التي لا تزال تعنى بمركزها السياسى لم تبلغ من الرواج ما بلغته الجرائد الشعبية ، فأصبحت في مركز دقيق ، اذا هي سعت الى زيادة رواجها اضطرت لمجاراة غيرها ففقدت مركزها الأدبى ، واذا بقيت على ما هي عليه من قلة الرواج سبقتها الجرائد التجارية الأخرى في ميادين كثيرة مستعينة بزيادة إيرادها على إدخال تحسينات صحفية قد تضعف بها مركز جرائد الآراء . هذه هي المشكلة الاجتماعية السياسية الخطيرة التي تشغل بال الكثيرين من ذوى رأى الآن في إنجلترا الذين يريدون الاحتفاظ بمركز جرائدهم ويخشون خطرا كبيرا يهددها اذا ما طغت عليها الشركات التجارية التي أصبحت في يد أفراد وجماعات قليلة وأصبحت أكثر الجرائد محتكرة في يد هذه الجماعات .

وقد كتبت جريدة الأكونومست مشيرة الى هذا الخطر مقالة نقطف منها ما يأتى : "نحن لا نعارض فى شىء يكون من ورائه تعميم إذاعة الأخبار بين الناس أكثر إذاعة ممكنة ونعترف بأن تأليف الشركات الصحفية ذات رأس المال الضخم كان من نتيجته تعميم هذه الاذاعة ، ولكننا فى الوقت نفسه نرى أن المصلحة العامة تقضى بأن توضع حدود للسماح لهذه الشركات بوضع يدها على الكثير من الجرائد ، فانه اذا فقدت استقلالها احدى الجرائد القليلة العدد التي بقيت مستقلة الى الآن والتي صارت وحدها مصدرا لتنمية الرأى فى هذه البلاد بأن انضمت لهذه الشركات فان هذا يعتبر كارثة وطنية . واذا نجحت إحدى هذه الشركات فى ابتلاع الشركات الأخرى أو فى ابتلاع بعض الجرائد المستقلة فإن تدخل الحكومة وإعلانها المراقبة الصحفية — وهو مانبغضه جميعا — يصبح أمرا لا مفر منه إذ ذاك . إننا لا نزال بعيدين عن هذا العهد فان المنافسة بين الشركات الصحفية لا تزال شديدة كما أنه لا تزال

عصبة الجرائد المستقلة تدافع بشجاعة عن استقلالها . ولكن ما حدث الى الآن من سيطرة شركات قليلة على جرائد كثيرة يدعو الى القلق الشديد خصوصا بعد أن صارت هذه الجرائد تلجأ الى نشر ما لا يروقها من الأخبار والوقائع الصحيحة في أجزاء غير ظاهرة من جرائدها والى تخصيص أكبر مكان فيها للتافه من الأمور لأنه يستوقف النظر . إن هذه الطرق الصحفية قد تؤدي الى خطر هو إضعاف نمو الرأي السياسى الرشيد فى الأمة وإضعاف تقدير الناس للأشياء تقديرا موزونا“ .



هذا ما ذكرته جريدة الأكونومست . وفى الواقع أن ما نتوقعه هذه الجريدة من خطر استيلاء عدد قليل من الأشخاص على الجرائد الانجليزية وهميتهم على سياستها ليس خيالا بل هو حقيقة ثابتة . بل قد حصل من الحوادث أخيرا ما يبرر هذا القلق الذى استولى على كثير من رجال السياسة فى إنجلترا الذين لم يخشوا سيطرة هذا الفريق على الصحافة فحسب ، بل من استعمال هذه الصحافة وسيلة لكسب أكثرية فى الانتخابات والاستيلاء على الحكم فى البلاد . فاذا نجحوا فى هذه المحاولة كان الخطر على الحياة النيابية شديدا ، لأنهم سوف يملكون فى وقت واحد أكثرية فى مجلس العموم وسيسيطرون على رأى العام خارج المجلس بواسطة هذه الجرائد فتضعف بذلك حركة المعارضة داخل المجلس كما تُلْشى قوة الانتقاد خارجه . وكل هذا يتنافى مع الأساليب النيابية المحترمة فى تلك البلاد .

وقد حصلت فى السنين الأخيرة محاولات من جانب أصحاب الصحف تنم عما يجال نفوسهم من هذه الأخطاء . فقد شنت فى السنوات الأخيرة جرائد رودز مير وبيفر بروك غارة شعواء على رئيس حزب المحافظين وعلى أعضاء لجنة إدارة هذا الحزب التى تدير سياسته . على أن هذه الجرائد كانت دائما تدافع عن مبادئ المحافظين وتؤيدهم . وقد قامت هذه الغارة فى الظاهر لخلاف فى رأى بين “المستربولوين” وأنصاره وبين “اللورد رودز مير” و “اللورد بيفر بروك” على تفسير شق من برنامج

المحافظين وهو المتعلق بالحماية الجمركية . منشأ هذا الخلاف أن "المستر بولدوين" وأكثريّة الحزب يرون عدم فرض الضرائب الجمركية على المواد الغذائية التي تستوردها إنجلترا من الخارج حتى لا يؤدي ذلك الى غلاء المعيشة، وعلى المواد الخام حتى لا ترتفع أثمان المصنوعات الانجليزية. ويرى الآخرون ضرورة فرض ضرائب باهظة على هذه المواد ومعاقبة أجزاء الأمبراطورية منها لتكوين كتلة اقتصادية من أجزاء الأمبراطورية وإن كان يترتب على ذلك عزل إنجلترا اقتصاديا عن البلاد الأجنبية الأخرى .

ولم يقتصر "اللورد رودر مير" و"اللورد بيفر بروك" في خلافهما مع الهيئة الرسمية لحزب المحافظين على انتقاد جرائدهم وحملتها حملة شعواء على رئيس الحزب . بل تعدياه الى محاولة تأليف أحزاب جديدة فألف الأول حزبا سماه (Empire Free Trade) وألف الثاني حزبا سماه (Empire Crusaders) . وترتب على تأليف هذين الحزبين ترشيح نواب عنهما في كل انتخاب، وكانت جرائدهما الكثيرة المنتشرة في أنحاء المملكة والتي تصدر في الصباح والمساء وفي كل يوم وأسبوع وشهر والتي يزيد عدد قرائها عن عشرة ملايين تروج سياستهما وتعاون مرشحي حزبيهما . وكانا يرشحان دائما ضد المرشح الرسمي لحزب المحافظين . ولونجحا في حركتهما هذه لحصل ما ينجشاه الكثيرون من سيطرة شركات الصحافة سيطرة استبدادية قوية . ولكن الرأي العام قاوم هذه الحركة مقاومة عنيفة ، فلم يقدر لمرشحيهما في محاولتهما الكثيرة الفوز في أكثر من دائرتين، وكان هذا الفوز نتيجة توفيقهما لانتخاب أشخاص جديرين بالنيابة أكثر مما هو نتيجة دعوتهما السياسية . ولذلك فشلا في دوائر كثيرة وكان الجمهور يسمي هذه الحركة حركة "بارونات الصحافة" التي انتهت ليقظة الرأي العام الانجليزي وسلامة تفكيره وتقديره بما كان مقدرا لها من الفشل حتى لا يسمع أحد الآن باسم هذه الأحزاب .

(١) وهذا مبدأ أخذ به المحافظون منذ ألغى "السير روبرت بيل" ضريبة الحبوب (Corn Laws) سنة ١٨٤٩ ومن بعد هذا التاريخ لم توضع ضرائب على المواد الغذائية في إنجلترا إلا أخيرا في عهد الوزارة الحالية فقد وضعت بعض الضرائب على أغذية الأغنياء كالاسبرج مثلا .

إزاء هذا الخطر الداهم سعت بعض جرائد الرأي التي استطاعت الى الآن الاحتفاظ باستقلالها وحريتها الى تقرير ضمانات تؤمنها في المستقبل من خطر فقد استقلالها ، فرأى "المسترجون ولتر" و"الماجور جون آستر" وهما أصحاب أكثر أسهم جريدة التيمس أن يعملوا ما من شأنه أن يحول دون دخول أسهم هذه الجريدة في حوزة شخص أو أشخاص قد يستأثرون بشؤونها ويحولون سياستها الوطنية المستقلة الى مجردى آخر . فوفقا للوصول الى هذا الغرض الى تأليف لجنة من رجال مستقلين لهم بحكم مراكزهم الاجتماعية المحترمة ووظائفهم العالية ما يكسب رأيهم وتقديرهم قيمة كبيرة ، فألفت اللجنة من رئيس قضاة إنجلترا وعميد كلية من كليات أكسفورد ورئيس الجمعية الملكية ورئيس جمعية المحاسبين ومدير بنك إنجلترا ، واشترط تصديق هذه اللجنة لجواز بيع أسهم هذه الجريدة . ويجب على اللجنة كما جاء في قرار تأليفها : (١) أن تراعى وجوب احتفاظ الجريدة باستقلالها السياسى والاجتماعى (٢) إبعاد الأشخاص الذين يريدون من الحصول على أسهمها الكسب المادى أو إلهاء السياسى . فليس لهذه اللجنة دخل فى سياسة الجريدة ولكن وظيفتها هى : "منع تحول هذه الجريدة ، التى نتمتع الآن بمركز سام لاستقلالها ولما لها من الأثر الكبير فى رأى العام ، الى جريدة تجارية تباع أسهمها فى الأسواق لأكبر مزاييد" . وأساس استقلال هذه الجريدة يرجع الى تقليد اتبعه أصحابها من قديم الزمان ، وهو يقضى بأن مهمتهم هى انتخاب رئيس التحرير الذى يصبح بعد انتخابه مستقلا تمام الاستقلال فى تحريرها وفى تعيين الأكفاء من المحررين فى الوظائف التى تخلو فيها ولا دخل لأصحابها معه فى هذه الشؤون . على هذا التقليد سارت جريدة التيمس فى حياتها الطويلة ، فقد بقيت مدّة أربعة أجيال فى يد أسرة "ولتر" ماعدا فترة قصيرة حديثة آلت فيها ملكية جزء من أسهمها الى "اللورد نور ثكليف" ثم مرت بعد موته الى "الماجور جون آستر" الذى وافق "المسترجون ولتر" على أن تستمر التيمس على تقاليدھا القديمة التى كان من أثرها أن تولّى إدارة تحريرها فى القرن الماضى عدد قليل من كتّاب سياسيين يشار إليهم بالبنان . فلقد بقيت بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٧٧

أى مدّة ٣٦ عاما كاملا فى يد "المستر دلبنى" الذى كان يعتبر أكبر صحافي العصر والذى استطاع أن يبنى لهذه الجريدة مكانها الحالى الذى نتيقّؤه فى أسرة الصحافة العالمية . وقد اتخذ أصحاب جريدة "الأكونومست" احتفاظا باستقلال جريدتهم احتياطا من نوع الاحتياط الذى اتخذه أصحاب التيمس فانفقوا على تأليف لجنة مستقلة عن مجلس إدارة شركة الجريدة مهمتها "تعيين رئيس التحرير وعزله" كما اتفقوا على أن "رئيس التحرير هو وحده المسئول عن تحرير الجريدة ويجب أن يتمتع بكامل الحرية فى تأدية وظيفته ، فليس لأحد من الشركاء أو أعضاء مجلس إدارة الشركة أو لأى شخص آخر أن يتدخل فى شؤون التحرير" .

إن حرية رئيس التحرير المطلقة تقليد انجليزي معمول به فى جميع جرائد الرأى بل فى بعض الجرائد التجارية الشعبية . لأن هذه الحرية هى شرط أساسى يشترطه كل كاتب محترم لقبول مثل هذه الوظيفة الخطيرة . بجريدة المورننج بوست مثلا ، وهى جريدة تسير على سياسة المحافظين التقليدية وأقدم الجرائد اليومية التى تظهر الآن ، بقيت من سنة ١٨٤٧ الى سنة ١٨٧٧ — وكانت فى تلك المدّة ملكا لشركة صناعة ورق تدعى شركة كومبتن — فى يد رئيس تحرير واحد هو الكاتب المعروف "بورثويك" (Borthwick) ثم تولى رئاسة تحريرها ابنه مدّة طويلة ، وكان يتصرف كلاهما فى تحريرها بكامل الحرية ، وتمتع من تولاهما بعدها بهذه الميزة .

كذلك بقيت جريدة المنشستر جارديان فى يد أسرة "سكوت" من زمان بعيد وهى فى يدهم الى الآن ، وكانوا دائما يدينون بمبادئ الديمقراطية الحرة طبقا لتعاليم مدوسة منشستر التقليدية ، وكانوا يتوارثون رئاسة تحريرها فكانت تنتقل من الأب الى أكبر أبنائه وكان الأب يدرّب ابنه طول حياته على هذا العمل ليحسن التصرف فى شؤون الجريدة التحريرية والمالية بعد وفاة أبيه ، ولم تخرج عن هذا التقليد إلا منذ سنتين فان "المستر سكوت" الحالى ترك رئاسة تحريرها لغيره ولكنه فى الوقت نفسه احترم مبدأ حرية رئيس التحرير . كذلك الشأن فى رئاسة "المستر جارفن" لتحرير جريدة الازرغر الأسبوعية ، وكذلك الشأن فى جميع جرائد الرأى المحترمة .



هذا ملخص تاريخ الصحافة الانجليزية وتطورها في القرن الماضى والمركز الذى تدبوؤه في الحياة الانجليزية الحاضرة . ومع كل ما ذكرنا من خطر تحول أكثرها الى شركات تجارية يمكن القول بأنها لا تزال في مجموعها صحافة شريفة نزيهة تؤدي لبلادها أكبر الخدمات ، ولا يزال أثرها في تكوين الرأى العام وتوجيهه عظيما ، ولا تزال كما قدمنا تتمتع بقسط وافر من الحرية والاستقلال الذى يزيد أو يقل حسب مركز كل جريدة والأغراض التى أسست من أجلها . فهى غير خاضعة لتأثير الحكومة الانجليزية ولو أنها جميعا تتحاشى أن تضعف من مركز الحكومة في مشاكلها مع الدول الأخرى . وهذا تقليد محترم لا يشذ عنه أحد ولكن لا يصل هذا التأييد أحيانا الى حد الصمت التام عن أغلاط الحكومة فهناك حتى في هذه الناحية جرائد محترمة تستطيع أن تنقد تصرفات الحكومة اذا كانت ترى أن في هذه التصرفات محلا للنقد ^(١) .

أما في المسائل الداخلية فكل جريدة تدافع عن نزعتها بحرية تامة ولكنه يلاحظ دائما أن هذه الجرائد تمتاز على وجه العموم بعفتها عن الطعن الشخصى والانتقاد الخارج عن حدود اللياقة . وهناك تقليد آخر تحترمه جميع الجرائد الانجليزية ، ذلك هو تقديرها واجب الزمالة الصحفية فانه ينذر أن تقرأ في جريدة طعنا في جريدة أخرى . فإذا انتقدت جريدة من جرائد الرأى مقالة صدرت في جريدة أخرى فقلما تذكر اسم الجريدة بل العادة أن تنتقد الرأى انتقادا خاليا من كل تعريض بالزميلة الأخرى .

(١) لقد انتقدت أخيرا جريدة المنشستر جارديان الحكومة الانجليزية انتقادا مرا في تصرفها في مسألة قبض الحكومة الروسية على بعض العمال الانجليز المقيمين في روسيا والذين أحيلوا بتهمة التجسس على محاكمها . وترى هذه الجريدة أن تصرف الحكومة الانجليزية بتدخلها في الشؤون الداخلية لروسيا وطعنها في قضائها كان معيبا ، وقد كتبت هذه الجريدة ذلك والرأى العام في انجلترا هائج ضد روسيا بتأثير أكثر الجرائد الانجليزية وتأثير الاجتماعات والخطب السياسية المبهجة التى رتبت في كل مكان بل التى لم يخل منها مجلس العموم نفسه .

وكما أن الجرائد مستقلة عن الحكومة فهي مستقلة عن الأحزاب ، فإنه بعد أن احتاجت الجرائد لرؤوس الأموال الكبيرة فتحولت الى شركات عجزت الأحزاب المختلفة عن امتلاك الجرائد فانقطعت علاقتها بها واكتفت الأحزاب بنشراتها ومجلاتها .

والمعروف في البلاد الأجنبية عن جريدة التيمس أنها تعبر دائماً عن رأى الحكومة الانجليزية . ولكن الحقيقة أن جريدة التيمس مستقلة تمام الاستقلال عن جميع الحكومات وكثيرا ما تنتقد التيمس الحكومة القائمة ، غير أنه يظهر أن هناك تقليدا قديما تجرى عليه جريدة التيمس وهو أنها دائمة الاتصال بدوائر الحكومة المختلفة ، فهي دائماً تسعى للوقوف على جميع المعلومات الصحيحة قبل أن تنتقد أو تجبذ . وهي لا ترمى بالاتصال بالحكومة الى انتظار وحيا بل الى الوقوف على صحيح الأخبار وهي بعد ذلك حرة فيما تكتب . على أن الحكومة تسعى دائماً للاتصال بالصحافة على اختلاف نزعاتها بواسطة مكاتب الصحافة المختلفة المنشأة في أكثر المصالح لتزويدها بصحيح الأخبار لا للتأثير فيها ، وبهذا تنتهى كل علاقة بين الحكومة والجرائد .

وللصحفيين في هذه البلاد مركز محترم يتفق مع المهمة الخطيرة الملقاة عليهم ويتفق مع تقدير البريطانيين لصحافتهم . فرؤساء التحرير في أكثر الجرائد رجال من ذوى المكانة الأدبية والعلمية والسياسية . وهم يتناولون مرتبات كبيرة تتفق مع هذا المركز ، فهم يتناولون بين الألفين والخمسة الألاف من الجنيهات سنويا بحسب مكانة الجريدة التي يتولون تحريرها . كذلك تختار جميع طبقات المحررين من أول درجات التحرير الى آخرها عادة من الشباب الذين أتموا الدراسات العليا والذين يتعلمون في الجرائد نفسها هذه المهنة الجديدة التي اختاروها لأنفسهم . وأقل مرتب لموظفى قسم التحرير في جميع الجرائد لا يقل عن تسعة جنيهات في الأسبوع أى ما يقرب من الأربعين جنيها شهريا . وهم يعتقدون أن هذه المرتبات وما تحدته من الرضى في نفوسهم من شأنها أن تربي فيهم فضيلة العفة والاستقلال .



يخطئ الذين يعتقدون أن الصحافة نالت حريتها في إنجلترا طفرة واحدة وبلا ثمن باهظ، فإن رجال السلطة في هذه البلاد كانوا في عهد طويل من تاريخ إنجلترا يكرهون الصحافة من أعماق ذلوبهم، وكثيرا ما قيدوها في الماضي بكثير من القيود الثقيلة، وكثيرا ما وضعوا العراقيل أمام انتشارها، بل كثيرا ما عانى رجال الصحافة آلام السجن والتعذيب ثمنا لاستقلالهم وحريتهم .

وقد امتاز عهد ملوك الاستوارت (Stuarts) وبنوع خاص عهد "جيمس الأول" و"شارل الأول" بفظاعته بل بقسوته في معاملة رجال الصحافة، فقد كانت "محاكمة النجمة" (Star Chamber) تتولى أمر عقاب العصاة من هؤلاء الصحفيين الجريئين الذين يرفضون التنويه بمناقب الحكام والتسبيح بحمد هؤلاء الملوك، فلم تكن عقوبات التغريم والحبس كافية، بل كثيرا ما كانت توقع عليهم عقوبة الصلب (pillory) والجلد بالسياط والتشويه الجسمى والكي بالنار .

وكانت هذه العقوبات تستند دائما الى فتاوى المتشربين الذين كانوا يقولون إن انتقاد رجال السلطة هو انتقاد للملك لأنه هو الذى يوليهم الحكم وانتقاد الملك جريمة "لأن الملك لا يخطئ" .

ولقد قرر رئيس قضاة "شارل الثانى" "سكروجز" (Lord Chief Justice Scroggs) أن القانون العام يعتبر نشر الأخبار على الجمهور، سواء أكانت صحيحة أم كاذبة، جريمة اذا حصل هذا النشر بدون إذن من الملك^(٢)، وكان يرى أن "هؤلاء الكتاب العابثين الذين يكتبون لياكلوا" — وكان بهذا يصف الصحفيين — لا يستطيعون إصدار جرائد، فإن عملهم هذا غير قانونى لأن فيه إخلالا بالسلام العام .

(١) راجع كتاب (The Press) تأليف السير الفرد رينز ص ٥٧

(٢) » » » » » » ص ٥٤

ولم تحسن حالة الصحفيين حتى عهد "جورج الثالث" الذي ينسبون الى قاضي قضااته "اللورد منسفيلد" (Lord Mansfield) أنه قال لأجني زهاب الى المحاكم فى لندن ودهش عند ما وجدها خالية من المتقاضين : "لا تتدهش فان المحكمة تتعقد يوميا فى دور جميع الصحف"، يعنى أن فى دار كل صحيفة رقيا وكان يؤمن هو أيضا بنظريات سابقه "سكر وجر" الخاصة ببحرية الصحافة . وكان يرى أيضا أن جرائم الصحافة ليست من الجرائم التى يصح فيها دعوة المحلفين للحكم فيها على الوقائع .

غير أنه كان من حسن حظ الصحفيين أن وزير الحقانية "اللورد كامدن" فى ذلك الوقت لم يكن على اتفاق تام مع رئيس القضاة "منسفيلد" فى نظرياته القانونية ، فقد قامت ضجة فى مجلس النواب ومجلس اللوردات فى هذا العهد على أثر حملة صحفية شديدة قام بها الصحفي الجرىء "جونيس" (Junius) بعد أن بدأ "منسفيلد" يحرك السلطات القضائية ضده ، فقرر "اللورد كامدن" فى مجلس اللوردات أن نظريات "منسفيلد" القضائية ليست من قانون البلاد ، وأيده فى هذا التصريح الخطير الكثيرون من لوردات الأحرار كما أيدته بحارة فى مجلس العموم الكاتبان "بيرك" (Burke) و"شاتام" (Chatham) .

فكان هذا الخلاف بين وزير الحقانية ورئيس القضاة بداية الحرية الصحفية وفتاحة الفرج للصحفيين ، فان هذا الخلاف انتهى بتأييد نظرية الحرية ضد نظرية الاستبداد .

ولكن هذه المبادئ الحرة الجديدة أخذت زمنا طويلا تخلله عراك عنيف حتى أصبحت تطبق كقوانين برلمانية . بقيت فيه الصحافة مقيدة بكثير من القيود الثقيلة حتى أول عهد "الملكة فكتوريا" . عند ذلك بدأت الحكومات الانجليزية المختلفة تحس ضرورة الصحافة الحرة لتنوير الرأى العام وضرورة تكوين هذا الرأى اذا أريد النجاح لأى حكم ديمقراطى فعدلت تدريجا قانون القذف (Libel Act) الذى أصبح الآن دستور الصحافة القضائى . ولم يبق ما يحج من حريتها إلا قانون "الاعتداء على المحكمة" (Contempt of Court) ، وهذا القانون يقضى بمنع الجرائد

من انتقاد أحكام المحاكم أثناء المحاكمة وبعد الحكم وانتقاد القضاة ، ويعاقب أيضا كل جريدة تنشر شيئا يطلب القاضى عدم نشره ، وعقوبة هذه الجريمة غير محدودة غيباح للقاضى أن يحكم بغرامة غير محدودة وبالحبس لمدة غير معينة وبالعقوبتين معا . ويمتاز قانون القذف الانجليزى بشدته فى الغرامة عند ثبوت التهمة وبتقرير الحبس عقوبة فى أحوال نادرة .

وهكذا عانى الصحفيون الانجليز فى معركة الحرية كثيرا من الآلام ولكنهم وصلوا فى النهاية الى حرية واسعة يغبطهم عليها الكثيرون من زملائهم فى البلاد الأخرى . وقد استقرت الآن فى هذه البلاد بشكل ثابت نظرية ”سقراط“ من قديم الزمان الذى قال ”قد يستغنى الناس عن حرارة الشمس ولكن لا يمكن أن تعيش جمعية بدون حرية الكلام“ ونظرية ”ديموستين“ الذى قال ”لا يمكن أن يصاب شعب بكارثة أكبر من فقد حرية الكلام“ .

وللصحافة ثلاث مدارس المشهور منها : واحدة تابعة بجامعة لندن والدراسة فيها لمدة سنتين . والثانية هى (London School of Journalism) الكائنة فى (Russell Street) أسسها منذ سنة ١٩١٩ ”السير ماكس پيمبردون“ (Max Pimberdon) .

وللصحافيين ثلاثة أندية هى : نادى القلم (Pen Club P. E. N.) ، ونادى الصحافة (Press Club) ، ونادى الكتّاب (Writer's Club) .

وقبل أن أختم هذا الموضوع أرى أن أشير الى ما بلغتته الصحافة الانجليزية من الإتقان فى الطباعة والتصوير ومن التفنن فى اختيار الموضوعات المفيدة الطلية ، فانها فى الواقع مثال لجميع جرائد العالم فى هذا الباب .

الفصل الثانى

الأحزاب الانجليزية

ذكرنا فى الفصل الماضى شيئا عن علاقة الأحزاب الانجليزية بالحكم النيابى .
والآن نذكر بعض التفاصيل عن نظام هذه الأحزاب وأثر هذا النظام فى سير الحكومة
النيابية ، فان رؤساء الأحزاب هم الذين يتولون الوزارة اذا حاز الحزب الذى
ينتمون اليه الأكثرية فى الانتخابات . وممثلو الحزب فى البرلمان هم الذين يقومون
بأعمال السلطة التشريعية ، كما أن هيئات الأحزاب العليا هى التى تضع البرامج لكثير
من أعمال الدولة وتعمل على تنفيذ هذه البرامج عند توليها الحكم ، فهى بالاختصار
تدخل فى سياسة الهيئتين التشريعية والتنفيذية .

وقد أدت أهمية الدور الخطير الذى لعبته الأحزاب الى انتقاد كثير من الناس .
فذكروا أن فى وجودها دائما إبعاد بعض العناصر الناصجة عن خدمة الدولة اذا
لم تنتم هذه العناصر الى حزب من الأحزاب القوية أو اذا فشلت فى الانتخابات ، كما
ذكروا أيضا أنها تساعد على انتقال إدارة الحكم من المجالس النيابية الى هيئات
الأحزاب الإدارية ، وينسبون الى وجودها ما يشاهد فى بعض البلاد من توجيه بعض
الأحزاب جل مجهوداتها الى خدمة مصالح الحزب الخصوصية وتوجيه إخلاص
العضو لا لخدمة الوطن بل لخدمة الحزب . على أن هذا الانتقاد اذا صح الى
درجة كبيرة فى بلد لم يفهم معانى الديمقراطية الصحيحة تتغلب فيه مصالح الأحزاب
على مصالح الوطن فانه لا يؤخذ حجة مسلمة ضد ضرورة الأحزاب ، فهى التى ترسم
السياسة التى تسير عليها كل حكومة عند تولى الحكم . وهى المدارس التى تربي
وتظهر الملكات السياسية فى أعضائها . وهى التى تنمى الصفات الخاصة التى يجب

أن تتوافر في الرجال الذين يعدّون أنفسهم لتولى الأعمال العامة . وهى التى توجد التنافس فى استنباط المشاريع لخدمة الدولة سواء من كان منها فى الحكم ومن لم يكن فيه . كذلك لا خلاف فى أن وجود حزب معارض من شأنه دائماً أن يمنع تعسف الحزب الذى يتولى الحكم فيردّه الى الاعتدال ورعاية المصلحة القومية لا مصلحة أعضائه .

وهذه الأسباب التى تبرر ضرورة وجود الأحزاب لضمان استقامة الحكم النيابى ونجاحه هى بنفسها التى تحدّد الأغراض الداعية الى تأليفها . فيجب أن تؤلف الأحزاب لتنفيذ أغراض سياسية واضحة ثابتة ، وللعمل على برنامج يتناول بإيضاح وتفصيل جميع مرافق الدولة . أما الأحزاب التى تؤلف لضرورات وقتية ولا تسير إلا على برامج عامة غير محدودة ولا غرض للقائمين بشأنها إلا السعى لتولى الحكم فهى أحزاب تولد ميتة ولو عاشت . وهى فى الواقع معطلة للحكم النيابى ولو ادعى منشئوها أنها خلقت لتأييده وتثبيتته . ذلك لأن ولاء الأعضاء للحزب فى هذه الحالة يبنى على علاقات الأعضاء الشخصية بزعم الحزب وبأصحاب النفوذ فيه ، ولا تبنى على مبادئ صريحة واضحة يعتنقها الجميع باخلاص . والولاء الشخصى أساسه غالباً المنفعة الذاتية العاجلة أو الآجلة . فهو دائم ما دامت هذه المنفعة ولكنه ينهار متى زالت ، أو متى توسم العضو أن مصلحته أضمن بالاتصال بجماعة سياسية أخرى . وهو لا يعدم مع ذلك الدليل الذى يقدمه للدفاع عن تصرفه مادام أنه لم يرتبط فى الحالتين بمبادئ معينة واضحة ، وإنما ارتبط بعقد مرن يستطيع أن يخرج عليه بسهولة .

فالأحزاب الانجليزية وليدة تاريخ إنجلترا ، فقد نشأت فى القرن السابع عشر على أثر موافقة العرش على أن يعهد الى لجنة محدودة ومسئولة من المجلس الخاص بالقيام بجميع الشئون التنفيذية وأن تشكل هذه اللجنة من الأعضاء المتمعين بثقة البرلمان وأن يكون أعضاؤها خاضعين لزعامة رئيس واحد ، وهذه هى اللجنة التى

سميت فيما بعد بالوزارة . وعلى ذلك نشأت الأحزاب مع تكوين الوزارة . وهى وإن لم تكن قد استكملت نظامها وقوتها إلا بعد ثورة سنة ١٦٨٨ فان وجودها كان سابقا لهذا التاريخ .

فقد كان هناك أنصار للعرش وكان له معارضون ، وابتدأ تقسيم الأحزاب فى إنجلترا الى محافظين وأحرار من هذا العهد . حتى النعوت التى نعت بها هذان الفريقان واستمرت لقبهم الرسمى الى أوائل القرن التاسع عشر ترجع الى هذا العهد^(١) . وقد كان أنصار الأحرار مكونين من الأسر الكبيرة التى أقامت الثورة ومن طبقة التجار الذين نمت ثروتهم فى أوائل القرن الثامن عشر ، بينما كانت عناصر المحافظين مكونة من الأسر التى نصرت العرش فى النزاع الدستورى ومن أنصار الكنيسة الانجليكية الذين كانوا يخشون فى هذا الوقت الاعتراف بالكنيسة الكاثوليكية كما كانوا يخشون تدخل البابا فى المسائل الانجليزية القومية .



على هذا النحو كانت نشأة الأحزاب السياسية . ومنه يبين أنها لم تتحقق عفوا ولم تصطنع اصطناعا ، بل أوجدتها الضرورة التاريخية التى قضت على بعض الرجال بأن يحافظوا على سلطة الملك المطلقة ، كما قضت على رجال آخرين بأن يعارضوا هذه السلطة بتأييد سلطة الأمة وبالتشبث بثبوت الحريات المختلفة . ولكل من الفريقين فلسفة سياسية هى المرجع لكل منهما فى تصرفاته وفى نشر مبادئه .

ففى أيام الثورة وبمجرد أن ظهر كتاب روسو (Rousseau) "العقد الاجتماعى" (Le Contrat Social) ظهر له فى إنجلترا تفسيران أحدهما بقلم (Hobbs) يدافع

(١) كان لقب الأحرار (Whigs) ولقب المحافظين (Tory) وهى فى كلتا الحالتين نعوت تهكمية لقب بها كل فريق الآخر، ولذلك لا تدل تماما على برنامج أو مبادئ الأحزاب فان كلمة (Whig) التى كانت تطلق على الأحرار لها عدة معان منها (We hope in god) "نحن نأمل فى الله" ومنها اللقب الذى كان يلقب به سارق المشاية فى اسكتلندا ، وأما لقب (Tory) فيقولون إنها مشتقة من اصطلاح إيرلندى (Tor a rei) معناه "عبد أياها الملك" .

عن آراء المحافظين والآخر بقلم (Lock) يدافع عن آراء الأحرار . واجتهد كل منهما في الاستشهاد بفلسفة روسو لتأييد فكرته . فقال الأول : ” إن روسو يؤيد فكرة العرش التي تخول له استعمال حقوقه الدستورية المقدسة “ وقال الثاني : ” إنه يؤيد مبادئ الأحرار في وجوب تقييد حقوق العرش “ وقد أخذ كل من الحزبين بوجهة النظر الموافقة له وجعلها إنجيله لا في أيام الثورة الثانية فقط بل في القرن الثامن عشر، الى أن ظهر لأحد كبار المحافظين ” بولنجبروك “ (Bolingbroke) خطأ فلسفة المحافظين، فعكف قريبا من خمسين سنة، وهى الزمن الذى استمر فيه حكم حزب الأحرار، من غير انقطاع فى القرن الثامن عشر على الكتابة وتوجيه حزبه الى فلسفة أخرى تقضى بترك فكرة سلطة العرش الإلهية واعتبارها مستمدة من رضا الشعب . ويذكر المؤرخون أن أحد كتبه وهو كتاب (Patriot King) ” الملك الوطنى “ كان ذا تأثير عظيم فى نفس الملك ” جورج الثالث “ الذى كَوْن من صفحاته كثيرا من آرائه السياسية . كما يقولون إن هذه الفلسفة السياسية الجديدة كانت سببا فى تغيير اتجاه المحافظين الى التدرج فى الاعتراف بسلطان الشعب . وكان من جراء اتباع هذه السياسة أن انتزع المحافظون الحكم من الأحرار وتقلدوه من سنة ١٧٧٠ الى سنة ١٨٣٢ وساعدهم على الاحتفاظ به وجود قادة نابهن أمثال ” بت “ واتباعهم خطة معتدلة قريبة من رغبات الشعب وميوله .

ويمتاز هذا العهد الطويل لحكم المحافظين بالجمود الذى دل عليه مذهب الكاتب الشهير ” برك “ (Burke) فلقد اتخذ المؤرخون كتاباته عذرا فلسفيا وسببا دافعا لهذا الركود السياسى الذى لابس حكم المحافظين فى هذا الزمن الطويل . والذى لم تخرجهم منه الحوادث الجسام التى حصلت فى تلك الفترة ، كاتصال ولايات أمريكا الشمالية وانحلال ما يسمونه بالامبراطورية الأولى وقيام الثورة الفرنسية وتغلغل مبادئها فى جميع البلاد، بل لم يخرجهم منه ما حدث فى إنجلترا من تطور فى الصناعة خطير حولها من اتجاه الى اتجاه . كذلك لم يحصل أى تقدم فى الحياة النيابية يأتلف مع الظروف الجديدة، فان ” برك “ كان دائما غير راض عن النظام النيابى وهو لا يعتبر البرلمان

مثلا للأمة . وكان حبه وتقديسه للقديم يعنيه فلا يستطيع أن يواجه أية فكرة ترمى الى الزيادة من سلطة الأمة .

بقيت هذه الحالة حتى ظهرت فلسفة "بنثام" التي كانت ترمى الى توسيع حقوق الانتخاب واتباع سياسة الفردية التي تعمل لتوسيع نشاط الفرد وأن يعهد بأكثر المرافق العامة اليه ، وقصر عمل الحكومة على ما تقضى الضرورة بأن يكون في يدها من تلك المرافق . وجاء بعده "كوبدن" (Cobden) ينادى باتباع سياسة حرية التجارة التي أخذ بها الأحرار وتنفذوها في أيام حكمهم من ١٨٣٢ الى سنة ١٨٧٤ فعدلوا حقوق الانتخاب ورفعوا جميع الحواجز الجمركية على تجارة الواردات . ولم تقم للحافظين قائمة الا بعد أن ظهر المستر "دزرائيلي" وابتدأ يستنبط من سياسة المحافظين العتيقة برنامجا يتشى مع روح العصر ومع التقدم الذى وصلت اليه الصناعة والتجارة ، فنادى بفكرة الامبراطورية وبدأ يعطف على المسألة الاجتماعية التي سميت بعد ذلك "مسألة العمال" وبهذا عاد حزب المحافظين الى تناوب الحكم مع حزب الأحرار .

ثم ظهرت في أواخر هذه الأيام فلسفة جديدة هي فلسفة الاشتراكية التي كان لتعاليم "كارل ماركس" أكبر أثر في ظهورها ، فانه يبين غبن العامل وعدم حصوله على نصيب يتعادل مع مجهوده في الإنتاج . أخذ بعض العمال بهذه المبادئ ثم تألفت جمعيات لنشرها أخص منها بالذكر جمعية الإخاء (Society of friends) التي جمعت بين أعضائها الكثيرين من المفكرين أمثال "سدنى وب" و"برنارد شو" . كذلك تألفت "جمعية العمال المستقلة" في سنة ١٨٩٣ تحت رئاسة "كيرهاردى" . غير أن هذه الجمعيات لم تنل نجاحا حاسما في أول الأمر لمجهوداتها المبعثرة وتفكك أعضائها وترددهم في قبول الدخول في الانتخابات للوصول الى أغراضهم من طريق البرلمان . فلما اجتمع مؤتمر نقابات العمال في سنة ١٨٩٩ اتخذ قرارا بضرورة اجتماع مؤتمر في لندن في السنة التالية يمثل جميع الهيئات الاشتراكية لتقرير خطة سياسية له . فلما اجتمع المؤتمر في سنة ١٩٠٠ قرر نهائيا تأليف حزب جديد وهو حزب العمال الذي انضمت اليه جميع الهيئات التي كانت تعمل على نشر المبادئ الاشتراكية وهي

الهيئة المسماة "حزب العمال المستقل" (Independant Labour Party) و"هيئة الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي" (Social Democratic Federation) و"جمعية الفابيان" (Fabian Society) وقد كان لطائفة "الميتودست" (Methodist) الدينية أثر كبير في الدعوة الى المبادئ الاشتراكية . فقد استمرت هذه الطائفة من أول تكوينها الى الآن تدين بمبادئ مؤسسها "ويزلى" (Wesley) الذى كان دائماً نصير الفقراء والبائسين .

فانضمت جميع هذه الهيئات بعضها الى بعض وانضم إليها ٤١ نقابة من نقابات العمال مجموع أعضائها ٣٥٠٠٠ عضو فتكوّن من جميع هؤلاء حزب العمال الحالى . فلم يكن جميع الذين اشتركوا في تأسيس هذا الحزب من العمال . فان "جمعية الفابيان" التى دخلت في تكوينه كانت تضم الكثيرين من كبار المفكرين والكتاب الذين أمدوا هذا الحزب منذ نشأته بكثير من الآراء والنظريات التى لا تزال ذات أثر في سياسة الحزب .

وعلى أثر تكوين هذا الحزب دخل أعضاؤه غمار الانتخابات فلم يحصلوا في أول الأمر إلا على نجاح ضئيل . ولكن اطرد تقدمهم مع الأيام حتى أصبح حزبهم ثانى الأحزاب مقاما ، فبعد أن كان عدد أعضائهم في البرلمان سنة ١٩٠٠ عضوين اثنين فقط وعدد الأصوات التى حصلوا عليها في هذه الانتخابات ٢٢ ألف صوت زاد عدد الاعضاء في سنة ١٩٠٦ الى ٢٩ عضوا والأصوات ٣٣٣ ألفا ، وفي سنة ١٩١٨ كان عدد الأعضاء ٥٧ وعدد الأصوات مليونين ، وفي سنة ١٩٢٩ كان عدد الأعضاء ٢٨٧ عضوا وعدد الأصوات نحو ٨ ملايين .

ويتخوف بعض الكتاب من اتساع شقة الخلاف وتباعد وجهة النظر بين العمال من جهة والمحافظين والأحرار من جهة أخرى ، لأنهم يختلفون اختلافا أساسيا ويصعب إذا ما تشدد كل من الفريقين في تنفيذ وجهة نظره كاملة أن لا تسير السياسة الانجليزية في الخطة المستقرة التى سارت فيها الى الآن . فهم يخشون على الحياة الديمقراطية نفسها هذا الصراع الحزبي ، لأنه وإن اختلفت برامج الأحرار

والمحافظين فان شقة الخلاف بينهما لم تكن من البعد بدرجة لا يمكن اجتيازها أو التقريب بين مراميها . أما الخلاف بين المحافظين والعمال فانه اختلاف في الأساس والجوهر ويصعب إيجاد التفاهم بينهما لأن أساسه اختلاف الطبقات ويقولون إنه يماثل في درجته الاختلاف الشديد على الأساس الذي كان موجودا أيام الثورة الأولى في سنة ١٨٤٨ وأدى الى سقوط حكم "كرومويل" بعدها . يتخوف بعض الانجليز من هذه الناحية ومن تأثيرها في الديمقراطية إلا أن تصرفات حزب العمال في الماضي وعلى الخصوص لما تولى الحكم لاتدعو الى هذا التناؤم . وقد ظهر من سلوك قادة هذا الحزب لا سيما أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية الحاضرة أن رائدهم هو تحسين حال العمال والطبقة الفقيرة وليس هو تطبيق المبادئ الشيوعية مهما جرّت في ذيلها من خير أو شر . هذا الى أن أفراد الشعب ومنهم العمال يبغضون أى انقلاب سريع .

على أنه يجب أن يلاحظ أن حزب العمال في إنجلترا ليس حربا اشتراكيا بالمعنى المفهوم في أوروبا من هذه الكلمة، فمع أن برنامجهم المكتوب هو برنامج اشتراكي بحت إلا أن هذه المبادئ التي يدين بها هذا الحزب قد تأقلمت في إنجلترا وصارت مبادئ أكثر اعتدالا منها في أوروبا . وقد ساعد على اعتدال هذه المبادئ أن الشعب الانجليزي كما قدّمنا لا يميل في مجموعه الى الحركات العنيفة سياسية كانت أم اجتماعية، بل هو يدين بنظرية التطور التدريجي . ويساعد أيضا على اعتدال هذه المبادئ أن حالة العمال والفقراء في إنجلترا لم تكن في الماضي وليست في الحاضر بالبؤس المثير الذي وجد فيه إخوانهم في البلاد الأخرى، فان هذه الطبقات كانت دائما في إنجلترا أحسن حالا منها في البلاد الأخرى، كما كان دائما من مميزات الطبقات الغنية والمتوسطة في هذه البلاد رعاية الفقير والبائس . لذلك فان المبادئ الاشتراكية التي نمت في هذه البلاد في الخمسين سنة الأخيرة كانت دائما مبادئ معتدلة ترمي الى تحسين حال العمال أكثر مما ترمي الى انقلاب اجتماعي خطير . وما حدث

في الماضي من قيام حكومات اشتراكية في إنجلترا وعدم تورطها في تنفيذ برنامج اشتراكي بحت دليل على هذه الروح . وما يقال من أن هذه الحكومات قامت الى الآن بأكثر من صغرى أو قامت بأكثر من مستعارة من الأحرار لا يصح أن يكون دليلا على ما سيحصل في المستقبل عند ما ينال العمال أكثرية ذاتية كبيرة . وهذا قول مردود ، لأن العمال لو كان في نيتهم تنفيذ سياسة اشتراكية بحتة لما قبلوا الحكم في الماضي في الظروف التي قبلوه فيها . فقد قبلوا الحكم ليتمكنوا من مساعدة العمال ما استطاعوا وهم يدركون تماما أنهم لن يستطيعوا الحصول على أكثرية كبيرة في المستقبل اذا ما صمموا على تنفيذ سياسة اشتراكية متطرفة . بل إن أكثرية أعضاء حزب العمال أنفسهم هم من طبقة الاشتراكيين المعتدلين وهم يقربون كثيرا في مبادئهم وفي خططهم من متطرفي الأحرار في إنجلترا ومن الراديكاليين الاشتراكيين في فرنسا .

ومع وجود هذه الفلسفة وهذه الآراء التي غذت الأحزاب في الماضي والتي لا تزال تبعث فيها جميعها روح النشاط والتجديد فقد وجد أيضا الرجال البارزون الذين أمكنهم تنفيذ تلك البرامج وحازوا ثقة الأحزاب واحترام الرأي العام . ففي العصور التي أشرنا إليها سواء أكان ذلك في القرن الثامن عشر أم التاسع عشر أم القرن الحالى كلما قامت قائمة حزب كان ذلك مقرونا دائما بعوامل الرئيس النابه . فوجد من الأحرار في القرن الثامن عشر "السير روبرت وولبول" الذى خلق الوزارة خلقا وخلق معها المسئولية الوزارية أمام البرلمان ، ووجد منهم في القرن التاسع عشر "اللورد جراي" الذى كان له أكبر سهم في نفاذ قانون الانتخاب ، وعقبه في زعامة الحزب رؤساء أمثال : "بلمرستون" و "جلادستون" وأخيرا في القرن الحالى "المستر أسكويث" و "المستر لويدي جورج" .

وكذلك عند المحافظين كلما اتجهوا اتجاها عصريا وجدوا الرؤساء القادرين على تنفيذ هذه السياسة الجديدة وعلى السير بها وبلدهم الى طريق النجاح فكان

منهم في القرن الثامن عشر "بولنجبروك" و"بت" وفي القرن التاسع عشر "دزرائيلي" وفي القرن الحالى "بلفور" و"تشمبلن".

وأيضاً عند العمال قام حزبهم على فلسفة اشتراكية فنبت من بينهم الرجال القادرون على رفع رايتها وعلى تسيير هذه المبادئ فى وسط عدائى تسوده المحافظة على القديم . فرغم الاعتراضات القوية التى وقفت عقبة أمام انتشار هذه المبادئ الجديدة نجح أمثال "كيرها ردى" فى الماضى وأمثال "سدنى وب" و"مكدونالد" و"سنودن" و"هندرسون" فى غرس هذه المبادئ حتى أئغت وصار حزبهم أداة فعالة فى السياسة الانجليزية كما هو معروف .

ومن هذا يتبين المظهر الأساسى من مظاهر نجاح الديمقراطية فى إنجلترا وفشلها فى بعض البلاد التى نقلتها عنها بما يتبعها من إنشاء المجالس النيابية وتأليف الأحزاب . فان هذه البلاد الأخرى لما نقلت هذه النظم لم تفكر فى إيجاد البراج ولم تجد الرجال القادرين ولذلك عجزت أحزابها عن أن تكون أداة صالحة لمعاونة الحكم الديموقراطى .

ويساعد رؤساء الأحزاب الانجليزية على أداء هذه المهمة الشاقة إخلاص أعضاء الحزب لهم ذلك الإخلاص الذى يقرب من إخلاص الجندى لقائده . فهم يدينون بهذا ويغضون أية مخالفة لها . وربما كان أقرب مثل لهذه النفسية ما حدث أثناء الحرب لما قبل "المستر لويدي جورج" تأليف الوزارة بدون الاتفاق مع رئيس حزبه "المستر أسكويث" فان كثيرين حتى من المعجبين بكفاية "المستر لويدي جورج" والواقفين بقدرته على السير ببلاده أثناء الحرب يعطفون على "المستر أسكويث" ويلومون تصرف "لويدي جورج" الى الآن . وربما كان هذا الحادث هو الوحيد من نوعه فى تاريخ الأحزاب الانجليزية ، وربما كان لهذا السبب نفسه دخل كبير فى الضعف الذى وصل اليه هذا الحزب من هذا التاريخ والذى لم يستطع زعماء الحزب معالجته الى الآن .

وهذا الولاء من الأعضاء الذى هو سنة تقليدية فى الأحزاب الانجليزية

يقابله لإخلاص الرئيس لمبادئ حزبه واحترامه لها ومشاورته زعماء حزبه في كل أمر خطير .

على أن كل ذلك لا يؤثر في حرية الرأي وإخلاص أولئك القادة لما يعتقدونه حقاً . فإذا اعتقد أحدهم صواب رأي واختلف مع حزبه في هذا الشأن فهو لا يسعى إلى إحداث انقسام داخل حزبه ، وإنما يفضل الاعتزال في الحال ليعمل على تنفيذ ما يراه متفقاً مع المصلحة . من ذلك أن المستر "جوزيف تشمبرلن" الذي كان من قادة الأحرار لما ظهر له خطر اتباع سياسة حرية التجارة استقال من حزبه في سنة ١٩٠٢ وانضم إلى صفوف المحافظين لتأييد مذهبه الجديد . وكما حصل أخيراً من انضمام عدد كثير من الأحرار إلى حزب العمال . وليس من عادة الانجليز أن ينتقلوا من حزب إلى حزب بالسهولة التي يغير بها المرء ثوبه ، بل هم لا يعملون ذلك إلا لضرورة ماسة وإيمان راسخ بأنهم إنما يعملون لخير الوطن .

ويحسن هنا أن نشير إلى ما يلابس علاقات الأحزاب الانجليزية من المجاملة التي أجعلها "المستربلفور" رئيس الوزارة الانجليزية في سنة ١٩٠٢ في خطاب له إذ قال : "إن الاعتدال في طبع الانجليزي يساعده على أن يكون خصماً سياسياً دون أن يتعرض لخصمه ويصفه بكل نعت غير مشرف . فالانجليز في السياسة كالحمامين في المحكمة ، يقتنع كل منهم بصحة رأيه ويدافع بحماسة عن هذا الرأي . ولكنهم لا ينسون واجب المجاملة ، فلا يكيل أحدهم الشتائم لمناظره ، فإذا خرجوا من دار المحكمة خرجوا أصدقاء" .

وهكذا يخرج أعضاء مجلس العموم من مجلسهم عمالاً كانوا أم محافظين أم أحراراً ، حتى بعد جدل عنيف ومناقشات حادة . فإذا دخلت في أروقة المجلس أو مقاصفه رأيت الاختلاط بينهم تاماً والحديث ودياً لا تشوبه شائبة بغضاء . فليس من النادر أن ترى "المستر مكدونالد" يتسامر بالشرح ومرح مع "المستر لويدي جورج" . فالانجليز يعتبرون ميدان السياسة كميّدان "كرة القدم" أو كلعبة "الكريكت" ، يجتهد كل في أن ينتصر متى انتهت المسابقة تعانق الجميع . بل أكثر

من ذلك يستعملون في المناقشات السياسية وفي داخل مجلس العموم اصطلاحات وتعابير خاصة بالألعاب الرياضية . ففي الملاكمة لا يجوز للملاكم أن يضرب خصمه تحت حزام البطن . وإذا خرج أحد الأعضاء في المجلس عن اللهجة المألوفة بأن اشتد في الطعن على خصمه وتجاوز المبادئ الى الشخصيات صرخ في وجهه الأعضاء قائلين : "لا تضرب تحت حزام البطن" وهذا يؤيد عقيدة الانجليز في أن السياسة كالرياضة يجب أن يراعى فيها ما يراعى تقليدا في الألعاب الرياضية من حسن الأدب وواجبات المجاملة .

ومهما يكن من التقارب الذي حدث بين برامج الأحزاب خصوصا بعد التطور الذي أدخل على برنامج المحافظين في أواخر القرن الماضي ، ومهما كان أثر الحرب الأخيرة في التقريب بين وجهات النظر في كثير من المسائل التي كانت موضع خلاف فإنه مازال بين تلك البرامج فروق كثيرة نقسم الكلام فيها الى الموضوعات الآتية :

- ١ — السياسة الخارجية .
- ٢ — السياسة الإمبراطورية .
- ٣ — السياسة الاقتصادية والاجتماعية .
- ٤ — حرية التجارة .

(١) السياسة الخارجية :

ربما كانت السياسة الخارجية هي مظهر تلاقى أغراض الأحزاب السياسية وموضع اتفاقها أكثر مما عداها . وربما كانت سياسة الأحزاب في هذا الشأن هي أقربها تشابها لأن جميع الأحزاب متفقة على جوهرها . فالعمال والأحرار والمحافظةون يقولون بوجوب حفظ السلام في العالم ، ولذلك يؤيدون جميعا فكرة تخفيض التسليح ، وينادون بوجوب تشجيع عصبة الأمم حتى تصبح أداة صالحة لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية . إلا أنه رغما عن وجود هذا التشابه فإن وجهة النظر في الوصول الى هذا السلام تختلف باختلاف الأحزاب . فإن العمال والأحرار وبعض

المحافظين على استعداد لتأييد هذه الأفكار بكل مجهوداتهم وينصحون الحكومات البريطانية بانقاص سلاحها حتى ولو لم يبدأ غيرهم بذلك ليكون عملهم مثلاً تحتذيه الدول الأخرى ومساعدوا على التفاهم مع الحكومات الأخرى للوصول الى اتفاق عام يضمن استتباب الامن في العالم ولو أدت هذه الاتفاقات الى قبول انجلترا مبادئ التحكيم في جميع المنازعات التي تحصل بينها وبين الأمم الأخرى كما حصل أثناء وزارة العمال الأولى في سنة ١٩٢٤ إذ قبل "المسترمكدونالد" ميثاق جنيف . وكما حصل أيام وزارة المحافظين إذ أمضت اتفاقية لوكارنو وميثاق كيلوج في سنة ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ولكننا مع هذا نجد فريقاً غير قليل من المحافظين لا يوافقون على إنقاص التسليح في انجلترا إلا اذا قامت الدول الأخرى بانقاص عام في تسليحها . ونجدهم أيضاً يعضون فكرة دخول انجلترا في أى اتفاق أو معاهدة يترتب عليها أن تلزم انجلترا بتعهدات حربية . ويذهب هذا الفريق الى حدّ القلق من جراء عضوية انجلترا بعصبة الأمم ويرون أن هذه العضوية تقيد كثيراً من حريتهم في توجيه سياستهم الخارجية وتحمّلهم تبعات والتزامات ليس من مصلحة بلادهم احتمالها . ويرى هؤلاء أن الأولى بانجلترا أن تقصر مجهوداتها على عصبة الأمم البريطانية المؤلفة من أجزاء الأمبراطورية . وينادى هذا الفريق برأى قديم سائد في انجلترا وهو يقضى بوجوب عزلتها عن السياسة الأوروبية وصرف كل مجهوداتها في تمكين الروابط السياسية والاقتصادية بينها وبين أجزاء الأمبراطورية . أو أن توسع دائرة هذه المجهودات لتدخل فيها الدول التي تتكلم بالانجليزية والتي يسودها العنصر السكسوني . ويرى هذا الفريق أنه لا فائدة لانجلترا من الاشتباك في مشاكل أوروبا المعقدة ، وأنها لم تكن من سياستها الأوروبية إلا مسؤوليات كثيراً ما جرّتها الى الحرب .

على أننا اذا استثنينا هذا الفريق من غلاة المحافظين فانه يمكن القول بأن وجهة النظر الانجليزية في المسائل الخارجية لا تختلف كثيراً باختلاف الأحزاب ، وربما

كان من أهم الأسباب لوجود هذا الاتفاق في المسائل الخارجية هو رغبة الرأي العام في إبعادها عن الأحزاب ورغبة الأحزاب نفسها في جعلها بعيدة عن الحزبية.

(٢) السياسة الأمبراطورية :

أما من جهة سياسة إنجلترا نحو المستعمرات فيمكن القول بدون تحفظ بأن سياسة حزب العمال والأحرار تختلف فيها عن سياسة حزب المحافظين . فبينما نجد العمال والأحرار يميلون الى اعطاء هذه المستعمرات أكبر نصيب من الحكم الذاتي مع الحرص على بقائها جزءا من الأمبراطورية نجد المحافظين حتى الذين يقولون منهم بوجوب جعل مبدأ الحكم الذاتي مرمى السياسة الانجليزية يريدون السير في هذه السياسة بخطوات السلحفاة . وهذا الاتجاه ليس حديثا كما يشاهد الآن عند وضع دستور للهند ، بل هو قديم يرجع الى النصف الأول من القرن التاسع عشر حين نذبت حكومة الأحرار "اللورد درهام" الى كندا بعد ثورتها لدراسة أحوالها إذ أشار على الحكومة في تقريره بوجوب اعطائها حكما ذاتيا وافق عليه الأحرار في سنة ١٨٤٠ وعارض فيه المحافظون معارضة شديدة ومستمرة .

ونظرية الأحرار والعمال في هذا الموضوع تختلف في أساسها عن نظرية المحافظين . فيرى الأولون أن ترك إنجلترا للمستعمرات وجميع أجزاء الأمبراطورية حقها في حكم نفسها أدعى لبقاء هذه الأجزاء منضمة الى التاج البريطاني ، ويرى الآخرون أن إعطاء الحرية والاستقلال لأجزاء الأمبراطورية مدعاة لفصل عرى الاتفاق بينها وبين إنجلترا . على أنه حصل تطور عظيم في هذا الموضوع في الخمسين سنة الأخيرة : فقد تغير اتجاه الرأي في حزب المحافظين تغيرا كبيرا تخففوا كثيرا من ضلالتهم وأخذوا يسلمون تدريجا بأن لا سبيل لمخالفة قوانين التطور ومقاومة الآراء الديمقراطية الحديثة التي أخذت بجميع النفوس ووجدوا أن من المستحيل أن يرغبوا أجزاء الأمبراطورية على قبول حكم إنجلترا فأخذوا بذلك يقرّبون تدريجا من آراء العمال والأحرار في هذا الشأن .

(٣) السياسة الاقتصادية والاجتماعية :

هنا يظهر الاختلاف الشديد بين الأحزاب فان حزب العمال ينص في برنامجه على انتزاع مصادر الانتاج الكبيرة من الأفراد وإعطائها الحكومة لاستثمارها لصالح الجميع ، وعلى ذلك ينادى بأخذ السكك الحديدية والأراضي والمناجم والبنوك من الملكية الفردية ، وحقته في ذلك هو منع الغبن عن العامل الذي لا يأخذ نصيبا من الدخل متكافئا مع نصيبه في الإنتاج ، وكذلك لمع صاحب رأس المال من الحصول على ربح مبالغ فيه ثمرة لرأس ماله . وينص برنامج الحزب أيضا على وجوب إنقاص ساعات العمل وزيادة أجور العمال ووجوب تحمل الخزانة العامة مصاريف إعانة العمال أثناء البطالة ومعاشهم أثناء المرض وكبر السن للأسباب نفسها .

ولكن حزبي الأحرار والمحافظين مع شعورهما بوجوب مساعدة العامل حتى يعيش أحسن عيشة ممكنة يريان وجوب تمشى هذه المساعدة مع استطاعة مالية الدولة من جهة ومع الاحتفاظ بمبدأ الملكية الفردية التي تعتبر في نظر هذين الحزبين أساس المدنية الحالية . على أن حزب العمال اذا كان يضع موضوع الملكية الاشتراكية في برنامجه فان تاريخه لما تولى الحكم يدل على أنه لا يرمى الى تنفيذ هذه المبادئ دفعة واحدة وبدون أخذ توكيل بذلك من مجموع الناخبين . وقد كانوا يقترحون في الماضي أخذ ضريبة على رأس المال (Capital Levy) تساعد من جهة على تنفيذ المشاريع الاجتماعية التي يرون إدخالها مثل بناء المساكن الصحية للجميع العمال ، وتساعد من جهة أخرى على تطبيق المبدأ الاشتراكي الذي يرمى الى تعديل توزيع الثروة حتى لا تكون متجمعة في أيدي قليلة . وقد ألقت حكومة العمال الأولى بلخنة في سنة ١٩٢٤ تحت رئاسة "اللورد كولون" وبجث موضوع الضريبة على رأس المال ضمن ما بجث من المسائل المالية وأظهرت الصعوبات التي تقف ضده تنفيذ هذا المشروع من حيث تأثيره على الادخار ومن حيث تأثيره على مركز السوق التجارية ، وكانت النتيجة

أن عارضت أ كثرية اللجنة في تنفيذه . وبعد ذلك نولى العمال الحكم مرة ثانية فلم يعيروا الموضوع الأهمية التي كانت له في الماضي .

كذلك نجد حربي المحافظين والأحرار وإن اتفقا على وجوب الاحتفاظ بالملكية الفردية يختلفان اختلافا نسبيا في مدى الإعانة التي تقدمها الحكومة للعمال . فقد قام المحافظون في ابتداء القرن التاسع عشر بعمل تشريع ينظم عمل الأطفال في المصانع وقاموا بنصيبتهم في التشريع الاجتماعي في أواخر القرن الماضي وفي العشر السنين الأخيرة حيث أتموا قوانين معاشات العجزة ودفعوا معاشات للعمال أثناء البطالة . ولكن على رغم هذا كانت أهم المشاريع التي قامت بها الحكومات لتحسين حال العمال من نصيب حكومات الأحرار وعلى الخصوص وزارة "المستر أسكويث" في سنة ١٩١١ فان هذه الوزارة هي التي وضعت الأساس لنظام التأمين على العمال أثناء البطالة وأثناء المرض . كما أنه تحت تأثير وزارات الأحرار في القرن التاسع عشر تمكن العمال من الحصول على حق الانتخاب وتحت تأثير وزارة الأحرار في سنة ١٩٠٦ اعترف رسميا بنقابات العمال ، تلك النقابات التي أصبحت فيما بعد أكبر عضد لحزب العمال .

(٤) حرية التجارة :

هنا أيضا يظهر الخلاف الى درجة كبيرة بين الأحزاب لأن المحافظين يجدون في فرض الرسوم الجمركية الثقيلة على الواردات أقوى حماية للصناعات الانجليزية وأدعى الى الموازنة بين الصادرات والوارد ، ويعارض في هذه السياسة أ كثرية الأحرار والعمال . ونظرا لأهمية هذا الموضوع كفارق مهم في سياسة هذه الأحزاب ، ونظرا لأثره في سياسة هذه البلاد الاقتصادية سنفرده له الفصل التالي .

نظام الأحزاب الداخلي

إن تقدم الحياة النيابية وتطور المسئولية الوزارية في إنجلترا كانا السبب في تقدم نظام الأحزاب ووصولها الى هذا المركز السامي الذي تشغله الآن في الديمقراطية

الانجليزية . وكذلك ينسب بعض الكتاب سر تنظيم الأحزاب الحديث الى سبب آخر هو إدخال التعديلات الحديثة في قانون الانتخابات ، لأن هيئات الأحزاب قبل هذا الوقت كانت مقصورة على الهيئات الرئيسية التي تنظم شئونها داخل البرلمان ، ولم يكن لها هيئات في الأقاليم ولا جمعيات عمومية . وكان عدد الناخبين قبل إدخال تعديلات سنة ١٨٣٢ محدودا إذ كان أكثرهم من كبار الملاك . أما بعد صدور قانون سنة ١٨٣٢ وقانون سنة ١٨٦٧ الذي زاد عدد الناخبين زيادة كبيرة فقد أصبح من الضروري لكل حزب أن يزيد درجة الاتصال بهم لفهمهم مبادئ الحزب . وعلى هذا عهد كل من حزب الأحرار والمحافظة الى إنشاء لجان فرعية لها في الأقاليم تكون مهمتها نشر الدعوة للحزب ومساعدة المرشحين في الدوائر المختلفة ، كما عهد أيضا الى إنشاء جمعيات كبيرة تجمع كبار المعضدين لمبادئها في جميع أنحاء البلاد .

فألف حزب الأحرار "جمعية تسجيل الأحرار" (Liberal Registration Assoc.) وألف المحافظون "الاتحاد الأهلي لجمعيات المحافظين والاتحاديين" (National Fed. of Unionist and Conservative Assoc.) على أن تكون كل من هاتين الهيئتين على اتصال وثيق بالإدارة العليا للحزب التي تؤلف عادة من رئيس الحزب ومنظميه في البرلمان .

على أنه إذا كان النظام الحالي يدين بمبده الى صدور قوانين الانتخاب الحديثة فإن الانجليز ينسبون قوة النظام المتبع الآن في الأحزاب الانجليزية الى الحركة التي قام بها "المسترتشمبرلن" حوالي سنة ١٨٧٥ ، لأنه في هذا التاريخ عهد كل من حزبي الأحرار والمحافظة الى تأليف هيئة اتحاد لكل جمعياتهم المختلفة يشمل ممثلين لكل من هذه الجمعيات ، وألف كلاهما لجنة في كل مقاطعة ولجنة أخرى في كل دائرة انتخابية وجعلها على اتصال دائم بأن ترسل لجنة الدائرة مندوبين عنها للجنة الاقليم ، وبأن ترسل هذه مندوبين أيضا للجمعية العامة أو الاتحاد . ونظرا لأهمية هذا النظام نذكر شيئا من تفصيله :

أولا - لجنة الدائرة الانتخابية :

لكل حزب كما تقدم لجنة في كل دائرة انتخابية تشمل جميع أعضاء الحزب في هذه الدائرة تديرها لجنة تنفيذية منتخبة منها . وهذه اللجنة تتمتع بحرية كاملة واستقلال تام في تصرفاتها في هذه الدائرة ، وليس للسلطة المركزية للحزب سلطان عليها إلا من طريق الارشاد . ونظرا لهذا الاستقلال فان تأليف ونظام هذه الهيئات المحلية لا يتبع نظاما واحدا في جميع أنحاء البلاد ، والشئ الوحيد المشترك بين هذه اللجان هو وجود وكيل سياسي بمرتبة (Political Agent) يعمل تحت إشرافها ، وقد أصبح أكثر أعمالها بيد هذا الوكيل . وأهم عمل اللجنة هو تنظيم حركة الانتخابات . وتسعى للوصول الى هذا الغرض بالوسائل الآتية :

- (١) انتخاب المرشح الصالح للدائرة فهذه الهيئة المحلية هي التي تختار مرشح الحزب وهي مستقلة في ذلك كل الاستقلال عن الهيئة العليا للحزب .
- (ب) الدعوة للحزب ومرشحه في الدائرة وذلك بتوزيع المنشورات والإعلانات وإقامة الاجتماعات وإلقاء الخطب .
- (ج) مراقبة كشوف الانتخاب حتى تنبه أنصارها اذا لم تدرج أسمائهم في هذه الكشوف .

ثانيا - لجان المقاطعات :

ولكل من الأحزاب السياسية لجان في جميع الأقاليم ، وهي وإن كانت لا تتدخل في إدارة لجان الدوائر فانها على اتصال مستمر بها . وأهم ما تقوم به من العمل للحزب هو نشر الدعوة له في المقاطعة .

ثالثا - الهيئة الرئيسية للحزب :

تتركز إدارة كل حزب من حزبي المحافظين والأحرار الرئيسية في أيدي هيئة صغيرة العدد مقرها لندن وهي مكوّنة في حزب المحافظين من ثلاثة أشخاص هم رئيس الحزب ورئيس المنظمين والوكيل الأول . أما في حزب الأحرار فهي مكوّنة

من المنظمين ومن بعض قادة الحزب الذين ينتخبهم هؤلاء المنظمون لمساعدتهم في الإدارة . وأهم عمل تقوم به هذه الهيئات الرئيسية هو إدارة دفة الانتخابات ، فليس لها دخل مطلقا في وضع سياسة الحزب لأن الانجليز يرون أن مبدأ مسؤولية الوزارة أمام البرلمان يستلزم ترك وضع تفاصيل السياسة لرئيس الحزب بالاشتراك إما مع الوزراء اذا كان الحزب في الحكم وإما مع زعماء الحزب اذا كان في المعارضة^(١) . ومبادئ البرنامج تكون عادة محل مناقشة الجمعيات العمومية التي تعقد سنويا ويحضرها أعضاء الحزب في البرلمان ومنادوبو جمعيات الحزب في المقاطعات وفي الدوائر الانتخابية ، وهنا يتناقش جميع أعضاء الحزب في السياسة العامة التي يرى اتباعها . أما تفاصيل طرق تحقيقها فانها تترك للرئيس والزعماء تحقيقا لمبدأ المسؤولية الوزارية . وعلى هذا تنحصر أعمال السلطة الرئيسية هذه في التحضير للانتخابات وهي تؤدي هذا الواجب بالطرق الآتية :

(١) إعداد الرأي العام لقبول سياسة الحزب ، فتصدر كل من هيئتي المحافظين والأحرار مجلة شهرية يسميها الأحرار (Liberal Magazine) ويسميها المحافظون (Notes on Current Politics) تشرح فيها هذه السياسة وتدافع عن وجهة نظرها ، كما تصدر كتابا سنويا يبحث في أهم ما عرض في بحر السنة وتصدر أيضا خلاف هذه المطبوعات الدورية نشرات وتقارير وإعلانات بما يجتد وتراه هاما بين آن وآخر من المسائل ، وكذلك تؤلف رياسة الحزب بلحانا من كبار المفكرين والخبراء من أعضاء الحزب والمنتسبين اليه لبحث حالة البلد وإمداد الأعضاء بالبرامج والآراء عن جميع الأعمال التي تبحث في البرلمان وخارجه . ويعلق الانجليز أهمية كبرى على أعمال هذه اللجان . لأن بحوثها تغذى الحزب وتعطى الرئيس فكرة صحيحة عن البرامج التي يتبناها .

والسبب الذي يدعو الأحزاب الى القيام بمهمة إصدار النشرات الدورية هو

(١) جرى العرف أخيرا بأن تسمى الهيئة المكونة من زعماء حزب المعارضة الذين ينظر تأليف الوزارة منهم في المستقبل (Shadow cabinet) .

استقلال الجرائد اليومية الكبرى عن الأحزاب . لأنه مهما كان بعض هذه الجرائد يشايح حزبا من الأحزاب فإن أمر إدارتها وماليتها وتحريرها مستقل عنها .
(ب) تقوم الهيئات الرئيسية بعمل الترشيحات بأسماء بعض مرشحين للانتخابات في الدوائر إذا كانت لا تجدد الهيئات المحلية المرشح الاثنى لها . أما إذا انفقت هذه الهيئات على مرشحها فإن تدخل الهيئات الرئيسية لا يحصل مهما رغبت فيه ومهما رغب فيه منظمو الحزب . وتلك هي إحدى الفرص التي توجد أمام هؤلاء المنظمين للتدخل في أعمال الهيئات المحلية . على أنه احتراماً لهذه الهيئات قد جرت العادة بأن ترشح الهيئة الرئيسية أكثر من عضو واحد حتى يكون أمام الهيئات المحلية فرصة للاختيار .

(ج) تقوم الهيئة الرئيسية بمساعدة مالية للمرشحين الذين لا يقدرُونَ على دفع مصاريف الانتخاب أو لا تقدر الهيئات المحلية على مساعدتهم . وقد كانت الأحزاب فيما مضى تستبيح لنفسها الصرف من الاعتمادات السرية لتأخذ منها نفقات حزبها ، ولكن هذه العادة حُرِّمت في إنجلترا منذ سنة ١٨٨٦ وصارت نفقات كل حزب تجمع من أعضائه ومرشحيه وأنصاره الذين يطمعون في أن ينالوا إنعاء ملكيا . وقد جرت العادة بأن يطلب رئيس كل حزب وهو في الحكم وعند استقالته الإنعاء على بعض مساعديه وأنصاره ، وتنشر الجريدة الرسمية بجانب اسم المنعم عليه سبب الإنعاء . والذي جرى به العرف أن العدد الذي يطلب الإنعاء عليه من الأنصار لا يزيد على عدد الأصابع سنوياً ، كما أن الاختيار يقع دائماً على من يليقون لهذا الإنعاء .

إدارة حزب العمال :

أما إدارة حزب العمال فع أنها تشبه في تكوينها إدارة حزبي المحافظين والأحرار من الوجهات الآتية :

١ — وجود لجان في الدوائر الانتخابية .

٢ — وجود الوكلاء السياسيين في بعض هذه الدوائر .

٣ — وجود لجان في المقاطعات .

٤ — وجود هيئة عليا إدارية للحزب .

فهى تختلف عن إدارة الحزبين الآخرين بوجود الميزات الآتية :

(١) زيادة سلطة الهيئة الرئيسية المركزية في ترشيح أعضاء البرلمان وتخطى سلطة الدوائر الانتخابية في ذلك ، فلها في الواقع صوت مسموع في ترشيحهم ، والسبب في زيادة هذه السلطة يرجع الى احتياج كثير من الهيئات المحلية لإعانات مالية وعدم استطاعة كثيرين من مرشحي العمال الإنفاق على الانتخابات من عند أنفسهم فتمدهم السلطة المركزية بالمال اللازم لحركة الانتخاب ، وهى نتقاضى في نظير ذلك ثمنا لهذه المساعدة تخلى هذه اللجان عن حقها في الترشيح ، وهذا السبب أيضا يفسر تراخى هذه الرقابة بالنسبة لمرشحي النقابات ، لأن النقابات في غنى عن طلب الإعانة المالية ، بل هى في الواقع ونفس الأمر المصدر الأكبر الذى يستمد منه حزب العمال إيراده .

(ب) أنهم لا يعينون وكلاء سياسيين في كثير من الدوائر الانتخابية ، وهذا يرجع الى حداثة تكوين الحزب من جهة ، ومن جهة أخرى الى الدقة في تعيين الوكلاء . فان حزب العمال يشترط فيهم أن يقوموا بدراسات يؤدون فيها امتحانا خاصا قبل التعاقد معهم .

(ح) الميزة الثالثة التى تميز إدارة حزب العمال تتعلق بمالية الحزب . فالأحزاب الأخرى ترتكز كثيرا على الإعانة التى يدفعها أغنياء الحزب . أما حزب العمال فيستمد إيراده من الاشتراكات الزهيدة التى تدفعها له النقابات وجمعيات العمال المختلفة التى تحصلها من أعضائها بنسبة صغيرة . وهذه الإعانات مع ضآلتها تأتى للحزب بإيراد وفير لكثرة الأعضاء . وقد كان مجموع ما دفعته النقابات للحزب في سنة ١٩٢٤ مبلغ ٣٦ ألف جنيه .

وتتكون هيئة حزب العمال الرئيسية من الوكيل العام للحزب بصفة رئيس ومن رئيسة جمعية النساء للعمال ومن بعض كبار موظفيه . وهذه الهيئة العليا على اتصال مستمر برئيس الحزب في البرلمان بواسطة سكرتير حزب العمال العام الذى هو

في الوقت نفسه المنظم الأول لحزب العمال في مجلس العموم . أما هيئات الحزب في الأقاليم فهي عشر فقط ، وتتولى كل منها الاتصال باللجان المحلية في دائرتها .

أشرنا فيما تقدم الى وظيفة منظم الحزب . ونظرا للمركز الهام الذي يشغله هذا المنظم في الأحزاب الانجليزية نذكر بعض الشيء عنه . فهو أداة الاتصال بين رئيس الحزب وبين الأعضاء في البرلمان ، ولذلك يطلب منه أن يكون ملما بالشيء الكثير عن أخلاق الأعضاء وميولهم ، كما يطلب منه أن يكون حائزا لاحترامهم وثقتهم حتى يستطيع أن يقف رئيس الحزب على تطورات ميولهم وما ييجد من آرائهم في المسائل المختلفة . كما أن المنظم هو حلقة الاتصال بين الهيئة الرئيسية للحزب وبين الهيئات والجمعيات المختلفة في الأقاليم والدوائر الانتخابية ، يبعث اليها بالآراء والمنشورات ، ويتلقى منها طلباتها وآراءها ، ويساعدها اذا ما احتاجت الى المساعدة في اختيار مرشحها لمجلس العموم ، وبذلك يتمكن أيضا من إعطاء رئيس الحزب فكرة صحيحة عن التطورات السياسية التي تجري خارج البرلمان . ولكثرة أعماله الحزبية ووجوب تفرغه لهذه الأعمال جرت العادة بأن يعطى المنظم متى تقلد حزبه الحكم وظيفة حكومية ذات مرتب لا عمل فيها وهي وظيفة اللورد الثالث للفرزاة .

ومن أهم أعمال هذا المنظم استدعاء أعضاء الحزب في البرلمان لحضور الجلسات كلما أحس ضرورة لذلك . فمثلا اذا توقع حصول اقتراع في مجلس العموم على أية مسألة من المسائل فعليه أن يخطر الأعضاء بذلك ، بل عليه أن يستدعيهم بالتلغراف أو التليفون اذا رأى ضرورة ماسة ، وعلى الأعضاء أن يخطروه بعناوينهم اليومية حتى يسهل الاتصال بهم .

يجانب هذه الهيئات التي تدير الأحزاب الانجليزية توجد النوادي الحزبية في العاصمة وفي الأقاليم ، والغرض منها حفظ وحدة الحزب وإيجاد كلفة منظمة لنشر الدعوة لهم ، كما توجد كذلك جمعيات أخرى مختلفة أهمها جمعية (Primrose League) عند المحافظين التي أنشئت في سنة ١٨٨٣ نسبة الى الزهرة التي كان يحبها رئيس

الحزب في ذلك الوقت "المستردزرائيل" . وجمعية سيدات الأحرار عند حزب الأحرار التي أنشئت في تلك السنة . وللعمال جمعية الإخاء وحزب العمال المستقل . وأهم عمل تقوم به هذه الجمعيات فوق عقد الاجتماعات الخطابية لفهم الرأي العام بمبادئ أحزابها هو نشاطها أثناء الانتخابات ، فانها لا تقصر همها على نشر الدعوة بالكتابة والكلام ، بل تذهب في ذلك الى زيارة المساكن الخاصة ومناقشة أفراد الناخبين ، كما يتفرغ أعضاؤها أيام الانتخابات لنقل الناخبين الى أماكن الانتخاب . وكذلك تقوم جمعيات الأحزاب بتأسيس ما يسمونه "مدارس أيام الأحد" ، والغرض منها أن يقوم فريق من زعماء هذه الأحزاب بالقاء سلسلة محاضرات في أيام الأحد تتناول الدفاع عن سياسة الحزب ومبادئه ، كما تقوم بعمل هذه المحاضرات في فصل الصيف في جهات الأرياف وتسمى "مدارس الصيف" وهي تقوم بالغرض نفسه . وكذلك يسمى كل حزب لإيجاد نواد للألعاب الرياضية يجتمع فيها الأعضاء بعد ألعابهم لسماع محاضرة عن غرض من الأغراض التي يسعى اليها الحزب . ولهم جميعا في لندن أبهاء لحفلات الموسيقى والرقص تختتم دائما بمحاضرة من النوع السابق . وبهذا تسمى جميع الأحزاب الى نشر مبادئها السياسية والاجتماعية بكل أنواع الترغيب والإقناع . ويسمح في أكثر الأحيان لغير المقتنعين بمناقشة المحاضر ، لأنهم يعنون لا بكثرة الأعضاء بل بدرجة اقتناعهم بمبادئ الحزب .

الفصل الثالث

حرية التجارة والحماية الجمركية

كان هذا الموضوع الخطير مثار جدل بين الساسة الانجليز طوال القرن الماضي والقرن الحاضر، وقد وصل هذا الجدل في بعض الأحيان الى درجة من الشدة والعنف أحدثت انقساماً خطيراً في الرأي أدى الى أزمات سياسية خطيرة، لذلك رأيت أن أشرحه شرحاً تفصيلياً ليقف القارئ على آراء أنصار كل رأي وآراء معارضيه .

١ - نبذة تاريخية :

كان تصدير المواد الخام من إنجلترا منبع ثروتها في القرون الوسطى، وكانت تستورد نظير ذلك مصنوعات الأمم الأخرى وتحفها التي لم تكن قد تهيأت هي بعد لصناعتها . ولم تكن النظم والقيود التي اتبعت في المتاجرة في ذلك العصر موانع للثروة كما اعتبرها من انتصروا لحرية التجارة فيما بعد، بل كانت هي الضمان لتلك الحرية إذ لا توجد هذه حيث لا أمان يكفلها .

تقدمت الصناعة قبيل ختام القرون الوسطى بما جبل عليه السكان من حب العمل وبهجرة الصناع والفنانين من البلاد الأخرى . وبدأت إنجلترا تشعر بمركزها الصناعي بين الأمم وتحس الحاجة الماسة الى اتباع طرق تعج صناعاتها وتتميتها، فرتبت رسوماً على ما يرد اليها من المصنوعات الأجنبية وخطت حول نفسها سياجاً لتحصن وراءه ضد ما قد يوجه الى صناعاتها مما يضر بها من منافسة خارجية غير مشروعة . ثم تطورت بها الحال فرفعت الحواجز الداخلية واتحدت بأسكتلندا في سنة ١٧٠٧ وأطلق عليهما اسم بريطانيا العظمى . ثم انضمت هي وإيرلندا في سنة ١٨٠١ في حظيرة اقتصادية واحدة . وكذلك بلغت الممالك المتحدة قمة التفوق الاقتصادي في ذلك العصر بفضل سياسة الحماية تلك التي انتقصها فيما بعد الاقتصاديون وانتقدوها انتقاداً مراراً .

وبما ميّزت به الطبيعة بريطانيا العظمى من موارد للانتاج ومواد أولية نشطت صناعاتها في أواخر القرن الثامن عشر، ثم خطت خطوات واسعات بما أدخلتها فيه المخترعات من أطوار سريعة التغير، فأصبحت نظم التجارة القديمة غير وافية لما جت من محدثات، ولم يعد من السهل تطبيق القيود والتعريفات التي كانت قد وضعت عند فجر الصناعة فأصبحت عقبات في سبيل التقدم السريع .

على أنه بالرغم من تقدم بريطانيا الصناعات في ذلك العصر قد حلت بها في أوائل حكم الملكة فيكتوريا ضائقة لم تعهدها من قبل، وساءت حال الطبقات الفقيرة، وألم بالزراع بنوع خاص عسر أوقع أكثرهم في مخالب الافلاس . هنا علانداء بعض الساسة والاقتصاديين وخرجت الصيحة من الغرفة التجارية بمانشستر، إذ تناول البحث في الحال الاقتصادية "كوبدن" أحد تجار ذلك البلد ومن الاقتصاديين القائلين بحرية التبادل وسياسة التفاهم بين الأمم ، ونادى برفع الحماية عن الزراعة، واقترح تقديم عريضة لمجلس العموم أمضاها معه الكثيرون لإلغاء القانون المسمى "قانون الحبوب"^(١) فانتشرت هذه الفكرة في أنحاء البلاد وأتى المثات من المندوبين الى لندن بعرائض من هذا القبيل، مما دعا أحد النواب في مجلس العموم الى طلب التصويت لإلغاء القانون فرفض المجلس طلبه بأكثرية ساحقة . فتألفت كصدي لهذه الحركة في سنة ١٨٣٨ "جمعية المعارضين لقانون الحبوب" كان "كوبدن" قلبها النابض و"جون برايت" ساعدها الأمين، هذا يثير الجماهير بفصاحته، وذلك يفتح معارضيه بدافع حجته . وأخذت الجمعية على نفسها الكفاح وتفهم الزراع أن العسر الذي لحق بهم

(١) يرجع تاريخ القيود على تجارة الحبوب في إنجلترا الى القرون الوسطى، غير أن هذه القيود لم تكن لها صبغة القوانين المعروفة اليوم . ويبدأ تاريخ قانون الحبوب فعلا من أواسط القرن الخامس عشر حين نيت الحكومة تصدير الحبوب برخص تعطيا المصدرين، وأباححت التصدير بغير رخصة اذا نزل السعر الى حد محدود . ومنذ ذلك العهد توالى التبديل في قوانين الحبوب كفرض رسوم مقيدة أو رسوم ملاءمة وتحديد سعر المصاد من الحبوب تبعاً لزيادة المحصول ونقصه . وكل هذا التقنين يرمى الى حماية الزراع ضد منافسة المحصولات الأجنبية وضمان السوق الأهلية لهم والهيممة على تموين البلاد بما يعتبر ركناً من أهم أركان الغذاء .

إن هو إلا نتيجة ذلك القانون وأنه لن يغيثهم إلا الغاؤه. أفهمتهم أن الحماية رفعت من ثمن الحبوب ولكن ارتفع كنتيجة لهذا ثمن الخبز الذي هو أهم أركان القوت عندهم، وكذلك لم يغموا من ارتفاع ثمن الحبوب شيئا. على أن هذا القانون لم يكن هو أساس السوء كله، ولكنه كان الواسطة لإهاجة الرأي العام الذي تهمة سهولة الحصول على ضروريات الحياة في وقت عثر فيه القوت على كثير.

وكذلك تمكن "كوبدن" من إعلان الحرب على الرسوم الجمركية، وساعده في ذلك الوقت أن انتخب عضوا لمجلس العموم في سنة ١٨٤١، فحمل حملة صادقة على قانون الحبوب أحدثت أثرها في نفوس النواب مما شجعه بعد ذلك على رفع لواء حرية التجارة في وجه المحافظين في المجلس والكر عليهم بكتائب البرهان مما هو أمامهم ظاهر، فانضوى تحت علمه منهم الكثير من بعد ما بدت لهم الآيات من الأمر الواقع، إذ قد نزل بارلندا في أواخر سنة ١٨٤٥ حط تضروره أهلها جوعا، وعثا حاولت الحكومة إغاثتهم بشراء القمح الهندي ثم يبعه لهم بثن زهيد، وبمعاونة السلطات المحلية بسلف مقدمة لاستخدام الناس في أعمال المنافع العامة. ولكن وطاة القحط كانت أكبر من أن تخففها هذه الاجراءات فتوثقت حلقات الأزمة ولم تعد الوسائل التي تذرعت بها الحكومة لإغاثة الأمة تجدى شيئا.

كان "سيروربت بيل" على رأس وزارة المحافظين في ذلك الوقت، وكان قد سبر الداء وعلم مكنه واقتنع بأن سياسة الحماية التي تتبعها الدولة هي نفسها جرثومة المرض، فصارح زملاءه برأيه وهو أن تفتح الأبواب واسعة في وجه التجارة وأن تعدل القيود المقيدة بها كما يأتي :

- (١) أن تلغى جميع الرسوم المانعة منعا باتا وتخفف الرسوم المقيدة.
- (ب) أن تخفض الرسوم على المواد الخام تخفيضا كبيرا.
- (ح) أن تخفض الرسوم على المنتجات نصف المصنوعة الى حد معقول.
- (د) أن تخفض الرسوم على المصنوعات التامة تخفيضا يسمح بالمنافسة العالمية العادلة.

فاختلف زملاؤه فيما بينهم وتشعبت آراؤهم في صلاحية هذا الرأى الذى اتهموه بالتطرف . ثم أجمعوا على أن يؤلفوا لجنة لتدرس الحال وتقترح ما يمكن عمله لاصلاحها ، لكن اللجنة لم توفق الى حسم الخلاف . وقام فريق من الوزراء ينكر أن الحال تدعو الى أن تخرج الوزارة عن كامل برنامجها المتعلق بالحماية التى هى ركن أساسى فى سياستها واستمسكوا برأيهم وانشقوا على زملائهم الذين خالفوهم الرأى ، فأدرك "بيل" ما كانت تنطوى عليه الأزمة من خطر محقق ورأى أنه لن تستطيع وزارته على انقسامها أن تقوم بأعباء الحكم فى البلاد فاعتزل منصبه .

لم يكن من الممكن عندئذ تأليف وزارة من الأحرار لضعف حزبهم إذ ذاك ، ولا من المحافظين ممن انشقوا على "سير روبرت بيل" لرفض زعيمهم وهو "لورد ادوارد استانلى" تأليفها . فلم يكن بد من استدعاء "سير روبرت" ثانية بعد بضعة أيام لتقلد الحكم فعاد حاملا لواء حرية التجارة واختار من بين زملائه الأقلين من شاركوه فى الرأى الذى رآه وملاً باقى المراكز من الأحرار .

كذلك أعلن "بيل" للعالم تحوّل بريطانيا بغاة فى سنة ١٨٤٦ عن سياسة الحماية التى اتبعتها منذ القدم ، ولم ينتصف القرن التاسع عشر حتى كانت حرية التجارة السياسة الاقتصادية للبلاد ، ولم تعد الطرق والوسائل التى اتبعتها الساسة البريطانيون من قبل للوصول الى الأوج الاقتصادى والمالى إلا ذكرى نظريات قديمة دارسة .

٢ — حركة حرية التجارة ببريطانيا وصداها فى العالم :

لما قام "كوبدن" ينادى برفع الحماية عن الزراعة واتباع سياسة حرية التجارة كان يتنبأ بأنه إذا اعتنقت بريطانيا سياسة الحرية فستحذو حذوها باقى الأمم ولا سيما تلك التى لها بها صلات اقتصادية متينة ، وبذلك تتم سياسة الحرية جميع العالم فتزداد تبعاً لذلك حركة التجارة العالمية . ونجح "كوبدن" فى أن يهيئ لوزارة "لورد بلمرستون" أن تبرم معاهدة تجارية مع فرنسا فى سنة ١٨٦٠ تقص بمقتضاها كثير من الرسوم الفرنسية على البضائع البريطانية ، وكان من حسنات المعاهدة أن

شدت من أزر مبدأ الحرية وشجعت أكثر الأمم في أوروبا على إبرام مثلها بين بعضهم والبعض مما أدى إلى تخفيض تعريفاتها وإلغاء كثير من رسومها الجمركية .

ولقد كاد يكون تنبؤ "كوبدن" صحيحا اذ كان لحركة الحرية ببريطانيا صداها في العالم، وظلت نحو جيل تؤثر في اتجاه سياسة الأمم الاقتصادية . ولكن هذه الحال لم تدم إذ تحولت الوجهة ثانيا، ودعا الى هذا التغير وقتئذ الحروب الأوروبية التي قضت على كل أمة باقفال أبوابها دون التجارة مع الأمم المعادية لها أو التي قد تنقلب في سير الحروب أمداء . ومشى ذلك الى جنب احتياج الحكومات لجمع دخل يمكنها من الانفاق في تلك الآونة العصيبة . وكذلك اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحماية درعا لها بعد حربها الأهلية، وتبعتها ألمانيا وفرنسا بعد حرب السبعين، واقتدى بهم بعد ذلك كثير من الأمم الأخرى . ولم يكن وضع التعريفات الجمركية هو الطريق الوحيد الذي اتبعته تلك الأمم بل إنها تذرعت بكل الوسائل الممكنة للوصول الى حماية صناعاتها وأسواقها، ففرض بعضها أجورا لنقل البضائع الأجنبية أعلى من الأجور لنقل البضائع الوطنية، وعمد البعض الآخر الى وضع قوانين صحية تمنع استيراد الحيوانات الحية وتفرض رقابة شديدة على الوارد من المواد الغذائية، وأوحى البعض الى حكومات المستعمرات أن تشجع الناس على إبرام الصفقات مع البيوتات التجارية في الدولة المتبوعة وغير ذلك مما ألقى كثيرا من العقبات في سبيل التجارة العالمية .

غير أن كل هذا لم يزعزع من بريطانيا وهي حصن سياسة الحرية الذي اشترك في بنائه كثير من كبار ساستها قريبا من نصف قرن ، فلم تتراجع أمام تلك العقبات لما لها من سبق في ميدان الصناعة ولهيمنتها إذ ذاك على الأسواق العالمية .

٣ — الدعوة الى التعريفة في أوائل القرن العشرين :

ظلت سياسة الحرية ببريطانيا المتصرفة في الحياة الاقتصادية حتى مستهل القرن الحالى حينما قام "مستر جوزيف تشمبرلن" أحد الأحرار ووزير المستعمرات إذ

ذاك وتقدم ببرنامجه الى الأمة في خطاب ألقاه ببرمنجهام في مايو سنة ١٩٠٣ ، ويقوم هذا البرنامج على أساس ترك سياسة الحرية ويتلخص في نقطتين : (الأولى) إنشاء اتحاد جمركي تفضيلي بين بريطانيا ومستعمراتها ينتج منه تبادل المنافع التجارية لتمهيد السبيل الى تكوين اتحاد امبراطوري . (الثانية) وضع تعريفية جمركية — لا لغرض الحماية — بل لتخذها الحكومة سلاحا عند مفاوضة الأمم الأخرى ومساومتها في تعريفاتها التي تضر ببريطانيا .

تناقش مجلس العموم في هذا الاقتراح وعضده "مستر بلفور" — وكان رئيس الوزارة الائتلافية إذ ذاك — قائلا إن بريطانيا لم تعد في نفس المركز الذي كانت فيه عند ما اعتنقت مذهب حرية التجارة ، وإن التعريفية قد تكسبها خيرا وتمكنها من نيل امتيازات لدى الأمم ذات التعريفات المتعسفة . فأدى هذا التعضيد الى استقالة خمسة من الوزراء الذين رأوا أن هذا تخل عن سياسة الحرية ، وكذلك استقال "مستر تشمبرلن" نفسه عند ما رأى عدم الاستعداد لقبول اقتراحه .

ظلت هذه الحركة قائمة ودامت المناقشة فيها داخل المجلس وخارجه ، غير أنها لم تتجح لما أحدثته من الانقسام في الوزارة مما أدى الى استقالتها وخلفتها أخرى عجلت حل المجلس وإجراء انتخابات عامة لاستفتاء الأمة في هذا الاقتراح أسفرت عن أكثرية عظمى للأحرار ، وبقي علم حرية التجارة مرفوعا على ثغور بريطانيا .

هكذا تداول المبدأ أن في بريطانيا العظمى أحدهما إثر الآخر منذ بدأت أحوالها الاقتصادية تطمن الى نظام . وقد أخذ أصحاب كل مبدأ — ولا يزالون — يسوقون الحجج على الآخرين معززينها بالشواهد التي تقوم على أساس التجارب الفعلية في ميدان الحياة الاقتصادية . على أنه مهما اختلف الفريقان باختلاف تلك الشواهد وما تقوم عليه من تلك التجارب الفعلية فهناك أمر لا اختلاف فيه ولا تبديل له ولا نتيجة لجدل اقتصادي بغير اعتباره في المكان الأول ، ذلك هو اعتماد بريطانيا في تقدمها الإقتصادي ورخائها على ارتباطها بالعالم بروابط التجارة الخارجية . لذلك نجد دائما من بين كبار أئمة المبدأين من يميل الى انطاب الآخرفيسلم أصحاب الحرية ببعض مستثنيات من

مبدئهم ، ويفعل أنصار الحماية مثل ذلك تمشيا وراء صالح الأباطورية أمام الأمر الواقع واشتباك ذلك الصالح بباقي الأمم . هذا ولو أن حزب المحافظين هو عميد الحماية وحزب الأحرار هو نصير الحرية التجارية فليس الحد الفاصل بينهما يتنا قاطعا . وقد ذكرنا فيما سبق أن "سير روبرت بيل" زعيم المحافظين قد تحول عن سياسة الحماية وهو على رأس الوزارة المحافظة الى سياسة الحرية وألف وزارة من الأحرار كان هو رائدها وهاديا . وقام "مستر جوزيف تشمبرلن" وهو من الأحرار ينادى بتابع نظام التفضيل بين أجزاء الأباطورية ، ووضع تعريفه جمركية تساو بها بريطانيا الأمم الأخرى . وها هو "مستر رانسبان" وزير التجارة في الوزارة القائمة الآن قد غدا بطل التعريفه اليوم وقد كان بالأمس ركنا قويا من أركان الأحرار . بل ها هو ذا "مستر بولدوين" زعيم المحافظين اليوم يذكر في أحاديثه أنه يود لو تخفض التعريفات في العالم لأنها عوائق للتجارة العالمية وأنه يرى أن وضع التعريفه البريطانية إن هو إلا إرغام للأمم الأخرى لتخفض من غلوائها في تعريفاتها . بل إن حزب العمال وهو المعروف بالتطرف في سياسة الحرية قد ظهر من بين صفوفه نفرا لا يعدون الميل الى سياسة الحماية إثما ولا زلزلة لمبدئهم اذا حكمت بذلك الضرورة ودعا صالح الأباطورية اليه . وها هو زعيم العمال بالأمس ورئيس الحكومة اليوم "مستر ماك دونالد" يقول في إحدى خطبه في المعركة الانتخابية الأخيرة التي خرج منها رئيسا للوزارة القومية الحاضرة : "لقد طافت برأى فكرة منذ سنتين أو ثلاث ثم رسخت بذهنى بعد أن بدأنا نشعر بتأثير نتائج الحرب الكبرى في الحياة الاقتصادية ، تلك هى أن الحوادث والظروف التى هيأت لنا أن نعتنق مبدأ حرية التجارة قد تغيرت منذ أن عقد الصلح في سنة ١٩١٨" . وسنرى فيما بعد كيف فرضت منذ عهد "بيل" رسوم للحماية في أيام وزارة الائتلاف التى رأسها "مستر لويد جورج" في زمن الحرب الكبرى وهو زعيم الأحرار ، وكيف اتبعت الوزارة نفسها نظام التفضيل بين أجزاء الأباطورية ، وكيف أصدرت قوانين الاستيراد المانعة للحماية .

والحقيقة هي أن كثيرا من أنصار المبدأين يرون الجمع بينهما تبعا لما تقتضيه الحوادث والظروف التي تحكم الحياة الاقتصادية في الرخاء وفي الشدة ، اذ ليس غرضهم الانتصار للبدأ تعنتا وعنادا، بل إنهم ينشدون الخير لبريطانيا على أى مبدأ مشج وبأية وسيلة مجدية .

٤ - كلمة عامة في المبدأين :

مبدأ حرية التجارة :

يقوم هذا المبدأ على أن كل فرد أدرى بصالحه من أى فرد آخر، وأن صالح الفرد لا يتنافى مع صالح المجموع، وما الهيئة الاجتماعية إلا مجموعة أفراد يفترض فيهم المساواة في ميدان المنافسة، وكلهم يسعون وراء صالحهم على علم منهم أو على غير ما يعلمون .

فاذا أخذت أمة بهذا المبدأ فانها تفتقر لإخراج المنتجات التي يحسنها أبناءها وتجلب من الخارج ما تحتاج اليه من المنتجات التي يحسنها أبناء الأمم الأخرى . فاذا عمّت حرية التجارة جميع العالم تخصصت كل أمة في إنتاج ما هي أقدر على إنتاجه تبعا لطبيعة أفرادها واستعدادهم . وبذلك يكون إخراج المنتجات على أحسن ما يكون من الاتقان، وتظل حركة التبادل بين الأمم جارية لا تنقطع مما يكفل رواج التجارة العالمية التي يقوم عليها تقدم العالم الاقتصادى والمالى .

فاذا تدخلت الحكومة في شئون الأفراد وأقامت أسوارا حول بلدها بفرض الرسوم الجمركية فانها تقيد بذلك حرية الأفراد في انتخاب ما هم أقدر على إنتاجه أو تلزمهم إنتاج ما لا يميلون هم الى إنتاجه أو تضطروهم الى إنتاج أصناف متعددة فلا يستطيعون أن يحسنوا شيئا منها أو يتخصصوا فيه، ظنا منها أنها تنشط بذلك الصناعات الأهلية وتروج التجارة الداخلية فتحفظ بمنتجاتها في بلادها وتحفظ بأموالها داخل حدودها، ولكنها تقتل بذلك ملكة التخصص والاتقان، ولا تستطيع أن تكفل الرخاء الدائم إذ يأتى وقت لا نتسع أسواقها للتدفق من منتجاتها .

مبدأ الحماية :

يقوم على أن الأفراد يخطئون غالبا في تقدير الصالح العام إزاء صالحهم الشخصي وتقدير الصالح الدائم الى جانب الصالح العارض ، وإن الحكومة أدرى بتقدير الصالح العام من الأفراد ، إذ أن واجبها هو حماية ذلك الصالح لتكفل به الصالح الخاص . وهى أبعد نظرا من الأفراد وأدق وزنا ، فإذا تدخلت فانما تمنع التطرف الفردى والاستئثار من جهة ، ولتحمى بلدها من جهة أخرى ضد بلاد تحصنت وراء أسوار جماركها وهاجمت من لا أسوار لها تحميها .

هكذا المبدأ ، فبينما يرى الأول أن الثروة هى الغرض المنشود — ولذلك فالثروة الفردية لها خطرهما — وأن ثروة العالم هى مجموع ثروة الأفراد ، يرى الثانى أن الثروة ما هى إلا وسيلة وأن هناك ما هو أهم وأبقى ، ذلك هو صالح الامبراطورية .

يقول الأول : إن الحكومة لا يصح لها أن تتدخل بوضع تعريف جمركية أو بأى نظام آخر لتعصد صناعات خذلت فى ميدان المنافسة أو تهدى صناعات الى سلوك طرق أخرى لم تتبعها وهى تحت إشراف الأفراد . وإذا لم تؤت إحدى الصناعات ثمرا فى ميدان المنافسة الحرة فليحول رأس مالها الى جهة اقتصادية تدر الخير . وإن تغذية هذه الصناعة بطرق مفتعلة كوضع تعريف تحميها إن هو إلا خسارة اقتصادية يتكبدها المجموع . فيقول الثانى : إن رأس مال هذه الصناعة المخذولة لا يمكن تحويله الى صناعة أخرى بالسهولة التى قد تترأى لأول وهلة ، فإن رأس المال هذا يتكون من معامل ومصانع وآلات وما الى ذلك مما لا يسهل الانتفاع به بعد اندثار تلك الصناعة . على أنه لا ينكر أنه قد يكون أحيانا من المستحسن إغفال مثل هذه الصناعة ، ولكن لا يمكن تقرير ذلك بغير انعام النظر فى أمور كثيرة تتعلق بها مثل مركزها وعلاقتها بغيرها من الصناعات وتأثيرها فيها والمنفعة التى تعود على الأمة منها والعمال الذين يستخدمون فيها وإمكان استخدامهم فى صناعة أخرى ونحو ذلك مما له أثر كبير فى حياة الأمة الاقتصادية .

ولا يحجم مبدأ الحرية أن يهمل أمر المشروعات الزراعية اذا رأى أنها لا تجدى نفعا ، ولا يتأخر أن يصدف عنها يومئذ الى ما فيه الوفرة والخير . ولكن مبدأ الحماية يرى غير ذلك ويقول إن الزراعة لازمة لحفظ كيان الأمة ، فهي تكفل سوقا كبيرة داخلية للصنوعات الأهلية تكون آمن ضمان لنجاح حركة الصادرات ، إذ أن اتساع السوق واستعدادها لتقبل المنتجات يدفع المنتجين الى إخراج أقصى ما يستطيعون من مصنوعاتهم ، فتقل مع الانتاج بالجملة تكاليف ذلك الانتاج ، فتقل تبعها لها الأثمان فتجد المنتجات سبيلها معبدا لدخول الأسواق الأجنبية ، وبذلك تطرد حركة الصادرات .

فبدأ الحرية يترك للانتاج والصناعة أن يتدرجا على حد ما تملى عليهما طبيعة الحياة وما يتأثران به في ميدان المنافسة العالمية من مؤثرات طبيعية . بينما يرى مبدأ الحماية أن الحقائق الواقعة لها حكمها في الحياة الدائمة التغير فلا بد من خلق الفرص لمن لم تسنح وتكوين جو صالح للانتاج والصناعة وتعهدهما بما ينميها والدفاع عنهما ضد ما يلاقيان من هجمات خارجية .

ه - تدخل الحكومة والغرض من التعريف :

تدخل الحكومة في الهيمنة على الحركة الاقتصادية في الدولة بأن ترتب تعريف جمركية تتحصن خلف أسوارها صناعاتها الأهلية وتحمي بها أسواقها الداخلية وتتأوى بها من الأمم الأخرى من يناوئها . وتوضع التعريف دائما لواحد من غرضين رئيسيين وهما زيادة إيراد الدولة ومنع أو تقليل الواردات ، وقد توضع للغرضين معا وتسمى " التعريف العالمية " ولكن من المتعسر تحقيق ذلك اذا أريد أن تكون التعريف كاملة ، إذ يستدعى هذا دقة متناهية في تبويب المنتجات لكل صناعة والتفريق بين أنواعها ودرجات تلك الأنواع وجودتها وفرض الرسوم المتباينة المتفاوتة على كل فرع من فروع الواردات المختلفة المتعددة وما قد يحد من تلك الفروع مما يؤدي إلى مضاعفات في تلك الرسوم ثم تبديلها تبعا للحدوثات المتجددة في كل آن .

الغرض الأول — زيادة الإيراد :

ليس هذا هو الغرض الأكبر من التعريفة في هذا العصر، ولو أن دخل رسوم الوارد يكون ركنا مهما من أركان ميزانية كل الحكومات، ولا تستثنى من ذلك بريطانيا إذ أنها لم تدع يوما جميع الواردات المختلفة تدخل إليها بغير رسوم. ولقد كان دخل جماركها في سنة ١٩٢٩ مائة وثمانية عشر مليوناً من الجنيهات وهو ما يعادل ١٤٪ من الدخل العام وفي سنة ١٩٣٠ مائة وعشرين مليوناً وهو ما يعادل ١٥٪.

وليس يحتم مبدأ حرية التجارة الرسوم الجمركية كلية إلا ما يؤثر منها مباشرة في سير التجارة العالمية. وتعتبر الرسوم على بعض المنتجات التي لا تنتجها بريطانيا كالتشاي والتبغ رسوما للإيراد ما لم يقصد بها تشجيع الوارد من بلد دون بلد. وفرض الرسوم على بعض الواردات التي تنتج بريطانيا مثلها كالبيرة قد يعتبر للإيراد إذا فرض رسم على البيرة البريطانية بمقدار ما يفرض على الوارد من البيرة الأجنبية، ليتسنى للتجيين الأجانب والبريطانيين أن يتنافسوا في ميدان واحد. ولا يعتبر المبدأ أن الرسوم للإيراد إلا إذا لم تؤثر في ورود المنتجات المفروضة عليها.

والمدافعون عن هذا الغرض من التعريفة يقولون : إن فرضنا الرسوم على الواردات يرفع عن أهل بلادنا عبئا من الضرائب غير يسير ويضعه على كاهل أهل البلاد الأخرى، بمعنى أن المستورد البريطاني تحت نظام التعريفة يدفع للمصدر الأجنبي ثمنا لبضائعه أقل مما قد يعادل رسم الوارد، وعلى ذلك فالمصدر الأجنبي هو الذي يدفع الرسم في الحقيقة.

فيرد المعارضون لهذا الرأي بقولهم : إن هذا لا يكون صحيحا إلا إذا كانت البضائع التي يصدرها المصدر الأجنبي لا يمكن تصريفها في غير أسواق بريطانيا وعندئذ يضطر إلى تخفيض أثمانها. أما إذا كان يجد أسواقا أخرى لبضائعه فإنه لن ينخفض الأثمان، ويضطر المستورد البريطاني إلى أن يشتري بها ثم يقتص بدوره من المستهلك

برفع الثمن الذى يبيع به اليه ، ولكنه مع ذلك لا يضمن بيع بضائعه إذ ربما يقل الطالب أمام العرض المرتفع الثمن فيتعرض للخسارة . وعلى ذلك يكون المبرر لوضع التعريفة لهذا الغرض نظريا فقط ، إذ الواقع ببريطانيا يشهد بأنها تعتمد دائما فى حاجياتها الضرورية على المستجيبين الأجانب الذين يجدون فى أكثر الأحيان ، إن لم يكن دائما ، أسواقا أخرى لمنتجاتهم غير أسواق بريطانيا ، فتكون النتيجة أن العبء يقع دائما على كاهل البريطانيين من المستوردين أحيانا ومن المستهلكين على العموم .

الغرض الثانى — منع الواردات :

لا يقصد بالمنع فى الحقيقة تحريم الورود كلية بل تقليله أو عدم تشجيعه . وترمى الحكومات بذلك الى مقاصد كثيرة :

(١) قد تقصد الحكومة أن المنتجات المفروضة عليها الرسوم تنتج فى بلدها بدل استيرادها من الخارج ، أو أنها تريد إنهاض ما هو متأخر من الصناعات الأهلية بسبب المنافسة التى تلاقيها من الصناعات المائلة الأجنبية . ويطلق على هذه السياسة عامة اسم « الحماية » وخاصة « حماية الصناعة » وتنفذها الحكومة تنفيذا عاما بأن تفرض على جميع الواردات المختلفة رسما واحدا أو رسوما متباينة حسب أنواعها ، وخاضا بأن تفرض الرسوم على بعضها دون البعض . وقد يكون تنفيذها دائما كاحدى الدعايم القائمة عليها السياسة الاقتصادية للدولة أو مؤقتا للدفاع ضد خطر عارض كإغراق الأسواق (Dumping) .

(ب) قد تقصد الحكومة أن المنتجات المفروضة عليها الرسوم تستورد من بلد دون آخر ويسمى هذا بالتمييز . ويترتب على ذلك أن تفرض الحكومة رسوما أقل أو لا تفرضها مطلقا على الواردات من البلد المفضل . ويكون التمييز عادة مقابل امتياز من ذلك البلد وقد يتطرق التمييز فيصبح اتحادا جمرى بين بلاد تعفى الواردات من الرسوم فيما بينها وتفرضها مع ذلك على الواردات من البلاد

الخارجة عن الاتحاد . وفي هذه الحال تكون أهمية حرية التجارة بين البلاد المتحدة أعظم من أهمية الحماية ضد البلاد الخارجة .
(ج) قد تفرض الحكومة رسوما على الواردات ، ولا تقصد بذلك دوام فرضها ، بل لتساوم البلاد الأخرى في تقليل رسومها أو إلغائها ، إذ لا يقاوم التعريف إلا تعريفه مثلها .

٦ - الحماية :

أصبحت سياسة الحماية في بريطانيا قاصرة على وضع رسوم جمركية أوأى تقييد آخر على الواردات لتشجيع أو تعضيد صناعاتها ضد ما يهددها من منافسة أجنبية . ويقول أنصار هذه السياسة : إنه ليس من العدل أن يطالب المنتجون باتباع نظم خاصة والخضوع لقانون العمل وأشبه ذلك داخل بلادهم ويتركون معرضين لمنافسة بلاد أخرى لا يتقيد منتجوها بمثل هذه القيود . ومن أهم الحجج التي يعززون بها رأيهم حجتان :

(١) أنه بالحماية يزداد العمل داخل البلاد وبذلك تقل البطالة التي أصبحت داء ينفخ في عظام الأمة .

(ب) أنها واجبة لحماية الصناعة في بلد مستوى أكلاف معيشتة مرتفع ضد منافسة بلد مستوى معيشتة منخفض .

الحماية والبطالة :

يقولون : إنه بحماية الصناعة تقل الواردات عموما ويقف ورود بعضها ، فتتصرف المعامل الى الانتاج وسد حاجة البلد الى ما كان يرد اليه من الخارج ، بل تُتأسس صناعات لم تكن من قبل موجودة ، وبذلك تستخدم الأيدي العاطلة وتقل البطالة . فيرد المعارضون بقولهم : إن هذه الحجة ينقضها أمران :

الأول — أن الواردات التي يراد إيقافها هي منتجات تحسن صنعها البلاد الأخرى تبعا لطبيعتها وما جبل عليه أهلها ثم ترسلها اليها مقابل ما تريده منا من

منتجات نحسبها . فاذا رددنا ما تصدره اليها وأمعنا في رده بفرض الرسوم عليه ، فلا تستطيع تلك البلاد أن تستورد منا ما كانت تستورد وتنصرف عنا الى غيرها فتقل بذلك صادراتنا .

الثاني — أننا اذا فرض وأمكننا أن نستعير عملاً نصنعه من واردات بما سنصنعه بأنفسنا — مع أن هذا قد يتعذر في بعض المنتجات التي لا يمكن إنتاجها في بلادنا تبعاً لطبيعتها أو لأنها ستكون أكثر من ثمنها عند ورودها — فانه يأتي وقت لا نتحمل سوقنا الداخلية عبء منتجاتنا التي قلّ كذلك تصديرها .

فيقول أنصار الحماية : إن قلة الواردات لا يترتب عليها حتماً قلة الصادرات ، فإننا نستطيع أن نصدر منتجاتنا بالرغم من صدد الواردات اليها اذا استغللنا أموالنا في الخارج ، إذ بهذا الاستغلال تستطيع البلاد الأخرى أن تستورد منا ، لأن التجارة العالمية لا تتوقف على تبادل المنتجات فحسب ، بل على رؤوس الأموال والقروض التي تتبادلها الأمم .

فيقول المعارضون : إن هذا لا يكون إلا إذا ظلت قيمة الجنيه ثابتة في سوق المال على مدى الأيام ، وبفرض أنه دام ثباتها فان استغلال رؤوس الأموال في الخارج وإقراض الأمم الأخرى الى حد يغفر صددنا لوارداتها ويتسنى لها به الاستمرار في استيراد صادراتنا يؤدي الى تحول جزء كبير من أموال الأمة الى الخارج مما يؤثر في صناعاتنا وفي حركة الإنتاج عندنا ، فتكثر تبعاً لذلك البطالة . ويقولون : إن كثرة استخدام الأيدي العاملة ليس معناها حتماً الرخاء ، إذ أن الرخاء لن يكون إلا إذا كانت نتيجة العمل جديرة بالمجهود الذي يبذل في سبيله ، فاذا لم يأت بهذه النتيجة ذهب ما يصرف كأجر للعمل سدى . ويقولون آخر الأمر : إننا إذا زعمنا أن الحماية تمنع البطالة أو تقللها فلم إذا كانت حال البطالة أسوأ في بلاد اتخذت الحماية سياسة دائمة لها .

الحماية ومستوى المعيشة :

يقول أنصار الحماية : إن ترحيب سوقنا بمنتجات بلاد عمالها أقل مستوى في معيشتهم من عمالنا يؤدي الى الكساد عندنا من منافسة تلك المنتجات الأجنبية

مما يؤثر في مستوى معيشة العمال في بلادنا ويعترضه للهبوط . فيقول المعارضون :
 إننا إذا أخذنا هذه الحجّة بمعناها العام أدى ذلك الى القول بأنه لن يستطيع بلد
 مستوى معيشته مرتفع أن ينافس بلداً مستوى معيشته منخفض ، مع أن الواقع
 لا يؤيد هذا إذا اتخذنا بريطانيا مثلاً لذلك في القرن الماضي ، والولايات المتحدة
 الأمريكية في القرن الحالى ، فإن الأولى كانت المهيمنة على السوق العالمية بالرغم من
 ارتفاع مستوى المعيشة فيها ، وها هي ذى الثانية تزاخم جميع الأمم في الأسواق
 وتبدّد كثيراً منها فيما تخصصت فيه ولم يمنعها من ذلك أن مستوى المعيشة فيها أرفع
 منه في أى بلد آخر .

وإذا أخذنا الحجّة بمعناها المنطبق على بريطانيا فحسب ، فالتا نجد أن العمال الذين
 يتعرض مستوى معيشتهم للخطر هم عمال الصناعات المصدّرة والعمال الزراعيون .
 فمثلاً عمال المناجم والعمال في صناعة المنسوجات والآلات البخارية لن يرفه عنهم
 فرض الرسوم على الواردات ، إذ أن ما يهددهم ليس ما هو وارد الى بريطانيا ، بل
 ما هو صادر من البلاد الأخرى من مثل الصناعات التى يعملون فيها وينافسها
 فى الأسواق العالمية . وأما العمال الزراعيون فتهددهم حقيقة الواردات ولكن هذه
 الواردات هى حاصلات بلاد ككولاندا والدانمرك يتقاضى عمال زراعتها أجوراً أعلى
 من أمثالهم فى بريطانيا .

ويقول أنصار الحماية : إن ارتفاع مستوى المعيشة عندنا يقترن به ارتفاع نفقات
 الإنتاج ، فإذا تركنا تيار الواردات ينهمر الى أسواقنا فسيلحق الكساد بمنتجاتنا بمزاحة
 منتجات الأمم الأخرى التى تنتجها بنفقات أقل من نفقات إنتاجنا لأن مستوى
 المعيشة فيها أقل منه فى بلادنا .

فيدفع المعارضون هذا بقولهم : إنه ليس من اللازم أن تمشى نفقات الإنتاج مع
 مستوى المعيشة . ولن تستطيع أمة أن تبلغ مستوى فى المعيشة أرفع من أمة أخرى
 إلا إذا كانت الأيدى العاملة بها أقدر منها فى غيرها وأكثر إنتاجاً منها ، فالعمال
 الذين مستوى معيشتهم أرفع هم أولئك الذين يستطيعون الحصول على ضروريات

المعيشة بأقل مجهود ممكن ويصرفون باقى جهودهم الى تحسين الانتاج أو التمتع بالفراغ . وعلى هذا فان مستوى المعيشة المرتفع هو نتيجة نفقات الإنتاج القليلة سواء أقيست هذه النفقات بالمجهود البشرى أم بالأجر الذى يتقاضاه أرباب هذا المجهود وهم العمال . وليس من اللازم أن تدل الأجور المرتفعة فى بلد على ارتفاع نفقات الإنتاج فى ذلك البلد، فاذا تقاضى عمال أى صناعة من الصناعات فى بلد أجورا أعلى من عمال هذه الصناعة نفسها فى بلد آخر فمعنى هذا أن الأولين يخرجون من تلك المصنوعات مقدارا أكبر مما يخرجهم الآخرون، وفى كثرة الإخراج اقتصاد فى نفقات الإنتاج تبعاً لنظرية الإخراج بالجملة . فتباين الأجور فى مختلف البلاد يدل عموماً على تباين قوة الإنتاج فيها ، فالبلد الذى أجوره أعلى يكون إنتاجه أوفر لا سيما اذا وظفت قوة الإخراج توظيفاً حقيقياً فى الصناعات التى تلائم البلد وطبيعة أهله واستعدادهم لا فى الصناعات التى لا تنمى مع هذه الطبيعة أو التى لا تفضل مثلها فى البلاد الأخرى .

الحماية والصناعات المستحدثة :

يقول أنصار الحماية : إنه قد تلائم بعض الصناعات طبيعة بلد واستعداد أهله ولو أنها ليست من صناعات ذلك البلد، ولكن ليس من الممكن إدخالها إليه تحت نظام حرية التجارة ، لأن أسبقية البلاد الأخرى فى تلك الصناعة وكثرة إخراجها لا يمكن ذلك البلد من البدء فيها ، وإذا بدأ بها تحت ذلك النظام فلن تدفع له المنافسة الأجنبية مجالا للنماء، إذ أن أثمانها ستكون فى مبدئها أعلى من أثمان نظيراتها الأجنبية . وإذا ترك الأفراد وشأنهم فسيقبلون على الأرخص ويضحون بالخير الآجل فى سبيل العاجل . فلما كان نجاح تلك الصناعة فى ذلك البلد محققاً ، ولما كان الصالح العام أولى من الخاص ، ولما كانت فائدة الصالح العام مكفولة بتضحية الخاص الى أجل فان حماية تلك الصناعة ضد المنافسة الأجنبية — بالرغم من أنها سترفع الأثمان فى مبدئها — تؤدى حتماً الى الخير الآجل للبلد .

فيرد المعارضون بأن هذه الحججة ليست حججة للحماية على الإطلاق ، بل هي حجة قاصرة على الدفاع عن وضع الحماية المؤقتة على صناعة معينة ، ولو أن التاريخ يشهد بأن الأمم التي اتبعت هذه السياسة في القرن التاسع عشر لتنافس بريطانيا قد وضعت الحماية على الأكثرية من صناعاتها لا على الأقلية منها . على أن الحماية المؤقتة التي تأسست على هذه الحججة انقلبت في أكثر الأحوال حماية دائمة على الصناعات التي تحميها وظلت تلك الصناعات في طفولتها ، وإذا اتفق أن بلغت أشدها فانها كانت تصرف جهودها في الكفاح لنيل حماية أقوى وأبقى . هذه هي الحال منذ أكثر من نصف قرن مع كل بلد اتخذ الحماية سياسة له ، وهذه هي حال كل الرسوم المؤقتة التي فرضتها بريطانيا منذ الحرب الكبرى .

الحماية الخاصة :

أهم الصناعات التي يمكن أن تشملها هذه الحماية هي صناعة الحديد والفولاذ ، فهي من أقدم وأهم الصناعات البريطانية التي تتعرض للخطر المحدق بها في الأسواق الخارجية والداخلية من منافسة مثيلاتها في البلاد الأخرى التي تخرج مصنوعاتها الحديدية والفولاذية بتكاليف أقل من التي نتكدها المصانع البريطانية . ويقول أنصار الحماية : إن إهمال شأن هذه الصناعة العظيمة وعدم حمايتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدها قد يؤدي إلى ضعفها واضمحلالها مما يكون له أسوأ الأثر في حياتنا الاقتصادية .

فيجيب المعارضون : بأنه بينما يعد الحديد والفولاذ في ذاتهما نوعين من أنواع المنتجات الصناعية هما مع ذلك من المواد الأولية لصناعات كثيرة أخرى . فلو فرض رسم على الوارد من الحديد والفولاذ فلن يمنع هذا الرسم بقاء هذين الصنفين بثنهما المنخفض في الأسواق الخارجية . وينتج من ذلك أن تشتري الصناعات البريطانية حديدًا وفولاذًا بثن مرتفع سواء من الوارد منها أو مما تخرجه بريطانيا نفسها ، بينما تشتري مثيلاتها من الصناعات الأجنبية بالأثمان المنخفضة في الأسواق

الخارجية ثم تراحم نظيراتها من الصناعات البريطانية في الأسواق العالمية اذا لم تستطع مزاحمتها في أسواقنا الداخلية في حالة ما اذا وضعت الحماية عليها . ويقولون إن معامل صناعة الحديد والفولاذ وآلاتها قد ألح عليها القدم وأصبحت لا تقارن بمثيلاتها في البلاد الأخرى . فاذا حمينا هذه الصناعة بتعريفة جمركية استنامت الى قديمها ولم تنشط الى سلوك الطرق الجديدة واتخاذ الأساليب الصناعية الحديثة وقعدت عن التفوق والابتكار . ونخير لمثل هذه الصناعة أن تساعد الهياث العمومية التي لا تعمل للربح فتشتري منها كل ما تحتاج اليه من الحديد والفولاذ فتكون المساعدة عندئذ مباشرة ومشجعة في آن مما يقييل الصناعة ويحميها للأمام .

الحماية والزراعة :

منذ نهضت الأمم الى تنمية صناعاتها بعد القرون الوسطى انتاب الزراعة في أكثر أنواعها عسرا لا يفرجه إلا وميض هنا وهناك . تلك ظاهرة من ظواهر التحول في اتجاه الحياة العملية للأمم بانصراف الناس عن شطف المزارع ووحشتها الى المراكز الصناعية حيث دوى المصانع ووهج المدينة الحديثة ورخاؤها وما تدره الصناعة من الأجر الكبير . وكذلك تخلف الدخل الزراعى ولم ينشط نشاط أمثاله في الحرف الأخرى . ولم تك بريطانيا بمعزل عن هذا فما هى بأخصب البلاد ولا بأوفرها محاصيلات زراعية . وكذلك لحق بزراعتها ما ألم برفاقهم في بلاد الأمم وشغل الكساد الزراعى رءوس الساسة لاختلاط الضائقة الزراعية بالمشاكل الاقتصادية ، فقام البعض ينادون بحماية الزراعة عامة ونادى الآخرون بحماية أنواع من الحاصلات خاصة . ويقولون إن فرض الرسوم على الوارد من الحاصلات الزراعية يعود على متعجها من البريطانيين بالخير العميم قترفع أثمنها وتروج سوقها وتعود الأراضى التي لم تكن تزرع لكثرة التكاليف الى الاستغلال ويعود تيار العمل ثانيا الى مجرى الزراعة الذى تحوّل عنه . ويقولون إن تنشيط الزراعة بحمايتها يترتب عليه :

(١) زيادة متوسط دخل الأمة العيني .

(ب) أمن البلاد من الجوع في أيام الخطر لاعتمادها عند الحاجة على حاصلاتها الداخلية .

(ج) اشتغال كثير من أبناء الأمة بهذه الحرفة مما يحسن الصحة العامة ويخفف وطأة البطالة .

فيرد المعارضون على هذه التناجج الثلاث بقولهم :

(١) إن فرض الرسوم على الحاصلات الزراعية يرفع في الحقيقة أثمانها فيزيد هذا من دخل المزارعين ومن دخل خزانة الدولة مما يجبي من الرسوم . ولكن الذين ستلحقهم الشدة هم المستهلكون ، وليس يفوتنا أن أكثر مستهلكي صنف الخبز مثلا هم الفقراء الذين يعتمدون عليه كغذاء لهم أكثر مما يعتمد عليه الأغنياء . على أننا إذا تمسينا مع القول بزيادة كل من دخل المزارعين ودخل الخزانة فهل معنى هذا أن دخل الأمة العيني سيزيد ؟ دعنا نرجع الى التاريخ لنرى بماذا يجيب نبئنا الواقع بأن سكان هذه البلاد أخذوا على مرّ الأيام يستزيدون من استيراد القمح من الخارج لأنه أرخص من الذي تخرجه بريطانيا . ولكنّ هناك معنى أعمق من هذا ، ذلك أن رأس المال ومجهود العمل الذي نستخدمه لصنع الأشياء التي نستبدل بها القمح من الأمم الأخرى لن يكفيا — إذا نحن وظفناهما في الزراعة — لإنتاج محصول من القمح يوازي ما نستورده منه . فإذا نحن وظفناهما في الزراعة فأننا نستفدهما فيما لا يعود بالفائدة المرجوة منهما وفي ذلك نقص في الدخل لا مزيد .

(ب) ليس من أحد ينكر الخطر الذي نتعرض له بريطانيا أثناء الحرب من قلة مواردها الغذائية ، ولكن الخطر لا ينحصر في قلة هذه الموارد فحسب ، بل يتعداها الى عدم وجود موارد البتة لكثير من المواد الضرورية التي تستخدم في سبيل الدفاع ، فالبترول أو المطاط وأشباههما مما لا تنتجه بريطانيا لازم للدفاع أثناء الحرب لزوم المواد الغذائية ، وإذا أريد تموين بريطانيا أثناء الحرب مما تخرجه

أرضها فسينتكف ذلك ما لا يخطر ببال الكثيرين اذ لكى نمد الأمة بما تستهلكه من القمح فقط ينبغى أن نهى لهذا أكثر من عشرين مليون فدان^(١) ونظرة واحدة الى هذا تكفى لتصوّر جبروت المجهود الذى لن يمكن توجيهه إلا اذا أضربنا بمجهوداتنا فى حرفنا الأخرى التى ثبت أنها عماد بأسنا وقدرتنا .

وأبلغ ما نستطيع عمله هو مساعدة الزراعة بتوظيف بعض رءوس الأموال فيها ولكن الى حد لا يسلب الحرف الأخرى أو يبتقص من رءوس الأموال الموظفة فيها .

(ج) لقد كان يربو كثيرا فيما مضى عدد الوفيات فى المدن على عددها فى الأرياف . أما وقد تقدمت الآن الوسائل الصحية وطرق الوقاية فان الفرق بين الوفيات لا يكاد يذكر . واذا كان هناك حقيقة فارق كبير فان هذا يدعو الى تحسين تلك الوسائل الصحية لا الى هجرة الناس من المدينة الى القرية . على أن الزراعة ليست هى الحرفة الوحيدة فى الريف فان كثيرا من الصناعات قد هاجرت اليه يساعدها فى ذلك امتداد قوة الكهرباء وسهولة النقل بالسيارات وقلة تكاليفه .

وأما عن البطالة وتخفيف وطأتها فان الزراعة هى آخر ما يصلح لتوظيف العمال فيها اذ أن هبوط أجورها يدل على هبوط قوة الانتاج فيها فمن العبث أن نحشد العمال فى حرفة لا يثر المجهود الذى يصرف فى سبيلها .

٧ - التفضيل الجمركى :

يقول أنصار الحماية إنه لما كانت سوق بريطانيا من أكبر الأسواق للواد الغذائية والمواد الأولية معا وكانت هى الى جانب هذا من أكبر الأمم إنتاجا وصناعة فإنها تغنم أكبر النعم اذا هى استطاعت الحصول على امتيازات فى أسواق الأمم الأخرى لمنتجاتها مقابل امتيازات فى سوقها للواد الغذائية والأولية التى تنتجها الأمم الأخرى . ويتحدث الكثيرون عن زيادة أهمية هذا اذا أمكن تنظيم مثل ذلك التفضيل بين أجزاء الامبراطورية البريطانية ككتلة اقتصادية واحدة .

فيقول المعارضون إن اتخاذ الحماية أساسا للسياسة الاقتصادية في بريطانيا ثم تطبيق نظام التفضيل على أجزاء الامبراطورية لن يفيد بريطانيا في النهاية، على أن تطبيق هذا النظام لن يكون إلا بتغيير أساسي في السياسة الاقتصادية لبريطانيا وباقي الامبراطورية .

فاذا اتبعت بريطانيا سياسة الحماية ثم عمدت بعد ذلك الى تطبيق ذلك النظام فسيستعارض هذا « أولا » مع الصالح التجارى بينها وبين الأمم الأخرى خارج الامبراطورية و « ثانيا » مع صالحها في استيراد مواد غذائية وأولية بأرخص الأثمان و « ثالثا » مع صالح أمم الامبراطورية في تنشيط صناعاتها تحت ظل الحماية التى وضعتها عليها .

١ — فى النقطة الأولى الأمر واضح إذ أن صرح بريطانيا الاقتصادية قد بنى على أساس عالمى شاسع فعلاقتها التجارية تمتد الى أبعد أطراف الأرض وتصل ببلاد لا تنافسها فى الأسواق العالمية كما أنها تصل ببلاد هى أكبر من ينافسها ولكن صلتها التجارية بها من أهم صلاتها بل إنها تحصل منها على مواد غذائية وأولية وتجدها فيها سوقا لمنتجاتها بشروط جمركية أصحح لها مما تمنحها أمم الامبراطورية نفسها . فلن تستطيع بريطانيا أن ترفع فى وجه تلك البلاد أسوارا جمركية بغير أن توهن تلك العلاقات التجارية الهامة مما قد يفقدها تلك الأسواق التى ذكرنا . ولن يكون خيرا لها أن تفعل هذا قبل أن يترأى لها ما قد يعوضها عن تلك العلاقات وتلك الأسواق فى بلاد الأمبراطورية . غير أن هذا ما لم تستطع ولن تستطيع بلاد الأمبراطورية تقديمه اليها تمشيا وراء صالحها الشخصى .

٢ — وببحث النقطة الثانية يتناول البحث فى فرض الرسوم على المواد الغذائية . فاذا اتبعت بريطانيا نظام التفضيل اضطرت الى فرض تلك الرسوم على بعض المواد الغذائية الهامة — ان لم يكن على معظمها — التى تستوردها من البلاد الأجنبية . ولقد طلب هذا صراحة تقريرا كل مندوبى أجزاء الأمبراطورية فى المؤتمر الأمبراطورى سنة ١٩٣٠ وأخص بالذكر كندا وأستراليا فيما يتعلق بالقمح

الذى تتجانه بكميات وفيرة . طلب المندوبون عموما أن تفرض بريطانيا الرسوم على المواد الغذائية التى تستوردها من البلاد الأجنبية حتى يمكن فرض رسوم أقل أولا تفرض مطلقا على ما يماثل تلك الحاصلات التى تستوردها من بلادهم . ويدل هذا على أن أثمان المواد الغذائية التى تصدرها أمم الإمبراطورية أعلى من أثمان البلاد الأخرى وإلا ما احتاج الأمر الى حماية الأسواق البريطانية لصالحها ضد هذه البلاد . وبديى أن ليس هذا من صالح بريطانيا نفسها فان ارتفاع أثمان المواد الغذائية يظهر أثره السيئ فى طبقة العامة الذين ينفقون أكثر دخلهم فى سبيل أود حياتهم .

٣ - أما عن النقطة الثالثة فان أمم الإمبراطورية هى ضمن الأمم الحديثة التى اعتمدت كل الاعتماد منذ بداية هذا القرن على الحماية لإنهاض صناعاتها . وإن سياستها هذه التى تتبعها بتبشيت ظاهر إنما ترمى إلى تضيق أسواقها أمام الصناعات الانجليزية وغيرها لمنع مزاحمتها لصناعاتها الناشئة . وهى إنما تساهل بعض التساهل بتخفيض قليل فى رسومها على البضائع الانجليزية مقابل الامتياز الذى تحصل من انجلترا عليه لموادها الغذائية والأولية التى تصدرها الى انجلترا . ثم إن التفضيل على هذا الأساس لن يدوم إذ أن أمم الإمبراطورية تسعى بحمد لحماية صناعاتها وتبشيتها فإذا بدت صناعة جديدة فيها فإنها لابد ستحميها تبعا لسياستها العامة . وقد تتعارض هذه الحماية للصناعة الجديدة مع صالح بريطانيا ، وقس على ذلك .

فقط تطبيق نظام التفضيل بين أجزاء الإمبراطورية اليوم قد يؤدى الى نتائج لا تحمد عقباها لما قد كن فى هذه الأجزاء من تفضيل الصالح الخاص وحمايته قبل كل شئ وما اتخذ الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لصالحية التفضيل إلا قياس مع الفارق إذ أننا لو نظرنا اليها من الوجهة الجغرافية لوجدناها تتأخم بعضها بعضا وليست كذلك أجزاء الإمبراطورية فانها متفرقة فى أنحاء الأرض تجاور بلادا أجنبية أسواقها أقرب اليها من أسواق الأجزاء الأخرى للإمبراطورية . ولو نظرنا اليها من الوجهة التاريخية لوجدناها نهضت كلها يشد بعضها بعضا فى ظل سياسة واحدة حامية بينما

نمت أجزاء الأبراطورية فرادى ونمت مع كل جزء سياسته الاقتصادية الخاصة وتشعبت الطرق التي اتبعتها الأجزاء واستمسك كل بطريقته .

٨ — التعريفة للمساومة :

كانت بريطانيا في القرن الماضي حاملة لواء حرية التجارة في مقدمة جميع الأمم ولبثت مواصلة سيرها حتى أصبحت وحيدة في طريقها وقد انفضّ الجميع من حولها واختطوا لهم أسوارا من الحماية استعصى بعضها على الصادرات البريطانية فلم تستطع تخطيها وأجهدوها البعض الآخر قبل الدخول فيها .

ولم ترد تلك الأمم عن سياسة الحماية منذ اعتناقها بل إن أكثرها بالغ فيها وزاد في ارتفاع أسوارها، الأمر الذي دفع الكثيرين في بريطانيا الى المندادة بوضع تعريفية جمركية تجابه تعريفات باقي الأمم . ويعززون رأيهم في ذلك بحجتين :

١ — يقولون إن الفائدة الاقتصادية التي تعود علينا من حرية التجارة أسامها اعتناق البلاد الأخرى تلك السياسة، إذ لن نصيب خيرا بترك الواردات تدخل الينا غير مقيدة بينما تضرب البلاد الأخرى على صادراتنا كل أنواع الرسوم مما يضر بتجارتنا ويزيد البطالة عندنا .

٢ — يقولون إنه إذا كانت حرية التجارة أو بعبارة أخرى تخفيض أسوار الحماية أو هدمها هي السياسة المحمدية الفعالة فإن الوسيلة العملية الوحيدة لبلوغ الغرض هي أن نضع تعريفية نتقدم بها الى الأمم الأخرى نساومها في تعريفاتها فيرد المعارضون على هذا بقولهم :

١ — إن فائدة حرية التجارة لا تتوقف على اعتناق الأمم الأخرى لها . ولا تضرّ بنا الرسوم الجمركية في البلاد الأجنبية إلا لأنها تضر بحرية التبادل العالمى عموما . وإن الأمم الأخرى لتضع عقبات في سبيل ذلك التبادل بفرض الرسوم على صادراتها إليها فإذا نحن فرضنا من جهتنا الرسوم على صادراتها الينا فلن نصالح بذلك ضرر تلك العقبات بل نضاعفه بزيادة عقبة أخرى إليها .

٢ - إن اعتبار التعريف كأداة للساومة هو أمر نظرى اذا قورن بالفعل بالنتيجة المنشودة . وليس أبلغ فى التدليل على هذا من فشل المؤتمر الامبراطورى فى سنة ١٩٣٠ فان مندوبى اجزاء الامبراطورية لم يستطيعوا أن يخفضوا شيئاً من رسومهم الجمرية بالرغم من شدة رغبتهم الصادقة - بدافع الولاء والمصلحة - فى المساومة معنا لإيجاد سوق لحاصلاتهم . ذلك لأن صالح صناعاتهم المحمية سد الطريق الى الاتفاق .

٩ - تسرب سياسة الحماية الى بريطانيا أثناء الحرب العظمى وبعدها :

قامت الحرب فأذكت شعلة الوطنية المتطرفة كما فعلت الحروب من قبل فى النصف الثانى من القرن الماضى فازدادت الأمم استمساكاً بسياسة الحماية وبألفت فيها . ولم تستطع بريطانيا أن تكون فى معزل أمام الضرورة التى أوجدتها حال الحرب العصبية فهب أنصار الحماية الى الفرصة السانحة وقاموا ينادون باعتماد مبدئهم لضرورة الدفاع ولجعل الامبراطورية كتلة اقتصادية واحدة تستغنى بمحصولاتها ومتجاتها عن جميع الأمم وتواجه أمم الأعداء التى كانت تسعى اذ ذاك لمثل هذا النظام فيما بينها .

هنالك أخذت سياسة الحرية تميل بجانها الى الحماية أمام الحاجة الماسة الى إنقاذ الامبراطورية وما دعت اليه الحال من رفع إيراد الدولة للتمكن من الإنفاق فى سبيل الدفاع ومنع ورود المنتجات التى ليس لها أهمية مباشرة فى الانتصار فى الحرب وإخلاء مكانها فى بواخر النقل لما هو أهم منها من الواردات .

كانت فى الحكم اذ ذاك وزارة الأحرار برئاسة "مستر أسكويث" فقرض وزير المالية "مستر ماكنا" فى سنة ١٩١٥ رسوما سميت باسمه مقدارها ٣٣ ¼ فى المائة من أثمان بعض الواردات التى تعتبر من الكماليات وأدوات الترف كالسيارات الخصوصية والمتوسكلات وأجزائها والآلات الموسيقية وأجزائها

والساعات وأجزائها وأفلام السينما . ولهذه الرسوم أهمية خاصة من حيث إنها أول رسوم للحماية فرضتها بريطانيا منذ اعتنقت مبدأ حرية التجارة على يد "سير روبرت بيل" في سنة ١٨٤٦ . وقد ألغتها وزارة العمال الأولى في سنة ١٩٢٤ ولكن أعادتها وزارة المحافظين بعد ذلك في سنة ١٩٢٥ .

وأخذت الحكومة كذلك بمبدأ التفضيل فيما بينها وبين أمم الامبراطورية أثناء الحرب الكبرى وبعدها لما قامت به هذه الأمم من المساعدة الفعلية وما أظهرته من العطف نحو بريطانيا في شدتها إذ ألغت الحكومة في مستهل سنة ١٩١٧ لجنة رأسها "لورد بلفور" لتتظّر في علاقات بريطانيا التجارية فأوصت الحكومة ضمن ما أوصتها به أن تعلن اتباعها لمبدأ التفضيل فأخذت وزارة الائتلاف برئاسة "مستر لويد جورج" بهذه النصيحة وقررت في أبريل من السنة نفسها معاملة أمم الامبراطورية معاملة تفضيلية فيما يختص ب وارداتها عدا الشاي والسكر والكافور والبن والمشروبات الروحية . ثم صدر قانون في سنة ١٩١٩ بتخفيض الرسوم الى السدس على الواردات الامبراطورية من المواد الغذائية والتبغ والبنزين وكانت خارج التفضيل وإلى الثلث على الواردات التي شملتها رسوم "ماكنا" وإلى الخمسين في المائة على الوارد من المشروبات الروحية .

ذهبت الحكومة الى أبعد من هذا عن سياسة الحرية فأصدرت في أواخر سنة ١٩٢٠ قانون مواد الصبغة الذي يتلخص في تحريم استيراد هذه المواد والمواد التي تستعمل في صناعتها الى مدى عشر سنين مع حفظ الحق لمصلحة التجارة في إعطاء رخص شخصية لاستيراد هذه المنوعات .

ثم أمنت الحكومة في تلك السياسة حين أصدرت في سنة ١٩٢١ قانونين يسمى أحدهما قانون استيراد التعويضات (Reparations Recovery Act.) والآخر قانون حماية الصناعات (Safeguarding of Industries Act.) يعطى الأول الحق لوزارة المالية في أن ترتب رسوما لا تزيد عن خمسين في المائة من قيمة جميع المنتجات الواردة من ألمانيا . وأما الثاني فينقسم الى قسمين :

القسم الأول — ينحصر حماية الصناعات الرئيسية والتي لا غنى عنها بفرض رسوم بمقدار ثلث قيمة الوارد من منتجات هذه الصناعات مثل عدسات النظارات وكل ما يستعمل فيها وأواني الزجاج العالمية وأواني الصيني للعامل الكياوية والآلات العلمية والمقاييس الدقيقة وبعض مخلوطات المعادن النادرة وبعض المواد الكياوية مما لا يدخل تحت قانون مواد الصباغة .

القسم الثاني — ينحصر إغراق الأسواق بفرض رسوم بمقدار ثلث قيمة الواردات التي تباع في أسواق بريطانيا بأثمان أقل من تكاليف إنتاجها في البلد الذي صدرها أو التي تباع بأثمان أقل من التي لو بيعت بها مثيلاتها من المنتجات البريطانية لا تأتي بربح .

وهكذا أخذت الحماية تتسرب الى بريطانيا من جديد ونشط أنصارها بعد الحرب الكبرى لما خلفته هذه من مشاكل اقتصادية عجلت بإضعاف سياسة بريطانيا المالية .

١٠ — الحكومة القومية الحاضرة والتعريفية الجمركية :

عادت الحال ببريطانيا في عهد الحكومة الحاضرة الى مثل ما كانت عليه في مستهل القرن الحاضر من حيث اشتغال الأفكار بالمسائل المالية التي أصبحت في هذا العصر العامل الأول في اتجاه السياسة العالمية . وأخص ما اشتغل به الساسة من تلك المسائل المالية المجدلة فيما إذا كان قد آن الوقت لتغيير سياسة بريطانيا المالية ووضع حد لحرية التجارة التي انفردت بها بريطانيا دون باقي الأمم والتي أخذ أنصار الحماية يهاجمونها منذ بدأت حال التجارة البريطانية تسوء في الأعوام الأخيرة .

وقد هيا للفكرين النداء بهذا التغيير أمور ثلاثة تكونت وزادت أهميتها منذ أوائل القرن الحالي :

الأول — أطراد سوء الحال الاقتصادية في بريطانيا واستفحالها بعد الحرب الكبرى . وليس أدل على هذا من : (١) خلل ميزان التجارة البريطانية بازدياد

الواردات تدريجيا على الصادرات ونزول هذه الى نحو الثلثين منذ الحرب الكبرى .
(٢) ازدياد البطالة كنتيجة للأمر الأول . ولئن اختلفت الآراء في مدى الخطر الذي يتهدد الرخاء في بريطانيا من نقص الانتاج أو كساد التجارة أو هبوط دخل الأمة فليس من خلاف في ازدياد البطالة المطرد مما يدل على الخلل الذي أصاب الحياة الاقتصادية في البلاد .

الثاني — ازدياد الوطنية الاقتصادية في العالم وتحصن الأمم الأخرى خلف أسوار جماركها ومهاجمتها التجارة والصناعة البريطانية . دعا الى ذلك الحروب التي أذكت شعلة الوطنية في النصف الأخير من القرن الماضي فازدادت كل أمة حفاظا على حماية صناعاتها وأخذت ترفع من أسوار جماركها كلما تقدمت صناعات غيرها من الأمم ونخرجت الى ميدان التجارة العالمية . ولقد أدى تعدد الدول التي نشأت بعد الحرب الكبرى الى ازدياد الحواجز الجمركية التي قامت كلها سدا في وجه الصناعات البريطانية التي ليس لها أسوار تحميها مما وجه الأفكار الى وجوب رفع الأسوار حول بريطانيا لتجابه بها أسوار الأمم الأخرى .

الثالث — ازدياد إشراف الحكومة على أعمال الأفراد في ميادين أخرى غير ميدان التجارة الخارجية . وقد كان لا بد من هذا لازدياد مقدرة الحكومة على مر الزمن في الهيمنة على الشؤون الاقتصادية لكثرة تدبرها على معالجة المسائل المالية . وقد زاد الإشراف الحكومي في هذا القرن زيادة مطردة لتتاج مشاكل العمال واختلافهم مع أصحاب المصانع مما أدى الى تدخل الحكومة وسنّ قوانين للعمل وأجوره وساعاته ولاتحاد العمال ونقاباتهم بل الى هيمنتها على الائتمان في الأسواق وتبيين حدودها صعودا ونزولا . وأخذت الحكومة نفسها بالسهر على الصالح العام من نواح أخرى غير اقتصادية كالزيادة في معدات الدفاع عن الوطن وقيام الحكومة بقرسط أوفر في تعهد شئون التعليم والصحة العامة وكل ما تفرع من دوحه الحكومة السابقة من الإدارات والمصالح الجديدة التي تنظم الحياة العامة في كثير من نواحيها .

ولقد شجع المنادين بتغيير السياسة المالية ما آلت اليه الحال في أواسط السنة الماضية من الضيق وعدم توازن الميزانية مما أدى الى استقالة وزارة العمال وتأليف وزارة قومية في أغسطس سنة ١٩٣١ صممت على حل مجلس العموم واستفتاء الأمة في الموقف الدقيق الذي أصبحت فيه البلاد .

فقامت المعركة الانتخابية وعلا نداء أنصار الحماية بوجوب التحول عن سياسة الحزبية ووضع تعريفية جمركية تمكن الحكومة من زيادة الإيراد وتحمي في نفس الوقت بعض الصناعات الأهلية التي نهكتها المنافسة الأجنبية . فقالت الأمة كلمتها وأرجعت الوزارة القومية بأكثرية ساحقة للمحافظين وأعطت وكالتها للحكومة لانتقال البلاد من العسر الاقتصادي والمالي الذي وقعت فيه وإرجاع الرخاء بكل الوسائل بما في ذلك فرض الحماية ووضع تعريفية جمركية .

ما أعلن هذا للبلاد حتى أسرع كثير من الأمم الى إغراق السوق البريطانية بمنتجاتها مما كاد يرّد الحال الى أسوأ مما كانت . فبادرت الحكومة في نوفمبر سنة ١٩٣١ الى وضع قانون للواردات التي قد يتجاوز ورودها الحد العادي المعقول وفرضت لذلك رسوما قد وصلت الى مائة في المائة من أثمان الواردات التي تغرق بها الأمم الأخرى الأسواق البريطانية كالخزف والأدوات الزجاجية والآلات القاطعة والورق وبعض الملابس وأدوات الترف والكماليات . وبذلك منعت تيار الإغراق المنهمر وتمكنت من التفرد الى وضع التعريفية الجمركية التي أقترها البرلمان في آخر فبراير سنة ١٩٣٢ على أن يبدأ تنفيذها من اليوم الثاني .

ولا تسرى التعريفية بأى حال على المستعمرات البريطانية والبلاد المحمية . وقد أوقف سرياتها الى نصف نوفمبر سنة ١٩٣٢ فيما يتعلق بالواردات من الممتلكات المستقلة وروديسيا الجنوبية والهند وبلاد الانتداب لكي يتمكن المؤتمر الامبراطوري الذي عقد في يوليو سنة ١٩٣٢ بمدينة "أناوه" من الفصل في نظام التفضيل الذي ترغب بريطانيا في اتباعه بين أجزاء الامبراطورية .

ولهذه التعريف مميزات ثلاث :

- (١) فرض رسم عام على الواردات قدره عشرة في المائة من قيمتها .
 - (ب) إعفاء المواد الخام والمواد الغذائية من هذا الرسم .
 - (ج) إنشاء لجنة استشارية تتكون من رئيس وأعضاء لا يقل عددهم عن اثنين ولا يزيد عن خمسة مهمتها مراقبة سير التعريف وأثرها في حركة الصادرات والواردات وما قد يترتب على هذا من تنشيط الصناعات الأهلية وإدخال صناعات جديدة الى عالم الانتاج البريطانى . ولها أن توصى وزارة المالية بزيادة الرسوم على بعض الواردات اذا وجدت الحاجة ماسة لذلك لزيادة الإيراد أو للحماية . كما أن لها أن توصى باضافة أصناف جديدة الى المواد التي أعفيت مبدئيا من الرسوم .
- هذا ولم يكن من الهين اختيار أعضاء هذه اللجنة إذ لم تشأ الحكومة أن يكونوا من موظفيها الحاليين حتى لا يدفع هذا الى القول بأن اللجنة ما هى إلا إحدى مصالح الحكومة . ولم تشأ كذلك أن يكونوا من بين نواب البرلمان حتى لا يؤثر فيهم صالح دوائهم ولم تر أن يكونوا ممن لهم اتصال بالصناعات وإداراتها حتى لا يكون حكمهم مشوبا بالميل الى صالح تلك الصناعات أو على الأقل مشكوكا فيه من هذه الوجهة .
- ولقد وقع الاختيار على رئيس وعضوين وكلهم ممن لا تنطبق عليهم إحدى الحالات المتقدمة ولكنهم ذوو خبرة عملية ودراية تامة بالشؤون المالية والاقتصادية .
- ونشطت اللجنة في شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٣٢ في تتبع آثار التعريف واقتنعت بأن رسم العشرة في المائة العام لا يكفي لبلوغ الغرض المنشود من زيادة الإيراد وحماية بعض الصناعات فأوصت الحكومة برفع الرسوم على بعض الواردات الى حد يكفل دخلا جديدا وعلى بعضها الى حد يكفل حماية الصناعة الأهلية .
- وقد وضعت مشروع هذا التبويب الحديد وأقترت الحكومة للتنفيذ من ابتداء اليوم الخامس والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٣٢ على أن يقف في نفس الوقت سريان الرسوم العالية المؤقتة التي كانت فرضتها الحكومة في نوفمبر سنة ١٩٣١ لصتد تيار الاغراق من البلاد الأجنبية . وقد ذكرت اللجنة أن هذه الرسوم المقترحة قابلة

للتبديل الى أن تستقر التعريفات الجمركية على قرار ثابت بعد التجارب التي تمكنت من تتبع حركة الصادرات والواردات ومدى نشاط الصناعات ومراقبة سير الحال المالية والاقتصادية في البلاد .

أما اقتراح اللجنة فهو أن ترفع الرسوم من عشرة في المائة وهو الرسم العام الى رسوم تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة على الواردات من أدوات الزينة وما هو أقرب اليها و ٢٠ في المائة على معظم المنتجات المصنوعة و ١٥ في المائة على بعضها . ولما لصناعة الفولاذ من المكانة الخاصة في عالم الانتاج البريطانى فقد رتب اللجنة رسما مقداره ٣٣ في المائة من قيمة الواردات الفولاذية نصف المصنوعة يسرى عليها مؤقتا لمدة ثلاثة أشهر حتى تضع اللجنة نظاما أبقي لحماية هذه الصناعة .

وهكذا خطت بريطانيا الخطوة الأولى لوضع تعريف علمية وانضمت بهذا الى الأمم التي لها مثل هذه التعريفات .

١١ - كلمة ختامية :

اتنا اذا نتبعنا الأطوار التي مرت بها السياسة الاقتصادية والمالية في بريطانيا وجدنا أن يد الحوادث هي التي كانت تقبض على دفة تلك السياسة فتسيرها كما تقتضيه الضرورة التي تنتج من طرء تلك الحوادث ، وما أنصار سياستى الحرية والحماية إلا أبواق تلك الضرورة تعلن للناس ما هو نازل من ضيق أو ما هو محقق من ضرر . وقد ظهر لنا مما سلف أن الأمر ليس ما شاءوا بل ما شاءت الحوادث وأنهم لم يستطيعوا ما جاهدوا أن يحولوا دفة السياسة الاقتصادية والمالية إلا أن تؤذن بذلك التحول تلك الحوادث .

وكذلك هي الحال في بريطانيا اليوم إذ دعته الحوادث الى التحول عن طريق حرية التجارة التي كانت تسودها منذ ثمانين عاما الى طريق الحماية التي كانت قد تحولت عنها كذلك عندما دعته إزاءك الحوادث .

الباب الثالث المسائل المالية

الفصل الأول وزارة المالية الانجليزية

أنشأت إنجلترا في القرن الثاني عشر مصلحة خاصة بإدارة الأموال تسمى (Exchequer) أخذت اسمها من القماش المرسوم على شكل مربعات تشبه مربعات الشطرنج الذي كان يوضع غطاءً للائحة المستعملة لعدّ نقود الحكومة . فكانت تقسم النقود على هذه المربعات بحسب قيمتها بنسات وشلينات وجنيهات الخ . فكان يوضع كل نوع على أحد مربعات القماش تسميلاً لمعرفة مقدارها .

وكان التشريع المالي في ذلك العهد في يد مجلس العرش الذي كان يشمل رجال البلاط ، كما كان يحضره وزير الحاقانية وأمين الخزانة . ثم أضيف إليهم في عهد "هنري الثالث" كاتب وزير الحاقانية ، ومنح من ذلك العهد اللقب الذي يحمله الآن وزير المالية وهو (Chancellor of the Exchequer) أو مستشار الخزانة .

وكان الملك في مبدأ الأمر يرأس بنفسه مجلس العرش ، وكان ينوب عنه أثناء غيابه وزير الحاقانية الذي نظراً لكثرة غياب الملك أصبح يتولى الرئاسة باستمرار إلى أن اضطرته أعماله القضائية الكثيرة هو أيضاً للتخلف فحل محله في الرئاسة كاتبه وهو مستشار الخزانة .

وكانت إدارة المالية مقسمة إلى قسمين قسم خاص بالإيرادات وقسم خاص بإدارة أملاك العرش ، أما المصروفات فكان أمرها بيد الملك ورجال بلاطه . وكانت أهم وظيفة في هذه الإدارة هي وظيفة أمين الخزانة لأنه كان مسئولاً عن حفظ

السجل الذى كان يشمل أسماء حكام المقاطعات والمبالغ المقررة على كل واحد منها . وكانت تصنع مادة هذا السجل من جلد النعاج لرقته حتى لا يحصل تغيير أو تحريف فيما يكتب عليه بدون أن يظهر له أثر . واستمر نظام الإدارة المالية على هذه الحالة مع قليل من التغيير الى أوائل القرن السابع عشر .

ففى سنة ١٦١٢ عهد فى تنفيذ أعمال أمين الخزانة الى مجلس مكوّن من خمسة مندوبين يعينهم الملك . وأطلق على هذا المجلس من هذا العهد مجلس لوردات الخزانة وأعطى لأحد أعضائه مركز ممتاز فلقب باللورد الأول . وجرى العرف من أوائل القرن الثامن عشر بأن يتولى وزير الدولة الأول هذه الوظيفة وهو لا يزال يتولاها الى الآن . وعلى ذلك أصبح رئيس الوزراء يجمع بين رئاسة الوزارة وهذه الوظيفة . والمرتب الذى يتناوله الآن هو مرتب اللورد الأول للخزانة ، فان رئاسة الوزارة لا مرتب لها .

على أنه اذا كان قد تولى رئيس الوزارة فى الماضى وزارة المالية فعلا كما حصل فى عهد "وليم پت" فى سنة ١٨٠٤ و"المستر جلا د ستون" فى سنة ١٨٧٣ فقد جرى العرف بأن الذى يتولى فعلا وزارة المالية هو اللورد الثانى للخزانة وهو الآن وزير المالية ، أما اللورد الأول وهو رئيس الوزارة فله حق الإشراف على وزارة المالية كما له حق الإشراف على الوزارات الأخرى سواء بسواء وهو يستمد حقه فى الإشراف لا بصفته اللورد الأول للخزانة ولكن بصفته رئيس الوزراء . أما الثلاثة اللوردات الآخرون فلا شأن لهم البتة بوزارة المالية ولا عمل لهم فيها ، وإنما هم يشغلون هذه الوظائف الاسمية لمجرد الاستيلاء على مرتبها فى نظير قيامهم بعمل سياسى آخر فى مجلس العموم هو قيامهم بوظيفة منظمين لحزب الحكومة ، ولذلك فلا عمل الآن لما يسمى مجلس لوردات الخزانة وهو لم يجتمع منذ سنة ١٨٥٦ . إن رقابة الوزارة الانجليزية على مالية الدولة لم تبدأ إلا بعد ثورة سنة ١٦٤٨ . ولم تنه سلطة موظفى البلاط وحققهم فى التدخل فى الشؤون المالية الا منذ

سنة ١٧٨٣ والنظام الحالى هو وليد قانونى ١٨٣٤ و ١٨٦٦ فقد محا القانون الأول أكثر الأنظمة المعقدة التى كانت متبعة فى إدارة المالية . فنص على وجوب إيداع أموال الحكومة بنك إنجلترا بدل حفظها فى خزائن الوزارة . كما نص على وجوب إنشاء وظيفة جديدة تسمى الدافع العام (Paymaster general) ليقوم بدفع المبالغ المستحقة لمصالح الحكومة أو عليها ، والتى كانت تدفع فى الماضى تارة بواسطة وزارة المالية وتارة بواسطة موظفين عدة سمو الدافعين (Paymasters) موزعين على بعض المصالح دون الأخرى . وقد عين أول "دافع عام" فى سنة ١٨٤٨ وأصبح مركز هذا الموظف شبيها بمركز البنك لجميع المصالح المختلفة .

أما قانون سنة ١٨٦٦ فإنه أنشأ وظيفة مراقب عام للحسابات لا للاذن فقط بصرف الاعتمادات التى أقرها البرلمان كما كان متبعا منذ قانون سنة ١٨٣٤ ولكن للتأكد أيضا بعد الصرف من أن هذه الاعتمادات قد صرفت حقيقة فى الوجوه التى اعتمدها البرلمان . وقد حصل تعيينه بناء على توصية لجنة برلمانية مختارة عينت فى سنة ١٨٥٦ وقررت أن يكون هذا الموظف مستقلا فى العمل عن السلطة التنفيذية ووافق البرلمان على جعل مرتبه مثل مرتبات القضاة ومخصصات الملك مما لا يحتاج الى إقرار البرلمان السنوى وكذلك جعله مسئولا مباشرة أمام البرلمان فلا يجوز عزله إلا بقرار من مجلس العموم واللوردات معا .

ويشمل عمل وزير المالية الآن ما يأتى :

أولا — المسئولية أمام البرلمان عن مالية الدولة .

ثانيا — إدارة أعمال الوزارة .

أما مسئوليته أمام البرلمان فهى شاملة للإيرادات والمصروفات بما فى ذلك فرض الضرائب أو الرسوم وطرق جبايتها وعمل القروض التى تحتاج إليها الحكومة لتكملة الإيرادات وكذلك الرقابة العامة على المصروفات فهو بذلك الوزير المسئول عن ضبط الميزانية كما هو مسئول أيضا عن أعمال الحكومة الخاصة بالعملية والبنوك وديون الحكومة والديون المحلية .

ونظرا لهذه المسؤولية الكبيرة ولما تستغرقه من وقت وزير المالية سواء في البرلمان أو في مناقشات مجلس الوزراء أو في المناقشات الخاصة مع رؤساء المصالح للاتفاق معهم على الاعتمادات اللازمة لها فان وزير المالية لا يستطيع أن يتفرغ للأعمال الادارية الكثيرة والمتشعبة التي تشغل وزارته ولذلك يكل إلى وكيل الوزارة الدائم وللوكيل البرلمانى الذى يلقب بالسكترير المالى القيام تحت إشرافه ومسؤوليته بأكثر هذه الأعمال . ويقوم وزير المالية بتقديم الاعتمادات إلى البرلمان بعد الاتفاق عليها مع المصالح المختلفة ، كما يقدم الميزانية في أوائل السنة المالية ويتبعها حتى يقرها المجلس فيشرح وجهة نظر الحكومة ويرد على انتقادات المعارضة لها .

وبجانب عمله هذا وعمله الخاص بإدارة الوزارة نفسها يقوم أيضا بمراقبة صك النقود ، كما أنه المندوب الأول في لجنة تخفيض الدين الأهلئ التي يعاونه في إدارتها محافظ ووكيل بنك إنجلترا .

السكترير المالى :

هو البء الينى لوزير المالية لأنه يعاونه في إدارة الوزارة بصفته الرئيس البرلمانى لها كما يساعده في مجلس العموم في تقديم الاعتمادات والدفاع عن الميزانية . فواجبه بالوزارة أن يلم بتفصيلات كل المواضيع الهامة حتى يدلى بها الى رئيسه وحتى يقدمها للمجلس اذا ما دعت الضرورة الى بحثها هناك . وهو بنوع خاص يهتم الوقوف على المعلومات المتعلقة بالمصروفات والإيرادات ، وكذلك يقوم بالدفاع عن بعض التصرفات التي تعرض على المجلس بين آن وآخر مثل مسائل الموظفين والمقاولات العامة . وكذلك يقدم بنفسه للمجلس طلبات الاعتمادات الاضافية وذلك لأن بعض هذه المسائل موكول تقديمها الى المجلس من السكترير المالى وحده .

أما عمله في البرلمان فيشمل فوق ما ذكرنا المسائل الآتية :

- ١ - عمل الترتيبات لنظر الميزانية في المجلس عقب انتهاء الوزير من تقديمها .
- ٢ - تقديم الاعتمادات الاضافية .

٣ — تقديم الحساب الختامى .

٤ — مراقبة الحصول على قرارات من المجلس خاصة بفتح اعتمادات على رصيد بقدر عدد القرارات التى أخذها بخصوص اعتماد الحساب .

٥ — مرور قانون الرصيد قبل ابتداء السنة المالية .

٦ — مراقبة مرور جميع القوانين المالية فى مجلس العموم .

٧ — وقف مشاريع القوانين المالية الخاصة (Private Bills) التى يقدمها بعض الأعضاء .

٨ — أما بخصوص مشاريع القوانين العامة (Public Bills) فهو مسئول فقط عن مرور بعضها فى البرلمان مثل القانون الخاص بالضرائب الجمركية فى جزيرة "مان" ، والقوانين الخاصة بتعديل الضرائب والرسوم الجمركية فى إنجلترا ، والقانون الخاص بتعيين الهيئة التى تقوم بإعطاء قروض للاشغال العمومية .

فهو يشغل مركزا هاما فى الحكومة وهو من أوائل الوزراء الذين لا يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء إلا أنه يعدّ من أول المرشحين لتولى وزارة تتحول له حضور جلسات هذا المجلس .

الوكيل الدائم :

يرجع عهد إنشاء هذه الوظيفة فى وزارة المالية الى سنة ١٨٦٧ وقد أنشئت لتوجد رئيسا دائما فى الوزارة يحفظ لها الثبات فى الادارة ولا يتغير بتغير الوزارات كما هى الحال بالنسبة للوزير والسكترير المالى .

فهو بصفته الرئيس الدائم للوزارة مكلف بمراجعة أعمالها وتنظيم ادارتها كما أنه الموظف المسئول الذى يرجع اليه الوزير اذا احتاج الى رأى الوزارة الفنى أو الإدارى فى أى موضوع مالى عرض عليه ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بطلبات الوزارات والمصالح المختلفة .

وهو الى عمله هذا يعتبر أكبر موظف مدنى فى خدمة الحكومة الانجليزية، وقد نص المنشور الذى صدر فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ على هذا الامتياز وجعل الوكيل الدائم لوزارة المالية الموظف المختص الذى يرجع اليه رئيس الحكومة فى كل المسائل التى تخص الموظفين جميعا ، كالتعيين والترقية والإنعام عليهم بالرتب والنياشين . كما أنه الموظف المسئول عن مراقبة حسابات المخصصات الملكية . وهو يدير شئون الوزارة بمعاونة ثلاثة رقباء (Controllers) يرأسون المصالح الثلاث التالية وهى :

١ — المصلحة المالية (Finance) وهى تشرف على مسائل العملة وتصدير الذهب الى الخارج وأعمال البنوك فى إنجلترا وفى المستعمرات والبلاد التى تحت الانتداب وتراقب سير الإيرادات والمصروفات بالاتصال بالوزارات الأخرى وبالمصالح المختلفة وتدير مسائل الديون الدولية والأهلية، وقد أضيف إليها أخيرا كل المسائل الناتجة عن ديون الحرب بما فى ذلك التعويضات .

٢ — مصلحة المصروفات (Supply) وهى تباشر الأعمال الحسابية المتعلقة بوزارات الحكومة ومصالحها المختلفة إلا المصالح التى تأتى بإيراد وهى الجمارك والبريد ومصلحة الإيراد الداخلى (Inland Revenue) لأن مصلحة المالية تتصل بهذه المصالح الثلاث بطبيعة مراقبتها للإيرادات والمصروفات .

٣ — مصلحة الموظفين وهى تباشر معاشات جميع الموظفين الذين فى خدمة الدولة ونقلهم من وظيفة الى أخرى ، وشروط الخدمة والإجازات والتعويضات ؛ كما انها تراقب عمل الدواوين اليومى بطلب إحصائيات عن نوع ومقدار العمل الذى تقوم به كل فئة من الموظفين وتحديد ساعات العمل الخ .

وقد تجت رقابة وزارة المالية على الموظفين من رقابتها العامة على الإيرادات والمصروفات إلا أن هذه الرقابة لم تأخذ شكلا جديا إلا بعد أن فصلت المرتبات المقررة للموظفين من القائمة الملكية وبعد أن أخذت الحكومة الانجليزية اختصاص

تنظيم مسائل الموظفين بعد سنة ١٨٥٥ إثر الضجة التي أثيرت في البرلمان الانجليزي وخارجه من تفشى المحسوبية وعدم وجود أية قواعد ثابتة للاتحاق بالخدمة أو أية واسطة إلا واسطة أعضاء البرلمان . ومنذ هذا التاريخ ابتدأت سلطة وزارة المالية تقوى بالنسبة للموظفين وعلى الخصوص لأن جميع اللجان التي ألفت لبحث حالتهم منذ هذا التاريخ الى الآن قد أشارت على الحكومات الانجليزية بضرورة تنظيم التوظيف وجعل وزارة المالية تهيمن على شئونه ^(١) .

وتقسيم الوزارة الى هذه المصالح التي أشرنا اليها حديث يرجع الى أوائل القرن الحالى أى بعد إدخال المنشآت العامة المتعلقة بالصحة والتأمين ومسائل العمال (Social Services) وكذلك الى مدة الحرب وزيادة الديون والمصاريف فيها .

المصالح المرتبطة بوزارة المالية — ويوجد غير هذه الادارات التي ذكرناها بعض مصالح حكومية أخرى لها اتصال بوزارة المالية، فتدخل اعتماداتها في ميزانية الوزارة، كما يتولى الاشراف على بعضها وزير المالية . وهذه المصالح هي :
أولا — محامى الخزانه . وعمله ليس مقصورا، كما يدل عنوانه، على الأعمال القضائية المتعلقة بوزارة المالية ، ولكنه يتولى أيضا قضايا كثيرة من مصالح الحكومة ، كما يتولى وظيفة المدعى الذى كان يقوم فى زمن الحرب العظمى بنظر قضايا غنائم الحرب .

ثانيا — المجلس الاستشارى البرلمانى . وهو يقوم بتحضير كل القوانين التي تعرض على البرلمان من الوزارات المختلفة التي ليس لديها قلم قضائي خاص بها كما يقوم بمراجعة القوانين التي وضعتها أقلام قضايا الحكومة قبل تقديمها الى البرلمان . وهو مكلف بمساعدة المصالح التي تطلب أية معونة فى تحضير مشروع قانون . ويجب عليه أن يقدم كل مساعدة لأعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات

(١) راجع تقرير " اللورد ماكدونل " الذى صدر قبل الحرب والأخير الذى صدر فى السنة الحالية .

الذين يتقدمون الى المجلسين بمشاريع قوانين . وعلى ذلك فهو إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مرجع الحكومة في كل تشريعها البرلمانى . ويرجع عهد إنشائه الى سنة ١٨٦٩ ويديره مستشار أول تساعده طائفة من الموظفين القضائيين . ولهذا المجلس أن يستعين برأى الخبراء المختصين في أية مادة من المواد أو في أى موضوع من المواضيع سواء أكانوا في خدمة الحكومة أم خارجها إذا ما دعت الضرورة الى ذلك . وقد بلغ مجموع ما حضره هذا المكتب من القوانين في سنة ١٩٢٥ تسعة وثمانين قانونا . وذلك بخلاف تنقيح مشاريع القوانين الخاصة التي يقدمها الأعضاء للبرلمان .

ثالثا — مكتب الدافع العام . ووظيفته، كما قدمنا، هي توحيد عملية الدفع في الوزارات . وقد زاد عمل هذه الإدارة في السنين الأخيرة بزيادة عدد إدارات ومصالح الحكومة من جهة وبزيادة المصروفات من جهة أخرى وعلى الخصوص بعد إدخال قانونى المعاشات في سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢٤ ويرأس هذه الإدارة موظف سياسى يتغير بتغير الحكومة . ولكن الرئيس الدائم هو مساعده الذى يقوم بأداء الوظيفة عادة بناء على توكيل من الدافع العام .

علاقة وزارة المالية بالوزارات الأخرى :

تنقسم وزارات ومصالح الحكومة بالنسبة لعلاقتها بوزارة المالية الى ثلاثة أقسام :

١ — المصالح التي تحت رئاسة وزير المالية .

٢ — المصالح التي لها وزراء خاصون بها .

٣ — المصالح التي ليس لها وزراء .

١ — أما القسم الأول فيشمل مصالح الدخل وهي الجمارك والإيراد الداخلى . وهذه المصالح ملزمة، حسب تعليمات وأوامر البرلمان، باتباع الأوامر التي تصدر إليها من وزير المالية .

٢ — ويشمل القسم الثاني المصالح التي لها وزراء في البرلمان ولكن علاقة وزارة المالية بالنسبة لها تختلف في حالة "وزارات الدفاع" عن الحالة في الوزارات الأخرى . فبينما تقدم وزارات الحربية والبحرية والطيران اعتماداتها مباشرة للبرلمان على يد وزرائها فإن الوزارات الأخرى تقدم اعتماداتها عن يد وزير المالية . وقد يظهر من بادئ الأمر أن الرقابة المالية على وزارات الحرب ليست قوية مثل الرقابة على الوزارات الأخرى نظرا لهذه التفرقة ولكن وزارات الحرب لا تقدم اعتماداتها إلا بعد الحصول على موافقة وزير المالية على سياستها المالية العامة أولا وبعد ذلك تعرض على وزارة المالية لأخذ موافقتها على التفاصيل . فالتفرقة في الحقيقة شكلية أكثر منها عملية لأن موافقة المالية لازمة في كلتا الحالتين .

وقد نتج عن هذه التفرقة أن وجدت في وزارات الحرب أقلام للحسابات أكبر وأهم من الأقلام الحسابية التابعة للمصالح الأخرى ، ولكن تعليمات وزارة المالية تتبع وتراعى في أقلام حسابات وزارات الحرب بنفس الدقة التي تراعى في المصالح الأخرى .

٣ — أما القسم الثالث فيشمل بعض مصالح مثل مجلس الملك الخاص ومكتب مراقب الحسابات ودار الآثار البريطانية ؛ فان السكرتير المالي يقدم اعتمادات هذه المصالح الى البرلمان . ويدخل تحت هذا القسم أيضا مصلحتان ربما يظهر من تسميتهما أنهما يكونان إدارات في وزارة المالية نفسها وهما : مصلحة إنقاص الدين الأهلي ومصلحة رصيد ديون الأشغال ، ولكن هاتين الإدارتين مستقلتان عن الوزارة إلا فيما يختص بتقديم كشوف الحسابات ؛ فان مصلحة إنقاص الدين الأهلي تدار بمعرفة لجنة مكونة من وزير المالية ورئيس مجلس العموم ووزير الحقانية . أما المصلحة الثانية فقد جعلت إدارتها مستقلة حتى تكون بعيدة عن أى تأثير سياسى . ولكن هذه التفرقة بين مصالح الحكومة المختلفة في علاقتها بوزير المالية مقصورة على الشكل ولا تؤثر في الحقيقة في الرقابة المالية التي خولته إياها القوانين .

وقد نشأ من هذه الرقابة المالية كثير من الخلاف بين المصالح المختلفة ووزارة المالية لأن أوجه النظر بالنسبة للمصروفات تختلف ؛ فبينما تنظر وزارة المالية الى الاقتصاد ترغب المصالح الأخرى في زيادة منشأتها أو توسيع برامجها . وقد أدى هذا الخلاف الى قول بعض المصالح بوجود تحديد سلطة وزير المالية وجعلها مقصورة على الإيرادات أو على الأقل ترك التفصيل في أبواب المصروفات الى الوزارات المختصة اذا وجد من الضروري تحويل وزارة المالية حق رسم السياسة المالية العامة . ولكن يخشى دائماً الأخذ بهذا الرأي مخافة أن تهمل مصلحة دافعي الضرائب اذا أعطيت سلطة واسعة لوزارات الصرف في تحديد اعتمادات المصروفات .

وقد تعرضت لجنة "اللورد هولدين" لهذه المسألة في تقريرها واقترحت للتغلب على الخلاف بين الوزارات ووزارة المالية زيادة الاتصال الشخصي بين موظفيها وموظفي الوزارات الأخرى ، كما اقترحت تعيين لجنة دائمة لتعرض عليها وزارة المالية الاقتراحات التي تقدم من الوزارات ، على ألا يكون أعضاء هذه اللجنة من موظفي وزارة المالية وحدهم بل من كبار موظفي جميع الوزارات أيضاً ؛ ولكن الحكومة الانجليزية لم تأخذ بهذا الرأي . والمتبع الآن هو أن لوزير المالية الرأي الأعلى والنهائي في تقدير جميع الاعتمادات ، وليس من المنتظر أن تخرج حكومة إنجليزية في المستقبل عن هذه القاعدة الأساسية .

الفصل الثانى

الميزانية الانجليزية

الميزانية العامة فى كل دولة هى مرآة لحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترى فيها جميع المبادئ التى تسير عليها هذه الدولة، فيظهر لك بشكل واضح ثراء هذه البلاد أو فقرها، وتقدم التعليم فيها أو تأخره، وسمو القضاء فيها أو انحطاطه، وتقدم المذاهب الاجتماعية التى تجرى فى تلك البلاد أو تأخرها . وعلى الجملة رقيها أو تدهورها . ولذلك رأيت أن أشير فى هذا الكتاب الى ميزانية من الميزانيات الانجليزية وهى ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ لتكون هداية القارئ فى حالة انجلترا .

يطلق الانجليز لفظ ميزانية (Budget) على خطبة وزير المالية التى يلقيها فى مجلس العموم عقب انتهاء السنة المالية فى ٣١ مارس من كل عام وبين فيها للمجلس مصروفات وإيرادات السنة الماضية، كما يعرض تقدير الاعتمادات لمصروفات وإيرادات السنة الجديدة مشيرا الى ما يرى لإدخاله من التعديلات على النظام المالى كطلب زيادة أو نقص فى الضرائب أو طلب إعفاء فريق من الأهالى منها أو تطبيقها على فريق جديد . وهذه الخطبة لا تعطى المجلس فى العادة إلا جدولاً مختصراً بأرقام الحسابات فهى فى ذلك تختلف عن الميزانية فى البلاد الأخرى التى تصدر فى كتاب شامل لأرقام الحسابات بالتفصيل .

المصروفات :

تنقسم المصروفات فى الميزانية الانجليزية الى قسمين :

أولاً — المصروفات التى لها بطبيعتها صفة الدوام وهى التى اعتمدها البرلمان لمدة غير محدودة أو لزمين معين حتى يصدر قراراً آخر بالغائها أو تعديلها . وعلى ذلك لا يتوقف دفعها على تصريح سنوى من البرلمان وإنما تصرف بالاستمرار استناداً الى قرار البرلمان الأصيل وهى تسمى مصروفات الرصيد وتشمل :

(١) أقساط الدين الأهلى ومصروفات إدارته والأموال التى تصرف نظير استهلاك هذا الدين (Sinking Fund) .

(ب) مخصصات الملك والأسرة المالكة ومرتبآت القضاة وبعض كبار الموظفين مثل المراقب العام لحسابات الحكومة .

(ج) المصروفات المخصصة لحساب الطرق والمبالغ التى تدفع لتخفيف الضرائب البلدية والمبالغ المعينة لشمال إرلندا .

ثانياً — المصروفات التى تحتاج الى تصريح سنوى من البرلمان وتشمل :

(١) وزارات الدفاع وهى البحرية والحربية والطيران .

(ب) ومصروفات الوزارات التى تنتج دخلا وهى البريد والجمارك والإيراد الداخلى .

(ج) مصروفات المصالح والوزارات الأخرى مثل الصحة والداخلية والخارجية .

ومصروفات المصالح الثلاث الأولى تقدم على يد وزرائها مباشرة للبرلمان ، وذلك بالطبع بعد موافقة وزارة المالية عليها . أما مصروفات الوزارات والمصالح الأخرى فتقدم للبرلمان بواسطة وزير المالية نفسه .

وتدفع مصروفات هذا القسم من الرصيد أيضا (Consolidated Fund) ولكن الإجراءات التى تتبع عند سحب الاعتمادات الدائمة تختلف عن الإجراءات الواجب مراعاتها عند سحب الاعتمادات الأخرى من هذا الرصيد . فبينما يجب الحصول على أمر ملكى موقع عليه من قومسيون المالية قبل أن تطلب وزارة المالية من مراقب عام الحسابات الصرف فى حالة الاعتمادات السنوية فإنه لا حاجة لهذا الأمر الملكى بالنسبة للاعتمادات الدائمة ويكفى الصرف متى أذنت بذلك وزارة المالية واقتنع مراقب الحسابات بأن هذه المصروفات وفق القرارات البرلمانية الماضية .

ويرجع تاريخ إنشاء الرصيد الى أيام "وليم پت" الذى استصدر قانونا فى سنة ١٧٨٧ بمنع بعض المصالح من صرف إيراداتها ووجوب دفعها كلها فى هذا الرصيد الذى يشمل جميع إيرادات الحكومة . وقد اتبعت هذه الطريقة الى الآن ولم يدخل عليها إلا بعض تعديلات خفيفة للتسهيل على بعض المصالح بصرف جزء من دخلها ويسمون ذلك (Appropriation - in - Aid) وأقرب هذه الاستثناءات التصريح الذى أعطيته مصلحة الموانى والفنارات بالصرف على العوامات والفنائر من دخلها .

وبمراجعة ميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ يتضح أن أبواب الدين الأهلى والمصروفات على ما يسمونه بالمسائل الاجتماعية (Social Services) وهى إعانة العمال المتعطلين والتأمين على العجزة وعلى الصحة العامة والتعليم وكذلك باب الدفاع وهى مصروفات وزارات البحرية والطيران هى أثقلها حملا على الخزنة . فان الدين الانجليزى ، كما هو معلوم ، قد زاد زيادة كبيرة بعد الحرب العظمى ؛ فبعد أن كان حوالى ٦٦١ مليون جنيه فى شهر مارس سنة ١٩١٤ بلغ نحو ٧٦٤٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٢ وبعد أن كانت مصاريف إدارته ومبلغ الفائدة التى تدفع عنه لا تزيد عن ٢٥ مليون جنيه سنويا قدرت فى ميزانية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٢٧٦ مليون جنيه ومن هذا الدين مبلغ ٦٤٦٣ مليون جنيه دين داخلى و ١٠٦٦ مليون جنيه دين خارجى منه ٩٠٣ مليون دين للولايات المتحدة الأمريكية .

وأما المصروفات على المسائل الاجتماعية الخيرية فقد بلغت فى سنة ١٩٣٢ مبلغا يزيد على ٣٠٠ مليون جنيه منها ١٧٠ مليون إعانة للعمال أثناء العطلة ومعاشات للعجزة ونحو ٥٠ مليونا من الجنيهات على التعليم و ١٥٠ مليونا للسكان الصحية للفقراء .

أما مصروفات وزارات الدفاع فقد بلغت ١٠٦ مليون من الجنيهات فى تلك السنة منها ٥٠ مليونا على البحرية و ٣٦,٥ مليونا على البحرية و ١٧,٥ مليونا على الطيران . وقد سببت هذه الزيادة الكبيرة فى المصاريف وعلى الخصوص مصاريف الدين ومصاريف المسائل الاجتماعية زيادة تقابلها فى الضرائب أدت الى ارتفاع الضجة من أصحاب رؤوس الأموال ورجال الصناعة الذين كانوا وما زالوا يحدون

في فداحة الضرائب عاتقا كبيرا لهم عن إصلاح مصانعهم لإمكان مزاحمة تجارة البلاد الأخرى التي يدفع ساكنوها ضرائب أقل مما يدفعه الانجليز^(١) يأخذ العمال فيها أجورا أقل بكثير مما يأخذه العامل الانجليزي . ولكن تيار الحركة الاشتراكية الذي كان يتقدم في إنجلترا بسرعة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية كان شديدا ومانعا من عمل أى اقتصاد في هذا الباب . ورغم من احتجاج كثير من المالين ورغم من تصريح وزير المالية في وزارة العمال نفسها في شتاء سنة ١٩٣١ بأن الضرائب في إنجلترا فادحة لم يمكن الحكومة الانجليزية أن تقوم بعمل في هذه الناحية الا بعد أن منيت البلاد بنصيبها من الأزمة الاقتصادية العالمية فاضطرت الحكومة ، رغبة في موازنة الميزانية واتباعا لنصائح اللجنة التي ألفت في سنة ١٩٣١ لدراسة الحالة الاقتصادية ، الى الاقتصاد في باب ما يصرف على العمال المتعطلين وفي أبواب أخرى . ففي سنة ١٩٣٢ اقتصدت ٧٠ مليونا من الجنيهات منها :

١٠ ملايين جنيه من مرتبات المدرسين .

٢٥ مليون جنيه من التأمين على العمال المتعطلين .

٥ر٤ ملايين جنيه من مرتبات الموظفين بما في ذلك الوزراء والقضاة .

٧ » » من مصروفات اصلاح الطرق .

٥ » » » وزارات الدفاع .

على أن الحكومة لم توفق مع هذا الاقتصاد الى تقليل الضرائب .

أما الدين الأهلي فقد أمكن الحكومة الائتلافية الحاضرة أن تنجح في تحويل جزء منه يبلغ ٢٣٦٦ مليون كانت تدفع ٠.٥٪ فائدة عن أكثرها . ولكن بعد التحويل صارت الفائدة ٠.٣٥٪ وعلى ذلك أمكنها اقتصاد مبلغ ٣٨ مليون جنيه سنويا .

(١) كان مجموع مادفعه الانجليز من الضرائب المباشرة في سنة ١٩١٣ نحو ١٦٣ مليونا من الجنيهات أى بمعدل ٣ جنيهات و ١٠ شلنات سنويا عن كل فرد من السكان على حين بلغ مادفعه الفرنسيون في نفس السنة ٣٣٦٠ مليون فرنك أى بمعدل ٤٨ فرنكا سنويا عن كل نفس أى ما يقرب من الجنيهين وقد زادت الضريبة بعد الحرب فبلغ مادفعه الفرد في إنجلترا نحو ١٤ جنيتها و ١٠ شلنات و ٦ بنسات في عام ١٩٣٣ على حين قدر مادفعه الفرنسي سنويا في تلك السنة ١٣ جنيتها و ٣ شلنات و ٣ بنسات والألماني ٧ جنيهات و ١٤ شلنا و ٧ بنسات والأمريكي ٣ جنيهات و ١٢ شلنا و ٥ بنسات .

وأما الدين الخارجى فقد كان منتظرا بعد اتفاقية لوزان فى سنة ١٩٣٢ وبعد أن توقفت أكثر الدول عن دفع ديونها الخارجية الناتجة عن الحرب إثر إعفاء ألمانيا من التعويضات أن يتوصل الانجليز والأمريكيون الى إيجاد حل لهذه المسألة ولكن المفاوضات بين البلدين لم توصل الى اتفاق الى الآن، وكل ما عملته إنجلترا أن دفعت فى ميعاد قسط يونيه سنة ١٩٣٢ جزءا صغيرا من هذا الدين اعترافا منها به بدل دفع القسط المستحق وقدره ١٩ مليوناً من الجنيهات الذهب، ولم تر الامتناع قطعيا عن الدفع لما فى ذلك من سوء الأثر فى سمعتها المالية. ولم ترد دفع الكل لما فى ذلك من الخسارة من جهة ولأنها لم تحصل الأقساط المستحقة لها عن ديونها الخارجية من جهة أخرى. وقد امتنعت فى هذه السنة عن دفع أى مبلغ لأمريكا بعد أن تشددت الأخيرة فى طلب الأقساط المستحقة بأكملها. على أن هذه المسألة بحذاويرها لا تزال قيد البحث بين جميع الدول المدينة وبين أمريكا الدائنة. ولولا اضطراب الحالة المالية فى أمريكا الآن لكان المأمول الوصول الى حل لهذه المسألة المعقدة. أما مصروفات الدفاع فانها تعد بحق حملا ثقيلا على حاملى الضرائب، غير أن جميع الساسة الانجليز يرون أن برنامج الاقتصاد الذى نفذوه من بعد الحرب الى الآن هو أقصى ما يمكن القيام به مع عدم الاخلال بسلامة الدولة وعلى الخصوص ما دامت حالة التسليح فى العالم على ما هى عليه. وهم يذكرون أن إنجلترا هى الدولة الكبيرة الوحيدة التى قامت بالاقتصاد فى هذه الناحية حتى أصبحت اعتمادات مصروفات بحريتها، وهى العامل الأساسى فى دفاعها، لا تزيد فى سنة ١٩٣٢ إلا ثلاثة ملايين من الجنيهات عما كانت عليه فى سنة ١٩١٣ ولذلك لا ينتظر إجراء أى اقتصاد جديد فى مصروفات الدفاع الا اذا أسفرت المؤتمرات والمناقشات الجارية الآن بين الدول العظمى عن اتفاق على تحديد السلاح البرى كما اتفقوا فى سنة ١٩٢١ على التسليح البحرى^(١).

(١) والآن وقد فشلت جميع المفاوضات الدولية الخاصة بخفض التسليح تحت مظلة الحكومة الانجليزية الى زيادة ميزانية وزارات الدفاع وخصوصا ميزانية الطيران.





ويجانب أبواب الصرف التي ذكرناها تحسن الإشارة الى أبواب الصرف التي طرقتها الحكومة أخيراً لإحياء الزراعة والصناعة والتجارة، وذلك إما بإعطائها المساعدات المالية المباشرة . وإما بتفضيلها على المصنوعات الأجنبية في الأسواق الانجليزية من طريق الضرائب الجمركية، وإما بتسهيل قروض الاستثمار . وقد أصدرت الحكومة هذه الغاية بعض القوانين نذكر منها ما يأتي :

١ — القانون الذي صدر في سنة ١٩١٤ لتشجيع زراعة البنجر فإن الحكومة قررت به تخفيض رسم الانتاج على السكر المصنوع من البنجر في إنجلترا حتى يتمكن من مزاحمة السكر الوارد من الخارج .

٢ — إعطاء مساعدة مالية للزراع الذين يقومون بزراعته وقد كانت تكاليف الحكومة في سنة ١٩٣١ من نتيجة تنفيذ هذا القانون مبلغ ٨,٨١٠,٠٠٠ جنيه منه ٦,١٤٠,٠٠٠ جنيه مساعدة للزراع و ٢,٦٧٠,٠٠٠ جنيه خسارة من تخفيض رسم الانتاج .

رابعا — أصدرت الحكومة في سنة ١٩٢٩ القانون المعروف باسم (Derating Bill) لإعفاء الأراضي الزراعية من الضرائب المحلية وإعفاء الأراضي التي تستعمل للصناعات المشبعة من ثلاثة أرباع الضريبة التي تدفع للخزانة العامة . وقد ترتب على هذا القانون أن فقدت الخزانة مبلغ ٢٦ مليون جنيه في سنة ١٩٣١ . ويدرج هذا المبلغ في الميزانية تحت باب مساعدة الهيئات المحلية .

خامسا — أصدرت الحكومة قانونا في سنة ١٩٣١ لمساعدة الزراعة في المستعمرات حتى تزيد قوتها الشرائية ، فتزيد بذلك مقدار ما تستطيع شراءه من المصنوعات البريطانية . وقد خصص لهذا الغرض بموجب هذا القانون مبلغ مليون جنيه سنويا . وهذه المبالغ تعطى بصفة ديون للمستعمرات .

سادسا — أصدرت الحكومة قانونا في سنة ١٩٣٢ لتشجيع زراعة القمح في إنجلترا . وقد نص هذا القانون والتعديلات التي أدخلت عليه بعد اتفاقية "أناوه"

على وضع ضريبة على الدقيق الوارد من الخارج ما عدا أجزاء الامبراطورية، وعلى تحديد ثمن القمح المزروع في انجلترا بمبلغ ١٠ شلنات عن كل هندردويت (Hendred Weight) لمئة ثلاث سنين على ألا تزيد كمية القمح التي يضمن لها هذا السعر عن ٢٧ مليون هندردويت فيعطى المنتج الفرق بين سعر الأسواق وبين السعر الذي حدّدته الحكومة، وتحصل على المال اللازم لهذه الاعانة من ضريبة معينة على الدقيق الوارد من الخارج . وبلغ ما دفعته الحكومة لزراع القمح في سنة ١٩٣٢ نحو $\frac{1}{4}$ ٥ ملايين جنيه .

على أن هذه المساعدات صادفت وتصادف الى الآن انتقادات مرة من أنصار حرية التجارة ومن كثيرين من الاقتصاديين والماليين . ولولا هذه الأزمة الطاحنة لما استطاعت الحكومة الانجليزية أن تقوم بعمل احتياطات من شأنها في النهاية أن تزيد في أسعار المواد الغذائية فتزيد بذلك من شكوى الطبقات الفقيرة .



الايادات :

أما الايادات فانها تحصل من المصالح الثلاث الآتية :

أولاً — الجمارك .

والإيرادات من هذا الطريق كانت محدودة نظراً لتمسك إنجلترا الى سنة ١٩٣٢ بمبدأ حرية التجارة . والمواد التي كانت تؤخذ عليها رسوم جمركية الى سنة ١٩٣٢ على نوعين : (أ) المواد التي يصنع مثلها داخل انجلترا وتأخذ عليها الحكومة رسماً في الداخل ، وأهمها : الكحول بأنواعه والبيرة والسكر والتبغ والكبريت والحريير الصناعي . (ب) المواد التي فرضت عليها ضرائب جمركية بموجب قانون (Safeguarding of Industries Act) الذي صدر في سنة ١٩٢٢ لحماية بعض الصناعات المحلية وتأخذ عنها الحكومة رسماً قدره ٣ و ٣٣٪ . وقد كانت ألفتها حكومة العمال الأولى في سنة ١٩٢٤ ولكن حكومة المحافظين أعادتها في سنة ١٩٢٥

وما زالت باقية الى الآن، وتسمى "ضرائب ما كنا" نسبة الى وزير المالية الذى فرضها .
وأهم الأصناف التى تدخل تحت هذا الباب هى الموتوسكلات والسيارات والدانتلا
ومواد التطريز والأفلام السينماتوغرافية والساعات والآلات الموسيقية والقفازات .
وقد بلغ مجموع ما حصلته الحكومة من الجمارك على جميع الأصناف من هذين
البابين فى السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ نحو ١٢١ مليون جنيه .

غير أن الأزمة المالية والاقتصادية التى غيرت كثيرا من الاتجاهات السياسية
والاقتصادية فى العالم أخرجت إنجلترا من نظام حرية التجارة الذى اتبعته من منتصف
القرن الماضى والذى هى مدينة له بشئ كثير من مركزها العالمى وبثروتها الحالية .
فان الحكومة رغبة فى تشجيع وحماية بعض المصنوعات الأهلية مثل الحديد
والمصنوعات القطنية ورغبة فى إيجاد الدخل لموازنة الميزانية ورغبة فى موازنة الميزان
التجارى وعلى الخصوص بعد أن أصبحت تجارة الصادرات ضعيفة بسبب فرض
الرسوم الجمركية العالية فى أكثر البلاد التى كانت تشتري البضائع الانجليزية، نظرا
الى ذلك كله أخذت الحكومة الحاضرة بمبدأ الحماية الجمركية وأصدرت قانونا
نفذ من أول مارس سنة ١٩٣٢ به فرضت رسوم جمركية أولية قدرها ١٠ ٪
ثم زيدت فصارت تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ على جميع الواردات ما عدا
بعض المواد الغذائية وما عدا بعض المواد الأولية التى تستعمل فى الصناعة البريطانية
مثل القطن وذلك خشية ارتفاع أثمان هذه المصنوعات . وشكلت الحكومة
فى الوقت نفسه لجنة من رجال اقتصاديين مستقلين عن الأحزاب السياسية وعن
رجال الصناعة لدراسة الرسوم الجمركية التى وضعت وتأثيرها فى سير الصادرات
والواردات لتقوم بإرشاد الحكومة إلى ما ينبغى لتعديلها فى المستقبل .

وفى تلك السنة التى صدر فيها هذا القانون (سنة ١٩٣٢) تم اتفاق "أتاوه"
الشهير بين إنجلترا وأجزاء الامبراطورية المستقلة والهند . وقد أيد هذا الاتفاق الحماية
الجمركية مع منح بعض الأفضلية لتجارة إنجلترا فى تلك البلاد وتخويلها حقا مماثلا له
فى إنجلترا . وقد دخلت إنجلترا نهائيا بعد تطبيق القانون السابق الذكر وبعد اتفاق

”أثاوه“ في زمرة البلاد ذات الضرائب الجمركية العالية بعدد أن استمرت زمنا طويلا من أنصار حرية التجارة ، فقد كان ما أُعفى من الضرائب الجمركية يبلغ ٨٣٪ من مجموع البضائع الواردة الى إنجلترا من الخارج قبل سنة ١٩٣٢ . أما بعد تنفيذ سياسة الرسوم الجمركية في سنة ١٩٣٢ فقد نزل هذا الرقم الى ٣٠٪ وبعد اتفاق ”أثاوه“^(١) نزل الى ٢٥٪.

والجدول الآتي يبين توزيع الرسوم على الصادرات قبل وبعد الاتفاقية حسب تقدير مجلة ”الايكونومست“ :

نسبة البضائع التي كانت تدفع ضريبة قبل اتفاقية ”أثاوه“ .	
٣٢٪ من البضائع تدفع ضريبة جمركية قدرها ١٠٪	
١٥٪ » » » » » من ١١ الى ٢٠٪	
٤٪ » » » » » » ٢٠٪	

نسبة البضائع التي تدفع عنها ضريبة جمركية بعد الاتفاقية .	
٢٨٪ من البضائع تدفع ضريبة جمركية قدرها ١٠٪	
٢١٪ » » » » » من ١١ الى ٢٠٪	
٧٪ » » » » » » ٢٠٪	

وقد كان من نتيجة اتباع هذه السياسة أن قامت بعض البلاد التي تربطها مصالح تجارية بإنجلترا تفاوض في عقد معاهدات تجارية للحصول على أفضلية لصادراتها الى إنجلترا . وبالفعل عقدت الحكومة في سنة ١٩٣٣ معاهدات مع السويد والنرويج والدانمرك وفنلندا والارجنتين ضمنها بيع بعض البضائع الانجليزية في هذه البلاد بالمعدل الذي كانت تبيع به اليها في سنة ١٩٣٠ وذلك في نظير إنقاص الرسوم على الواردات من هذه البلاد . ويقول ساسة الانجليز إن

(١) عن مجلة ”الايكونومست“ (Economist) الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢

هذا كان غرضاً أساسياً من الأغراض التي دعت الحكومة الى الأخذ بمبدأ الحماية لأنها أرادت الحصول على سلاح للمفاوضة . ويقول أنصار سياسة الحماية إنها بخلاف هذا قد ساعدت على تنشيط الصناعات الوطنية وإيجاد عمل لجيش العمال المتعطلين الذي بلغ في سنة ١٩٣٢ نحو ثلاثة ملايين نفس ، فان هذا العدد نقص في تسعة الأشهر الأولى من سنة ١٩٣٣ ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون عامل .

أما أثرها في الإيرادات فان ما دخل من الجمارك في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ أى قبل اعلان الحماية الجمركية كان ١٢١ مليون وأما في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ أى بعد تطبيقها فقد زاد الرقم حتى وصل الى ١٦٧,٢٣٥,٠٠٠ وهذا هو تقدير السنة المالية التالية .

ويلاحظ أن هذه الزيادة في الإيراد، وقدرها نحو ٤٦ مليون جنيه في السنة وهي زيادة ضئيلة بالنسبة لميزانية إنجلترا الضخمة، لم تكن هي الغرض الأساسي من زيادة الضرائب الجمركية في إنجلترا . وقد ذكرنا من هذه الأغراض أن هذه التعريفة أوجدت سلاحاً في يد إنجلترا للتفاوض به مع الدول الأخرى للحصول منها على امتيازات لتجارتها . وقد تمتعت بهذا الحق الى أقصى حد في السنتين الأخيرتين . كذلك كان من أغراض هذه السياسة الجديدة السعي في تقليل الواردات الى إنجلترا وفي زيادة صادراتها ، أى السعي في تحسين الميزان التجاري وهو عامل أساسي في حياة هذه البلاد الاقتصادية ، فان إنجلترا بعد أن قامت بجميع المجهودات والتضحيات لمعادلة ميزانيتها لم يبق أمامها لتحسين حالتها الاقتصادية إلا السعي في تحسين الميزان التجاري . وقد وصلت بفضل هذه المجهودات وبفضل السياسة الجمركية الجديدة الى تحسين في هذا الباب ، فان الواردات في الأحد عشر شهراً الأولى من سنة ١٩٣٣ بلغت ٦١٣ مليون جنيه بنقص ٢٥ مليون جنيه عن المدة المقابلة لها في سنة ١٩٣٢ . وبلغت الصادرات في نفس المدة ٣٣٧ مليون جنيه بزيادة ٤ ملايين جنيه وكسور عن المدة المقابلة لها في سنة ١٩٣٢ . وإذا قورنت

هذه الأرقام بأرقام التجارة الخارجية في سنة ١٩٣١، أى قبل إدخال التعديلات الجمركية الجديدة، وجد أن العجز في الميزان التجارى نقص من ٣٦٩ مليون جنيه في الأحد عشر شهرا الأولى من سنة ١٩٣١ الى ٢٦٣ مليون جنيه في نفس المدة من سنة ١٩٣٢ وإلى ٢٣١ مليون جنيه في نفس المدة من سنة ١٩٣٣ على أن هذا النقص البين اذا كان جزء كبير منه ناتجا عن تطبيق الحماية الجمركية فانه يرجع أيضا الى عوامل أخرى وهى خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب ونقص الأثمان فيها والنقص العام في التجارة العالمية نتيجة الأزمة الاقتصادية الحالية .

ثانياً — البريد .

بلغت ميزانية البريد في سنة ١٩٣٢ مبلغ ١٩٣٢,٠٠٠,١٨٨,٥٩ جنيه ولم تزد إيرادات هذه المصلحة عن مصروفاتها إلا ١١,٧٠٠,٠٠٠ وإيراد هذه المصلحة يأتي من البريد والتلغرافات والتلفونات ومن بعض الأعمال التي تقوم بها المصلحة نيابة عن بعض المصالح الأخرى لأنها بخلاف إدارتها لصندوق التوفير تقوم بدفع الإعانات للعمال المتعطلين وتحصيل ضرائب الرخص على السيارات والراديو وغيرها .

ثالثاً — مصلحة الإيرادات الداخلية .

والدخل من هذه المصلحة متنوع يشمل الأبواب الآتية :

- (١) ضريبة الأيراد — (٢) ضريبة الانتاج — (٣) ضريبة تركة المتوفى —
- (٤) ضريبة السيارات وعربات النقل — (٥) ضريبة الملاهي — (٦) ضريبة المدفعة — (٧) ضريبة المراهنات — (٨) ضرائب أخرى .

١ — ضريبة الأيراد :

يرجع تاريخ تطبيق هذا النظام في إنجلترا الى أيام الوزير "وليم پت" الذي أصدر قانونا في سنة ١٧٩٩ يقضى بدفع ضريبة قدرها ١٠ ٪ من إيراد كل فرد اذا زاد هذا الأيراد على ٢٠٠ جنيه في السنة وقد استمر العمل على تحصيل هذه الضريبة من هذا التاريخ الى الآن مع كثير من التعديل في قيمتها وفي نظام

تطبيقها من وقت الى آخر . والضريبة بشكلها الحالى من حيث تعريفها وطرق تطبيقها ترجع فى نظامها الى سنى ١٩١٨ - ١٩٢٠ حينما أدخل القانون الانجليزى تعديلا يقضى بالتدرج فى تحديد هذه الضريبة أى إنها تزيد أو تقل بنسبة ثروة الشخص ، كما قضى هذا التعديل بالفرقة بين أنواع الدخل كالفرقة بين المتروج والأعزب وبين رب الأسرة الكثيرة العدد ومن لا ولده ، كل ذلك رغبة فى الوصول الى ضريبة عادلة بقدر المستطاع يقع عبئها على الموسرين وتخفف وطأتها على المتوسطين والفقراء . وتقضى ضريبة الإيراد التى أقرها البرلمان فى سنة ١٩٣١ بأن يدفع كل شخص خمسة شلنات عن كل جنيه من إيراده السنوى ويعفى منها الشخص الأعزب الذى يقل دخله عن ١١٠ جنيه فى السنة . ولا يدفعها الممول كاملة إلا اذا بلغ دخله السنوى ١٠٠٠ جنيه فاذا زاد دخله عن ألفى جنيه فى السنة دفع ضريبة إضافية (Super-tax) تتدرج مع زيادة الإيراد حتى تصل الى ٥,٣ ١٢ عن الجنيه اذا ما وصل الدخل الى ١٠٠ ألف جنيه فى السنة . هذا بالنسبة للأعزب ، أما الشخص المتزوج فان القانون يعفيه من دفع أية ضريبة متى كان دخله يقل عن ١٧٠ جنيه فى السنة . كذلك يعفى من الضريبة اذا كان متزوجا وله أولاد متى قل دخله السنوى عن ٢٠٠ جنيه . والمقصود بالأولاد فى هذه الحالة من كان يقل عمرهم عن ١٦ سنة أو زاد عنها وكانوا لا يزالون فى دور الدراسة .

ويفرق قانون هذه الضريبة بين الشخص الذى يعيش من مهنة أو عمل يؤديه ، والآخر الذى يحصل على إيراده من طريق استثمار أمواله فى مشروعات لا يؤدى فيها عملا مثل استثمار السندات ؛ فإن الأول لا يتبدى فى دفع الضريبة إلا اذا وصل إيراده الى ١٣٠ جنيها فى السنة على حين يتبدى الثانى فى دفعها اذا وصل هذا الإيراد الى ١١٠ جنيه ويتدرج هذا الامتياز فى التفريق بينهما بزيادة الإيراد .

وقد زاد دخل الحكومة الانجليزية من ضريبة الإيراد فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة فقد كان المتحصل منها فى سنة ١٩١٣ حوالى ٤٤ مليون جنيه وقد

وصل هذا المتحصل الى ٤١٠ مليون في سنة ١٩٢١ ونقص الى ٢٥١ مليون في ميزانية سنة ١٩٣٢-١٩٣٣ . ويضاف الى هذا مقدار الضريبة الإضافية (Super tax) لمن يزيد إيراده السنوى عن ألفى جنيه . وقد بلغ المتحصل منها في سنة ١٩٣٢ مبلغ ٦٠,٦٥٠,٠٠٠ مليون جنيه .

٢ - ضريبة الانتاج (Excise) :

تأخذ الحكومة الانجليزية ضرائب على مايقرب من خمس عشرة مادة مصنوعة داخل البلاد . وهى فى العادة من المواد الشائعة الاستعمال . والضريبة على هذه المواد ليست بنسبة واحدة بل تختلف باختلاف هذه المواد . فبينما تأخذ جنيهاً و ٤ شلنات و ٥ بنسات عن كل ٣٦ جالونا من البيرة إذ تأخذ على الجالون من النبيذ ٧ شلنات و ٦ بنسات . وكذلك تختلف الضريبة باختلاف المقادير التى تستهلك من هذه الأصناف ، فتنقص بمقدار معين كلما زاد الاستهلاك . وذلك حتى لا تكون الضريبة عقبة فى سبيل نمو هذه الصناعات . وقد بلغ دخل الحكومة من هذه الضريبة فى سنة ١٩٣٢ مبلغ ١٢٠ مليون جنيه .

٣ - ضريبة تركة المتوفى :

هذه هى إحدى الضرائب التى طبقت فى إنجلترا وفى كثير من البلاد الأخرى فى العهد الأخير تحت تأثير انتشار المبادئ الاشتراكية . وطريقة تقرير هذه الضريبة تختلف فى بعض البلاد عنها فى البعض الآخر . فهى تجبى فى بعض البلاد على أساس قيمة التركة ، وفى هذه الحالة يؤخذ جزء من هذه التركة يزيد زيادة مطردة كلما زادت قيمتها . وتجبى فى بلاد أخرى على أساس قرابة الوارث من المتوفى ، فتقل الضريبة أو تزيد تبعا لدرجة هذه القرابة .

أما إنجلترا فقد أخذت بالطريقتين معا ، لأنه روعى فى الضريبة الانجليزية قيمة التركة مع درجة قرابة المتوفى . والجدول الآتى يبين الرسوم المختلفة بالنسبة لقيم التركات :

جنيه انجليزى	١٠٠	١	٪	إذا بلغت التركة أو زادت عن
	٥٠٠	٢	٪	» » » »
	١٠,٠٠٠	٥	٪	» » » »
	١٠٠,٠٠٠	٢٠	٪	» » » »
	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠	٪	» » » »
	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٠	٪	» » » »

أما فيما يخص بدرجة القرابة فإن هذه الصريبة لا تزيد عن ٥٪ إذا كان يرث المتوفى ابن أو بنت أو زوجة . وتصل إلى ١٠٪ إذا كان يرثه أخ أو أخت أو جد .
وتصل الى حدها الأقصى اذا كان الوارث غير من ذكروا .
وقد بلغ مقدار دخل الخزينة من ضريبة التركات في سنة ١٩٣٢ أكثر من ٧٧ مليون جنيه .

ويشكو الكثيرون من أغنياء إنجلترا من فداحة ضريبة التركات وضريبة الايراد لأن ارتفاعها يؤثر تأثيرا سيئا في الادخار ونمو الصناعات مهما كانت فائدتها في تحسين الحالة الاجتماعية وفي إيجاد التوازن في توزيع الثروة . ولكن المتظر ألا يحصل تغيير في قيمة هذه الضرائب ما دامت الميزانية في احتياج شديد إلى الموازنة ، وما دامت مسألة الديون التي بين الدول لم تحل بعد .

٤ — ضريبة السيارات وعربات النقل :

يدفع أصحاب السيارات في إنجلترا ضريبة تقدر على أساس قوة السيارة والوقود المستعمل لتسييرها وتبعاً لنوع عجلاتها . وتختلف قيمة الضريبة باختلاف الغرض الذى تستعمل فيه السيارة . فالعربات الخاصة تدفع جنيها واحدا في السنة عن كل قوة حصان . أما في النقل المشترك فانها تقدر على أساس عدد المقاعد ، وهى تزيد زيادة كبيرة اذا لم تستعمل البترين بل استعملت الزيوت الثقيلة غير النقية . وتراوح الضريبة على عربات النقل المشترك بين ٣٠ جنيها و ١٣٥ جنيه في السنة .

أما الضريبة على العربات المستعملة في نقل الأثقال فإنها تختلف أيضا بحسب مقدار حمولتها، ويدخل في التقدير العوامل الأخرى الخاصة بنوع الوقود ونوع العجلات. وتعفى عربات نقل المحصولات الزراعية من جزء غير يسير من هذه الضريبة. وقد كان يراد الخزانة الانجليزية من ضريبة السيارات بأنواعها المختلفة في سنة ١٩٣٢ نحو ٢٨ مليوناً من الجنيهات. هذا بخلاف ضريبة البتزين ويصرف المتحصل من هذه الضريبة في إنشاء الطرق وإصلاحها.

٥ - ضريبة الملاهي :

تحصل ضريبة على أجور دخول الملاهي بالنسب الآتية :

أجرة الدخول	قيمة الضريبة
المقاعد التي تتراوح بين ١٠ بنسات	بنسان ونصف
وشلن وثلاثة بنسات	ثلاثة بنسات عن الشلن والثلاثة
المقاعد التي تزيد عن شلن وثلاثة بنسات	بنسات الأولى ويضاف إليها بنس عن كل خمسة بنسات تزيد عن ذلك

وقد بلغ مجموع ما حصلته الحكومة من هذه الضريبة في ١٩٣٢ حوالي ٩ ملايين و ٦٠٠ ألف جنيه .

٦ - ضريبة الدفعة :

والدخل من هذا الباب متنوع فهو يشمل المتحصل من تسجيل عقود البيع والايحار ومن تقييد الولادة والزواج وشهادات التأمين على الحياة وشهادات تسجيل الامضاءات، كما يشمل الضريبة التي تحصلها الحكومة على الشيكات والايصالات التجارية. وقد بلغ الدخل من هذا الباب في سنة ١٩٣٢ مبلغ ١٩,٢٢٠,٠٠٠ جنيه.

٧ - ضريبة المراهنات :

تنجي هذه الضريبة من الأفراد المراهنين ومن المكاتب التي تقوم بعمليات المراهنة على سباق الخيل وما يشابهها، فيضطر الشخص الذي يتخذ المراهنة حرفة له

(Bookmaker) إلى أن يدفع عشرة جنيهات قيمة الرخصة التي يعطاها كما تحصل منه ٤٠ جنيهًا سنويًا عن كل آلة تلفون يستعملها لهذا الغرض . وقد بلغ دخل الخزانة من هذه الضريبة في سنة ١٩٣٢ مبلغ ١٦٣.٠٠٠ جنيه . وقد ألغيت منذ سنة ١٩٣٠ ضريبة كانت تجبي على قيم المراهقات . وكان لإيراد الحكومة من هذه الضريبة في سنة ١٩٢٨ يربو على مليون جنيه ونصف مليون . ولا تحصل الآن إلا الضريبة التي أشرنا إليها .

٨ — ضرائب أخرى :

وبجانب ما ذكرنا من الضرائب تجبي في إنجلترا ضرائب أخرى ، منها الضريبة على الأراضي ، وضريبة الرخص التي يدفعها كثير من المحترفين بالمهن المختلفة مثل بائعي المشروبات الروحية ومن يشتغلون في بيع وإيجار البيوت وفي الرهن والتسليف وبيوت المزادات العلنية . وقد كان دخل الحكومة من ضريبة الأراضي في سنة ١٩٣٢ يقرب من مليون جنيه ، ومن ضريبة الرخص في سنة ١٩٣٠ يقرب من خمسة ملايين جنيه . وكان أهم باب فيها هو باب الرخص التي يعطاها المتجرون بالمشروبات الروحية .

هذه هي أهم أبواب الإيرادات والمصروفات في الميزانية الانجليزية ، وهي تشمل ميزانية إنجلترا وبلاد الجال واسكتلندا . أما إيرلندا الشمالية فمع أن ميزانيتها يقرها البرلمان الانجليزي وإيرادها يحصل بطريق السلطات الانجليزية فإنه بعد أن نالت هذه البلاد نوعا من الاستقلال الداخلي في سنة ١٩٢٠ ترك لحكومتها التصرف في تنظيم شئونها المالية كما تركت لها حرية التصرف فيما يتبقى من إيرادها بعد خصم جزء من هذا الإيراد للحكومة الانجليزية نظير الدفاع ونظير قسطها من الدين العام .



ومما يلفت النظر في الميزانية الانجليزية ضخامة المبالغ المخصصة لما يسمونه «الأعمال الاجتماعية» التي تقوم بها الحكومة . فإنه منذ وضع «المستر لويدي جورج»

ميزانيته في سنة ١٩١١ وأخذ فيها ببعض المبادئ الاشتراكية المعتدلة أصبحت هذه المبادئ سياسة تقليدية لجميع الأحزاب والوزارات التي تولت الحكم على التعاقب تعمل على تأييد هذه المبادئ ، وأصبح نصب أعين جميع وزراء المالية إذا أقروا ضريبة مباشرة كضريبة الدخل إعفاء الفقير منها متى قل إيراده عن مبلغ معين . وإذا فرضت ضريبة غير مباشرة كالضرائب على السكر والكبريت والضرائب الجمركية كان أهم ما يدور البحث حوله تأثير هذه الضريبة في حالة العمال والطبقات الفقيرة حتى لا يكون من أثرها ارتفاع في أثمان الحاجيات . ولا تقف المساعدة عند وضع الضرائب فحسب بل تمتشى أيضا في جميع أعمال الحكومة كالتعليم وبناء المساكن وتحويل العمال استشارة طيبة خارج المستشفيات (Panel System) وإنشاء الأندية التي يجد فيها العمال التسلية أثناء الفراغ .

ويجب أن يلاحظ أن الميزانية الانجليزية وحدها لا تعبر عن جميع مرافق البلاد الحيوية ولا عن قيمة ما يصرف على هذه المرافق . فإن صح أن الميزانية العامة في مصر مثلا تعبر تعبيرا تقريبا عن كل ما يصرف على التعليم أو على الصحة العامة فإن الميزانية الانجليزية لا تعبر عن ذلك . والسبب في هذا هو أن أكثر المرافق الحيوية في مصر في يد حكومة مركزية تنشئها وتديرها وتُعهد لها وتصرف عليها من الخزنة العامة . أما في إنجلترا فانه يدير ويهيمن على أكثر هذه المرافق أفراد وهيئات حرة ومجالس محلية ولا دخل للحكومة في أكثر هذه الشؤون . فالمدارس والمستشفيات والملاجئ وكثير من المعاهد العلمية هي من عمل الأفراد والجماعات ، وهم وحدهم الذين يديرون شؤونها ويتولون الصرف عليها . كما أن المجالس المحلية تتولى إدارة جميع مرافق المدن وتتفق عليها من ضرائب محلية تفرضها على السكان زيادة على الضرائب العامة التي تحصلها الحكومة . وهي لا تتولى تنظيم هذه المدن وتوفير المياه النقية لسكانها وإمارتها بالكهرباء أو بالغاز وإنشاء المتنزهات فيها وتعبيد طرقها

فحسب بل يدخل تحت إدارتها أيضا الأمن العام والتعليم^(٢) والصحة ، فلا دخل للحكومة المركزية في هذه الشؤون .

وهذه المجالس المحلية حرة في تقدير الضرائب اللازمة لها فلا تتبع جميع هذه الهيئات تقديرا واحدا ؛ إذ تجد هذه الضرائب مرتفعة في بعض المدن ومنخفضة في البعض الآخر بحسب حالة المدن الاقتصادية واحتياجاتها .

وقد بلغت الميزانية الانجليزية في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ مبلغ :

• للصروفات ٨٤٨,١٠٣,٠٠٠

• للإيرادات ٨٤٨,٨٩٩,٠٠٠

كما بلغت ميزانية المجالس المحلية في إنجلترا وبلاد الجال وحدهما في سنة ١٩٢٨

مبلغ :

• للصروفات ٥٥٥,١٤٨,١٦٣

• للإيرادات ٥١٦,٥١٤,٢٥٩

وتبلغ ميزانية لندن وحدها نحو خمسين مليون جنيه تقريبا .

(١) مجموع مرتبات البوليس يبلغ سنويا نحو ١٦ مليون جنيه تدفع الحكومة المركزية نصفها وتدفع المجالس المحلية النصف الآخر .

(٢) تبلغ مرتبات المدرسين في إنجلترا سنويا نحو ٦٤ مليون جنيه تدفع منها الحكومة المركزية ما يقرب من النصف والباقي تدفعه السلطات المحلية .

الفصل الثالث البنوك الانجليزية

تمهيد

نظام البنوك في إنجلترا هو كسائر نظمها الأخرى ثمرة التطور البطيء في سنين طويلة . وهذا يفسر كثيرا من الظواهر التي تبدو لأول وهلة غريبة متناقضة . كأن يكون مثلا بنك إنجلترا في نظر القانون بنكاً عادياً كسائر بنوك الأفراد ولكنه في الواقع بنك الدولة بمعنى أنه يقدم المنفعة العامة، أي ثبات الحياة المالية وتوازنها، على منفعة حاملي أسهمه . ومع أنه لا شأن للحكومة في إدارته ظاهراً، إذ هي لا تتدخل في انتخاب الرئيس الأعلى لهذا البنك ولا ممثل لها في مجلس إدارته ، فلها في الحقيقة يد خفية في إدارته لا ترتكز على القانون وإنما تستمد وجودها من الواقع . وذلك ما يحلنا على أن نستعرض فيما يلي تاريخ هذا النظام بإيجاز، على أن نتقل بعد ذلك إلى دراسته كما هو قائم الآن .

ما بدأ القرن التاسع عشر حتى كان نظام البنوك في إنجلترا قد اسنقر في نظم ثلاثة متميزة بعضها عن بعض؛ أولها بنك إنجلترا، وثانيها بنوك الإيداع في لندن، وثالثها البنوك الريفية . ولعل أسهل طريقة لدراسة تاريخ نظام البنوك في إنجلترا أن ننظر كيف نشأت هذه النظم الثلاثة المستقلة وتطورت حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن .

يرجع تاريخ إنشاء البنوك في أوروبا إلى القرن الثاني عشر، وكان أول ما أنشئ منها في الجمهوريات الإيطالية، ثم في هولندا والسويد . أما في إنجلترا فلم تظهر البنوك حتى القرن السابع عشر . فقد كان التجار الإنجليز إلى عام ١٦٤٠ يودعون أموالهم برج لندن (Tower of London) تحت يد الحكومة . ولكن حدث في ذلك العام أن استولى "شارل الأول" على كل هذه الأموال وقدرها ١٣٠,٠٠٠ جنيه فزالت ثقة التجار في أمانة الحكومة على الودائع ، واتجهوا إلى الصياغ فأودعوا أموالهم

وكان الصياغ قد جاوزوا إذ ذاك حدود أعمالهم الأولى وهى صياغة الذهب الى ما يشبه عمل البنوك، فقد كان الناس يودعونهم أموالهم لحفظها في خزائهم الحصينة. وكان الصياغ يقرضون بعض هذه الأموال بفائدة عالية بالرغم من القوانين المحترمة للربا الفاحش، كما كانوا يباشرون عملية صرف النقود. بعد أن تضخمت خزائن الصياغ بما انصب فيها من أموال التجار بعد عام ١٦٤٠ عظم شأنهم، حتى كانت الحكومة تلجأ اليهم لاقتراض مبالغ كبيرة بين آونة وأخرى. ولكن حدث في عام ١٦٧٢ أن توقفت الحكومة عن دفع ما عليها من الديون للصياغ وقد كان بلغ مقدارها ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه، فلم يأمن الصياغ أيضا بعد هذا جانب الحكومة وامتنعوا عن إقراضها. حتى اذا كان عام ١٦٩٤ أصابت حكومة "وليام الثالث" ضائقة مالية شديدة؛ وعيّنوا حاول أن يحصل على سلفة من الصياغ. فتقدم إذ ذاك رجل اسكتلندى يدعى "وليام باترسون" (William Paterson) وعرض على الحكومة استعداده لأن يقرضها ما هى فى حاجة اليه اذا قبلت أن تصدر مرسوما ملكيا (Charter) بمنحه حق تأليف شركة مالية تباشر أعمال البنوك كقبول الودائع المالية وأعمال الخصم وأن يكون لها الحق فى إصدار أوراق نقدية بقدر ما على الحكومة من الدين لها، فقبلت الحكومة شروطه. وهكذا نشأ بنك إنجلترا ونشأ معه دين إنجلترا الأهلى.

وفى سنة ١٦٩٧ صدر أمر ملكى آخر "جعل لبنك إنجلترا وحده — بصفته بنك إصدار أوراق بنك نوت — الحق فى أن يكون شركة مساهمة (Joint-Stock)". وفى سنة ١٧٠٨ صدر قانون آخر "نص على أنه لا ينبغى أن يتجاوز عدد الشركاء ستة فى كل بنك يصدر أوراق بنك نوت ما دام بنك إنجلترا قائما".

وفى سنة ١٧٥١ أسند الى بنك إنجلترا إدارة شؤون الدين الأهلى. وقد فسر الأمر الملكى والقانون المذكوران آنفا بأن حق تأليف شركة مساهمة محبوبوس على بنك إنجلترا وحده. وبهذه المثابة لم ينشأ فى إنجلترا بنك على صورة شركة مساهمة غيره.

وكانت جميع البنوك الأخرى صغيرة محلية منتشرة في طول البلاد وعرضها وقائمة على ثقة الناس في أصحابها المعروفين لديهم .

وكانت أهم حادثة في تاريخ البنك في بداية القرن التاسع عشر أنه في خلال حروب نابليون ألقت بالملجأ ضائقة مالية كان من أثرها أن أصدرت الحكومة أمرا بتحديد الدفع نقدا أي أنها جعلت للبنك الحق في أن يدفع جزاء مما يطلب منه أوراق بنك نوت بدلا من العملة المعدنية . وكانت نتيجة ذلك أن ظهرت أوراق بنك نوت بقيمة صغيرة فظهرت أوراق النقد ذات الجنيه الواحد في عام ١٧٩٧ وكان لا يسمح للبنك قبل ذلك بإصدار أوراق تقل قيمة الواحدة منها عن خمسة جنيهاً . لأنه عند ما صدر أمر تحديد الدفع النقدي كان من اللازم إصدار أوراق نقدية بقيمة صغيرة فصرح للبنك بإصدار هذه الأوراق . وبعد انتهاء هذه الصائفة كان البنك على استعداد للدفع بالعملة ، ولكن الناس كانوا قد ألفوا أوراق النقد واستسهلوا استعمالها ولم يحولها الكثيرون إلى عملة معدنية .

أما تاريخ إنشاء بنوك الإيداع فهو أبعد من تاريخ بنك إنجلترا ، فإن أصحاب هذه البنوك هم في الحقيقة الصياع الذين رأينا كيف كان الناس يودعونهم أموالهم فرأوا أن المهنة الجديدة أوفر ربحا من الصياغة فاختاروها عليها فعظم شأنهم . ولكن هذه البنوك الصغيرة ظلت كثيرة العدد للسبب السابق شرحه آنفا من تفسير الأمر الملكي الصادر في سنة ١٦٩٧ والقانون الصادر في سنة ١٧٠٨ بأنهما يقصران الحق في تأليف شركة مساهمة للاشتغال بأعمال البنوك على بنك إنجلترا وحده ، وظل الحال كذلك الى ابتداء القرن التاسع عشر .

أما البنوك الريفية فقد كان الأصل في نشأتها أنه كان في كل بلدة أو ناحية من نواحي الريف شخص له مكانة مالية يلجأ اليه الناس للاقتراض ، بفرت العادة بأنه بدل أن يعطيهم نقودا يكتب لهم وعودا على نفسه بالدفع في سندات ذات قيم مختلفة بمعنى أنه متى قدمت اليه هذه السندات يقوم بدفع قيمتها فورا

إلى حاملها ، وكان من السهل تداول هذه الأوراق من يد إلى يد إذ كانت ثقة الناس بالذى أصدرها عظمة . فصاحب المزرعة مثلا يدفعها ثمنا للبذور والسماد وأجرة عماله ؛ لأن بائع البذور وبائع السماد والعامل وانفقون أنه يمكنهم في أى وقت تحصيل قيمتها ؛ ثم إن العامل مثلا بدلا من أن يذهب بها إلى مصدرها لقبض قيمتها يشتري بها حاجته لدى البديل . وهكذا تدور الورقة دورة طويلة قبل أن تعود إلى الذى أصدرها ليؤدى قيمتها . ويكون في أكثر الأحيان قد دفع اليه المدين الأول قيمة دينه وأخذ هو على ذلك فائدة عالية ، فيخرج مصدر الأوراق بربح كبير مع أنه في الحقيقة لم يدفع شيئا وإنما استثمر ثقة الناس به .

وكان الذين يقومون بهذه العملية عادة حائكي الأقمشة وأصحاب معامل البيرة لرفعة مكائهم المالية في السوق المحلية . فلما وجد هؤلاء أن هذه العملية رابحة وسعوا نطاقها حتى طغت على عملهم الأصلي ، ولم يلبثوا أن أصبحوا أصحاب البنوك الريفية . ونشأ بذلك نظام إصدار الأوراق النقدية في الأقاليم الريفية . وكانت هذه البنوك صغيرة محلية بحكم نشأتها وبحكم تفسير الأمر الملكى والقانون للذين قد أشرنا اليهما . هكذا كان حال البنوك في إنجلترا عند ابتداء القرن التاسع عشر .

ومن هذا التاريخ بدأ نظام البنوك الانجليزية يتطور سريعا نحو ما هو عليه الآن . وكان أهم مظاهر هذا التطور حصر إصدار أوراق البنك نوت في بنك إنجلترا وحده وتقديمه حثيثا حتى يصير "بنك الدولة وبنك البنوك" . وسرى فيما يلى كيف تم ذلك بالرغم من أن مساهمى البنك أنفسهم كانوا يعارضون هذه الفكرة ويصرون على أن يتولى بنكهم أعمال البنوك العادية وأن لهم كامل الحق في منافسة تلك البنوك منافسة حرة وأن واجبههم الأول هو جلب الربح لحاملى أسهم البنك وأنه لا يصح تحميلهم مسئولية الرقابة على التوازن المالى العام في إنجلترا وآلا يضحوا في سبيل ذلك بأقل قدر من مصلحة حاملى الأسهم .

لما انفجرت الأزمة التى سببتها حروب " نابليون " كان الناس قد ألفوا

التعامل بالبنك نوت حتى إن الجمهور على العموم لم يظهر أية رغبة في استبدال النقد بها مع أن بنك إنجلترا كان مستعدا لذلك . لكنه في سنة ١٨٠٩ أحس رجال المال تضخما كبيرا في أوراق النقد يُربى على ما هو مطلوب للأعمال التجارية ويعالون ذلك بارتفاع أثمان الحاجيات لغير مبرر ظاهر . وظهر بالبحث أن بنك إنجلترا لم يزد أوراق النقد التي أصدرها زيادة كبيرة ، ولكن جاءت هذه الزيادة من البنوك الأخرى في لندن والأقاليم .

وكان من جراء هذه الزيادة أن ارتفع ثمن الذهب فأصبح ١٢ ٤ شلن جنيه للأوقية مع أن السعر الرسمي كان $\frac{1}{4}$ ١٠ ١٦ ٣ فالقت في سنة ١٨١٠ لجنة لبحث ذلك سميت "لجنة الذهب" (Bullion Committee) وكان أهم عملها أنها أثارت موضوع وظيفة النقود ومركزها في الحياة الاقتصادية ، وساعد تقريرها القيم على جلاء الموضوع . ومع أنها لم تصل الى نتائج حاسمة فقد كان لها أعظم الأثر في إعادة تنظيم حركة إصدار أوراق النقد التي حدثت في السنين التالية .

وفي سنة ١٨١٩ رأت الحكومة رفع القيود التي كانت قد قيدت بها الدفع نقدا إذ لم يكن ثم مبرر لبقائها . وقد ظهر في الوقت نفسه رأى جديد ينادى بأنه لا بد من تغيير نظام البنوك في إنجلترا تغييرا أساسيا وتقريبه من نظام بنوك اسكتلندا حيث لا توجد بنوك صغيرة محلية بل توجد بنوك كبيرة لها فروع في شتى الجهات . وقيل إن ذلك يكون خير علاج لتلافي ما حدث بين عامي ١٨١٠ و ١٨١٧ من إفلاس كثير من البنوك الصغيرة ، إذ بلغ عدد ما أفلس من هذه البنوك في هذه الفترة ١٥٧ بنكا . وكان الغرض من هذه الحركة إلغاء الأمر الملكي الصادر في سنة ١٦٩٧ والقانون المؤيد له في سنة ١٧٠٨ السابق ذكرهما .

ثم أفلس بعد ذلك في عامي ١٨٢٤ و ١٨٢٥ عدد آخر من البنوك بلغ السبعة والستين ، فعند ذلك صدر قانون سنة ١٨٢٦ الذي أباح تكوين البنوك على هيئة شركة مساهمة وأباح لها الحق في إصدار الأوراق النقدية بشرط ألا تراول عملا

في لندن وما حولها الى بعد ٦٥ ميلا ، إذ احتفظ بهذه المنطقة لبنك انجلترا وحده ؛ ولم يسمح لهذه البنوك بأن تصدر أوراقا بقيمة أقل من خمسة جنيهات .

وكانت هذه خطوة واسعة في سبيل تغيير نظام البنوك الى ما هو عليه الآن ؛ إذ جعل كثيرا من بنوك الأقاليم يأتلف بعضها مع بعض لتكوين وحدات أكبر على شكل شركات مساهمة .

وفي عام ١٨٣٣ حل ميعاد تجديد الأمر الملكي الصادر بتأليف "بنك انجلترا" فاتهم الشارع هذه الفرصة وغير في نصوصه لباحة تأليف البنوك على صورة شركات مساهمة بشرط ألا تصدر أوراقا نقدية في دائرة العاصمة . فبدأ في لندن نفسها تأليف البنوك على شكل شركات مساهمة ، وصحب ذلك ارتقاء نظام الحساب الجارى والشيك .

وقد جعل هذا القانون الأوراق النقدية التي يصدرها بنك انجلترا مقبولة في التعامل قانونا . أى إنه لا يستطيع أحد رفضها اذا قدمت اليه سدادا لدين . وكانت هذه خطوة كبرى نحو جعل بنك نوت بنك انجلترا في منزلة النقود التي تصدرها الحكومة . ولم تكن هذه الخطوة ميسرة ولكنها جاءت في دورها الطبيعي في تطور نظام النقد في انجلترا ؛ إذ كان ورق بنك انجلترا الى ذلك الوقت هو الورق النقدي الوحيد الذي تقبله الحكومة في سداد الضرائب وغيرها من الرسوم الحكومية .

وعلى أثر ذلك هبت في انجلترا حركة كبيرة غايتها تنظيم إصدار أوراق البنك نوت . ولم يلبث أن انقسم جمهور المفكرين الى فريقين — فريق ينادى بعدم تدخل الحكومة في أمر إصدار هذه الأوراق وترك الشأن في ذلك للبنوك أنفسهم تسييرها القوانين الاقتصادية الطبيعية ، فلا يزيد عدد ما تصدره من الأوراق عن حاجة التعامل . وفريق يقول بأن التجربة العملية دلت على فساد هذا الرأي النظرى وأن ترك الأمر الى البنوك أدى الى الافراط في إصدار البنك نوت بغير موجب

وأن لا ضمان لإصدار أوراق بنك نوت مالم يحتفظ برصيد من الذهب يقابل قيمة هذه الأوراق .

وقد زاد في تأييد هذا الرأي أنه في عامي ١٨٣٦ و ١٨٣٧ زاد عدد البنك نوت زيادة فاحشة في الأقاليم ولم يمنع ذلك رفع الحد الأدنى لقيمة الورق الى ٥ جنيهات . وأعقب ذلك انهيار عام لم ينج منه بنك إنجلترا نفسه فاضطر في سبتمبر سنة ١٨٣٩ الى أن يستعين ببنك فرنسا لمساعدته .

وعلت الصيحة بأن لا بد من إعادة النظر في نظام البنوك في إنجلترا وإيجاد رقابة قوية على إصدار البنك نوت . وكان من نتيجة ذلك أن صدر مرسوم بقانون في ٢٧ ابريل سنة ١٨٤٤ يعدل نظام بنك إنجلترا تعديلا حدد به حق البنك في إصدار البنك نوت .

وصدور هذا المرسوم هو أعظم حادث في حياة بنك إنجلترا اذ قرر النظام الأساسي الذي يقوم عليه هذا البنك الآن .

وقد حدد هذا المرسوم نظام إصدار البنك نوت كالآتي :

١ — لبنك إنجلترا الحق في إصدار بنك نوت مضمون بسندات الحكومة الى حد لا يتجاوز قيمة الدين الذي للبنك على الحكومة .

٢ — كل ورقة بنك نوت يصدرها البنك بعد هذا الحد يجب أن يكون لديه مقابلها ذهب محبوس بقدر قيمتها خصيصا لضمانها .

٣ — لا حق لبنك أنشئ بعد تاريخ المرسوم في إصدار بنك نوت .

٤ — جميع البنوك التي كان لها الحق في إصدار البنك نوت لا يباح لها بعد هذا المرسوم أن تتجاوز في المستقبل متوسط ما أصدرته من الأوراق في بحر الاثنى عشر أسبوعا السابقة على يوم صدور المرسوم .

٥ — اذا انضم أحد البنوك الى بنك آخر في شكل شركة مساهمة يسقط حقه في إصدار ورق البنك نوت .

٦ - وفي هذه الحالة الأخيرة يصح لبنك إنجلترا أن يزيد عدد ما يصدره من البنك نوت غير المغطى بالذهب الى مقدار لا يتجاوز ثلثي قيمة الأوراق المغطاة .

ويرى مما سبق أن الغاية من هذا التشريع هي حصر إصدار البنك نوت تدريجاً في بنك إنجلترا ثم تحديد حق هذا البنك في إصدار البنك نوت غير المغطى بالذهب .

على أن عملية حبس إصدار البنك نوت على بنك إنجلترا كانت أبطأ بكثير مما قدر لها أولاً اذ ظلت أوراق البنك نوت الريفية متداولة حتى عام ١٩٢٠ .

هذا، وإن امتياز بنك إنجلترا بأن يكون وحده على شكل شركة مساهمة ثم احتكاره تدريجاً حق إصدار البنك نوت جعله في مركز لا يقاربه فيه أى بنك آخر في إنجلترا . فكان طبيعياً بعد ذلك أن تودعه جميع البنوك الأخرى أموالها الاحتياطية وأن تتخذها ملجأ لها وقت الشدة تستدين منه ما تسد به حاجتها وما يعاونها على الخروج مما تقع فيه من الأزمات . وفيما سبق تفسير معنى قولهم إن بنك إنجلترا هو بنك البنوك ومركز الحياة المالية في إنجلترا . وقد ألفت البنوك هذا وقبلت عن رضا أن يكون بنك إنجلترا إمامها وقائدها حتى بعد أن عظم شأنها حين وضحت الحقيقة التي لبثت خافية مدة طويلة وهي أن للبنوك أعمالاً لا تقل أهمية عن إصدار الأوراق النقدية وهي تلك الأعمال المتنوعة المعروفة كقبول الودائع والحساب الجارى والتعامل بالشيك، وأن أرباحها من هذه الأعمال كاف لاستمرارها .

وسنرى فيما يلى كيف أصبح هذا البنك قطب الحركة المالية في العالم وظل كذلك الى وقت طويل، حتى شاركه أخيراً في هذا الشأن الى حد ما بنك الاحتياطى الاتحادى بأمريكا وبنك فرنسا .

وقبل ختام هذه المقدمة التاريخية يصح أن نشير الى أنه منذ صدور قانون سنة ١٨٢٦ بدأت بنوك الأقاليم يندمج بعضها في بعض وتتحول الى شركات مساهمة، كما أنه بعد صدور الأمر الملكى فى سنة ١٨٤٤ بدأت بنوك الايداع فى لندن ينضم

بعضها الى بعض فى شكل شركات مساهمة . وقد اتسع مع الوقت عملها وعظم شأنها حتى اندمج فيها معظم بنوك الأقاليم .

النظام الحاضر

ظهر من المقدمة التاريخية السابقة أن نظام البنوك تحدد آنحرا الأمر فى الأنواع الآتية :

(١) بنوك إنجلترا .

(ب) بنوك الایداع : (The Deposit Banks) وهى خمسة بنوك وتسمى "بالخمس الكبيرة" (The Big Five) . ثم عدّة بنوك أخرى صغيرة وهى التى بقيت بعد عمليتى التركيز والاندماج اللتين أشرنا إليهما سابقا . وعمل هذه البنوك مقصور بوجه عام على الأعمال الخاصة بإنجلترا دون الخارج .

(ج) البيوت المالية الأخرى : وأساس اختصاصها العمليات المالية ذات العلاقات بالتجارة الخارجية . ويطلق عليها كلها مجتمعة "سوق المال الخارجى" أو "شارع لومبارد" (Lombard Street) . وأهم هذه البيوت :

أولا — بيوت القبول (Acceptance houses) .

ثانيا — بيوت الخصم (Discount houses) .

(د) بنوك ما وراء البحار : (Overseas banks) وهذه البنوك أنواع :

الأول — بنوك المستعمرات (Colonial Banks) وبعضها مركزها الرئيسى فى لندن، وبعضها مركزها الرئيسى فى المستعمرات ولها مكاتب هامة فى لندن .

الثانى — بنوك المبادلة (Exchange banks) وعملها تمويل التجارة بالمال بين بريطانيا من ناحية والهند والشرق الأقصى من الناحية الأخرى .

ولإتمام صورة هذا النظام يحسن أن نضيف إليها ما يلي :

أولا — أن بنوك الايداع الوارد ذكرها في البند الثاني يربط بعضها ببعض ما يعرف ”بيوت التصفية بلندن“ (London Clearing House) ومهمتها تصفية حساب الشيكات بين البنوك .

ثانيا — أن بنوك اسكتلندا تخضع لقانون تلك البلاد ولكنها متصلة اتصالا وثيقا مع بنوك لندن بواسطة فروعها بهذه المدينة . كما أن كثيرا من هذه البنوك استولت على أسهمها بنوك لندن فأصبحت تابعة لها . وكذا الحال الى حد بعيد في بنوك إيرلندا .

ثالثا — أن بمدينة مانشستر عدة بنوك قاومت حركة الاندماج في بنوك لندن ، وهي الآن تكون مجموعة قائمة بذاتها .

رابعا — أن بنوك لندن ومانشستر واسكتلندا وإيرلندا وبنوك ماوراء البحار يربطها جميعا اتحاد أصحاب البنوك البريطانية (The British Bankers' Association) ومهمته النظر في الصالح المشترك بين جميع هذه البنوك .

خامسا — أن هناك هيئة مالية لا يمكن إدخالها في دائرة نظام البنوك ولكن لعلاقتها الوثيقة بهذا النظام لا يمكن إغفالها وهي ”بورصة الأوراق“ (Stock Exchange) .

الفصل الأول

١ - بنك إنجلترا

بنك إنجلترا هو في الحقيقة البنك المركزي لهذه البلاد أو بنك الحكومة، ولكنه في نظر القانون بنك عادى كسائر بنوك الأفراد . فليس للحكومة ممثل في هيئة إدارته وليس للحكومة حق التدخل قانونا في شأن من شؤونه . فهو قانونا شركة مساهمة تباع أسهمها في بورصة الأوراق . ويفوض حاملو أسهمه إدارة أعماله الى لجنة من المديرين (Board of Directors) عدد أعضائها ٢٤ وللبنك محافظ ووكيل تنتخبهم هذه اللجنة . هذا من جهة القانون ؛ أما من جهة الواقع فان الحكومة تودع أموالها هذا البنك دون سواء وتكل إليه إدارة شؤون الدين الأهلئ ، وهو بعد ذلك يدير مصلحة ضرب النقود وينفرد بإصدار أوراق البنك نوت . وهذه الأعمال تجعله من غير ريب بنك الحكومة بكل ما تحمل هذه العبارة من معنى ، وللحكومة القول الفصل في سياسته العامة كما أن مديري البنك هم مستشارو الحكومة في الشؤون المالية ، والصلة دائما وثيقة بين وزير المالية ومحافظ البنك ، كما أن البنك هو واسطة الاتصال بين الحكومة والسوق المالية أو "المدينة" (The city) كما يسمونها ، فانه عن طريق البنك يستطيع رجال المال معرفة ما تعبه إليه نيات الحكومة في الشؤون المالية بوجه عام .

وقد قبل البنك أن يكون كذلك منذ نشر "وليم باجهوت" (William Bagehot) رسالته المعنونة "شارع لومبارد" في سنة ١٧٨٣ وأبان فيها ما آل إليه حال البنك بعد التطور الطويل وكيف أنه أصبح البنك الأهلئ لانجلترا وأنه يجب أن يحمل نظير ذلك المسؤولية المترتبة على هذا المركز العتيد بأن يقدم الصالح العام على صالحه الخاص وأن تكون غايته الأولى تدعيم الحياة المالية وإيجاد التوازن بين نواحيها المختلفة وأن ياترم في سبيل ذلك بالاحتفاظ برصيد أكبر مما يحتفظ به أى بنك عادى ؛ ومعنى ذلك أن يترك جانبا من أمواله غير مستثمر ليكون دائما على تمام الأهبة للقاء الطوارئ .

أعمال البنك :

قد نص الأمر الملكي الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٨٤٤ على تقسيم أعمال البنك الى قسمين (أو إدارتين) مستقل كل منهما عن الآخر تمام الاستقلال وعلى أن يسمى أولهما قسم لإصدار البنك نوت (Issue Department) والثاني قسم أعمال البنوك (Banking Department) . وقد أراد الشارع بهذا أن يكون إصدار البنك نوت بمعزل تام عن إدارة شؤون البنك العادية حتى لا تتدخل حاجات القسم الثاني فيما يقتضيه نظام إصدار البنك نوت من الدقة ومراعاة الأحوال المالية بوجه عام لا حاجات البنك نفسه بوجه خاص . وقد دلت التجربة على سداد هذه الفكرة وقام قسم الإصدار بما حقق قصد الشارع .

قسم الإصدار (Issue Department) :

نص مرسوم ٢٧ أبريل سنة ١٨٤٤ على أن للبنك الحق في إصدار ما قيمته ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بنك نوت غير مغطى بالذهب ومضموناً بالسندات ومن بينها سندات دين البنك على الحكومة . وله بعد ذلك إذا أراد إصدار بنك نوت أن يودع خزائنه مقابل كل ورقة يصدرها ما يقابل قيمتها ذهباً . وقد زادت قيمة ما يصدره البنك من البنك نوت غير المغطى الى ١٩,٧٥٠,٠٠٠ جنيه في عام ١٩١٤ بما آل اليه من حقوق بنوك الأقاليم التي ألغى حقها في إصدار البنك نوت ، كما شرحنا ذلك في المقدمة التاريخية .

وقد أباح القانون للبنك في بعض الأحوال تجاوز الحد المقرّر له في إصدار أوراق البنك نوت بعد الرجوع الى الحكومة ؛ فتي أقرتها رئيس الوزراء بالاشتراك مع وزير المالية أصدرت أمراً يبيح للبنك تجاوز الحد المقرّر . ويعبر عن هذا (بايقاف مفعول القانون) (Suspension of the Bank Act) . وتتقدم الوزارة بعد ذلك الى البرلمان بإصدار قانون يعنى البنك من نتائج هذا التجاوز ، ويسمى هذا القانون بقانون الإغفاء (Indemnity Act) .

كان هذا هو المتبع الى عام ١٩١٤، ثم جاءت الحرب العظمى فاحتاجت الحكومة الى أموال طائلة تتجاوز بكثير ما يستطيع البنك إصداره؛ ولكنها لم تغير نظام الإصدار في البنك بل أصدرت هي أوراقا نقدية من فئة الجنيه الواحد وفئة العشرة الشلنات وأصدرت منها كميات هائلة ولم تضع لنفسها حدا تقف عنده .

وكان يظن أن هذه الأوراق يمكن تغييرها بجنيهاً من الذهب، ولكن الواقع أن هذا لم يحصل إذ صدر قانون يحرم صهر الجنيه الذهب وتحويله الى سبائك فانتفت الحاجة الى الجنيهاً الذهب، وكانت النتيجة ان اختفى الجنيه الذهب كأداة للتعامل وبخاصة بعد أن صدر قانون آتري يحرم تصدير الذهب الى الخارج .

وبعد انتهاء الحرب فكرت الحكومة في العودة الى نظام تحديد إصدار الأوراق النقدية، فأصدرت أولاً قانوناً ينص على أنه لا يجوز في عام ما إصدار أوراق نقدية غير مغطاة بالذهب تتجاوز في عددها ما أصدر في العام السابق عليه . وكان الغرض من ذلك إيقاف تيار الزيادة .

وفي عام ١٩٢٥ صدر القانون المعروف بقانون مقياس الذهب .

وقد نص هذا القانون على ما يأتي :

١ — أنه من تاريخ صدوره لا تجيب الحكومة أو البنك طلب من يرغب في أن يستبدل بأوراقهما النقدية جنيهاً من الذهب .

٢ — ولكن بنك إنجلترا يكون ملزماً (١) أن يشتري ما يعرض عليه من ^{بنس شلن جنيه}

الذهب بسعر محدد هو ١٠ ٤ ٤ عن الأوقية من الذهب الخالص بصرف النظر

عن سعر السوق . (ب) وأن يبيع ما يطلب منه من الذهب بسعر محدد أيضاً

بشرط ألا يقل ما يطلب في المرة الواحدة عن ٠.٠٤ أوقية وذلك بسعر ^{بنس شلن جنيه} $11\frac{1}{4}$ ٤ ٤

عن الأوقية من الذهب الذي تقاوته $11\frac{1}{4}$. وفي سنة ١٩٢٨ صدر قانون عرف

بقانون "النقد والبنك نوت" (Currency & Bank Note Act 1928) نص

فيه على إدماج أوراق النقد التي أصدرتها الحكومة أثناء الحرب في بنك نوت بنك

انجلترا ليكون مصدر الاصدار واحدا وهو هذا البنك، أو بعبارة أخرى أبيع له اصدار بنك نوت يحل محل ورق الحكومة النقدي . ورفع بذلك الحد الأقصى لما يستطيع البنك إصداره من البنك نوت غير المغطى الى ٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وجاء هذا القانون أيضا بتغيير أساسي في طريقة التصريح للبنك بزيادة قيمة ما يصدره من البنك نوت غير المغطى ؛ فبدلا من الطريقة القديمة المعقدة المعروفة ” بإيقاف مفعول قانون البنك “ (Suspension of the Bank Act) جعل للبرلمان الحق عند الحاجة في زيادة أو إنقاص هذا الاصدار في حدود ضيقة . ولمناسبة الأزمة الأخيرة استعمل هذا الحق ؛ ففي أول أغسطس سنة ١٩٣١ رفعت قيمة ما يصدره البنك من البنك نوت غير المغطى الى ٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمدة ثلاثة أسابيع ثم تجدد هذا جملة مرات .

وفي ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ صدر أمر بإلغاء مفعول قانون عيار الذهب الصادر في سنة ١٩٢٥ من حيث إلزام البنك ببيع الذهب بثمان محدد، وكان ذلك نتيجة الضغط على رصيد البنك من الذهب وسحب كميات كبيرة منه الى الخارج فخرج الجنيه الانجليزي بذلك عن قاعدة الذهب .

ويمكن مما سبق إيجاز النظام الحاضر في الكلمات الآتية :

١ — بنك نوت بنك إنجلترا له ”قوة العملة الاجبارية“ (Legal Tender) بمعنى أنه لا يمكن رفضه عند دفع قيمة دين بالغها هذا الدين ما بلغ .

٢ — لا يجبر البنك على إبدال ورقة بنك نوت بمثل قيمتها ذهباً . وبعد قانون ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ لا يجبر البنك على بيع الذهب بثمان محدد .

وكانت للنتيجة اختفاء الجنيه الذهب وانفراد بنك نوت بنك إنجلترا بأن يكون وسيلة إجبارية للتعامل وإلى جانبها النقود الفضية والنحاسية وهي إجبارية في دفع الديون ولكن إلى حد معين فقط (الفضة إلى ما قيمته ٢ جنيه، والنحاس إلى ١٢ بنس) .

قسم أعمال البنوك العادية (Banking Department) :

يقوم هذا القسم بأعمال البنوك العادية، وأساسها إعطاء السلف مما يودع لديها من الأموال . ولذلك يمكننا شرح عمل البنك من ناحيتين :

١ — من أين يحصل البنك على هذه الاموال ؟

٢ — كيف يتصرف البنك فيها ؟

موارد البنك :

(١) داخلية وهى :

١ — الودائع العامة — تودع الحكومة أموالها بنك إنجلترا ، وبهذا يمتاز البنك على غيره من بنوك الايداع العادية . ويكفى لبيان أهميتها أنها بلغت إبان الحرب ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

ب — الودائع الخاصة — يودع كثير من شركات الأعمال وكذلك بعض الأفراد أموالهم بنك إنجلترا ، فهو فى ذلك كباقي بنوك الايداع ؛ ولكن ثم فارق كبير وهو أن بنك إنجلترا لا يدفع فائدة على الأموال الخاصة التى تودع لديه . وهذا يعلل أن هذه الأموال قليلة بالنسبة لمركز البنك . ثم إن جميع بنوك إنجلترا الأخرى تودع احتياطياتها بنك إنجلترا ، وهذه إحدى مميزات نظام البنوك فى إنجلترا ويعرف بنظام الاحتياطى الموحد (One Reserve System) . ومن هنا أيضا جاءت تسمية بنك إنجلترا ”بنك البنوك“ وفى نظير تأييد البنوك الأخرى بنك إنجلترا بإيداعها أموالها الفائضة لديه بغير فائدة يرى البنك نفسه ملزما بمعاونة كل بنك من هذه البنوك وقت الحاجة .

وزيادة على ذلك فإن جميع البيوت المالية أو سوق المال أو ”شارع لومبارد“ تودع فى الأحوال العادية الفائض من أموالها بنك إنجلترا ، وهذا مما يجعل نظام البنوك فى إنجلترا ككل واحدة ترتبط أجزاؤها بعضها ببعض أوثق ارتباط .

(٢) خارجية وهى :

١ — لما كانت لندن أعظم سوق للإقراض فإن كثيرا من الحكومات الأجنبية تكلف بنك إنجلترا القيام بإجراءات عقد قروض لها ، فيبقى ما يحصله البنك لحساب هذه الحكومات وقتا ما فى خزائنه .

ب — يودع كثير من الأجانب المقيمين خارج بريطانيا أموالهم بنك إنجلترا لما لهذا البنك من الشهرة العالمية من حيث الضمان .

تصرف البنك في أمواله :

١ — تسليف الحكومة :

يحدث أن تكون الحكومة في حاجة الى المال للاتفاق على بعض الشؤون وتكون إيراداتها لم تحصل بعد ، فتلجأ الى البنك لأعطائها سلفة وقتية الى أن تحصل إيراداتها ؛ كما يحدث أن بعض المصالح تكون في حاجة الى المال على حين يكون بعضها الآخر له أموال فائضة لدى البنك فيأخذ البنك من هذه المصلحة ما يعطيه الأخرى ، وبعبارة أخرى "يمسك البنك للحكومة حسابا جاريا" .

٢ — تسليف الأفراد :

كذلك يقوم البنك كسائر البنوك الأخرى بخضم الحوالات المالية والسندات ونحوها . ولكن عمليات البنك في هذا الصدد قليلة نسبيا . وذلك بأن البنك يجنب قدرا كبيرا من ماله بصفة "احتياطي" ليكون تحت تصرف البنوك الأخرى التي تعتمد على معونته فلا مندوحة من أن يكون لديه من المال الاحتياطي ما يسد به هذه الطلبات غير المنظورة ؛ حتى لقد بلغت نسبة هذا الاحتياطي قبل الحرب الى الأموال المودعة لديه ٥٠ ٪ . ولكن الذي قد يبدو غريبا هو اتساع عمليات البنك هذه أوقات الأزمات بقدر قلة في البنوك العادية . وتفسير ذلك أن البنوك الأخرى في أثناء الأزمات تشدد في منح السلف ولكن بنك إنجلترا يرى التساهل في ذلك تهوينا على الناس ومساعدة على زوال الأزمة ببذل المال لمن هو في حاجة ماسة اليه ونشر روح الثقة في السوق المالية ، وفوق ذلك فإن البنك يمد بالمال بيوت القبول والخصم عند حاجتها الوقتية اليه ؛ ومن هنا جاء نفوذ بنك إنجلترا الكبير في سوق المال .

٣ — يرى كثير من البنوك والبيوت المالية والتجارية في خارج إنجلترا

مصلحتها في فتح حساب جار لها في بنك إنجلترا ، إذ أن كثيرا من العمليات المالية والتجارية تصفى في لندن .

وعلى البنك قانونا أن ينشر أسبوعيا بيانا يتناول تفصيل مركزه المالى، ويصدر هذا البيان صباح يوم الخميس من كل أسبوع. ويشمل هذا البيان شقين منفصلين، وترى صورته فى الصفحة التالية :

الأول — قسم إصدار النقود الورق (Issue Dep.)

ويشمل التفصيلات الآتية :

١ — قيمة أوراق العملة المتداولة .

٢ — ما يوجد منها فى البنك .

٣ — قيمة دين البنك على الحكومة .

٤ — ديون البنك على البلاد الأجنبية .

٥ — النقود الفضية التى لدى البنك .

٦ — قيمة النقود الذهبية والسبائك التى فى خزائن البنك .

الشق الثانى — يشمل بيانا من نشرة البنك الأسبوعية عن أعماله العادية :

”قسم أعمال البنوك العادية“ (Banking Department)

وفيه البيانات التالية :

(١) الجانب الأيسر : فيه ما هو مطلوب من البنك (منه) وبيانه كما يأتى :

بنـد ١ — مقدار رأس مال البنك الذى اكتب به حاملو أسهمه .

بنـد ٢ — مقدار ما ينخصم من أرباح البنك ولا يوزع على حاملى الأسهم بل

يجنب على ذمتهم . وقد جرت عادة البنك ألا يجعله ينقص عن ثلاثة ملايين جنيه .

بنـد ٣ — أموال مصالح الحكومة المختلفة المودعة لدى البنك، وللبـنك

حساب جار مع الحكومة لا يعلن عن تفصيلاته للجمهور .

بنـد ٤ — الأموال المودعة من البنوك والأفراد والهيئات التجارية ونحو

ذلك . وكان البنك الى سنيين قريبة لا يفصل ما أودعه البنوك إياه عن باقى الودائع

بل يذكرها جملة . وكان هذا محل إنتقاد بعض الاقتصاديين ؛ فان ذكر ما أودعه

صورة من البيان الاسبوعى لبنك انجلترا وهى النشرة الصادرة فى يوم ٣٠ نوفمبر

سنة ١٩٣٣

COPY].

BANK OF ENGLAND

AN ACCOUNT for the Week ended on Wednesday, the 29th day
of November, 1933

ISSUE DEPARTMENT

£	£
Notes Issued :	Government Debt . . . 11 015 100
In Circulation . . . 370 201 697	Other Govt Securities. 242 251 441
In Banking	Other Securities 3 092 031
Department. . 80 436 676	Silver Coin 3 641 428
	Amount of
	Fiduciary Issue £ 260 000 000
	Gold Coin & Bullion 190 638 373
<u>£ 450 638 373</u>	<u>£ 450 638 373</u>

Dated the 30th day of November, 1933.

B. G. CATTERNS, *Chief Cashier.*

BANKING DEPARTMENT

£	£
Proprietors' Capital. . . 14 553 000	Govt Securities 70 941 066
Rest 3 287 515	Other Securities :
Public Deposits—	Discounts and
(including Exchequer, Savings	Advances.
Banks, Commissioners of National Debt, & Dividend Accounts)	£ 8 570 416
Other Deposits :	Securities.
Bankers.	£ 13 755 818 22 326 234
£ 106 910 361	Notes 80 436 676
Other Accounts.	Gold & Silver Coin . . . 1 179 751
£ 36 494 336 143 404 697	
7 Day & Other Bills . . 1 179	
<u>£ 174 883 727</u>	<u>£ 174 883 727</u>

Dated the 30th day of November, 1933.

B. G. CATTERNS, *Chief Cashier.*

البنوك وحده يكشف عن الحالة المالية بوجه عام؛ إذ المعروف أن البنوك تزيد في رصيدها عند توقع الأزمات .

بند ٥ — سندات مالية تصرف قيمتها في مدة سبعة أيام من يوم إصدارها والبنك يعطيها عادة من اعترم السفر من عملائه بغير عمولة وبغير رسم التمتع ويمكن صرفها بسهولة في أى بنك .

(ب) الجانب الأيمن : يمثل ما للبنك (له) وبيانه كما يأتي :

بند ١ — يمكن القول بأنه يمثل قيمة السلف الحكومية التي أقرضها البنك الحكومة بضمن سندات، وهو يكون جزءا من حساب الحكومة الجاري مع البنك .

بند ٢ — قد جرى البنك في السنين الأخيرة على تفصيله بتقسيمه الى قسمين متميزين :

الأول — قيمة حوالات مالية خصمها البنك، وقروض قصيرة الأجل لأفراد ولسوق المال .

الثاني — قروض مضمونة بسندات .

بند ٣ — قيمة أوراق البنك نوت التي لدى البنك بصفة احتياطي .

بند ٤ — قيمة الذهب والفضة التي لدى البنك بصفة احتياطي .

وهذان البندان يكونان احتياطي البنك . وقد قلنا فيما سبق إن نسبتها المئوية الى الودائع بنوعها تكون ما يعرف "بالنسبة" (Proportion) وأهميتها عظيمة في بيان المركز المالي بوجه عام، وقد كانت قبل الحرب نحو ٥٠٪ وكان العمل جاريا على ألا تقل النسبة عن ٣٠٪ ولكنها في البيان الأخير قد انخفضت الى ٢٠٪ ويتبع البنك عادة الطريقة الآتية اذا أراد رفع النسبة، وهي أن يبيع بعض ما لديه من السندات حكومية كانت أو غيرها، فيدفع المشترون عادة الثمن بشيكات تسحب على بنوكهم فيرفع البنك هذا من حساب البنوك العادية لديه فتقل قيمة هذا الحساب وترتفع النسبة تبعا لذلك .

الفصل الثاني

بنوك الايداع

موارد البنوك : كانت هذه البنوك الى سنين قريبة لا تتلقى أموالاً من غير المودعين من البريطانيين وساكنتى بريطانيا، ولكن درج بعضها أخيراً (مثل بنك باركليز) على المعاملة مع الخارج، وزادت عملياته التي من هذا القبيل تدرجاً وتلقياً أموالاً من مصادر خارجية، ولكن ما زالت القاعدة هي أن أعمال هذه البنوك تنصرف عادة الى العمليات المالية الداخلية . والأموال تودع لديها على طريقتين :

(الأولى) الايداع لزمان محدد . وهو الذى لا يباح لصاحبه سحبه قبل ميعاد يتفق عليه ، أو الذى يلزم صاحبه باخطار البنك قبل السحب بفترة معينة ، ويعطى البنك فائدة على ذلك . وقد جرت العادة فى لندن بأن تكون فترة الإخطار سبعة أيام بشرط أن يبقى المبلغ المودع شهراً على الأقل ينتهى بانتهاء فترة الإخطار للسحب . ويعبر عن ذلك "بالايداع تحت إخطار سبعة أيام" .

(الثانية) الإيداع غير المؤقت . وهو الذى يتيح لصاحبه سحب ماله وقتما يريد وهو "الحساب الجارى" . وبنوك لندن لا تعطى فائدة على هذا النوع من الايداع، بل لأنها قد تطالب المودع بعمولة معينة فى نظير مسك حسابه . أما بنوك الأقاليم فتعطى عنه فائدة صغيرة وتتناقص فى الوقت نفسه عمولة على مسك الحساب ، وبذلك قد تصفى هذه العملية لصالح المودع أو لصالح البنك حسب الأحوال .

تنصرف البنوك فى الأموال المودعة — إقراض الأفراد والجماعات بجميع أنواع الضمانات . وقد سبق أن قلنا إن هذه البنوك تحيا من الفرق بين الفائدة التي تعطىها المودعين والفائدة التي تتقاضاها من المقترضين . ومهمة

البنك الأولى معرفة المقدار الذى تستطيع فى وقت ما أن تقرضه من الأموال المودعة لديه من غير أن يتعرض لعدم القدرة على رد هذه الأموال لأصحابها عند طلبهم . هذه هى المهمة الأولى والمسئولية الكبرى الملقاة على عاتق مديرى البنوك ومن أجل هذا :

أولاً — يودع كل بنك احتياطيا له لدى بنك إنجلترا فى شكل "حساب جار" .
ثانياً — تجرى البنوك على عادة اعطاء سلف لفترات قصيرة قد تكون بضعة أيام فقط لكى لا تبقى أموالها بعيدة عنها مدة طويلة . وتكون حركة الأموال متواصلة بين خارج منها وعائد اليها .

ثالثاً — تتجنب البنوك استثمار أموالها فى اقتناء الأراضى أو العقارات "الا ما كان لازما لاستعمالها لأن التصرف فيها بالبيع وقت الحاجة ليس سهلا ولا سريعا" .

فائدة الايداع : جرت عادة بنوك لندن أن يجتمع ممثلوها لتحديد سعر فائدة الايداع لتكون سارية فى دائرة لندن .

وهذا السعر يحدد بالنسبة للأموال المودعة تحت "اخطار سبعة أيام" وهذا التحديد يتبع تحديد بنك إنجلترا "لسعر فائدة الخصم" (Discount rate) لعلاقته به وكانت العادة قبل الحرب أن يكون سعر فائدة الايداع أقل من سعر فائدة الخصم لدى بنك إنجلترا $\frac{1}{4}$ ٪ . ولكن المتبع الآن أن يكون أقل ٢ ٪ . وقيل فى تعليل هذا إن مصاريف البنوك ازدادت كثيرا بعد الحرب بسبب زيادة مرتبات الموظفين ونحو ذلك . أما فى الأقاليم الصناعية فى إنجلترا الوسطى (Midlands) فان البنوك لا تتقيد بسعر فائدة الخصم لبنك إنجلترا وهذا أثر من آثار التفرقة التاريخية بين بنوك لندن والأقاليم . وزيادة على ذلك فان بنوك الايداع فى إنجلترا تقوم بجميع الأعمال الأخرى التى تقوم بها عادة جميع بنوك الايداع فى البلاد الأخرى ، وهى لا تتميز عن البنوك الأجنبية إلا بسهولة اجراءاتها وسرعة الانجاز فى عملها .

التالية استولى على "بنك غرب يوركشر" (West Yorkshire Bank) وله في اسكتلندا "البنك الأهلي لاسكتلندا" (National Bank of Scotland) وله السيطرة على "بنك لندن وأمريكا الجنوبية" (London and South American Bank) ومن بين الهيئات المالية الهامة التي اندمجت فيه "شركة كوكس" (Messrs. Cox & Co.) وقد اشترك "بنك لويد" مع "بنك ناشنال بروفنشال" في تأسيس بنك باسميهما للعمل في فرنسا وبلجيكا وسويسره .

(٣) بنك ميدلند (Midland Bank) .

جنيه

رأس ماله المدفوع ١٤,٢٤٨,٠١٢

الاحتياطي العام ١١,٥٠٠,٠٠٠

(١)

مجموع الودائع ٤١٩,٢٨٢,٩٦٦

أسس سنة ١٨٣٦ وفي سنة ١٩١٨ اندمج فيه "بنك لندن" (London Joint-Stock Bank) وله في اسكتلندا "بنك كليدزديل وبنك شمال اسكتلندا" (Clydesdale and North of Scotland Bank) وله في إيرلندا "شركة بلفاست" (Belfast Company) وليس له فروع في الخارج .

(٤) بنك ناشنال بروفنشال (National Provincial Bank Ltd.)

جنيه

رأس ماله المدفوع ٩,٤٧٩,٤١٦

الاحتياطي العام ٨,٠٠٠,٠٠٠

(٢)

مجموع الودائع ٢٩١,١٥٩,٢٦٩

أسس في سنة ١٨٣٣ وفي عام ١٨٨٠ سجل كشركة مساهمة وفي سنة ١٩١٧ اندمج فيه "بنك يونيون أوف لندن اند سميث" (Union of London and Smiths Bank)

وفي عام ١٩٢٠ صارت له السيطرة على "بنك كوتس"

(Messr Coutts & Company)

(١ و ٢) هذه الأرقام تمثل مركز البنك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ .

وقد اندمج فيه بنوك عديدة في الأقاليم أشهرها "برسكوت بنك" وقد كان هذا البنك نفسه نتيجة اندماج عدة بنوك إقليمية في غرب إنجلترا . وليس لهذا البنك مصالح مباشرة في إرلندا واسكتلندا ويشارك هذا البنك في الخراج مع "بنك لويد" كما أشرنا .

(٥) بنك وستمنستر (Westminster Bank Ltd.)

جنيه	رأس ماله المدفوع
٩,٣٢٠,١٥٧	
٧,٥٠٠,٠٠٠	الاحتياطى
(١) ٢٩٨,١٨٢,٩٣٥	مجموع الودائع

وهو نتيجة اندماج عدة بنوك، ففي عام ١٨٣٤ أسس "بنك لندن وستمنستر" كشركة مساهمة (London & Westminster Bank) وفي سنة ١٨٣٦ أسس "بنك لندن وكوتنى" (London and county Banking Company) ثم اندمجا في عام ١٩٠٩ كبنك واحد وفي سنة ١٩١٨ اندمج "بنك بارز" (Parrs Bank) المؤسس سنة ١٨٦٥ في البنك الجديد وبنك وستمنستر بنوك فرعية في الأقاليم أهمها "بنك ستكينزى برستول والغرب" (Stuckeys Bank of Bristol & West) و"بنك كرومتون فى داربشر" (Comptons of Derbyshire) و"بنك بكتس فى يوركشير" (Beketts of Yorkshire) و"توتجىام ونوتجىامشر" (Nottingham and Nottinghamshire) وبنك وستمنستر فى إرلندا "بنك ألستر" وله فى الخارج فرعان أحدهما فى فرنسا والآخر فى بلجيكا .

(١) هذه الأرقام تمثل مركز البنك فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

الفصل الثالث

بيت التصفية - بيوت القبول - بيوت الخصم بورصة الأوراق

بيت التصفية بلندن (London Clearing House) :

قلنا إن ذبوع استعمال "الشيك" كوسيلة للعاملة أدّى الى اتساع نطاق عمل بنوك الايداع بالرغم من حرمانها حق إصدار "البنك نوت" . وتفسير ذلك أن البنك إذا أودعه شخص مالا يفتح له - إذا شاء - حسابا جاريا ، فيكون للعميل الحق في أن يسحب على البنك شيكات يقوم البنك بدفع قيمتها لمن سحب لصالحه . لكنه نظرا لشيوع هذا النظام فالغالب أن يكون لمن سحب الشيك لصالحه حساب جار في نفس البنك أيضا ، فلا يزيد البنك على أن ينقل قيمة الشيك من حساب إلى حساب . ويكون البنك لم يستعمل شيئا من ماله في هذه العملية وزيادة على ذلك فإن المسحوب له قد يكون مدينا لآخر بنفس المبلغ فلا يحتاج لتسديد مبلغه الا أن يتحوّل هذا الشيك للدائن . وهكذا يدور الشيك دورة كبيرة واسعة قبل أن يعود الى البنك لنقله من حساب الى حساب .

ولكن إذا كان بنك صاحب الشيك غير بنك المسحوب له ، فإن العملية يكون معناها أن يدفع بنك الأول الى بنك الآخر قيمة الشيك . فإذا نفذت هذه العمليات بالدفع فعلا من بنك الى بنك كان هذا إرهاقا للبنوك . والذي يحصل هو أن كل بنك يتلقى من عملائه في اليوم الواحد آلاف الشيكات مسحوبة لصالحهم على بنوك مختلفة فيبقى لديها الى آخر اليوم ثم يرتبها حسب أسماء البنوك المسحوبة عليها ويرسل بها في صباح اليوم التالي مع أحد موظفيه الى ما يعرف "بيت التصفية" . وهناك يقوم موظفو هذا "البيت" بفرز هذه المجموعات كلها ويحجرون لكل بنك

بيانا بالشيكات المسحوبة لصالح عملائه على بنوك أخرى، وبيانا آخر بالشيكات التي سحبها عملاؤه عليه لصالح عملاء البنوك الأخرى. ومقارنة مجموع هذين البيانين يتضح ما لكل بنك وما عليه. وعلى هذه النتيجة إما أن يسحب البنك شيكا لصالح "بيت التصفية" على بنك إنجلترا أو يسحب "بيت التصفية" شيكا لصالح البنك على بنك إنجلترا. وتسوى هذه العمليات بسحب الشيكات على بنك إنجلترا لأن لجميع البنوك احتياطيا كبيرا فيه كما قدمنا؛ "وليت التصفية" حساب جار في بنك إنجلترا ولكن عملياته هناك تصنى في كل يوم. وبهذا تكون قد تمت آلاف العمليات من غير تبادل نقود مطلقا. وغاية ما في الأمر أن حساب كل بنك لدى بنك إنجلترا يزيد أو ينقص بقدر ما سحب منه أو أضيف إليه من الشيكات، والبنك يسوى احتياطيه مع بنك إنجلترا إما بسحب الزيادة أو إكمال القصور حسب الأحوال.

وقد نشأ "بيت التصفية" تدريجا وطبقا للتطور السريع في نظام البنوك. فقد جرت عادة البنوك قديما بأن يرسل كل منهم كاتب يحمل ما سحب لصالح البنك من الشيكات فيطوف بها على جميع البنوك الأخرى ليجمع قيمتها، وكان يطلق عليهم "الكتبة السيارة" (Walk Clerks) وقد اهتمدى هؤلاء مع مر الزمن الى أنه من الأسهل عليهم أن يلتقوا في مكان متوسط في المدينة فيصفوا حساب بنوكهم فيما بينهم وكانوا عادة يختارون "حانة" قريبة. ولا يعرف التاريخ عن هذا العرف شيئا قبل عام ١٧٧٠. وفي عام ١٧٧٣ اعتمدت البنوك رسميا هذه العملية التي كانت من قبل تقبل نتائجها من غير أن تعترف بها. فاستأجر أصحاب البنوك فيما بينهم غرفة لهذا الغرض في "دوف كورت بشارع لومبارد" (Dove Court, Lombard St.).

وما جاء عام ١٨٣٤ حتى كان أصحاب ٣٩ بنكا قد اشتركوا في شراء بناء كبير ليكون مقر "بيت التصفية" يعمل لهم دون سواهم حتى اذا كان عام ١٨٥٤ انخفض عدد هذه البنوك الى ٢٥ وذلك نتيجة اندماج بعضها في بعض فأصبحت الدار أكبر من عمليات هذه البنوك ولذلك تساهل أصحابها في قبول البنوك الأخرى في نظير أجر معين وفي عام ١٨٩٥ نزل عدد البنوك المسالكة "ليت التصفية" الى أربعة فقط وعند

هذا تقدم أصحاب بنوك لندن الأخرى جميعها واشتروا أسهم هذه الشركة المالكة
لييت التصفية وأصبحت هذه البنوك تسمى بعد ذلك "بنوك بيت التصفية"
• (Clearing Banks)

ويدير شؤون هذا "البيت" رئيس (Principal) ونائب رئيس (Deputy) ومفتشون، أما باقى موظفى البيت فتتدبهم البنوك المختلفة من بين موظفيها ولا يبت
فى أمر بغير الرجوع الى لجنة خاصة تسمى "لجنة بيت التصفية" (The Clearing
House Committee) مكونة من ممثلى البنوك المختلفة . وزيادة على النظر
فى الأعمال الادارية الخاصة بهذه الدار فإن هذه اللجنة هى التى تحدد سعر فائدة
الايداع فى "دائرة العاصمة" (Metropolitan Area) كما أن اجتماعاتها تهى للبنوك
فرصة للتشاور فى صالحها المشترك .

وكان عمل "بيت التصفية" فى بادئ الأمر مقصورا على الشيكات المسحوبة على
البنوك الكائنة فى المنطقة المعروفة "بالمدينة" (City) ثم أضيف الى ذلك الشيكات
المسحوبة على فروع هذه البنوك بشرط أن تكون قريبة من الدار . ثم أنشئ
فى سنة ١٨٥٨ قسم خاص لتصفية الشيكات المسحوبة على بنوك الأقاليم وفروعها
وفى عام ١٩٠٧ خصص قسم للشيكات المسحوبة فى دائرة لندن (غير المدينة)
فأصبحت الأقسام هى :

- ١ - "المدينة" وهى الأهم (Town) .
- ٢ - "العاصمة" (Metropolitan) .
- ٣ - "الأقاليم" أو "الريف" (Country) .

ولذلك فإن "قسم التصفية" فى كل بنك عند ما تحوّل عليه الشيكات
الواردة الى البنك من عملائه يرتبها حسب هذه الأقسام الثلاثة ويضع على كل
شيك علامة تشير الى هذا . فعلى القسم الأول يضع حرف (T) أى (Town)
وعلى القسم الثانى حرف (M) أى (Metropolitan) وعلى الثالث حرف (C)

أى (Country) . وبعد ذلك ترسل الى "بيت التصفية" كما شرحنا ذلك سابقا . ويجرى العمل بأن تصفى عمليات "المدينة" في نفس اليوم الذى تصل فيه الشيكات الى "بيت التصفية" وعمليات "العاصمة" في اليوم التالى وعمليات "الأقاليم" في اليوم الثالث . وليان أهمية "بيت التصفية" يكفى أن نذكر أن قيمة ما صفى بواسطته في عام ١٩٢٥ بلغت ١٩,٠٠٠,١١٩,٣٧,٤٠٤ جنيه وبلغ ما صفى في يوم واحد ٢٦٣,٢٥٥,٠٠٠ جنيه .

ويجدر هنا أن نقول إن التعامل بالشيك أكثر ذيوعا في أمريكا وانجلترا منه في البلاد الأخرى؛ فانه لا يزال العمل جاريا في كثير من دول أوروبا على دفع الديون بطريقة الكمبيالات وكثير منها يحتر لل دفع مباشرة من المسحوب عليه لا عن طريق البنك، كما أن نظام الايداع لا يزال قاصرا في أكثر هذه البلاد فانه لا يزال كثير من صغار التجار يحفظون أموالهم في محالهم التجارية أو في بيوتهم؛ بيد أنه في انجلترا وأمريكا لا يكاد يوجد تاجر مهما صغر شأنه ليس له حساب جار في بنك؛ بل إن الأفراد العاديين لا يجمعون عن وضع أموالهم في البنك مهما قلت قيمتها وقصرت مدة إيداعها . وقد ساعد على ذلك استعداد البنوك لإعطاء الفائدة على أصغر المبالغ وأقصر المدد، كما أن كثرة الفروع وانتشارها في المدن والقرى والضيايع جعلت البنوك في متناول الجميع ولهذا كانت قيمة الأموال المودعة لدى البنوك عظيمة، وقد زاد استعمال "الشيك" في مروتها وأصبحت أكبر عون للتجارة والصناعة .

"شارع لومبارد" : بيوت القبول — بيوت الخصم

إن وجود هيئات مالية خصيصا لقبول التحاويل المالية وأخرى لخصمها يدل على مبلغ ما وصل اليه نظام البنوك في انجلترا من التخصص؛ فان هاتين العمليتين في البلاد الأخرى تباشرهما البنوك العادية بل إنهما يكونان الجزء الأعظم من عملها كما يحصل في فرنسا مثلا . وتتلخص هاتان العمليتان فيما يلي :

بيوت القبول :

رأينا أنه في داخل البلاد اذا شاء تاجر أن يدفع ديناً الى تاجر آخر فالعادة أن يحرر شيكا على بنكه بالمبلغ المطلوب؛ ولكن يختلف الحال اذا أراد التعامل مع تاجر في الخارج إذ يجري العمل على الطريقة الآتية :

اذا أراد مصدّر انجليزي أن يبيع الى مستورد في بلد أجنبي بضاعة فانه بعد الاتفاق على الصفقة يشحن المصدر هذه البضاعة ويأخذ شهادة بتسليمها للسفينة تتيح لحاملها تسلم البضاعة عند وصولها وتسمى هذه الشهادة "شهادة الشحن" . فاذا كان الاتفاق على أن يكون الدفع عند التسلم فان المصدر يسحب تحويلاً مالياً على المستورد يدفع عند "النظر" ويرسل شهادة الشحن مع التحويل الى بنكه في بلد المستورد فيخطر به البنك بذلك في حينه ليدفع قيمة التحويل ويعطيه شهادة الشحن لتسلم البضاعة . أما اذا كان الاتفاق على أن يكون الدفع لأجل فان المصدر يحرر التحويل على أن يدفع في الميعاد المتفق عليه ويرسله مع شهادة الشحن الى البنك ليعرضه على المستورد ليؤشر عليه (بالقبول) وللمصدر أن يأمر بنكه بعدم تسليم شهادة الشحن الى أن يحل ميعاد الدفع . فاذا حل الميعاد ولم يقيم المستورد بالدفع بيعت البضائع لحساب المصدر الذي يكون له الحق في مطالبة المستورد بما يلحقه من الخسارة كما أن للمستورد الحق قبل حلول الميعاد في أن يعدل عن الصفقة على أن يعوّض المصدر .

ولكن يحدث أن عدم تسلم المستورد للبضائع بسرعة يعطل تجارته ويعوق عمله ، ولذلك يسعى دائماً في أن يكون الاتفاق على أن تسلم اليه شهادة الشحن قبل حلول ميعاد دفع التحويل . فاذا قبل المصدر ذلك فقد وضع نفسه تحت رحمة المستورد الذي ربما تصرف في البضائع ولم يدفع ثمنها . وهذه معضلة حلّها "بيوت القبول" في لندن بالطريقة الآتية :

يذهب المستورد الى ممثل أحد هذه "البيوت" في بلده فيطلب منه أن يفتح لصالح المصدر اعتماداً مالياً في "بيت القبول" بما يوازي قيمة البضاعة فاذا كان

المستورد معروفا بالأمانة لهذا المثل وافق على طلبه . وهنا يرسل المستورد الى المصدر "خطاب اعتماد" يبيع له أن يسحب على "بيت القبول" بلندن تحويلا ماليا فيعتمده . فيكون "بيت القبول" قد حلّ بذلك محل المستورد ويكون ذلك ضمانا لسدادته . ولزيادة هذا الضمان يستطيع المصدر أن يشترط في عقد اتفاقه مع المستورد أن يكون (خطاب الاعتماد مؤيدا) (Confirmed) بمعنى أنه لا يمكن بعد إصداره إلغاء الاعتماد لا من ناحيته ولا من ناحية "بيت القبول" فيصبح الضمان بذلك نهائيا . ومتى تمت هذه الاجراءات يكون للمستورد الحق في تسلم شهادة الشحن قبل حلول ميعاد دفع قيمة التحويل .

فاذا حل ميعاد الدفع ودفع المستورد قيمة التحويل يكون "بيت التصفية" قد كسب العمولة التي حصلها في نظير هذا الضمان . أما اذا توقف المستورد عن الدفع فان "بيت القبول" يدفع قيمة التحويل فورا وبعود بعد ذلك على المستورد . ومن هذا يرى أن عملية هذا "البيت" في غاية من الخطورة وأن السلامة فيها متوسطة بقدر معرفة "البيت" لأحوال المستوردين المالية . ولذا كان وجود هيئات قليلة العدد تختص بهذه العملية دون سواها من شأنه أن يجعلها ذات مقدرة فنية عظيمة في جمع المعلومات وتنبع أحوال المستوردين المالية في البلاد المختلفة .

وهذا هو الحال في "بيوت القبول" في لندن فان عددها قليل ورأس مال كل واحد منها كبير ولها تاريخ طويل جعل أصحابها بما لديهم من المعلومات في مركز ممتاز حتى إن الولايات المتحدة عند ما بدأت تأخذ بهذا النظام كان أكبر طائق أمامها حداثة المشتغلين في هذا العمل . وقد أنشأت هذه "البيوت" فروعها لها في كثير من البلاد الأجنبية مثل : هولاندا وألمانيا واسكندنافية وأمريكا ، فاتصالها بهذه البلاد وثيق ومعرفتها بها واسعة .

وإن الثقة بكفاية هذه "البيوت" في لندن هي التي جعلت التحويلات التي تقبلها في المكان الأول من حيث الضمان ولذلك فانها تتداول بسهولة من يد الى يد

تداول الشيكات . ولزيادة الايضاح في هذه النقطة نقول إن المصدر (وبخاصة اذا كان في غير لندن) عند ما يصل اليه خطاب الاعتماد يذهب به الى بنكه فيشتره البنك منه بقيمة الاعتماد المفتوح بعد خصم مبلغ معين في نظير ذلك ، ثم إن البنك يسحب حوالة على "بيت القبول" ويرسله الى مندوبه في لندن فيقدمه هذا الى "بيت القبول" للتأشير عليه بذلك . وبعد هذا يستطيع البنك خصم التحويل في "بيوت الخصم" أو بيعه لتحويله . فيدور التحويل من يد الى يد فتم بذلك صفقات تجارية كثيرة قبل أن يحل ميعاد دفعه . وهذه المساعدة القيمة التي تقدمها "بيوت القبول" الى عالم التجارة هي التي جعلت بعض الناس يطلقون عليها اسم "بنوك التجار" (Marchant's Banks) . وهذه التسمية غير صحيحة لأن عمل البنك الأصلي هو التسليف من الودائع المالية ، وهذا ما لا تقوم به "بيوت القبول" . وبيوت القبول عمل آخر . فمعظم الحكومات الأجنبية تلجأ الى أصحابها في الاستشارات الفنية ، وهي التي تنظم لبعض هذه الحكومات إدارة شؤون سلفها إذا لم تكن هذه السلف تحت إشراف بنك إنجلترا ذاته . كما أنها تدير شؤون سلف بلديات معظم العواصم الأوروبية .

بيوت الخصم :

بعد قبول التحويل تتم العملية الأولى نحو سداد قيمتها ولكن في الفترة بين القبول والسداد يصح أن يبقى التحويل "جامدا" حسب التعبير المالي (Frozen Money) ولكن ذلك لا يحصل عمليا فان حامل التحويل يستطيع أن يقترض عليه سلفة فيقبض قيمة التحويل مخصوما منها قيمة الفائدة ولذلك اصطلح على تسمية هذه الفائدة « بالخصم » ومتى حل وقت السداد حصل حامل التحويل على قيمته من المسحوب عليه وإلا فن "بيت القبول" .

ومن ظواهر التخصص في جميع العمليات المالية في إنجلترا أن يقوم بالخصم هيئات مالية خاصة تسمى "بيوت الخصم" وهي عبارة عن هيئات بعضها

في شكل شركات مساهمة والبعض الآخر في شكل شركات خاصة ويعتمد كل منها في عمله على :

- ١ — رأس ماله الخاص وهو كبير في بعض هذه "البيوت".
 - ٢ — ما يودعه الناس لديه من الأموال . ويشبه عمل "بيت الخصم" في هذا عمل بنوك الإيداع العادية، غير أنه ليس لديه من الوسائل مالمدي بنوك الإيداع لطلب العملاء ككثرة الفروع مثلاً، ولذلك فإنه يزيد عادة في مقدار ما يدفعه فائدة على الإيداع من $\frac{1}{4}$ الى $\frac{1}{2}$ في المائة سنوياً أكثر من بنك الإيداع .
 - ٣ — ما يقتضيه من البنوك العادية خصيصاً لخصم التحويل . وفي هذا يعمل "بيت الخصم" مع البنوك في شبه محاسبة . فان البنك غالباً يدلأ من أن يخصم هو بنفسه التحويل يقرض أحد بيوت الخصم ليقوم هذا بهذه العملية وفائدة "بيت الخصم" من ذلك أنه يدفع للبنك فائدة تقل عما يتقاضاه في نظير الخصم ومن هذا سميت بيوت الخصم « سمسرة التحويل » (Bill Brokers).
- وليبيوت الخصم مصدر آخر للمال، وذلك أن البنوك تقبل من آونة لأخرى أن تعيد خصم التحويل التي تكون قد خصمت لدى "بيوت الخصم" . وتفسير ذلك أن البنوك تحتفظ عادة بعدد من التحويل التي تكون قد خصمتها لتعتمد على قيمتها عند تحصيلها في سداد ما ينتظر أن يطلب منها وقت ذلك، وقد يحصل أن جزءاً من هذه التحويل يحين موعد سداده في وقت واحد فيرى البنك أن خزائنه كادت تخلو من التحويل فيعوض ذلك بإعادة خصم بعض التحويل التي تكون لدى أحد بيوت الخصم و"بيت الخصم" يرحب بذلك لأن هذا يكون بمثابة إقراضه ما لا يستطيع به أن يوسع معاملاته .

ويرى من هذا أن هذه البيوت تقوم للبنك بعمل الخازن للتحويل المالية يلجأ إليها البنك عند الحاجة وهي فوق هذا تضمن للبنك سداد ما يقدم اليه من التحويل بالرغم من أنها غير ملزمة بذلك قانوناً، وهذه خدمة أخرى تقدمها هذه البيوت للبنوك إذ تقوم بعمل الخبير الفني في اختيار التحويل المضمونة .

ومن جهة أخرى فان هذه "البيوت" تلجأ الى البنوك لاستقصاء بعض الأخبار عن حالة بعض قابل التحويل ، فتسأل البنك مثلاً أيعلم أن شخصاً ما أو هيئة ما قد أكثر أو أكثر من قبول التحويل . وبهذا التعاون بين البنوك و"بيوت الخصم" تسهل الرقابة على حركة قبول التحويل ويكشف النقاب عن كل حركة يكون أساسها المضاربة المحضة .

سعر الخصم :

هو الربح الذى تتقاضاه "بيوت الخصم" في نظير عملياتها . وهذا السعر محدود بحدّين : أقصى وأدنى ؛ فيحدّه من أعلى سعر الخصم لدى بنك إنجلترا فلا يصح أن يتجاوزه وإلا اتجه الناس الى بنك إنجلترا ؛ ويحدّه من أدنى سعر فائدة الايداع إذ أن البنوك الأخرى لا تقرض "بيوت الخصم" بفائدة أقل مما تدفعها الى المودعين بل إنها قد تطمع منها في الزيادة .

هذا والبنوك تقرض "بيوت الخصم" الى أجل لا يتجاوز السبعة الأيام . وهذا هو السر في أنها تجرى على تقييد المودعين لديها بأن يخطروها قبل سحب أموالهم المودعة بسبعة أيام كاملة حتى يكون لديها الوقت الكافي لسحب ما أقرضته "بيوت الخصم" .

مدّة التحويل :

إن الأكرية العظمى من التحويل تكون مسحوبة لمدة ثلاثة أشهر لأنها هي الشائعة في التعامل . وسبب ذلك أن بنك إنجلترا لا يقبل خصم التحويل التي تتجاوز مدتها تسعين يوماً . على أنه قد تقضى حاجة بعض الصفقات أن تكون المدّة أطول من ذلك فتسحب التحويل الى ستة أشهر . وهذه تقابلها "بيوت الخصم" وتبقى لديها الى أن يكون الباقي من مدتها ثلاثة أشهر ثم تخرجها بعد ذلك للتعامل بها . و"بيت الخصم" يعنى عند خصم مثل هذه التحويل فائدة أى أنه يزيد سعر خصمه في نظير أنه يجنب جزءاً من ماله مدّة إبقائه التحويل في خزانته .

التجاء "بيوت الخصم" الى بنك إنجلترا :

إذا استدان "بيت الخصم" من بنك ما، فانه في الأحوال العادية متى مرت السبعة الأيام. يكون البنك مستعدا للتجديد . ولكن قد يحدث أن يكون البنك في حاجة الى نقد، فعندئذ يرفض التجديد ويطلب "بيت الخصم" بالدفع فيدفع؛ وبذلك يقل رأس ماله المعد للخصم بقدر ما دفعه . فاذا كان ذلك مبلغا كبيرا وكانت الحال عامة، بمعنى أن جميع البنوك رفضت التجديد لبيوت الخصم جميعها فان النتيجة الطبيعية لذلك تكون ارتفاع سعر الخصم حتى يقرب من سعر الخصم لدى بنك إنجلترا وأن ينصرف الناس لذلك الى بنك إنجلترا. ولكن السمسار يبادر الى بنك إنجلترا ليحصل منه على مال يعرض به ما دفعه للبنوك العادية؛ ويكون ذلك باحدى طريقتين : (١) إما أن يخصم عند البنك بعض ما لديه من التحاويل (٢) أو يستصدر منه سلفة. وهو في الغالب يلجأ الى الطريقة الأخيرة لأنها أقل نفقة في العادة، إذ أن السلفة يمكن أن تكون لأجل قصير وتكون لهذا بفائدة قليلة على حين قد لا يكون لديه من التحايلات ما هو قصير الأجل فيضطر الى الخصم بفائدة عالية نسبيا .



ويمكن اختصار ما تقوم به "بيوت الخصم" فيما يأتي :

١ — تتحمل عن البنوك العادية الى حد كبير مسؤولية اختيار التحاويل الموثوق بها .

٢ — تهيئ شبه مستودع عام للتحاويل تلجأ اليه البنوك عند الحاجة لاستئجار ما هو فائض لديها من الأموال؛ وبذلك تستطيع البنوك أن توظف أموالها وتستعد في المستقبل بشرائها تحاويل يحل أجلها في موعد معين لتوقع البنوك أنها ستكون في حاجة الى قدر معين من المال فيه .

وبهذا تتميز بنوك إنجلترا عن بنوك الولايات المتحدة مثلا حيث لا توجد سوق للخصم لها متانة سوق لندن ولا مرونتها . فليس أمام البنوك هناك إلا أن تعرض

أموالها في سوق بورصة الأسهم والسندات لتموين السماسرة بها، ولكثرة البنوك وضيق السوق نتناول البنوك أرباحاً ضئيلة .
وقد كان من نتيجة هذا أن كثيراً من البنوك الأمريكية ترسل أموالها الى سوق لندن لاستثمارها .



بورصة الأوراق

بورصة الأوراق هي هيئة مالية قائمة بذاتها لا تدخل تحت نظام البنوك، وإنما يربطها بها أن أعضائها دائماً يقترضون أموالاً من البنوك يستعينون بها على القيام بأعمالهم . ويكون الاقتراض عادة لمدة لا تتجاوز أسبوعين .
وتنظر البنوك الى سوق الأوراق كسوق مضمونة وراغبة لاستثمار أموالها فان أعضاء البورصة يعملون تحت نظام من المراقبة بالغ أقصى حد من الشدة، فسمعتهم المالية من هذه الناحية حسنة . وبذلك يضمن البنك عودة أمواله اليه في الوقت الذي يقتدر فيه أن ستكون حاجته الى المال ماسة . وهذا كما سبق بيانه أهم ما تهتم له البنوك .

التحاويل :

تصنف الصفقات في التجارة الداخلية بواسطة "الشيك" ثم "الكبيالات" ثم "النقد" على ترتيب أهميتها في إنجلترا . أما في التجارة الخارجية فيكون ذلك بواسطة "التحاويل" (Bills of Exchange) . وقد أبنا كيف تنشأ الحوالة وكيف تبقى قائمة الى وقت تسديد قيمتها ، ورأينا كيف يمكن الانتفاع بها عن طريق خصمها . ثم إن هناك طريقة أخرى للانتفاع بالتحاويل بعد قبولها وذلك بأن يشتريها التجار الذين هم في حاجة الى تسديد ديون عليهم في الخارج . وهذه الطريقة في العمل معقدة ويمكن تبسيطها بالمثل الآتي :

اشترى تاجر أمريكي بضاعة من إنجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وفي الوقت نفسه اشترى تاجر إنجليزي بضاعة من أمريكا بمبلغ ٤٨٦٠ دولاراً (أى بما يساوى ألف جنيه) .

فالتيجة أن التاجر الأمريكى يكون مكلفا أن يدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، كما أن التاجر الانجليزى يكون مكلفا أن يدفع مبلغ ٤٨٦٠ دولارا ، وعلى الأول أن يشتري من سوق نيويورك تحويلا مسحوبا على هذه المدينة بمبلغ ٤٨٦٠ دولارا ويرسله الى التاجر الانجليزى ؛ وفي الوقت نفسه يشتري التاجر الانجليزى من سوق لندن تحويلا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ويرسله الى التاجر الأمريكى في نظير التحويل السابق ، وبذلك يستطيع كل من التاجرين دفع دينه بغير حاجة الى إرسال نقود .

وفي المثل السابق كان تبادل التحويلين على حسب نسبة سعر الجنيه الانجليزى بأساس الذهب الى الدولار الأمريكى بأساس الذهب أيضا . ولكن قد تختلف هذه النسبة تبعا لقانون العرض والطلب ؛ فانه اذا فرضنا أن قل عدد المشتريين الأمريكيين من انجلترا عن عدد المشتريين الانجليز من أمريكا ، فعنى ذلك أن يكون الطلب للتحويلات المسحوبة على لندن أقل من الطلب للتحويلات المسحوبة على نيويورك ، وبذلك تعلو قيمة التحويلات المسحوبة على نيويورك بالنسبة لقيمة التحويلات المسحوبة على لندن . أو بعبارة أخرى : اذا أراد المستورد الانجليزى أن يشتري تحويلا على نيويورك قيمته ٤٨٦٠ دولارا فانه لا بد أن يدفع ثمنه له أكثر من ١٠٠٠ جنيه .

فاذا ساء الحال فقد يصل الى أن يرى التاجر الانجليزى من الأربح له أن يشتري ذهبيا خالصا من بنك انجلترا بسعره المحدد وأن يرسله الى نيويورك وفاء لدينه إذ يكون ثمن الذهب مضافا اليه مصروفات الارسال والتأمين ونحو ذلك أربح له من شرائه تحويلا ماليا ؛ وهذا ما يعبر عنه " ببلوغ نقطة الذهب " (Gold point) . ومعنى هذا أن يزيد الطلب على شراء الذهب الموجود في بنك انجلترا ، وهو لا يستطيع رفض ما يرد عليه من الطلبات ما دام قانون عيار الذهب قائما .

ولتلافى ذلك :

١ - في الأحوال العادية يرفع البنك سعر الخصم .

٢ — في الأحوال غير العادية تلغى الحكومة قانون عيار الذهب، وقد تحرم تصدير الذهب بتاتا، كما قد تحرم شراء عملة أجنبية إلا ما كان لازما للأعمال التجارية العادية .

سعر الخصم لدى بنك إنجلترا :

ويسمى عادة "سعر البنك" (Bank rate) وهو قيمة الفائدة التي يتقاضاها هذا البنك عما يقرضه من المال بضمان التحويل المالية . أو بعبارة أخرى هو ما يرفعه البنك من أصل قيمة التحويل الذي يعرض عليه لخصمه لديه ، أو بعبارة أخرى : هو النسبة المئوية لما يخصمه البنك من أصل التحويل . وتجتمع لجنة مديري بنك إنجلترا صباح يوم الخميس من كل أسبوع لتقرير سعر الخصم الأسبوعي . وسعر الخصم في سوق المال يكون عادة أقل من سعر البنك (بنك إنجلترا) ولكن هذا البنك يخصم تحويل عملائه بسعر السوق احتفاظا بهم حتى لا ينحسر هذا النوع من المعاملات ؛ وهذا مظهر آخر من مظاهر تضحية البنك بصالحه الخاص . إذ لو أنه خصم سعر السوق لكان منافسا خطيرا لسوق المال كلها .

ولسعر البنك أهمية عظمى في حفظ التوازن المالي في إنجلترا ، فهو الوسيلة التي يلجأ إليها البنك في الأحوال العادية لدرء خطر تدفق الذهب الى الخارج بل لتحويل هذا التيار من الخارج إلى إنجلترا .

وشرح ذلك : أنه إذا انخفض سعر الجنيه الإنجليزي في الأسواق العالمية أو بعبارة أخرى : إذا كان "سعر المبادلة" (Rate of exchange) ضد إنجلترا فان الناس يرون من صالحهم دفع ديونهم الخارجية ذهباً فيزيد الطلب على الذهب المحفوظ بالبنك ، إذ أنه يمكن شرائه بنمن محدد (حسب قانون عيار الذهب) وهنا يرفع البنك سعر الخصم ؛ فترفع البنوك الأخرى فائدة الايداع تبعاً للقاعدة التي تجري عليها في جعل هذه الفائدة لاحقة لسعر البنك . فتكون النتيجة أن يكثر الايداع لدى هذه البنوك طمعا في الفائدة العالية فتتضخم خزائنها . وهي لذلك إما أن تزيد

رصيدها لدى بنك إنجلترا وترسل هذا المال الفائض الى "شارع لومبارد" لاستثماره فتقل طلبات سوق المال على بنك إنجلترا ؛ وهكذا إما أن يتدفق المال من داخلية البلاد الى خزائن البنك وإما أن يقف تيار الطلبات عليه .

ثم إن زيادة الأرباح للأموال الموظفة في سوق لندن تجتذب المال من الخارج ؛ إذ القاعدة أن المال يذهب حيث الفائدة الأعلى ؛ وبهذا يقف تيار الذهب الى الخارج بل قد تنعكس الآلية فيفيض الذهب الى سوق لندن .
ومنى عادت الأحوال الى مجاريها الطبيعية عاد البنك الى جعل سعره في المستوى العادى .

يرى مما سبق أن عملية رفع سعر البنك ينتج عنها أمران في داخل البلاد :

١ - عدم تشجيع الاقتراض لارتفاع الفائدة على القروض .

٢ - تشجيع الإيداع لارتفاع الفائدة على الأموال المودعة .

وهذا معناه احتفاظ البنك بأكثر ما يمكن من رصيده بل زيادته الى حد ما .
ويزيد على ذلك العامل الخارجى وهو اتجاه الأموال الى سوق لندن فيتعادل التيار الخارج مع التيار الداخل وربما تغلب ثانيهما على الأول .

ومما يجدر ذكره أن هذه العملية تتطلب لتتمامها وقتا ليس بالقليل ، وهى لا تنتج ثمرتها الا في الأحوال العادية أى عند ما تكون زيادة الواردات على الصادرات مؤقتة ولا ترجع الى أسباب بعيدة الغور في حياة البلد الاقتصادية بوجه عام .

علاقة سعر الخصم بفائدة الإيداع :

يضع سعر الخصم الحد الأقصى للفائدة التى تؤخذ في نظير الاقتراض . ولما كانت البنوك تستثمر الأموال المودعة لديها بطريقة إقراضها فعليا أن تلاحظ هذا الحد الأقصى عند ما تحدد هى ما تدفعه للودعين لديها حتى تستطيع أن تأتى من عملها بربح .

كلمة عامة عن نظام البنوك الانجليزية :

تختلف "بنوك الإيداع" عن "بيوت القبول" بأن الأولى يقوم أساسها على نظام الشركات المساهمة فحاملو أسهمها كثيرون ومعظمهم من صغار المستثمرين، وأسهمها تباع في بورصة الأوراق فتنتقل من يد إلى يد . أما الثانية فان رءوس أموالها في يد طائفة صغيرة من كبار المسالين ، وهم عادة مديرو هذه "البيوت" ، بل قد ينحصر رأس مال "البيت" الواحد في أسرة واحدة "كبيت روتشلد" . ولم يخرج عن هذه القاعدة في لندن غير "بيت القبول" الذي شاء أن يسمى نفسه "بنك هامبروز" .

وحاملو أسهم كل بنك من "بنوك الإيداع" يفوضون إدارته الى لجنة تعرف بلجنة المديرين كما رأينا ذلك في "بنك إنجلترا" . وهذه اللجنة الإشراف العام على سياسة البنك والنظر في تحديد ما يدفع من الأرباح السنوية الى حاملي الأسهم وإقرار الصفقات الكبيرة الهامة وتعيين كبار موظفي البنك وترقيتهم . وأعضاء هذه اللجنة ينتخبهم الجمعية العمومية لحاملي الأسهم التي تعقد عادة سنويا والتي يباح حضورها لمن يحمل من الأسهم ما لا يقل عن عدد معين ، وفي كل عام يسقط عدد منهم وينتخب غيره ، وهذه هي الفرصة التي نتاح لحاملي الأسهم للإشراف على أعمال المديرين ، وبخاصة فيما يتعلق بتعيين الأرباح ، فتستطيع الجمعية العمومية رفض تقرير المديرين ، فينبني على ذلك سقوطهم جميعا وانتخاب لجنة جديدة . وللجمعية العمومية الحق في تعيين مراقبين لحسابات البنك (Auditors) يدرسون حسابه كله ويبدون ملاحظاتهم للمديرين فيتلافون فيما بينهم كل ما يدعو الى عدم رضا حاملي الأسهم . وقد نشأ مع اتساع نظام البنوك في إنجلترا طائفة من الإخصائيين الحسابيين لهم سمعة حسنة في طهارة الذمة والدقة في العمل . وكان من أثر خدماتهم إزالة ما كان يحدث من الاحتكاك بين لجان المديرين والجمعيات العمومية ، وذلك لثقة الطرفين بهم . على أن هذا لم يمنع أن بعض البنوك الصغيرة خرجت عن دائرة أعمال البنوك العادية الى دائرة المضاربات فرفعت قيمة ماتدفعه

فائدة على الأموال المودعة طمعا في اجتذاب العملاء ولكن لما كان بقاء بنك ما معلقا على ما يكسبه من الفرق بين ما يعطيه فائدة على الأموال المودعة وما يأخذه من الفائدة على الأموال التي يقرضها ، فقد بلغت هذه البنوك الى الاقتراض بفائدة كبيرة دون الاستيثاق من الضمانات التي تأخذها ، فآل أمرها الى الافلاس ، فدعا هذا الى التفكير في وضع نظام أدق لتعيين مراقبين للحسابات ، فاقترح البعض تعيين مفتشين من رجال الحكومة للاشراف على حسابات البنوك كما يحصل في أمريكا ، ولكن هذا الرأي لم يرق لا لدى الحكومة ولا لدى البنوك لتنافيه مع الاستقلال الشخصي الذي طبع عليه الخلق الانجليزي . واقترح آخرون أن يجعل المراقبين شبه صفة عامة ، وذلك بأن تصدر الحكومة كشفا ستويا بأسماء الأشخاص الذين يصح اختيارهم مراقبي حسابات حتى لا يندس في هذه الطائفة من ليس ذا سمعة طيبة وحتى يمكن حذف اسم من يثبت عليه عدم القيام بواجبه على الوجه الاثم ؛ ولكن لم يصدر الى الآن تشريع بذلك .

هذا ، وإن أعمال البنك اليومية يقوم بها موظفو البنك تحت إشراف الرئيس العام (General Manager) وله سلطة واسعة لا يحدها إلا سلطة لجنة المديرين . ولرؤساء الفروع (Managers) شبه استقلال ؛ ولكن نظام البنوك يميل في الأكثر الى تركيز الأعمال في الادارة الرئيسية للبنك ؛ ولذا كان من أعمال المديرين (Directors) العادية الطوائف على الفروع والنظر في شؤونها ، ولهم وحدهم حق تقرير إنشاء الفروع الجديدة أو الغاء الفروع غير الناجحة . وهذا النظام يختلف عن النظام في أمريكا حيث تسند أعمال البنك كلها الى الرئيس العام ، وأما لجنة المديرين فسلطانها محدودة .

هذا ، وإن من أهم ما تعنى به البنوك تدريب موظفيها وإعداد من سيحل منهم في المراكز الهامة عند خلوها . وتقبل البنوك عادة في خدمتها الشبان من سن السابعة عشرة الى الحادية والعشرين وتسند اليهم أصغر الأعمال الكتابية ويرقون بعد ذلك تدريجيا وتراقب أعمالهم أدق مراقبة . فاذا بدا من أحدهم مالا يدعو الى الأمل

في تقدمه أخرج فوراً من خدمة البنك ؛ أما النجباء فانهم يشجعون وتسند اليهم الأعمال ذات المسؤولية حسب كفاياتهم واستعدادهم ، ومن هؤلاء يخرج رؤساء البنوك وعطاء الإخصائيين في الشؤون المالية .

ولتدريب الموظفين من الوجهة الفنية أنشأت البنوك فيما بينها هيئة تعرف "بمعهد البنوك" (Institute of Bankers) وتقوم هذه الهيئة بالقاء المحاضرات وإعطاء الدروس وعقد الامتحانات وتوزيع الجوائز على الفائزين . وتعتبر شهادة هذا المعهد علامة امتياز هامة في نظر البنوك ، ولكنها ليست كل شيء بل إن أهم ما يعتمد عليه البنك هو ، كما قلنا ، ما يظهره العمل من صفات الموظف من حيث الاستقامة والأمانة والمواظبة والثابرة وسرعة الخاطر وبعد النظر وحسن التدبير . ومما يعين البنك على الوصول الى ذلك نظام التفتيش الدقيق الذي هو من خصائص الادارة المركزية .

ولكل بنك عناية خاصة بالاحتفاظ بموظفيه ، فهو يخلق لهم شبه جوق عائلي ؛ فيندر أن ينتقل موظف في بنك الى بنك آخر . ولموظفي كل بنك من البنوك الكبيرة نقابة داخلية (Internal Guild) تنظر في صالحهم المشترك وتبلغ رغائبهم الى لجنة الادارة . والذي يلاحظ أن هذه النقابات الداخلية لم تتخذ يوماً ما موقفاً عدائياً نحو المديرين بل يسود كل مناقشاتهما روح الوفاق والنظر الى صالح البنك رب الأسرة كلها .

الباب الرابع التعليم في بريطانيا

أغراضه وتطورات

نظام التعليم في بريطانيا، كالنظام الدستوري والقضائي والأنظمة الأخرى فيها، نظام بريطاني؛ فهو ليس بالنظام المقبول عن ألمانيا أو سويسرا أو فرنسا أو أى بلد آخر بل هو نظام أهلى صميم. فلقد يحترم الإنجليز آراء "بستالوتزى" في التعليم ولكنهم لا يعترفون بأنه كان لآرائه أى أثر في نظام مدارسهم الابتدائية. وقد يسلّمون "لفروبل"^(١) بأنه أول من أذاع ضرورة تعليم الأطفال الصغار دون أن يسلّموا بأنهم أخذوا عنه شيئاً.

والتعليم في هذه البلاد يختلف في غرضه الأساسى عنه في أكثر البلاد الأخرى؛ فاذ يستعمل الفرنسيون مثلاً كلمة التعليم دائماً (Instruction) لا يستعمل الإنجليز إلا كلمة التربية (Education). وهذا الاختلاف في التسمية يقابل الاختلاف بين الشعبين؛ فبينما نرى الفرنسيين لا يألون جهداً في شحن أذهان النشء بمختلف الحقائق العلمية وفي ترويح المعلومات وتكوين المذاهب نرى الإنجليز يكدون ويكدحون في تربية العادات في أبنائهم وأخذهم بالآداب العامة وغرس غريزة الشعور بالواجب فيهم وتكوين النظريات والمبادئ الحية التى لها أثر صالح في سلوك الأطفال الشخصى؛ وبالاختصار يساعدون النشء على أن يشقوا طريقهم في الحياة مستعينين في ذلك بتنمية مواهبهم الفطرية جسمية كانت أو أخلاقية أو عقلية.

(١) فروبل هو مؤلف كتاب (Education of Human Nature) في سنة ١٨٢٦ وهو يعتبر مؤسس مدارس الأطفال. ولقد تأسست في إنجلترا سنة ١٨٢٤ أول مدرسة لتعليم الأطفال الصغار (Walthamstow).

ولا شك أن إدراك الإنجليز للتربية بهذا المعنى يقرب كثيرا من رأى الفلاسفة فى معنى التربية ؛ فقد عرّف "أفلاطون" التربية قديما : فقال : إن "غرض التربية أن تنمى فى الجسم والروح معا كل ما يستطيعان إدراكه من معنى الجمال والكمال" . وقد عرّفها "ستيوارت مل" حديثا فقال "إنها كل شئ يساعد على تكوين المرء وتقويمه" . ومع أن أغراض التربية الإنجليزية تقرب كثيرا من آراء الفلاسفة كما قدمنا ، فمن المسلم به أن أنظمة التعليم الإنجليزية لم تكن فى وقت ما نتيجة نظريات فلسفية أو نتيجة بحوث فنية قام بها الإخصائيون فى أمر التعليم أو سنها الساسة أو شرعها الفلاسفة ، وإنما هى نتيجة تجارب طال أمدها حالفها النجاح مرة وأصابها الفشل أخرى ، ضمت بين طرفيها كثيرا من التقاليد والعادات الشعبية ، فحاجة الوقت ودواعيه هى التى أملت على الشعب الإنجليزي خطط التعليم وتجاربه .

ومع اهتمام الإنجليز بأمر التربية الأخلاقية والجسمية فانهم لم يهملوا أمر التربية العقلية ؛ فهى فى نظرهم ركن مهم من أركان التربية ، وقد لعبت ولا تزال تلعب دورا مهما فى نظريات التربية الحديثة . ولكن من الخطأ الكبير أن نفهم أن نظرياتهم فى التنقيف العلمى تتفق تماما مع نظريات الأمم اللاتينية مثلا . فالإنجليز يعتقدون أن المدرسة واسطة لا نهاية ، فيجب ألا يعلم الناشئ فى المدرسة من مبادئ العلوم إلا ما يساعده على الاطلاع والبحث الشخصى بعد المدرسة . وهم يرون أنه خير لهذا الناشئ أن يعلم قليلا من العلم تستطيع ذاكرته الضعيفة وعيه وتقدر خلايا مخه الآخذة بالنمو على فهمه وهضمه من أن يعلم الكثير الذى لا يستطيع إدراكه واستيعابه . ومن أمثالهم السائرة "إن تعلم المرء إنما يقاس بما يبقى فى ذهنه وتعيه ذاكرته بعد أن ينسى كل ما تعلمه فى المدرسة" .

والإنجليز قد لا يختلفون عن غيرهم من الأمم الأخرى فى هذه النظرية الأساسية وهى أن المدرسة واسطة التعليم لا نهايته ، ولكنهم لا شك يختلفون فى كمية ما يجب تدريسه من العلوم فيها ليستطيع الشاب مواصلة الدرس بعد المدرسة ؛ والدليل على

ذلك هو أن الواقع أن ما يتعلمه الشاب الانجليزى الآن فى أية مدرسة أقل مما يتعلمه مثيله الفرنسى أو الألمانى فى المدرسة الفرنسية أو الألمانية التى تقابلها . والانجليز يعرفون ذلك ، وهم لا يقرون به فقط بل يعتبرونه مزية من مزايا طريقتهم التى يفخرون بها ويرونها سببا من أسباب مجدهم . وهم يعتقدون أن هذا المحصول العلمى القليل الذى يصل اليه الشاب الانجليزى عند نهاية دراسته يصبح أكثر من محصول زميله فى البلاد الأخرى بعد مضى بضع سنوات بعد المدرسة ، ويقولون إن السبب فى ذلك أن طريقتهم التعليمية تدفع أكثر من غيرها الى حب القراءة والاطلاع طول الحياة بتعويد الناشئين إياهما منذ الطفولة وبما تغرسه فى نفوسهم من الاستقلال والكرامة والطموح ، عدا ما يستفيد منه الناشئ فى كل مدرسة انجليزية وقوته الجسمية من مزايا الهواء الطلق والرياضة البدنية وما تؤثره فى نشاطه الفكرى .

فاللألعاب الرياضية تكون جزءا أساسيا من برنامج كل مدرسة وكل جامعة ، بل هى كثيرا ما تطفى على ساعات الدراسة الأسبوعية . والانجليز يحبون الرياضة البدنية لأنهم يؤمنون بنظرية "العقل السليم فى الجسم السليم" إيماننا شديدا ويعتقدون أنها الوسيلة الوحيدة لتربية آداب الجماعة (Team Spirit) وحب النظام . بل هى تربي فضيلة الانصاف والتزاهة ؛ وذلك لأن اللاعبين فى أكثر الأحوال يتكوّنون من جماعتين كل جماعة مؤلفة تأليفا عسكريا تحت قيادة واحد منها ، وهو مطاع الأمر لأنه عادل يأمر بالمعقول والمستطاع ، ويحكم بين الفريقين فى النهاية حكما نزيها عدلا ويجب أن يقلل حكمه بالرضا التام . ثم يخرجون بعد هذه المعركة الشديدة أصدقاء متصالحين متعانقين ، وهذه التجربة تجرى تقريبا كل يوم فى طول الحياة الدراسية ولمدة طويلة بعدها . ولقد نشأت عن ذلك تلك الفضيلة الانجليزية التى يصح أن يطلق عليها كلمة "الانصاف" (Fair Play) والتى يصعب فى الواقع ترجمتها الى أية لغة أخرى ولذلك استعار الفرنسيون وغيرهم هذه الكلمة الى لغتهم . ولهذا كانت الرياضة البدنية جزءا أساسيا ليس فى المدرسة فقط بل فى الحياة الانجليزية العامة أيضا . ويعتقد الانجليز أن أطفالهم يتعودون مكارم الأخلاق لافى غرف

الدراسة وإنما في ميدان "الكركت" أو "كرة القدم". كذلك يلاحظ أن تمرين الشبان على الألعاب الرياضية، حتى يصبح الولوع بها عادة لاصقة بهم حتى سن الشيخوخة، قد ترتب عليه أنهم لا يشكون طول حياتهم سأم الفراغ، كما أبلغتهم ميادين الألعاب عن غشيان الأمكنة التي يضر غشيانها أو لا يفيد.

وقد يقال إن الرياضة البدنية لم تصبح مزية خاصة بالتعليم الانجليزي بعد أن أدخلت في أكثر المدارس في البلاد الأخرى، ولكن الواقع أن الروح الذي يملأ على جميع هذه المدارس الأجنبية الاهتمام بالألعاب الرياضية هو روح تقليدي ينقصه كثير من اقتناع الانجليز الذين أصبحوا الآن بحق خلفاء اليونان القدماء في عبادة الرياضة البدنية.

وقد ترتب على ما قدمنا من اهتمام المدارس بجميع أنواعها بالألعاب الرياضية واحتياجها إلى ميادين فسيحة أن أكثر هذه المدارس قد ابتعدت عن المدن الضيقة الأرض الفاسدة الهواء إلى الأقاليم التي اتخذتها المدارس مكانا لها، فلا ترى الآن داخل المدن إلا مدارس خارجية خاصة بالفقراء.

كذلك نشأ عن عقيدة الانجليز في فائدة الحياة المدرسية المستمرة وقائدة اجتماع التلاميذ بعضهم مع بعض تحت إشراف معلمهم وأساتذتهم أن كثرت الرغبة من قديم الزمان في المدارس الداخلية التي أصبحت هي نوع المدارس المعتمدة، ولا يدخل المدارس الخارجية في الواقع إلا أولاد الفقراء الذين لا يستطيعون القيام بمصروفات المدارس الداخلية، ولذلك صار من المسلم به أن الشاب الانجليزي يقضى دائما من مدرسته أكثر مبرورة من سواء بآداب الحديث والاجتماع وأكثر إدراكا للتكاليف العامة وآداب الفرد في هذا المجتمع، ذلك لأن حياته المدرسية غرست فيه هذه العادات فأصبحت صفات لاصقة به لا يستطيع التخلص عنها. لم يكن شأنه أنه اختلط في المدرسة مع مئات من التلاميذ بحيث لا يستطيع أن يرتبط بهم برباط الألفة والصدقة ولا يستطيع أن يتذكر أسمائهم، بل هو يخاطب عددا محدودا

قد لا يزيد عن عشرات قليلة ، وهو يعيش معهم عيشة اختلاط مستمر في داخل
الفرقة وفي غرفة الأكل وفي الحديقة وفي ميدان الألعاب ليلا ونهارا . وهو في كل
هذا وفي كل أدوار دراسته يعيش تحت إشراف معلميه أو تلميذ من فرقة عليا .
وعلى هؤلاء إرشاده باستمرار الى واجباته نحو نفسه ونحو إخوانه ونحو جميع مواطنيه .
بل قد لا يقصرون حتى في أن يُشربوا نفس التلميذ حب الحيوانات وحسن معاملتها
والفرق بها . فهو يخرج من المدرسة وقد تربت فيه هذه الصفات فأصبحت مع
الزمن عادة راسخة . وما هذا الموظف الانجليزى الذى نراه يرتدى رداء السهرة قبل
أن يتناول بمفرده طعام العشاء في خيمة في صحارى السودان الا أسير تلك العادات
المتأصلة .



لم يكن التعليم في إنجلترا في أى وقت من الأوقات حكوميا بالمعنى المفهوم من
هذه الكلمة . فهو غير خاضع تمام الخضوع لأية إدارة رئيسية مركزية كما هو
في أوروبا وفي مصر . فان أبغض شيء الى الروح السكسونية هو احتكار الحكومة
للتعليم وتسلطها عليه على النمط الذى نراه في فرنسا مثلا تحت النظام الذى وضعه
نابليون والذى كان من شأنه أن أوجد نظاما تعليميا موحدا ومدارس على نسق
واحد في نظامها وبرامجها بل في بنائها في طول البلاد وعرضها . والانجليز فضلا
عن كراهيتهم لتسلط الحكومة المركزية على التعليم يعارضون في أن تسيّر
مدارسهم في أنحاء بلادهم على نسق واحد . ذلك لأن إنجلترا أخذت منذ زمن
بعيد بنظام الحكم اللامركزي ، فان لندن لا تحكم إنجلترا كما تحكم باريس فرنسا
وكما تحكم القاهرة مصر . فالمجالس البلدية والمحلية في المدن ومجالس المقاطعات
في الأقاليم ، وكلها هيئات منتخبة ، تتمتع بشيء كبير من الاستقلال في حكمها
لا تمثل له في البلاد الأخرى حتى البلاد التى أخذت بنظام اللامركزية . فلهذه
المجالس الكلمة النهائية لا في مرافقها البلدية كمسائل النور والمياه والمواصلات

فحسب، بل هي المرجع النهائي أيضا في مسائل الصحة العامة والتعليم، بل أكثر من ذلك هي السلطة العليا فيما يتعلق بمسائل الأمن العام كالبوليس . لذلك كان من غير المعقول مع هذه السلطة الواسعة التي منحتها هذه المجالس تدريجيا ومن زمن بعيد أن تُرفع مسائل التعليم من اختصاصها بعد أن عهد إليها بما هو أخطر شأنًا من مسائل التعليم . وقد ساعد أيضا على انتهاج الحكومة هذه الخطة في سياسة التعليم أن قامت الأفراد والجماعات الخيرية والدينية المختلفة بإنشاء المدارس منذ القدم، وقد سارت الحكومات الانجليزية المتوالية على سياسة تقليدية هي ترك أهالي البلاد يقومون بكل ما يستطيعون القيام به لترقية بلادهم دون تدخل منها قد يجرى إلى فتور في غيرتهم أو ضعف في همتهم . وهي لا تتدخل إلا إذا ضعفت همة الأفراد أو زاد العمل عن طاقتهم . فكم من المنشآت العظيمة علمية كانت أو أدبية أو مالية أصلها عمل فردى أو عمل بضعة أفراد . وكم من الأعمال العظيمة ما زالت إلى الآن أعمال أفراد أو جماعات ؛ فان الحكومة الانجليزية لم تنشئ مستشفى واحدا في أى عهد من تاريخ إنجلترا ؛ وما هذه المستشفيات الضخمة المنتشرة في البلاد إلا عمل أفراد أو جماعات . كذلك هذه الجامعات الفخمة والمدارس الكبيرة إنما أنشئت بأموال الأفراد والجماعات .

وقد ساعد أيضا على انتهاج الحكومة هذه الخطة ما هو مغروس في نفوس الانجليز من عدم ملائمة الأخذ بنظام واحد وبرنامج واحد لمدارس المملكة واعتقادهم أن كل إقليم محتاج لتعليم وتربية تلائمهم، ولا يستطيع بأى حال وزير يقيم في مكتبه في لندن أن يرسم الخطط التعليمية التي تفيد مدينة صناعية "كإنشستر" ومدينة زراعية "كنورفلك" أو مدينة من مدن الفحم في "ويلز" . فيجب أن تترك الحرية التامة لأهل هذه البلاد في وضع البرامج التي تتفق مع حاجتهم ومع أغراضهم من التعليم، وهم أقدر من غيرهم على فهم احتياجات إقليمهم . وقد ترتب على كل ذلك أن الحكومة الانجليزية لم تنشئ في أنحاء المملكة مدرسة واحدة، فان جميع هذه المدارس منشآت أهلية . وإن كل ما تعمله الحكومة الآن هو مساعدة بعض هذه المدارس، كالمدراس الأولية الإلزامية، لتستطيع قبول أولاد الفقراء مجانًا أو بأجور ضئيلة، وإعانة

المدارس الأرقى لتستطيع قبول النابغين من هؤلاء الأطفال الفقراء، وهى فى نظير هذه المساعدة المالية جعلت لنفسها حق إرشاد هذه المدارس الى اتباع أمثل الطرق لتؤدى وظيفتها على أتم وجه. ولكن لا يصل هذا الارشاد فى أى حال الى الإلزام؛ فلا تزال هذه المدارس تتمتع بقسط كبير من استقلالها فى تحضير برامجها وتعيين مدرسيها واختيار أركانها. ولقد ترتب على ذلك نتيجة أخرى هى أنه يندر أن تجد عدة مدارس أخذت بنظام واحد؛ فان كل مدرسة تحرص على اتباع نظام خاص بها وأصبحت كل واحدة تفخر بشخصيتها واستقلالها. وهذا الاستقلال التام ظاهر بنوع خاص فى المدارس الثانوية المسماة (Public Schools) كآيتون وفى الجامعات أيضا كما سيأتى بيانه.

وكيف يتسنى للحكومة أن تتسلط على التعليم وهو فى الواقع أقدم من نظام الحكم فيها. فان الجامعات الانجليزية القديمة أنشئت فى إنجلترا قبل أن يبدأ الملك إدوارد الأول فى سنة ١٢٩٥ بوضع أول حجر فى أساس الحكم النيابى بقرن على الأقل. وإذا كانت الجامعات البريطانية أقدم من نظام الحكم فان المدارس الأخرى وجدت فى إنجلترا قبل أن توجد أمة بريطانية ينطبق عليها تعريف الأمة. فقد كان بمدن "كاتربرى" و"يورك" مدارس قبل أن تحس الأمة الانجليزية بجنسيتها^(١).

ويحسن أن نشير فى هذا المقام الى أنه مع قدم هذه المنشآت المدرسية وضياح تاريخ إنشاء بعضها فى مجاهل التاريخ الانجليزى فان الاتصال بين المعهد الواحد منها الآن وبينه وقت إنشائه لا يزال وثيقا؛ وهذه ظاهرة بارزة فى التطور البريطانى لا فى التعليم فقط بل فى جميع مظاهره الأخرى أيضا؛ فان أكسفورد القرن العشرين لم تقطع كل اتصال بينها وبين أكسفورد القرن الثالث عشر بل بينهما اتصال وثيق فى العادات والتقاليد والطقوس والأبنية فى حين لا تجد أى اتصال بين السوربون الحالية وبين سوربون القرون الوسطى بعد أن قطعت بينهما كل علاقة من زمن بعيد.

(١) راجع ص ٤ من كتاب (Schools of England) تأليف (Dover Wilson).



وقد مر التعليم في بريطانيا في تاريخه الطويل بأدوار مختلفة؛ فكان يرتفع مستواه وينخفض طبقا لارتفاع أو انخفاض مستوى الأمة السياسي والاجتماعي . فبينما كان غرض التعليم مقصورا في القرون الوسطى على تكوين طبقة محدودة تتولى وظائف الدولة العامة، وكان التعليم إذ ذاك احتكارا في يد رجال الدين لا يتولاه غيرهم وكان أساسه بجميع أنواعه حتى الفنى منه دينيا بحتا ، إذ ترى مستواه ارتفع ارتفاعا عظيما في عهد المملكة "اليزابت" ذلك العهد الذى بهر العالم في زمن قصير، لا بتقدم الصناعة والتجارة والملاحة واتساع نطاق المملكة فقط بل أيضا بكثرة بحوثه العلمية والفلسفية وكثرة الشعراء والروائيين فيه . ثم تلا هذا الارتفاع العظيم انخفاض أعظم في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر عند ما شغلت إنجلترا بحروب نابليون . فلقد ذكر لورد ألدون (Eldon)^(١) الذى كان وزيرا للحقانية والذى نال شهادته النهائية من أكسفورد سنة ١٧٧٠ أنه نال هذه الشهادة لأنه استطاع أن يجيب على السؤالين الآتيين :

أما السؤال الأول فكان ما هى الكلمة العبرية التى تعبر عن "الجمجمة"؟ فأجاب (Golgotha) ففاز فى امتحان العبرى . والسؤال الثانى من أسس "كلية الجامعة"؟ فأجاب الملك "ألفرد" ففاز فى التاريخ وأخذ شهادته النهائية .



وكما أن التعليم حرّ كما قدمنا فالتعلم أيضا يتمتع بقسط كبير من الحرية . فالمدرسة لا تزال تعتبر فى أوروبا اللاتينية واسطة دعاية ذات أثر كبير يطبع فيها المعلم تلاميذه بالطابع الذى يريده أو الذى يطلب منه، ويستعمل فى الوصول الى ذلك جميع

(١) كتاب (Life of Lord Chancellors) مؤلفه (Campbell) سنة ١٨٤٧ — الجزء

وسائل الضغط المادى أو العقلى فيخرج منها التلميذ وقد ضاعت شخصيته وارتسمت في خلايا مخه الضعيف - ولكن بدون اقتناع أو تفكير - نظريات علمية واجتماعية ودينية لا يستطيع التخلص منها طول حياته . ولكن المدرسة في نظر الانجليز هي واسطة لتنمية ملكات التلاميذ الطبيعية لإعدادها لفهم وإدراك هذه النظريات الفلسفية والاجتماعية . فهي لا تحترم استقلال هذا المخلوق الناشئ فحسب بل هي أيضا تنمى فيه هذا الاستقلال وتساعد شخصيته على الظهور والبروز . وقد أصبح من مستلزمات كل مدرسة وكل كلية وجامعة في إنجلترا أن يُنشأ بجانبها للطلبة جمعيات وأندية للجدل والمناقشة . وقد صارت هذه الأندية منشآت أساسية لا تستغنى عنها أية مدرسة ، وهي نامية بنوع خاص في المدارس الثانوية أو ما يعادلها وفي الجامعات المختلفة . والمناقشات فيها حرة طليقة من كل قيد فهي تناقش في الدين وهي تناقش في الأدب وهي تناقش في السياسة وهي تناقش في العلم . وقد تدهش أحيانا إذ ترى كاتبا من كبار الكتاب أو سياسيا من السياسيين الظاهرين يتطوع بالذهاب الى نادى مدرسة أو جامعة ليدافع عن رأى معين أو عن سياسة خاصة ؛ فترى مثلاً " السير جون سميون " وزير الخارجية يذهب في العام الماضى الى نادى أكسفورد ليدافع عن الحكومة الانجليزية الحاضرة وسياستها أمام هجوم فريق من الطلبة أعضاء النادى عليها واتهامها بالتقصير .

وهكذا ترى كيف يحترم الانجليز آراء طائفة لا يُعبأ برأيها السياسى في كثير من البلاد .

ولم ينشأ عن هذه الحرية ما كان ينتظر من إغراق التلاميذ والطلبة في المناقشات السياسية وانصرافهم عن دروسهم ، بل لقد حصل عكس ذلك تماماً ؛ فان هناك إجماعاً بين رؤساء التعليم على أن أندية الجدل والمناقشات لا تأخذ من أوقات الطلبة إلا ما يبقى منها بعد الدروس وبعد الرياضة البدنية ، كما أنهم يجمعون على أن هذه المناقشات قد كان لها أثر كبير في تربية مدارك الطلبة وسلامة حكمهم ، فانها تدفعهم الى القراءة الكثيرة وتقوى فيهم شهوة البحث ورغبة الوقوف على جميع

الآراء قبل التورط في الدفاع عن رأى معين، كما أئمت فيهم رغبة الاشتغال بمصلحة بلادهم. وبالاختصار كان من نتيجة هذه التقاليد أنها ربت في التلاميذ روح الاستقلال واحترام شخصيتهم كما ربت فيهم احترام آراء غيرهم.



على أثر هذا التدهور في مستوى التعليم في نهاية القرن الثامن عشر ارتفعت أصوات طلاب الإصلاح وتكون في البلاد رأى عام قوى يلح في وجوب هذا الإصلاح. فبدأت الحكومة تصنى لهذه الأصوات، وأصدرت في سنة ١٨٣٣ أول قرار في هذا الصدد، بأن خصصت مبلغ ٢٠ ألف جنيه للتعليم؛ وكان هذا أول مبلغ صرف من الخزانة العامة في شؤون التعليم. أما مصروفاته قبل هذا التاريخ فلم تكن إلا من طريق الاكتتابات العامة والأوقاف المرصودة من المحسنين.

وفي سنة ١٨٣٩ خطت الحكومة خطوة ثانية فأنشأت مصلحة مستقلة للتعليم أسمتها "لجنة مجلس التعليم". وزاد البرلمان مخصصات التعليم فرفعها الى ١٣٩ ألف جنيه. وفي السنة عينها بدأت اللجنة عملها بأن وضعت مشروعا لمدارس المعلمين أثار فيه مسألة التعليم الديني ووجوب إشرافها عليه، كما قُذرت أنه يجب أن يدرس بجانب تعاليم الكنيسة الانجليزية تعاليم الأديان والمذاهب المختلفة المنتشرة في إنجلترا فيدرس كل طفل تعاليم مذهبه. فلم يرق هذا المشروع في أعين أكثر رجال السياسة. ومن الغريب أن حمل عليه في الوقت نفسه حملة شعواء "جلادستون" زعيم الأحرار كما حمل عليه "دزرائيلي" زعيم المحافظين ووصفاه بأنه "هجوم على دين الدولة وعرشها وبداية لتدخل الحكومة في شؤون التعليم وتسليطها عليه ورجوع بالتعليم من الحرية التي ينشدهونها الى مراقبة الحكومة وهو ما لا يرضونه بأى حال". ولم ينته هذا الخلاف إلا في سنة ١٨٤٠ حيث ساد الوئام بين رجال الكنيسة أنفسهم ولجنة مجلس التعليم، إذ وصلت الأخيرة الى حل أرضاهم فقبلت ألا يعين أحد في وظائف التدريس إلا برضا رئيس أساقفة المقاطعة.

وفي سنة ١٨٤٣ قررت اللجنة منح إعانات مالية لإنشاء مدارس للمعلمين وهى أول منحة حكومية صرفت على التعليم نفسه ، فان جميع المنح الحكومية السابقة لهذا التاريخ كانت للصرف على بناء المدارس .

وفي سنة ١٨٤٦ أخذت مدارس المعلمين تخطو الى الأمام عندما أنشئ النظام المعروف بنظام مدارس المعلمين وهو النظام الذى استطاع به التلاميذ الذين يرغبون فى الاشتغال بالتدريس " أن يتعلموا على نفقة الملكة " .

وفي منتصف القرن التاسع عشر حاول كثير من المصلحين عبثا أن يضعوا نظاما قوميا للمدارس الأولية لتكون مدارس للتعليم الإلزامى . وأساس هذا النظام وضع ضرائب جديدة محلية يدفعها أصحاب الأملاك ويخصص لإيرادها للتعليم . ومن أهم الاقتراحات التى قدّمت فى ذلك الشأن اقتراحات " السير روبرت بيل " و " اللورد جون رسل " فى سنة ١٨٤٢ و ١٨٥٣ وكانت ترى الى جعل التعليم الأولي إلزاميا بالتدرج . ولكن البرلمان لم يوافق عليها فى ذلك الوقت . وفى سنة ١٨٥٦ وافق البرلمان على قانون يقضى باعتبار رئيس لجنة " مجلس التعليم " وزيرا مسؤولا أمام البرلمان عن شؤون التعليم .

ولكن الخطوة الكبرى كانت فى سنة ١٨٧٠ حيث أخرج " المستر جلاستون " مشروعه فى إصلاح التعليم ، وقد قضى هذا المشروع بتوسيع اختصاص لجنة مجلس التعليم فوكل اليها التفتيش على جميع المدارس الأولية وعهد اليها بالبحث عن أماكن للتعليم فى جميع الجهات التى لا تسع مدارسها جميع الأطفال القاطنين فيها ، كما زيد مجموع الإعانات المخصصة للتعليم . ولكن اشترط ألا تمنح إعانة للمدارس الدينية أو للمدارس الأخرى فى نظير قيامها بالتعليم الدينى ، فلا تتحمل الخزنة العامة مصروفات هذا التعليم . وقد وصل مقدار الإعانات المقررة فى سنة ١٨٧٠ الى مايقرب من مليون جنيه . وقد زاد بموجب هذه اللائحة عدد الأمكنة المعدة للتلاميذ فوصل فى سنة ١٨٧٠ الى مليوني محل ووصل فى سنة ١٨٧١ الى ثلاثة ملايين ونصف .

‘ وجاءت بعد هذه الخطوة الكبرى التي خطاها “جلادستون” بالتعليم الخطوة الثانية التي لا تقل عنها شأنا في سنة ١٨٧٦ إذ قُضت حكومة “دزرائيل” أنه “يجب على والدي كل طفل أن يسعيا في تعليمه مبادئ القراءة والكتابة والحساب، ومن لم يقيم بذلك الواجب كان معزضا للأحكام والغرامات المنصوص عنها في لائحة المدارس” فكان هذا بداية التعليم الإلزامي العام . وقد تم هذا النظام في سنة ١٨٨٠ حيث طبقت أحكامه في جميع المقاطعات، ورفعت الإعانة السنوية التي تمنحها الحكومة الى ٠٠٠ و ٢٠٠ و ٢ جنيه وزادت نسبة المتعلمين إذ كانت في سنة ١٨٧٦ : ٨ ٪ من عدد السكان فصارت في سنة ١٨٨١ : ١٠ ٪ . وأصبحت البلاد منذ ذلك التاريخ تتمتع بنظام قومي للتعليم الأولي . وفي سنة ١٨٨٨ صدر قرار بإنشاء المدارس الفنية التي يدخلها من أتموا دراستهم الأولية لتعلم بعض الفنون والصناعات اليدوية .

وفي سنة ١٨٩٩ صدر قانون بإنشاء “مجلس التربية” (Board of Education) وإلغاء “مجلس لجنة التعليم” القديم الذي توهنا عنه . ومع صدور قانون إنشاء هذا المجلس في أغسطس سنة ١٨٩٩ فإنه لم ينشأ فعلا إلا في أبريل سنة ١٩٠٠ وقد آلت الى هذا المجلس جميع الحقوق التي كانت لسابقه، كما آلت اليه جميع الامتيازات التي كانت لمندوبي الكنيسة فيما يتعلق بالأوقاف الخيرية والهبات المرسودة للتعليم، كما صدرت لائحة في سنة ١٩٠٢ أحالت على هذا المجلس حق الإشراف على المدارس الدينية من غير أن يمس ذلك صبغتها .

أما التعليم الأولي الراقى فقد أخذ منذ إنشائه ينسج على منوال المدارس الفرنسية المشابهة له . فان المدارس الأولية الراقية التي أنشئت في إنجلترا لقبول الأطفال الذين تزيد سنهم على الرابعة عشرة حذت في برنامجها وخططها حذو المدارس الفرنسية المسماة (Ecoles Primaires Superieures) .

وفي سنة ١٩١٨ صدر قانون ينظم العلاقة بين سلطة "مجلس التربية" والسلطات المحلية، فأصبحت تشترك بموجب هذا القانون كل سلطة محلية مع المجلس في تأسيس مصلحة محلية للتعليم ، تضع كل واحدة في دائرة اختصاصها نظم التعليم وخطته وتدير سياسته .

ولما وضعت الحرب أوزارها ونمت الروح الديمقراطية نموا لا مثيل له زاد اهتمام جميع طبقات الشعب بمسائل التعليم . فدفع ذلك الحكومة الانجليزية الى القيام بسن تشريع جديد يتفق مع مطالب الشعب وأطماعه في التعليم ؛ فصدر في سنة ١٩١٨ القانون المسمى "قانون فيشر" نسبة الى وزير المعارف الذي وضعه ، وهو الى اليوم دستور التعليم الأولى . وصدر في سنة ١٩٢١ قانون آخر . وقد حسن كلا المشروعين حالة المدارس والمدرسين الذين زادت مرتباتهم ونظمت حقوقهم في المعاش . كذلك ألغيت المصروفات المدرسية من جميع المدارس المخصصة لتعليم الفقراء وحرمت تعليم نصف اليوم ، وقررت ألا يهجر التلميذ المدرسة قبل أن يبلغ الرابعة عشرة . كما أعطيت مجالس التعليم المحلية سلطة واسعة في إعداد مشروعات التعليم اللازمة لها وأن ترسم لذلك خطة تناول برنامجا بعيد المدى ثم تناقش الهيئة المركزية وهي "مجلس التربية" في ما رسمته من الخطط ليتفقا في النهاية على برنامج نهائي .

وقد عنيت هذه القوانين الجديدة بمسألة الغلمان الذين تتراوح سنهم بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة والذين لم يتناولهم مشروع التعليم الإلزامي القومي ويبلغ عددهم في إنجلترا وويلس نحو مليون غلام ، وذلك بأن حتمت على كل غلام "أن يذهب الى المدرسة ويحضر فيها عددا من الساعات لا يقل عن ٣٢٠ ساعة في السنة أى بمعدل ٤ ساعات في يومين من أيام الاسبوع الى أن يبلغ الثامنة عشرة من عمره" .

وقد قامت في إنجلترا أخيرا حركة ترمي الى مد التعليم الإلزامي الى سن الخامسة عشرة وقدمت حكومة العمال في سنة ١٩٣٠ لمجلس العموم تشريعا لهذا الغرض ، ولكن اعترض أثناء القراءة الثانية لمشروع القانون كثيرون من الأعضاء فسحبته الحكومة

واستقال إثر ذلك وزير المعارف . ويرجع السبب الأكبر في هذا الفشل الى العوامل الاقتصادية أولا ثم الى معارضة النواب الكاثوليك حتى من حزب العمال نفسه . وحجتهم في الرقص أنه لا يوجد بمدارسهم الحالية مكان للتلاميذ الجدد الذين يشملهم المشروع . ولو نفذ هذا القانون لكلف الحكومة ثمانية ملايين جنيه زيادة في السنة .

هذه هي أهم التطورات التي مرت بها التعليم في إنجلترا منذ القرن الماضي . وستكلم بعد ذلك على "مجلس التربية" وهو الذي يقوم بعمل وزارة المعارف في البلاد الأخرى ، ثم نأتي باختصار على كل نوع من أنواع المدارس الانجليزية ، ونختم هذا البحث ببيان عن الجامعات . ولن نطيل الكلام على البرامج الدراسية لأنها غير موحدة في جميع المدارس ويطول الكلام على كل منها على انفراد . ولكننا مع هذا سندكر شيئا عن المواد التي تشترك أكثر المدارس في تدريسها .

الفصل الأول

مجلس التربية

(Board of Education)

أصبح هذا المجلس منذ إبريل سنة ١٩٠٠ هو السلطة الحكومية الوحيدة التى بيدها مسائل التعليم وشؤونه فى إنجلترا. أما مقاطعة "ويلز" فلها مصلحة خاصة بشؤون التعليم فيها مع أنها داخلة فى الميزانية العامة. ولم تنشأ هذه المصلحة فى "ويلز" إلا فى سنة ١٩٠٧ لى تكفل تحقيق الآمال الوطنية لسكان تلك المقاطعة.

ويتألف هذا المجلس طبقا لقانونه التأسيسى من :

- ١ - رئيس هذا المجلس وهو وزير المعارف .
- ٢ - رئيس الوزارة .
- ٣ - وزير المالية .
- ٤ - بعض وزراء الدولة الرئيسيين .

وكان المقرر لهذا المجلس أن يجتمع بين آن وآخر لتقرير ميزانية التعليم وجميع المسائل المتعلقة به؛ ولكن الواقع أن هذا المجلس اجتمع مرة واحدة منذ إنشائه، وأن إدارة هذا المجلس كلها فى الواقع فى يد الرئيس وهو الوزير المختص المسئول أمام مجلس العموم عن شؤون التعليم. ولوزير المعارف وكيل برلمانى هو عضو فى مجلس العموم يتغير مع الوزير بتغير الوزارة، وهو الذى يمثل الوزير فى البرلمان أثناء غيابه. وللوزير أيضا وكيل دائم وهو كبير موظفى الوزارة والمستشار الفنى للوزير، ويساعده فى العمل الفنى مراقب للتعليم الأولى ومراقب للتعليم الثانوى ومراقب ثالث للتعليم الفنى.

وينحصر عمل مجلس التربية فيما يأتى :

- أ - تحضير وتقديم التشريع الخاص بمسائل التعليم للبرلمان .
- ب - توزيع الإعانات المقررة فى الميزانية العامة للتعليم .

ج — يقرر بوجه عام مناهج الدراسة وطرق التعليم التي يجب اتباعها في مدارس الاعانة، وذلك بالاتفاق مع السلطة المحلية التعليمية . ويفتش على مدارس الإعانة بواسطة خبراء يقدمون ملاحظاتهم للمدرسين ويرشدونهم الى كل ما يحسن عمله لرفع مستوى التعليم في مدارسهم .

د — تعهد تعليم المعلمين والإئفاق عليه .

هـ — أنشأ المجلس إدارة هامة على رأسها خبراء في جميع فروع التعليم وظيفتها إعطاء البيانات والمعلومات لمن يطلبها من الجماعات والأفراد .

و — يدير المجلس متحف كلية الفنون الجميلة الملكية ودور الآثار الآتية :
 “فكتوريا والبرت” و “بنال جرين” و “متحف العلوم” .
 فليس لمجلس التربية :

١ — أن يدير مباشرة أية مدرسة أو معهد فنى عدا ما ذكرنا .

٢ — لا سلطة للمجلس على الجامعات أو الكليات الجامعية، ولكنه على اتصال بها فيما يختص بتعليم المعلمين وتوزيع الجوائز الحكومية المدرسية وتعليم الفنون الجميلة . ويدفع المجلس للجامعات جميع النفقات لتعليم المعلمين .

٣ — ليس للمجلس أى حق فى أن يتدخل فى شؤون معهى “ايتون” و “ونستتر” . أما فيما يختص بالمعاهد الأخرى التى من هذا النوع والى تسمى “المدارس العامة” (Public Schools) وهى “هارو” و “وتشارتهوس” و “ورجى” و “وشروزبرى” فله هذا الحق ، ولكن بعد موافقة الهيئات التى تهيمن على هذه المدارس .

٤ — لا سلطة للمجلس على المدارس الأهلية التى يديرها أصحابها بدون إعانة من المجلس .

هـ — لا سلطة للمجلس على فروع التعليم التابعة للمصالح الأخرى “كاصلاحيات الأحداث” و “المدارس الصناعية” و “مدارس الفقراء” و “مدارس الحربية والبحرية” .

- ٦ — أصبح التفتيش الطبي على المدارس من حق وزارة الصحة وحدها فلا دخل للمجلس في ذلك .
- ٧ — ليس للمجلس أن يعين أو يرقى أو يقيّل أى مدرس حتى لو كان من مدرّسى مدارس الإعانة . ولكن عليه أن يمنح . معاشات للمستحقين منهم بموجب لأئحة معاشات المدرسين متى بلغوا السن القانونية أو متى أصبحوا عاجزين عن العمل .
- ٨ — لا يقرر المجلس الكتب المدرسية التى تستعمل حتى فى مدارس الإعانة ؛ ولكن لمفتشيه أن ينتقدوا الكتب التى يرونها غير صالحة للدراسة .
- ٩ — ليس للمجلس الحق فى تفسير لوائح التعليم أو الفصل فى المسائل القانونية أو حلّ سلطات التعليم المحلية . وليس عليه أن يجهز الأمكنة اللازمة للتعليم .
- ١٠ — لا يراجع المجلس حسابات سلطات التعليم المحلية ، بل يقوم بذلك موظفون متدّبون من قبل وزارة المالية .
- وقد انقسمت إنجلترا من حيث التعليم الى سبعة أقسام جغرافية يكون كل واحد منها إدارة إقليمية للتعليم تديرها هيئة منتخبة من بين أعضاء المجالس البلدية ومجالس المقاطعات ينضم اليهم الموظفون الذين تعينهم هذه المجالس للإشراف على التعليم فيها . وهذه الإدارات الإقليمية هى التى تتولى أمر الإنفاق مع مجلس التربية فى لندن على جميع شؤون التعليم الخاص بمناطقهم ، وليس للمجلس أن يرغمهم على شىء بل عليه أن يقدم النصيحة لهم ، وهم أحرار فى وضع برنامجهم وفى جميع الشؤون الأخرى التعليمية فى دائرتهم .

التفتيش والامتحانات والسلطات المحلية

التفتيش :

لمجلس التربية هيئة تفتيش منظمة قسمت الى خمسة أقسام وهى أقسام التعليم الرئيسية : التعليم الأولى — التعليم الثانوى — التعليم الفنى — تعليم المعلمين — الفنون الجميلة . وفى إنجلترا الآن ثلاثة من كبراء المفتشين ، واحد منهم للتعليم الأولى ، والثانى للتعليم الثانوى ، والثالث للتعليم الفنى . ويشغل أحد هؤلاء الثلاثة وظيفة كبير المفتشين

وهو وحده المسئول عن إدارة التفتيش وتنظيم شؤونه العامة وعن التفتيش في كليات المعلمين ومدارس الفنون الجميلة .

كذلك يوجد عدد من المفتشات ؛ ويختصر عملهن في التفتيش على التدبير المنزلى والتطريز . وهناك أيضا كبيرة مفتشات مسئولة عن تفتيش موضوعات التدبير المنزلى وعن الفصل في الشؤون الخاصة بالنساء والبنات وصغار الأطفال .

وبل هؤلاء في المرتبة تسعة من منقشى المناطق ثم هيئة المفتشين وعددها ١٢ رجلا و ١٠ سيدات ثم عدد من موظفى الفرع الطبى للتفتيش على مدارس ذوى العاهات العقلية والجسمية من الأطفال ، وعلى قسم التمرينات البدنية .

وقد أنشئت هيئة تفتيش خاصة بمقاطعة ” ويلز “ منذ سنة ١٩٠٧ وأسندت مراقبتها الى سكرتير دائم تابع لمصلحة التعليم الخاصة بهذه المقاطعة .

الامتحانات :

المدارس الأولية — يمتحن التلاميذ الذين بلغوا العاشرة أو الحادية عشرة من عمرهم في هذه المدارس في اللغة الانجليزية والحساب . وقدما كان يقصد بهذه الامتحانات اختيار التلاميذ الجديرين بالمجانية في المدارس الثانوية ؛ أما الآن فأصبحت تؤخذ كمؤهل لقبول التلاميذ على اختلاف طبقاتهم في المدارس الثانوية . ويقوم بعمل هذا الامتحان في كل مدرسة أساتذتها .

المدارس التحضيرية — يؤهل التلاميذ للقبول بالمدارس العامة امتحان دخول عام يجتازونه في المدارس التحضيرية متى بلغوا الثانية عشرة من عمرهم . وأهم موضوعات هذا الامتحان : اللاتينية والعلوم الرياضية بما فيها الحساب والجبر والهندسة . وكذلك يعقد في المدارس العامة امتحانات مسابقة للجوائز المدرسية . وهذان النوعان من الامتحان يقران مناهج الدراسة ومستواها في المدارس التحضيرية للآولاد .

المدارس الثانوية — يقوم على ترتيب الامتحانات في هذه المدارس "لجنة امتحانات المدارس الثانوية" التي يعينها مجلس التربية وتتألف من ٢٣ عضوا يراعى فيهم أن يمثلوا كل فروع التعليم الانجليزي . ويتولى عقد هذه الامتحانات وإدارتها ٨ هيئات جامعية معترف بها وهي : برستول — كمبردج — درهام — لندن — المجلس المشترك لجامعات الشمال — اكسفورد — المجلس المشترك لاكسفورد وكمبردج — الادارة المركزية لمقاطعة ويلز .

إجازة إتمام الدراسة — تنقسم هذه الامتحانات الى نوعين :

١ — الامتحانات المعروفة "بشهادة إتمام الدراسة" ويدخلها التلاميذ متى بلغوا السادسة عشرة من عمرهم في جميع أنواع المدارس الخصوصية ومدارس الاعانة . وعلى الطالب أن يثبت للمتحن جدارته في عدد معين من الموضوعات الآتية :
(١) اللغة الانجليزية وفروعها . (ب) اللغات الأجنبية . (ج) الرياضة والعلوم . (د) قسم موضوعاته اختيارية ، يدخل فيه الموسيقى والرسم والأشغال اليدوية والمنزلية .

ويعد هذا الامتحان بمثابة "البكالوريا" ويؤهل الطلبة لدخول الجامعات .

٢ — امتحانات "الشهادة العليا" ويتقدم اليها الطالب عند بلوغه الثامنة عشرة من عمره بشرط أن يكون قد جاز الامتحان الأول وتخصص في دراسة معينة .

ولا يعلق الانجليزية أهمية كبرى على الامتحانات والشهادات فهم يعتقدون أن هذه الامتحانات لا تدل في أكثر الأحيان على معلومات التلميذ ودرجة تثقيفه ، وكما تلقى الشهادات في روع التلاميذ فكرة في أكثر الأحيان حاططة ، ذلك بأن توههم أنهم وصلوا الى نتيجة من العلم لا تتفق كثيرا مع الواقع . ولذلك فان إجراء الامتحانات في المدارس الانجليزية هو تغيير كبير في سياسة الانجليزية التعليمية ، ولو أنهم لا يزالون على عقيدتهم في قلة اعتمادهم على نتائج هذه الامتحانات المدرسية .

ومن الصعب أن يدرك المرء مبلغ ما كان عليه العقل البريطاني منذ زمن طويل من كراهته للتفتيش والامتحانات ؛ إذ أن ذلك في نظره يدعو الى نشر شروط الامتحانات الخارجية العامة في المدارس الأولية، ويحجر الى غرس بذور الحقد بين المدارس المختلفة ومدرسيها، كما يعطى أهمية لشهادة المرور في الامتحان لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية .

السلطات المحلية التعليمية :

يبلغ عدد السلطات المحلية في انجلترا وويلز ٣١٨ سلطة للتعليم ، منها ٦٣ سلطة للمجالس البلدية و ٨٢ سلطة إقليمية و ١٣٧ سلطة قروية .

ومن خصائص الحكومة المحلية الانجليزية أن السلطات المحلية لا تقوم فقط بإرسائه القانون لها من السلطة بل هي تعمل كل ما تراه صالحا للجموع بما لم ينص القانون على تحريمه . ويبلغ عدد الاشخاص الذين يشتغلون في لجان تعليمية في انجلترا وويلز ٩٨٠٠ شخص يشتغل معظمهم في لجنة فرعية أو أكثر أو في لجان فرعية جزئية . وهناك سبع لجان فرعية دائمة . ولا يتقاضى أعضاء اللجان أجرا جزاء ما يقومون به من العمل ولا تدفع لهم مصروفات شخصية ولا بدل انتقال .

الجوائز المدرسية :

يستطيع أى غلام في المدارس الأولية له حظ من الذكاء الفطري والمواهب العقلية أن يسير في جميع مراحل الدراسة الى أن يصل الى الجامعة بما يحصل عليه من إعانات وجوائز مدرسية . واليك الخطوات التي توصله الى ذلك :

(١) يستطيع مثل هذا الغلام وهو في الحادية عشرة من عمره أن يحصل على الجائزة المدرسية الخاصة بصغار الأطفال فيتمتع بها مدة ٤ سنوات ثم يدخل الامتحان

العام ، فاذا جازه أصبح له الحق في دراسة سنتين في المدارس الثانوية يدخل بعدها
الامتحان النهائي ، فاذا نجح فتحت له أبواب التعليم الجامعي .

(ب) من لم يستطع أن يواصل كل الخطى المذكورة في (١) يمكنه أن
يحصل إذا ثبتت كفايته على مكان بالمجانبة في المدارس الثانوية ، ثم يواصل خطاه
على النمط السابق .

(ج) من لم ينجح في ١ ، ب يصبح أن يختار المدارس المتوسطة (وهي
تشبه مدارس التجارة والصناعة المتوسطة عندنا) حيث يدرس فيها أربع سنين
(من سن ١٢ الى ١٦) دراسة تجارية أو صناعية . وعند بلوغه السادسة
عشرة من عمره يعطى عملا يشغل به . وفي هذه المدارس كثير من المحال
المجانبة .

ويبين الجدول الآتي الاعتمادات البرلمانية التي تقرر في سنة ١٩٣١ —
١٩٣٢ للتعليم في إنجلترا وويلز والتي صرفت بمعرفة مجلس التعليم وكذلك الأوجه التي
صرفت فيها :

جنيه	
٣٣٨٩٠٠٧٩٠	التعليم الأوتى
٩٨٨٤٣٩٥	» » العالى
٦٤٧٧١٢	مصاريف المجلس والتفتيش
٥٩٣٢٤٩٤	معاشات المدرسين
٢٢٠٤٧٣	مكافآت للتلاميذ النابغين
٢١٠٢٣٢	دور الآثار التي يديرها المجلس
٥٠٧٨٦١٠٠	المجموع

وبين الجدول الآتي قيمة ما يصرف على التعليم العام في بريطانيا من الميزانية العامة ومن ميزانية المجالس البلدية والمحلية^(١).

السنة	عدد التلاميذ	ما يدفع من المجالس المحلية	ما يدفع من الميزانية العامة	المجموع	مصاريف البلدية الواجب	تعليم
١٩١٣	٦٢٣٤٧١٠	١٦٢١٢٠٠٠	١٥٥٩٩٠٠٠	٣١٨١١٠٠٠	٥	٤٩
١٩٢٢	٦١٦٧١٤٨	٣١٩٢٥٠٠٠	٤٣٦٠٦٠٠٠	٧٥٥٣١٠٠٠	١٢	٥٧
١٩٣١	٥٩٣١٧٧٦	٣٨٩٧٧٠٠٠	٤٩٨٥٥٠٠٠	٨٨٨٣٢٠٠٠	١٥	٥٦

(١) نقلاً عن تقرير لجنة المصاريف الأهلية سنة ١٩٣١ Committee on National Expenditure 1931 ولا يدخل في هذه المبالغ ما يصرف على التعليم من إيرادات الأوقاف المرصودة أو من إيرادات الجمعيات الخيرية المنتشرة في البلاد والقائمة بالتعليم.

الفصل الثانى

التعليم الأولى العام - التعليم الثانوى

غاية التعليم الأولى هى "تكوين وتقوية أخلاق الأطفال وتنمية مداركهم" هذا هو التعريف الرسمى لمهمة هذا النوع من التعليم كما جاء فى دستور مجلس التربية . ويرجع تاريخ التعليم الحكومى الإلزامى فى بريطانيا الى عهد قريب كما قدمنا . فان مهمة التعليم فى هذه البلاد ظلت ملقاة على عاتق الأفراد والجماعات الدينية والجمعيات الخيرية الى منتصف القرن التاسع عشر . وكان الرأى العام يلحّ فى بداية ذلك القرن متأثرا بمبادئ الثورة الفرنسية فى وجوب اهتمام السلطات العامة بأمر تعليم أولاد الفقراء ولكن الساسة البريطانىون كانوا وقتئذ فى شغل تام عن أمر التعليم بحاربة "بابليون" ومراقبة حركات "مترنيخ" فلم يأبهوا فى أول الأمر بهذه الحركة . ولم يبدؤوا بالاهتمام بأمر التعليم إلا منذ سنة ١٨٣٣ حيث قرر البرلمان أول اعتماد للتعليم وقدره ٢٠ ألف جنيه كما ذكرنا . وقد قرر البرلمان فى الوقت نفسه وجوب ضم هذا المبلغ الى ما يجمع بالاكتساب العام وصرفه على بناء مدارس لتعليم أولاد الفقراء . فلم تكن النية إذ ذاك أن يكون هذا المبلغ بداية لاعتمادات سنوية لاحقة ، ولم يكن الغرض منه إلا بناء بضعة مدارس . ولكن تمشيا من جانب الحكومات المتتابعة مع رغبات الرأى العام فى البلاد لم تحوّل هذه الاعانة المؤقتة فيما بعد الى إعانة ثابتة فحسب بل تحوّلت هذه الآلاف القليلة فى المائة سنة الأخيرة الى أكثر من خمسين مليوناً سنوياً .

المدارس الأولية :

يفرض القانون على الآباء أن يرسلوا أولادهم الى المدرسة من سن الخامسة الى الرابعة عشرة . وقد بلغ عدد المدارس الأولية حسب تعداد سنة ١٩٢٧ فى إنجلترا ومقاطعة ويلز ٢٠٧٢٣ مدرسة أولية عامة تسع من التلاميذ ٧,٥٦٠,٢٥٠

يضاف الى ذلك ١٢٠ مدرسة خاصة بالعمى والصم تسع من الطلاب ٨٩٧٦ وكذلك ٤٣٨ مدرسة لذوى العاهات والأمراض العصبية من الأطفال تسع ٣٧٣١٢ تلميذا .

وقد مرّ التعليم الابتدائى منذ نشأته بالأدوار الآتية :

١ — سنة ١٨٣٣ — كانت المدارس الأولية مدارس حرّة قامت بنائها وإدارتها والصرف عليها جمعيات خيرية أو دينية أو أفراد متطوعون ، وكانت وحدها تعمل فى ميدان التعليم ونشره بين طبقات الشعب .

٢ — من سنة ١٨٣٣ الى سنة ١٨٧٠ — فى هذه المدة زاد عدد المدارس زيادة كبيرة نظرا لدخول الحكومة فى ميدان التعليم الأولى باعطاء إعانات سنوية لبناء هذه المدارس . وكان فى سنة ١٨٧٠ عدد هذه المدارس ٨٧٩٨ مدرسة .

٣ — بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٢ — ظهر فى الميدان نوع جديد من هذه المدارس ليست إدارته فى يد شخص واحد أو جمعية خيرية بل فى يد مجلس إدارة .

٤ — فى سنة ١٩٠٢ صدر قانون يضع جميع المدارس بأنواعها المختلفة تحت إدارة سلطة التعليم المحلية وحدها ، ولكنه أشرك معها مديرى هذه المدارس فى الاشراف عليها . وقد قضى هذا القانون أن تؤلف سلطة محلية للتعليم تمثل فيها كل مقاطعة وكل دائرة انتخابية ممثلة فى البرلمان وكل قرية يزيد سكانها عن عشرة آلاف . فكانت سلطة التعليم المحلية تؤلف من أربعة أشخاص يعينون طبقا لشروط المؤسسين وشخص من مجلس المقاطعة وآخر يمثل الدائرة الانتخابية .

وبهذا تدرج التعليم الأولى العام فى إنجلترا فى خمسين سنة من مجهودات فردية مبعثرة الى نظام تعليمى متين يكاد يكون مجانا بحثا متصل الحلقات يربط بعضه بعضا . فاذا أتم الطفل دراسته الأولية أمكنه أن يذهب إما الى المدارس الفنية وإما الى المدارس الثانوية . واذا ظهر على الطفل شىء من الذكاء والتجاجة فى المدارس الأولية أمكنه أن يحصل بسهولة على إحدى الجوائز المدرسية التى تسهل عليه تكميل دراسته

مجانا في مختلف المدارس . ومن هذا ترى أن هناك طريقا معبدا يصل ما بين بيت العامل والجامعة .

مناهج الدراسة :

لا يعتبر كثيرا أن نسردها هنا مواد الدراسة التي تدرس في تلك المدارس بالتفصيل ، فهي تختلف باختلاف المدارس ؛ وإنما يجب أن نقول إن المدارس الأولية في بريطانيا العظمى تتمتع بحرية في اختيار موادها الدراسية قلما توجد في غيرها من البلاد . نعم إن القانون يقرر مواد الدراسة ويعدها ولكنه لا يصّر على تدريسها جميعها في كل مدرسة إذ يترك الخيار للمدرسة نفسها ، ولكنه يصّر على أنه مهما يكن من مواد الدراسة التي تختارها المدرسة فعليها أن تدرس تلك المواد بروح الحرية والسخاء . ويشتمل التعليم في المدارس الأولية بوجه عام على اللغة الانجليزية . مبادئ الرياضة . دروس الملاحظات . دروس الأشياء . الجغرافيا . التاريخ . الموسيقى والغناء . الرياضة البدنية . دروس فلاحه البساتين . الرسم . وعلاوة على ذلك دروس التدبير المنزلي للبنات بما فيها أشغال التطريز والطبخ . والحرف اليدوية للأولاد . وتعمل المدرسة على رفاهية الطفل وسعادته قهني له مراكز للالعاب وأماكن للرياضة البدنية وتمده بالإسعافات الطبية وتساعد على اختيار المهنة التي يميل إليها . ويعلم الدين أيضا في تلك المدارس على أنها لا تمنح إعانة خاصة جزاء قيامها بذلك التعليم . وفي الفصول العليا يربى الأطفال على عادة القراءة الصامتة وفقا لما جاء في ”المادة الحادية عشرة“ من أن نظام التعليم يجب أن يحتوي على : ”القراءة الكثيرة تحت الارشاد المناسب لكي يتعود الطفل الدراسة المنظمة والميل إلى آداب اللغة“ . ويعد التهذيب الخلقى في هذه المدارس جزءا من أهم أجزاء مناهج الدراسة توجه العناية إليه .

وحرية المدارس الأولية الراقية أطلق في اختيار المواد الدراسية ومقررها أعلى في اللغة الانجليزية والرياضة والتاريخ والجغرافيا ؛ فضلا عن ذلك يجب أن يحتوي المنهج على الحرف اليدوية للأولاد والتدبير المنزلي للبنات .

المدارس التحضيرية (Preparatory Schools) :

تكلمنا في الفصل السابق على المدارس الأولية العامة . وهى مدارس لا يؤمها إلا أولاد الفقراء الذين يتعلمون فى أكثر الأحيان مجاناً . أما أولاد الأغنياء فيبدأ تعليمهم فى المنزل بواسطة مربية ثم فى مدرسة الحضانة أو " الكندر جارتن " (Kindergarten) حتى سن السابعة ، ثم يرسلون عادة بعد ذلك إلى نوع من المدارس تسمى المدارس التحضيرية . وهذه المدارس من المدارس الداخلية التى تقبل هؤلاء الأطفال من سن السابعة أو الثامنة إلى الثالثة عشرة من عمرهم . وهى مثال مصغر من نوع المدارس الثانوية المسماة " بالمدارس العامة " (Public Schools) وهى مثال مصغر للتكليات الجامعية فى إنجلترا .

والمدارس التحضيرية تسير على نظام انجليزى بحت ؛ فالطفل الذى يلتحق بها يتزع من والديه ويربى مع الأطفال الآخرين بعيداً عن بيئته المنزلية ولا يتصل بأبويه إلا مدة العطلة المدرسية فقط .

وتهى المدارس التحضيرية الأطفال لدخول المدارس العامة ومدرسة البحرية والحربية . ويربو عدد المدارس الموجودة الآن من هذا الصنف على ٧٠٠ مدرسة يستمر التلاميذ فيها إلى أن يجتوا فى امتحانات الدخول للعاهد التى يريدون الالتحاق بها .

ويقبل النجباء من هؤلاء التلاميذ مجاناً أو بنصف مصروفات فى المعاهد التى يريدون الالتحاق بها إذ يحصلون عادة على جوائز مدرسية أو هبات جامعية نخول لهم ذلك .

ويختلف حجم المدارس التحضيرية اختلافاً كبيراً ، فبينما لا يسع بعضها أكثر من ثلاثين تلميذاً إذا بأخرى تسع بضع مئات منهم ؛ إلا أن أكثرها يسع ما بين ٦٠ و ١٠٠ تلميذ . والغرض من هذه المدارس أن يتم الاتصال بين التلميذ والمدرس وبين الطالب وإخوانه ، فانه يتكوّن عادة من كل مدرسة أسرة واحدة يعيش بعضها مع بعض مدة طويلة فى كل سنة .



لقد نشأ في الربع الأخير من القرن الماضي مذاهب وطرائق عدة في التربية أثرت كلها تأثيرا بليغا في التعليم الأولى فمنها ما يرمى الى الخروج على النظام المتبع في التدريس في الفصول . وأبلغها أثرا في ذلك هو مذهب "دولتن" وطريقته الأمريكية تقضى : "بأن يقسم تلاميذ الفصل الواحد الى عدة فرق صغيرة تخصص كل وقتها لدرس مادة واحدة في وقت واحد بطريق التعاون والتساند لكي تنتج جهودهم الثمرة المرجوة منهم" وبهذه الطريقة لا يركن التلاميذ الى المعلم ، فهم الذين يقومون وحدهم بقراءة الموضوع وبحشه ومناقشته من جميع وجوهه والرجوع الى المراجع والمصادر الخاصة به . كل ذلك مع قليل من إرشاد المعلم ورعايته في بعض الأحيان . ويزعم أنصار هذه الطريقة أنها تبث روح العمل جماعية في الأطفال وتذكر فيهم الشعور بالحرية وتربى فيهم عادة التأزر والتعاون في العمل .

ومن هذه المذاهب أيضا مذهب "مدام مونتسوري" وطريقتها الإيطالية تعتبر "أن أنجح الوسائل لتربية الطفل تربية حقة هي أن تدعه يفعل ما يشاء . كيفما يشاء وأن تهنيء له الفرص التي تساعد على تكوين شخصيته وتشكيل فرديته" وهي طريقة أخذت في الانتشار .

أما في إنجلترا فقد نشأ أخيرا مذهب جديد يشبه المذهبين السابقين يدعو : "الى إحراز الحرية الفردية والتعليم في آن واحد ، وذلك بإنشاء فصول يتعاون فيها التلميذ والمعلم معا" وصاحبة هذا المذهب "مس تشارلوت ميسون" التي أنشأت نموذجا للمدرسة التي تدعو اليها في "أمبلسيد" (Ambleside) .

ويقول أنصار هذا المذهب والذائدون عنه : "إنهم بهذه الطريقة يحصلون على يقظة التلميذ وتشوقه الى الدرس وإنهم قد حصلوا فعلا على نتائج باهرة في المدارس الأولية في "جلوستر" وغيرها تحت إرشاد المدرسين المدربين وكذلك الحال في المدارس الإعدادية الخاصة" .



المدارس الثانوية :

بما أن كلمة "التعليم الابتدائي" ليست مستعملة في النظام الانجليزي فقد أصبحت كلمة "التعليم الثانوي" لا معنى لها أيضا؛ ولكننا نستعملها الآن وصفا للمدارس الانجليزية التي ينتهى فيها التعليم عادة في سن السادسة عشرة، وذلك لتقريب هذا الموضوع من أذهان القراء . وقد عرفتنا مقدمة الأئحة التي سنت نظام المدارس الثانوية بأنها : "تزود كل طالب من طلبتها بتربية تهذيبية عامة جسمية وعقلية وأخلاقية الى سن السادسة عشرة، وذلك بدرس مقرر من العلوم أوسع نطاقا وأعلى درجة من المقرر الذى يعطى في المدارس الأولية" .

وللتعليم الثانوي أنواع من المدارس مختلفة أهمها :

- ١ — "المدارس العامة" (Public Schools) وهى مدارس ذات نظام داخلى .
- ٢ — "مدارس داخلية" تقبل إعانة مجلس التربية وهى في نظامها تشبه كثيرا المدارس العامة .
- ٣ — مدارس تسمى "مدارس النجوا أو الأبرومية" وهى مدارس قديمة أسست في القرن السادس عشر، وقد استولت عليها حديثا السلطات المحلية للتعليم . وهذه المدارس تشمل عادة قسمين قسما داخليا وآخر خارجيا .
- ٤ — مدارس خارجية وتسمى "المدارس النهارية" (Day Schools) وهى مدارس حرة أسستها جمعيات خيرية أو دينية وقد كانت مستقلة في ادارتها ولم تقبل إعانة من مجلس التربية إلا ابتداء من سنة ١٩٠٣

المدارس العامة :

قبل أن نتكلم عن هذه المدارس يحسن أن نوضح التباسا قد ينشأ من اسمها؛ فأنها في الواقع "مدارس خاصة" لا يؤمها إلا الطبقات الغنية لارتفاع أجورها أو من ساعدتهم الحظ من النابغين من أولاد الفقراء اذ يحصلون على مكان في هذه المدارس

مكافأة لهم على نبوغهم من رجل غنى محسن أو من جمعية خيرية أو إعانة من مجلس التربية .

وهذه المدارس هي : أيتون (Eton) . - هارو (Harrow) . ونشستر (Winchester) . "رجي" (Rugby) و"هيلبرى" (Haileybury) و"مارلبره" (Marlborough) . وهى مدارس قديمة أخذت صبغة خاصة منذ نشأتها فى برامجها وفى أنظمتها وفى حياتها المدرسية فصارت تمثل نوعا خاصا لا يشبه نظام أى مدرسة أخرى . وقد امتازت بأنها جميعها داخلية ، فليس بين تلامذتها من يقبل خارجية إلا عددا قليلا ممن يعيشون فى القرى التى أنشئت فيها هذه المدارس يكونون تحت نوع من رقابة المدرسة فى غير أوقات الدروس . كذلك امتازت بارتفاع مصروفاتها الدراسية التى تتراوح بين ١٥٠ و ٤٠٠ جنيه فى السنة . ولا يدخل فى هذا أثمان كتب الدراسة ولا الأدوات المدرسية المختلفة . وكذلك تطالب بمصروفات خاصة اذا احتاج التلميذ لدروس إضافية لضعفه فى مادة من المواد . وهى تمتاز أيضا بأنها لا تسكن تلاميذها الذين يتراوح عددهم بين الخمسة والعشرين والالف فى بناء واحد ، بل توزع كل عشرين أو ثلاثين منهم على بيت من البيوت يكون عادة بيت أحد المعلمين . ويتكوّن من هذا البيت فرقة خاصة من هؤلاء التلاميذ يعيشون دائما كأسرة واحدة مع أستاذهم وزوجه سواء فى أوقات دراستهم أو فى أوقات رياضتهم أو فى تناول الشاي أو العشاء . ويساعد الأستاذ فى الإشراف على التلاميذ أربعة أو خمسة منهم أنفسهم يطلق عليهم اسم "العرفاء" (Monitors) وهم يختارون من بين التلامذة المجتهدين النجباء الذين يمتازون بمثانة خلقهم أو يتفوقون فى عملهم الدراسى لتلقى تلك المسئولية عليهم . ويتولى هؤلاء "العرفاء" مراقبة إخوانهم داخل البيت وفى المدرسة وخارج البيت والمدرسة ، وعليهم دائما أن يبلغوا الأستاذ كل ما يلاحظونه على التلاميذ الآخرين من سوء تصرف أو عمل غير لائق . وقد جرت هذه المدارس على عادة قديمة لاتزال باقية الى الآن وهى أن يطلب الى صغار التلاميذ

أن يقدموا لعرفائهم كل خدمة يطلبونها منهم فهم يقدمون لهم الشاى ، بل يحصل في بعض المدارس أن يطلب اليهم تنظيف حذاء العريف . وترى هذه المدارس أنه لاغضاضة على التلميذ الصغير من أن يقوم بهذه الخدمات ما دام سيكون له الحق بعد ذلك أن ترد له ممن هو أصغر منه سنا . كما أنهم يقولون إن من نتائج هذا التقليد أن أوجد توازنا ديمقراطيا بين جميع الطلبة الذين يؤمون هذه المدارس وسوى بين أولاد الأغنياء وأولاد المتوسطين والفقراء الذين يتعلمون فيها . كما فتح هذا التقليد بابا لكل تلميذ أن يسير سيرة حسنة وأن يسعى في تحصيل العلم ما استطاع ليتولى هذه المهمة وليخرج من صف الخادم الى صف المخدم ومن صف المراقب الى صف المرشد .

وتمتاز أيضا هذه المدارس بتقليد آخر هو السماح بالعقوبات البدنية ، وهى عقوبة تنفذ على التلميذ لسوء السلوك فقط ، ولا تستعملها بعض هذه المدارس الا في حالة ثبوت الكذب . ويحكم الأستاذ بتوقيع العقوبة وينفذها أحد العرفاء أمامه ، وهى ضرب التلميذ على ظهره بعضى صغيرة أحيانا انفراديا وأحيانا أمام تلاميذ فرقته وأحيانا اذا كانت العقوبة جسيمة أمام جميع تلاميذ المدرسة .

وأول من بدأ في وضع هذه الأنظمة لهذه المدارس هو ” الدكتور توماس أرنولد “ المتخرج في جامعة أكسفورد والذي كان في أوائل القرن التاسع عشر ناظرا لمدرسة ” رجبى “ . نفذها أولا في مدرسته ؛ ولم يمض زمن طويل بعد ذلك حتى أخذت طريقته جميع المدارس العامة الأخرى ، وكانت نظريته : ” أن من شأن هذه الطريقة أن تربي في التلاميذ الصغار حسن السلوك والاستقامة الأخلاقية في جميع الأوقات حتى تصبح عادة راسخة ، كما تنمى في نفوس التلاميذ الكبار عاطفة الاهتمام بشؤون غيرهم وتعويدهم تحمل المسئوليات منذ زمن الدراسة “ ويرى الكثيرون من كتاب الانجليز أن طريقة ” أرنولد “ التعليمية كان من أثرها مع تضي الزمن أن أوجدت صنفا جديدا من الانجليز هم الذين قاموا بأعباء الدولة

المختلفة من عهد الملكة "فكتوريا" الى الآن . ودليلهم على هذا أن جميع البارزين من رجال السياسة أو الأدب أو العلم أو الاقتصاد في بريطانيا الحديثة إنما هم من نحرى هذه المدارس العامة التي سارت جميعها على طريقة "أرنولد" ولكن قامت في الأيام الأخيرة حركة انتقاد لا يزال وطيسها مستعرا الى اليوم . فقد ظهرت كتب بأسماء مؤلفيها وأخرى بأسماء مستعارة وطلها تحمل روح العداء للنظام الحاضر الذي تعتبره قضاء على شخصية التلاميذ بحجة أنه نظام يغذى الروح الحزبية ويغنى بين طبائمه مبادئ المحافظين من الانجليز ، كما تنهمه بأنه ينمى يشجع الآداب فإذا به يحتقر العلوم وأن لا أثر فيه للتربية الادارية والتجارية والاقتصادية .

المدارس الثانوية الأخرى :

وهي بجميع أنواعها تقبل اعانة سنوية من مجلس التربية ؛ ويدخل فيها : "المدارس الداخلية" التابعة لمجالس المقاطعات "ومدارس النحوي" والمدارس الخارجية التي تسمى "بالنهارية" .

أما المدارس الداخلية ومدارس "النحوي" فتسير في برنامجها وظيفتها على برنامج المدارس العامة وهي تقلد طريقتها التعليمية في كثير من أركانها . وتبلغ المصروفات الدراسية في أكثرها نحو خمسة جنيهات عن كل ثلاثة أشهر . والمعلمون فيها من الحاصلين عادة على درجة شرف من إحدى الجامعات أو إجازة التدريس من مدارس المعلمين العالية ، ويفضل دائما من اشتغل بالتدريس في المدارس العامة . وتقسم التلاميذ ، كما يحصل في المدارس العامة ، الى جماعات قليلة العدد يشرف على كل جماعة منهم أستاذ وبعض المساعدين من كبار التلاميذ . وهي كثيرة العناية بالألعاب الرياضية ، وجميعها تحت إشراف مجلس التربية ومجلس المقاطعة .

وقد أصبح الكثيرون من الآباء يطرقون أبواب هذه المدارس لتعليم أولادهم لما ثبت في السنين الأخيرة من كفاية التعليم فيها وحسن تهذيبها للأطفال وتشجيعهم على تنمية ما يميلون اليه من الصناعات المختلفة أو من الفنون الجميلة كالرسم والموسيقى

والتمثيل . وزادت هذه المدارس في المدة الأخيرة برنامج مواد التدريس فيها خصوصا المواد العلمية .

ولهذه المدارس أندية خاصة داخل المدرسة يجتمع فيها طلابها للسمر والمحاضرات والمناقشات العلمية والاجتماعية والسياسية بعد انتهاء عمل المدرسة .

أما المدارس الخارجية فهي تشبه في نظامها نظام المدارس المصرية ، وهي أيضا تحت إشراف مجلس التربية ومجالس البلدية ومجالس المقاطعات . وأحسن هذه المدارس هي مدارس المدن الكبيرة كمدارس لندن ، وبعض هذه المدارس قديم جدا يرجع تاريخه الى عهد الملك "الفرد" ومنها ما أنشئ في القرن السابع عشر . ومن أقدم هذه المدارس ما تأسس منها في "كنتربري" و"يورك" .

وتختلف المصروفات المدرسية باختلاف المدارس ، ولكنها في الأكثر تتراوح بين ١٠ جنيهات و ٢٠ جنيها عن كل ثلاثة أشهر . وقد حدد مجلس بلدى مدينة لندن مصروفات الدراسة في مدارسه باثنين وأربعين جنيها عن كل قسط .

ويحتوى الجدول الذى نشره مجلس التربية في سنة ١٩٣٦ على أسماء ١٤٧٣ مدرسة ثانوية توافرت فيها شروط البجادة - منها ٢٩٥ مدرسة لم تقبل إعانة من المجلس - هذا عدا المدارس التحضيرية .

مدارس البنات الثانوية :

تشبه خطة الدراسة المتبعة في مدارس البنات على وجه العموم منهج الدراسة في مدارس البنين . ولقد كانت الجامعات أول من فكر في تعليم البنات وترقية مستواها العقلي ، ثم تدرج ذلك الى المدارس الثانوية . وقد وجهت اللجنة التي ألفت في سنة ١٨٦٧ لفحص أمر المدارس عنايتها لمدارس البنات وكان لها عظيم الفضل في إنشاء كليات البنات بجامعة "كبريدج" ، ولم تكف بذلك بل حثت الشعب وأيقظت شعوره لدرجة شاهدت فيها السنون الأخيرة إنشاء أول جمعية من جمعيات مدارس البنات الخارجية العامة في سنة ١٨٧٣ وإنشاء المدارس العالية

المستقلة مثل مدرسة "منشستر العليا". ثم أنشأت لجنة مدارس الأوقاف الخيرية بما حصلت عليه من الإعانات "مدرسة الملك إدوارد السادس" للبنات في برمنجهام ومدارس "بدفورد" وغيرها كالمدرسة الموجودة بجنوب لندن .

وفي سنة ١٩٠٢ كان عدد مدارس البنات التابعة لمجلس المعارف ٩٩ مدرسة زادت الى ٤٠٥ في سنة ١٩٢٥ وفي المدة عينها زاد عدد المدارس التي يتعلم فيها الذكور والانات معا من ١٨٤ مدرسة الى ٣٦١ مدرسة ، وزاد عدد التلميذات من ٣٣١٥٩ الى ١٧٣٢٧٣ تلميذة أى نحو خمسة أمثال .

وقد قال "مستر نور وود" ناظر مدرسة هارو : "إن فضل النساء في النهوض بالتعليم أعظم من فضل الرجال ، إذ قد فُطِنَ الى قيمة التربية وفائدة التعليم فوجهن عنايتهم الى إتقان الطريقة ووسائل الايضاح" .

ومما يلاحظ أن التحسينين العظيمين الحديثين في هذه الجهة من التعليم يرجعان الى سيدتين أخذتا تقرنان العلم بالعمل ، وأغنى بهما "مدام منتسورى" التي لطريقتها تأثير كبير في التعليم في السنين الأولى من حياة الطفل ، "ومس ميسون" التي أخذت طريقتهما تنتشر في كثير من المدارس الأولية والمدارس الثانوية الخاصة في هذه البلاد .

أما تعليم الصبية والصبيان . معاً فذلك مسألة لا تزال موضع نزاع ومثار جدل بين الكثيرين ؛ فبعض المدارس التي يعلم فيها البناتان معاً قامت على أسس اقتصادية فقط في حين أن هناك مدارس أخرى يعتقد المشرفون عليها اعتقاداً راسخاً بوجود تعليم البناتين معاً منذ نعومة أظفارهما . وعلى كل فإن الشطر الأكبر من المعلمين والمعلمات ، ويشاركهم في ذلك معظم الشعب الانجليزى ، مجمعون على أنه وإن صلح تعليم الذكور والانات معاً في سنى دراستهم الأولى ثم بعد ذلك في الجامعات فإنه من مصلحة البناتين معاً أن يعلم كل منهما على انفراد في السنين التي تتخلل التعليم .

تعليم البالغين :

ونعني بهم هنا أولئك الذين انتهوا من التعليم الإلزامي ولم يستطيعوا إتمام دراستهم ولا يستطيع أهلهم إتمام تعليمهم .

تقوم كل الجامعات تقريبا والكليات الجامعة في إنجلترا وويلز بتعليم هذه الفئة إما في أبنية خاصة بذلك وإما في الجامعات نفسها .

وهناك جمعيات أخرى خيرية تقوم بتعليمهم مجانا وهي :

- ١ - "جمعية تعليم العمال" - وهي جمعية خيرية ينتمى إليها ٤٨٠٠٠ طالب .
- ٢ - "جمعية تعليم المواطنين" وترتبط بها ست كليات داخلية و ١٦ مركزا من مراكز التعليم وهي تعلم ٨٠٠٠ طالب .
- ٣ - "الاتحاد الوطني لمعاهد البنات" - وغرضه أن يتمكن الفتيات من أن يأخذن بنصيب أوفر في تقدم الحياة القروية بترقية حالتهن الأدبية والاجتماعية . ويوجد الآن ٤٧٠٠ معهدا من معاهد البنات منبثة في القرى والمدن الصغيرة في إنجلترا وويلز وهي تعلم ٢٩٠٠٠٠ فتاة .
- ٤ - "المجلس الوطني لكليات العمال" - وهو قائم على المعونات التي ترده من نقابات العمال ويعلم ٣٠٠٠٠ عامل .

ويمنح مجلس المعارف وكذلك السلطات المحلية للتعليم، إعانات للمعاهد التي تقوم بتعليم البالغين . والهيئات الثلاث الأولى معترف بها من مجلس المعارف، ويمنحها إعانة سنوية عن الفصول التي تقوم بتعليمها سواء أكانت الدراسة في تلك الفصول تستمر لمدة ثلاثة أشهر أم لمدة سنة أم طول مدة الدراسة . وكذلك يمنح إعانات لأقسام التعليم الجامعي للطلبة الخارجيين .

وهناك فصول للتعليم تعقد لمدة ٢٤ أسبوعا في السنة وتجتمع في كل أسبوع لمدة ساعتين ، ومدة هذه الفصول ثلاث سنين ، وتشرف عليها اللجان المتحدة

للجامعات . ويعين نصف أعضاء تلك اللجان من قبل الجامعات والنصف الآخر من قبل جمعية تعليم العمال .

أما السلطات المحلية للتعليم فانها تساعد الطلبة الذين يدرسون المناهج المعترف بها فقط ، ولكنها في بعض الأحوال تمنح إعانات لصيانة معاهد التعليم وغيرها من المعاهد . وقد أنشأ مديرو السجون فصولا في سجونهم لتعليم البالغين ، حضرها منهم ٩٠٠٠ شخص في سنة ١٩٣٣ وبلغ عدد هذه الفصول نحو ٦٠٠ فصل تطوع المدرسون بالتدريس فيها .

٥ — "المعهد البريطاني لتعليم البالغين" — وهي هيئة قائمة بذاتها لا تقوم بالتعليم قياما فعليا ، ولكنها تشرف على هذا النوع من التعليم في جميع معاهده ، وتساعد على انتشاره ، وتجمع الإعانات لمساعدة القائمين به .



نموذج من جدول الدراسة في إحدى مدارس لندن الأولية في الفصول الراقية

عدد الساعات في الأسبوع	الدروس
$2\frac{1}{4}$	التعليم الديني
١٠	اللغة الانجليزية (بما فيها القراءة والكتابة والحساب)
٥	الجغرافيا والتاريخ والغناء والرقص
$5\frac{1}{4}$	العلوم والأشغال العملية (بما فيها أعمال التطريز والتدبير المنزلي
$1\frac{1}{4}$	للبنات وأشغال الخشب والمعادن للصبيان)
$1\frac{1}{4}$	التربية البدنية
$24\frac{1}{4}$	مجموع ساعات الدراسة



نموذج من منهج الدراسة بإحدى المدارس الثانوية

- ١ — الكتاب المقدس .
 - ٢ — آداب اللغة الانجليزية والانشاء .
 - ٣ — تاريخ إنجلترا وأوروبا ومختصر تاريخ العالم .
 - ٤ — الجغرافيا .
 - ٥ — اللغات الأجنبية الحديثة .
 - ٦ — الرياضة .
 - ٧ — العلوم (الكيمياء — الطبيعة — دروس في علم النبات — وعلم الحيوان — وعلم وظائف الأعضاء) .
 - ٨ — موضوعات تجارية .
 - ٩ — علم الصحة .
 - ١٠ — الجمباز والألعاب الرياضية .
 - ١١ — بعض الحرف اليدوية .
- وتدرس كل هذه المواد في مدارس البنات ولكن تستبدل فيها بالأعمال اليدوية كالتطريز والطبخ والموسيقى والغناء .

الفصل الثالث

الجامعات

الجامعات والكليات الجامعية التي هي أرقى معاهد التعليم الانجليزي هي معاهد مستقلة بحكم نفسها تعيش بإيراد أملاكها وتبرعات المحسنين لها وإعانة من الحكومة . وهذه الجامعات على ثلاثة أنواع مختلفة :

أولا — الجامعات القديمة ذات التقاليد الراسخة وهي : ”أكسفورد“ و”كبريدج“ .

ثانيا — الجامعات الحديثة وهي عشر جامعات : ”لندن“ — ”برمنجهام“ — ”منشستر“ . ”ليشربول“ — ”برستول“ — ”دراهم“ — ”ليدز“ — ”ردينج“ — ”شيفيلد“ — ”ويلز“ .

ثالثا — الكليات الجامعية وهي أربعة : ”اكستر“ — ”نوتنجهام“ — ”سوثبتن“ — ”لامبتر“ .

ممثلو الجامعات في البرلمان — اكل من جامعات : ”أكسفورد“ و”كبريدج“ و”لندن“ ممثلان في البرلمان . ولكل من الجامعات الآتية ممثل واحد، وهي : ”دراهم“ و”منشستر“ و”ليشربول“ و”برمنجهام“ و”ليدز“ و”شيفيلد“ و”برستول“ .

ويوجد ثلاثة ممثلين عن جامعات ”اسكتلندا“ وممثل واحد عن كل من مقاطعتي ”ويلز“ و”شمال“ ”ارلندا“ .

وقد كان عدد الذين انتسبوا الى هذه الجامعات من الطلبة في سنة ١٩٣٠ ٣٤٤٠٠ طالب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٢ سنة . وكان من بين هؤلاء الطلاب الذين التحقوا بالجامعات ٦٤٢ طالب يتمتعون بجوائز حكومية أى يدفع ”مجلس التربية“ مصروفات تعليمهم .

ولإمكان انتساب الطالب الى الجامعة عليه إما أن يجوز بنجاح الامتحان النهائى للدارس الثانوية أو يؤدى امتحان دخول أمام الجامعة التى يريد الانتساب اليها .
ومدة الدراسة الجامعية تستغرق فى العادة ثلاث سنين يال الطالب فى آخرها "درجة عادية" (Pass) أو "درجة الشرف" (Honours) .

وهناك فى العادة امتحانات متوسطة ونهائى ، يمنح الطالب الذى يجوزهما درجة "بكالوريوس فى الآداب" (B. A.) أو "بكالوريوس فى العلوم" (B. Sc.) أو "بكالوريوس فى التجارة" (B. Com.) . أما درجة الأستاذية (ماجستير) فى "الآداب" (M. A.) أو فى "العلوم" (M. Sc.) فيحصل عليها الطالب بدراسة أعلى وبعد جواز الامتحان نهائى .

أما فى "أكسفورد" و"كبرديج" فبينما يشترط لمنح درجة (B. A. أو B. Sc.) الخ أن يجوز الطالب الامتحان المطلوب لهذه الدرجات ، لا يشترط أن يجوز امتحانا ما لكى يحصل على درجة (M. A.) بل عليه أن يدفع مصروفات أخرى بعد مضي سنتين أو ثلاثة .

"أكسفورد" و"كبرديج" :

كانت "أكسفورد" و"كبرديج" الجامعتين الوحيدتين فى إنجلترا حتى القرن التاسع عشر ، وبعد نفوذهما أعلى بكثير من أى جامعة أخرى فى إنجلترا وويلز واسكتلندا .

أسست "أكسفورد" فى القرن الثانى عشر و"كبرديج" فى الثالث عشر . وهما فى الأصل جامعتان دينيتان تتكون أبنيتهما من الأديرة المختلفة . أما اليوم فكلتاها مجموعة من الكليات المعدة للسكنى المبينة على الطراز اللاهوتى . تحتفظ كل منهما بشخصيتها وتستغل ملكها الخاص . والكليات أوفر ثروة وأعظم غنى من الجامعة التى تقوم كل كلية بقسطها فى إعانتها . ويحكم كلتا هاتين الجامعتين مجلس من الأساتذة المقيمين داخل أبنية الجامعة ، على أن الكلمة العليا لمجلس الأساتذة العام

المقيمين منهم وغير المقيمين . ولقد تغيرت "أ كسفورد" و"كبرديج" في السنوات الأخيرة تغيرا كبيرا ، فترعت عنهما الصبغة الطائفية بإبطال الفوارق الدينية وفتح باب الجوائز المدرسية على مصراعيه للتسابقين . وهذا بدع حديث ، وأحدث منه فتح الباب للطالبات في كل ناحية من نواحي الدراسة في "أ كسفورد" . وهو تغير لم تساهمها فيه "كبرديج" كل المساهمة بعد ، وإن كانت ستضطر الى ذلك في النهاية . وقد كان عدد الطلبة الذين انتسبوا في سنة ١٩٣٠ "لأ كسفورد" ٤٥٧٢ منهم ٨٠٧ من الاناث ولهن حق الحصول على الدرجات . ومعرفة اللاتينية إجباري على المتسبين إلا من أعفى من ذلك . وكان عدد الطلبة الذين انتسبوا "لكبرديج" في تلك السنة ٥٦٧١ طالبا واللاتينية إجبارية ، إلا من أعفى منها .

ومن الصعب أن يقدر الانسان "أ كسفورد" و"كبرديج" حق قدرهما من غير أن يقضى ردحا من الزمن فيهما أو على الأقل من غير أن يزور ، زيارة دراسة ، هاتين المدينتين اللتين احتفظنا ببناء القرون الوسطى وعصر الإصلاح ، واللتي خلقت تقاليدهما جوا خاصا بهما . وهناك صفة أخرى تميزهما عن غيرهما وهي الأهمية العظمى التي تجعل فيهما للتربية البدنية المقام الأول . وتعتبر كلتا الجامعتين معهدا قوميا يمثل الحياة الانجليزية في جميع مظاهرها أكثر من أى جامعة أخرى . وفيهما يجانب الطلبة الانجليز طلبة أجانب يزيد عددهم يوما فيوما بالرغم من قلة عدد الأمكنة التي يمكنهم الحصول عليها . وهناك أيضا طلبة من كل جزء من أجزاء الإمبراطورية البريطانية . وبالرغم من أن الدخول في هاتين الجامعتين محاط بقيود كثيرة فكل الطبقات ممثلة فيهما ، وتلك حسنة من حسنات نظام الجوائز العلمية .

ومن أهم ما يلاحظ في هاتين الجامعتين متانة الصلة بين الطالب وأساتذته وعلى الأخص مرشده الخاص الذي له عليه رقابة خاصة والذي ينصح له ويهديه في دراسته . وهناك شعور كبير بالألفة يجانب الشعور القوي الذي يحكم أو اصر الصلة بين أفراد الكلية الواحدة ثم بين أفراد الجامعة كلها . وقد ساعد هذا على تكوين الصداقة بالخالدة والتعاون الدائم الذي كان له أثره في تقدم الشعب السياسى والاجتماعى .

ومع أن الغاية من الكلية أن تكون مكانا للدراسة والسكنى فإن أهم دور تقوم به هو مراقبة الطلبة وإرشادهم الى كيفية الانتفاع بمحاضرتهم وتكوين حلقة الاتصال بينهم وبين الجامعة؛ إذ في كل كلية "عريف" يستقبل الطالب عند دخوله ويبحث معه في كل ما يتعلق بمحاضراته وموضوع دراسته، والكلية عن طريق هذا "العريف" تراقب سلوك الطالب وحياته الخاصة.

أما الجامعة فتتظم مراحل الدراسة والمحاضرات وتعين المدرسين وترتب الامتحانات، وبهذه الطريقة يستطيع المدرس أن يلقي محاضراته على طلبة من مختلف الكليات.

الدستور والادارة — لا يوجد فرق عظيم بين جامعتي "أكسفورد" و"كبرديج" في دستورهما وإدارتهما؛ ففي كلتا الجامعتين يكون رئيس الجامعة وأساتذتها وطلابها جسما واحدا متجانسا. وأكبر موظف في الجامعة هو رئيسها، ويشغل وظيفته طول حياته، وهو في العادة من السياسيين البارزين وعضو من أعضاء الجامعة الممتازين. وفي "أكسفورد" تنتخب هيئة كبار الأساتذة رئيس الجامعة، أما في "كبرديج" فينتخبه مجلس شيوخها.

وتتكون هيئة الأساتذة من جميع الأشخاص الحاصلين على درجة "أستاذ" في الآداب أو درجة "الدكتوراه" والذين توجد أسماؤهم في سجلات الجامعة. وتكاد تكون جميع السلطة التنفيذية بيد وكيل الجامعة الذي يجب أن يكون "عميدا" لاحدى الكليات.

وفي "أكسفورد" يعين وكيل كل سنة. أما في "كبرديج" فينتخبه مجلس شيوخ الجامعة. وللوكيل نائبان يعينان سنويا بالدور من كليتين من الكليات، ويعهد إليهما بأمر النظام.

ومجلس الإدارة في "أكسفورد" هو "المجلس الأسبوعي" الذي يتكون من الرئيس ووكيله ونائبي الوكيل ومن ثمانية عشر عضوا تنتخبهم الجمعية العمومية من بين رؤساء الكليات وأساتذتها لمدة ست سنين.

ويقوم مجلس الادارة بسن القوانين الخاصة بالجامعة وعرضها على هيئة كبار الأساتذة، وله الاشراف على جميع أعمال الجامعة وسياساتها . وقد انشئت "الجمعية العمومية" في "أكسفورد" في سنة ١٨٥٤ ، وتشمل جميع أعضاء هيئة كبار الأساتذة القائمين بالتدريس والادارة والساكنين لمدة معينة على مسافة لا تزيد عن ميلين ونصف ميل من برج الساعة الكائن في وسط المدينة والمسمى "كارفاكس" وكذلك بعض الموظفين الآخرين .

ومجلس الادارة في "كبرديج" هو مجلس الشيوخ مجتمعاً في هيئة جمعية عمومية وهو وحده صاحب السلطة التشريعية . ولا يحق التصويت فيه إلا لرئيس الجامعة ووكيلها وللأشخاص الحاصلين على درجة "دكتور" أو "أستاذ" في اللاهوت أو القانون أو الطب أو العلوم أو الآداب أو الموسيقى .

لجنة مجلس الشيوخ^٢ — وتتكون من رئيس الجامعة ووكيلها وستة عشر عضواً من أعضاء مجلس الوصاية .

ويتكون مجلس الوصاية من النواب الذين يمثلون الجامعة في مجلس العموم وموظفي الجامعة ورؤساء الكليات وأساتذتها وسكرتيرها وأعضاء لجان مجلس الشيوخ وجميع الأشخاص الحاصلين على لقب "رفيق" .

وينتخب المدرسون مجلس الكليات العام، وهو وحده المسئول عن نظام التدريس والاشراف عليه، واقترح تعيين "الرفقاء" كحاضرين في الكليات بعد استشارة مجلس الكلية الخاص .

وتتكون كل كلية من عميدها ومن الرفقاء وهم الذين يتكونون مجلس إدارة الكلية ومن الطلبة . والعميد هو المسئول عن سير الدراسة العام في الكلية . ويشرف أحد الرفقاء على الطلبة في دراساتهم الخاصة إشرافاً مباشراً .

الامتحانات — وللحصول على درجة من جامعة "أكسفورد" يجب تأدية الامتحانات الآتية :

- ١ — امتحان الدخول — وهو فرض على كل من يريد الالتحاق بالجامعة ولا يعنى من ذلك إلا حملة الشهادة المسماة "شهادة مغادرة المدرسة" .
 - ٢ — الامتحان الأول لدرجة الشرف أو لدرجة معتمدة — ويكون الأخير على هيئة دبلوم في علم خاص .
 - ٣ — الامتحان النهائى للدرجة .
- أما في "كبردج" فالامتحانات الواجب تأديتها للحصول على درجة هي الآتية :
- ١ — امتحان الدخول أو ما يعادله — ويكون في خمس مواد إحداها "اللغة اللاتينية" .
 - ٢ — امتحان في المادة الرئيسية مع إقامة الدليل على دراسة ثلاث مواد أخرى فرعية .
- وعلى الطلبة الذين يريدون الحصول على "درجة الشرف" أن ينجحوا في امتحان الدخول مع زيادة بعض المواد ، وبعد ذلك لهم أن يتقدموا للحصول على درجة الشرف في أحد الموضوعات الآتية :
- الرياضة . اللاتينية واليونانية . علوم الأخلاق . علوم الطبيعة . اللاهوت . القانون . التاريخ . اللغات الشرقية . لغة العصور الوسطى واللغات الحديثة . العلوم الآلية . الاقتصاد . علم الانسان . اللغة الانجليزية . علم طبقات الأرض . علم الحفر والتنقيب .
- أما كلية "أول صولز" (All Souls) في "أكسفورد" فهي خاصة بالرفقاء الذين يقومون ببحوث علمية أو أدبية فقط ، ولا يقبل بها الطلبة الذين لم يحصلوا على درجاتهم .
- الحياة الاجتماعية في الجامعات — ينتسب الطلبة الى أندية وجمعيات مختلفة داخل الجامعة بجمعيات "التمثيل" والموسيقى وفقه اللغة واللاهوت والفلسفة وعلم الآثار وغيرها ، وتقوم هذه الجمعيات بكثير من الأعمال والمناقشات الاجتماعية والأدبية والسياسية والعلمية الخ .

الاتحاد — وأعظم هذه الجمعيات وأشهرها هو "اتحاد الجامعة" . وكان الأصل في إنشائه أن يكون مركزا للمناظرة والجدل ولكنه أصبح بمرور الزمن المنتدى الأكبر في كل جامعة . وإدارته خاصة بالطلبة فقط .

وفي "أكسفورد" ينتخب الطلبة رئيس الاتحاد ووكيله والسكيتير واللجنة الادارية مرة في كل ثلاثة أشهر . أما أمين الصندوق وأمين المطعم وأمين المكتبة فينتخبون سنويا من بين الطلبة المسجلة أسمائهم للحصول على درجة أستاذ في الآداب . وتشتمل أبنية الاتحاد على مكتبة كبيرة مزودة بالآلاف من الكتب وقاعة كبيرة للمناظرات وحجرة للجلوس وأخرى للتدخين وغيرها للكتابة وقاعة للطعام . وهناك عدا الاتحاد جمعيات سياسية تتعدد بتعدد الأحزاب السياسية الانجليزية . فهناك جمعية للحافظين وأخرى للأحرار وثالثة للعمال وجمعية للفاشست نشطت أخيرا في "أكسفورد" . وقد حاول أحد المراقبين أخيرا أن يجمع جمعية الشيوعيين غير أن وكيل الجامعة أعلن في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ رضاه عن المناقشات التي تدور فيها ما دامت تتناول المسائل ذات المصلحة العامة أو المصلحة الجامعية ، كما أعلن بنخطه على مغالاة الطلبة في الإعلان عن اجتماعاتهم في الجرائد أو إشراك غير الطلبة في هذه المناقشات .

النظام — تختلف طبيعة النظام الذي تفرضه الجامعة على الذين يستجدون من طلبتها باختلاف سنهم وكذلك باختلاف عادات البيئة التي يعيشون فيها . وللراقب ووكيله وأعضاء مجلس الكلية أن يدون اسم كل من يراه يعبث بالنظام فيبلغه لادارة الكلية . وللراقبين ووكلائهم أن يلزموا الطلبة بالباس اللباس الجامعي في أوقات معينة ، وعليهم أن يحفظوا النظام بين الطلبة خارج الكليات . ويعتد التدخين ذنبا يعاقب عليه الطالب ما دام مرتديا رداءه الجامعي . وللراقب أو نائبه أن يدخل أى مسكن من مساكن الطلبة ، وعليه أن يجمع أى أمر يوجب للشعب والفتنة في تلك المساكن .

وتغلق أبواب الكليات ومساكن الطلبة في الساعة العاشرة مساءً، ولا يسمح لأحد بالدخول أو الخروج بعد هذه الساعة إلا بإذن خاص . ويبلغ اسم كل طالب يصل بعد هذه الساعة الى عميد الكلية والى المعلم المشرف على الطالب . وإذا تأخر الطالب في الخارج الى ما بعد منتصف الليل بغير إذن عند ذلك خرقاً بليغاً للنظام . ويؤدي الطلبة صلاة الصباح وصلاة المساء من كل يوم في كنيسة الكلية . ويجب على الطالب أن يحضر صلاة الجماعة مرة على الأقل في يوم الأحد وعدداً من المرات أثناء الأسبوع، كما يجب عليه أن يتناول طعام العشاء مع إخوانه خمسة أيام في الأسبوع على الأقل بما فيها يوم الأحد إلا اذا حصل على إذن خاص من المعلم المشرف عليه .

هذا ، وقد أنشئ معظم الكليات بفضل جهود المحسنين ؛ ولا تزال التبرعات والهبات الفردية هي منبع ثروة الكليات، واليه يرجع السبب فيما نراه كل يوم من إنشاء أماكن جديدة للعلماء والبحوث العلمية والجوائز المدرسية وجوائز المسابقات والمعاهد الفنية ومجموعات الصور والنقوش وغيرها .

ثانياً — الجامعات الحديثة :

كانت مهمة الجامعات الحديثة أن تمهد للحياة العقلية مكانها في العالم الحديث وتنهض باستخدام العلم في الصناعة . وقد فتحت هذه الجامعات طريق الدراسة العالية لكثيرين كانوا محرومين منها وجعلتها في متناول كل الطبقات من السكان . ولقد قال مستر نورود : "إن انزال أكسفورد وكبريدج نقرأ أصحاب المهن العقلية من الصناعة والتجارة؛ فلما جاءت الجامعات الحديثة أتت معها بروح جديدة وقربت مسافة الخلف وأثرت في الجامعات القديمة وجعلتها تدرك روح العصر الجديد" .

نعم إن موضع الضعف في الجامعات الحديثة هو خلوها من روح التعاون بين الطلبة غير أن العمل جار على تلافى هذا العيب بإقامة الأروقة التي يعيش فيها الطلبة معا . ومن هذه الوجهة فقط تشبه الجامعات الحديثة جامعات القارة الأوروبية .

جامعة لندن — من أهم الجامعات الحديثة جامعة لندن ، وهي مكوّنة من وحدات وكليات منفصلة بعضها عن بعض ولكن يجمعها لواء الجامعة .

ويبلغ عدد المتسبين إليها في هذه السنة ٩٥٥٠ بينهم ٣٢١٧ طالبة . وليست اللغة اللاتينية إجبارية بها . ومن أهم كلياتها ” الكلية الجامعة “ وعدد أعضائها ألفان نصفهم من الإناث . ثم ” كلية الملك “ . أما كليتا ” بدفورد “ و ” هولوى “ فخاصتان بالإناث . هذا الى مدرسة الاقتصاد والمدارس الطبية ومستشفياتها وكليات ومدارس أخرى قد يكون من غير الضروري ذكرها هنا .

التعليم الطبي :

الى سنة ١٨٥٨ كانت كل جامعة أو كلية ملكية للأطباء والجراحين أو دار للصيدلة في بريطانيا العظمى تضع لوائحها الخاصة بالدراسة والامتحانات فيها وتمنح درجاتها وإجازاتها بلا تدخل من الحكومة . فلما جاءت سنة ١٨٥٨ أسس ” المجلس الطبي العام “ لانسراف على تعليم الطب وتسجيل أسماء الأطباء المعترف بهم رسميا في سجل خاص . وكان يتكوّن من ٢٣ عضوا منهم ١٧ عضوا تعينهم الهيئات المختصة و ٦ أعضاء يعينهم التاج . وفي سنة ١٨٨٦ صدر قانون بتعديل المجلس الطبي العام وزيادة أعضائه الى ٢٩ عضوا على أن يكون من بين الستة الأعضاء الزائدين ثلاثة يختارهم أرباب المهنة الطبية كممثلين لهم . وكذلك أنشئ قسم التسجيل الطبي لتسجيل أسماء الأطباء الحاصلين على دبلومات أو إجازات طبية من إحدى الهيئات الطبية المعترف بها بعد أن جازوا امتحانهم . وقد عرف قانون سنة ١٨٨٦ الامتحان الذي يحوّل لمن جازه ممارسة مهنة الطب بأنه : ” امتحان في الطب والجراحة والولادة تديره إحدى الجامعات أو الجمعيات الطبية التي يجب أن تكون قادرة على منح دبلومات في الطب والجراحة “ .

ويجب أن يجتاز الطالب امتحانا في المواد الآتية قبل أن يسمح له بالبداية في دراسة الطب :

- (أ) اللغة الانجليزية : بما فيها القواعد والانشاء .
 (ب) اللغة اللاتينية : بما فيها القواعد والترجمة من كتب مقرر .
 (ج) الرياضة : الحساب والجبر (الى المعادلات البسيطة) والهندسة .
 (د) واحد من الموضوعات الاختيارية الآتية : اللغة اليونانية — الفرنسية — الألمانية — الايطالية الخ .

ويعنى الطالب من الامتحان فى اللغة الفرنسية إذا كان حاصلا على شهادة معترف بها فى الآداب أو العلوم .

وعلى الطالب الذى يريد الاحتراف بمهنة الطب أن يقوم بالشروط الآتية :

- (أ) أن يقيد اسمه فى سجل تلاميذ الطب .
 (ب) أن يمضى خمس سنين دراسية من تاريخ تسجيل اسمه الى الامتحان النهائى "لأية دبلوم تسبغ له تسجيل اسمه فى سجل الأطباء" .
 (ج) أن يدرس الموضوعات الآتية :

- (١) الطبيعة . (٢) الكيمياء . (٣) مبادئ علم الحياة . (٤) علم التشريح . (٥) علم وظائف الأعضاء . (٦) علم العقاقير الطبية . (٧) علم الأمراض . (٨) علم العلاج . (٩) علم الطب الباطنى . (١٠) علم الجراحة . (١١) علم الولادة والأمراض الخاصة بالنساء والأطفال الحديثي الولادة . (١٢) التطعيم . (١٣) الطب الشرعى . (١٤) علم الصحة . (١٥) الأمراض العقلية .

(د) يجب أن يمضى الطالب السنة الأولى فى أية مدرسة معترف بها من الهيئات الطبية التى تمنح إجازات الطب . ويصح أن يمضيها فى أية جامعة أو معهد تدرس فيه علوم الطبيعة والكيمياء وعلم الحياة .

ويجب أن يقضى الطالب فى قسم الولادة ثلاثة أشهر فى التمرن فى إحدى

مستشفيات الولادة أو أن يحضر على الأقل ٢٠ حالة من حالات الولادة يكون المشرف على خمس منها طبيب معتمد مسجل اسمه في سجل الأطباء .
أما السنة الخامسة فيجب أن تفضى في إحدى المستشفيات العامة أو الصيدليات انجليزية كانت أو أجنبية معروفة .

تعليم القانون — أما طلبة القانون في انجلترا فعليهم :

- ١ — أن يحصلوا على درجة يحضرون لها في الجامعات أو الكليات أو يدرسون لها دراسة مستقلة ويمنح "مجلس الحقانية" تلك الدرجة .
- ٢ — أن ينسبوا الى إحدى الهيئات القانونية الأربع المعروفة بالأسماء الآتية :
"أزتمبل" (Inner Temple) و "مدل تمبل" (Middle Temple)
"ولنكلتران" (Lincoln's Inn) و "جريزان" (Gray's Inn) .

التعليم البحري :

يشتمل التعليم في البحرية على عدة أنواع من المعاهد . فليديوان البحرية معهد في الكلية الملكية بحرينتش ، وله معهد في آخر في الكلية الملكية للهندسة البحرية في كيهام ، وله مدرسته العامة في "دار تموت" . ويقبل التلاميذ في الأخيرة بين سن ١٢ ½ و ١٣ ½ بامتحان يعقد لهم . وهذه المدرسة هي المعهد الوحيد لتدريب الضباط البحريين في هذه السن الصغيرة ، ومصروفاتها السنوية ١٢٠ جنيها .

ولقد كان الضباط البحريون للقسم التمريني يدرسون فيما مضى دراسة فنية ابتدائية لمدة ١٥ شهرا على ظهر السفينة المدرسية "بريطانيا" وهم في الخامسة عشرة من عمرهم ، ولكنه تقرر منذ سنة ١٩٠٣ أن يندمج القسم التمريني مع القسم الهندسي وقسم البحارة . وتستعمل الآن السفينتان "أريوس" و "ديفونبورت" للتدريس . أما صغار البحارة الذين يجيئون من المدارس العامة وسنهم ١٦ أو ١٧ فتضاعف لهم الدروس لكي يصلوا الى مستوى طلبة مدرسة "دار تموت" البحرية في أسرع ما يمكن من الزمن .

التعليم الحربى :

بدأ التعليم الحربى الفنى فى إنجلترا منذ أكثر من مائة وخمسين سنة ، ففى سنة ١٧٤١ أسست الأكاديمية العسكرية الملكية فى "ووليش" ومدة الدراسة بها ١٨ شهرا ، ويبدأ الطلبة دراستهم وهم فى الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمرهم ، ثم ينتقلون الى قسم المدفعية أو قسم الهندسة أو قسم الاشارات الملكية . وتبلغ مصروفات الدراسة بها ٢٠٠ جنيه سنويا عدا بعض المصروفات الخاصة .

وكان نظام التعليم الحربى فى جملته موجودا فى سنة ١٧٥٠ وفى سنة ١٨٠٢ أسست الكلية الملكية العسكرية فى "ساندهرت" حيث يدرّب المشاة (بما فيهم حرس الملك) . وفى سنة ١٩١٨ أنشئت هيئة تعليمية جديدة للجيش مؤلفة من بعض كبار الضباط انجليزين بشؤون التعليم الحربى ، ومهمتها تلخيص فيما يأتى :

(١) تعليم الجنود .

(ب) تنظيم ومراقبة واختيار أنواع التعليم الحربى .

(ج) إلقاء محاضرات على قواعد وطرق التعليم فى مدارس الجيش فى "نوانكلف"

(د) تعليم تلاميذ الحربية فى الكلية العسكرية الملكية متبعة فى ذلك نظام التعليم فى الجامعات .

(هـ) إمداد كلية "ديوك أوف يورك" العسكرية الملكية ومدرسة الملكة

فكتوريا بالموظفين العسكريين .

(و) تعليم التلاميذ فى المدارس الفنية العسكرية .

(ز) الاشراف على التعليم الأولى لأبناء الجنود .

وهناك فى "كهبرى" كلية للموظفين العسكريين يؤمها ضباط الجيش ليدرسوا دراسة عالية مختلفة تؤهلهم للترقى .

قوة الطيران :

نظام تعليم قوة الطيران نظام حديث بحكم طبيعته روعى فى إعداده أن يفى بحاجاته الخاصة . ولقوة الطيران كليتها الملكية فى "كرانول" و "لنكشير" وهى

تضارع كلية "ساندهرست" للجيش. وهناك مدارس أخرى لمن يريدون التخصص في العلوم الهندسية أو (اللاسلكي) أو صناعة الأسلحة. ولكل دراسة نظامها الخاص بها. وتقوم الكلية الملكية لموظفي الطيران في "اندوفر" بأعداد الموظفين وتدريبهم. ولحدائق عهد قوة الطيران وعدم وجود دراسة عليا لها تشبه ما للمدارس البحرية والحربية في "جرينتش" و"ولتش" قد اتفقت وزارة الطيران مع الجامعات المختلفة على أن تقبل بعض ضباطها كطلبة داخلين في كبردج أو تلاميذ في الكلية الامبراطورية في "سوث كترنجتون". مثال ذلك أن يختار من ظهرت براعته من الضباط لدراسة الهندسة العليا في جامعة كبردج حيث يقضون سنتين في معاملها ثم يرسلون الى الكلية الامبراطورية في "سوث كترنجتون" لسنة أخرى يدرسون فيها علم الملاحة الجوية. وتستمد قوة الطيران رجالها من شبان تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة سنة.

ويلزم لهذه القوة سنويا نحو ألف تلميذ للتمرن على الطيران في السفن الهوائية ونحو ١٢٠ كاتباً. ويدرب التلاميذ (وعدهم ٣٠٠٠ تلميذ) على الطيران في مدارس خاصة في "هولتن كامب" و"فلوردون".



إيراد الجامعات :

جدول ببيان مقدار الإعانات الثابتة والمؤقتة التي دفعها "مجلس التربية" من الميزانية العامة للجامعات البريطانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ :

جامعات إنجلترا استولت على مبلغ ثابت قدره	١,٣٥٢,٠٠٠ جنيه
» ويلز » » »	١٣٩,٠٠٠ »
» اسكتلندا » » »	٣٣٦,٠٠٠ »

كذلك دفع المجلس في تلك السنة إعانات مؤقتة قدرها ما يأتي :

جامعات إنجلترا	٧٤٤٥٠
» ويلز » » »	١٣٥٠٠
» اسكتلندا » » »	١١٥٠٠

التلاميذ ٨٦٥٦٧٤ . وكان عدد المدرّسين ٣٧٢٧ مدرسا و ١٤٩٤٦ مدرّسة .

ويوجد في أسكتلندا مدارس تحضيرية وثانوية، وهى والمدارس الأولية تحت إشراف سلطة واحدة . وكان عدد الأقسام التحضيرية فى سنة ١٩٢٧ (٢٠٦) بها من التلاميذ المقيدىن ٧٠١٥٢ تلميذا وكان عدد الأقسام الثانوية ٢٥١ قسما بها ٧٦١٢٥ تلميذا .

- وجميع المدرسين من الحاصلين على إجازات التدريس .
- وأهم الجامعات الأسكتلندية هى الآتية :
- جامعة "سنت اندروز" التى أسست فى سنة ١٤١١
- جامعة "جلاسجو" المؤسسة فى سنة ١٤٥٠
- جامعة "أبردين" المؤسسة فى سنة ١٤٩٤
- جامعة "أدنبرة" المؤسسة فى سنة ١٥٨٢
- وتختلف هذه الجامعات كل الاختلاف عن جامعتى أكسفورد وكمبريدج .
- وهى تشبه فى كثير من الوجوه الجامعات الانجليزية الحديثة .

الباب الخامس نظام القضاء الانجليزي

تمهيد

غرضنا من هذا التمهيد أن نلقى نظرة عاجلة على النظام القضائي الانجليزي محاولين أن نبرز مميزاته وخصائصه ونبين العلاقات بين جهاته المختلفة وسير العمل فيها، وذلك قبل أن نتناول بالايجاز شرح هذا النظام .

١ — المقصود بالنظام القضائي هنا هو النظام المعمول به في إنجلترا وويلز . فقد احتفظت أسكتلندا بنظامها القضائي حين انضمت الى إنجلترا في سنة ١٧٠٧ . كما استقلت إيرلندا بالتشريع لنفسها يوم نالت حق الحكم الذاتي سنة ١٩٢١ أما شمال إيرلندا فقد مُنح نظاما قضائيا خاصا بقانون صدر في سنة ١٩٢٠ . وما يحسن ذكره أن إيرلندا بقسميها ما زالت محاكمها تطبق القانون الانجليزي المعروف "بالقانون العام" . (Common Law) . أما أسكتلندا فالعمل جار فيها بما اقتبسته من مبادئ القانون الروماني منذ عهد النهضة الأوروبية .

٢ — للقانون في حياة الشعب الانجليزي سلطان تكاد تمتاز به إنجلترا عن سائر البلاد ، فهو لا يسيطر على حياة الأفراد الخاصة لحسب ، بل هو أيضا متغلغل في حياتهم العامة . فالحرية الشخصية مثلا صدر بها قانون برلماني في سنة ١٦٧٩ تطبقه المحاكم وهو المسمى (Habeas Corpus) ، كما أن للمحاكم أن تأمر موظفا عاما أو شخصا قائما بخدمة عامة أن يقوم بعمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن عمل تجاوز فيه اختصاصه القانوني ، ولها أن تعاقب من خالف أمرها بالحبس ولو كان يقوم بذلك بناء على أمر صدر اليه من رئيس وجبت عليه طاعته . وتعاقب أيضا بالحبس لأجل غير محدود كل من تناول حكما من أحكامها بنقد اذا رأت في ذلك أي مساس بالاحترام الواجب لها .

وقد قيل في تعليل ذلك إنه عند منشآت الهيئات الانجليزية وترقت عقب عهد الإقطاع كانت الروح القانونية هي المسيطرة على الحياة العامة . فان العهد الكبير (Magna Charta) لم يكن في صلبه وأساسه سوى إخضاع التاج لسلطان القانون . وقد سارت انجلترا بعد ذلك على تدعيم سيادة القانون ، فأصبح التاج والبرلمان إنما يعبران عن ارادتها بقوانين (Statutes) تفسرها المحاكم وتطبقها الى جانب القوانين التي استنبطتها هي من أحكامها . بل لقد نازعت المحاكم البرلمان حيناً ، وبخاصة في القرن السابع عشر ؛ فكانت تضع قوانينها فوق القوانين البرلمانية غير أنها على سلطانها وخوفاً من أن يلجأ البرلمان الى التحيز فلما اطمأنت الى أنه لا غاية للبرلمان سوى إقرار الحق والعدل صارت تقبل قوانينه قبولاً حسناً ، واستقر الأمر بعد ذلك على أن للبرلمان أن يعدل بقانون ما جرت عليه المحاكم ، إذ البرلمان إنما يعبر في ذلك عن روح الانصاف ويقرر ما يطلبه الرأي العام . والقانون في انجلترا هو ما تطبقه المحاكم ، فلا تميز بين قانون دستوري وقانون إداري وقانون عادي .

٣ - وقد كان من نتائج سيادة القانون في الحياة الانجليزية أن أصبح للحامين مركز سام في الحياة العامة . وقد حافظ المحامون على مركزهم هذا بما فرضوه على أنفسهم من الواجبات الأدبية الصارمة . فالناهبون منهم يخطون مباشرة الى أرقى مراتب الدولة . فمنهم وزير الحقانية دائماً وهو أيضاً رئيس مجلس اللوردات ، ومنهم قاضى القضاة والنائب العام والوكيل العام والصفوة من رجال الدولة . والمحامون الظاهرون في انجلترا يجعون الى الاضطلاع بالفقه في القوانين سعة الاطلاع والتبريز في عالم الآداب .

٤ - والقضاة بمراتبهم المختلفة ينتخبون جميعاً من المحامين النابهين بشروط خاصة بمدة مزاولة المهنة . وهذا خلاف الحال في مصر وأوروبا حيث القضاة طبقات يرى فيها من الأدنى الى الأعلى . فمرتبة القاضى في انجلترا هي غاية المحامى الناجح يطمح اليها لما يحف بها من قداسة وإجلال . وهو إن ظفر بها قد يضعى

في سبيل ذلك تضحية مالية كبيرة، إذ أنه كثيرا ما يزيد لإيراده أضعافا على مرتب القاضى، والقضاة في إنجلترا يتمتعون بأعلى المرتبات .

ومع أن المحامين في إنجلترا كثيرو الاشتغال بالسياسة ، وانتخابهم للقضاء كثيرا ما يتم على يد حكومة من رأيهم السياسى ، فانهم متى ارتدوا الرءاء الأحمر أو الأسود والشعر المستعار المنسدل على جانبي الرأس وجلسوا فوق منصة القاضى للحكم بين الناس نسوا تاريخهم السياسى وأخلصوا حياتهم لخدمة القانون والعدل والحق . وليس ثم ما يصرفهم عن ذلك ، فهم بعد تعيينهم لا يرقون من درجة الى درجة ولا ينقلون إلا فى أحوال خاصة بشروط وقيود . ومن خلفهم الرأى العام يؤيدهم بكل قوته ، ومن ورائهم بعد ذلك تاريخ طويل مجيد فى الدفاع عن استقلالهم ظفروا فيه بالتأييد التام حين صدر قانون برلمانى عام ١٧٠١ جعل قضاة المحكمة الكبرى غير قابلين للعزل إلا لسوء السلوك ، على أن يكون ذلك بناء على طلب مجلسى البرلمان معا . ويعرف هذا القانون ”بقانون التسوية“ (Act of Settlement) ثم أعيد النص على ذلك فى قانون سنة ١٨٧٥ الذى نظم المحكمة الكبرى

(Supreme Court of judicature Act 1875)

والرأى عند جمهور كبير من القضاة أنهم لا يخضعون لغير سلطان القانون ، فهم بهذا لا يدخلون فى زمرة موظفى الحكومة . وفى قضية نظرت فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ أمام المحكمة الكبرى أعلن القاضى ”ما كنجتن“ هذا الرأى فقال : ”يجب ألا يفترض أن للتاج الحق فى التدخل فى قضية تنظر أمام المحاكم ، ولا أن تعتبر المحكمة بحال من الأحوال خاضعة للتاج . فان قضاة هذه المحكمة قد أصبحوا بعد صدور قانون التسوية سنة ١٧٠١ (Act of Settlement) مستقلين تمام الاستقلال عن التاج^(١)

(١) صرح القاضى بهذا فى قضية مرفوعة من البوليس على رجل كان يسوق سيارة ورفض بحامى البوليس أن يقدم أحد المستندات بناء على أوامر من رئيس البوليس فصرح القاضى بما ذكر وأمره بتقديم المستند فورا .

وواجبهم هو تطبيق القانون فيما ينشأ من النزاع بين بعض أفراد الرعية وبعض أو بينهم وبين التاج .

٥ - وللقانون في انجلترا أسس ثلاثة : (١) القانون العام (Common Law)

(٢) قانون العدالة (Equity Law) (٣) القوانين البرلمانية (statutes) .

أما القانون العام فهو الشريعة المستنبطة من الأحكام التي تصدرها المحاكم من يوم نشأت في انجلترا مقرة بها العرف الشامل والعادات المرعية . وقد توحدت يوم تركّز القضاء الانكليزي بعد الفتح النورماندى في المحاكم الملكية بوستمنستر . والقانون الجنائي يكاد يكون كله من هذا النوع . وكذلك الحال في القانون المدنى فيما هو خاص بطرق التملك وصحة العقود والمسئولية المدنية .

أما قانون العدالة فقد نشأ بعد ذلك منذ أصبح الناس يشكون الى الملك قصور الشريعة العامة فيحيل أمرهم الى أحد رجال بلاطه - ولقبه المستشار (Chancellor) - ليتصرف باسم الملك في الشكاوى بما يترأى له إنصافاً وعدلاً غير مستند الى قانون ثم ينذر المشكو أن يطيع الأمر أو يحبس . ولم يلبث ديوان المستشار أن أصبح محاكم دوّنت أحكامها في مجموعة هي قانون العدالة . وأهم ما يدخل في هذا النوع التصرف الشبيه بالوقف عندنا ويعرف "بالترست" (Trust) ومواد الإفلاس . ويطلق الكتاب على هذين النوعين من القوانين اسم القوانين التي سنّها القضاء بأحكامهم (Judge-made Law) تمييزاً لها عن النوع الثالث أى القوانين البرلمانية . وهذه القوانين البرلمانية لاحقة لها في تاريخ نشأتها . وقد كانت في مبدأ الأمر قليلة لكنها زادت من بعد زيادة كبيرة مطّردة وإن كانت ما تزال الى اليوم أقل بكثير من قوانين القضاة .

وتصدر قوانين برلمانية أحياناً تضم مجموعة من قوانين القضاة، وذلك "كقانون المبادلة" الذي صدر في سنة ١٨٨٤ (Bill of Exchange act) "وقانون البيع" الذي صدر في سنة ١٨٩٣ (Sale of Goods Act) .

والذى يلاحظ على القانون الانكليزى كثرة التشعب وفرط التعقد فى بعض الأحوال وبخاصة فى مواد القانون المعروف "بالشريعة العامة" ؛ كما يلاحظ فداحة الرسوم فى بعض الأحيان حين يراد السير بالدعوى الى أقصى درجات الاستئناف . وإنما يلطف من هذا كله أن طائفة من المحامين المعروفين بوكلاء الدعاوى (Solicitors) تنظم العلاقات القانونية بين الناس وتمنع كثيرا من الاشكالات التى تنشأ عن الجهل أو سوء النية، وذلك أن الناس يتحاشون الاقدام على أى عمل قد ينجم عنه دعوى بغير مشورة وكلاء الدعاوى . وهؤلاء يباشرون فعلا هذه الأعمال بطريق الوكالة عنهم، فتكاد تنحصر بين وكلاء الدعاوى معظم الأعمال التى لها أقل مساس بالقوانين .

٦ - ويمكن تقسيم المحاكم فى انجلترا الى نوعين : المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية . أما عن الأولى فإن المحاكم المدنية العادية هى محاكم المقاطعات فى الأقاليم أو كما يسميها الانجليز "محاكم الكونتيات" ؛ إذ تنقسم انجلترا وويلز الى أكثر من خمسين دائرة (Circuit) فى كل دائرة عدد من المراكز (District) ولكل دائرة قاض يجلس بالتوالى فى كل مركز مرة على الأقل فى كل شهر .

وتستأنف بعض أحكام هذه المحاكم الى المحكمة العليا (High Court of Justice) ولهذه المحكمة اختصاص ابتدائى أيضا . ومن فوقها محكمة الاستئناف المدنية (The Court of Appeal) ثم مجلس اللوردات منعقدا بصفة محكمة .

(١) أما المحاكم الجنائية فأساسها محاكم قضاة الصلح (The Justices of the Peace) وهؤلاء ليسوا قضاة بالمعنى الحقيق بل هم طائفة من الأعيان يوكل اليهم القضاء

(١) رأينا فى الترجمة اتباع المؤلف فى ترجمة اسم نظرائهم فى القانون الفرنسى (Juges de Paix) ولو أن الفرق هو أن عمل قضاة الصلح الفرنسيين تغلب عليه الصفة المدنية وتبدأ أجراءاتهم بمحاولة الإصلاح بين طرفى النزاع . أما قضاة الصلح فى انجلترا فإن المواد الجنائية هى اختصاصهم الحقيقى . ولو أرادت الترجمة الحرفية لكان الأولى أن يسموا "ولاة الأمن" أو "رعاة الأمن" إذ أنهم ليسوا قضاة بالمعنى المعروف كما أتى التفويض الذى يعين اختصاصهم ينص على أنهم مكلفون بالمحافظة على أمن الملك

Preserve the peace of our Lord the King.

الجنائى فى حدود خاصة ، كما سنشرحه فيما بعد . وتسمى محاكمهم المحاكم الجزئية (Petty Sessions) حين تعقد بحضور قاضى صلح أو أكثر بغير محلفين . وتقضى فى الجرائم التى تعرف فى مصر بالمخالفات ، وفى بعض الجنح القليلة الأهمية . وتعقد فى الأقاليم فى مراكزها المختلفة ؛ وفى بعض المدن ينوب عن قاضى الصلح قاض واحد معين يعرف بالقاضى الجزئى : (Stipendiary Magistrate)

وإلى جانب هذه المحاكم المحاكم الربع السنوية (Quarter Sessions) التى تتعقد بحضور محلفين للنظر فى الجنح الهامة إلا ما استثنى بنص صريح وفى الأحكام المستأنفه من المحكمة الجزئية .

وفى بعض المدن يعين قاض بدل قضاة الصلح يجلس مع محلفين ويسمى "المسجل" (The Recorder) . ولمدينة لندن وكوتية مدلسيكس محكمة جنائيات خاصة . ويندب من المحكمة العليا السابق الإشارة إليها قضاة ينتقلون إلى الأقاليم . ويقضى بعض هؤلاء فى المسائل المدنية فيما هو داخل فى اختصاص المحكمة العليا ، وبعضهم يقضى فى المسائل الجنائية فيما خرج عن اختصاص المحاكم الربع السنوية أى الجنح المستثناة والجنائيات الهامة ؛ وتسمى هذه المحاكم بالمحاكم الدورية (The Assizes) .

وتستأنف الأحكام الجنائية إلى محكمة استئناف الجنائيات فى لندن (The Court of Criminal Appeal) . والاستئناف الأعلى فى المواد الجنائية يكون إلى مجلس اللوردات منعقدا بصفة محكمة . ولهذا المجلس اختصاص ابتدائى فى حالات خاصة سنشرحها فيما بعد .

٧ — والقضاء فى إنجلترا عريق ، فى تاريخ الأمة الانكليزية نشأ معها وترقى تبعا لمقتضيات الأحوال فى كل عصر . فليس النظام الحاضر سوى الحلقة الأخيرة من سلسلة تاريخية طويلة يغيب مبدؤها فى غياهب تاريخ إنجلترا فى القرون الوسطى ، وإن كانت هذه السلسلة متصلة لم تنقطع ومتجددة لم تجدد . فترى النظام الحاضر لا يزال يحمل من الآثار ما يتم على تاريخه الأول . وهو فى هذا يختلف عن نظام

القضاء في مصر أو بعض البلاد الأوربية التي ابتدعت قوانين ولوائح لا أصل لها في تاريخها؛ ولذلك يكفي التوفر على دراستها وحدها لاستيعاب النظام كله .

٨ - والنظام القضائي الانجليزي بطبيعة نسوئه مصبوغ بالصبغة العملية المحضة، فهو لم يكن ثمرة بحوث نظرية ومقارنات فقهية، بل كان كل تعديل أُدخل عليه إنما أُدخل بدافع الحاجة الماسّة لسد نقص ظهر، وبقدر ما يقتضيه سد هذه الحاجة فقط . وقد احتفظ النظام بحيويته من هذه الناحية وتضاعف في السنين الأخيرة نشاطه وسرعته، وبخاصة في أمر الإجراءات حتى؛ لقد مُنحت المحاكم الحق في وضع قواعد للإجراءات (Procedure Rules) فان لم يعترض عليها البرلمان في فترة من الزمن لا تزيد عن ٤٠ يوما صارت قوانين واجبة التنفيذ؛ وبذلك أمكن تحاشي الأدوار الطويلة التي يقتضيها التشريع بالطريقة العادية .



ليس في الدستور الانجليزي قاعدة تنص على فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ولئن كانت "منتسكيو" قد نقل نظرية فصل السلطات عن النظام العمل في إنجلترا ، فان في النظام الانجليزي ما هو خرق ظاهر لهذه القاعدة . فوزير الحقانية هو رئيس المحكمة الكبرى، فهو بذلك يزاول عمل القضاة، وهو وزير يساهم في أعمال السلطة التنفيذية، وهو بحكم مركزه رئيس مجلس اللوردات فهو يشترك في الأعمال التشريعية . والنائب العام ووكيله وزيران . وقضاة المحاكم الجزئية يعينون بناء على ترشيح وزير الداخلية، وإليه ترجع إدارة المحاكم . وقضاة المحكمة الكبرى يعزلون بناء على طلب البرلمان . وقضاة محاكم الكونتيات يعزلون بناء على إشارة وزير الحقانية .

ولكن الواقع أن السلطات الثلاث تستقل كل واحدة منها عن الأخرى رغم هذا الامتزاج، ولا تفكر سلطة في الاغارة على اختصاص ليس لها، ولكل منها عمل لا تتعداه . وقد نشأ هذا الاحترام المتبادل مع الزمن وثبتت أسسه وقواعده على

تعاقب الأجيال ؛ حتى إن هذا الامتزاج الظاهر بين السلطات قد استنبطت منه أسباب لتدعيم الانفصال وتقويته . فوزير الحقانية بصفته قاضيا يكون وجوده بين الوزراء مانعا أن يتجه رأى السلطة التنفيذية الى الاعتداء على سلطة القضاء ، وبصفته رئيسا لمجلس اللوردات يدفع كل فكرة قد يكون من شأنها الاخلال بالاحترام الواجب للهيئة القضائية . بل إن مجلس اللوردات نفسه ينعقد بصفه محكمة ويرى في هذا أصلا من أصول عظمة سلطانه ؛ حتى إنه عند ما فُكر في إلغاء سلطته القضائية كان من أهم أسباب العدول عن هذا تشبث اللوردات بإبقاء هذا الحق القديم لهم مع أنه لا يجلس للحكم منهم إلا القليلون العالمون بالقانون . وأخيرا عند ما تألفت لجنة للنظر في تعديل النظام القضائي لم يصرح لها بالتعرض لاختصاص مجلس اللوردات .

من هذا يرى أن استقلال القضاء في إنجلترا ليس خيالا ولكنه حقيقة متأصلة في تاريخ الشعب ممتزجة بلحمه ودمه ؛ ومن هذا نُسأت جميع عناصر القوة التي تكون هيئة القضاء . وقد حافظ القضاة في تاريخهم الطويل على ما نالوه من حقوق وأحسنوا سياستها ؛ فلم يقل أحد بإنقاصها ، بل رأى الكثيرون تدعيمها زيادة في الضمان لحرية الأفراد وتوزيع العدل بين الناس . وبعض هذه الحقوق هي التي أشرنا إليها عند الكلام على اختصاص قسم الأريكة الملكية كأوامر التكليف والمنع والإفراج ومحكمة الموظفين العموميين كباقي الأفراد ؛ وهو بلا شك من باب إخضاع السلطة التنفيذية للسلطة القضائية . وإنما يبررها قولهم إن جميع السلطات إنما تخضع لسلطان القانون ، والمحاكم هي أولى السلطات بمراقبة حسن تطبيقه وتنفيذه . هذا والقضاء الانجليزي مضرب الأمثال في الاستقلال ، وللقضاة في إنجلترا مركز منفرد بسموه وبعد شاغليه عن كل مظنة أو شبهة . وقد كان هذا لتوافر عوامل أهمها طريقة انتخاب القضاة ، فهم يختارون من بين الممتازين من رجال طبقة معروفة بتشدددها في الاحتفاظ بكرامتها وصرامتها في إقصاء العناصر الفاسدة عنها وهي طائفة المحامين . فالقضاة خلاصة طيبة في ذاتها . وهم بحكم هذا الاختيار

لا يعانون صعوبة ما في تأييد احترام زملائهم السابقين لهم . ثم إنهم بعد ذلك يحاطون بكل ما يضمن لهم سمو الميزة والبعد عن كل مؤثر قد يدعوهم الى ملق أو مداهنة، فمن ذلك :

أولاً — أن مرتباتهم تكاد تكون أعلى مرتبات في الدولة، وهي تصرف من مال ثابت غير خاضع لقواعد المصروفات العامة في الميزانية، ولا يجوز إحداث تغيير فيه إلا بقانون خاص من الملك ومجلسي البرلمان .

ثانياً — هذه المرتبات مقررة ثابتة لا تغيير فيها؛ فليس ثم ما يغري القاضى بالعمل لنيل علاوة أو درجة جديدة .

ثالثاً — لا يرقى قاض في المحاكم الى محكمة أعلى، فلا مطمح لقاض في أن يسعى لتحسين مركزه المالى أو الأدبى من هذه الناحية .

رابعاً — لا ينقل القاضى من محكمة عين فيها إلا في ظروف نادرة، فليس ثم ما يجمله على أن ينظر الى محكمة أخرى يرى في نقله اليها فائدة ما، وهو ليس مهتداً بالنقل بين آن وآخر فلا محل عنده لرغبة أو رهبة .

خامساً — لا يعزل القاضى بالمحاكم العليا إلا بناء على طلب البرلمان . ومن وراء هذه الضمانات كلها الرأى العام الذى نشأ وربى على احترام القضاة؛ فلا يتصور أن تقدم حكومة على المساس بهم من غير أن يكون نصيبها الخذلان العاجل .

والآن نتناول ببعض التفصيل ما أجهلناه من الضمانات التى قلنا إنها تؤيد استقلال القضاء :

١ — التعيين — القاعدة أن يعين قضاة المحاكم الصغرى من بين المحامين الذين مارسوا مهنتهم سبع سنين على الأقل، وقضاة المحاكم العليا من الذين مارسوا المهنة عشر سنوات^(١)، ولكن العمل جار على التشدد في هذه الشروط، فلا يكاد يعين في المحاكم العليا من اشتغل أقل من ١٨ سنة، وكثيرون عينوا بعد أن اشتغلوا بالمحاماة ٣٥ سنة .

(١) وتزداد هذه المدة الى ١٥ سنة لقضاة محكمة الاستئناف .

وتعيين القضاة يكون بأمر ملكي يصدر بناء على ترشيح وزير الحقانية . غير أن قاضي القضاة يعين بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء وكذلك قضاة محكمة الاستئناف المدنية . أما القضاة الجزئيون فيعينون بأمر ملكي بناء على ترشيح وزير الداخلية .

٢ - المرتبات - لقاضي القضاة مرتب ثابت قدره ٨٠٠٠ جنيه في العام وحافظ الجداول ٦٠٠٠ جنيه ووزير الحقانية ١٠٠٠٠ جنيه منها ٦٠٠٠ بصفته قاضيا و ٤٠٠٠ بصفته رئيسا لمجلس اللوردات . ولكل قاض من قضاة المحكمة الكبرى ٥٠٠٠ جنيه في العام ، في حين أن مرتبات الوزراء تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ جنيه .

ويعطى لكل قاض من قضاة محاكم المديريات والمحاكم الجزئية ١٥٠٠ جنيه في العام ، وهذا يعادل مرتب وكلاء الوزراء .

٣ - عدم الترقية - لا يرقى قضاة المحاكم الصغرى الى المحاكم العليا ، بل يختار لكل منهما من طائفة المحامين بالشروط التي ذكرناها آنفا . فهما لذلك طائفتان مستقلتان . وأفراد كل طائفة متساوون لا تكاد تكون ثمة مفاضلة بينهم . ووزير الحقانية وقاضي القضاة وحافظ الجداول يعتبرون قضاة في كل من محكمة الاستئناف والمحكمة العليا . ويجوز نذب قاض من المحكمة الابتدائية العليا للجلوس في محكمة الاستئناف ، كما يجوز نذب قاض من محكمة الاستئناف للجلوس في المحكمة الابتدائية العليا ، فإنه وإن كان يشترط في اختيار قضاة محكمة الاستئناف أن يكونوا من بين المحامين الذين قضوا في المهنة ١٥ سنة كما يشترط في قضاة المحكمة العليا أن يكونوا قد مارسوا المهنة عشر سنوات فقط فإنه قل أن يكون الاختيار عند هذا الحد الأدنى ، وبذلك قد يتساوى الأمر في الحالين . واختيار قاضي القضاة لا يكاد يقيد بشرط ما ، فقد ينتخب من بين القضاة من غير نظر الى الأقدمية ، وقد ينتخب من المحامين مباشرة .

٤ - عدم النقل - قضاة المحكمة الكبرى لا ينقلون بطبيعة الحال لأنه لا يوجد في إنجلترا غير محكمة كبرى واحدة مركزها العاصمة ، فهم لا يخرجون من العاصمة إلا بصفة محاكم دورية تعقد في الأقاليم أربع مرات في السنة .

وقضاة المديرية يعين كل قاض منهم في محكمة لا ينقل منها الى غيرها، وإنما أجز فقط أنه إذا خلت وظيفة قاض في محكمة ما وأراد قاضي المحكمة الأخرى أن ينقل اليها فله أن يطلب ذلك من وزير الحقانية فينقل اليها بعد موافقته؛ ولكن قل أن يحدث ذلك، لأن المرشح لوظيفة القاضي في المديرية يكون عند التعيين قد رتب شأنه على أساس الإقامة الدائمة فيها .

٥ — نظام الإجازات — ومما يتصل بما سبق وضع نظام ثابت للإجازات، فالمحكمة الكبرى تعطل من أول أغسطس الى الثاني عشر من أكتوبر، ويغيب كل القضاة إلا اثنين بالتناوب كل عام لعقد الجلسات المستعجلة، وتعطل أيضا ثلاثة أسابيع في عيد الميلاد وأسابيع في عيد الفصح وعشرة أيام في عيد العنصرة ويوم عيد ميلاد الملك . وفي محاكم المديرية تعطل المحاكم شهر سبتمبر، وإذا أراد القاضي تغيير هذا الشهر فعليه أن يتفق على ذلك مع وزير الحقانية .

٦ — عدم القابلية للعزل — ليس في إنجلترا قاعدة عامة صارمة تحرم عزل القضاة، وإنما جعل الحق في عزل قضاة المحكمة الكبرى لمجلسي البرلمان؛ وقد قيل في تقرير ذلك إن البرلمان هو المصدر الأعلى لجميع السلطات فهو رمز لإرادة الأمة . والواقع أن البرلمان كان كئسا في استعمال هذه السلطة . فهو ينظر الى هذا الحق على أنه حق سلبي، فإذا اقترح عليه عزل قاض لمرض أو شيخوخة اكتفى بلفت نظر القاضي الى ذلك وترك الأمر الى تقديره .

أما إذا اقترح عليه العزل لغير ذلك من الأسباب حققت هذه الأسباب لجنة مشكلة من أعضاء البرلمان . ومما يحد من هذه السلطة أيضا أن في مجلسي البرلمان حماة للقضاة؛ ففي مجلس اللوردات وزير الحقانية ووزراء الحقانية السابقون ولوردات الاستئناف، بل إن مجلس اللوردات نفسه ينعقد بصفة محكمة . وفي مجلس العموم النائب العام والوكيل العام وعدد كبير من المحامين الذين يعتبرون القضاة رؤوس أسرهم القضائية .

وقد سار البرلمان الانجليزى على تقليد قديم هو ألا يسمح بمناقشة أمر خاص بأحد القضاة إلا إذا كان تم اقتراح بعزله ، وبذلك يحى القضاة من تعرض أعضاء البرلمان لهم لأتفه الأسباب . ولم يحدث منذ مائتى عام أن استعمل البرلمان حقه هذا .

أما قضاة محاكم المديرىات فعزلهم بيد وزير الحقانية لسبب سوء السلوك أو عدم المقدرة على العمل . ولم يحدث أن استعمل هذا الحق .

٧ — الإحالة الى المعاش — وما يتصل بما سبق لإحالة القضاة الى المعاش ؛ فليست تم سن محددة للإحالة الى المعاش واتما الأمر متروك للبرلمان كما سبق أن بينا ؛ وقد حدث أن بقى قاض يباشر عمله الى سن الثانية والتسعين ، وبقى آخر ثلاث سنوات بعد أن كُف بصره . ولا يوجد قانون يوجب إعطاء القضاة معاشا ، ولكن العادة جرت بمنحهم معاشات سنوية بالمقدار الآتى :

١ — ٥٠٠٠ جنيه لوزير الحقانية (بصفته قاضيا لا وزيرا) .

٢ — ٤٠٠٠ » لقاضى القضاة .

٣ — ٣٧٥٠ » لحافظ الجداول .

٤ — ٣٥٠٠ » لقاضى المحكمة الكبرى اذا كان قد قضى ١٥ سنة فى الخدمة .

٥ — مبلغ لا يزيد عن ألف جنيهه ويختلف باختلاف مدة الخدمة لقضاة محاكم المديرىات .

٨ — الرأى العام والقضاة — الرأى العام هو السند الأخير للقضاء والدعامة القوية التى يقوم عليها استقلاله . فالناس فى انجلترا يقدسون القضاء لما خلده القضاء مدى العصور الطويلة من آثار عدلهم واستقامتهم وعدم تحيزهم وبعدهم عن الشؤون الحزبية والسياسية . والشعب الانكليزى بطبعه مطيع للقوانين يحترمها أكثر مما يخافها . والقضاة من ناحية أخرى فى مأمن من أن يهابوا الرأى العام أو يخشوا مقاومته فيما يرونه حقا وعدلا ، فقد سلحهم الشرع بحق غير محدود لمعاقبة من يتعرض لأحكامهم أو أشخاصهم بما قد ينطوى على أخف أنواع التشهير

أو المساس بكرامتهم . ولا ينفع المتهم أن يحتج بحقه في النقد المباح فانه يعاقب حتى على هذا النقد متى كان جارحا أو بلفظ قاس ينم على عدم الاحترام ولو لم يبلغ أهون مراتب السب أو القذف . ولا تجيز المحاكم إثبات الوقائع في هذه الأحوال؛ فقد حدث أن نشر أحد الناس في إعلانات ألصقها على الجدران أن قاضيا ساعد خصمه على إخفاء الأدلة في دعوى طلاق، فلم يمثّل أمام المحكمة صمم على ادعائه وقال إن السبب في إصافه بالإعلانات هو رغبته أن ترفع عليه دعوى القذف فيستطيع بذلك إثبات الواقعة وإعادة النظر في قضيته؛ فلم تلتفت المحكمة الى قوله وقضت بحبسه أربعة أشهر، وقالت إنه لا يصح الاستهانة بكرامة القضاة على هذه الطريقة مهما كانت الأسباب^(١) .

ولم يحدّد الشرع مدّة الحبس ولم يجعل للملك العفو عن هذه الجريمة . على أن القضاة لم يسيئوا استعمال هذا الحق وإن كانوا لم يتهاونوا فيه قيد شعرة . فقد حدث أن حكم بالحبس على شخص الى أجل غير مسمى ومات الرجل في السجن لارتكابه جريمة إهانة القضاة .

(١) حكم نشر بجريدة التمس بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

الفصل الأول

موجز تاريخ النظام القضائي

أشرنا في التمهيد الى أن النظام القضائي الانجليزي الحالي هو ثمرة تطور مطرد
سائر تاريخ البلاد وتمشى مع تقدمها السياسى والاجتماعى والاقتصادى . فلهيئات
القضائية بالحالة التى هى عليها الآن ينظمها قانون صدر فى سنة ١٨٧٥ يسمى قانون
المحكمة الكبرى (The Supreme Court of Indicature Act 1875) .
وعدّل بقوانين أخرى لاحقة . ولكن هذه القوانين جميعها جاءت فى بعض الأحيان
مقترة للنظام القديم ، وقد احتفظ فى الكثير منها بأكثر المصطلحات والمسميات
القديمة ، مما يجعل فهمها بغير عود الى تاريخ القضاء على قدر كبير من الصعوبة .
ولهذا لا بد لنا من البدء بكلمة تاريخية موجزة تعين على تفهم عناصره الهامة .

القضاء فى عصر الفتح النورماندى :

إن تاريخ القضاء قبل الفتح النورماندى سنة ١٠٦٦ يكسفه الغموض . ويمكن
القول بأن القانون والنظام القضائى فى ذلك الحين كان مرجعهما الى العرف
والعادات السائدة التى جلبها الأنجلوسكسونيون معهم . أما القانون الرومانى فلا يكاد
يكون له أثر فيما .

وقد بدأ القانون والنظام القضائى يتطوران سريعا بعد الفتح النورماندى .
والثابت هو أن فضل النورمان فى تركيز القضاء وجمع شتات العادات المحلية
أكبر منه فى إدخال عناصر جديدة عليه . فلم يكن "وليم الفاتح" ولا "هنرى الأول"
مشرعين ولكنهما كانا من الكفاية الإدارية بمكان . فلهذا لم يكن القضاء فى عصر
الفتح النورماندى نظاما مستقلا عن باقى نظم الدولة بل كان متاخلا فى الشؤون
التنفيذية والتشريعية ، شأن انجلترا فى ذلك شأن كل البلاد الأخرى فى بدء مدنيتهما .

فقد كانت انجلترا مقسمة الى ولايات أو مديريات ، تسمى كونتيات ، كانت في الأصل مستقلة ثم انضوت تحت لواء ملك واحد ، ولكن بقي لكل كونتية وال (Earl) مختص بإدارة شؤون كونتيته الداخلية ، على أن يدفع إتاوة للملك وأن يمدّه في الحرب بعدد معين من الجنود والفرسان . وكان يعاون الوالى مجلس يسمى "مجلس الكونتية" (The Country Court) يتكوّن من الممولين فيها . وكانت كل كونتية مقسمة الى دوائر تعرف بالمئوية (The Hundred) وفي كل دائرة نائب للحاكم يسمى "المحضر" (The Bailiff) يعاونه مجلس من الممولين يسمى "مجلس المائة" (The Hundred Court) . أما الملك فكان الى جانبه "مجلس العرش" (Curia Juris) مكوّن من كبار الملاك ورجال البلاط ، وكان هذا المجلس هو المشرف على شؤون الدولة كلها يشير على الملك بما يرى . وكانت هذه المجالس كلها تعقد للفصل في المازعات على اختلاف أنواعها ، ويقضى كل منها بحسب اختصاصه في القضايا التي تعرض عليه .

وكانت الإجراءات أمام هذه المجالس بسيطة أولية ، وطرق الإثبات تغلب على بعضها الصبغة الدينية .

من ذلك أنها كانت تجعل المتهم الذي ترجح لديها إدانته يغمس ذراعه في الماء المغلي أو يحمل قطعة حجارة من الحديد ويسير بها ثلاثة أقدام ، فإن برئ من إصابته بعد ثلاثة أيام قضى ببراءته . ومع أن الوالى والمحضر كانا يرأسان مجلسي الكونتية والمئوية على الترتيب فانهما كانا لا يشتركان في إصدار الحكم بل يقتصر عملهما على أن يطلبوا من المجالس أن تحكم ؛ ولهذا سميت هذه المحاكم بالمحاكم الأهلية — (Popular or Communal Courts) لأن أعضاءها كانوا طائفة الملاك من الشعب .

وكان يصح التظلم من أحكام هذه المحاكم الى مجلس العرش ، فإن أقر حكمها أيده ، وإن رأى أن هذه المحاكم خرجت عن جادة الحق حكم بتغريم أعضائها . وهذا هو الأصل في تنحى الوالى والمحضر عن إصدار الأحكام .

وكان الى جانب هذه المحاكم محاكم أخرى تعرف بمحاكم الالتزام (Manor Courts) تنظر في المنازعات على ملكية الأراضي . ويرجع الأصل في قيام هذه المحاكم الى أن الأراضي كلها كانت تعتبر ملكا للملك يُقطعها من يشاء . ولن أقطعها الملك أرضا أن يقطعها آخرون . وكل من أقطع أرضا التزم خراجها يؤدي من طبقة الى ما فوقها حتى يستقر في خزائن الملك . وكان يسمى من يقطعهم الملك إقطاعا واسعة باسم كبار التابعين أو اللوردات وهؤلاء كانوا يقطعون من دونهم ويسمون باسم كبار المستأجرين (Tennants-in-Chief) ويعرف من دونهم باسم صغار المستأجرين (sub-tenants) وكان كل جماعة من صغار الخائزين تابعين للورد . فاذا حصل نزاع بين إحدى هذه الجماعات على حق في أرض فاللورد هو الذي يفصل في ذلك باعتباره أعلم الناس بها لأنه الخازن الأصلي لها .

ولكن اللورد كان يتنحى عن أن يصدر الحكم بنفسه، فيعقد مجلسا أو محكمة من سائر الخائزين التابعين له تحت رياسته ويعرض هو النزاع ويقضى المجلس فيه ليكون المجلس مسئولاً عن قضائه أمام مجلس العرش الذي يرفع اليه التظلم من هذه الأحكام أيضا .

فجلس العرش يُتظلم اليه ، كما رأينا ، من أحكام المحاكم الأهلية والالزامية . ثم إن له بعد ذلك اختصاصا في نظر الدعاوى ابتدائيا بين كبار التابعين الذين لا يصح أن يتقاضوا أمام المحاكم الأخرى لأن أعضاءها أقل مرتبة منهم ، والقاعدة ألا يحاكم الفرد إلا لدى أقرانه (His Peers or equals) . وللمجلس اختصاص أيضا في أن ينظر ابتدائيا في الدعاوى التي للملك أو بيت المال مصلحة فيها ، وفي جميع الجرائم المخلة بالأمن العام .

وكان جائزا أن يرفع التظلم الى الملك قبل نظر الدعوى وفي أثناء نظرها ، ومن هنا جاءت الأوامر الملكية الآتية :

١ - أمر انتزاع (Writ of Certiotari) لسحب الدعوى من محكمة ونظرها أمام مجلس العرش .

- ٢ — أمر منيع (Writ of Prohibition) لمنع محكمة من نظر الدعوى .
- ٣ — أمر تكليف (Writ of Mandamus) لأمر المحكمة بنظر الدعوى حسب أحوال التظلم . ففي الحال الأولى حينما يخشى صاحب الدعوى عدم إنصافه ، وفي الثانية إذا نظرت محكمة دعوى من غير اختصاصها ، وفي الثالثة إذا امتنعت محكمة عن نظر دعوى داخلة في اختصاصها . وقد أساء بعض الملوك استعمال الأمر الملكي الأول فصاروا يبيعونه لمن لم يرد أن تقضى المحاكم العادية في دعواه بغير نظر إلى أحقية طلبه . وقد كان ذلك وسيلة إلى تحويل الناس عن المحاكم العادية وتمهيدا لشوء المحاكم الملكية التي سيأتي ذكرها .

تطور نظام القضاء بعد عصر الفتح النورماندى :

أراد الملوك النورمان أن يعزوا نفوذهم في الأقاليم ومالوا إلى النظام المركزي ، فأرسلوا من لديهم موظفا يسمى بالشريف (Sheriff) — وأصلها رئيس ولاية (Shire reeve) — بدعوى معاونة الوالى وإن كان الغرض الحقيقي من إنشاء هذه الوظيفة الحد من سلطة الولاة إذ أشرك الشريف في كل اختصاصات الوالى . ثم جعلوا يرسلون بين آونة وأخرى من أعضاء مجلس العرش للتفتيش على سير الإدارة وجباية الأموال والقضاء . وكان هؤلاء يسمعون ما يعرض عليهم من المنازعات ويفصلون فيها ، وإذا علموا بوجود مجرم قبضوا عليه وحاكموه ، وكانوا يعملون عملهم هذا بأنهم ممثلو مجلس العرش الذى هو فوق المجالس كلها .

وما لبث التفتيش أن أصبح نظاما مقررا في مواعيد منتظمة ، وصار المفتشون طليعة ما عرف فيما بعد بالمحاكم الدورية (The Assize Courts) وزاد هذا الأمر في لفت نظر الناس إلى مجلس العرش بصفته الهيئة القضائية العليا فصاروا يرفعون دعاوهم إليه متخطين مجالس الكونتيات والمجالس المثوية . ورحب الملوك بهذا الميل لأنه يمتشى مع غرضهم ولأنه يدر عليهم الكثير من الأموال ، فشجعوا الناس على ذلك بأن جعلوا من الممكن رفع الدعوى إلى مجلس العرش مباشرة إذا تجاوز

نصاها . ٤ شلنا . وقد أدى هذا الى تدهور المحاكم الأهلية ؛ إذ فسر الناس الأمر الملكي بأنه يجعل نهاية النصاب في هذه المحاكم أربعين شلنا فصارت لا ترفع اليها إلا الدعاوى التافهة ؛ وساعد على ذلك التدهور أيضا إكثار الملوك من إرسال المفتشين الذين كانوا يقضون في نظر الدعاوى المدنية والجنائية .

هذا ومما دفع الناس أيضا الى تخطي مجالس الكورتيات أن النورمان أدخلوا في نظر القضايا نظام التحقيق وأبطلوا الطرق القديمة وأظهروا من العدالة وعدم التحيز ما لم يكن متوافرا في كثير من ولايات الأقاليم الذين كانوا يسيطرون على مجالسها . وكذلك أتى النورمان بطريقة جديدة هي تحكيم ذوى السمعة الحسنة من أهل الناحية في كل نزاع يقع على ملكية أرض بها (Inquest of Assize) ، وما زالوا يتوسعون في تطبيق ذلك حتى شمل الدعاوى كلها مدنية وجنائية ، فنشأ بذلك نظام المحلفين .

وخشى الملوك ألا يكفي إشراك الشريف مع الوالى للحد من سلطته ؛ فابتدعوا طبقة جديدة وهى طبقة الكورونار أو "مندوب التاج" (Coroner)^(١) وأسندوا الى كل واحد منهم في الولاية التى يعمل فيها رعاية حقوق الملك وتحقيق حوادث القتل .

ولم يكتف الملوك في إضعاف سلطة حكام الأقاليم بأن يشركوا معهم الشرفاء ومندوبى التاج بل عمدوا الى الحد من سلطة هذه الطوائف جميعا بخلق طائفة جديدة في أواخر القرن الثالث عشر هى طائفة قضاة الصلح (قضاة الأمن) على الترتيب الذى أسلفناه . وكان الملك فى مبدأ الأمر يرأس المحكمة الثالثة ومن هذا أصل تسميتها . لكن مجلس العرش ظل يعقد من كبار أعضائه للنظر فيما يستأنف اليه من أحكام هذه المحاكم الثلاث ؛ فلما نشأ البرلمان من مجلس العرش انتقل هذا الاختصاص الى مجلس اللوردات لأن أعضاءه هم الذين كانوا يجلسون فى مجلس العرش عند نظر استئناف هذه الأحكام .

(١) أصلها (Crownor) أى مثل التاج أو مندوب التاج .

استدراك

الكلام المبتدئ بكلمة : (Justices of the peace) في السطر التاسع عشر من صفحة ٣٤٧ والمنتهى بجمله : « الثالثة — محكمة الأريكة الملكية (The Court of the King's bench) » في السطر الثامن عشر من صفحة ٣٤٨ مكانه في الترتيب بعد كلمة : « قضاة الأمن » في السطر السابع عشر من صفحة ٣٤٦ وقبل كلمة : « على الترتيب الذي أسلفناه » ، ثم هو متصل بعد ذلك .

على أن نزع الاختصاص الاستثنائي من مجلس العرش لم يترع منه اختصاصه الابتدائي بالنظر في كل ما يعرض على هذه المحاكم لأنه الأصل . فهي إنما تقضى بطريق الوكالة عنه والتفويض منه .

فمن ذلك أن بقي في المجلس نفسه لجنة للنظر في المسائل الجنائية عرفت بمحكمة "غرفة النجم" (The Court of star Chamber) وأخرى للنظر في المسائل المدنية عرفت "بمحكمة الالتماسات" (The Court of Requests) وقد ألغيتا في منتصف القرن السابع عشر عند ما اعترضت المحاكم بعد تمام تكوينها على اختصاصهما الاستثنائي وعدم تقيدهما بالقانون والاجراءات المتبعة في المحاكم وخروجهما عن جادة العدل في كثير من الأحيان .

وقد سميت المحاكم التي انفصلت عن مجلس العرش بالمحاكم الملكية (King's Courts) تمييزا لها عن المحاكم الأهلية التي سبقت الإشارة إليها . وقد استقرت هذه المحاكم جميعا في وستمنستر بالعاصمة، وكانت قبل ذلك تطوف أحيانا مع الملك .

ثم نشأت بعد ذلك محكمة تسأنف إليها أحكام المحاكم الثلاث السابقة، سميت محكمة "غرفة بيت المال" (The Court of Exchequer Chamber)؛ وقد نشأت بسبب عادة جرى عليها قضاة المحاكم الملكية الثلاث ؛ فقد كانوا يجتمعون للتشاور فيما بينهم كلما عرضت لهم نقطة قانونية عويصة وكان اجتماعهم في بيت المال . ولما تبينت فائدة هذا النظام العرفي رُئى الاستفادة منه وصدر قانون بإنشاء المحكمة سنة ١٥٨٥ (Justices of the peace) وأعضاؤها من الأعيان ينتخبهم الملك من الكونتية ويكلفهم بمساعدة الحاكم والشريف والكورونار (مندوب التاج) في حفظ الأمن وضبط المجرمين؛ واتباع مع الزمن نطاق سلطتهم فأصبحت لهم ولاية الشرطة والقضاء الجنائي، وعرفت محاكمهم فيما بعد بالجلسات الجزئية (Petty Sessions) والجلسات الربع السنوية (Quarter Sessions)

نشوء المحاكم من مجلس العرش :

ولما كثرت الدعاوى المحالة على مجلس العرش وتعددت انتقدهم، العمران واشتباك مصالح الناس وتعددها، كان من اللازم عقده في فترات متقاربة بل متتالية حتى يمكنه الفصل فيها من غير تأخير ضار قد يصرف الناس عنه . ولما كان هذا متعذرا لأن للجلس أعمالا أخرى كثيرة ولأنه كان ينتقل مع الملك ويصحبه في رحلاته إلى أملاكه في دوقية نورماندى ، فقد ندب لجنة من بين أعضائه الملمين بالقانون للنظر في الدعاوى المدنية بين الأفراد ، وصار المجلس ينعقد بكامل هيئته للنظر في الدعاوى التي تتعلق بحقوق الملك وهي دعاوى بيت المال والدعاوى الجنائية . ولما كثرت مصالح الدولة المالية وتشعبت اختصت بالنظر فيها لجنة سميت بيت المال (The Exchequer) تشرف على جباية الأموال وتحاسب الملتزمين وتنظر دعاوهم على الممولين وشكاوى الممولين من الملتزمين . فلما كثرت هذه الدعاوى صار النظر فيها من عمل لجنة خاصة مؤلفة من بعض أعضاء بيت المال . وبقى للجلس كله من الاختصاص القضائي الحكم في الجرائم التي تمس الأمن العام إلى أن رأى أن تختص بنظرها لجنة ثالثة . وهكذا تفرع من مجلس العرش ثلاث لجان أو محاكم سميت :

الأولى — ”محكمة الدعاوى الفردية“ (The Court of Common pleas)

الثانية — ”محكمة بيت المال“ (The Court of the Exchequer)

الثالثة — ”محكمة الأريكة الملكية“ (The Cour of the King's bench)

وقد نشأ إلى جانب المحاكم الملكية (١) محاكم يندب قضاتها من المحاكم الملكية للجلوس في الولايات وسميت ”بالمحاكم الدورية“ (The Assize Courts) لأنها تعقد في أدوار محددة. (ب) محاكم يطبق فيها قانون خاص يسمى ”قانون العدل“ (The Equity Law) وسميت ”بمحاكم ديوان المستشار“ (The Chancery Courts) وسنخصص كل نوع منها بكلمة قصيرة لبيان تاريخ نشأتها .

١ - المحاكم الدورية :

رأينا أن الملوك كانوا يرسلون إلى الأقاليم مندوبين من مجلس العرش للتفتيش على الإدارة والقضاء، وأن هؤلاء أصبحوا ينظرون فيما يرفع إليهم من الدعاوى ويحاكمون المجرمين بصفقتهم ممثلي مجلس العرش . ثم إن هذا النظام إطرده حتى أصبحت ترسل لـجـتـان قضائيتان مفوضتان بالنظر في الدعاوى فقط، فكانت إحداهما تنظر الدعاوى المدنية والجنائية بوجه عام، والثانية تنظر الدعاوى الجنائية للقبوض عليهم، وكانتا تتكونان من مندوبين مجلس العرش وبعض أعيان المقاطعة، وكانت تسمى الأولى "اللجنة المفوضة بسماع الدعاوى وإنهاؤها" (Commission of oyer and Terminer) والثانية "اللجنة المفوضة بإخلاء السجون" (Commission of Gaol Delivery)

ثم حل محل هاتين اللجنتين قاض واحد يندب من المحاكم الملكية ويجلس معه بعض المحامين والأعيان، ثم صار يجلس القاضي وحده في عاصمة المقاطعة. ولم يلبث أن أصبحت هذه المحاكم منظمة لها أوقات معينة تعقد فيها، فتتظر القضية وتؤجل إلى دور مقبل يبدأ بنظرها فيه من حيث وقفت . وكان التفويض الذي يصدر إلى القضاة مؤقتا محددا بمدة. ولكن في منتصف القرن الرابع عشر صدر أمر ملكي فوض إليهم نظر كل ما يحول إليهم من المحاكم الملكية ، فأصبحت هذه المحاكم الدورية فورا من المحاكم الملكية .

ب - محاكم ديوان المستشار :

كان المستشار (The Chancellor) سكرتير الملك وقسيسه الخاص وحامل خاتم الدولة الأكبر (Great Seal) وقد أصبح أكبر رجل في الدولة بعد أن صار نائب الملك عند غيابه ، وكان للمستشار ديوان خاص يسمى باسمه (Chancery) ، وكان من أعماله أن يصدر الأوامر الملكية التي بدونها لا تأخذ الدعوى مجراها أمام المحاكم الملكية ، وتسمى "الأوامر الأصلية" (Original Writs) فكان الأمر

يصدر بناء على طلب المدعى ياخص فيه موضوع الدعوى بغاية الايجاز، ويوجه الى الشريف أن يكلف المدعى عليه بارضاء المدعى وإلا وجب أن يحضر أمام المحكمة لتنظر الدعوى . وكان لا بد من أن يكون الأمر قائماً على أساس في القانون العام، أى على سابقة فيه، فلما جمدت مع الزمن أحكام هذا القانون جمدت معها هذه الأوامر وتحددت بذلك الدعاوى التي يمكن رفعها إلى المحاكم الملكية . ولم ينفع أن أعطى المستشار بقانون صدر في سنة ١٢٨٥ يسمى "قانون وستمنستر رقم ٢" الحق في ابتداء أنواع جديدة من الأوامر قياساً على الأوامر الملكية الأصلية *In Consilimi Casu* فإن المحاكم بعد أن قبلت كثيراً من هذه الأوامر الجديدة حيناً ما بدأت تعارض فكرة التجديد على اعتبار أنها ستجعل حدود الشريعة العامة غير معروفة، فصارت تحكم بالغاء ما صدر من الأوامر على خلاف السابقات المعروفة وغلّت بذلك يد المستشار وبدأ الناس يشكون قصور القانون إلى الملك . كما أن بعضهم كان يشكو أحياناً عدم ضمان العدالة لهم في المحاكم لأسباب أخرى كجهلهم بالقانون وقرهم مع قوة خصومهم وبراعتهم في استنباط الحيل القانونية . فكان الملك يأمر المستشار بالنظر في هذه الالتماسات وإقرار العدل فيها من غير طريق المحاكم . وعرف الناس ذلك فصاروا يرفعون التماساتهم إلى المستشار مباشرة . وكان هذا المستشار في مبدأ الأمر من رجال الدين الممتازين بالعلم في ذلك العصر، ثم صار بعد ذلك ينتخب من العالمين بالقانون . فكان إذا ثبتت له وجاهة الالتماس أصدر أمراً "مشمولاً بالجزاء" (*Writ of Subpoena*) إلى المدعى أن يحضر أمامه وإلا عوقب، ولا يذكر في الأمر شيئاً عن موضوع الدعوى، فتي حضر قام المستشار بتحقيق الموضوع بكل الوسائل المؤدية إلى كشف الحقيقة غير مقيد بالأوضاع الخاصة بالشريعة العامة، ثم يقضى في الدعاوى بما يراه مطابقاً لروح العدالة والحق، ويوقع أمره بخاتم الملك، فإن عصاه المدعى عليه حبس لعصيانه أمر الملك . فكان الناس خشية العقاب ينفذون هذه الأوامر بالرغم من مخالفتها لشريعة البلاد . وقد قوبلت هذه السلطة الجديدة من مبدأ نشأتها في القرن

الثالث عشر بالشئ الكثير من المقاومة من جانب المحاكم . لكن ساعدت على إقرارها روح العدالة التي كانت تشف عنها قرارات المستشار ، وأن هذه السلطة الجديدة أقرت أنواعا من المعاملات يرغب الناس فيها أكبر الرغبة ، وأهمها النظام القريب من الوقف ويسمى (Trust) .

وكان المستشار فوق ذلك اذا فحص مسألة ورأى أن حكم المحاكم فيها حسب الشريعة سيكون حتما مخالفا لروح العدالة أمر بحرك الدعوى أن يقفها وإلا عوقب ، وكذلك اذا أصدرت المحاكم حكما كما تقتضيه الشريعة العامة ورآه المستشار بعيدا عن الانصاف فانه كان يأمر من صدر الحكم لصالحه ألا ينفذه وإلا اعتبر عاصيا للملك . وكانت المحاكم تكره هذا التحدى من جانب المستشار فتصدر أمرها بالإفراج عن المحبوس لأنه حبس بغير وجه حق . واشتد النزاع بين المحاكم الملكية والمستشار ، فأصدر "جيمس الأول" أمرا ملكيا في سنة ١٦١٦ بمشروعية حق المستشار في نظر الشكاوى ولو كانت من اختصاص المحاكم وإصدار ما يراه من الأوامر في شأنها . وبذلك تأيدت سلطة المستشار قانونا ، وأصبح ديوانه (The Ohancery) محكمة عرفت باسم "محكمة ديوان المستشار" (The Chancery Court) . وكانت قد اجتمعت مع الزمن مجموعة كبيرة من المبادئ صارت مرجع العمل في المحكمة الجديدة وصارت تعرف "بشريعة العدل" (The Equity Law) .

وكثر العمل على المحكمة الجديدة . وكان المستشار في أول الأمر يقضى في الدعاوى بمفرده زيادة على أعماله الأخرى ، فلما كثر عليه العمل صار يندب بعض قضاة المحاكم ويفوض اليهم الحكم نيابة عنه فيما يحمله عليهم من الدعاوى .

وكان بمحكمة ديوان المستشار من مبدأ الأمر طائفة من الكتّاب اكتسبت مع الزمن خبرة تامة في المسائل القانونية والطرق والإجراءات ، فكان المستشار يكلفهم بتحضير الدعاوى ويفوض اليهم تحقيق بعض المسائل ، وكان لقب كل منهم "الأستاذ" (Master) وسمى رئيسهم "حافظ الجداول" (Master of the Rolls) لأنه كان

في الأصل يحفظ جداول قضايا المحكمة . وقد خول له مع الزمن سلطة الفصل في الدعاوى ، وصار ينظر اليه كوكيل المحكمة في غياب المستشار .

وقد انقسمت المحكمة بعد ذلك الى دوائر يرأس إحداها المستشار وتسانف الى دائرته أحكام باقى الدوائر . غير أن مواد التفاليس كانت تسانف الى محكمة خاصة أنشئت عام ١٨٥١ . وتسانف أحكام دائرة المستشار ومحكمة التفاليس الاستئنافية الى محكمة مجلس اللوردات .

وأهم ما استحدثته محاكم ديوان المستشار : ادارة أموال المتوفى حتى تقسم التركة بين ورثته ؛ وادارة أموال القصر حتى يبلغوا الرشد ؛ وارغام المتعاقد على التنفيذ العيني دون الاكتفاء بالتعويض المالى كما يقضى به القانون العام ؛ وعدم تنفيذ الشرط الجزائى اذا كان مبالغاً فيه ومتجاوزاً ما وقع من الضرر فعلاً فى حين يقضى القانون العام بتنفيذ الشرط الجزائى كائناً ما كان ؛ وفسخ العقود اذا بنيت على خطأ قانونى أو كانت مجحقة بأحد المتعاقدين ، ثم دعاوى حل الشركات وتعيين حقوق الشركاء بعضهم قبل بعض ؛ ومواد التفاليس ؛ وإنشاء التراست (الوقف) والحكم بمنع الضرر قبل حصوله .

وظل نظام المحاكم على هذه الصورة الى أن صدر قانون فى سنة ١٨٧٥ رتب المحاكم على طريقة جديدة سنشرها فيما بعد .

بقى بعد ذلك أن نتكلم عن محاكم قضاة الصلح وهى التى تعرف بالمحاكم الجزئية (The Petty Sessions) والمحاكم الربع السنوية (Quarter Sessions) . وقد بينا إجمالاً كيف كانت نشأة قضاة الصلح نتيجة رغبة الملك فى الحد من سلطة رؤساء الأقاليم وهم الوالى والشريف والكورونر ، إذ كان الملك ينتخب فى كل مديريةية أفراداً من الأعيان لمعاونة هؤلاء الرؤساء .

وقد رأينا فيما سبق عند الكلام على نشأة المحاكم الدورية أن من أعيان المقاطعات من كانوا يجلسون مع مندوبى مجلس العرش لنظر الدعاوى المدنية

والجنائية فكانت خطوة طبيعية بعد ذلك أن يختص بعض الأعيان بنظر بعض الدعاوى وحدهم ؛ ففي عام ١٣٤٤ رُئى أنه مع ازدياد العمران قد أثقل كاهل "مندوبى مجلس العرش المتنقلين" بالتفتيش على مصالح الدولة المتشعبة ، وأريد التخفيف عنهم ، فقُوض الى "معاونى" ورؤساء الأقاليم من الأعيان تولى البحث عن المجرمين والقبض عليهم وتحقيق ما هو منسوب اليهم ثم محاكمتهم اذا كان جزء التهم المسندة اليهم بسيطاً ، وإلا أحالوهم على المحاكم الملكية أو الدورية . وعرف هؤلاء الأعيان بعد ذلك باسم "قضاة الصلح" . وفى عام ١٣٥٢ أمروا بعقد جلساتهم لهذا الغرض أربع مرات فى السنة على الأقل . وفى سنة ١٣٦٠ صدر قانون حدد الجرائم التى ينظرها قضاة الصلح . وفى سنة ١٣٨٨ صدر قانون آخر عدل من القانون السابق ونص على أنه "لا ضرورة لحضور جميع قضاة الصلح فى الجلسة الواحدة بل يصح انعقادها بحضور اثنين على الأقل ، وتكون المحاكمة بحضور محلفين فى الجرائم ذات الأهمية وتسمى محاكمتهم إذ ذاك "الجلسات الربع السنوية" نسبة الى أدوار انعقادها فى السنة . أما الجرائم القليلة الأهمية كالتخالفات فتصبح المحاكمة فيها بغير حضور محلفين ، وتسمى المحاكم إذ ذاك "الجلسات الجزئية" . ويجلس مع قضاة الصلح دائماً كاتب من الملمين بالقانون يرجعون اليه فيما يعزب عنهم . وفى سنة ١٨٧٩ جعل للمحاكم الربع السنوية اختصاص استثنائى لأحكام المحاكم الجزئية .

وكانت تستثنى من اختصاص هذه المحاكم ذات الأهمية الخاصة والتى تحتوى على نقط قانونية عويصة ، وكذلك الجرائم الكبرى التى يعاقب عليها بالسجن مدة طويلة وبالأشغال الشاقة وبالاعدام ، وهذه كلها تحال بعد التحقيق الى المحاكم الملكية وفروعها الدورية فى الأقاليم .

ولقضاة الصلح فوق عملهم القضائى أعمال إدارية كثيرة بقيت لهم مدة ستة قرون حتى أنشئت مجالس المديريات عام ١٨٨٨ فحول إليها اختصاصهم الإدارى وبقى لهم اختصاصهم القضائى الى الآن . وقد اتسع اختصاصهم هذا بما صار يحال

عليهم من مراقبة تطبيق اللوائح الكثيرة ومعاينة مخالفاتها والنظر فيما يحدث من المنازعات بين العمال وأصحاب المصانع .

ولم يفشل نظام قضاة الصلح إلا في مدينة لندن وبعض المدن الكبرى لاختلاف حياة المدن عن حياة الريف . ففي سنة ١٣٧٩ عدل في لندن عن طريقة انتخاب قضاة الصلح الذين لم يكونوا يتناولون مرتبات على أعمالهم ، وعُيّن في وظائفهم تدريجيا محامون من الذين مارسوا المهنة سبع سنين على الأقل وجعل لهم راتب مناسب ، واتبعت سائر المدن الكبرى ذلك في سنة ١٨٣٥ ؛ وفي سنة ١٨٦٣ أجاز تعيين قاض بمرتبة في كل مدينة يزيد عدد سكانها عن ٢٥ ألف نسمة اذا طلب مجلسها المحلي ذلك . هذا وقضاة الصلح لا يتناولون مرتبات على عملهم .

طرق الاثبات القديمة ونشوء نظام المحلفين :

لم تكن إنجلترا المنبت الأصل لنظام المحلفين ؛ فقد نشأ على أصح الأقوال في فرنسا ونقله عنها الملوك النورمان الى إنجلترا وهو في مهده الأول ، فمما وترعرع ثم عاد الفرنسيون الذين كانوا قد أهملوه فنقلوه يافعا الى بلادهم عام ١٧٩١ واقتبسته بعدهم بلاد أخرى حتى عم بلاد أوروبا .

ولقد كانت طرق الاثبات في عصر الفتح النورماندى هي : (١) التزكية (Compurgation) وهي أن يحلف المدعى يمينا بصيغة معينة ويحلف آخرون على أن الحالف ممن يوثق بأيمانهم . ويدفع المدعى عليه هذه اليمين بقالة عدد الذين زكوا المدعى . (٢) البينة (Witnesses) يحلف الشهود بصيغة معينة على ما قد رأوا أو سمعوا . ولم يكن في مبدأ الأمر الخصم حق في مناقشتهم ، فان اتفقت شهادتهم أخذ بها . (٣) الامتحان (Ordeal) وقد سبقت الإشارة اليه . وقد أدخل النورمان طريقة جديدة وهي المصارعة (Battle) لتحل محل الامتحان الذي نفروا منه ، وخلاصتها أن يتصارع الخصمان الى أن يغلب أحدهما الآخر ، فاذا لم يتفوق

أحدهما على الآخر استمرت المصارعة الى غروب الشمس، فإن لم يغلب أحد حكم للدعى عليه باعتبار أنه لم يُغلب فيكون الحق معه . وكانت التركية تقبل في دعاوى الحقوق الشخصية ، والبيئة في دعاوى الحقوق العينية ، والامتحان والمصارعة في الدعاوى الجنائية؛ وكان يؤخذ بالمصارعة أيضا في دعاوى ملكية الأرض .

وقد رأى ”هنرى الثانى“ (سنة ١١٥٤ — ١١٨٩) أن طرق الاثبات هذه إن جازت بين الأفراد فلا تجوز في حقوق الملك ، لذلك أمر أن يكون إثبات هذه الحقوق بطريقة سؤال أهل الناحية بعد أن يقسم هؤلاء على أن يقولوا الصدق ، ثم أصبح ذلك سنة متبعة في جميع دعاوى ملكية الأرض؛ إذ جعل للدعى عليه دون المدعى الحق في إحالة دعواه الى المحاكم الملكية لتحكم فيها بعد سماع أقوال أصحاب الأملاك المجاورين للأرض المتنازع عليها . أما المحاكم الأهلية فكانت لا تعترف بهذا النوع من الاثبات؛ بل كانت الطريقة فيها أن يختار الشريف أربعة من كبار الأعيان المعروفين بحسن السيرة وطهارة الذمة، وهؤلاء يوكل اليهم انتخاب اثني عشر من الأهالى المجاورين للأرض، ثم يحلف هؤلاء وهؤلاء يميناً بين يدي والى أن يقولوا الحق . ثم تعرض عليهم الدعوى على أن يكونوا حكماً بين المتنازعين؛ فاذا اختلفوا فيما بينهم ولم يتفق منهم اثنا عشر على رأى واحد يزداد عددهم مرة بعد مرة حتى يصل اثنا عشر منهم الى الاتفاق على رأى يكون هو الفاصل في الدعوى .

ويرى من هذا أن الأعيان المختارين كانوا يحكمون في موضوع الدعوى ويقضون في حق الخصوم . ثم إن الملك ”هنرى الثانى“ ابتدع في سنة ١١٦٦ نوعاً جديداً من الاجراءات في دعوى الأرض الغرض منها حماية وضع اليد تفادياً من إجراءات دعوى الملكية الطويلة المعقدة . فمن نُزعت يده عن أرض قد وضع يده عليها مدة طويلة من الزمن كان له الحق في أن يرفع دعواه الى عضو مجلس العرش المتجول، وهذا يفصل في الدعوى بطريقة سؤال جيران الأرض فيستدعى له الشريف اثني عشر منهم ليسألهم : أكانت الأرض تحت يد المدعى لمدة طويلة قبل أن يضع

المدعى عليه يده عليها أم لا، ثم يحكم بعد ذلك . وبهذا تمت خطوة جديدة نحو تحول نظام المحلفين إلى ماهو عليه الآن؛ إذ أن الجيران يسألون عن الوقائع ولا يتعترضون للحكم بشيء . وسمى هؤلاء ”محلفى وضع اليد“ (The Possessory Assize) .

ولقد كان قيام هذا النظام الجديد مما لفت الناس إلى عيوب النظام القديم وتفاصيله، فاتجهت الرغبة الى تعميمه ولم يلبث أن نشأ عرف جديد هو أن تتبع المحاكم هذا النظام في نظر الدعوى إذا تراضى عليه الطرفان ، ثم أصبح من حق القاضى إجبار أحد الطرفين على قبوله إذا ارتضاه الطرف الآخر .

ولما استقر هذا النظام واتسع نطاقه ، كما رأينا، صار القاضى كلما عرضت عليه دعوى يطلب من ”الشريف“ اثني عشر عدلا من أهالى الناحية العارفين بعاداتها والملمين بتفاصيل النزاع ليسألهم أى الخصمين صادق ويخلفهم اليين أن يعدلوا في شهادتهم، ولذلك أطلق عليهم لقب ”المحلفين“؛ وهكذا نشأ نظام المحلفين فى الدعاوى المدنية .

أما فى الدعاوى الجنائية فكانت نشأة المحلفين على الوجه الآتى :

لم يرمولك النورمان من يوم أتوا الى انجلترا إثبات الجرائم بطريقة الامتحان ونحوها، ولذلك أدخلوا عليها تعديلا يقرّبها الى العدالة . ففي سنة ١١٦٦ قرر ”هنرى الثانى“ أنه متى نزل مندوب عضو مجلس العرش المتجول فى مقاطعة فعليه أن يأمر الشريف بأن يدعو اثني عشر من أعيان كل دائرة مئوية من المعروفين بطهارة الذمة وأربعة من كل قرية ليسألهم عن اشتراكهم فى جرائم نهب أو سرقة أو إيذاء مجرم، ومن اتهمه هؤلاء قُدم للمحاكمة . فاذا لم يحضر مندوب مجلس العرش المتجول قام بذلك الشريف الذى كان يزور كل دائرة مئوية مرتين فى السنة ، وكانت تعرف محكمته باسم ”محكمة الشريف المتقلة“ .

ولما حلت المحاكم الدورية محل مندوب العرش المتنقل وحل قضاة الصلح محل الشريف ، صارت تنظر الدعاوى الجنائية بأن تسمع دعوى المدعى وشهوده

في حضور ٢٣ عدلا من أهالى الناحية ينتخبهم الشريف ، وتطلب منهم المحكمة أن يقرروا أتم وجه للاتهام ؛ فان كان جوابهم إيجابا أحيل المتهم الى جلسة أخرى للمحاكمة . وهذا أصل "مخلفى الاتهام" (The Grand Jury) .

ولما أنشئت وظيفة "الكورزر" سنة ١١٩٤ كان يقوم بالتحقيق علنا وبحضور اثني عشر عدلا منتخبين من الدائرة المثوية التى بها محل الحادثة ، وكان يسألهم رأيهم في التحقيق بعد تمامه ، فاذا أسندت جريمة القتل الى شخص معين أحيل الى المحاكمة . وهذا أصل "مخلفى التحقيق" (The Coroner's Jury) .

فاذا كانت المحاكمة ، لم يكن للتهم سبيل الى دفع التهمة إلا بالامتحان حسب النظام القديم ، ثم صار له أن يشتري بدل ذلك الحق في المحاكمة على يد مخلفين ، ثم ألغى الامتحان نهائيا في سنة ١٢١٥ فلم يبق سوى المحاكمة لدى المخلفين ، إذ لم يكن ثمة ما يجبر المتهم على قبولها إذ أنها من قبيل الحق لا الاكراه . فاذا لم يرض المتهم أن يحاكم بهذه الطريقة لم يكن سبيل الى محاكمته بها . لذلك كان يلقي به في السجن حتى يقبل . وكثيرا ما كان المتهم يرضى بالسجن إذ كان يرى أن مخلفى المحاكمة هم مخلفو التحقيق أو الاتهام أنفسهم ، فلا رجاء له في عدولهم عن رأيهم الأول . ولما كان معظم الجرائم معاقبا عليه بالاعدام وبمصادرة الأملاك وعدم أيولتها للورثة كان المتهم يؤثر السجن المؤبد لأنه أخف وقعا .

وظل الحال على ذلك خمسة قرون حتى حُلَّ الاشكال بجعل مخلفى الاتهام غير مخلفى المحاكمة . وذلك بأنه في أوائل القرن الرابع عشر ابتدأت هيئة مخلفى المحاكمة تؤلف بعضها من مخلفى الاتهام وبعضها من أهالى الناحية المجاورة لمحل الحادثة . ثم في سنة ١٣٥١ أجاز للتهم أن يرّد المخلفين ، فصار يستعمل هذا الحق لابعاد كل من اشترك في التحقيق أو الاتهام بل كل من يعلم أن له علما سابقا بالدعوى يكون له فيها رأيا خاصا . فلما أصبح الحال كذلك صار المخلفون ينتخبون من سائر المقاطعات لا من أهالى ناحية الحادثة بوجه خاص .

ومع إحاطة المتهم بكل هذه الضمانات للوصول الى محاكمة عادلة فقد لوحظ أن بعض المتهمين الذين يرون التهم لاصقة بهم وأن عقابهم الاعدام يرفضون المحاكمة بواسطة المحلفين فلا يكون نعمة سبيل الى الحكم عليهم بما يستحقون . لذلك سُنّ في سنة ١٧٧٢ قانون نُصّ فيه على أن سكوت المتهم يعدّ اعترافاً منه بالجرّيمة فيحكم عليه بغير محاكمة . فاذا تكلم فلا بد أن تسمع أقواله أمام المحلفين . وكانت هذه هي الطريقة الوحيدة القانونية لتقدير أقواله . وفي سنة ١٨٢٧ عدّل هذا القانون بقانون آخر اعتبر سكوت المتهم إنكاراً والانكار طريقة من طرق الدفاع . والمحلفون هم الذين ينظرون في تقدير الدفاع حسب القانون . وبذلك تم نظام المحاكمة في الجرائم بواسطة المحلفين .

وقد صحب هذا التطور في اختيار المحلفين تطور في طريقة استقائهم معلوماتهم عن القضية ؛ فقد كان المحلف في أول الأمر يُختار من أهالي الناحية العالمين بطروف الدعوى ، وكان المحلف يحكم بعلمه ، وله أن يقابل الخصوم على انفراد ويسمع أقوالهم ويناقشهم فيها ، وله اذا شاء أن يطلع على المستندات وحده . ولكن لما كثرت تجرّيج الخصوم للمحلفين رُئى أن يكونوا من غير العالمين بوقائع الدعوى منعاً لتعطيل سير الإجراءات ؛ وأصبحت القاعدة في القرن السابع عشر أن الشاهد لا يكون محلفاً ؛ وتأيدت هذه القاعدة في القرن التاسع عشر بأن صار المحلفون ممنوعين من الحكم في غير ما يعرض عليهم علناً في الجلسة ؛ وأصبح واجب القاضي أن يكون مرشداً للمحلفين وأن يمنع كل ما يؤثر في صحة حكمهم ؛ فهو مثلاً يمنع تلاوة شهادة غير مقبولة قانوناً أو الاعتماد على رواية سماعية أو الإشارة الى إشاعة عامة ، كما يمنع المحامي أن يشير الى وقائع لم يرد ذكرها في جلسة المحاكمة .

وقد حدث كذلك تطور فيما يعتبر رأى المحلفين في الدعوى ؛ فكان في بدء الأمر يُكفى بأن يتفق اثنا عشر محلفاً من ثلاثة وعشرين على رأى واحد ، ثم ظهر فساد العمل بهذه الطريقة ؛ إذ رُئى أن من المحلفين من لا يهتم بتحرّى ظروف الدعوى فينضم الى من يكون معهم أكثرية فتتقاضى الدعوى ويتخلص هو من هذا التكليف

الثقيل، كما رأى أن وجود أقلية معناه وجود شك؛ ولا عدالة في حكم يصحبه شك .
فصار قرار المحلفين لا يصح إلا بالإجماع، فكانوا يحجزون في غرفة المداولة فلا
يأكلون ولا يشربون ولا يتدفنون حتى يُجمعوا على رأى . وبقي الحال كذلك الى
عام ١٨٧٠ حيث أبدل بهذا النظام آخر من مقتضاه أن تكون هيئة المحلفين مشكلة
من اثني عشر عضواً، وأنهم اذا اختلفوا تحلّ هيئتهم ويستبدل بها غيرها . هذا
في غير الجنايات أما في الجنايات فلا يتفرقون من وقت تحليفهم الى حين انتهاء
الدعوى . وفي عام ١٨٩٧ أجاز التفريق في غير جناية القتل وخيانة الوطن الى حين
الاجتماع نهائياً للمداولة .

تطور مسؤولية المحلفين :

كان للتضرر من قرار المحلفين أن يشكّوهم الى الملك . فاذا رأى في الشكوى
أسباباً وجيهة أجاز له أن يخاصم المحلفين بأمر ملكي خاص (Writ of attain)
”أمر مخاصمة“ فتجتمع هيئة محلفين كبرى مكونة من ٢٤ من كبار الأعيان؛ فان ثبت
خروج المحلفين الأولين عن جادة العدل فإنهم يلغون قرارهم ويأمرون بحبسهم
ومصادرة أملاكهم . ولا يعرف على التحقيق متى نشأ هذا الحق، ولكن الثابت
أنه كان شاملاً كل الدعاوى في عام ١٣٦٠ . ويظهر أنه كان من القواعد التي قررتها
هيئة المحلفين الكبرى أنه متى كانت الأدلة في نظرهم كافية لإثبات شيء معين فان
عدم أخذ المحلفين الأولين بها دليل نهائي على سوء نيتهم فيستحقون العقاب لأجل
ذلك . ولكن لم يطل الزمن على هذا التعسف بل نشأت فكرة جديدة لم تلبث أن
قويت، وهي أنه لا يجوز تولية شخص الحكم بين الناس ثم لا يكون له الحق في تقدير
الأدلة حسب ما يرى . ولقد كان من أثر هذه الفكرة الجديدة أن خُفف عقاب
المحلفين الى الغرامة فقط في أحوال الإخلال بالواجب مع وجود حسن النية كعدم
الحضور أو الامتناع عن إبداء رأى أو الاتصال بأحد الخصوم عرضاً . أما اذا
اتجهت شبهة الى سوء نية المحلف فإنه يحقق معه ويعاقب بعد ذلك لدى المحكمة
أو المجلس المخصوص . ولما كانت إجراءات ذلك طويلة ندر اتهام المحلفين من

أجل قرار أصدره . وفي سنة ١٨٢٥ صدر قانون (County Juries Act 1825) أيد العرف الذى كان قد وجد وهو عدم جواز اتهام المحلفين .

توحيد نظام القضاء بقانون سنة ١٨٧٥ والقوانين اللاحقة :

لقد نشأت المحاكم، كما رأينا، واحدة تلو الأخرى تبعا للحاجة الملحة وتناديا من نقص ظهر أثره. وهذا التطور البطيء وإن كان له مزاياه — أهمها أن يكون للبلاد محاكم متصلة في تاريخها متابعة لحاجاتها مشربة بروحها — لا تلبث عيوبه أن تغطي على هذه المزايا . وأهم هذه العيوب فقدان التجانس بين أجزاء النظام كله، ووهن الروابط التي تربط بعضها ببعض، بل نشوء التضارب والتباين بينها . وقد كان هذا خلاصة النقد الذى وجه إلى النظام القضائى الانجليزى فى مستهل القرن التاسع عشر. فكان لا بد من إصلاح يخرج من الأجزاء المتفرقة كلاً متماسكا قويا . وقد شاهد القرن التاسع عشر سلسلة إصلاحات فى النظام القضائى الانجليزى آلت الى :

١ — توحيد المحاكم وتوحيد القانون والاجراءات .

٢ — تنظيم حال موظفيها وبخاصة من حيث ربط مرتبات ثابتة لهم .

توحيد المحاكم :

كانت المحاكم الى منتصف القرن التاسع عشر كثيرة بلغ عددها نحو الثلاثين محكمة، تكاد تستقل كل واحدة منها بنظامها وإجراءاتها بل بالقانون الذى تطبقه، وتعارض اختصاصاتها فى كثير من المواد، فرئى توحيدها جميعا حتى تصبح فى البلاد كلها محكمة مليا واحدة تقسم الى محاكم، والمحاكم الى دوائر وأقسام يشمل اختصاصها اختصاصات المحاكم القديمة . وقد صلب هذا توحيد نظام الإجراءات فى المحاكم كلها .

ففى عام ١٨٧٣ صدر قانون توحيد المحاكم (The Supreme Court of Judicature Act 1873) ولكن علق العمل به الى سنة ١٨٧٥ حتى يكون معروضا.

للقنطرة وهي فكرة حسنة إذ سمعت في هذه الفترة آراء كثيرة وفحصت اقتراحات مختلفة فأدخلت بمد ذلك تعديلات أساسية على القانون .

وبموجب هذا القانون أنشئ مجلس القضاء الأعلى (The Supreme Court of Judicature) ومقره العاصمة، وقسم إلى محكمتين واحدة ابتدائية وسميت المحكمة العليا (The High Court of Justice)، والأخرى استئنافية وسميت المحكمة الاستئنافية (The Court of Appeal) . وقسمت المحكمة العليا إلى دوائر أو أقسام حلت محل المحاكم القديمة وسميت باسمها واختصت بنظر قضاياها؛ وهذه الأقسام هي :

- ١ - قسم الأريكة الملكية King's Division
- ٢ - » الدعاوى الفردية Common Pleas Division
- ٣ - » بيت المال Exchequer
- ٤ - » التفليس Bankruptcy
- ٥ - » ديوان المستشار (وزير الحقانية) Chancery
- ٦ - » الوصايا Probate
- ٧ - » الطلاق Divorce

٨ - وكان هناك محكمة قديمة تسمى محكمة أمير البحر (The Lord High Admiral Court) كان لها اختصاص مدني وجنائي في المسائل الخاصة بالشؤون البحرية، وكانت هذه المحكمة تعقد من أيام "هنري الأول" . وقد كونت لها مع الزمن طائفة من الأحكام جمعت العرف والعادات البحرية، فنقل اختصاصها المدني إلى دائرة أضيفت إلى المحكمة الكبرى وسميت قسم البحرية (Admiralty Division) . أما الاختصاص الجنائي فقد نقل إلى المحكمة الجنائية المركزية بلندن سنة ١٨٣٥ ثم أشركت معها المحاكم الدورية في ذلك سنة ١٨٤٤

وفي سنة ١٨٨٠ ضمت دائرة بيت المال ودائرة الدعاوى الفردية إلى قسم الأريكة الملكية .

وفي سنة ١٨٨٣ ضمت اليها أيضا دائرة التفاليس . وفي سنة ١٩٢٥ ضم قسم الوصايا والطلاق الى قسم البحرية وكون منها قسم واحد عرف باسم "قسم الوصايا والطلاق والبحرية" (Probate, Divorce and Admiralty Division)

فأصبح الآن عدد الأقسام ثلاثة : (١) قسم الأريكة (٢) قسم ديوان المستشار (٣) قسم الوصايا والطلاق والبحرية .

أما المحكمة الاستئنافية فقد اختصت بنظر الاستئناف المرفوع اليها عن أحكام المحكمة العليا ، وبذلك حلت محل محكمة ديوان المستشار الاستئنافية ومحكمة غرفة بيت المال والمجلس المخصوص .

ومن المحكمة العليا صارت تشكل المحاكم الدورية .

وفي سنة ١٨٤٣ ألفت محكمة جديدة للجنايات في مدينة لندن اسمها محكمة الجنايات المركزية . (The Central Criminal Court) حلت محل المحاكم الربع السنوية في لندن ومحل محكمة العمدة بمدينة لندن (The Mayor's Court) التي كانت تنظر جميع القضايا الجنائية .

وفي سنة ١٨٤٦ صدر قانون نظم محاكم الكونتيات وحلت محل المحاكم القديمة التي كان يطلق عليها هذا الاسم بعد أن عدل نظامها ووسّع اختصاصها وسهلت الاجراءات فيها . ولم يلبث أن عم نظام محاكم الكونتيات سائر البلاد .

توحيد القانون في المحاكم المدنية :

نص قانون توحيد المحاكم في الشؤون المدنية على أن كل قسم يجوز له أن يطبق القانون العام أو قانون العدالة ، فان اختلفا في الحكم عمل بالثاني . وبهذا زال التضارب في تطبيق القوانين ، كأن يكون الشاهد مقبول الشهادة امام محكمة وممنوعا منها امام المحكمة الاخرى ، وصاحب الحق يحكم له به في محكمة ولا يحكم له به في غيرها ، وكأن توقف الدعوى التي قاربت النهاية في محكمة تطبق القانون العام ، بأمر تحذير يصدر اليها من المحكمة التي تطبق قانون العدالة .

توحيد الاجراءات :

أما توحيد الاجراءات فقد تم بقوانين أهمها قانون توحيد الاجراءات الصادر في سنة ١٨٣٢ (Uniformity of Process Act 1832) وقوانين أخرى صدرت في سنة ١٨٥٢ وسنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٦٠ ، وقانون توحيد المحاكم سنة ١٨٧٣ فألغيت صور الأوامر العتيقة الجامدة التي كان لا بد أن ترفع بها الدعاوى (original Writs) والتي كانت قد كثرت حتى كاد يكون لكل دعوى صورة خاصة ؛ فكان على المدعى أن يلتزم صورة معينة لرفع دعواه وإلا رفضت .

أما القوانين الجديدة فقد بسّطت الاجراءات في رفع الدعاوى والسير فيها وجعلتها قائمة على قواعد عامة وشواذ قليلة تبعا لطبيعة الحق المطالب به ؛ فمثلا صارت ترفع الدعاوى عادة بأمر حضور بسيط الى المدعى عليه مبين على ظهره خلاصة الطلبات بغير تقييد بالصورة القديمة .

بناء المحاكم :

كانت المحاكم في لندن في أبنية متفرقة ، بل كانت تعقد الجلسات في مكان وتكون مكاتب القضاة في مكان آخر وأقلام الكتاب في مكان ثالث ، وكانت في ذلك مشقة على المتقاضين وعلى المحامين والوكلاء الذين كان عليهم أن ينتقلوا بين محكمة وأخرى وبين أجزاء المحكمة الواحدة . ففي سنة ١٨٨٤ بنيت للمحاكم سراى نفحة بالقرب من أروقة المحامين وجمعت فيها محاكم لندن كلها ؛ وهى على الطراز القوطى ومن أجمل البنايات في إنجلترا ، وفيها نحو ثمانمائة غرفة وقاعة .

ربط مرتبات موظفى المحاكم :

لعل أسوأ ما كان متبعا في المحاكم هو جعل مرتبات موظفيها من إراداتها . وقد أُلغى هذا النظام بقوانين صدرت سنة ١٨٢٦ وسنة ١٨٥٣ ، فربطت للموظفين مرتبات ثابتة وإن كان بعض الكتاب ما زالوا يأخذون زيادة على مرتباتهم إتاوات بنسبة معينة من إيراد المحاكم .

الفصل الثاني

النظام الحاضر

بينما في التمهيد ترتيب المحاكم من حيث تقسيمها الى عليا ودنيا وعلاقة بعضها ببعض وخلاصة اختصاص كل منها ، وستناول بالشرح هنا كل محكمة على حدة .
ولسهولة البحث سيجعل المحاكم طائفتين : (١) محاكم مدنية . (٢) محاكم جنائية ، وعلى رأسها جميعا مجلس اللوردات منعقدنا بصفة محكمة هي المرجع الأعلى لجميع الأحكام .

المحاكم المدنية

تنظر المواد المدنية أمام المحاكم التالية :

- ١ — مجلس القضاء الأعلى وتقسيمه : (١) المحكمة العليا ويتبعها المحاكم الدورية (ب) محكمة الاستئناف .
 - ٢ — محاكم الكونتيات (أو المديريات) .
 - ٣ — المحاكم الجزئية .
- والى جانب هذه المحاكم ذات الاختصاص الرئيسى محاكم ذات اختصاص استثنائى، أهمها : (١) محكمة عمدة مدينة لندن . (٢) محكمتا جامعتي أكسفورد وكبريدج . وستفرد لهذه المحاكم كلمة خاصة فى نهاية الكلام عن المحاكم بقسميها المدنى والجنائى .

مجلس القضاء الأعلى

(The Supreme Court of Judicature)

ليس هذا المجلس محكمة بالمعنى المعروف لهذه الكلمة، وإنما هو جمعية عمومية لقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، وهى تجتمع مرة واحدة فى السنة تحت رئاسة وزير الحقانية — ويطلق عليه اسم المستشار (The Lord Chancellor) — لتوزيع

العمل على الأقسام المختلفة، وللنظر فيما أظوره العمل من عيب أو نقص في القوانين ولوائح الإجراءات في جميع المحاكم، ومعالجة ذلك بما يترأى لها من الاقتراحات . وتشكل منها لجنة تسمى لجنة قواعد الاجراءات (The Rules Committee) تؤلف من وزير الحقانية رئيسا وقاضى القضاة وحافظ الجداول ورئيس قسم الوصايا والطلاق والبحرية وأربعة قضاة ينتخبهم الوزير واثنين من المحامين واثنين من وكلاء الدعاوى ينتخبهم الوزير أيضا . ويوكل اليها وضع قواعد الاجراءات، وهى توزع فى لوائح (orders) وتودع مكتب البرلمان؛ فان لم يعترض عليها فى مدى ٤٠ يوما كانت واجبة التنفيذ .

المحكمة العليا

(The High Court of Justice)

وهى تقسم الى ثلاثة أقسام :

١ — قسم الأريكة الملكية (The King's Bench Division)

٢ — قسم ديوان المستشار (The Chancery Division)

٣ — قسم الوصايا والطلاق والبحرية (The Probate, Divorce, and Admiralty Division)

وعدد قضاة هذه الأقسام جميعا ٢٥ قاضيا غير قاضى القضاة والمستشار "وزير الحقانية" . وهؤلاء القضاة موزعون على الأقسام المختلفة بعدد معين ، غير أن للمستشار الحق فى أن يندب قاضيا من قسم إلى آخر لإنجاز الأعمال بعد موافقة رئيس القسمين .

١ — قسم الأريكة الملكية

رئيسه قاضى القضاة ومعه ستة عشر قاضيا . وهذا القسم هو أهم الأقسام جميعا وأوسعها سلطة . وقضاة يجلسون فى لندن، ويندب بعضهم للجلوس فى الأقاليم، وتسمى محاكمهم حينئذ بالمحاكم الدورية (Assize Courts) . ويجلس قضاة هذا القسم وحدهم أو بحضور محلفين، ويتخذ الجلسة بحضور قاض واحد اذا كان ذلك

للنظر في الدعاوى الابتدائية، وبحضور قاضيين عادة إذا كان ذلك للنظر في الاستئناف المرفوع إليها من محاكم الكنتيات أو محاكم الصلح الجزئية ، وتسمى الجلسة وقتئذ "محكمة جزئية" (Divisional Court) ويصح أن تشكل من أكثر من اثنين إذا رأى رئيس القسم ذلك بعد موافقة أكثرية القضاة . وعند ما تشكل من اثنين يرفض الاستئناف إذا اختلفا في الرأي ؛ فإذا تألفت من أكثر من اثنين يكون الحكم بالأكثرية . ويجلس في كل يوم قاض للنظر في المسائل التمهيدية ، وتسمى جلسته "غرفة القاضي" (The Judges' Chamber) .

ويقسم العمل بين القضاة حسب أنواع الدعاوى، فيجعل لكل نوع جدول ، وتوزع الجداول على دوائر مختلفة؛ فهناك جدول المواد التجارية، و جدول الدعاوى القصيرة، و جدول قضايا ضريبة الأيراد... الخ. ومزية هذا التقسيم أن تكون القضايا التي تنظرها دائرة ما متشابهة في موضوعها ، وألا تتعطل القضايا التي يجب البت فيها سريعا " كالقضايا التجارية " أو التي يمكن البت فيها سريعا " كالدعاوى القصيرة " انتظارا لالتهاء من دعاوى هي بطبيعتها بطيئة ، وبخاصة لأن العمل جار في إنجلترا بنظام "الرول المستمر" وخلاصته ألا تنظر دعوى لاحقة حتى الانتهاء من دعوى سابقة عليها في الرول . ويستمر نظر الدعوى من يوم إلى آخر حتى يتم الفصل فيها ثم يخلو الطريق للدعاوى التي تليها . والقاعدة في القيد ألا تعين جلسة معينة بل تنظر الدعوى في دورها بعد الانتهاء من الدعوى التي قبلها . ويقوم قلم الكتاب بإخطار المحامين ووكلاء الدعاوى في الوقت المناسب لافتاً نظرهم إلى اقتراب موعد نظر دعاوهم ليكونوا على استعداد .

وهذا النظام ناجح في إنجلترا كل النجاح . والسبب في ذلك هو التدقيق في تحضير الدعاوى بحيث تندر الأسباب الداعية للتأجيل .

واختصاص قسم الأريكة الملكية يمكن تلخيصه فيما يلي :

١ — النظر في المواد المدنية (ويدخل فيها التجارية) في جميع بلاد إنجلترا وويلز.

فهى فى هذا تشترك مع محاكم الكونتيات فيما هو داخل فى اختصاص هذه المحاكم . وليس يخرج من هذا الاختصاص إلا ما اختص به قسم ديوان المستشار وقسم الوصايا والطلاق والبحرية . على أن القاعدة فى هذا أنه يجوز لأى قسم أن ينظر دعاوى مما يقع أصليا فى اختصاص قسم آخر . والغرض من ذلك أن يسهل على محكمة معينة النظر فى جميع النقط والدفع الفرعية التى تتفرع من دعوى أصلية منظورة أمامها بغير حاجة الى إحالة هذه النقط والدفع الى محكمة أخرى وانتظار الفصل فيها .

٢ — الفصل فى المنازعات الخاصة بضرية الايراد والضرية الاضافية وضريبة الدفعة وضريبة الوفاة ؛ فينظر القاضى شكاوى الأفراد من تقدير الايراد وانطباق قوانين الضريبة ، كما ينظر فى شكاوى الحكومة الخاصة بعدم دفع ضريبة أو إبداء شخص بيانات غير صحيحة ونحو ذلك . ولا تدخل مسائل الضريبة الجمركية ورسم الانتاج فى اختصاص هذا القسم . ويطلق الكتاب على هذا الجانب من عمل المحكمة اسم ” جانب الايراد “ إذ أن المحكمة قد ورثت هذا عن محكمة بيت المال القديمة .

٣ — إصدار الأوامر الملكية المعروفة بالأوامر الامتيازية (Prerogative Writs) وفى هذا قد ورثت المحكمة اختصاص مجلس العرش القديم وحق الملك الامتيازى . وكان المرجع فيه الى سلطته العليا لا الى سلطته الدستورية ؛ ولذلك يطلق الكتاب على هذا الجانب من عمل المحكمة اسم الجانب الملكى (The Crown Side) . وسلطة إصدار هذه الأوامر هى الأصل فيما تتمتع به المحاكم من سلطان واسع فى الحياة العامة ؛ إذ الغرض من الأوامر المذكورة توفير العدالة حين يعجز القانون العادى عن توفيرها . وأهم هذه الأوامر ما يأتى :

١ — أمر التكليف (Writ of Mandamus) .

وهذا أمر تصدره المحكمة تكلف به شخصا أن يقوم بعمل حين لا يكون ثمة

شك في أنه مكلف بأدائه قانونا، وهو يصدر عادة الى الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة^(١).

ب — أمر الافراج (Writ of Habeas Corpus) .

تصدره المحكمة تأمر به شخصا من رجال السلطة التنفيذية قد حبس آخر أن يتقدم اليها بالمحبوس في يوم تحدده له ليبدى أمامها سبب حبسه هذا الشخص ثم يقبل بعد ذلك أمر المحكمة في هذا الشأن وينفذه . وهذا الأمر تصدره المحكمة في الأحوال التي يصل فيها الى علمها أن شخصا قد حبس بغير وجه حق .

ج — أمر الاتراخ (Writ of Certiatory) .

تصدره لتقل قضية تنظر أمام المحاكم الصغرى، مدنية أو جنائية، لكي تنظر أمام المحكمة العليا، وتصدره المحكمة الى قاضى المحكمة الصغرى تكلفه بإرسال ملف الدعوى الى المحكمة العليا . والأصل أن تصدره المحكمة اذا خشيت عدم توافر العدالة في المحكمة الصغرى لسبب من الأسباب . وهو يصدر عادة لتستطيع المحكمة العليا إلغاء أوامر أو إجراءات غير صحيحة صدرت من المحكمة الأخرى .

د — أمر المنع (Writ of Prohibition) .

تصدره المحكمة الى قاضى المحكمة الصغرى أو الى الخصوم في الدعوى أمامها أو اليهم جميعا لوقف الدعوى التي بدئ في نظرها وقفا تاما أو معلقا على شرط، شاملا للدعوى كلها أو لجزء منها . والغرض من هذا الأمر منع مجاوزة المحاكم الصغرى اختصاصاتها .

هـ — الابلاغ في صورة أمر بيان استحقاق .

(١) قد حدث في عام ١٩٢١ أن امتنع مجلس أحد الاقسام البلدية الفرعية لمدينة لندن عن جباية ضرائب لازمة لانشاء طريق عام قررها المجلس البلدى العام محتجا بفقر سكان الحى، فاستصدر مجلس بلدية لندن العام أمرا من المحكمة يلزم المجلس الفرعى بجباية هذه الاوال فعصى الامر فأمرت المحكمة بمحس الأعضاء جميعا .

وهو أمر تصدره المحكمة الى شخص اغتصب وظيفة عامة أو ادعى حق إعفاء أو امتياز ليحضر أمامها ليقين لها السبب الذي يبرر استحقاقه لهذه الوظيفة أو هذا الحق . وهو يصدر مثلاً اذا تجاوز موظف عام حدود وظيفته .
و — أمر قبض لإهانة المحكمة .

وهو يصدر ضد من عصى أمر المحاكم أو امتنع عن تنفيذ حكم صدر منها أو تناول بالنقد حكماً أو تصرفاً لها بما يشعر بعدم الاحترام .
٤ — الحكم في القضايا التي ترفع على الحكومة :

القاعدة "أن الملك لا يرتكب خطأ" . ولذلك لا يرفع شخص دعوى على حكومة الملك وإنما يلتمس من الملك بعريضة التماس (Petition of right) ويقدمها الى وزير الداخلية فيحيلها على النائب العام ؛ فان وجد أن لمقدمها شبهة حق أحال الأوراق الى قسم الأريكة الملكية لتنظر الدعوى أمامها بكافى الدعاوى . ومن هذه القضايا ما يرفعه المقاولون الذين قاموا بعمل للحكومة بناء على عقد بينهم وبينها .
٥ — البت في صحة الانتخاب لمجلس النواب .

منذ عام ١٨٦٨ صار الطعن في صحة انتخاب أعضاء مجلس العموم يحال على محكمة الدماوى الفردية ؛ وقد ورث هذا الاختصاص منها قسم الأريكة الملكية ؛ فهو ينظر الطعن ويقضى فيه ويبلغ قراره لرئيس مجلس العموم الذى يأمر بناء على ذلك باقرار الانتخاب أو إلغائه .

٢ — قسم ديوان المستشار

رئيسه المستشار (وزير الحقانية) ، ويندر أن يجلس للحكم ، غير أنه يباشر دائماً أعماله التى أساسها إدارة المحاكم وتوزيع العمل فيها كندب قاض من قسم الى قسم أو نقل قضية من أحد أقسام ديوانه الى قسم الأريكة الملكية وحضور لجنة قواعد الاجراءات وغير ذلك .

وعدد قضاة هذا القسم ستة يقسمون الى ثلاث مجموعات كل مجموعة منها قاضيان ، ويخصص لكل مجموعة قلم كتاب خاص وغرفة مشورة .

ولا يجلس مع قضاة هذا القسم محلفون مطلقا . وقد أباح قانون توحيد المحاكم سنة ١٨٧٣ لمحاكم هذا القسم أن تقضى حسب القانون العام ، ولكنه خصها بمواد معينة تحكم فيها بقانون العدالة . وأهم هذه المواد ادارة أموال المتوفين ، وحل الشركات ، ومسائل الرهن ، وبيع الأملاك التي عليها حقوق ، وتوزيع المتحصل من ثمنها بين أصحاب هذه الحقوق ، وتأيد حجج الملكية ونحوها من المستندات المكتوبة أو إلغاؤها ، والالزام بالتنفيذ العيني في عقود شراء الأرض وقسمتها ، والوصاية على القصر وكل ما هو داخل في قوانين "الترست" .

وفي عام ١٩٢١ أضيف الى هذا القسم دعاوى الافلاس ، وكانت قبل ذلك من اختصاص الأريكة الملكية .

٣ — قسم الوصايا والطلاق والبحرية :

عدد قضائه ثلاثة يرأسهم رئيس منهم ، ولهم قلم كتاب خاص مكانه «سومرست هوس» وأهم ما ينظر أمام هذا القسم :

أولا — الدعاوى الخاصة بالبث في صحة الوصية (من حيث أهلية الموصي وتنفيذ شروط الوصية لا فيما يتعلق بأركانها فإن هذا من اختصاص قسم ديوان المستشار) ، والدعاوى الخاصة بتركات من يتوفون بغير وصية ويكون لهم عقار في إنجلترا أو منقول موجود بالفعل فيها أو آت في طريقه اليها ، ولا يهم بعد ذلك أن يكون المتوفى انجليزيا أو أجنبيا ولا أن يكون متوطنا فيها أو غير متوطن كما لا ينظر الى مكان تحرير الوصية .

ثانيا — إلغاء الزواج ، والطلاق والفرقة والنفقة . وفي إلغاء الزواج وفي الطلاق يحدد اختصاص المحكمة توطن أحد الزوجين في إنجلترا وقت الدعوى بصرف النظر عن مكان العقد ؛ أما في المسائل الأخرى فان الذى يحدد الاختصاص هو الإقامة لا التوطن .

ثالثا — المسائل الخاصة بالشؤون البحرية . وقد ورث هذا القسم الاختصاص المدنى لمحكمة أمير البحر القديمة كما بينا من قبل . وتتميز دعاوى هذا النوع

بأن معظمها لا يرفع على أشخاص بل على السفن . وهذا القسم هو الذى يقضى فى مسائل الغنائم ، ويصدر الملك بذلك تفويضا خاصا الى رئيسه . وتشكل الجلسة فى هذا القسم من قاض واحد، ولكنها تشكل من قاضيين كلما رفع اليها استئناف من محاكم الكونتيات عن مسائل البحرية والوصايا ؛ ومن محاكم الصلح الجزئية فى مسائل الفرقة وغيرها الداخلة فى قانون النساء المتزوجات (Married Women Act 1895)

المحاكم الدورية (The Assize Courts) :

تقسم إنجلترا وويلز الى ثمانى دوائر (Circuits) . وتعد فى أهم مدينة من كل دائرة محكمة ينذب للمحضر فيها أحد قضاة المحكمة العليا (قضاة قسم الأريكة الملكية) وعند الحاجة أحد المحامين الحاملين لقب "مستشار الملك" أو أحد قضاة محكمة الكونتية، ويكون ذلك بأن يصدر الملك تفويضا لبعض قضاة المحكمة العليا وقضاة المديرات ومستشارى الملك يتحول لهم حق الجلوس فى الأقاليم لنظر الدعاوى المدنية؛ ويكون هذا التفويض عادة لعدد كبير ولكن لا يباشر العمل إلا عدد معين بقدر ما تقتضيه الحاجة . والذى يحدد هذا العدد ويضع جدول الأعمال لكل منهم هي جمعية من قضاة قسم الأريكة الملكية تحت رئاسة قاضى القضاة ، ويرفع ذلك الى المستشار لتنفيذه . وهى تراعى فى ذلك حالة العمل فى كل دائرة . والقاعدة أن يجلس للحكم قاض واحد ، فان زاد العمل عما كان مقدرا له ، تُدب أحد مستشارى الملك فى تلك الدائرة أو قاضى المديرية ممن شملهم التفويض للمساعدة فى نظر بعض القضايا .

أقلام الكتّاب والموظفون التابعون للمحكمة العليا :

١ - الأساتذة وتحضير الدعاوى :

يعاون القضاة موظفون يعرفون بالأساتذة (Masters) يعينهم وزير الحقانية وقاضى القضاة وحافظ الجداول (وهو رئيس الأساتذة المباشر) من المحامين ووكلاء

الدعاوى بشرط أن يكونوا قد مارسوا مهنتهم خمس سنين على الأقل . وأعمالهم كثيرة متنوعة، أهمها تحضير الدعاوى قبل وصولها الى القاضى؛ فهم فى ذلك أشبه بقضاة التحضير فى القانون المصرى، إلا أن إجراءات التحضير فى القانون الانجلىزى دقيقة صارمة، فلا تصل الدعوى الى القاضى إلا بعد أن تكون قد حُصرت بجميع نقط الخلاف فيها فى أضيق مدى ممكن وتكون جميع المستندات التى يرتكن اليها الخصوم موجودة فى ملف الدعوى، ولا يصح لخصم أن يشير الى واقعة لم يشملها التحضير. والخصوم مقيدون بما أبدوه أمام « الأستاذ » لا يسمح لهم أن يغيروا منه شيئا .

فالمدعى فى دور التحضير يشرح دعواه فى بيان مقسم الى بنود مرقمة، يسلسل فيها الوقائع الخاصة بالدعوى لا يتعدها بكل وضوح وجلاء . ويرد المدعى عليه على هذه البنود ببنود تقابلها؛ إما أن ينكرها؛ وإما أن يعترف بالوقائع ولكنه يأتى بغيرها تعدها أو تلغى أثرها، كأن يذكر ظروفا محيطة بالوقائع لم يذكرها خصمه؛ وإما أن يقرر أنه حتى مع ثبوت الواقعة لا تعطى المدعى حقا قانونيا . وللمدعى أن يرد على هذا ببيان ثالث، ولا يزداد عليه إلا باذن خاص من الأستاذ . ويشدد القانون الانجلىزى فى ضرورة الصراحة التامة فى كتابة هذه البنود؛ إذ ينبنى على مخالفة ذلك شطب البيان كله، ومعنى ذلك فى النهاية شطب الدعوى لعدم استكمال تحضيرها .

وفى القانون الانجلىزى قاعدة أخرى ليس لها نظير فى القانون المصرى تُعين على استكمال الدعوى فى دور التحضير وسيورها سريعا بعد ذلك فى دور المحاكمة، وهى إلزام الخصوم بابرار جميع المستندات التى لها علاقة بالدعوى ولو كانت ضارة بجائزها . ففى مستهل التحضير يطلب كل من الخصمين أن يصدر «الأستاذ» أمرا بابرار المستندات المتعلقة بالدعوى؛ فيقوم كل من الطرفين ببناء على هذا الأمر بتقديم المستندات نفسها أو بتقديم بيان بها وموضوع كل منها ومحال وجودها إن لم تكن تحت يده، ويحلف يميناً على أن هذه هى كل المستندات المتعلقة بالدعوى . فان ظهر كذبه بعد ذلك وأنه

كان يعلم بغيرها وأخفى أمرها عن المحكمة حكم عليه بالحبس لإهانة المحكمة (Contempt of Court) كما يحكم على شاهد الزور، وقد يُقضى في الدعوى ضده . ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا بعض مستندات معينة تسمى "المتنازة" كالوثائق الحكومية والمستندات التي يبنى على إبرازها إثبات جريمة على صاحبها . وهناك قاعدة ثالثة تُعين على استيفاء التحضير وهي أن يقدم خصم إلى آخر سؤالاً مكتوباً ، بعد موافقة الأستاذ ، ويطلب إليه الإجابة عليه كتابة . وينبئ على مخالفة هذا الأمر ما يبنى على عدم تقديم المستندات . وقد تحيل المحاكم على الأمانة التحقيق في مسائل معينة . وجميع أوامر الأمانة تستأنف إلى غرفة المشورة في القسم التابعين له . والأمانة هم المهيمون على المحكمة الكبرى من حيث شؤونها الإدارية والنظامية . وكل أمانة قسم الأمانة الملكية من المحامين (Barristers) ، أما أمانة قسم ديوان المستشار فهم من وكلاء الدعاوى (Solicitors) .

٢ - الأقاليم الفرعية في الأقاليم :

قد أنشئت في دوائر المحاكم الدورية أقاليم فرعية يقوم بالعمل فيها موظفون يسمون بالمسجلين (Registrars) وهم يقومون بوظيفة الأستاذ . وبعد تحضير الدعاوى يحيلونها على المحكمة العليا بانسداد أو المحكمة الدورية للحكم فيها حسب الأحوال . وتستأنف أوامرهم إلى إحدى غرف المشورة بلندن .

٣ - المحكم الرسمي (The Official Referee) :

أنشئت هذه الوظيفة بقانون توحيد المحاكم سنة ١٨٧٣ . ويوجد الآن منهم ثلاثة في المحكمة العليا ، ومركزهم الأصلي لندن ، ولكن يصح أن ينتقلوا إلى الأقاليم . وعملهم بوجه عام هو البت فيما يحال عليهم من مسائل التحكيم الواردة في قانون سنة ١٨٨٩ الخاص بالتحكيم (The Arbitration Act 1889) .

٤ - المسجلون في مواد الافلاس والسنديك الرسمى

(Official receiver) :

يخصص فى قسم ديوان المستشار قاض للنظر فى مواد التفاليس ويسمى قاضى التفاليس . ويتبع هذا القاضى موظفون يسمون المسجلين ، ويختصون بالنظر فى طلبات إعلان الافلاس وإصدار بعض الأوامر التحضيرية فى مواد التفاليس والتحقيق مع المدينين والموافقة على الصلح . وتستأنف أوامرهم الى القاضى ثم الى محكمة الاستئناف فمجلس اللوردات . وعددهم الآن خمسة يعينهم وزير الحقانية . ويوجد موظف آخر تابع لقاضى التفاليس يسمى السنديك الرسمى يعينه وزير التجارة . وأهم عمل له تحرر سلوك المدينين والتحقيق معهم علانية ؛ وهو يقدم تقريرا بنتيجة بحثه الى قاضى التفاليس ، كما أنه يقوم بدور هام فى الاتهام فى أحوال التفاليس الجنائية .

محكمة الاستئناف

وقضايتها العاملون هم حافظ الجداول (The Master of Rolls) وخمسة قضاة يسمون قضاة الاستئناف يعينون بناء على رأى رئيس الوزراء من قضاة المحكمة العليا الذين قضوا فى العمل فيها سنة واحدة على الأقل أو من المحامين الذين زاولوا المهنة خمس عشرة سنة على الأقل . ويجلس للقضاء فيها أحيانا وزير الحقانية الذى يعتبر قانونا رئيسا لها وكل وزير حقانية سابق وقاضى القضاة ورئيس قسم الوصايا والطلاق والبحرية ؛ وهؤلاء يعتبرون أعضاء فيها بحكم وظائفهم . وتقسم المحكمة الى قسمين يرأس أحدهما حافظ الجداول ، ويرأس الآخر أقدم القضاة .

وتشكل الجلسة من :

- ١ - ثلاثة قضاة على الأقل اذا كان موضوع الاستئناف حكما قطعي .
- ٢ - قاضيين على الأقل اذا كان موضوع الاستئناف قرارا أو حكما غير قطعى فى الدعوى .

٣ — قاض واحد لإصدار أوامر غير نهائية في الدعوى . وتستأنف أوامره الى الجلسة التي تنظر موضوع الاستئناف نفسه ؛ فعمل القاضي هنا تحضير الدعوى كعمل الأستاذ في المحكمة العليا .

اختصاص المحكمة — استئناف المواد المدنية فقط ، فهي تنظر في الاستئناف المرفوع اليها عن أحكام المحكمة العليا والمحاكم الدورية ، وعن أوامر قضاة هذه المحاكم كلها في غرف مشورتهم . والحكم يصدر بأغلبية الآراء مع ذكر رأى الأقلية . وهذا خلاف الحال في استئناف المواد الجنائية حيث لا ينص على رأى الأقلية إلا في أحوال استثنائية .

محاكم الكونتيات (The County Courts)

هي أساس المحاكم المدنية في إنجلترا وويلز، فانه يبلغ عدد ما يعقد من جلسات محاكمها أكثر من خمسمائة . وقد نظمت بقانون صدر في سنة ١٨٤٦ ثم وسع اختصاصها بعدة قوانين تالية الى سنة ١٨٨٨ حين صدر قانون عام شامل لسائر القوانين وهو المعروف بقانون محاكم الكونتيات لسنة ١٨٨٨ . وقد عدل هذا القانون بقوانين أخرى .

دوائر الاختصاص :

لا تتفق دوائر اختصاص المحاكم مع تقسيم البلاد الجغرافي الى كونتيات كما قد يشعر بذلك اسمها . فان القانون يقسم إنجلترا وويلز الى دوائر (circuits) بغير نظر الى حدود الكونتيات . ويصح تغيير حدود الدوائر بأمر ملكي . وتقسّم كل دائرة الى أقسام يختلف عددها في كل دائرة حسب أهميتها ، ويعين لكل دائرة قاض واحد يعقد محكمته في أقسامها واحدا بعد الآخر مرة واحدة في كل شهر على الأقل . ويبلغ عدد الدوائر أكثر من خمسين دائرة . ويبلغ عدد الأقسام في بعض الدوائر اثني عشر .

وتشارك محاكم الكونتيات مع المحكمة العليا في النظر في مسائل كثيرة؛ ويفصل اختصاصها عن المحكمة العليا بعض القيود، أهمها نصاب الدعوى . فلها اختصاص في مواد القانون العام ومواد قانون العدالة ومواد التجارة البحرية والوصايا والطلاق . بل إنه إذا اتفق طرفا الدعوى في مادة من مواد القانون العام صح أن ترفع الدعوى الى محكمة الكونتية مهما بلغت قيمتها أو كانت مما هو خارج عن اختصاصها قانونا كدعوى القذف والسب ودعوى الإغراء ودعوى فسخ خطبة الزواج . وفي بعض المدن الهامة في الأقاليم تخصص جلسة للنظر في مواد التفاليس وتسمى "محكمة التفاليس"، ولها في هذا مثل اختصاص المحكمة العليا .

وتنفرد محاكم الكونتيات باختصاص لا يشترك معها غيرها فيه . فقد صدرت قوانين برلمانية عدة جعلت محاكم المديريات دون غيرها المختصة بالنظر فيما ينشأ عن تنفيذ بعض القوانين من الدعاوى . وقد زادت هذه القوانين من عمل قاضي الكونتية الى حد كبير، حتى قيل إنه الآن يحمل أُنقال الدعاوى المدنية في إنجلترا وويلز . ومن هذه القوانين :

(١) قانون الأملاك الزراعية (The Agricultural Holdings Act 1932)

(ب) قانون مسؤولية صاحب العمل (The Employers Act 1880) .

(ج) قانون صاحب العمل والعامل (The Employers and Workmens

Act 1875

ويصح أن تحيل المحكمة العليا أية دعوى لتتظر أمام محاكم الكونتيات اذا كان ذلك لمصلحة المدعى . والقاعدة الأصلية هي أن ترفع الدعاوى الى المحكمة التي يقيم في اختصاصها المدعى عليه أو أحد المدعى عليهم وقت رفع الدعوى . ولكن يجوز

للمحكمة أن تأذن بالخروج عن هذه القاعدة اذا وجدت أن ذلك أوفق للأكثرية من الخصوم والشهود، فيكون نظر الدعوى :

١ — أمام المحكمة التي أقام أو اشتغل في اختصاصها المدعى عليه أو أحد المدعى عليهم قبل رفع الدعوى بسنة شهور على الأكثر .

٢ — أمام المحكمة التي نشأ في دائرتها موضوع النزاع كله أو بعضه . ومع ذلك اذا رفعت دعوى الى غير المحكمة المختصة وبدون إذن سابق فإن القاضى لا يحكم لزما بعدم الاختصاص ، بل له أن ينظر الدعوى اذا كان هذا من مصلحة الخصوم ، كما اذا حضروا جميعا وحضر الشهود وكانت الدعوى صالحة للنظر من كل وجه . وله أن يحيلها على المحكمة المختصة فنظرها بغير حاجة الى إعادة الاجراءات . بل للقاضى المختص بنظرها أن يحيلها الى محكمة أخرى بناء على طلب أحد الخصوم ، اذا رأى من المصلحة ذلك ، كسهولة المعينة أو ارتباط الدعوى بدعوى أخرى منظورة أمام المحكمة التي أحالها اليها . فيرى مما سبق أن أساس الاختصاص قد جعل مرنا ليشتمل مع مصلحة الدعوى .

موظفو المحاكم :

١ — القضاة يعيّنهم المستشار "وزير الحفانية" من بين المحامين الذين لم تتجاوز سنهم الستين سنة بشرط أن يكونوا قد مارسوا المهنة مدة لا تقل عن سبع سنوات .

وهم قابلون للعزل بسبب عدم القدرة على العمل أو سوء السلوك .

٢ — نواب القضاة (Deputy Judges) :

اذا مرض القاضى أو حدث ما يمنعه عن مباشرة عمله صح له أن يُندب للقيام بعمله أحد المحامين مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوما مع إخطار المستشار ، بشرط أن يكون هذا المحامى قد مارس المهنة مدة لا تقل عن سبع سنين ؛ أما اذا زادت المدة عن أربعة عشر يوما فيشترط موافقة المستشار على الانتداب . وللقاضى الحق

في إجازة عادية لا تتجاوز مدتها شهرين في السنة . ويصح أن يُدب للقيام بالعمل في غيابه أحد المحامين بعد موافقة المستشار .
ولنائب القاضى من الحقوق ما للقاضى ، ولا يصح له مدة ندبه أن يمارس المحاماة في دائرة المحكمة التى يعمل فيها .
٣ — المسجلون أو الكتاب :

القاعدة أن يكون في كل محكمة مسجل واحد لا يصح أن يباشر العمل في محكمة أخرى . والقاضى يعين المسجل من بين وكلاء الدعاوى بعد موافقة المستشار؛ أما عزل المسجل فمن حق المستشار وحده . ويقوم المسجل بمثل عمل الأستاذ في المحكمة العليا أى أنه يحضر الدعاوى وتستأنف قراراته الى القاضى .
وإذا اضطّر المسجل الى التغيب لعذر قهري أو مرض فعليه أن ينتدب عنه أحد وكلاء الدعاوى ممن يصح انتخابهم لوظيفة مسجل ويدفع له أتعابه . فان لم يفعل قام القاضى بذلك واحتسب الأتعاب على المسجل . وللمسجل مرتب إما أن يكون مبلغا ثابتا أو على نسبة الدعوى . وعليه أن يدفع من ذلك مرتبات الكتبة الذين يعينهم لمعاونته في القيام بأعمال المحكمة على الوجه المرضى .

٤ — كبار المحضرين (High Bailiffs) :

القاعدة أن يكون في كل محكمة كبير للمحضرين ، وقد يكون فيها أكثر من واحد ، وقد يجمع المسجل بين عمله وعمل المحضر . والقاضى هو الذى يعين كبير المحضرين بعد موافقة المستشار؛ أما العزل فيكون بأمر المستشار . وكبير المحضرين يعين العدد اللازم من المحضرين ويدفع اليهم مرتباتهم .

محاكم الصلح الجزئية (The Court of Petty Sessions) :

ستتكم عن محاكم الصلح بشئ من التفصيل عند الكلام على المحاكم الجنائية ، ولكننا نجل هنا اختصاصها المدنى :

فلمحكمة الصلح الجزئية اختصاص مدنى فى مسائل قليلة ، أهمها الدعاوى الناشئة عن العقود بين الخدم ومخدوميهم ، وبين أعضاء الشركات الصغيرة

(Friendly Societies)، وتقدير نصيب كل من أصحاب العقارات المطلة على طريق عند قيام السلطات المحلية ببنائه .

وللمحكمة اختصاص أيضا في مواد الفرقة بين الزوجين .

أما اختصاصها شبه المدنى فهو :

(أولا) تقدير التعويض عند نزع الملكية للنفعة العامة، وذلك في حدود معينة .

(ثانيا) التحقيق بناء على طلب وزارة التجارة في حوادث السفن، وهى ترسل عن تحقيقها تقريرا الى هذه الوزارة تبين فيه رأيها .

المحاكم الجنائية

ليس في النظام الانجليزي قانونان منفصلان أحدهما يجمع شتات الجرائم ويقسمها الى أنواع تبعا للعقوبات "قانون العقوبات" وثانيهما لبيان طرق الاجراءات "قانون تحقيق الجنايات" كما في القانونين الفرنسي والمصرى . فالقانون العام مثلا حين يتكلم عن جريمة معينة يحدد طبيعتها وينص على العقوبة والاجراءات التى تتبع في تحقيقها وما يقبل من الأدلة في إثباتها والمحكمة المختصة بنظرها ... الخ وكذلك الحال في القوانين البرلمانية الخاصة ببعض الجرائم .

ويطلق على بعض الجرائم اسم (Felonies) وهى التى تقابل في القانون المصرى الجنايات والجنح الكبرى . ويسمى البعض الآخر (Misdemeanours) ونظيرها في مصر الجنح الصغيرة والمخالفات . وهناك جرائم معدودة يطلق عليها اسم "الخيانة" (Treason) .

وتقسم الجرائم من حيث إجراءات المحاكمة الى : جرائم جزئية (Petty offences) وجرائم اتهامية (Indictable offences)، فالأولى يحكم فيها في نفس جلسة التحقيق وبغير حضور محلفين . أما الثانية فتمتد على دور التحقيق فالإتهام ثم المحاكمة . على أنه قد تكون الجريمة اتهامية أصلا ولكن تحيط بها ظروف كدائرة سن المتهم أو ضعف إدراكه أو تفاهة قيمة الشيء المسروق فتقلل هذه الظروف من أهميتها فيجوز نظرها بجريمة جزئية . ويشترط رضا المتهم في بعض الأحوال على اعتباره أنه ينزل

عن حقّه . وكذلك قد تكون الجريمة جزئية أصلا ولكن تجوز فيها المحاكمة لدى محلفين اذا كانت مما يصح العقوبة فيها بالحبس أكثر من ثلاثة أشهر .

وأساس هذه القواعد كلها هو تسهيل الاجراءات وسرعة الفصل فى الدعوى ؛ فان قاضى الصلح هو الذى يحقق أولا ، فان رأى الجريمة جزئية أو مما يجوز فيها المحاكمة جزئيا وقبل المتهم المحاكمة ، حكم فى الدعوى فورا بعد تحقيقها ؛ وقد يتم ذلك كله فى جلسة واحدة وفى اليوم الاالحق لارتكاب الجريمة . على أن القضاء الانجلىزى بوجه عام سريع البت فى المسائل الجنائية ، فتى وقعت جريمة قام البوليس بالتحرى فيها وجمع المعلومات اللازمة ، ومتى توافر له من الأدلة ما يقوم على اتهام شخص معين قدمها الى قضاة الصلح أو القاضى الجزئى ” فى المدن “ وقد يستصدر منهم أمرا بالقبض والاحضار ، ثم يقوم القضاة بالتحقيق ؛ فان لم تكن الأدلة فى نظرهم كافية جفطت الدعوى ، وإلا فان كانت الجريمة جزئية أو مما يصح فيه المحاكمة الجزئية حكموا فى الدعوى كما أسلفنا ، وإن كانت اتهامية أحيلت الأوراق الى المحكمة الربع السنوية أو الدورية حسب الأحوال ؛ وتعرض فيها على هيئة محلفين بعد صياغة التهمة فى قرار الاتهام وإرفاق القرار بقائمة بأسماء الشهود وملخص شهاداتهم . وبعد الاطلاع على الأوراق وسماع ما يرون سماعه من الشهود يقرر المحلفون ، بعد المداولة ، هل التهمة صحيحة أو فاسدة . فان كان القرار بصحة التهمة نقلت الدعوى الى المحكمة لنظرها . والمشاهد أن الاجراءات فى انجلترا يتلاحق بعضها ببعض على وجه السرعة حتى يحكم فى الدعوى والجريمة ما برحت عالقة بالأذهان .

وتنقسم هذه المحاكم الى :

١ - ابتدائية :

١ - محاكم قضاة الصلح الجزئيين أو محاكم قضاة البوليس الجزئيين

(Summary Jurisdiction or Police courts)

ب - محاكم قضاة الصلح الربع السنوية (Quarter Sessions)

ح - المحاكم الدورية .

و - محكمة الجنايات المركزية بلندن (Central Criminal Court) وهي محكمة (Old Bailey) المشهورة بلندن .

هـ - قسم الأريكة الملكية بالمحكمة العليا (King's Bench division) .

٢ - استئنافية :

١ - قسم الأريكة الملكية (King's Bench Division) .

ب - محكمة الاستئناف الجنائية (Criminal Court of Appeal) .

ح - مجلس اللوردات :

(١ ، ب) المحاكم الجزئية والمحاكم الربع السنوية :

قضاة هذه المحاكم هم قضاة الصلح إلا في العاصمة وبعض المدن الكبرى حيث يحمل محلهم قضاة يعينهم وزير الداخلية (Magistrates) من المحامين الذين مارسوا المهنة خمس سنوات على الأقل . ولا فرق بين الطائفتين سوى أن المحكمة تتعقد من قاض جزئي واحد في حين يشترط القانون حضور اثنين من قضاة الصلح على الأقل . ويقسم قضاة الصلح المقاطعة التي يعينون فيها الى دوائر، ويعمل في كل دائرة قضاة الصلح الذين يقيمون فيها عادة . وتعقد في كل دائرة محكمة تسمى المحكمة الجزئية ولا يحضرها محلفون . وهي تتعقد كل أيام الأسبوع ما عدا الآحاد والأعياد لتنظر في الجرائم الجزئية وبعض الجرائم الاتهامية برضاء المتهم . وتسمى هذه المحاكم اذا عقدها قاض جزئي محاكم القضاء الجزئي ، وفي العاصمة تسمى محاكم بوليس العاصمة (Metropolitan Police Courts) .

ويعقد قضاة الصلح في كل مقاطعة جلسة في عاصمتها أو إحدى مدنها مرة كل ربع سنة، وتسمى لذلك المحكمة الربع السنوية . وهي تعقد بحضور اثنين من قضاة الصلح على الأقل ، ويرأسها أقدمهم أو من ينتخبونه لذلك . وبعض المدن

الهامة وبعض الأقسام في بعض المدن لها محاكم ربع سنوية خاصة بها تخرجها عن اختصاص محكمة الكونتية الربع السنوية . وتسمى هذه المحاكم (Borough Sessions) ويعين لها وزير الداخلية قاضيا من المحامين الذين مارسوا المهنة خمس سنوات على الأقل ويسمى (Recorder)، ويجلس ومعه محلفون، أى أنه وحده ينوب عن قضاة الصلح .

وتختص المحاكم الربع السنوية بالحكم في الجرائم الاتهامية ما عدا بعض الجرائم التي جعلت من اختصاص المحاكم الدورية ومحكمة الجنايات الكبرى بالعاصمة وهي الخيانة والتحريض على الثورة والمؤامرات والقتل والحريق والرشوة والتزوير وشهادة الزور وسرقة السندات وإتلافها والقذف والإغواء والزواج بالمحرّمات وجرائم التفاليس وإخفاء ميلاد الأطفال والطعن في الأديان وجرائم أخرى منصوص عليها في بعض القوانين .

وكان الأصل أن المحاكم الدورية هي صاحبة الاختصاص العام بنظر جميع الجرائم في الكونتيات، وكانت تسمى محكمة إخلاء السجون وسماع الدعاوى والفصل فيها نسبة الى التفويضين الصادرين لها بذلك . وهذا الاختصاص العام كان يشمل ما تنظره المحاكم الربع السنوية . ولكن تم فصل اختصاص أحدهما عن الأخرى في مرحلتين :

أولا — حدّد قانون المحاكم الربع السنوية لسنة ١٨٤٢ اختصاص هذه المحاكم فأخرج منه الجرائم التي أشرنا إليها آنفا .

ثانيا — صدر في سنة ١٨٨٩ قانون تخفيف العمل على المحاكم الدورية؛ فنع هذه المحاكم من نظر ما هو من اختصاص المحاكم الربع السنوية إلا بإذن خاص من المحكمة العليا متى كان للدعوى أهمية خاصة . وبذلك تحدّد اختصاص المحاكم الربع السنوية .

وللمحاكم الربع السنوية اختصاص استثنائي عن أحكام المحاكم الجزئية اذا كان الاستئناف خاصا بالوقائع . وهو مقيد بشروط ؛ إذ يجب أن يكون استئناف الحكم من محكوم عليه في حكم صادر بالحبس ، وأن يكون المتهم قد اعترف بالجريمة أو بالوقائع المكونة لها . أما الاستئناف بسبب تطبيق القانون فيرفع الى قسم الأريكة الملكية .

وقضاة الصلح والقضاة الجزئيون هم الذين يقومون بتحقيق جميع الجرائم ما عدا حوادث الموت المشتبه فيه ، إذ يتولى التحقيق فيها «الكورونر» . ويصح التحقيق بحضور قاضي صلح واحد في جميع الأحوال .

الشروط التي يجب توافرها في قاضي الصلح :

١ — أن يكون من الأعيان المقيمين في دائرة الكونتية التي يعين فيها .

٢ — ألا يكون صدر عليه حكم في جنائية أو إفلاس .

كيفية التعيين :

١ — أن يرسل حاكم الكونتية الإداري (Lord Lieutenant) كشفا الى وزير

الحقانية بالأعيان الذين يصح تعيينهم ، وهو يستشير في ذلك لجنة مؤلفة من أعيان المديرية أو يستشير مجلس المديرية .

٢ — يختار وزير الحقانية عددا من هؤلاء ويرفعه في كشف الى الملك .

٣ — ينعم الملك عليهم بلقب قاضي الصلح ؛ وهذا اللقب نفري فلا يتناول صاحبه مرتبا .

٤ — من قبل القيام بهذا العمل حلف يميناً بطاعة الملك وأداء عمله بالذمة والصدق أمام وزير الحقانية أو في جلسة علنية بالمحكمة الربع السنوية أو المحكمة الكبرى ، فيصبح بعد ذلك مفوضاً من الملك بتحقيق الجرائم والحكم فيها ورعاية الأمن العام وأداء أعمال إدارية أخرى ، وذلك في دائرة الكونتية المعين فيها .

ولا تتحلل عن قضاة الصلح صفتهم الا بالوفاة أو بعزلهم بناء على إشارة وزير الحقانية لسوء السلوك .

ويعتبر بعض الموظفين قضاة صلح بحكم وظيفتهم ومنهم وزير الحقانية وقضاة المحكمة الكبرى والعمدة. وتجرى العادة بأن يعين قاضى الكونتية قاضى صلح أيضا.

كتاب الصلح (The Clerks of the Peace).

لما كان العلم بالقانون لا يشترط فى قضاة الصلح فانه يعين فى كل محكمة كاتب بالشروط الآتية :

- ١ - فى المحاكم الجزئية - يجب أن يكون الكاتب المرشح للتعين وكيل دعوى مارس المهنة خمس سنوات على الأقل .
- ٢ - فى المحاكم الربع السنوية - يجب أن يكون محاميا مارس المهنة ١٤ سنة على الأقل أو وكيل دعوى لدى المحكمة الكبرى مارس المهنة من ٧ الى ١٤ سنة أو كاتب محكمة جرتية مارس المهنة مثل هذه المدة .

مهمة الكاتب :

يقوم الكاتب بارشاد قاضى الصلح فى النقاط القانونية ، وقد يناقش الشهود ووكلاء الدعوى فى الجلسة، ويشترك مع قضاة الصلح فى المداولة .
والذى دل عليه العمل هو أن قضاة الصلح لا يلبثون مع ممارسة العمل أن يحذقوا عملهم القانونى، إذ أن الحديث منهم يجلس عادة مع الأقدمين ويحضر مناقشاتهم ويسمع مايدلى به الكاتب من الارشادات القانونية . ويطبع الآن كتاب لإرشاد قضاة الصلح فى جميع أعمالهم القانونية ويسمى (Stone's Justices' Manual) ويحدد طبعه كل عام . وقد نجح هذا النظام أتم نجاح فى الأقاليم؛ أما فى المدن فقد استعاض منه نظام القضاة (Magistrates) كما أشرنا الى ذلك، ولا خلاف بين عملهم سوى أن الجلسة فى المدن تعقد بحضور قاض واحد .

إدارة محاكم الصلح :

ترجع إدارة هذه المحاكم الى وزير الداخلية لا وزير الحقانية؛ والسبب فى ذلك اختصاص قضاة الصلح بادارة البوليس ورعاية الأمن العام التى هى أهم أعمال وزير

الداخلية، فهو الذى يشرف على إدارة هذه المحاكم وترتيب العمل فيها ومراقبة سيره، وهو الذى يعين القضاة الجزئيين فى المدن . ولكن لوزير الحقانية من ناحية أخرى دخل فى أعمال هذه المحاكم، فإليه يرجع تعيين قضاة الصلح، وبأسمه تصدر لوائح أصول المحاكمات .

ح - المحاكم الدورية :

سبق أن شرحنا نظامها واختصاصها المدنى . أما اختصاصها الجنائى فانها تستمد من التفويضين الملكيين اللذين أشرنا اليهما . ويسافر الى كل دائرة قاض من قضاة الأريكة الملكية ثلاث مرات فى العام : فى الصيف والخريف والشتاء، إلا فى بعض الدوائر حيث تعقد المحكمة مرتين فى السنة فقط، وإلا فى مدينة ليفربول وماثيستر وليدز حيث تعقد المحكمة أربع مرات، يذهب إليها فى مرتين قاضيان وفى مرتين قاض واحد .

واختصاصها الحكم فى الجرائم الاتهامية إلا ما دخل منها فى اختصاص المحاكم الربع السنوية .

د - محكمة الجنايات المركزية بلندن :

لأهمية مدينة لندن رُتبت لها محكمة خاصة لتحكم فى الجرائم الاتهامية التى تقع فيها وفى كوتتيسة مدلسكس وبعض أجزاء من كونتيكات أسكس وكنت وسرى — وكلها متاخمة للندن — وسميت محكمة الجنايات المركزية بلندن، وكان إنشاءها

فى سنة ١٨٣٤

ويدخل فى اختصاصها أيضا الجرائم التى تقع فى السفن الحاملة للعلم الانكليزى فى عرض البحار، كما قد يحيل عليها قسم الأريكة الملكية بعض الدعاوى للنظر فيها مما هو خارج عن دائرة اختصاصها .

وقضاة هذه المحكمة هم من قضاة المحكمة العليا كما أنه يعتبر من قضاتها أيضا بحكم وظائفهم كل قاض سابق من قضاة المحكمة العليا ووزير الحقانية وكل وزير حقانية سابق، وقضاة محكمة عمدة لندن، وشيوخها ومسجلها .

وجميع هؤلاء متساوون في الرتبة والاختصاص، ولكن ندر أن يقوم العمدة والشيوخ بأى عمل قضائى . والعادة أن يقوم بالعمل فيها قضاة المحكمة العليا فتشكل الجلسة من أحدهم ومعه محققون .

هـ - قسم الأريكة الملكية :

له فى المسائل الجنائية اختصاص لا يقل عن اختصاصه فى المواد المدنية، فهو وريث مجلس العرش القديم فى اختصاصاته الامتيازية ، ولا يزال يحتفظ بشئ غير قليل منها؛ فمن ذلك أنه يستطيع أن يسحب أى دعوى جنائية من المحاكم الأخرى لتنظر أمامه ويكون ذلك باصدار "أمر انتزاع" بناء على سبب من الأسباب الآتية :

١ - أن يُخشى عدم توافر العدالة فى المحكمة الأخرى لأسباب محلية تحمل على التحيز أو لوجود رأى عام متحمس ضد المتهم .

٢ - أن توجد لدى المحكمة الأخرى صعوبة فى إيجاد محلفين .

٣ - أن يُظن أن الدعوى ستتناول نقطة قانونية عويصة أو ذات أهمية خاصة .

ولهذه المحكمة بعد ذلك اختصاص استثنائى وآخر ابتدائى .

فاختصاصها الاستثنائى يلخص فيما يلى :

١ - الطعن فى أحكام المحاكم الجزئية لخطأ فى القانون أو تجاوز الاختصاص

يرفع الى قسم الأريكة الملكية ، وهذا الطلب جائز لكل من له مصلحة فى الدعوى وله إجراءات خاصة .

ب - يرفع التظلم من سير الدعوى أمام المحاكم الصغرى الى قسم الأريكة الملكية، إذ هو قد ورث الإشراف العام على المحاكم الصغرى من محكمة الأريكة الملكية القديمة، فينظر فى التظلم ويأمر بما يرى ويتخذ قراره شكلا من الأشكال الآتية :

١ - "أمر تكليف" بأن يأمر المحكمة الصغرى أن تقوم بالواجب عليها فى نقطة معينة .

- ٢ - "أمر منع" بأن يأمر المحكمة الصغرى أن تلزم حدود اختصاصها القانوني .
- ٣ - "أمر تصدق وانتزاع" بأن يأمر باحضار الدعوى أمامه لنظرها بناء على طلب محكوم عليه أمام المحاكم الجزئية، ويكون ذلك بناء على أن الاجراءات ظاهرة البطلان، أو أن المحكمة تجاوزت في الحكم اختصاصها، أو أنها لم تكن مختصة أصلا بالحكم، أو أن الحكم صدر بناء على وقائع ثبت عدم صحتها .
- وينظر الاستئناف بأنواعه أمام دائرة (Divisonal Court) وهي مكونة من ثلاثة قضاة .

أما اختصاص هذه المحكمة الابتدائي فمجملة :

أولا - أنه قبل إنشاء محكمة الجنايات المركزية بلندن كان قسم الأريكة الملكية هو المختص بالنظر فيما يقع من الجرائم "خianat أو جنائيات أو جنح" في لندن وكونية مدلسكس . ولم بلغ هذا الاختصاص بعد إنشاء المحكمة السالفة، ولكن ندر أن يباشر القسم هذا الاختصاص الآن .

ثانيا - يصح للنائب العام أو لأى فرد أن يرفع الدعوى مباشرة الى قسم الأريكة الملكية عن أى جنحة وقعت فى أى جهة من إنجلترا وويلز متخطيا درجتى التحقيق والاثام . وتسمى هذه الطريقة "الابلاغ الجنائى" (Criminal Information) تمييزا لها عن الاتهام (Indictment) . والعمل بهذه الطريقة نادر، وفائدتها فى الجرائم التى تهم الحكومة بوجه خاص، ويرى فيها من الدقة ما قد يفوت محلفى الاتهام . وحق الأفراد فيها مقيد بقيود خاصة، والأفراد يلجئون اليها عادة فى اتهام موظف بجريمة فى أمور تتعلق بوظيفته . ويسمى المبلغ فى هذه الحالة "الراوى" (Relator) .

ثالثا - قسم الأريكة الملكية هو المحكمة المختصة بمحاكمة حكام المستعمرات وغيرهم من الموظفين العموميين عن جرائم ارتكبت خارج إنجلترا .

و — محكمة الاستئناف الجنائية :

قد رتب هذه المحكمة بقانون صدر سنة ١٩٠٧ ورئيسها قاضى القضاة وقضاؤها هم قضاة الأريكة الملكية . ويصح انعقاد الجلسة بحضور ثلاثة منهم على الأقل ، فان زاد العدد على ذلك وجب أن يكون فرديا لأن الحكم يصدر بالأكثرية .

والى هذه المحكمة تستأنف أحكام المحاكم الربيع السنوية والدورية ومحكمة الجنايات المركزية بلندن وقسم الأريكة الملكية .

ولا يكون الاستئناف إلا عن حكم بالإدانة ، إذ القاعدة أن أحكام البراءة فى الجرائم الاتهامية نهائية . وهذه القاعدة هى من بقايا النظام القديم حين كان الحكم يصدر بناء على الامتحان أو المصارعة ولا يتصور إعادتهما . فلما جاء نظام المحلفين كانوا يعتبرون حكما بين الملك والمتهم فرأيهم لذلك قاطع .

والاستئناف بعد ذلك مقيد بشروط الغرض منها عدم إكثار العمل على المحاكم بغير جدوى ، ولا يستثنى من ذلك إلا الاستئناف لخطأ فى تطبيق القانون . فهذا حق مطلق للتهم ، ولكنه يعرض أولا على أحد أساتذة المحكمة ، فان رأى أن الأسباب غير وجيبة عرضه على القضاة فى غرفة مشورتهم ، فان وافقوا على رأيه فصلوا فيه فورا وإلا أحيل الاستئناف على الجلسة العلنية .

أما الاستئناف لسبب يتعلق بالوقائع فلا يكون إلا باذن محكمة الاستئناف ذاتها أو المحكمة التى أصدرت الحكم . وإذا كان الاستئناف لطلب تخفيف العقوبة وجبت موافقة محكمة الاستئناف عليه ، إلا إذا كانت العقوبة محددة قانونا فلا يصح نظره مطلقا .

ومما يتصل بالمحاكم الجنائية السالفة الذكر ما يلى :

١ — محكمة الكورونر (The Coroner's Court) .

وهذه ليست محكمة بالمعنى العادى وإنما هى فى الحقيقة سلطة تحقيق واتهام . وتوجد واحدة فى كل كونتية ، وكذلك فى بعض المدن وبعض أقسام المدن .

ويرأس جلستها موظف قضائي هو "الكورونر"، ويجلس معه في الغالب محلفون . وهي تنظر في جميع حالات الموت المشتبه فيها وموت المسجونين، فإذا وجدت أن الموت كان بفعل فاعل صح أن توجه الاتهام الى شخص معين لمحاكمته ، ثم تحيل قرارها بالاتهام مع التحقيقات التي أجرتها الى سلطة الاتهام العادية أى محلفي الاتهام، أو توجهه الى شخص مجهول فيبحث عنه البوليس .

وتنظر هذه المحكمة أيضا في مواد العثور على كنوز لتعيين من عثر عليها ومن أخفاها . وفي لندن تختص محكمة الكورونر بتحقيق جميع مواد الحريق التي تحدث بالمدينة .

ب — محاكم الأحداث (The Juvenile Courts) .
للمتهمين الأحداث، وهم الذين تقل سنهم عن ١٦ سنة، محاكم خاصة تتميز بأنها تعقد في غير علانية، فلا يدخل قاعاتها سوى من لهم شأن مباشر في الدعوى وقت نظرها، ولا يسمح لغيرهم بالدخول إلا باذن خاص . والعادة أن تسمع المحكمة بحضور مندوبي الصحف بشرط ألا يكون لأحد منهم غرض شخصي من الحضور .

ويراعى عدم اختلاط المتهمين الأحداث بغيرهم من المتهمين إلا لضرورة قصوى كاشتراك آخرين معهم في الجريمة المنظورة أمام المحكمة .

الفصل الثالث

مجلس اللوردات - محاكم أخرى - ملاحظات عامة

مجلس اللوردات

لمجلس اللوردات اختصاص قضائي واسع ، فهو المرجع الأعلى لجميع الأحكام في إنجلترا ، سواء في ذلك الجنائية منها والمدنية ، ويسمى لذلك "محكمة الاستئناف النهائية" . وله فوق ذلك اختصاص ابتدائي في المسائل الجنائية ، واختصاص شبه مدني .

١ - الاختصاص الابتدائي الجنائي :

١ - يحكم مجلس اللوردات في الدعاوى التي يتولى الاتهام فيها مجلس العموم (Impeachment) ويكون ذلك في الجرائم ذات الأهمية العظمى والأعمال التي لا عقاب عليها في القانون العام أو التي لا تقوم السلطة المختصة برفعها الى المحاكم . والغرض من إعطاء البرلمان هذه السلطة هو في الأصل ضمان الحريات العامة . فهو يستعملها في الحقيقة لمعاقبة كبار الموظفين لمخالفة الدستور أو لإساءة استعمال سلطتهم . على أنه بعد تقرير مسؤولية الوزارة أمام البرلمان صار يكتفى باسقاطها اذا حادت عن الطرق الدستورية . ولم يحدث أن باشر البرلمان هذه السلطة منذ عام ١٨٠٦

ب - يختص مجلس اللوردات بمحاكمة النبلاء (Peers) وزوجاتهم اذا اتهموا بخيانة أو جناية أو بالتستر على إحدى هذه الجرائم . والمجلس يختص بالمحاكمة بعد التحقيق الذي تبشره الهيئات القضائية العادية الى أن تنتهي بقراراتهم فترفع الأمر الى مجلس اللوردات . فاذا كان المجلس منعقدا تشكلت منه محكمة يرأسها أحد اللوردات بتفويض خاص من الملك ويسمى (The Lord High Steward) ، فان لم يعين الملك أحدا عقد المجلس برئاسة وزير الحقانية كالعادة . ولجميع الأعضاء الحق في الحضور ، وهم يعتبرون قضاة في الوقائع والقانون . ولا يمتاز الرئيس عنهم

بشيء سوى أنه هو الذى يدير الاجراءات . ويصح أن يحضر الأشراف الروحانيون الجلسة ولكنهم لا يعطون أصواتهم اذا كانت الجريمة مما يحكم فيها بالإعدام ، بل ينسحبون قبل صدور الحكم اتباعا لتعاليم قانون الكنيسة .

أما اذا رفع الاتهام والمجلس غير منعقد فتتألف محكمة خاصة لنظر الدعوى وتسمى محكمة الرئيس (The Court of the Lord High Steward) فيدعو الرئيس لها جميع اللوردات الزميين دعوة خاصة . والفرق بين هذه المحكمة وبين المجلس منعقدا بصفة محكمة جنائية ، هو أن اللوردات في محكمة الرئيس يعتبرون محلفين فيقضون في الوقائع فقط ويعتبر الرئيس قاضيا يطبق القانون . والحكم يصدر بالأكثرية التي يجب أن تكون اثني عشر صوتا على الأقل ، فيلزم أن يكون الحاضرون ثلاثة وعشرين عضوا على الأقل .

٢ - الاختصاص الاستثنائي :

١ - في المواد الجنائية - حق الاستئناف الى مجلس اللوردات محدود ، فلا يصح رفعه من الدفاع أو الاتهام الا بعد الحصول على شهادة من النائب العام يقرر فيها " أن حكم محكمة الجنايات الاستئنافية يحتوى على نقط قانونية ذات أهمية استثنائية ، وأنه من الصالح العام أن يعاد نظر الاستئناف للحصول على رأى نهائى فيها " .

ب - في المواد المدنية - تستأنف اليه أحكام المحكمة الاستئنافية ، ويجب أن يؤتى اليه بشهادة من اثنين من المحامين بأن هناك وجها للاستئناف .

والقاعدة أن المجلس عند ما ينعقد بصفة محكمة استئناف يجوز أن يحضره جميع الأعضاء . ولكن منذ سنة ١٨٤٤ تقرر عرفا ألا يحضر هذه الجلسة إلا الملمون بالقانون . ويوجد دائما العدد الكافي من كبار رجال القانون في المجلس ، فقد أنشئت طبقة من كبار رجال القضاء يسمون لوردات الاستئناف (Lords of Appeal) وهم يعينون بأمر ملكي من بين المحامين الذين مارسوا مهنتهم ١٥ سنة في إنجلترا

ويلز أو شمال إيرلندا أو أسكتلندا . أو يكونون قد أمضوا سنتين قضاة في المحكمة العليا . ويعطون مرتبا قدره ٦٠٠٠ جنيه في السنة . ويرقون الى مرتبة الأشراف ليحق لهم حضور مجلس اللوردات مدى حياتهم ، ويعينون كذلك أعضاء في المجلس المخصوص ليحق لهم حضور اللجنة القضائية ، بل هم في الحقيقة قضاة العاملين . هذا ووزير الحقانية بحكم وظيفته رئيس مجلس اللوردات ، ولا تتحل عنه العضوية بسقوط الوزارة ، وبذلك يكون بالمجلس عدد من المستشارين السابقين .

وقد نصت قوانين الاختصاص الاستثنائي لمجلس اللوردات على وجوب حضور ثلاثة أعضاء على الأقل من الشاغلين فعلا لوظيفة قضائية أو الذين شغلوا وظائف قضائية كالمستشار والمستشارين السابقين ولوردات الاستئناف . وتشكل الجلسة عادة من خمسة أعضاء ويكون الحكم بعد المناقشة العلنية بالأكثرية . وتتعقد الجلسة لا على الشكل المعروف للحاكم ، وإنما بجلسات المجلس العادية ، فيجلس الرئيس في مكان الرئاسة ، ويجلس الأعضاء على المقاعد العادية ، أما المحلفون وكلاء الدعاوى والشهود فيقفون خارج حرم المجلس ، إذ لا يصح أن يطأ أرض المجلس غير أعضائه .

وتسمع الدعوى بالطريقة العادية . وللمجلس أن يأمر أو يأذن بسماع أدلة جديدة ، إذ الأصل أن الخصوم مقيدون بما قد أثبتوه أمام محكمة الاستئناف . كما أن له الحق في أن يستدعي من يشاء من القضاة للحضور للاستعانة بأرائهم في المسائل القانونية .

٣ - الاختصاص الشبه المدني :

ينظر مجلس اللوردات في المنازعات الخاصة باللقاب الشرف ، فيحيلها على لجنة خاصة ، ويعمل الملك برأى هذه اللجنة . وينظر أيضا في الطعون في انتخابات لوردات أسكتلندا وإيرلندا .



محاكم أخرى :

الى جانب المحاكم التي تكلمنا عنها توجد محاكم أخرى ذات اختصاص استثنائي ، بعضها من بقايا العهد القديم ولم تندمج في نظام المحاكم العادية ، وبعضها أنشئ حديثا للنظر في بعض الشؤون الخاصة . ومن هذه المحاكم ما يعادل في اختصاصه المحاكم العليا ، ومنها ما يوازي في اختصاصه المحاكم الجزئية .

وأهم هذه المحاكم :

١ - اللجنة القضائية بالمجلس الخاص :

The Judicial Committee of the Privy Council.

أنشئت في عام ١٨٣٣ لنظر الاستئنافات المرفوعة الى المجلس الخاص من المحاكم الكنسية ومحاكم الهند والمستعمرات وجزائر بحر المنش وجزيرة مان والمحاكم القنصلية في الخارج . وكان المجلس الخاص قبل ذلك يعين من أعضائه لجنة كلما رفع اليه استئناف . أما الآن فتألف اللجنة القضائية من رئيس المجلس الخاص والمستشار ولوردات الاستئناف الستة ومن غيرهم من أعضاء المجلس ممن يكونون قد شغلوا وظائف قضائية عالية في المملكة المتحدة أو المستعمرات أو الهند . ويصح انعقاد الجلسة بحضور ثلاثة . وقضاها العالمون هم في الواقع لوردات الاستئناف . ويسمى الاستئناف المرفوع الى هذه اللجنة "الاستئناف الى الملك في مجلسه" (appeal to the King in Council) وهذه اللجنة هي المرجع القضائي النهائي لنحو ٣٥٠ مليون نسمة .

وللجنة القضائية اختصاصات أخرى ليست قضائية ، ولكنها تنظر بكافي الدعاوى ، كالفصل في النزاع على ملكية الأراضي الخالية عن الحياة في رودسيا الجنوبية ، والنزاع على الحدود بين ولاية أستراليا الجنوبية وولاية فكتوريا ، والنزاع على حدود بلاد البرادور .

ولذلك قيل إنه ربما أصبحت هذه اللجنة مع الزمن " محكمة التحكيم الدائمة
للإمبراطورية البريطانية" .

٢ - محكمة تحديد أجور السكك الحديدية :

قد أنشئت أول محكمة بقانون السفر بالسكك الحديدية والترع سنة ١٨٨٨
(Railway and Canal Traffic Act 1888) ثم عدلت بقانون السكك الحديدية
سنة ١٩٢١

والغرض من إنشاء هذه المحكمة هو حماية الجمهور من سوء استعمال حقوق
الاحتكار بملاحظة تنفيذ القوانين الخاصة بالسفر بالسكك الحديدية والترع .
ويجلس فيها قاض متدب من المحكمة العليا للرياسة وعضوان من غير القضاة يعينان
بأمر الملك بناء على ترشيح وزير التجارة . وهذه المحكمة من السلطة مالمحاكم العليا
من حيث استدعاء الشهود وطلب المستندات والاطلاع عليها ودخول الأماكن
ومعاينتها وتنفيذ أوامرها .

فاذا قدمت الى إحدهما شكوى من شركة نظرت الشكوى كما تنظر الدعاوى
عادة، ثم تصدر حكمها بما ترى، فهي قد تأمر الشركة بعمل أو الامتناع عن
مباشرة عمل ما ، ولها أن تفرض شرطا جزائيا في حالة عدم تنفيذ ما حكمت به
بحيث لا يزيد ذلك عن ٢٠٠ جنيه يوميا، ولها أن تحكم بالتعويض، ولها أن تحكم
بعدم مشروعية ما قد تفرضه إحدى شركات الملاحة النهرية من أجرة للنقل
أو ضريبة لعبور الترع أو أجرة شحن وتفريغ .

٣ - محكمة عمدة لندن :

(The Lord Mayor's and City of London Court)

وهي تعقد في "جلدهول" (Guildhall) وكانت في الأصل محكمتين منفصلتين
ولكنهما أدمجتا في محكمة واحدة عام ١٩٢٠ والمحكمة الأولى هي أقدمهما تاريخا إذ يرجع
تاريخ إنشائها الى عهد "هنرى الثالث" في أوائل القرن الثالث عشر، وكان قضاتها

أعضاء مجلس البلدية ، وتعقد تحت رئاسة أحدهم وهو المسجل ، فإذا غاب رأسها
المعاون . وكان اختصاصها مدنيا يعادل اختصاص المحكمة العليا ، ويشمل الدائرة
المعروفة في لندن "بالمدينة" حيث المصارف والبيوت المالية الكبرى . أما المحكمة
الثانية فقد أنشئت سنة ١٨٥٢ بقانون يعرف بقانون الديون الصغيرة للمدينة في لندن
(The City of London small Debts Act 1852) وكان يعادل اختصاصها بوجه
عام اختصاص محاكم الكونتيات .

الاختصاص الحالى :

تشارك هذه المحكمة مع المحكمة العليا بالنظر في :

- ١ — الدعاوى المدنية الشخصية مهما علت قيمتها إذا كان موضوع النزاع
كله نشأ في دائرة المحكمة .
- ٢ — الدعاوى المدنية الشخصية التي لا تزيد قيمتها عن خمسين جنيها إذا كان
بعض موضوع الدعوى قد نشأ في دائرة المحكمة أو إذا كان أحد المدعى عليهم يقيم
في دائرة المحكمة وقت رفع الدعوى أو قبل ذلك بستة أشهر .

الاجراءات :

تمتاز هذه المحكمة بسرعة الاجراءات فيها ، فهي تكاد تكون أسرع محكمة في العالم
فصلا في الدعاوى .

القضاة :

وقضاة المحكمة هم : المسجل والمعاون العام وقاض يعينه مجلس البلدية من المحامين
الذين مارسوا مهنتهم سبع سنوات على الأقل ، وعدد من القضاة يعينهم وزير الحقانية .

٤ — محاكم الجامعات :

لكل من جامعتي أكسفورد وكمبريدج محكمة خاصة تسمى " محكمة مدير
الجامعة " (The Vice-Chancellor's Court) واختصاصها مدنى يشمل أعضاء
الجامعة ويخرجهم بذلك من اختصاص المحاكم العادية . ومحكمة جامعة أكسفورد

أوسع اختصاصا من نظيرتها في كبرديج؛ فالأولى تختص بنظر كل دعوى مدنية ترفع على أحد أعضاء الجامعة متى كان مقيا في دائرتها بصرف النظر عن صفة المدعى أو محل إقامته وبصرف النظر عن محل موضوع النزاع . أما محكمة جامعة كبرديج فيشترط في اختصاصها أن يكون طرفا الدعوى عضوين في الجامعة . وزيادة على ذلك فان محكمة جامعة أكسفورد تعتبر نفسها أيضا مختصة بنظر الدعاوى إذا كان المدعى عضوا في الجامعة ومقيا في دائرتها بصرف النظر عن المدعى عليه ومحل إقامته أو محل موضوع الدعوى .



ملاحظات عامة

١ - إقامة الدعوى :

ما يميز به النظام القضائي الانجليزى أن إقامة الدعوى العمومية أيا كان نوعها يقوم بها أى فرد ، ولا يشترط أن يكون مجنيا عليه أو مطالبا بتعويض مدنى ، ويسمى في هذه الحالة "المخبر العام" (The Common Informer) وذلك يشبه الى حد ما نظام الحسبة في الشريعة الاسلامية . واذا باشر أحد الناس الدعوى فانه مكلف بنفقاتها كمصاريف الشهود والمعاينات والأطباء والخبراء وكلاء الدعاوى والمحامين . وفي الجرائم الاتهامية يجب على رافع الدعوى أن يعين محاميا لمباشرتها . وهذا يمنع اندفاع الناس الى إقامة الدعاوى بغير تبصر . ولكن اذا نجح المدعى فان مصاريف الدعوى ترد اليه من خزينة المحكمة وهذا يشجع الواصل من صحة الدعوى .

ولكن البوليس هو الذى يباشر عادة رفع الدعاوى وبخاصة في كل ما هو مغل بالأمم العام . على أن سلطته في ذلك لا تزيد عن سلطة أى فرد . أما من يسمى في إنجلترا بالنائب العام (The Attorney General) فعمله من حيث القضاء الجنائى محدود؛ فهو انما يباشر الدعوى العمومية في الجرائم التى تم الحكومة بوجه خاص :

ومعظم عمله ينحصر في أنه يقوم بعمل المستشار القضائي للحكومة فيما يمس التشريع ، وهو الذى يقوم بالدفاع عنها في هذا الباب أمام مجلس العموم بصفته عضوا فيه وعضوا بالوزارة ، كما أنه محامى الحكومة في الدعاوى المدنية . وله وكيل يسمى الوكيل العام (Solicitor General) وهو مثله عضو في الوزارة ويعاونه في جميع أعماله .

ولكثرة أعمال النائب العام ووكيله — حتى في الجانب المحدود من عمله القضائي الجنائي — يحيل الأمر الى موظف بوزارة الداخلية يسمى المدعى العام (Director of Public Prosecution) وهذا يقوم بهذه الوظيفة بنفسه أو ينوب عنه فيها أحد المحامين إذ لا وكلاء له من رجال القضاء الموظفين لدى المحاكم الجنائية .

٢ — الاستئناف والمعارضة :

إن المحاكم عند نظر الاستئناف غير مقيدة بالحكم الابتدائي في شيء ، فيجوز لها أن تشدد العقوبة ، ولها أن تحكم على المتهم بجرime تطبق على وقائع الدعوى وتكون المحكمة الابتدائية قد أغفلتها ؛ وهذا مما يدعو المتهم الى التفكير جديا في الاستئناف قبل رفعه ، كما أن المحكمة إذا رأت أن المحاكمة الابتدائية كانت ناقصة تقصا شائنا فلها أن تعتبرها كأن لم تكن وتعيد الإجراءات كلها .

وفي تحديد حق الاستئناف يراعى النظام الانجليزي عدم إطالة مدة نظر الدعوى بغير مقتضى . وهذه هي الحال أيضا في المعارضة في الأحكام الغيابية . فهي لا تجوز في الأحكام الاستئنافية مدنية كانت أو جنائية ، إذ أن المحكمة تقضى بناء على الاطلاع على أوراق الدعوى المستوفاة وعريضة الاستئناف التي يجب أن تحوى كل دفاع ؛ ولذلك كان غياب أحد الطرفين في الدعوى المدنية الاستئنافية غير مانع من نظر الاستئناف ، بل إنه في المواد الجنائية لا يصح حضور المتهم إلا باذن المحكمة اذا كان الاستئناف بناء على أسباب قانونية ؛ وبدون هذا الاذن يحضر عنه محاميه فقط .

والمعارضة في الأحكام الابتدائية المدنية لا تجوز إلا باذن أحد الأساتذة في المحكمة . وحق المعارضة مقيد بأحد شرطين : (١) بطلان الاجراءات . (ب) وجود دفع جديد له قيمة في الدعوى . وللاستاذ أن يقيد إذنه بشروط كالزام المدعى عليه بإيداع المبلغ المحكوم به خريضة المحكمة . وعلى كل حال فإن المعارض يلزم بمصاريف المعارضة والمحاكمة الغيابية ، وعليه أن يدفعها مقدما قبل أن يُنظر في طلبه . وإذا غاب المتهم في المواد الجنائية فإن المحكمة إما أن تؤجل الدعوى مع إعادة إعلانه وتأمراً بالقبض عليه وإحضاره ، وإما أن تنظر الدعوى في غيابه ولا تقبل معارضة في هذا الحكم .

٣ — النزول عن الدعوى العمومية :

متى رفعت الدعوى العامة فإنها لا تقف إلا بنزول النائب العام عنها . وحقه في ذلك نهائى لا سلطة للمحكمة عليه . أما الأفراد فليس لهم إلا أن يبدوا رغبتهم في النزول عن الدعوى الى المحكمة وهى تقضى بما ترى ، أو أن يتركوا الدعوى فيبرأ المتهم لعدم قيام الدليل عليه مادام لا يوجد من يمثل الاتهام .

٤ — سقوط الدعوى العامة :

لا تسقط الدعوى العامة في القانون الانجليزى بمضى المدة ، فتمى وجدت أدلة أمكن تحريك الدعوى .

٥ — عقوبة الجلد :

من العقوبات الانجليزية الجلد الذى يحكم به أحيانا كعقوبة إضافية في بعض الجرائم . وهذه الجرائم هى السرقة بإكراه ، واعتياد الإجرام ، والتعيش من الدارة ، ومحاولة الاعتداء على الملك أو إزعاجه . ولا يزيد عدد الجلادات عن خمسين ولا توقع هذه العقوبة على النساء .

الباب السادس

الأمبراطورية البريطانية

الأمبراطورية الأولى — الأمبراطورية الثانية — الأمبراطورية والحرب — الأمبراطورية الثالثة — الهند — مستعمرات التاج والبلاد التي تحت الحماية أو الانتداب — الصلات الاقتصادية بين أجزاء الأمبراطورية — المركز الحالي للأمبراطورية البريطانية — مستقبل الأمبراطورية

إن التطور العظيم الذي تجتازه الأمبراطورية البريطانية والتجارب الخطيرة لتحويل جزء كبير منها الى عصبية من الأمم الحرة المستقلة بعد أن كانت تخضع بصفة مباشرة أو غير مباشرة لإشراف أو حكم إنجلترا، يعتبر بحق من أهم التطورات السياسية في العصر الحاضر. والواقع أن هذه التجارب الجريئة من شأنها أن تسترعى نظر العالم أجمع، كما أنه سوف يترتب على نجاحها أو فشلها كثير من النتائج الخطيرة سواء من الوجهة الأمبراطورية المحضة، أو من وجهة محاولة تنظيم الصلات وحل المشاكل بين مجموعة من الدول بواسطة المناقشات والمؤتمرات، والسعى الى التوفيق بين استقلال كل منها فيما يهملها وحدها وبين تعاون الجميع لتوحيد سياستهم في المسائل الرئيسية المشتركة بينهم : كالدفاع وحفظ السلم وحل المشكلات الاقتصادية .

ولأنه، وإن كان الغرض الأساسي من هذا البحث هو وصف النظام الحالي للأمبراطورية البريطانية والصلوات التي تربط أجزائها بعضها ببعض وإنجلترا، فإنه لا بد لفهم ذلك حق الفهم من استعراض الحوادث الهامة في تاريخ هذا التطور، فضلا عن أن الإلمام بشيء من هذا التاريخ قد يساعد على تصوّر الاتجاه الذي يرجح أن يتخذه هذا التطور في المستقبل، كما أنه من المفيد، من الوجهة العملية، معرفة الوسائل والأساليب التي بواسطتها استطاعت تلك الأجزاء من الأمبراطورية أن توسع دائرة حقوقها حتى وصلت الى درجة المساواة مع إنجلترا نفسها .

يطلق بعض الكتاب اسم "الأمبراطورية الأولى" على الأمبراطورية البريطانية منذ إنشائها الى سنة ١٨٣٧ وهو تاريخ الثورة الكندية . ويسمونها

”الأمبراطورية الثانية“ من ذلك التاريخ الى سنة ١٩٢٦ ؛ وهذا العهد يتميز بمنح الحكم الذاتي لكثير من المستعمرات . ويسمونها ”الأمبراطورية الثالثة“ منذ سنة ١٩٢٦ وهذا هو عهد الاعتراف بالمساواة بين ”الدومينيون“ وبين انجلترا . وسنتيع هذا التقسيم في هذا البحث .

الأمبراطورية الأولى

١ - إن عظمة الأمبراطورية البريطانية الحالية قد تنسى المرء حقيقة تاريخية هامة ، وهى أن إنجلترا لم تدخل ميدان الاستعمار إلا متأخرة وأن غيرها من الدول قد سبقها الى ذلك بنحو قرن . ولذلك أسباب متعددة : منها أنه عند بدء عصر الاستكشافات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر كانت سيادة البحار بيد إسبانيا والبرتغال ؛ وقد منحهما ”البابا إسكندر السادس“ سنة ١٤٩٣ حق الاستكشاف دون غيرها . وكانت إنجلترا حليفة لإسبانيا في ذلك الوقت ؛ فكان من الصعب عليها أن تنازعها هذا الحق على فرض استطاعتها ذلك . ثم إن أسكتلندا لم تكن انضمت بعد إلى إنجلترا ، كما أن سكان إنجلترا لم يكونوا يتجاوزون ثلاثة ملايين . وأخيراً فإن القرن السادس عشر كان في إنجلترا عهد نزاعات دينية وسياسية شديدة استغدت كل جهودها وشغلتها عما عدا ذلك .

لذلك لم يدخل الانكليز ميدان الاستعمار إلا بعد أن قوى أسطولهم الحربى وانفصلت عرى تحالفهم مع إسبانيا في أواخر القرن السادس عشر . وكان أول ما وضعوا يدهم عليه هى نيوفوندلند (Newfoundland) سنة ١٦٠٥ ثم جزائر الأنثيل ثم الشمال الشرقى للقارة الأمريكية .

أطرد هذا الاستعمار بسرعة كبرى نظراً لما جلبه على الانجليز من الأرباح الطائلة والثروة العظيمة سواء من الاتجار في محصولات المستعمرات أو من زراعة الدخان وقصب السكر بها .

وفي البداية على الأقل كان استعمار المناطق الاستوائية في المكان الأول لدى الانجليز، وكان للتوسع فيه أكبر الآثار في إنماء الأمبراطورية . ونظراً لأن الجحوة في تلك المناطق غير ملائم للعامل الأوروبي فقد حذت إنجلترا حذو إسبانيا في الاستعاضة عنهم بالزنج السود . ولذلك عملت على تثبيت أقدامها في جزء من الساحل الغربي لأفريقيا لجعله مركزاً لجمع هؤلاء الزنج وإرسالهم لتشغيلهم في مستعمراتها . وقد كان للحروب شأن كبير في توسيع الأمبراطورية البريطانية ؛ فان إنجلترا في حروبها مع إسبانيا قد سلبتها ما استطاعت سلبه منها من المستعمرات . وكذلك كان شأنها في حروبها مع فرنسا وهولندا حيث غنمت منهما عدة مستعمرات مهمة ككندا ومستعمرة الرأس .

وتتكون الأمبراطورية البريطانية في الوقت الحاضر من : (١) المملكة البريطانية المتحدة وشمال إيرلندا . (٢) مستعمرات التاج والبلاد التي تحت الحماية أو الانتداب وإدارتها بيد وزارة المستعمرات أو وزارة الخارجية أو البحرية . (٣) أمبراطورية الهند تحت إدارة وزارة الهند . (٤) الدومينيون وهي : كندا — زيلندا الجديدة — استراليا — جنوب أفريقيا — إيرلندا الحرة — نيوزيلندا — رودسيا الجنوبية .

٢ — ولم تدخل إنجلترا ميدان الاستعمار لأغراض إنسانية كتمدين الشعوب المتأخرة ولا لفائدة المهاجرين الأوروبيين بل سعيًا وراء الربح من الاتجار في محاصيل المستعمرات والحصول على ما تحتاج اليه من المواد الأولية وإيجاد حولة لأسطولها التجاري وسوق لتصريف محاصيلها ومصنوعاتها . ولا يقصد من ذكر هذه الحقيقة توجيه اللوم الى إنجلترا ؛ فانها لم تكن في ذلك إلا متبعة للروح الذي كان سائدا في ذلك العصر، ولم تكن تلك الأغراض تختلف عن أغراض سائر الدول المستعمرة وقتئذ .

يؤيد ما ذكرناه من أن إنجلترا لم تدخل ميدان الاستعمار إلا سعيًا وراء الربح ، السياسة الاقتصادية التي اتبعتها نحو مستعمراتها والتي كانت ترمي الى تقييد حرية

المهاجرين الاقتصادية في الدائرة التي تتفق مع مصلحتها . فقد كانت القوانين التي أصدرتها إنجلترا تقضى باحتكارها للتجارة الخارجية للمستعمرات بالنسبة لأهم المحاصيل . فمثلا كان من المحرم على المستعمرات تصدير الدخان والسكر والقطن الخام والأصباغ الطبيعية ... الخ الى غير إنجلترا ، ثم أضيف الى ذلك فيما بعد النحاس ومواد بناء السفن الخ . كذلك كانت بعض القوانين تحرم نقل ما يصدر من المستعمرات أو ما يرد اليها على غير السفن الانجليزية ، وبعضها كان يحرم على المستعمرات إنشاء بعض الصناعات التي قد تنافس الصناعات الانجليزية كصناعة الحديد مثلا . وبعضها كان يحرم على المستعمرات تصدير بعض المصنوعات التي قد تزاخم المصنوعات الانجليزية كالمنسوجات الصوفية مثلا . وهذه القيود كانت بطبيعة الحال تضايق المستعمرات ، وكانت من العوامل القوية التي أدت الى الثورة الأمريكية وانفصال الولايات المتحدة عن الامبراطورية .

٣ - واذا كانت إنجلترا قد حرصت من أول الأمر على أن تكون صلتها الاقتصادية بالمستعمرات وثيقة ، كما تقدم ، فان مستعمراتها ، وعلى الأخص تلك التي يسكنها المجلس الأبيض ، كانت تتمتع منذ البداية بشيء من الحرية السياسية . وكانت القاعدة العامة المتبعة أن يعاون الحاكم العام الذي يعينه الملك مجلسان . أحدهما يعين الحاكم أعضاءه باسم الملك ، وكلهم أو جلهم من كبار الموظفين في المستعمرة ، ويقوم هذا المجلس مقام المجلس الأعلى . أما المجلس الثانى أو الأدنى فكان ينتخب على أسس ضيقة ، إذ كان يقصر حق الانتخاب أحيانا على المسيحيين وأخرى على البرتستانات وتارة على الأوربيين دون الأهالى . وكانت السلطة التشريعية بيد هذين المجلسين مع كثير من القيود من حيث الموضوعات الداخلة في اختصاصهما ومن حيث سلطة الحاكم العام في وقف أى تشريع لا يوافق عليه .

لذلك يمكن القول بأن المستعمرات الانجليزية القديمة كانت على العموم تتمتع بقسط غير قليل من الاستقلال الادارى والتشريعى فى كل ما يتعلق بالشؤون المحلية .

غير أنه يكون من الخطأ التغالى في تقدير الدور الذى كانت تلعبه مجالسها النيابية ؛ لأن الحاكم العام كان له حق وقف القوانين التى لا يوافق عليها . هذا الى أن تأثيره كان كبيرا فى المجلس الأعلى ؛ لأنه هو الذى يعين أعضاءه باسم الملك ، كما أن أكثر الأعضاء كان من الموظفين الخاضعين لسلطته . ثم إن سلطة تلك المجالس النيابية كانت محدّدة فى الدساتير التى تمنحها إنجلترا لها . وفوق ذلك فإن البرلمان الانجليزى كان يُعتبر برلمان الأمبراطورية ليسّ ما يشاء من القوانين التى تسرى فى أنحائها ، وكانت المجالس التشريعية فى المستعمرات ليس لها إلا مركز ثانوى بالنسبة لمركزه . ثم إن حكومة إنجلترا ، فضلا عن سلطتها غير المباشرة على التشريع فى المستعمرات بواسطة الحاكم العام ، كانت لها سلطة مباشرة بواسطة حق (disallowance) وهو حق لإبطال أى قانون تصدره المستعمرة حتى بعد موافقة الحاكم العام عليه ؛ وكذلك بواسطة حق (reservation) وهو الذى يقضى على الحاكم العام فى أحوال معينة فى الأمور الهامة بأن يرسل القانون الى إنجلترا للتوقيع عليه من الملك شخصيا . وبما أن الملك يعمل بمشورة وزرائه فى إنجلترا فانهم اذا رأوا فى القانون ما ينافى مصلحة الأمبراطورية أشاروا على الملك بعدم التوقيع عليه .

وبما يستحق الملاحظة أن سلطة إنجلترا فى مستعمراتها لم تكن استبدادية ؛ لأن الذى يستعملها هو الحاكم العام ، وهو مسئول لدى وزير المستعمرات ، وهذا بدوره مسئول لدى البرلمان الانجليزى الذى يستطيع محاسبته على أى عمل قد يرى فيه ظلما للمستعمرة أو إضرارا بالمصالح الامبراطورية . وفائدة هذه الرقابة بالنسبة للمستعمرات تتوقف طبعا على الروح الذى كان سائدا فى البرلمان الانجليزى والدرجة التى يضع فيها مصالح المستعمرة بالنسبة لمصالح الأمبراطورية .

وعلى كل حال فما لا شك فيه أن الحزبات التى كانت تتمتع بها المستعمرات البريطانية من أول الأمر تفوق بكثير ما كانت تتمتع به المستعمرات التابعة للدول الأخرى .

وهناك كثير من الأسباب أدّى الى ترك هذه الحزمية المقيدة للمستعمرات البريطانية : منها بعدها عن انجلترا وتشتتها على وجه الأرض مما يجعل من الصعب تركيز حكمها في لندن ؛ لذلك أدرك الانجليز بسرعة ضرورة ترك قسط غير قليل من حرية التصرف في الادارة والتشريع للحاكم العام يعاونه نوع من المجالس النيابية . ومنها ان كثيرا من هذه المستعمرات كان يسكنها أوروبيون وعلى الأخص انجليز ؛ وهؤلاء كانوا يصرون على أن يكون لهم أثر في حكومة البلاد التي اختاروها وطنا جديدا لهم . ولا ينبغي أن ننسى أن القرن السابع عشر ، وهو القرن الذي ابتدأ فيه الاستعمار الانجليزي ، كان العصر الذي انتشرت فيه مبادئ الحرية والفردية في انجلترا ؛ فلم يكن من الممكن أن ينزل المهاجرون الانجليز في أوطانهم الجديدة عن الحريات التي كانوا يتمتعون بها في انجلترا قبل هجرتهم . ولذلك فانهم كانوا في كثير من الأحيان يستثمرون الحق الذي نصت عليه "الماجنا كارتا" من أن فرض الضرائب لا يجوز إلا بموافقة البرلمان ، لمضايقه الحاكم العام اذا ما وقف تنفيذ قانون يرويه في صالحهم ، فيكون جوابهم على ذلك رفض الميزانية أو إلغاء مرتب الحاكم العام . وقد يكون من الأسباب أيضا أن المستعمرات البريطانية لم ترسل في أى وقت من الأوقات ممثلين لها في البرلمان الانجليزي ، كما تفعل بعض المستعمرات الفرنسية وكما اتبع بعد ذلك مع إيرلندا عند ضمها . ثم إنه من المعروف أن الانجليز ، حتى في انجلترا نفسها ، لا يميلون الى جمع السلطة في يد الحكومة المركزية ، بل يفضلون ترك قسط كبير منها للأقاليم ؛ فليس من الغريب أن يتبعوا ذلك في حق المستعمرات وهي أبعد عن لندن .

٤ — وقد كانت بعض الأسباب المتقدمة من العوامل القوية التي أدت الى الحركة التي كان غرضها تقوية هذا الاستقلال وتوسيع دائرته من عهد قديم . وقد ابتدأت هذه الحركة في الولايات الأمريكية ، اذ اشتد فيها التذمر من تسلط البرلمان الانجليزي على شؤونهم الخاصة ، وقامت فيها حركة ثورية كان من نتائجها أن أصدر البرلمان الانجليزي قانونا في سنة ١٧٧٨ (Taxation of Colonies Act)

ينص على أنه ليس له في المستقبل أن يفرض ضرائب أو رسوما تسرى على المستعمرات الأمريكية ؛ وبذلك كُفّل الاستقلال المالي لتلك المستعمرات . غير أن ذلك جاء متأخرا فلم يَحُلْ دون استفحال الثورة وانفصال تلك المستعمرات عن الأمبراطورية . وكان لذلك تأثير عظيم في مستقبل السياسة الاستعمارية البريطانية .

عند ما استولى الإنجليز على كندا كان سكانها من الفرنسيين الكاثوليك ؛ غير أن استقلال الولايات الأمريكية النائرة غير من هذا المركز ؛ فان كثيرين من الإنجليز سكان تلك الولايات ، احتفاظا بولائهم لإنجلترا ورغبة في البقاء تحت حكمها ، هاجروا من تلك الولايات الى كندا حيث استوطن أكثرهم شمالها وبعضهم استوطن الجنوب وسط الفرنسيين . وبالرغم من أن الولاء هو الذي دفع هؤلاء الى التزوج الى كندا فسرعان ما قام النزاع بينهم وبين الحاكم العام على السلطة ، وشاركهم في ذلك الفرنسيون . وقد أخذ النزاع يطرد في الشدة حتى سنة ١٨٣٧ حيث قامت ثورة في كندا الفرنسية وفي بعض مقاطعات كندا الإنجليزية احتجاجا على تسلط الحاكم العام . ومع أن الثورة كانت صغيرة وغير منظمة ولم يكن من الصعب إنحادها فإن أهميتها كانت كبيرة ؛ إذ أنها دلت على أنه اذا لم تبادر إنجلترا بإدخال إصلاحات حاسمة ترضى تلك المستعمرة فسيكون مصيرها كمصير الولايات الأمريكية : الثورة ثم الانفصال .

لذلك أرسلت إنجلترا في سنة ١٨٣٨ الى كندا لجنة تحقيق تحت رئاسة " اللورد درهام " (Durham) لفحص أسباب التذمر واقتراح الإصلاحات اللازمة ؛ فقامت اللجنة بمهمتها وقدمت تقريرها في سنة ١٨٣٩ . وهذا التاريخ ذو أهمية عظمى في تاريخ الأمبراطورية ، إذ يعتبر محدد المبدأ ما يسمى بالأمبراطورية الثانية .



الامبراطورية الثانية

١ - ذكرت لجنة "دراهم" في تقريرها أنه لا يمكن حكم الانجليز في المستعمرات إلا بنفس المبادئ التي يحكم بها الانجليز في انجلترا ؛ ولذلك أوصت بمنح الحكم الذاتي للمستعمرات الكبيرة وإدخال النظام البرلماني فيها كما هو معمول به في انجلترا ، فتعين الوزارة من الأكثرية وتكون مسئولة أمام المجالس النيابية ، على أن يقصر اختصاص تلك المجالس على المسائل المحلية . وأوصت بعدم تقديم أية معونة للحاكم العام في خلافاته مع المجالس النيابية فيما لا يمس صلة المستعمرة بالامبراطورية . قبلت حكومة الأحرار الانجليزية التي كان يرأسها " اللورد ملبورن " توصيات اللجنة ونجحت رغم المعارضة الشديدة من جانب المحافظين في إصدار تشريع يتفق مع هذه التوصيات سنة ١٨٤٠

ومنذ ذلك الحين كانت كندا دائما على رأس المستعمرات في التمسك بحقوقها والاعتراض على أى تدخل من انجلترا في شؤونها ، وكان لها أثر كبير في تطور الامبراطورية ؛ لأن كل حق نجحت في الحصول عليه كانت تضطر انجلترا لمنحه سائر المستعمرات التي يسكنها الجنس الأبيض . ولذلك فإن انجلترا بعد أن منحت كندا الحكم الذاتي اضطرت الى أن تمنحه تدريجيا سائر المستعمرات ، فقررت منحه في سنة ١٨٤٨ (New Brunswick & New Scotland) وفي سنة ١٨٥٠ جزيرة البرنس إدوارد . وفي سنة ١٨٥٢ نيوزيلندا . وفي سنة ١٨٥٥ نيوزيلندا وتاسمانيا وجنوب ويلز الجديدة (استراليا) وفكتوريا (استراليا) . وفي سنة ١٨٥٦ جنوب استراليا . وفي سنة ١٨٥٩ كوينزلند (استراليا) . وفي سنة ١٨٧٢ مستعمرة الرأس - وفي سنة ١٨٩٣ استراليا الغربية وناثال .

فكان يمتاز النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما تقدم ، بإعطاء الحكم الذاتي للمستعمرات التي يسكنها الجنس الأبيض ، وهذا أيضا هو الميز الرئيسي للامبراطورية الثانية .

وقد سار بجانب حركة منح الحكم الذاتي حركة أخرى وهي حركة انضمام بين المستعمرات المتجاورة والمشاركة في المصالح . ففي سنة ١٨٦٧ أنشئ دومينيون كندا يضم أربع مستعمرات تحت دستور اتحادي (federal) وأضيف إليها فيما بعد ست مستعمرات أخرى .

وفي سنة ١٩٠٠ صادق البرلمان الانجليزي على دستور اتحاد استراليا تحت نظام اتحادي أيضا .

وفي سنة ١٩١٠ انضمت مستعمرات الترنسفال والأورانج وناتال الى مستعمرة الرأس لتكوين جنوب أفريقيا وهي حكومة موحدة على ضد ما حصل في استراليا وكندا .

وبهذه المناسبة يحسن أن نذكر أن أصل الدساتير السائدة في المستعمرات البريطانية على اختلاف أنواعها متباين ؛ فبعضها يرجع الى أمر ملكي (Letters Patent) مثل دستور نيوفونلند ومالطا ، وبعضها يرجع الى قوانين سنها البرلمان الانجليزي مثل دستور كندا واستراليا وجنوب أفريقيا ، وبعضها الى معاهدات مثل دستور إيرلندا الحرة ، وبعضها الى مجرد تعليمات تصدرها حكومة لندن الى الحاكم العام للمستعمرة . غير أن كل هذه القوانين الدستورية تتفق في أنها تخضع لسلطة البرلمان الانجليزي الذي له الحق في تعديلها . ومع ذلك فانه يكون من الخطأ أن يستنبط من ذلك أن سلطة البرلمان الانجليزي مطلقة في تعديل تلك الدساتير ، لأن بعضها ينص على إمكان تعديلها بإجراءات معينة من غير تدخل البرلمان الانجليزي . ففي هذه الحالات يعتبر البرلمان الانجليزي كأنه نزل عن حقه في التعديل . ولزيادة الإيضاح نذكر أن دستور اتحاد كندا الصادر به قانون من البرلمان الانجليزي في سنة ١٨٦٧ لا يعطى برلمان كندا حق تعديله ؛ ولذلك فان أى تعديل يراد إدخاله عليه يجب أن يصدر به قانون من البرلمان الانجليزي كما حصل في سني ١٨٧١ ، ١٨٧٣ ، ١٨٧٥ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٥ ، ١٩١٦ . ويرجع السبب في ذلك الى أن دستور كندا أقدم دساتير المستعمرات المستقلة ، وعند إصداره لم تكن الحركة الديمقراطية أو القومية

قد بلغت حدا كبيرا . واذا كانت كندا لم تعمل على الحصول على حق تعديل الدستور فيما بعد ، فذلك لأن ولاية كويبك (Quebec) ، وهى من أهم ولايات كندا وسكانها من الفرنسيين الكاثوليك ، تحرص على الاحتفاظ بهذه الحالة خوفا من أن يعمل برلمان الاتحاد على إقلال سلطة الأقاليم إذا كانت له سلطة تعديل الدستور ، وبذلك قد يحرمها ما يتمتع به من المزايا الدينية والتعليمية . على أنه يجب أن يلاحظ أن إنجلترا كانت دائما تظهر استعدادها لإصدار أى تشريع بتعديل الدستور الكندى كلما طلبت كندا منها ذلك ما دام التعديل لا يؤثر فى صلتها بالأمبراطورية ولا فى حقوق أهل الأقاليم دون رضاهم .

أما فى أستراليا فان الدستور الذى صدر به قانون (Commonwealth of Australia Constitution Act) سنة ١٩٠٠ كان أوسع من دستور كندا لأنه جاء بعده بمدة طويلة بلغ أثناءها التطور الديمقراطى فى أستراليا حدا أكبر مما كان عليه فى كندا سنة ١٨٦٧ وهذا يتبين من طريقة تحضير هذا الدستور ؛ فقد أعدّه ممثلو المستعمرات التى يراد أن يتكوّن منها الاتحاد ، ثم عرض على الشعب الأسترالى بطريقة الاستفتاء العام ، وبعد ذلك كله تدخل البرلمان الانجليزى للوفاقة عليه وإصدار تشريع به دون أى تغيير ، إذ رفض ممثلو أستراليا ذلك بتاتا . وقد جعل حق تعديل هذا الدستور من اختصاص البرلمان الأسترالى على شرط أن يوافق الشعب الأسترالى على التعديل باستفتاء عام . على أن المفسرين يرون أن سلطة أستراليا فى تعديل دستورها ليست مطلقة ، فهى لا تشمل التعرض للصلة التى بينها وبين إنجلترا بل تقتصر على الصلات الدستورية بين أجزاء الاتحاد ؛ وحق فى هذا فانها لا تشمل إلغاء الاتحاد وإعادة الاستقلال لأجزائه دون موافقة البرلمان الانجليزى ، أى إن التعديل يجب ألا يمس نظام الاتحاد الحالى .

ومما ساعد على التساهل فى إعطاء هذه الحقوق أستراليا ، فضلا عما تقدم ، تطوّر الروح الاستعارى فى إنجلترا نفسها وعدم وجود أقلييات فى أستراليا تحتاج للحفاظة على حقوقها كما هو الشأن فى كندا .

أما في جنوب أفريقيا فإن قانون سنة ١٩٠٩ (South African Constitution Act 1909) الذى سن دستورها قد منح برلمانها حق تعديل دستورها ماعدا بعض المسائل التى تحتاج لموافقة الملك ؛ وذلك لأن الجنس الأبيض أقلية في جنوب أفريقيا ولكنه يميل الى التسلط على الجنس الأسود . وهذا يجر دائما الى متاعب ومشاكل ، فلزم هذا الاحتياط لحماية الأهالى السود . فمثلا في مستعمرة الرأس كان لجميع الأهالى قبل تكوين جنوب أفريقيا حق الانتخاب على حين يقصر هذا الحق في سائر الأقاليم على البيض ؛ فلم تر انجلترا من العدل أن تترك لجنوب أفريقيا دون موافقتها حق تعديل دستورها تعديلا يزرع من السود هذا الحق المكتسب .

أما سائر الدومينيون والمستعمرات التى نمتتت بقسط واسع من الحكم الذاتى فان حقوقها في تعديل دساتيرها متفاوتة . ويمكن القول بوجه عام إن هذه الحقوق تكون أوسع كلما كان الدستور أحدث . على أن هذه الحقوق مقيدة دائما بما يضمن المحافظة على صلة المستعمرة بانجلترا .

٢ — يتبين مما تقدم الخطوة الكبيرة التى خطتها تلك المستعمرات بحصولها على الحكم الذاتى . وفى الواقع أن ذلك قد أرضى فيها روح القومية لمدة طويلة مما جعل انجلترا تطمئن اليها وتبتدئ تدريجا فى سحب حماياتها من معظمها ابتداء من سنة ١٨٧٠ تاركة لها تنظيم الدفاع البرى عن نفسها على أن يظل الدفاع البحرى بيد انجلترا .

غير أن الحكم الذاتى ، فى مبدئه على الأقل ، لم يكن استقلالا تاما فى الادارة والتشريع ؛ فان تسلط انجلترا كان لا يزال على الأمبراطورية كبيرا ؛ فقد ظل البرلمان الانجليزى برلمان الأمبراطورية ومركزه فوق مركز برلمانات المستعمرات يسرى تشريعه عليها جميعا . وكان قانون (Colonial Laws Validity Act) سنة ١٨٦٥ ينص على بطلان أى تشريع يصدره برلمان إحدى المستعمرات اذا كان مخالفا لنصوص أى قانون انجليزى . كذلك لم يكن يجوز للمستعمرات التشريع فى مسائل القانون الدولى الخاص أو العام . وذلك لأن البرلمان هو صاحب الحق فى هذا

التشريع من جهة، ومن جهة أخرى فإن قصور تشريع المستعمرات عن أن يسرى على ما وراء حدودها قد أوقعها في الحرج عند ما أنشأت سفنا حربية؛ لأن قوانينها لم تكن تسرى على ما يصدر من بحارة أو ضباط هذه السفن خارج المياه المحلية . وإنه وإن كانت إنجلترا منذ سنة ١٨٣٨ قد جرت على عدم استعمال حق البرلمان الانجليزى فى إصدار أى تشريع يسرى على المستعمرات إلا عند الضرورة القصوى احتراماً لاستقلال البرلمانات الجديدة فقد ظل حق البرلمان الانجليزى فى ذلك من الوجهة الدستورية كما كان .

على أن حركة منح الحكم الذاتى لم تشمل جميع المستعمرات الانجليزية؛ إذ بقي تسلط الحاكم، تحت إشراف وزارة المستعمرات، سائداً فى شؤون كثير من المستعمرات بدرجات متفاوتة حسب درجة الرق التى وصلت إليها المستعمرة كما هو الحال فى الهند وفى المستعمرات الإفريقية والجزائر التابعة لإنجلترا .

٣ — ذكرنا فيما تقدم حركة الانضمام التى أدت الى تكوين اتحاد كندا واتحاد استراليا وجنوب أفريقيا . وقد كان لهذه الخطوة أهمية عظيمة فى تطور الامبراطورية، فبعد أن كانت هناك عدة مستعمرات صغيرة مشتتة ليس لإحداها أهمية تذكر حلت محلها وحدات أكبر ذات أهمية أعظم أخذت تعمل على الخروج من المركز الثانوى الذى كانت تحتله داخل الامبراطورية وتعمل على استقلالها التام بشؤونها الخاصة وعلى الاشتراك فعليا فى إدارة السياسة الامبراطورية، سواء فى ذلك الشؤون الداخلية والمسائل الدولية، دون أن تفكر فى الخروج من الامبراطورية . وقد تدرجت المستعمرات فى المطالبة بزيادة حقوقها حتى وصلت الى طلب التساوى دستوريا مع إنجلترا، فنالت ما طلبت .

وقد كان هذا التطور لا مفر منه، لأن النظام النيابى كان من طبيعته أن يجعلها دائماً تعمل على توسيع استقلالها الداخلى، كما أن استقلالها المالى والجزركى ذهب بجهوداتها الى خارج حدودها . غير أنه يكون من الخطأ الجسيم أن يستنبط من ذلك أن من أشاروا بمنح الاستقلال الذاتى للمستعمرات القديمة وخصوصاً "اللورد درهام" قد

أخطئوا الرأي وأساءوا الى الامبراطورية بهذه المشورة . لأنه بفضل هذه السياسة الحرة تطورت حركة القومية في المستعمرات تطورا سلميا وبطيئا استغرق نحو قرن دون أن يؤثر في وحدة الامبراطورية . ولو كانت انجلترا سارت على غير هذه السياسة الحرة لاتبعت الحركة في المستعمرات نحو الاستقلال والانفصال أسوة بأمريكا . ولنا في إيرلندا مثل مقنع ؛ فلو أن حكومة انجلترا نجحت في منحها الحكم الذاتي في القرن الماضي لكان من المرجح أنها الآن في مقدمة الدومينيون ولأجل الامبراطورية وحرصا على بقاء وحدتها ، ولما حصلت الحوادث المحزنة التي تركت أثرا عميقا في نفوس عدد كبير من الإيرلنديين الذين يلتفون اليوم حول المستر ”دي فاليرا“ جاعلين الجمهورية رائدهم الأخير .

وقد كانت المؤتمرات الامبراطورية أداة نافعة في تحقيق آمال المستعمرات ، فقد جمعت في مكان واحد أصواتها المشتتة وأعطتها فرصة نادرة لإبداء رأيها بحرية واستقلال في مختلف الشؤون ، وأظهرت لها أهمية مركزها في الامبراطورية فأصبحت وهي منظمة قوة لا تستطيع انجلترا أن تتجاهلها .

وكانت هذه المؤتمرات في أول الأمر تسمى مؤتمر المستعمرات (Colonial Conferences) وكان أعضاؤها هم رؤساء وزارات المستعمرات المتمتعة بالحكم الذاتي ، يجتمعون تحت رئاسة وزير المستعمرات . غير أن مؤتمر سنة ١٩٠٧ قرر تسميتها مؤتمر الامبراطورية (Imperial Conferences) كما قرّر أن تعقد مرة كل أربع سنوات وأن يرأسها رئيس وزارة انجلترا ويكون من أعضائها وزير المستعمرات باعتباره ممثلا لمستعمرات التاج ، ووزير الهند باعتباره ممثلا للهند مع إطلاق كلمة دومينيون (Dominion) على المستعمرات المتمتعة بالحكم الذاتي .

وقد عقد أول هذه المؤتمرات سنة ١٨٨٧ ثم عقدت مؤتمرات أخرى في سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٠٢ وسنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١١ أما المؤتمرات التالية فقد عقدت بعد نشوب الحرب العظمى ، وستكلم عنها على حدة لأهميتها الخاصة .

وكانت هذه المؤتمرات تبحث في مختلف المسائل التي تهم الأمبراطورية كمسائل المهاجرة والدفاع والتفضيل الجمركي وغيرها .

وتلـه أثـيرت مسألة الاتحاد الاقتصادي بين أجزاء الأمبراطورية في جميع هذه المؤتمرات، إلا أن تسلط مبدأ حرية التجارة على الشعب الانجليزي كان عقبة في سبيل الوصول الى نتيجة ؛ ذلك لأن التفضيل يستلزم فرض رسوم جمركية على واردات الدول الأجنبية. ففي مؤتمر سنة ١٨٩٧ حاولت حكومة المحافظين، التي كان المستر "جوزيف تسمبرلين" وزير المستعمرات فيها ، التقريب بين أجزاء الأمبراطورية ، وكان برنامج "تسمبرلين" ، كما تدل عليه خطبه العدة ، أن يعمل تدريجاً على إنشاء اتحاد جمركي (Zollverein) بين أجزاء الامبراطورية توطئة لإنشاء اتحاد سياسي (Federation) متأثراً في ذلك بنجاح المثل الألماني ؛ غير أنه لم يلق في المؤتمر تسجيلاً على هذا البرنامج الواسع المدى ، وكان أكبر معارضية "السر الفرد لورييه" رئيس وزارة الأحرار في كندا . وذلك طبعاً ، لأنه إذا كانت المستعمرات مستعدة لتبادل التفضيلات الجمركية فإنها لم تكن لتقبل الدخول في اتحاد جمركي نظراً لحرصها على حماية صناعاتها الناشئة ؛ فان شعورها بأهميتها جعلها ترفض أن تبقى بلادا زراعية محضه تنحصر مواردها في تصدير المواد الزراعية والأولية . أما من جهة الاتحاد السياسي فقد كان مقضياً عليه بالفشل أيضاً ، لأن المستعمرات في ذلك الوقت كانت قد قطعت شوطاً بعيداً في طريق الاستقلال الذاتي واللامركزية ، فكان من العبث محاولة جرّها الى الطريق العكسي وتركيز السلطة في جهة واحدة . على أن وزارة المحافظين لم تنجح حتى في إقناع الشعب الانجليزي بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات تمكنها من منح تفضيلات للأمبراطورية ، وكان فشل حزبها في انتخابات سنة ١٩٠٦ التي دخلتها على هذا الأساس فشلاً شديداً أبعده عن الحكم نحو عشرين سنة .

وفي مؤتمر سنة ١٩١١ أبدى المؤتمر رغبته في توحيد طريقة تأليف الجيوش وتدريبها وما لديها من الأسلحة والمهمات داخل الأمبراطورية لتسهيل تعاونها وقت الحرب ، مع احترام استقلال جيش كل دومينيون .

وفي هذا المؤتمر وعدت إنجلترا، بناءً على طلب الدومينيون وخصوصاً أستراليا، باتخاذ قاعدة جديدة في المستقبل، وهي أنها عند عقد أى مؤتمر دولى تستشير الدومينيون قبل إصدار تعليماتها للممثل الانجليزى، وكذلك تستشيرها قبل التصديق على المعاهدة التى يسفر عنها المؤتمر. ويلاحظ أن هذا بينا يمكن اعتباره اعترافاً من الانجليز بحق الدومينيون فى إبداء رأيها فى السياسة الخارجية للأمبراطورية فانه يعدّ اعترافاً ضمنياً من الدومينيون ببقاء التمثيل الخارجى للأمبراطورية فى يد إنجلترا.

٤ — سبق أن ذكرنا أن استقلال الدومينيون الجمركى جرّها الى الاتصال بالدول الأجنبية ولعب دوراً هاماً فى تطوّر مركزها الدولى. وقد كان عدول إنجلترا عن سياسة الحماية الجمركية سنة ١٨٤٦ الى سياسة حرية التجارة بعد فوز أنصار المذهب الأخير ذا أثر هام فى هذا التطور؛ فقد تسبب عنه أن حرمت صادرات كندا من المزايا التى كانت تتمتع بها فى السوق الانجليزية، فكان من الطبيعى أن تبحث عن أسواق أخرى لتصرف محاصيلها وأن تعمل على عقد معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية لتحقيق هذا الغرض. وفى أول الأمر كانت إنجلترا هى التى تتولى المفاوضات والتوقيع على هذه المعاهدات لمصلحة كندا. وفى سنة ١٨٧٠ صرحت إنجلترا، لإرضاء للمستعمرات المستقلة، بأنها لن تعقد معاهدات تجارية تمس مصالح إحدى تلك المستعمرات دون موافقتها، كما أنها اتخذت قاعدة أن تتولى أية مفاوضات تجارية تطلبها منها أية مستعمرة مستقلة حتى لو كانت تؤدى الى اتفاقات تضر بمصالح التجارة البريطانية. ومنذ ذلك الحين كانت كندا ترسل مندوباً من قبلها ينضم الى الممثل الانجليزى ويمثله بالمعلومات التى تساعد على فهم وجهة نظرها عند المفاوضات لعقد معاهدة تجارية لصالحها، وذلك دون أن يكون لذلك المندوب أى وجود رسمى؛ ثم تدرج الأمر فأصبح هذا المندوب هو الذى يتولى المفاوضات بنفسه وله حقوق تشبه حقوق المفوض (Plenipotentiary) وله كامل السلطة فى المفاوضات، ولكنه كان لا يوقع على المعاهدة إلا مع ممثل إنجلترا؛ وبذلك كانت المعاهدة فى الواقع تعقد بين الدولة الأجنبية وبين إنجلترا.

وفي سنة ١٨٩٩ اعترفت إنجلترا رسمياً بحق أية مستعمرة مستقلة في فسخ أية معاهدة تجارية عامة اذا رأت أنها أصبحت لا تتفق مع مصالحها ؛ وبذلك تم للمستعمرات المستقلة استقلالها الجمرى .

غير أن كل ذلك لم يرض حكومة الأحرار في كندا ورئيسها "السر الفردلوريه" فشرع في مفاوضات تجارية مباشرة مع ألمانيا ثم مع إيطاليا وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ؛ ولكن نتيجة هذه المفاوضات لم توضع في شكل معاهدات دولية ، لأن هذا كان يستلزم تدخل الحكومة الأبراطورية وهو ما كان يريد أن يتحاشاه ، ولذلك اكتفى بتنفيذ ما اتفق عليه في هذه المفاوضات بتشريع محلي في كندا وفي البلاد التي حصل معها الاتفاق ؛ وبذلك نجح في التخلص من الرقابة الأبراطورية . وكان لهذا العمل أهمية قصوى في تدعيم حياة كندا الدولية مستقلة عن الأبراطورية .

وكانت سائر المستعمرات المستقلة ترقب باهتمام ما تفعله كندا وتعد كل عمل سابقة تستفيد منها . لذلك يمكن القول بأنه عند نشوب الحرب العظمى كانت الدومينيون قد اكتسبت استقلالاً فعلياً وشخصية مستقلة عن الأبراطورية في كل ما يخص بالمسائل التجارية .

هـ — وإذا كان اختلاف المصالح التجارية قد سوغ التسامح للدومينيون بقسط كبير من الاستقلال الدولى في المسائل التجارية ، فإن الأمر على خلاف ذلك في المسائل السياسية البحتة . لأن استقلال الدومينيون في المسائل السياسية الدولية يناقش بشكل واضح وحدة الأبراطورية ، وقد يعد بحق مبدأ انحلال لتلك الوحدة . ولكن بالرغم من ذلك فإن إنجلترا بعد أن منحت الاستقلال الذاتى للدومينيون لم تكن تستطيع أن تتجاهل رغباتها في المسائل السياسية الخارجية التي تمسها وإلا وضعت وزارات الدومينيون في مركز صعب نظراً لمسئوليتها الوزارية أمام برلماناتها واضطرابها للعمل على تحقيق رغباتها السياسية . لذلك اتخذت إنجلترا طريقاً وسطاً وهو استشارة الدومينيون في المسائل الدولية التي تمسها .

على أن اهتمام الدومينيون بالمسائل السياسية الدولية حديث العهد ؛ فقد كانت في مبدأ الأمر لا تهتم بها ولا تفقه معقداتها لبعدها عن أوروبا واعتمادها على إنجلترا في تسيير دفتها ، بل لأنها كانت تريد أن تظل بعيدة عنها بقدر الامكان . وفي وقت من الأوقات قامت فكرة مقتضاها أن يكون للدومينيون مع بقائها في الأمبراطورية مركز دولي خاص يضمن حيادها في المشاكل الدولية مثل سويسرا وبلجيكا ، حتى إن لجنة ملكية كانت منعقدة في ولاية فكتوريا بأستراليا سنة ١٨٧٠ أوصت بذلك ، كما أن " السر الفرد لورييه " طلب في مؤتمر سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٠٧ أن تبقى الدومينيون بعيدة عن المشاكل الدولية التي لا تمسها ولا تهمها . ولكن الانجليز ، وخصوصا المحافظين ، قاوموا كل ذلك لما رأوا فيه من خطر تفكك عرى الأمبراطورية ، ولأنه ضد ما كانوا يرمون اليه من التعاون بين إنجلترا وبين الدومينيون في الدفاع عن الأمبراطورية .

ولم يتغير موقف الدومينيون في هذا الموضوع إلا في المؤتمر الذي عقد في لندن سنة ١٩٠٩ لبحث مسألة الدفاع البحري والبري حيث بدت من بعض الدومينيون رغبة في الاهتمام بالمؤتمرات الدولية ؛ وقد أيد هذه الرغبة مؤتمر سنة ١٩١١ رغم معارضة رئيس وزارة كندا . ووعدت إنجلترا ، كما تقدم ، باستشارة الدومينيون قبل إعطاء التعليمات لممثليها في المفاوضات الدولية وقبل التصديق على ما يتم من المعاهدات . وقد كان تغير وجهة نظر الدومينيون نحو المسائل السياسية الخارجية داعيا لها لبحث مسألة الدفاع عن نفسها ؛ لأنها ما دامت ستشارك مع إنجلترا في إدارة السياسة الخارجية فانه يجب أن تتعاون معها أيضا في الدفاع عن الأمبراطورية . ونظرا لعدم الاتفاق على طريقة لمساعدة إنجلترا مالياً قررت أستراليا في سنة ١٩٠٩ إنشاء أسطول حربي خاص بها ، وحذت حذوها نيوزيلندا في سنة ١٩١٣ ، وكندا في سنة ١٩١٤ . وبمقتضى قانون (Naval Discipline Act) سنة ١٩١١ تبقى هذه الأساطيل مستقلة وقت السلم ؛ أما وقت الحرب فان للأميرالية الانجليزية أن تضعها تحت إدارتها .

فعند نشوب الحرب العظمى كان قد نشأ في الدومنيون شئ من الحياة السياسية الدولية، ولكنها كانت حياة لا تزال في مهدها؛ إذ أن الدومنيون لم تكن تلعب دورا في المسائل الدولية باعتبارها وحدات قائمة بذاتها بل باعتبارها جزءا من الأمبراطورية البريطانية. ولم يكن للدومنيون حق البت في المسائل الخارجية، بل لم يكن من حقها الثابت أن تستشيرها إنجلترا في كل مسألة وفي كل ظرف. ولذلك دخلت إنجلترا الحرب بعد حرق ألمانيا لحياض البلجيك دون استشارة الدومنيون، فزجت بالأمبراطورية دون أخذ رأيها في طريق مخوف بالمخاطر.



الأمبراطورية والحرب

٦- كان تطوّر الأمبراطورية سريعا جدا أثناء الحرب وبعدها، وذلك تحت تأثير مبادئ "حقوق الدول الصغرى" و"حق تقرير المصير" التي كان "ولسن" وغيره من سياسيّ الحلفاء يعلنون أنها الغاية التي من أجلها اشتركوا في الحرب واحتملوا تضحياتها. وقد اضطرت إنجلترا أيضا إلى أن تجرى في هذا المضمار وأن تقدم قربانها لآلهة الحرية والقومية والديمقراطية، فأخذت تعلن أن سيطرتها على المستعمرات مؤقتة وأن حقوق تلك الشعوب في حكم نفسها وتصريف شؤونها وديعة في يدها تردها إليها في اليوم الذي يبلغ فيه نضوجها السياسي درجة تجعلها قادرة على تولى تلك الأمور بنفسها. فعلت ذلك لكي تحصل من الأمبراطورية على أقصى مساعدة حربية ممكنة. غير أن الدومنيون وغيرها من أجزاء الأمبراطورية اعتبرت ذلك وعودا واجبة الوفاء، فلم يكن في استطاعة إنجلترا أن تتجاهلها بسهولة. ثم إن جلوس الدومنيون والهند على مائدة الصلح بجانب إنجلترا واشتراكها في لجانه المتعددة تعبر عن آرائها بحرية واستقلال، جعل من غير الممكن أن يظل مركزها في الأمبراطورية كما كان قبل الحرب، وأصبح من المحتم لإدخال تعديل في مركزها الدستوري يتشئ مع مركزها الفعلي. وستبين فيما يلي كيف تم هذا التطوّر.

ذكرنا فيما تقدم أن إنجلترا أعلنت الحرب على ألمانيا دون أن تستشير الدومنيون. وقد كان أثر هذا الإعلان من الوجهة القانونية أن أصبحت الأمبراطورية كلها

في حالة حرب مع ألمانيا . غير أن ذلك لم يكن كافياً لإلزام الدومينيون بالاشتراك فيها بشكل فعلي نظراً لمركزها الدستوري الخاص الذي يجعل التجنيد وما يستلزمه من النفقات والتنظيم من حق السلطات التشريعية المحلية وحدها .

غير أن الإمبراطورية لم تتردد في نصرته انجلترا ومعاونتها بكل ما تستطيع . وقد حملها على ذلك عوامل مختلفة كالعواطف الجنسية وغيرها التي تجمع أعضاء الإمبراطورية، وتخوفها من مطامع ألمانيا إذا ما خرجت من الحرب منتصرة، وخوف كندا من أمريكا إذا انتهت الحرب بهزيمة انجلترا . وربما كان لبعض الدومينيون أطماع مادية ترجو تحقيقها بهزيمة ألمانيا كالاستيلاء على بعض مستعمراتها .

وقد وضعت الدومينيون أساطيلها تحت تصرف الأميرالية الإنجليزية وقامت بما تستطيع من المساعدات الحربية والمالية . وكانت المساعدات التي قدمتها الهند ذات أهمية عظمى في الحرب . ومع أن جنوب أفريقيا كانت أقل الدومينيون مساعدة، للأسباب الجنسية المعروفة ولأن نزاعها مع انجلترا كان لا يزال حديث العهد، فإنها رغم ذلك اشتركت فعلياً في الحرب ضد ألمانيا في جنوب غربي أفريقيا الألماني وفي شرقي أفريقيا الألماني، كما أرسلت فرقة من الجيش إلى فرنسا .

كانت تلك المساعدات العظيمة التي قدمتها الإمبراطورية لانجلترا عن طيب خاطر مدعاة لتقدير الانجليز؛ فرأت الحكومة الإنجليزية من واجبها أن تقابل ذلك بإشراك الدومينيون والهند في بحث السياسة الإمبراطورية وتوجيهها . ومع أن دستور الإمبراطورية لا ينص على وسيلة لتحقيق ذلك فإن الانجليز عمليون لا يصدّهم عما يريدون مثل هذا النقص .

لذلك أعلن وزير المستعمرات في البرلمان في ٢٠ أبريل سنة ١٩١٥ "أنه يرحّب في كل وقت باشتراك رؤساء وزارات الدومينيون في مداولات لجنة الدفاع الإمبراطورية التي أنشئت عند نشوب الحرب وصرح بأن لكل منهم محلاً محفوظاً فيها" . وقد استعمل بعضهم فعلاً هذا الحق عند ما تصادف وجودهم في لندن .

ثم إن أول عمل "للمستر لويدي جورج" عند ما تولى رئاسة الوزارة في أواخر سنة ١٩١٦ كان الدعوة لعقد مؤتمر إمبراطوري ينعقد في العام التالي . وتقديرا لمجهودات الهند دُعيت لإرسال مندوب عنها في هذا المؤتمر على حد المساواة مع الدومينيون بعد أن كان يمثلها في المؤتمرات السابقة وزير الهند ؛ لأن الدومينيون كانت تعارض في اشتراكها مباشرة في المؤتمرات لعدم تمتعها بالحكم الذاتي . ولم تقتصر الدعوة على حضور المؤتمر، بل شملت دعوة رؤساء وزارات الدومينيون ومندوب الهند للاشتراك في سلسلة من الجلسات الخاصة لوزارة الحرب (War Cabinet) التي أنشأها "لويدي جورج" وذلك "لبحث المسائل المستعجلة الخاصة بالحرب والشروط التي بها يمكن إنهاؤها بعد موافقة الحلفاء والمسائل الخاصة بعقد الصلح". وقد أطلق على الهيئة الجديدة اسم "وزارة الحرب الإمبراطورية" وكان يجلس فيها الوزراء البريطانيون وممثلو الدومينيون والهند على قدم المساواة التامة ويتناقشون في المسائل السياسية الكبرى الخاصة بالحرب . وقد تقرر أن تعقد هذه "الوزارة" مرة على الأقل كل سنة طول مدة الحرب .

غير أن "وزارة الحرب الإمبراطورية" كالمؤتمرات الإمبراطورية لا يمكن اعتبارها هيئة دستورية رغم إطلاق كلمة "وزارة" عليها، لأنه لم يكن لها أية سلطة تنفيذية في الإمبراطورية وليس لها رئيس وزارة، لأن الذي يرأسها متساو في المركز مع أعضائها ، وليس هو الذي اختارهم بل حكوماتهم هي التي اختارتهم ، وليس أعضاؤها مسئولين بالتضامن عن قراراتها . ولذلك ذكر "لويدي جورج" عند ما أعلن في البرلمان تأليف هذه الهيئة أن قراراتها تنفذ في كل دومينيون تحت إشراف برلمانها ؛ فهي إذًا هيئة سياسية محضة مهمتها التشاور وبحث المسائل السياسية الكبرى للحرب .

ولا يمكن إنكار أهمية هذه السابقة، إذ يمكن اعتبارها فاتحة المساواة بين إنجلترا وبين الدومينيون . وفي الواقع أنه منذ ذلك الوقت أخذت الأصوات ترتفع في الدومينيون بأنها أصبحت مساوية لإنجلترا تماما وأنها أصبحت دولا مستقلة :

وقد اشترك في ذلك وزراء ورؤساء وزارات الدومينيون أنفسهم في خطاب علنية ، بل إن بعض كبار الانجليز كاللورد "ملتر" صرح بذلك أيضا .

وقد عقدت وزارة الحرب الأمبراطورية سلسلة جلسات في سنة ١٩١٧ وأخرى في سنة ١٩١٨ ، وفي تلك الجلسات اتفقت على مبدأ هام جدًا وهو اشتراك الدومينيون والهند في مؤتمر الصلح ، كما اتفقت على قرارين آخرين هامين :

الأول — أن لوزراء ورؤساء وزارات الدومينيون أن يخاطبوا مباشرة رئيس وزارة إنجلترا أو أى وزير انجليزى آخر ، دون وساطة الحاكم العام للدومينيون أو وزير المستعمرات ، في جميع المسائل الداخلة في اختصاص "وزارة الحرب الأمبراطورية" على أن يترك لرئيس وزارة كل دومينيون تقدير المسائل التى تعالج بهذه الطريقة .

الثانى — أنه ، لأجل ضمان دوام الاتصال والتعاون بين حكومات الدومينيون والهند وبين الحكومة الانجليزية ، يكون لكل دومينيون وللهند أن تعين وزيراً من أعضاء وزارتها يقيم فى لندن على الدوام أو لمدة معينة ويكون ممثلها في جميع اجتماعات لجنة الحرب (Wai Committee) .

أما المؤتمر الأمبراطورى فانه كوزارة الحرب الأمبراطورية ، عقد دورتين : الأولى في سنة ١٩١٧ ، والثانية في سنة ١٩١٨ . وقد بحث مؤتمر سنة ١٩١٧ في الصّلات بين أجزاء الأمبراطورية وقرر "أن إعادة تنظيم الصّلات الدستورية بين أعضاء الأمبراطورية أمر هام جدًا نظرًا إلى أن ذلك لا يتيسر بحته أثناء الحرب ، فمن الواجب عقد مؤتمر أمبراطورى خاص بعد انتهائها لبحثه ، على أن يكون أساس هذا التنظيم الاعتراف بالدومينيون كدول مستقلة (Autonomous) تؤلف عصبية أمبراطورية (Imperial Commonwealth) تكون الهند جزءاً هاماً فيها ، كما يجب أن يتضمن هذا التنظيم الاعتراف بحق الدومينيون والهند بأن يكون لها صوت متناسب في سياسة الأمبراطورية الخارجية وصلاتها الدولية ، وأن يضع نظاماً يكفل الاستشارة الدائمة في كل المسائل التى تهم الأمبراطورية وكل الأعمال المشتركة التى تقرر بناء على هذه الاستشارة" .

ويتبين من هذا القرار أن المؤتمر، وإن كان قد رأى الوقت غير مناسب لبحث هذا الموضوع الخطير، قد تعرض في الواقع له بوضع القواعد الرئيسية التي يرى أن تكون أساسا للنظام الجديد .

٧ - يدل ما تقدم بجلاء على شعور الدومينيون بأهميتها وعدم اكتفاءها باستقلالها الداخلي التام وأنها تلتزم باشتراكها في الشؤون الإمبراطورية الدولية . ولذلك أثار قبول إنجلترا دون استشارة الدومينيون شروط الهدنة التي عرضتها ألمانيا بواسطة الرئيس "ولسن" عاصفة من الاحتجاج في أنحاء الدومينيون التي عدت ذلك نقضا لما سبق أن وعدتها به إنجلترا من استشارتها، ولم تقبل اعتذار "لويد جورج" بضيق الوقت ولا بمحاولة التفريق بين شروط الهدنة وشروط الصلح .

ثم أثيرت بعد ذلك مسألة تمثيل الدومينيون في مؤتمر الصلح . وكان رأى إنجلترا، محافظة على الوحدة الدولية للإمبراطورية، أن تمثل الإمبراطورية بعثة واحدة يكون من بين أعضائها ومستشاريها رجال من جميع أجزاء الإمبراطورية . غير أن ذلك لم يرض الدومينيون، وخصوصا كندا، فطلبوا أن يكون لكل دومينيون بعثة خاصة يكون عدد أعضائها كعدد أعضاء بعثة بلجيكا وغيرها من الدول الصغرى . وقد اضطرت إنجلترا في آخر الأمر لقبول هذا الطلب وعملت حتى حصلت على موافقة حلفائها على ذلك بعد معارضتهم؛ إذ لم يكن من السهل عليهم أن يقبلوا أن يكون للإمبراطورية البريطانية ست بعثات في حين تكون لكل دولة أخرى بعثة واحدة .

وإذا كانت الدول الكبرى هي التي كان لها في الواقع الدور الرئيسي في تحديد شروط الصلح فإن وجود الدومينيون في مؤتمر الصلح لم يكن قليل الخطر، فقد اشترك ممثلوهم في جميع اللجان التي وضعت الشروط، وكان لوجودهم تأثير كبير في سياسة البعثة الانجليزية التي ما كان يسعها أن تتجاهل رغباتهم . ويكفي مثلا على ذلك أن نذكر أن ممثلي الدومينيون اضطروا إنجلترا ضد ميولها إلى أن تعارض رسميا فيما أرادت اليابان أن تقرره من أن "ميثاق عصبة الأمم" يجب أن يحتم على كل

عضو فيها أن يعامل رعايا أى عضو آخر من أعضاء العصبة معاملة رعايا الدول "الأحسن معاملة"؛ وذلك لأن الدومنيون لم ترد أن تعامل رعايا اليابان في مسائل المهاجرة معاملة رعايا الدول الأوروبية . يزداد على ذلك أنه أثناء غياب رئيس وزارة إنجلترا المتكرر عن مؤتمر الصلح كان ينوب عنه أحد رؤساء وزارات الدومنيون؛ ولا تخفى أهمية ذلك من الوجهة المعنوية .

ثم أثبت أثناء مفاوضات الصلح مسألة كيفية التوقيع على المعاهدة، وطلبت الدومنيون ، أن تعتبر بعثة كل دومنيون مفوضة عنها للتوقيع على المعاهدة باسمها لا باعتبارها جزءا من البعثة الأمبراطورية ، وأن ينص في مقدمة المعاهدة تحت عنوان "الأمبراطورية البريطانية" على الدومنيون الذى تنوب عنه كل بعثة ، وتكون البعثة البريطانية ممثلة للمملكة المتحدة والمستعمرات غير المستقلة فقط . وقد اعتمدت الدومنيون في هذا الطلب على قرار مؤتمر سنة ١٩١٧ بضرورة اعتبار الدومنيون دولا مستقلة ، وعلى أن الملك وإن كان هو السلطة التنفيذية العليا في إنجلترا وفي كل دومنيون ، يحكم دستوريا بمشورة عدة وزارات مسئولة لدى برلمانات مختلفة . وقد طلبت الدومنيون أيضا حق تصديق كل منها على المعاهدة بعد التوقيع عليها .

وبعد مفاوضات طويلة اضطرت إنجلترا لقبول هذا الحل مع تعديل طفيف إذ عين ممثلون للتوقيع على المعاهدة باسم كل دومنيون ، والذي عينهم هو الملك طبعاً . غير أن إنجلترا احتاطت بفعلت البعثة الانجليزية توقع على المعاهدة باسم جميع الأمبراطورية .

وبعد تأليف عصبة الأمم دخلت جميع الدومنيون والهند أعضاء أصليين فيها ، وكذلك إيرلندا بعد عقد المعاهدة بينها وبين إنجلترا ، كما أن استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا أعطيت انتدابات على بعض المستعمرات التى نزع من ألمانيا مما يجعلها في صلة مباشرة مع العصبة . وقد انتخبت كندا ثم إيرلندا أعضاء مؤقتين في مجلس العصبة :

أصبح للدومينيون والهند مع بقائها أعضاء في الإمبراطورية وجود دولي متميز عن الإمبراطورية، وأصبح لكل منها في الشؤون الدولية نفوذ يفوق ما يتمتع به أمثالها من الدول الصغرى؛ لأنه فضلا عن صوتها في جمعية العصبة وفي مجلسها فإن لها تأثيرا في سياسة مندوبي الإمبراطورية فكأن تمثيلها مزدوج في الواقع .

غير أنه يلاحظ أن عضوية عصبة الأمم بجانب ما لها من المزايا تفرض واجبات على الأعضاء . فمثلا المادة السادسة عشرة تنص على أنه إذا لجأ أحد أعضاء العصبة الى عمل حربي ضد آخر مخالف لنصوص المواد ١٢، ١٣، ١٥ فإن عمله هذا يعتبر موجها ضد جميع أعضاء العصبة الذين عليهم أن يقطعوا صلاتهم الاقتصادية والمالية به... الخ، فهل تطبق هذه المادة على أعضاء الإمبراطورية فيما بينهم باعتبارهم أعضاء في العصبة ؟ بمعنى أنه إذا وقع من انجلترا أو الهند أو أحد الدومينيون ما تنطبق عليه تلك المادة وجب على سائر أعضاء الإمبراطورية أن يعتبروا أنفسهم في حالة حرب معه وأن يقطعوا صلاتهم التجارية والمالية به... الخ . يرى بعضهم أن هذا هو التفسير الذي يتفق مع صراحة المواد . ولو صح ذلك لكان مصدر خطر عظيم يهدد كيان الإمبراطورية .

والانجليز لا يسلمون طبعاً بهذا التفسير الضيق . ويرى الأستاذ "كيث" (Keith) أن هذا التعهد وأمثاله من المدون في المواد ١٠، ١٢، ١٣، ١٥، ١٦ من الميثاق لا يسرى على الدومينيون والهند ؛ لأن المادة العاشرة من ميثاق العصبة وهي مادة أساسية فيه تنص "على تعهد كل عضو باحترام كيان واستقلال جميع الأعضاء" .

وبما أن الدومينيون والهند ليست دولاً مستقلة فإن هذه التعهدات لا تسرى عليها كوحدات منفصلة ؛ وذكر أن روح المادة ٢١ تقر ذلك ، إذ تنص على « أن الميثاق لا يؤثر في الاتفاقات الدولية المراد بها حفظ السلم كعاهدة التحكيم والاتفاقات الموضعية (Regional) مثل مبدأ "موزو" » ويرى أنه يجب من باب أولى ألا تؤثر نصوص الميثاق في دستور الإمبراطورية البريطانية الذي

لوقارناه بمبدأ "مونرو" لظهير يجلاء أنه يربط أعضاء الامبراطورية البريطانية بصلات أمتن بكثير من تلك التي يقررها مبدأ "مونرو" بين الولايات المتحدة وبين جمهوريات أمريكا ، كما أن هذا الدستور أدعى لحفظ السلم داخل الامبراطورية من مبدأ "مونرو" في أمريكا .

لكل ذلك يرى الأستاذ "كيث" أنه إذا جدت حالة تستدعى تطبيق المادة ١٦ من الميثاق فإن الامبراطورية بأكملها تعتبر وحدة دولية في تطبيقها . غير أنه لا مفتر من القول بأن الاستدلال الأول للأستاذ "كيث" ضعيف . أما الثاني فيرد عليه بأن المادة ٢١ تنص على استثناء ، فلا يصح التوسع فيه بالقياس ؛ كما أنها تشير الى "الاتفاقات الدولية" في حين أن الصلات التي تجمع أعضاء الامبراطورية البريطانية هي صلات دستورية لا دولية ، والأستاذ "كيث" نفسه ممن يقررون ذلك .

على أن المرجح كثيرا رغم ما تقدم أنه إذا جدت حالة تستدعى تطبيق المادة ١٦ فستكون إنجلترا والدومينيون من رأى الأستاذ "كيث" في أن الامبراطورية في هذه الحالة تكون وحدة دولية لا تتجزأ . ولا شك أن هذا كان قصد الجميع وقت إنشاء العصبة ، لأن الدومينيون والهند دخلتا معا ، ومن غير المعقول أن تكون إنجلترا سلمت للهند في الوقت الذي تحكمها فيه كمستعمرة أن تقف ضدها في نزاع دولي بل أن تقطع علاقاتها بها .

يلاحظ من جهة أخرى أن المادة ١٠ من الميثاق توجب على كل عضو احترام وحفظ كيان واستقلال سائر الأعضاء ضد أي تعدد خارجي . ويرى بعضهم أن هذا ملزم للدومينيون والهند باحترام كيان الامبراطورية والدفاع عنها ضد أي معتد أجنبي . وبذلك تكون إنجلترا قد استفادت من دخول الدومينيون والهند أعضاء في العصبة . لأن الدومينيون كان لها قبل ذلك مطلق الحرية في تقديم أية مساعدة حربية لانجلترا عند ما تشبكت في حرب ؛ أما الآن فلانجلترا أن تذكرها بأن الميثاق يفرض عليها مساعدتها ما دامت لم تخالف نصا من نصوصه .

لذلك فانه عندما عرضت معاهدة الصلح متضمنة ميثاق العصبة على برلمانات الدومينيون قبل التصديق عليها قوبلت بشيء غير قليل من المعارضة خصوصا في كندا وجنوب أفريقيا؛ فان الأحرار في كندا، تنفيذا لرأيهم المعروف من الاحتفاظ باستقلال كندا مع بقائها بعيدة عن المشاكل الدولية التي لا تهمها، عابوا على المعاهدة أنها قد سلبت كندا كثيرا من حرية التصرف؛ لأنه فيما مضى كان لا يستطيع أحد أن يرغمها على الدخول في حرب أمبراطورية على غير رغبتها؛ أما الآن فانها قد ترغم على ذلك بقرار يصدر في "جنيف" ولو كانت المشكلة بعيدة عنها ولا تهمها .

٨ — وبعد انتهاء الحرب أخذت إنجلترا في العمل على الوفاء بما وعدت به الهند أثناءها من إصلاح نظام الحكم فيها، فعينت لجنة "مونتاجيو-شامسفورد" (Montague-Chelmsford) لبحث الموضوع. وبناء على تقريرها سنت في سنة ١٩١٩ دستوراً جديداً للهند، سنتكم عنه فيما بعد .

وفي سنة ١٩٢١ تمكنت إنجلترا أيضا من تسوية المسألة الإيرلندية بمعاهدة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ التي منحت بمقتضاها جنوب إيرلندا الحكم الذاتي ومركزا في الأمبراطورية مكانا لمركز الدومينيون وأن يكون دستورها مثل دستور كندا . أما شمال إيرلندا (Ulster) فقد آثر البقاء جزءا من المملكة المتحدة يمثل في برلمانها عدد من الأعضاء على أن يكون له استقلال محلي (Home Rule) في المسائل الداخلية البحتة وذلك تطبيقا لقانون ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ .

وبناء على المعاهدة التي عقدت مع جنوب إيرلندا أعد البرلمان الارلندي مشروع دستور واسع النطاق عدل قليلا لإرضاء لطلبات إنجلترا . ثم حصلت مفاوضات بين الطرفين أدت الى اتفاق صادق عليه البرلمان الإيرلندي في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ والبرلمان الانجليزي في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ واسمه "قانون دولة إيرلندا الحرة" (Irish Free State Act) وهو الآن دستور جنوب إيرلندا .

وبعد النص على أن إيرلندا أحد الأعضاء المتساوين الذين يكونون عصبة الأمم البريطانية نص الدستور في المادة الثانية على أن السلطة التشريعية والتنفيذية

والقضائية في إيرلندا مصدرها الأمة . أما تعديل الدستور فقد نص على أنه من حق البرلمان الارلندي ، على شرط أن يعرض التعديل بعد ذلك على الشعب لاستفتاءه وأن ينال موافقة ثلثي الأصوات . غير أنه نص في الدستور على عدم جواز تعديله قبل مضي ثمانى سنوات من سريانه .

وبالرغم من نص المادة الثانية فان المادة ٢٦ من الدستور استبقت حق استئناف الأحكام أمام اللجنة القضائية للجلس الخاص في إنجلترا؛ ولكن إيرلندا في سنة ١٩٢٤ أصدرت تشريعا يلغى هذا الحق في القضايا الخاصة ؛ وأخيرا عرضت على الهيئة التشريعية مشروع قانون بإلغائه كله .

يلاحظ مما تقدم أن التسوية مع إيرلندا حصلت بواسطة معاهدة سنة ١٩٢١ وقد يؤول هذا بأن الصلات بين إنجلترا وبين دولة إيرلندا الحرة أصبحت دولية ، وهذا ما تقول به الأخيرة؛ ولذلك فإنها سجلت هذه المعاهدة في سكرتارية عصبة الأمم في سنة ١٩٢٤ . ولكن إنجلترا لا تسلم بذلك وتعتبر المعاهدة وثيقة داخلية محضة؛ ولذلك احتجت على تسجيلها وأعلنت وزارة الخارجية الانجليزية أن هذه التسوية اتفاق بين عضوين من "عصبة الأمم البريطانية" وليست اتفاقا دوليا ، وأن السلطات المختصة بتفسيرها هي السلطات البريطانية والإرلندية . ولهذا تصرّ إنجلترا أيضا على رفض توسط أية هيئة دولية أو تعيين محكمين من خارج الامبراطورية في النزاع الحالى بينهما وبين إيرلندا في حين تصرّ حكومة دى فاليرا على العكس .

٩ - وأول مؤتمر امبراطورى عقد بعد الحرب هو مؤتمر سنة ١٩٢١ وقد اشتغل بتحديد الصلات الدولية لأعضاء الامبراطورية من الوجهة النظرية والعملية وفي تحديد معنى قرار مؤتمر سنة ١٩١٧ بإعطاء الدومنيون صوتا في المسائل الخارجية . وقد اتفق المؤتمر على مبدأ بقاء السياسة الخارجية للأمبراطورية موحدة ، لأنه مما يقوى نفوذ الامبراطورية في المسائل الدولية أن تعمل متحدة .

وبعد الاتفاق على هذا المبدأ أخذ المؤتمر يبحث في بعض المسائل الدولية المعينة التي تهم الامبراطورية . ولما كانت معاهدة التحالف بين إنجلترا وبين

اليابان تنتهى فى تلك السنة نظر المؤتمر هل تجدد أم لا . وكانت انجلترا تميل الى تجديدها ، ولم تعارض فى ذلك استراليا ولا جنوب أفريقيا ؛ لكن كندا عارضت فى التجديد لثلاث ترى الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك عملا عدائيا ضدها ؛ وكندا ، كما هو معروف ، تحرص على حسن صلاتها بالولايات المتحدة . وقد أخرج هذا التصرف مركز انجلترا ؛ لأنها كانت ترغب فى تجديد المعاهدة ولكنها كانت تخشى إن هى فعلت ذلك رغم معارضة كندا أن يؤدى ذلك الى عواقب سيئة فى صلاتها بها . وفى الوقت نفسه تخشى إن هى خضعت لمعارضة كندا أن يعتبر ذلك اعترافا ضمنيا منها بأن للدومينيون حق الفصل فى أعمالها السياسية الدولية . غير أن حل هذا الإشكال جاء من جهة غير متوقعة ، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أوعزت باقتراح مقتضاه أن تجدد المعاهدة لمدة سنة واحدة على أن تستبدل بها بعد هذه المدة أخرى تعقد بين دول الباسفيك ، وأن يدعى لهذا الغرض مؤتمر فى واشنطن فى آخر العام . وقد أراضى هذا الحل كرامة انجلترا ورغبات كندا . على أن هذه الحادثة تدل دلالة واضحة على أن انجلترا لم تعد حرة فى سياستها الخارجية كما كانت من قبل ، خصوصا فى المسائل التى تهم الدومينيون . وما يؤيد ذلك أنه فى سنة ١٩٢٢ كان هناك خطر قيام حرب بين انجلترا وبين تركيا ؛ فسأل "المسترلويد جورج" الدومينيون أهى مستعدة للاشتراك فى الحرب ضده الترك اذا هاجموا القوات البريطانية ؟ فأجابت استراليا ونيوزيلندا بالقبول ، أما كندا وجنوب أفريقيا فأجابتا بالنفى . ويرجح أنه كان لذلك أثر هام فى موقف انجلترا وتساهلها مع الترك . ولو كانت هذه الحرب وقعت فعلا لما كان من البعيد أن تؤدى الى شطر الأمبراطورية الى شطرين ، أحدهما محارب والآخر محايد .

ويعمل اهتمام كندا بالشؤون الخارجية أكثر من سائر الدومينيون أن جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا بعيدة عن العالم ولا يتأخنها أحد من الدول الكبيرة ، ولذلك كان اهتمامها بالشؤون الخارجية قليلا . أما كندا فانها أقرب الى أوروبا وصلاتها بها دائمة ، وهى متاخمة للولايات المتحدة وبينهما صلات قوية متعددة ،

ثم إن نضجها السياسى أكبر من سائر الدومينيون لوجودها فى هذا الميدان وعلى الأخص لجاورتها للولايات المتحدة ؛ ولكل ذلك كان اهتمامها بالشؤون الخارجية أكبر .

لهذا قبلت إنجلترا منذ سنة ١٩٢٠ أن ترسل كندا وزيرا مفوضا الى وشنجن ، ولكن ذلك لم ينفذ نظراً لسقوط وزارة المحافظين فى كندا وتولى وزارة الأحرار الحكم . وهى ، كما هو معروف ، تعارض فى زج كندا فى المشاكل الدولية وتخشى أن تعين وزراء مفوضين فى الخارج قد يجر الى ذلك .

غير أن المسائل المحتاجة الى حل بين كندا وبين الولايات المتحدة كانت متعددة ، فبعثت كندا الى وشنجن مندوبا خاصا عينه الملك لتسوية هذه المسائل . وعند التوقيع على ما تم من الاتفاقات قام خلاف بين إنجلترا وبين كندا ؛ فقد أرادت إنجلترا أن يوقع سفيرها فى وشنجن أيضا على الاتفاقات حسب العادة السابقة ؛ وعارضت كندا فى ذلك لأن الاتفاقات تخصها وحدها ولا تمس أية مسألة أمبراطورية . وأخيرا اضطرت إنجلترا الى التسليم بوجهة نظر كندا ، واكتفى بتوقيع المندوب الكندى وحده على الاتفاقات .

ونظراً للاختلاف المتكرر بين إنجلترا وبين الدومينيون بشأن طريقة التوقيع على المعاهدات فقد بحثها مؤتمر سنة ١٩٢٣ الأمبراطورى وقرر فيها القواعد الآتية :

١ — المعاهدات التى لا ترتب التزامات الا على جزء من الأمبراطورية يوقع عليها مندوب مفوض عن ذلك الجزء ، ويذكر فى التفويض وفى مقدمة المعاهدة ونصوصها الجزء الذى ينوب عنه المفوض .

٢ — اذا كان يترتب على المعاهدة التزامات على أكثر من جزء واحد من الأمبراطورية وقع عليها مفوض أو أكثر باسم جميع الحكومات المختصة .

٣ — المعاهدات التى تعقد فى مؤتمرات دولية يكون التوقيع عليها — كما اتبع فى معاهدة الصلح وفى معاهدة وشنجن لتحديد السلاح — من مفوضين باسم جميع حكومات الأمبراطورية الممثلة فى المؤتمر .

وقد وصّى المؤتمر بأنه اذا أراد أحد أجزاء الأمبراطورية مباشرة مفاوضات دولية بقصد عقد معاهدة، فعليه إخطار أجزاء الأمبراطورية الذين قد تتأثر مصالحهم بهذه المفاوضات، لتكون لديهم فرصة إبداء آرائهم أو الاشتراك في المفاوضات حسب أهمية الأمر لديهم . وقد قضى المؤتمر بهذه القواعد على النظرية التي قررها مؤتمر سنة ١٩٢١ وهى الوحدة الدبلوماسية للأمبراطورية . وبذلك أصبحت مجموعة من الدول لكل منها من الوجهة الدولية سياسة خاصة فى الأمور التي تهمها وحدها ، وللجموع سياسة مستقلة موحدة فيما يهم الأمبراطورية كلها . غير أنه يلاحظ أن هذه القواعد ، وهى تنص على التفريق بين المسائل الدولية التي تهم بعض أجزاء الأمبراطورية وبين المسائل التي تهم الأمبراطورية كلها ، لا تضع أية قاعدة تساعد على هذا التفريق . ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن تلك القواعد مطبقة على الهند كما هى مطبقة على الدومينيون .

١٠ - يبين مما تقدم مقدار التطور الكبير الذى تم فى مركز الدومينيون الدولى منذ ابتداء الحرب . غير أن التطور لم يقتصر على ذلك بل شمل أيضا السلطة التنفيذية والتشريعية اللتين تطورتا إلى حد يجعل الخلاف بيننا بين ما هو جار عليه العمل وبين روح دساتيرها بل نصوصها أيضا .

أما من حيث السلطة التنفيذية فإن الحاكم العام فى الدومينيون كان يختلف مركزه عن مركز الملك فى إنجلترا، إذ كان يستطيع أن يقلل أية وزارة ما دام يستطيع تأليف غيرها، وكان حراً فى أن يجيب أو يرفض طلب الوزارة القائمة بجل المجلس الأدنى، وكان واسطة التخابط الوحيدة بين حكومة الدومينيون وبين الحكومة الامبراطورية ووزير المستعمرات . ولكن الحرب غيرت كثيرا من ذلك ؛ فقد ذكرنا أنه فى سنة ١٩١٨ أبيع التخابط المباشر بين حكومات الدومينيون وحكومة إنجلترا فيما له علاقة بالحرب دون واسطة الحاكم العام . ثم فى سنة ١٩٢٦ رفض حاكم كندا العام طلب رئيس وزارة الأحرار حل المجلس الأدنى فاستقالت الوزارة، وحلّت

محلها وزارة من المحافظين طلبت في الحال الحل فأجابها لطلبها، فقامت زوبعة من الاحتجاج على تدخل الحاكم العام في شؤون الدومينيون الداخلية انتهت الى فوز الأحرار بالأكثرية في الانتخابات . ولا شك أنه كان من العوامل الهامة في ذلك الفوز أن الناخبين أرادوا إظهار سخطهم على تصرف الحاكم العام .

وأما من الوجهة التشريعية فانه بسبب الحرب وضرورة اتخاذ إجراءات سريعة منحت أكثر برلمانات الدومينيون تحت اسم "إجراءات" أو "احتياجات حربية" سلطات واسعة للهيئة التنفيذية تتنافى في بعض الأحوال مع نصوص دساتيرها ؛ ولكن الحاكم اعترف بصحة ذلك وسوّغته بظروف الحرب وضرورتها .

وفي سنة ١٩١٦ أراد مجلس النواب الكندي مدّ مدّة نيابة أعضائه لتفادى عمل انتخابات في وقت يغيب فيه عدد كبير من الناخبين في ساحات القتال ؛ فاضطرت كندا أن تطلب من البرلمان الانجليزي إصدار قانون دستوري يبيح لها ذلك ففعل . ولكن برلمان استراليا انتحل لنفسه حق مدّ نيابة أعضائه سنة دون حاجة الى الرجوع الى برلمان إنجلترا أو تعديل دستوره .

ونظرا لأن تشريع أى دومينيون لا يسرى خارج حدوده ، كما سبق القول ، فقد كان من اللازم الحصول من إنجلترا على حق التشريع للبلاد التي وضعت تحت انتداب بعض الدومينيون . غير أن جنوب أفريقيا انتحلت لنفسها هذا الحق ، معللة ذلك بأنها بانتدابها لبعض المستعمرات الألمانية السابقة قد ورثت حقوق ألمانيا عليها ومنها حق التشريع . أما نيوزيلندا فقد ترددت في اتباع هذه الخطوة ، فصدر أمر من الملك في مجلسه الخاص يبيح لها التشريع للأراضي التي وضعت تحت انتدابها .

كل ذلك يدل على اتجاه الرأي في الدومينيون للتحزّر من جميع القيود التشريعية ومن أى إشراف للبرلمان الانجليزي .



الأمبراطورية الثالثة

١ - سبق أن ذكرنا أن مؤتمر سنة ١٩١٧ أبدى رغبته في ضرورة إعادة تنظيم دستور الأمبراطورية بما يتفق مع ما بلغته من التطور، وأن مؤتمر سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٣ لم يتعزضا لهذا الموضوع .

لذلك تولى مؤتمر سنة ١٩٢٦ بحته ؛ ونيط بلجنة تحت رئاسة "اللورد بلفور" بحث هذا الموضوع الخطير . ولم يكن الغرض وضع دستور مكتوب مفصل للأمبراطورية وهو أمر قد يتنافى مع العقلية الانجليزية ، بل تقرير قواعد أساسية عملية تضبط علاقات أجزاء الأمبراطورية ؛ فقد ندد "المستر بلدوين" في خطبه عند افتتاح المؤتمر بأية فكرة ترمي الى وضع دستور مكتوب قد ينقضه التطور قبل أن يجف مداده . وفضل الطريقة التي نجحت من قبل في إنجلترا وهي طريقة التطور الطبيعي والإقلال من القيود المكتوبة بقدر الإمكان .

وقد وافق على ذلك رؤساء وزارات الدومينيون ؛ غير أنهم طلبوا جميعا تقدير بعض النقط التي تساعد على تحديد المركز الدستوري الجديد الذي اكتسبه بما أن هذا لا يمنع التقدم نحو الغاية الأخيرة ، وفيه مزية تحديد ما اكتسب لمعرفة ما يبق .

قدمت اللجنة تقريرا بأرائها وافق عليه المؤتمر بالإجماع في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، ويعتد هذا التقرير دستور الأمبراطورية الثالثة ، كما يعتبر هو وتقرير "دراهم" سنة ١٨٣٩ أهم وثيقتين في تاريخ الأمبراطورية البريطانية .

ويمكن تقسيم المسائل التي تعرض لها التقرير الى :

- (١) مركز كل من إنجلترا والدومينيون والهند في الأمبراطورية . (٢) الصلات بين أجزاء الأمبراطورية وبين إنجلترا . (٣) الصلات الدولية بين الدومينيون والدول الأجنبية . (٤) نموذج لشكل المعاهدات التي تعقدها الأمبراطورية كلها .

١ — مركز كل من إنجلترا والدومينيون والهند في الأمبراطورية .

ينص التقرير على المساواة بين الدومينيون وبين إنجلترا حيث قد عترف الدومينيون وإنجلترا بأنها "أمم مستقلة داخل الأمبراطورية البريطانية متساوية في الدرجة لا تخضع إحداها للآخرى في أمورها الداخلية أو الخارجية ، ويجمعها كلها خضوعها لتاج مشترك ونؤلف برضاها عصبة الأمم البريطانية" .

ولا يشمل هذا التعريف الهند ، لأنها لم تبلغ بعد درجة الدومينيون ولا يزال

مركزها محددًا بدستور سنة ١٩١٩

٢ — الصّلات بين أجزاء الأمبراطورية وبين إنجلترا .

فرّق التقرير بين الصّلات الادارية والتشريعية والقضائية .

ففيما يختص بالصّلات الادارية اقترح تعديل لقب الملك ليصبح متفقا مع مركز إيرلندا الجديد ، فبعد أن كان اللقب "ملك المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وإيرلندا ..." اقترح تعديله الى "ملك بريطانيا وإيرلندا ..." وقد أصبح لقب الملك الكامل كما يأتي :

(George V, by the Grace of God, of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the seas King, Defender of the Faith, Emperor of India.)

ووافق البرلمان الانجليزي والملك على هذا التعديل في سنة ١٩٢٧ . ثم تعرّض التقرير لمركز الحاكم العام في الدومينيون ، فذكر أنه لم يعد يتفق مع مبدأ المساواة بين الدومينيون وبين إنجلترا أن يظل الحاكم العام موظفا بريطانيا يمثل الوزارة البريطانية ، بل يجب أن يصبح ممثلا للتاج فقط ، وأن يكون مركزه تجاه حكومة الدومينيون كمركز الملك تجاه حكومة إنجلترا . وذكر أنه لا يتفق مع المركز الدستوري الجديد للحاكم العام أن يبقى واسطة المخاطبات بين حكومة الدومينيون والحكومة الانجليزية ، وأنه من الواجب أن تحصل هذه المخاطبات مباشرة بين الحكومات على أن تبلغ للحاكم العام الوثائق الهامة ليحيط علما بكل ما يحصل ، كما هو الشأن مع ملك إنجلترا .

وفيا يختص بالسلطة التشريعية للدومينيون ، فقد أشار التقرير الى :

١ — ما جرى به العمل من أن يرسل كل دومينيون الى لندن في آخر كل عام القوانين التي سنّها برلمانها ، وأن يعلن وزير الدومينيون أنه لا ينصح الملك باستعمال حقه الدستوري في إبطالها .

ب — حق الحاكم العام في عدم التوقيع على بعض القوانين وإرسالها للندن لتصديق الملك الذي يحصل بناء على مشورة وزرائه في إنجلترا (Reservation) .

ج — الاختلاف في السلطة التشريعية بين برلمان إنجلترا وبرلمانات الدومينيون حيث لا يتعدى سريان القوانين التي تصدرها الأخيرة حدودها .

د — حق برلمان إنجلترا في سنّ قوانين تسرى إجباريا داخل الدومينيون .
غير أن واضع التقرير لم يشير الى محل لهذه المسائل معتذرين بضيق الوقت واكتفوا بذكر بعض المبادئ العامة التي يرون اتباعها .

ففيما يختص بالنقطة الأولى والثانية ذكر التقرير أنه ، فيما عدا الحالات المنصوص عنها في دستور إحدى الدومينيون أو في قانون خاص ، يجب أن يكون من المسلم به أن لحكومة كل دومينيون الحق في أن تشير على الملك في المسائل الخاصة بها ، ولذلك يكون منافيا للتقاليد الدستورية أن تشير حكومة إنجلترا على الملك بما يخالف رأى الدومينيون ، وأنه في الحالات التي قد تتأثر فيها مصالح واحدة أو أكثر من الدومينيون بتشريع تريد إحداها سنّه فإنه من المستحسن التشاور فيما بينها .

ثم ذكر التقرير أن هذه الروح الجديدة تقضى ألا يسنّ برلمان إنجلترا قوانين تسرى على الدومينيون دون رضاها .

ثم أشار التقرير بتأليف لجنة من القانونيين لفحص جميع هذه المسائل .
وفيا يختص بالصلوات القضائية فان التقرير نص على أنه يجب أن يترك لكل دومينيون حسب ظروفه تحديد شروط استئناف أحكام محاكمه أمام اللجنة القضائية للجلس الخاص بعد اتفاقه مع الدومينيون الأخرى التي قد تتأثر مصالحها بأيّ تعديل .

٣ — الصلات الدولية بين الدومينيون والدول الأجنبية .

كان مؤتمر سنة ١٩٣٣ ، كما تقدم ، قد أشار الى أنه اذا أراد أحد الدومينيون مباشرة مفاوضات دولية ، فعليه إخطار أجزاء الأمبراطورية التي قد تتأثر مصالحها بهذه المفاوضات . وقد رأت لجنة "بلفور" تعميم هذه القاعدة بحيث تشمل جميع المفاوضات الدولية التي يباشرها أحد أجزاء الأمبراطورية ؛ وبذلك يترك لجميع الأجزاء أنفسهم تقدير أمر المفاوضات أي تمس مصالحهم أم لا تمسها . فاذا رأى أحدها أن الموضوع يمسّه وجب عليه في فترة معقولة أن يبين وجهة نظره وموقفه تجاه المفاوضات ، وإلا اعتبر سكوته موافقة . هذا على شرط ألا يترتب على المفاوضات التزامات على غير الجزء المفاوض ، وإلا وجبت الموافقة الصريحة من كل جزء تترتب عليه التزامات .

ثم نظرت اللجنة في شكل المعاهدات الدولية . وكان العرف الى ذلك الوقت أن المعاهدات تعقد أحيانا بأسماء رؤساء الدول من ملوك أو رؤساء جمهوريات ، وأحيانا بأسماء رؤساء الحكومات . وفي الحالة الأخيرة كانت تضطر الدومينيون منعا للشك أن تعلن تحفظا يقضى بأن نصوص المعاهدة لا تسرى عليها . ولما كان التوقيع باسم الحكومة الانجليزية غير صريح في وحدة الأمبراطورية كانت إنجلترا تحتاط للأمر وتعطى البعثة الانجليزية تفويضا للتوقيع باسم الأمبراطورية كلها مما كان يضايق الدومينيون إذ كانت يضعهم في مركز غريب ؛ لأن توقيع البعثة الانجليزية باسم الأمبراطورية كان يقيدهم وإن لم يوقعوا على المعاهدة . ثم إنه في هذه الحالة كان لا يظهر اسم المملكة المتحدة بين المتعاقدين اكتفاءً بذكر الأمبراطورية ، وكانت الدومينيون ترى أن ذلك يتنافى مع مبدأ مساواتهم مع إنجلترا . لذلك أشارت اللجنة بعقد المعاهدات باسم رؤساء الحكومات أي باسم الملك باعتباره الرمز المشترك للأمبراطورية ، فيذكر اسمه ولقبه الكامل في أول المعاهدة مع سائر المتعاقدين . وعند ذكر المفوضين يذكر الجزء الذي ينوب عن حكومة الملك فيه كل مفوض . وتكون البعثة الانجليزية نائبة عن حكومة الملك في المملكة المتحدة

فقط . وبهذه الطريقة يستغنى عن عمل أى تحفظات ، لأن وحدة الأمبراطورية تكون ظاهرة من صفة الملك ، وفي الوقت نفسه كان هذا الحل أكثر اتفاقا مع مبدأ المساواة بين أجزاء الأمبراطورية . وقد ذكر التقرير أنه في الأحوال التي تريد فيها بعض أجزاء الأمبراطورية تنفيذ نصوص المعاهدة فيما بينها تفعل ذلك بواسطة اتفاقات إدارية .

أما كيفية تمثيل الأمبراطورية في المؤتمرات الدولية فقد نظمها التقرير على الشكل الآتي :

١ — ليست هناك صعوبة في حالة المؤتمرات التي تعقد بدعوة من عصبة الأمم أو تحت إشرافها ، لأنه في هذه الحالة يدعى جميع أعضاء العصبة ومنها الدومينيون والهند ، ولكل من يريد منهم الاشتراك فيها أن يرسل بعثة خاصة تمثله . وفي هذه الحالة يكون التعاون بين البعثات التي تمثل أعضاء الأمبراطورية المختلفة مكفولا بنظام الاستشارة المعمول به .

٢ — أما المؤتمرات التي تعقد بناء على دعوة دولة أجنبية ، فإن كانت فنية فقد جرت العادة بأن يمثل على حدة كل دومينيون يريد الاشتراك فيها ، ومن المرغوب فيه الاستمرار على ذلك . وإن كانت سياسية فالأمر يختلف بحسب ظروف كل حالة ، ولكل جزء من الأمبراطورية تقدير الموضوع — خصوصا بالنسبة لما قد يترتب على المفاوضات من الالتزامات — أيهمه لدرجة تسوّغ إرسال مفوض خاص عنه أم يكتفى بترك الأمر للأجزاء التي تمس المفاوضات مصالحها عن قرب .

فإذا اشترك أكثر من جزء من الأمبراطورية في المفاوضات فإن تمثيلها يكون على أحد أشكال ثلاثة :

١ — بمفوض أو أكثر عن الجميع يصدر اليه تفويض من الملك بناء على مشورة حكومات جميع الأجزاء المشتركة في المؤتمر .

ب — ببعثة واحدة عن الأمبراطورية تتكون من ممثلين معينين عن كل جزء مشترك منها في المؤتمر، كما اتبع في مؤتمر واشنطن لتحديد السلاح .

ح — ببعثة معينة عن كل جزء .

بعد هذا تعرض التقرير لمسألة إدارة الشؤون الخارجية للامبراطورية، فنص على أن الدور الرئيسى في هذه المسألة، كما هو الحال في مسألة الدفاع، يجب أن يبقى لأجل ما بيد الحكومة البريطانية . ولكن يجب على هذه الحكومة، وعلى الأخص في صلاتها مع الدول المتاخمة للدومينيون، أن تستشير تلك الدومينيون وألا تعمل ما قد يترتب عليه فرض التزامات على أحد الدومينيون دون موافقته .

وقد كانت العادة في منح إجازة القنصل (Exequatur) لقناصل الدول الأجنبية في الدومينيون أن تخاطب الدول الأجنبية في ذلك حكومة إنجلترا. فإذا كان القنصل قنصل مهنة (de Carrière) كانت إنجلترا تمنح الإذن دون استشارة الدومينيون، وإن كان قنصل شرف استشارت الدومينيون المختص . فرأى التقرير ضرورة الاستشارة في الحالتين؛ وعند موافقة الدومينيون تصدر الإجازة من الملك ويرسل للدومينيون ليوقع عليه الوزير المختص .

ويعد تقرير "بلفور" بحق وثيقة خطيرة ولو أنه يحجم عن إبداء حل قاطع كلما تعرض لمسألة دستورية هامة ويحيلها على المؤتمرات المقبلة . غير أن لهذا التردد ما يسوغه لدى من يفهم نظام الأمبراطورية المعقد والتأرجح الخطيرة التي قد تترتب على أى خطوة غير موفقة . ومع هذا فإن هذا التقرير قد وضع عدّة مبادئ دستورية عظيمة الأهمية ستبقى زمنا طويلا مرشدا الى تنظيم الصلات الأمبراطورية .

٣ — وتنفيذاً لتوصيات مؤتمر سنة ١٩٢٦ عينت في سنة ١٩٢٩ لجنة . أمبراطورية من رجال القانون درست النقط القانونية التي أشار المؤتمر بضرورة دراستها، وعرضت مقترحاتها على المؤتمر الأمبراطورى الذى عقد سنة ١٩٣٠ فوافق عليها . وأكثر مقترحات اللجنة مبنية على القواعد العامة التي جاءت في تقرير "بلفور" .

وضعت اللجنة مشروع قانون أوصت بأن يصدره برلمان إنجلترا بعد أن توافق عليه برلمانات جميع الدومينيون؛ وقد تم ذلك فعلا وصدر هذا القانون في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١، ويطلق عليه اسم قانون ويستمنستر (Westminster Statute) .

اشتملت ديباجة هذا القانون على مبدأ هام وهو أنه "بما أن الملك قد أصبح رمز الاتحاد بين أجزاء الامبراطورية فإن المركز الدستوري الحديد لهذه الأجزاء يستلزم، لإمكان تغيير لقب الملك أو تعديل نظام وراثته العرش، موافقة برلمانات جميع الدومينيون وبرلمان إنجلترا" .

ثم نصت الديباجة على أن كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وإيرلندا الحرة ونيوفونلند قد قبلت نصوص هذا القانون وطلبت أن يصدر برلمان إنجلترا تشريعا به .

وسنشير هنا الى بعض المواد الهامة في هذا القانون :

مادة ١ — كلمة دومينيون في هذا القانون تشمل كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وإيرلندا الحرة ونيوفونلند .

مادة ٢ — (١) لا يطبق بعد الآن قانون (Colonial Laws Validity Act) الذي كان ينص على بطلان أى تشريع يصدره برلمان إحدى المستعمرات اذا كان مخالفا لنصوص أى قانون انجليزى .

(ب) لبرلمان أى دومينيون الحق فى إلغاء أو تعديل أى قانون انجليزى يسرى على الدومينيون كجزء من قوانينها .

مادة ٣ — لبرلمان أى دومينيون سنّ قوانين يكون لها مفعول خارج حدود الدومينيون .

مادة ٤ — ليس لبرلمان إنجلترا بعد سريان هذا القانون أن يسنّ قانونا يطبق على أحد الدومينيون ما لم يكن منصوبا فيه على "أن هذا الدومينيون قد قبل وطلب إصدار هذا القانون" .

مادة ٧ - (١) نصوص هذا القانون لا تطبق في حالة إلغاء أو تعديل أو تغيير قوانين كندا التي صدرت بين سنة ١٨٦٧ وسنة ١٩٣٠ أو أى أمر أو قرار صدر بناء على هذه القوانين .

(ب) نصوص مادة ٢ من هذا القانون تطبق في حالة القوانين التي تصدرها المقاطعات الكندية .

(ج) السلطات التي مُنحها بمقتضى هذا القانون برلمان كندا والهيئات التشريعية لمقاطعاتها مقصورة على القوانين التي تُصدرها تلك الهيئات داخل اختصاصها .

مادة ٨ - نصوص هذا القانون لا تمنح برلمان أستراليا أو برلمان نيوزيلندا أية سلطة لإلغاء أو تعديل دستورهما إلا وفقا للقوانين السارية قبل هذا القانون .

مادة ٩ - ليس في هذا القانون ما يمنح برلمان اتحاد أستراليا سلطة التشريع في المسائل الخارجة عن اختصاصه والداخلية في اختصاص حكوماته المختلفة .

مادة ١٠ - لا تسرى إحدى المواد ٢ و ٣ و ٤ من هذا القانون على أىّ دومينيون بجزء من قانونه إلا بموافقة برلانه . وكل قانون يصدره برلمان أىّ دومينيون بالموافقة على أىّ مادة من هذه المواد يجب أن ينص على أن سرانها عليه يكون من وقت سريان هذا القانون أو من أىّ تاريخ لاحق يعينه .



ويلاحظ من تصفح هذا القانون أن النص على ضرورة الإجماع لإمكان تغيير لقب الملك أو نظام وراثته العرش جاء في مقدمة القانون لا في صلبه، ولذلك لا تكون له قوة القانون؛ غير أنه مع ذلك إعلان حاسم لمبدأ دستوري لا تسهل مخالفته على أحد . ولهذا المبدأ أهمية عظمى، فانه يدل على أن تطوّر الأمبراطورية بلغ حدّا لم يكن يتصوّره أحد في مبدأ هذا القرن . فحتى في مسألة العرش لم تعد انجلترا مطلقة الحرية ويجب عليها أن تحصل على موافقة جميع الدومينيون عند إحداث أىّ تغيير .

وهذا ولا شك يقوى الملكية في إنجلترا ويثبت من دعائهما، لأن معارضة أى دومينيون كاف للقضاء على أى تغيير يراد إدخاله على نظامها . طبعاً ستبقى إنجلترا عملياً صاحبة رأى الأخير في هذا الموضوع ، غير أنها إذا لجأت الى عمل لا توافق عليه الدومينيون فانها تعرض وحدة الإمبراطورية لخطر عظيم ، وهذا وحده كاف لصدها عن المغامرة في هذا السبيل .

وبهذه المناسبة نذكر أنه عند ما عرض مشروع هذا القانون على برلمان جنوب أفريقيا انتقده "الجنرال سمطس"، وكان زعيم المعارضة ، مدعياً أن النص على عدم جواز تغيير لقب الملك دون موافقة جميع برلمانات الدومينيون وإنجلترا يجعل من المستحيل دستورياً على جنوب أفريقيا أن تنفصل عن الإمبراطورية دون موافقة إنجلترا والدومينيون ؛ لأن الانفصال يترتب عليه تغيير لقب الملك ؛ هذا مع أن حق الانفصال كان ضمن البرنامج الانتخابي لرئيس الوزارة "الجنرال هرزوج". وقد ترتب على هذا الانتقاد أن قرر البرلمان أنه يقبل هذه الفقرة محتفظاً بحق الانفصال . ويلاحظ أيضاً أن هذا القانون قد أزال القيود التي كانت موضوعة على السلطة التشريعية للدومينيون ؛ فلم يعد يعتبر القانون باطلاً لمجرد مخالفته نصوص أو مبادئ القوانين الإنجليزية ، ولم يعد لبرلمان إنجلترا حق التشريع للدومينيون بغير رضاها ، وأصبح للدومينيون حق إصدار قوانين تسرى خارج حدودها ، وأصبح لها سلطة تشريعية كاملة فيما يختص بالسفن التي في مياهها المحلية والتي تشتغل في الملاحة الساحلية ، وفيما يختص بالسفن المسجلة عندها سواء أكانت في مياهها المحلية أم في الخارج ، مع احترام القوانين الأجنبية في حالة وجود تلك السفن في مياهها المحلية .

غير أن حق التشريع الدستوري بقي مقيداً في كندا وأستراليا ونيوزيلندا ، وذلك بناء على رغبة أقاليمها التي تخشى أن تعمدى البرلمانات المركزية على اختصاصاتها أو أن تسلبها المزايا التي تتمتع بها . ويظهر أن هذه القيود تسرى أيضاً على إيرلندا لأن معاهدة سنة ١٩٢١ تنص على أن دستورهما مثل دستور كندا .

غير أنه يلاحظ أن هذه القيود بالنسبة للتشريع الدستوري لم تفرضها إنجلترا على الدومينيون فرضاً بل الأخيرة هي التي طلبت ذلك إرضاء لمطالب الأقاليم . فلو استطاعت هذه الدومينيون أن تسوّى هذه المسألة باتفاق داخلي يرضى الأقاليم ويطمئنها على حقوقها المحلية لكان لها أن تطالب من إنجلترا أن تصدر تشريعاً بإلغاء هذه القيود .

وقد قُتر مؤتمراً سنة ١٩٢٩ ، وأقره مؤتمر سنة ١٩٣٠ ، أنه بالنسبة لحق الملك في التصديق على القوانين يصبح من حق أى دوميون إلغاؤه من دستورها إذا كان تعديل الدستور من حقها ، وإلا فلها أن تطالب من البرلمان الإنجليزي بإصدار تشريع بإلغائه . وأشار أيضاً بالنسبة لحق إبطال القوانين التي تصدرها الدومينيون (disallowance) بأن استعمال هذا الحق لم يعد جائزاً وبأن لأى دوميون إلغاء النصوص الواردة عنه في دستورها . وقد استثنى المؤتمر حالة واحدة وهي حالة (Colonial Stocks Act 1910) فان هذا القانون يبيع لوزارة المالية البريطانية أن تسمح بوضع سندات قروض الدومينيون في كشف السندات التي يباح للأوصياء أن يستثمروا أموال القصر فيها (Trustee securities) . ومن بين الشروط التي تشترطها وزارة المالية الإنجليزية أن تعلن حكومة الدومينيون التي تريد الانتفاع بهذا الامتياز أنها تقبل أن تستعمل إنجلترا حق إبطال أى تشريع مالى تصدره الدومينيون وترى حكومة إنجلترا أنه يضعف من قيمة هذه السندات إضعافاً يضر حاملها أو يتضمن مخالفة لعقد القرض . وقد رأى المؤتمر بقاء هذا الحق لإنجلترا في هذه الحالة ؛ لأن الدومينيون تلتفع بإضافة قروضها الى قائمة "سندات الأوصياء" إذ يسمح لها ذلك بالاقتراض بفائدة تقل عادة ١ ٪ عن فائدة القروض الأخرى وذلك لاعتماد المكتتبين على هذه الضمانات .

تعرض مؤتمر سنة ١٩٣٠ لمسائل أخرى غير المسائل التشريعية ، منها إنشاء محكمة امبراطورية للنظر فيما قد ينشأ بين أعضاء الامبراطورية من المنازعات . وقد آثر المؤتمر ألا تكون محكمة دائمة بل تشكل عند الحاجة من خمسة أعضاء ، يعين كل

طرف من المتنازعين عضوا من كبار رجال القانون من أحد أجزاء الأمبراطورية غير الداخل في النزاع وعضوا آخر من الأمبراطورية بلا قيد ولا شرط ، أى أنه يجوز أن يكون من رعايا الجزء الذى اختاره ؛ وينتخب هؤلاء الأربعة خامسا يكون رئيس المحكمة . وللمحكمة الاستعانة بمساعدين من ذوى الخبرة فى الموضوع المتنازع فيه اذا طلب المتنازعان ذلك .

ولعدم إمكان الاتفاق على جعل التحكيم إجباريا فقد بقي اختياريا . ويكون اختصاص هذه المحكمة مقصورا على المنازعات بين الحكومات فى المسائل التى يمكن إخضاعها للقانون . ورغم بقاء التحكيم اختياريا فإن إنشاء هذه المحكمة يؤكد وحدة الأمبراطورية ويدل على اعتبار الصلات بين أعضائها داخلية لا دولية . وبهذه المناسبة نذكر أنه فى سنة ١٩٢٩ وقعت إنجلترا والدومينيون على بروتوكول محكمة العدل الدولية مع تحفظ يقضى بأن يستثنى من اختصاصها المنازعات بين أعضاء الأمبراطورية . ولكن مندوب لإرلندا صمم على التوقيع دون أى تحفظ .

ثم تعرض المؤتمر لمسألة تعيين الحاكم العام للدومينيون وقرر أنها مسألة تخص الملك والدومينيون المراد تعيين الحاكم العام لها ، وأن الملك يعمل فى ذلك بمشورة حكومة الدومينيون ، وأن طريق التخابط بين الملك وبين حكومة الدومينيون أمر متروك لهما أيضا . وقد أظهرت حكومة إنجلترا استعدادها للاستمرار على تقديم خدماتها لأية حكومة من حكومات الدومينيون بالكيفية التى ترغب فيها . ولقد حصل أخيرا ولأول مرة أن عين حاكم عام لأستراليا من الأستراليين إجابة لطلب أستراليا ، كما أن الحاكم العام الحالى لإرلندا إيرلندى اختارته الحكومة الإيرلندية .

وقد أقر المؤتمر فائدة الاتصال الشخصى بين وزراء إنجلترا ووزراء الدومينيون ، ولكنه ترك كيفية تنظيم ذلك لرغبات كل جزء . ويلاحظ أنه فى ذلك الوقت كان لإنجلترا فعلا مندوب سام فى كندا وآخر فى جنوب أفريقيا ، وقد تم ذلك فيما بعد فأصبح لها الآن مندوب سام فى عاصمة كل دومينيون ، كما أن لكل دومينيون وللهند

مندوبا ساميا في لندن ويستثنى من ذلك نيوفونلند فانها لصغرهما لم تبادل الممثلين مع إنجلترا . وأخيرا أعطت أستراليا لقب "وزير مفوض" لمثلها في لندن . ثم أشار المؤتمر الى كيفية التخاطب بين حكومات الدومينيون وبين الحكومات الأجنبية، فقرر أنه في البلاد التي ليس فيها للدومينيون ممثل سياسي فمن المرغوب فيه بقاء الطريق الدبلوماسي الحالي أى ممثل بريطانيا بواسطة وزارة الخارجية البريطانية، وذلك في كل مسألة ذات صبغة عامة وسياسية . وأجاز للدومينيون في الحالات التي تستوجب الاستعجال ، أن تخاطب مباشرة ممثل بريطانيا ، وفي الوقت نفسه تخاطب الدومينيون وزارة الخارجية البريطانية في الأمر .

أما في المسائل التي لا تعتبر ذات صبغة عامة وسياسية، فقد رأى المؤتمر أن من المصلحة العامة أن تكون المخاطبة مباشرة بين الدومينيون وبين ممثل بريطانيا . وقد حاول المؤتمر أن يعترف بقدر الإمكان المسائل التي تقع تحت النوع الثاني، فذكر أنها تشمل مثلاً المفاوضات لعقد اتفاق تجارى يخص إحدى الدومينيون وحدها والحكومة الأجنبية ، ورسائل التهئة والتعزية ، والدعوة لمؤتمرات غير سياسية ، وطلب معلومات فنية أو علمية .

وقرر أنه في هذا النوع من المسائل يكون للدومينيون أيضا اتخاذ أى طريق آخر غير الطريق الدبلوماسي .

ثم تعرض المؤتمر لمسألة الجنسية وذكر أن قانون الجنسية البريطانية (British Nationality & Aliens Status Act 1914) وضع شروط الجنسية المشتركة (البريطانية) المعترف بها داخل الأمبراطورية كلها، وقرر أنه إذا أريد تغيير هذه الشروط فمن الواجب التشاور والاتفاق بين أعضاء الأمبراطورية، كما قرر أن لكل عضو في الأمبراطورية أن يضع قانونا خاصا لتحديد من يعتبرون من رعاياه، ولكن يجب بقدر الإمكان أن تتوافر في هؤلاء الرعايا شروط الجنسية المشتركة . لكن المؤتمر مع ذلك اعترف بأن الظروف المحلية أو غيرها قد تستلزم من وقت لآخر الخروج عن هذه القاعدة العامة . وبعبارة أخرى فإن المؤتمر لم يرتافيا بين وجود

جنسية مشتركة (بريطانية) وبين وجود جنسية خاصة لرعايا كل جزء من أجزاء
الامبراطورية المختلفة . والواقع أن لكل من كندا وجنوب أفريقيا قانون جنسية
خاصا . وقانون الأخيرة تختلف شروطه في بعض النقط الهامة عن شروط الجنسية
المشتركة . وكذلك الدستور الإيرلندى يسمح بالحصول على الجنسية الإيرلندية
لأشخاص لا تتوافر فيهم شروط الجنسية المشتركة للامبراطورية .

وفيا يختص بحق استئناف أحكام محاكم الدومينيون أمام اللجنة القضائية للمجاس
الخاص يظهر أنه أصبح لكل دومينيون الحق في إلغائه بالطريق التشريعى إذا أراد .
ويلاحظ أنه ما دامت هذه المحكمة تتكون من قضاة انجلترا فقط واختصاصها
مقصود على أحكام محاكم المستعمرات دون محاكم انجلترا، فإنها تعتبر بحق بقية من
بقايا العهد الذى كانت المستعمرات خاضعة فيه لإشراف وتسلط انجلترا .



الهند

لم تكن الهند الى وقت الحرب تتمتع بأنظمة نيابية صحيحة . وكان لحاكم الهند
العام ولحكام الأقاليم سلطة مطلقة في إدارة شؤونها تحت إشراف وزير الهند
والبرلمان الانجليزى . غير أن التضحيات والمساعدات التى بذلتها الهند في الحرب
واطراد نمو الروح القومية في أبحاثها دفعت انجلترا الى الوعد بإدخال إصلاح على
أنظمة حكمها بعد انتهاء الحرب .

وفعلا عينت لجنة "مونتاجيو — شلمسفورد" (Montague-Chelmsford)
وكان الأول وزيرا للهند والثانى حاكمها العام، لدرس هذا الموضوع ، وصدر بما
قبلته الحكومة من توصياتها قانون "حكومة الهند سنة ١٩١٩" " وأُنشئ بمقتضى
هذا القانون في كل مقاطعة مجلس تشريعى إقليمى ، كما أنشئ في العاصمة بمجان
الحكومة المركزية مجلسان تشريعيان ، ونص على أن نسبة المنتخبين في هذه المجالس $\frac{5}{7}$
من مجموع الأعضاء والباقي يعينون ، ما عدا المجلس الأعلى في الحكومة المركزية
إذ جعلت فيه نسبة المنتخبين $\frac{3}{5}$ والمعينين $\frac{2}{5}$ من عدد الأعضاء .

وقد قسم اختصاص حكومات الأقاليم والحكومة المركزية الى قسمين : أحدهما يتولاه وزراء وطنيون مسئولون أمام الهيئات التشريعية ؛ وهو يشمل التعليم والصحة والصناعة والتجارة وإنشاء الطرق والمباني . أما القسم الثانى وهو يشمل المالية والبوليس والدفاع ... الخ ، فقد بقى فى يد حاكم المقاطعة أو الحاكم العام بعيدا عن رقابة الهيئات التشريعية . وقد أطلق على هذا النظام "الحكم المزدوج" . ونص القانون "على أنه بعد مضى عشر سنوات يعاد النظر فى هذا الدستور على ضوء التجارب" .

هذا بالنسبة للهند البريطانية ، أما المقاطعات الهندية التى يحكمها الأمراء فهى كلها تحت الحماية . وتتفاوت سلطة الأمراء فيها ؛ فبعضهم لا يكاد يملك شيئا من السلطة فى حين لا يزال للبعض الآخر سلطات هامة تشريعية ومالية وقضائية . ونظراً لأن هذه المقاطعات تحت الحماية البريطانية فليس لها شخصية دولية ولا صلات مع الدول الأجنبية ؛ وصلتها الوحيدة هى مع ملك بريطانيا باعتباره أمبراطور الهند . ولكن رأى من الوجهة العملية اتصالها مع الحاكم العام للهند الذى يعتبر فى صلاته معها نائبا للملك .

لم تقنع الهند البريطانية بما أدخل على أنظمة الحكم فيها من الإصلاح بمقتضى قانون سنة ١٩١٩ وأخذ الهنود ينادون منذ صدوره بأنه لا يحقق آمالهم وأنهم لا يرضون للهند بمركز فى الأمبراطورية أقل من مركز الدومنيون . وقد اضطرت إنجلترا إزاء ما قابل به الهنود هذا الإصلاح من عدم التعاون والمظاهرات والمقاطعة أن يعينوا تحت رئاسة "السير جون سميون" لجنة أخرى فى سنة ١٩٢٧ ، أى قبل مضى العشر السنوات المنصوص عنها فى قانون سنة ١٩١٩ . وقد درست اللجنة الموضوع وقدمت تقريرا بمقترحاتها ، وبعد ذلك أبدى أمراء المقاطعات الهندية المستقلة استعدادهم للدخول فى اتحاد يشمل جميع الهند ، وعلى أثر ذلك دعت الحكومة البريطانية مؤتمرا من ممثلى الأحزاب والمقاطعات الهندية يسمى مؤتمر "الطاولة المستديرة" ، وقد عقد المؤتمر دورتين تناقش أثناءهما فى مبادئ الإصلاح

المقترح. وبعد كل ذلك أعدت الحكومة الانجليزية مقترحات بمبادئ النظام الجديد الذى ترى تطبيقه على الهند كلها، وقد عرضت هذه المقترحات على لجنة مشتركة من أعضاء مجلس العموم ومجلس اللوردات، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها بموافقتها على المقترحات التى أصدرت بها الحكومة الانجليزية بعد ذلك قانونا يتناقش فيه البرلمان الانجليزى الآن .

وتتلخص مقترحات الحكومة الانجليزية فيما يأتى :

تنظيم الحكومة المركزية على أساس اتحادى (Federal) تشترك فيه الهند البريطانية والمقاطعات الهندية المستقلة، وتعطى أقاليم الهند البريطانية استقلالاً ذاتياً فى المسائل المحلية، ويحدد اختصاص كل من الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم . وتتكون الحكومة المركزية من الحاكم العام كممثل للملك ، تعاونه وزارة مسئولة أمام هيئة تشريعية من مجلسين، يكون جزء من أعضاء كل منهما منتخباً عن الهند البريطانية، والجزء الآخر تعيينه حكومات المقاطعات الهندية المستقلة . وتمتد سلطة الحكومة المركزية الى الهند البريطانية والى المقاطعات الهندية حسب ما يتفق عليه مع أمراءها .

ويقسم اختصاص الحكومة المركزية الى قسمين :

أحدهما يحتفظ بالاختصاص فيه للحاكم العام شخصياً تحت إشراف حكومة و برلمان إنجلترا، وهذا القسم يشمل الدفاع والشؤون الخارجية والشؤون الدينية ؛ ولحاكم العام أن يعين ثلاثة مستشارين يتولون إدارة هذه المسائل تحت إشرافه ، ويكونون بمقتضى وظيفتهم أعضاء فى المجلسين التشريعيين دون أن يكون لهما حق الاشتراك فى التصويت .

أما القسم الثانى فيشمل جميع الاختصاصات الأخرى كالتهنئة والصحة والمواصلات ... الخ ، وفى هذه المسائل تكون الوزارة مسئولة عنها أمام الهيئة التشريعية . إلا أنه يقترح أن ينص الدستور الجديد على أن من بين هذه المسائل

ما يليق على الحاكم العام "مسئوليات خاصة" وأنه اذا رأى أن مشورة وزرائه في إحداها تتنافى مع هذه المسؤولية، فله أن يخالف هذه المشورة .

والمسائل التي تلقى على الحاكم العام "مسئوليات خاصة" هي :

- ١ — منع خطر جسيم على السلام والطمأنينة في الهند أو في أى جزء منها .
- ٢ — المحافظة على الاستقرار المالى والسمعة المالية للاتحاد .
- ٣ — حماية مصالح الأقليات .
- ٤ — حماية مصالح الموظفين والحقوق التي يمنحهم إياها الدستور .
- ٥ — حماية حقوق المقاطعات الهندية .
- ٦ — منع التمييز التجارى .
- ٧ — أية مسألة تؤثر في إدارة المسائل المحتفظ بها للحاكم العام .

وللحاكم العام فضلا عن ذلك مطلق السلطة في الموافقة أو عدها على أى قانون تصدره الهيئة التشريعية، وفي إرسال أى قانون الى لندن ليرى فيه الملك رأيه، كما أن موافقته ضرورية لإمكان التشريع في بعض المسائل .

أما حكومة الأقاليم فتتكون من حاكم الإقليم تعاونه وزارة مسئولة أمام الهيئة التشريعية المحلية .

ويُقترح هنا أن ينص في دساتير الأقاليم على بعض المسائل التي تعتبر ذات "مسئولية خاصة" على الحاكم والتي يكون له حق التصرف فيها وحده اذا رأى أن مشورة وزرائه فيها لا تحقق الغرض من هذه المسؤولية ، وهذه المسائل هي التي أشرنا اليها سابقا، يضاف اليها "تنفيذ أوامر الحاكم العام" .

والهنود مختلفون في موقفهم تجاه هذه المقترحات؛ فبعضهم يعارضها لأنها لا تحقق للهند مركز دومنيون في الأمبراطورية ولأنها تُخرج عن إشراف الهيئات النيابية أهم المواضيع وهي الدفاع والمالية في حين تعطى الحاكم العام وحكام الأقاليم سلطات واسعة في حالة اختلافهم مع وزرائهم . وبعضهم يقبل ذلك كخطوة الى

الأمم مؤملا أن إنجلترا لن تتردد في منح الحكم الذاتي للهند اذا أقنعها الهنود بالتجربة أنهم يستطيعون إدارة شؤونهم بأنفسهم بحكمة وكفاية .

وفي إنجلترا نفسها تلقى مقترحات الحكومة معارضة من جانين . فان متطزفي المحافظين يعارضونها ، لأنهم يرون فيها تعريضا لمركز إنجلترا في الهند لخطر عظيم ، ولأنهم يعتقدون أن الهند لم يبلغ نضجها السياسى ما يسوغ إعطاءها الحريات والحقوق التى يتضمنها المشروع . هذا فى حين يرى متطزفو العمال أن المقترحات لا تذهب الى الحد المتفق مع وعود إنجلترا للهند .

وإذا كانت إنجلترا قد سحبت قواتها الحربية من جميع الدومينيون فانها لا تزال لها قوة حربية كبيرة فى الهند ، إذ يبلغ ما فى الهند من الجنود ١٥٠ ألف هندي و ٥٨ ألف انجليزى ؛ وهذه الحالة لا ترضى الهنود الذين يطالبون بالحاح بالعمل على جعل الجيش هنديا محضا ضباطه ورجاله . وقد وعدت الحكومة البريطانية أخيرا بالعمل على ذلك ؛ ولهذا أنشئت كلية حربية فى الهند لتدريب الضباط الهنود ليحلوا محل الضباط الانجليز فى المناصب العالية فى الجيش ، على أن يقلل عدد الجيش الانجليزى بالهند تدريجا . غير أن هذه الحركة سيحتاج تنفيذها بطبيعة الحال لأمد طويل يمكن فيه تدريب العدد الكافى من الضباط الهنود وإنشاء الوحدات الفنية اللازمة للجيش التى هى الآن انجليزية محضة كالمدفعية والمهندسين .

وتقوم الهند بدفع نفقات الجيش جميعه بقسميه الهندى والانجليزى . غير أن الهنود يلحون منذ نحو خمسين عاما فى المطالبة بتحمل الخزانة البريطانية جزءا من تلك النفقات ، لأن هذه الجيوش تؤدى عملا هاما فى الدفاع عن الأمبراطورية بجانب دفاعها عن الهند . وكانت مطالب الهنود متفاوتة فى هذا الصدد ؛ فبعضهم كان يرى أن تدفع إنجلترا جميع نفقات الجيش الانجليزى فى الهند (نحو ١٦ مليون جنيه) وبعضهم كان يرى أن تدفع الفرق بين نفقات ذلك الجيش وبين النفقات التى كان يتكفلها جيش هندي مساو له فى العدد (يقدر ذلك بنحو ١٠ مليون جنيه)

في حين كان يذهب بعضهم في المطالبة الى حد أن تدفع إنجلترا نصف نفقات الدفاع الهندي (أى نحو ١٨ مليون جنيه) .

وقد بحث هذا الموضوع في الماضى عدة لجان لم تؤد أعمالها الى حل هذه المشكلة ؛ وأخيرا عينت الحكومة البريطانية في سنة ١٩٣٣ لجنة بشكل محكمة كل أعضائها من القانونيين تحت رئاسة "سر روبرت جاردن" النائب العام السابق لأستراليا ، فبحثت هذا الموضوع من جديد وقدمت بمقترحاتها تقريرا في شهر يناير سنة ١٩٣٣

وقد بحثت هذه اللجنة مسئولية كل من حكومة إنجلترا وحكومة الهند عن الدفاع الهندي واتته الى تقرير المبدأ الآتى ، وهو أن الحكومة البريطانية مسئولة عن "الإخطار بالحسيمة" الناتجة عن هجوم إحدى الدول الكبرى على الهند أو على الأمبراطورية من طريق الهند . أما مسئولية حكومة الهند فهي عن "الأخطار البسيطة" وهي حماية الهند ضد أى "تعدى محلي" على حدودها وحماية المواصلات الداخلية وحفظ الأمن والنظام داخل الهند .

وقد رأت اللجنة أنه يجب أن يكون تتحمل الاعباء المالية على أساس هذا التقسيم . ونظرا لأن الجيوش التي في الهند لا تقتصر مهمتها على دفع "الأخطار البسيطة" فقط بل إن لها أهمية في الدفاع عن الأمبراطورية فقد رأت اللجنة أن تتحمل الحكومة البريطانية جزءا من نفقات الدفاع الهندي موازيا لذلك ، يكون تحديده على الأساسين الآتيين :

- ١ — أن الجيش الذى في الهند جيش مستعد عند الطوارئ للحرب في الحال وليس لهذا الجيش مثيل في سائر أجزاء الأمبراطورية ، كما أنه تحت تصرف بريطانيا لاستعماله في الشرق ، وقد سبق استعماله فعلا هناك .
- ٢ — أن الهند كبدان لتدريب جيش عامل ليس لها مثيل في الأمبراطورية ، والخبرة التي يستفيد منها الضباط والجنود الانجليز في الهند لها أهمية عظمى في زيادة كفايتهم الحربية .

وقد اكتفت اللجنة بتقرير هذه المبادئ وتركزت تحديد مبلغ الإعانة لاتفاق يحصل بين إنجلترا والهند . لذلك دارت عقب تقديم تقريرها مفاوضات بين الحكومتين أدت الى الاتفاق على قبول المبادئ التي قررها التقرير وعلى تحديد الإعانة بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه سنويا . وقد أعلن ذلك رئيس الوزارة البريطانية في البرلمان في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ووافق مجلس العموم الانجليزى طبعاً على ذلك .

والنقطة الهامة في هذا الموضوع ليست المبلغ الضئيل الذى قبلت إنجلترا أن تدفعه والذي لا بد أن الهنود سيلحون في المستقبل بزيادته ، وإنما هو المبدأ الخطير الذى ينطوى تحت هذا القرار، وهو ضرورة اشتراك الخزانة البريطانية مع الهند في تكاليف جيش الهند .



مستعمرات التاج والبلاد التى تحت الحماية أو الانتداب :

تشمل الامبراطورية البريطانية فضلاً عن الدومينيون والهند نحو ستين مليوناً من الأنفس يقطنون في مستعمرات التاج والبلاد التى تحت الحماية أو الانتداب . ومع أن السلطة العليا في إدارة شؤون هذه البلاد ترجع الى الوزارة والبرلمان البريطانى فان للحكومات المحلية سلطات متفاوتة الدرجة في أمورها المحلية تبعاً لدرجة رقيها واستعدادها ؛ فبينما نرى مالطا تكاد تتمتع باستقلال ذاتى تام في كل ما لا يمس صلتها بالامبراطورية نرى بعض المستعمرات في أواسط أفريقيا تتركز فيها جميع السلطة في يد الحاكم البريطانى .

ومما يدل على أن أنظمة الحكم حتى في هذه المستعمرات في تطور دائم أن جنوب رودسيا كانت الى عهد قريب تعد من مستعمرات التاج ولكنها أخيراً منحت الحكم الذاتى ومركز دومينيون في الامبراطورية .

وقد يكون من المناسب أن نذكر هنا أنه بينما يؤدى التطور الى رفع مركز بعض أجزاء الامبراطورية الى درجة الدومينيون أى الى درجة المساواة مع إنجلترا ، نرى

سوء الادارة قد يؤدى الى العكس ؛ فيها هي نيوفوندلند وهى من أقدم الدومينيون قد أساءت حكومتها إدارة ماليتها وساد فيها مرض المحاباة والرشوة والسعى وراء المصالح الخاصة وفصل الموظفين بالجملة كلما تولى الحكم حزب جديد وذلك ليعطى وظائفهم أنصاره ؛ فعم الفساد جميع فروع الإدارة فيها وأصبحت عاجزة عن ملوفا بتعهداتها المالية مما اضطرها الى طلب معونة إنجلترا ؛ فأرسلت الأخيرة لجنة للتحقيق اشتركت فيها كندا ونيوفوندلند نفسها ، وقد قامت اللجنة بمهمتها وقدمت تقريرا ينسمل وصف الحالة السابق ذكرها ويتضمن اقتراحات أظهرت الحكومة الانجليزية أنها مستعدة لقبولها إذا كانت حكومة نيوفوندلند تقبلها جميعها وعلى الأخص إلغاء الحكم النيابى الى أن يتيسر إصلاح الإدارة والمالية ، وأن تكون السلطة التنفيذية والتشريعية والمالية فى هذه الفترة بيد حكومة الملك فى إنجلترا ، يباشرها الحاكم العام تعاونه لجنة من ستة يعينهم الملك ، على أن يكون نصفهم من إنجلترا والنصف الآخر من نيوفوندلند ، وتكون هذه الهيئة تحت إشراف وزارة الدومينيون ، كما يكون لحكومة إنجلترا حق وقف أى قانون تصدره هذه الهيئة إذا رأت أنه لا يتفق مع حسن الإدارة .

وقد وافقت الهيئة التشريعية بجلستها فى نيوفوندلند فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ على مقترحات اللجنة وعلى الشروط التى اشترطتها إنجلترا لتقديم مساعدتها المالية .

وقدمت إنجلترا لنيوفوندلند ، بناء على هذه الاقتراحات ، مساعدات مالية كبيرة وضمنت جزءا كبيرا من ديونها بعد تحويله لإتقاص سعر الفائدة .

ومع أن عدد سكان نيوفوندلند لا يتجاوز ربع المليون ، وهى متاخمة لكندا ، فان أهلها قد أصروا طول هذه المدة على عدم الانضمام لها وآثروا البقاء مستقلين . ولا يبعد أن يكون الحل النهائى إقناعهم بالانضمام لاتحاد كندا ، إذ ليس من شك فى أن هذا هو الحل النهائى لمشكلاتهم .



الصلات الاقتصادية بين أجزاء الإمبراطورية

تكلمنا على الصلات السياسية بين أجزاء الإمبراطورية . وقد يكون من المفيد الآن أن نذكر شيئا عن الصلات الاقتصادية التي تربط بعضها ببعض :

يتبين مما فصلناه في هذا البحث أن الدومينيون أصبحت مطلقة الحرية في توجيه سياستها الاقتصادية في الطريق الذي تعتقد أنه يتفق مع مصالحها . فهي تفرض من الرسوم الجمركية على الواردات ما ترى فيه تحقيقا لمصلحة حقيقية أو وهمية ولو أضرب ذلك بمصالح إنجلترا التجارية ، ولها أن تعقد ما تشاء من المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية ، كما فعلت جنوب أفريقيا عندما عقدت معاهدة تجارية مع ألمانيا منحتها فيها حق " أحسن الدول معاملة " دون أن تستثنى من ذلك صلتها بإنجلترا . وبمقتضى هذه المعاهدة كان يحق لألمانيا أن تطالب بالفضيلات الجمركية التي أعطتها جنوب أفريقيا لإنجلترا في " أتاوه " ؛ وبذلك تسلب إنجلترا ميزة هذه التفضيلات . غير أن المسألة سويت باتفاق خاص بين جنوب أفريقيا وألمانيا يقضى بالآ تنفع الأخيرة بجميع هذه التفضيلات . ولقد عقدت جنوب أفريقيا في سنة ١٩٣٣ اتفاقا مع بعض شركات الملاحة الإيطالية لتنظيم خطوط بحرية بين جنوب أفريقيا وبين موانئ شمال أفريقيا وجنوب أوروبا لتسهيل ترويح حاصلاتها في تلك المناطق ، وفي مقابل ذلك تدفع جنوب أفريقيا لهذه الشركات مساعدة مالية سنوية قدرها ١٥٠ ألف جنيه . وقد تمت المفاوضات في هذا الاتفاق دون أن تعلم شركات الملاحة الإنجليزية شيئا عنها ودون أن تعطى فرصة لإبداء رأيها أو تقديم خدماتها في هذا السبيل . والدومينيون مستقلة في سياستها النقدية عن إنجلترا . ولذلك عندما اضطرت إنجلترا للخروج عن قاعدة الذهب في آخر سنة ١٩٣١ لم تتبعها جميع الدومينيون ؛ فقد ظل الدولار الكندي يتراوح في سوق المبادلة بين الجنيه وبين الدولار الأمريكي الذهب . وبقيت جنوب أفريقيا على قاعدة الذهب نحو ستة بعد خروج

انجلترا عنها ، ولم تقطع صلة عملتها بالذهب إلا عندما قويت مطالبة الرأي العام فيها بذلك . أما أستراليا ونيوزيلندا فقد خرجتا عن قاعدة الذهب مراعاة لمصالحهما التجارية ، ولكنهما لم تربطا عملتهما بالجنيه الانجليزي بل عملتا على إنقاص قيمتها في سوق المبادلة حتى 'تساوى مع الجنيه الانجليزي لنشجيع صادراتهما .

ولم يقتصر الأمر على ما تقدم ، فإن بعض الدومينيون فرض رسوما خاصة على البضائع الواردة من إنجلترا حتى لا تزيد مزاحمتها للمصنوعات المحلية بسبب رخص الجنيه الانجليزي .

وللهند من حيث السياسة الاقتصادية حرية تكاد تعادل ما تتمتع به الدومينيون . أما سائر المستعمرات فإن سلطتها في هذه الناحية تختلف بحسب درجة تقدم الحكم الذاتي فيها .

وقد يتبادر الى الذهن ، استنتاجا مما تقدم ، أن الصلات الاقتصادية بين الدومينيون والهند وبين إنجلترا لم تعد تختلف عن صلاتها بالدول الأخرى المستقلة ، ولكن الحقيقة غير ذلك ؛ إذ أن الصلة بالأمبراطورية لا تزال تجلب على أجزائها منازيا اقتصادية هامة لا تتمتع بها الدول الأجنبية ، كما أن هذه الصلة لها شأن خاص في تقوية الروابط الاقتصادية بين تلك الأجزاء . فمن المزايا الاقتصادية التي تعود على الدومينيون والهند من صلتها بالأمبراطورية الحماية الدبلوماسية التي يشملها بها ممثلو إنجلترا في أنحاء الأرض والمساعدات التي يقدمها لها قناصلها ، ثم إنها تستفيد من المعاهدات التي تعقدها إنجلترا مع الدول الأجنبية لضمان بعض المزايا للرعايا البريطانيين وللاسفن البريطانية ، ثم إن الدومينيون والهند يتبادلان التفضيلات الجمركية دون أن تستطيع الدول الأجنبية المطالبة بها بناء على مبدأ "أحسن الدول معاملة" ؛ وبذلك تضمن لمنتجاتها معاملة ممتازة في السوق الكبرى للامبراطورية . كذلك فإن الطريقة التي بها تضاف سندات قروضها على قائمة السندات التي يسمح بأن توظف فيها أموال القصر وعديمي الأهلية والجمعيات العلمية والخيرية (Trustee securities)

تعود عليها بفائدة لا يستهان بها ، فانها تساعد على الاقتراض بفائدة تقل في المتوسط $\frac{1}{4}$ في المائة عن غيرها .

أما الصلة التجارية بين الدومنيون وبين إنجلترا فانها هامة أيضا ، فان نتيجة سيادة إنجلترا على الأمبراطورية مدة طويلة قد أدت الى تثبيت مركزها التجاري في أسواقها وأصبحت الدومنيون تشتري جزءا كبيرا من حاجاتها من إنجلترا ، وقد ساعد على ذلك الصلة الوثيقة بين بنوك الدومنيون وبين بنك إنجلترا وحصول الدومنيون على أكثر قروضها من إنجلترا ، لأن الجزء الأعظم من هذه القروض يستعمل في مشتريات من إنجلترا .

ففي سنة ١٩٣١ كانت نسبة ما تصدره كندا لانجلترا إلى مجموع الصادرات الكندية ٢٨,٣ ٪ وكانت النسبة في أستراليا ٤٩,٨ ٪ وفي نيوزيلندا ٨٧,٧ ٪ وفي الهند ٣٧,٩ ٪ وفي جنوب أفريقيا ٤٣,٤ ٪

وفي نفس السنة كانت نسبة ما يرد لكندا من إنجلترا إلى مجموع الواردات اليها ١٧ ٪ وكانت النسبة في أستراليا ٣٩ ٪ وفي نيوزيلندا ٤٩ ٪ وفي الهند ٣٥ ٪ وفي جنوب أفريقيا ٤٣ ٪ ويلاحظ أن كندا أقل الدومنيون تجارة مع إنجلترا ، وذلك نظراً لمركزها الجغرافي الذي يجعل صلتها أكبر بالولايات المتحدة الأمريكية .

وتدل إحصاءات التجارة الخارجية الانجليزية في التسعة الأشهر الأولى من سنة ١٩٣٣ أن ١ ٪ من صادرات إنجلترا صدرت للأمبراطورية و ٣٧ ٪ من وارداتها جاء من أجزاء الأمبراطورية .

وقد أبدت الدومنيون منذ عهد طويل رغبتها في تبادل التفضيلات الجمركية بين أجزاء الأمبراطورية المختلفة . ولكن إنجلترا لم تستطع إجابة هذا الطلب لتنافره مع مبدأ حرية التجارة الذي كان سائدا فيها . وبالرغم من ذلك فان كندا في سنة ١٨٩٣ عند ما زادت رسومها الجمركية منحت المنتجات الانجليزية تفضيلا تنقص بموجبه

هذه الرسوم ٢٥ ٪ من قيمتها ثم زيدت هذه النسبة الى $\frac{1}{4}$ ٣٣ ٪ سنة ١٩٠٠ وفى سنة ١٩٠٣ حذت جنوب أفريقيا حذو كندا ومنحت تفضيلا جمركيا للنتجات الانجليزية بنسبة ٢٥ ٪ وفى نفس السنة زادت نيوزيلندا رسومها الجمركية، واستثنت من الزيادة البضائع الانجليزية، وفى سنة ١٩٠٧ قررت أستراليا هذا المبدأ .

فعلت الدومنيون ذلك فى أول الأمر دون أن تشترط على انجلترا منحها تفضيلات مقابلة، وكانت ترى فى ذلك نوعا من الاعتراف بمجمل انجلترا نظير ما تتحمله فى الدفاع عن الأمبراطورية . غير أنه منذ ابتداء القرن الحالى أخذت الأصوات ترتفع بضرورة تبادل التفضيل . ولكن انجلترا لم تستطع إجابة هذه الرغبة حتى جاءت الحرب وفرضت بعض الرسوم الجمركية على بعض المصنوعات الأجنبية . ثم فرضت فى سنة ١٩٢١ (Key Industries Duties) . وفى سنة ١٩٢٤ فرضت رسوما أخرى تكلمنا عنها تفصيلا فى باب "حرية التجارة والحماية الجمركية" فأعفت من هذه الرسوم ما يرد من الأمبراطورية ؛ غير أن فائدة ذلك كانت قليلة لأن هذه الرسوم وضعت على مصنوعات لا تنتج الدومنيون إلا قليلا منها . ولكن الفرصة الكبرى جاءت فى سنة ١٩٣٢ حيث فرضت انجلترا رسوما جمركية على طائفة كبيرة من الواردات الأجنبية مكنتها من منح الأمبراطورية تفضيلات هامة، وقد تلا ذلك عقد مؤتمر اقتصادى فى "أتاوه" سنة ١٩٣٢ كان من نتائجه الاتفاق على زيادة مدى ومقدار التفضيلات المتبادلة بين أجزاء الأمبراطورية، كما قبلت كندا وأستراليا ونيوزيلندا مبدأ هاما وهو "أنها لا تفرض رسوما جمركية لحماية أية صناعة محلية لا يكون لها أمل معقول فى النمو والنجاح، وأن تراعى عند فرض هذه الرسوم أن تترك للمصنوعات الانجليزية المماثلة مجالا عادلا للمزاومة فى سوقها" .

وبصرف النظر عن فائدة هذه الاتفاقات من الوجهة الاقتصادية فإن فائدتها من الوجهة الأمبراطورية كانت هامة لما نتج عنها من توثيق الصلة بين أجزائها . ولا انجلترا نفوذ كبير فى كثير من فروع الحياة الاقتصادية فى الأمبراطورية . فهى تشرف على أكبر البنوك فى الدومنيون ما عدا كندا؛ ولا يخفى ما للبنوك من الأثر

في ترويج التجارة . فمثلا يملك بنك "باركلي" الانجليزية جزءا كبيرا من أسهم البنك الأهلي في جنوب أفريقيا . وبنك "ستندرد" وهو البنك الأكبر الكبير في جنوب أفريقيا ، هو بنك انجليزية تقريبا ، كذلك فان أكبر البنوك في أستراليا وفي نيوزيلندا وفي كندا هي بنوك انجليزية . أما الهند فهي ماليا تابعة للندن .

كذلك فان لانجلترا نصيب الأسد في صناعات جنوب أفريقيا وغيرها من الدومينيون ، فانها تملك كثيرا من سندات وأسهم الشركات الصناعية المحلية ، خصوصا الصناعات ذات الفائدة العامة كالكهرباء والسكك الحديدية ، مما يجعل هذه الصناعات تشتري أكثر ما تحتاج اليه من إنجلترا .

كذلك تلعب شركات الملاحة الانجليزية دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدومينيون والأمبراطورية ، وتكاد تحتكر نقل متاجرها الصادرة والواردة ماعدا كندا . كما أن شركات التأمين الانجليزية لها نفوذ كبير في جميع أنحاء الأمبراطورية . ولشركات تكرير السكر الانجليزية مصانع منتشرة في الأمبراطورية خصوصا في جزائر الهند الغربية وأستراليا ، وكذلك شأن الشركات الانجليزية لحيازة الأراضي وإصلاحها .



المركز الحالي للأمبراطورية البريطانية

١ — أما وقد انتهينا من سرد التطورات التي حصلت في عهد "الأمبراطورية الثالثة" فمن المفيد أن نلخص المركز الحالي للصلات التي لا تزال تربط أجزاءها بانجلترا .

ونشير هنا الى أن الكتاب والوثائق الرسمية نفسها أصبحت في أكثر الأحيان تستعمل عبارة "الأمبراطورية البريطانية" للدلالة على الكتلة المتكوّنة من المملكة المتحدة وأجزاء الأمبراطورية غير المستقلة ، أي الهند ومستعمرات التاج والبلاد التي تحت الحماية أو الانتداب ، وعبارة "عصبة الأمم البريطانية" للدلالة على تلك الكتلة المتكوّنة من المملكة المتحدة والدومينيون .

أما فيما يختص بالأمبراطورية البريطانية بالمعنى الجديد فلا تزال أجزاؤها وثيقة الصلة بانجلترا سواء من حيث السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، ولا يزال الإشراف على شؤونها بيد البرلمان الانجليزى والوزارة الانجليزية ، ولو أن بعضها يتمتع بقسط كبير من الاستقلال الذاتى فى كل ما لا يمس صلته بانجلترا .

أما "عصبة الأمم البريطانية" فيتلخص مركزها السيامى الحالى فيما يأتى :
السلطة التنفيذية :

أصبح الملك هو السلطة التنفيذية العليا فى كل دومينيون، وأصبح الحاكم العام فى الدومينيون ممثلاً للملك ، ومركزه الدستورى فيه كمركز الملك فى إنجلترا فلا يعمل إلا بمشورة وزرائه المسئولين أمام الهيئة التشريعية ، وبذلك لم يبق للحكومة الانجليزية أية سلطة تنفيذية على الدومينيون .

غير أنه مما يستحق الذكر هنا أن خاتم الدولة الأكبر (Great Seal) لا يزال فى إنجلترا بيد أحد الوزراء البريطانيين ؛ لذلك عند ما يوقع الملك على وثيقة خاصة بأحد الدومينيون كأوراق تعيين وزير مفوض أو الحاكم العام أو إعطاء تفويض فى مفاوضات دولية أو التصديق على معاهدة فإن الوزير البريطانى الذى بيده الخاتم الأكبر هو الذى يوقع مع الملك . غير أن مؤتمر سنة ١٩٣٠ ترك تنظيم هذه المسألة للملك والدومينيون المختص . وقد حصلت لإرلندا فعلاً على خاتم خاص بها (Great Harp Seal) وهو الآن بيد أحد الوزراء الأيرلنديين ، ويستعمل فى جميع الوثائق الخاصة بها دون تدخل أى وزير بريطانى . وقد أصبح لسائر الدومينيون الحق فى أن تحذو حذو إيرلندا إذا شاءت .

السلطة التشريعية :

قضى قانون وستمنستر على كل إشراف للحكومة أو البرلمان الانجليزى على السلطة التشريعية فى الدومينيون التى أصبحت هيئاتها التشريعية مختصة بالتشريع فى جميع

(١) يحدد مركز هذه العصبة قانون وستمنستر الذى صدر فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١

المسائل . غير أنه يستثنى من ذلك التشريع الخاص بتعديل الدساتير ؛ فإن قانون وستمنستر يستبق للبرلمان الانجليزى بعض السلطة فى هذا الموضوع . ويمكن القول بأن سلطة الدومنيون فى تعديل دساتيرها بقيت على العموم كما كانت فى آخر عهد الأمبراطورية الثانية . إلا أنه يلاحظ أن هذه القيود لم تفرضها إنجلترا على الدومنيون بل إن الأخيرة طلبت إبقاءها لأسباب محلية سبق ذكرها .

يلاحظ أيضا أن قانون وستمنستر لم يبلغ حق البرلمان الانجليزى فى التشريع كله للدومنيون بل اكتفى باشتراط رضا الدومنيون ؛ وبذلك يكون هذا الحق لا يزال باقيا من الوجهة النظرية وإن كان استعماله مقيدا بشروط . ثم إنه لا يزال لانجلترا حق إبطال القوانين التى تصدرها الدومنيون اذا كانت تضر بحقوق حملة أسهم قروضها التى سمحت إنجلترا باضافتها الى قائمة السندات التى يجوز أن توظف فيها أموال القصر والجمعيات العلمية أو الخيرية ... الخ كما ذكرنا .

السلطة القضائية :

إن الرابطة القضائية الوحيدة بين الدومنيون وبين إنجلترا هى جواز استئناف أحكام محاكم الدومنيون أمام اللجنة القضائية للمجلس الخاص . وقد أصبح من حق كل دومنيون إلغاء ذلك أو تعديله بالطريق القانونى . ولكن لم تقطع الدومنيون هذه الصلة القضائية للآن ما عدا دولة إيرلندا الحرة التى وضعت أخيرا مشروع قانون لاستئناف أحكام محاكمها أمام محكمة إيرلندية ستؤسس لهذا الغرض .

المركز الدولى للدومنيون :

صار للدومنيون مركز دولى مستقل عن الأمبراطورية ، فهى أعضاء فى عصبة الأمم . وبعضها متدب من قبلها لإدارة بعض المستعمرات الألمانية السابقة . وللدومنيون حق عقد المعاهدات التجارية والسياسية مع الدول الأجنبية فى الأمور الخاصة بها . ولها الحق فى المؤتمرات الدولية أن ترسل مفوضين خاصين يمثلونها ويوقعون باسمها على ما يتم من الاتفاقات والمعاهدات ، ولبعضها ممثلون سياسيون فى عواصم الدول الأجنبية

فكندا لها ممثلون في وشنجن وطوكيو وباريس ، ولإيرلندا ممثلون في وشنجن وباريس وبرلين ولدى البابا . ولجنوب أفريقيا ممثلون في وشنجن وروما ولاهاي . أما أستراليا ونيوزيلندا فانهما لم يحدوا حدو الباقيين بل اكتفيا بالاعتماد على وزارة الخارجية البريطانية لتمثيلهما ؛ على أن أستراليا في بعض المفاوضات الاقتصادية أو الخاصة بالمهاجرة تتفاوض أحيانا مباشرة مع قناصل الدول الأجنبية المعتمدين لديها .

وبالرغم من هذا التعدد في التمثيل فان تجارب السنين الماضية لا تدل على أن ذلك قد سبب مشا كل خطيرة ؛ وذلك لأن اختصاص ممثلي الدومنيون مقصور على المسائل التي تهمها ، أما المسائل ذات الصبغة الامبراطورية فهي من اختصاص الممثل البريطاني وحده . والذي يحصل عادة هو تعاون جميع الممثلين للامبراطورية في عاصمة واحدة وتساوهم واتفاقهم على السياسة التي تتبع في المسائل المشتركة ، خصوصا وقد لوحظ بالتجربة أن هذا التعاون يكسب ممثلي الدومنيون كثيرا من القوة والنفوذ .

وقد يُتساءل بحق : ألا تزال الامبراطورية وحدة دولية رغم كل ما تقدم ؟ والجواب أن منظمى الامبراطورية الثالثة قد وجدوا في التاج المشترك كرمز لوحدة الامبراطورية حلا لهذه المسألة ؛ فهو تارة تاج واحد يمثل الامبراطورية كلها كوحدة دولية ويعمل بمشورة جميع حكوماتها ، وتارة تيجان متعددة يعمل في كل جزء بمشورة وزرائه في ذلك الجزء ، فهو تاج واحد في بعض المسائل الرئيسية التي تهم الامبراطورية كلها كحفظ السلام والدفاع ، وهو تيجان متعددة فيما عدا ذلك من المسائل التي لا تهم إلا إحدى وحدات الامبراطورية .

* * *

٢ — غير أن الصلات القانونية ليست الوحيدة التي تربط أجزاء الامبراطورية بانجلترا وترعّب تلك الأجزاء في البقاء فيها ، بل هناك العواطف الجنسية ، وعلى الأخص في أستراليا ونيوزيلندا ، تدفعهم الى التعلق بالامبراطورية . كما أن هناك

أسبابا محلية تؤدى الى نفس النتيجة . فالعنصر الفرنسى فى كندا يحرص على استمرار صلاتها بالامبراطورية لأنه يرى ذلك ضمانا قويا لعدم التعدى على المزايا الدينية والتعليمية التى يضمونها له الدستور الكندى . والعنصر الانجليزى فى جنوب أفريقيا يهمله ألا تنقطع صلتها بالامبراطورية خوفا من تسلط العنصر البويرى . والمقاطعات الهندية والأقليات فى الهند ترى مصلحتها فى بقاء صلتها بالامبراطورية ، لأن ذلك هو الضمان الوحيد لاحترام حقوقها الطائفية والدينية .

وهناك أسباب سياسية تدعو إلى التمسك بالصلوات الامبراطورية . فان فى الدومينيون ، وهى دويلات صغيرة سكان أكبرها لا يتجاوز العشرة الملايين ، مساحات شاسعة غنية بأرضها ومعادنها غير مستغلة ، وهذا مما يجب أنظار الدول المزدحمة بالسكان التى تبحث لهم عن مكان تحت الشمس كاليابان وإيطاليا . وليس لدى الدومينيون من القوة المادية ما يمكنها وحدها من صد غارة هذه الدول إذا ما فكرت فى الاستيلاء عليها ؛ ولذلك أصبح الأسطول البريطانى هو الأداة الوحيدة لحمايتها ضد هذا الخطر .

وهناك أيضا أسباب اقتصادية ومالية تدفع الدومينيون الى التمسك بالامبراطورية ؛ فان السوق الانجليزية سوق عظيمة جدًا لمنتجات الدومينيون وخصوصا المواد الغذائية والمواد الأولية . كما أن أجزاء الامبراطورية فى حاجة لإصلاحات كثيرة ومشروعات كبرى لتنمية مواردها ، وهى تجد فى سوق لندن ما تحتاج اليه من المال . هذه المشروعات بشروط مناسبة لا تستطيع أن تجدها فى سوق مالية أخرى .

وإذا كانت هذه الفوائد السياسية والاقتصادية والمالية التى تجنيها الدومينيون من البقاء فى دائرة الامبراطورية واضحة جلية ، فان بعض الباحثين يتساءل عما تجنيه إنجلترا من هذه الصلة ، ويرى أنها إذا كانت تجد فى أسواق الدومينيون مصرفا هامًا لمنتجاتها فانها تستطيع أن تستبق لنفسها هذا المركز باتفاقات تجارية مع هذه الدومينيون المستقلة كما تفعل مع بعض جمهوريات جنوب أمريكا مثلا . غير أن هذا التدليل غير مقنع لأنه حتى من الوجهة التجارية لا يمكن الاستهانة بفائدة الدومينيون لانجلترا خصوصا إذا

لاحظنا أن التقرب التجارى بين أجزاء الامبراطورية حديث العهد جدًا ، وليس من البعيد أن يتطور ذلك حتى يصبح النصيب الأكبر فى أسواق الدومنيون للشجات الانجليزية وحدها . على أن هناك اعتبارات أخرى تجعل انجلترا حريصة على المحافظة على كيان الامبراطورية ، فانه فضلا عن الاعتبار الأدبي الذى يجعلها تفخر بأن تكون على رأس أكبر امبراطورية عرفها التاريخ فان انفصال الدومنيون يضعفها سياسيا وحربيا ، إذ يحرمها معونة نحو ثلاثين مليوناً من الأنفس كما يحرمها نقط ارتكاز حربية متعددة هامة وموانى فى أنحاء العالم يستطيع الأسطول البريطانى التمكن منها أو الاحتماء فيها عند الحاجة . ثم إن انجلترا وهى لا تنتج إلا قليلا مما تحتاج اليه من المواد الغذائية تؤثر طبعاً أن تستطيع الحصول عليها وقت السلم ووقت الحرب من بلاد تعتمد على ولائها وصدقتها .



مستقبل الأمبراطورية

لا بد أن يحول بخاطر من يتصفح تاريخ الأمبراطورية البريطانية وتطور الصلات التى تربط أجزاءها بعضها ببعض أن يتساءل : ما الذى يربى لهذه الأمبراطورية فى المستقبل ؟ أهى سائرة نحو التفكك والانحلال أم أنها ستستطيع المحافظة على وحدتها الى أجل طويل ؟

ولن يجد المرء جواباً على هذا السؤال بتحليل دستور الأمبراطورية والصلات القانونية التى تضم أجزاءها ، إذ ليست هناك أية طريقة قانونية يمكن اتخاذها ضد أى عضو من الأمبراطورية يخالف هذا الدستور أو يحاول الانفصال من الأمبراطورية . وقد رأينا أن الدومنيون لم تقبل أن يكون التحكيم إجبارياً فيما ينشأ من الخلاف بينها وبين انجلترا أو بين اثنين منها ، فأى قيمة لدستور لا ينص على طريقة دستورية لصد كل من تحدته نفسه بخالفته ، لأنه لا يبقى فى هذه الحالة إلا استعمال القوة ، وهذا ليس بالسهل الهين ، فان أى التجاء من جانب انجلترا للقوة يغضب من غير شك جميع

الدومينيون لما ترى فيه من المناقاة للمساواة التى اعترف بها "قانون وستمستر" وهو دستور الأمبراطورية الثالثة .

ولكن إذا كانت الصلات القانونية لا تكفل الرد على هذا السؤال فهناك عوامل ثلاثة تلعب دورا هاما فى هذا الصدد :

١ — ظروف السياسة العالمية التى تحيط بالأمبراطورية . فاذا قدر للعالم أن تكون السنين المقبلة مملوءة بالمنازعات الدولية والحروب المتعددة المختربة خصوصا فى أوروبا، فان ذلك قد يهدد وحدة الأمبراطورية، إذ لا يضمن أن تتفق مصالح الدومينيون مع مصالح إنجلترا فى كل حالة مما قد يؤدى الى رفض بعضهم الوقوف بجانبها فى إحدى هذه الحروب، ولا تخفى نتائج ذلك على وحدة الأمبراطورية . ومن الوجهة النظرية قد تتعرض وحدة الأمبراطورية للخطر من الحالة العكسية . فاذا فرض أن عصبة الأمم بلغت من السمعة والنفوذ ما جعلها تحفظ السلم فى العالم مدة طويلة، وأصبحت الدول صغيرها وكبيرها مطمئنة على سلامتها، فقد يضعف ذلك من أهمية الحماية التى تبذلها إنجلترا للدومينيون وهى من أكبر العوامل فى حرصها على البقاء فى الأمبراطورية مع أن فى هذا تحديدا لاستقلالها بوجه عام . وبعبارة أخرى إن الحق الملائم لبقاء وحدة الأمبراطورية هو الحق الذى يسود فيه السلام دون أن تشعر الدومينيون باستغنائها عن حماية الأسطول البريطانى، وهذا ما يرجى أن يكون عليه حال العالم فى السنين المقبلة، لأن ما نراه من مجهودات الدول الكبرى نحو خفض السلاح وإزالة أسباب الخلاف بين الدول وجعل التحكيم أداة لفض المنازعات مما يبعث على الأمل أن يتمتع العالم فى السنين المقبلة بعهد من السلام النسبى . ومن جهة أخرى فان تاريخ عصبة الأمم فى الخمس عشرة سنة الماضية لا يدعو مع الأسف الى كثير من التفاؤل بالنسبة لما تستطيعه فى حفظ السلام .

٢ — تقوى الصلات الأمبراطورية اذا نجحت إنجلترا فى استبقاء قوتها وسمعتها فى العالم سواء من الناحية الاقتصادية ببقائها أكبر سوق مالية فى العالم ووضع نظمها

الصناعية على أساس متين وبقائها كأكبر مستهلك للواد الغذائية والأولية ، أو من الناحية السياسية اذا بقيت سياستها وأسطولها متمتعين باحترام العالم ؛ لأن الدومينيون تقبل قيادة إنجلترا وتلتف حولها ما دامت قوية اقتصاديا وسياسيا . أما إذا ضعفت فإن الدومينيون ستضطر للبحث عن محالفات جديدة تستعاض بها عن حماية إنجلترا الضعيفة ؛ ولن يصدها عن ذلك عواطف الجنسية ولا غيرها . وفي هذه الحالة يكون مصير الدومينيون إما الاستقلال التام وإما استيلاء الغير عليها .

٣ — تناقض المصالح بين أجزاء الامبراطورية . فاذا عملت إنجلترا على التوفيق بين هذه المصالح بقدر الامكان بالاتفاقات والتعاون والتشاور فانها قد تنجح في المحافظة على وحدة الأمبراطورية ، وإلا فإن هذا التناقض في المصالح سيعمل تدريجا على إضعاف الروابط بين أجزائها . وهنا يجب القول بأن إنجلترا تعمل بمهارة وحكمة على كسب ولاء الدومينيون والمحافظة على صداقتها ؛ فقد أرضت روح القومية فيها بالتعديلات الدستورية التي أدخلتها على مركزها وبالاقرار بمساواتها معها . وهي الآن تعمل على إرضاء الهند بادخال قسط جديد من الاصلاح على أنظمة الحكم فيها . وفي مؤتمر "أناوه" استطاعت أن تعقد اتفاقات مع أجزاء الأمبراطورية لتوثيق الصلات التجارية ولتفضيل المنتجات الأمبراطورية في السوق الانجليزية . وإنجلترا لا تترك فرصة في تقديم ما تستطيع من المساعدات المختلفة للدومينيون ؛ لذلك يسود الصلة بين الدومينيون وبين إنجلترا الآن الرضا والولاء ، وذلك حتى في جنوب أفريقيا ، كما تدل عليه تصريحات زعماء البوير وأفعالهم .

من كل ما تقدم يمكن القول بأنه لا محل للتشاؤم نحو مستقبل الأمبراطورية البريطانية . غير أن هناك سحابة تعكر صفو هذا الجوّ وهي إيرلندا ، فان صلتها بإنجلترا تسير من سيئ إلى أسوأ تحت حكومة "المستردى فاليرا" الذي يظهر أن غرضه الأخير هو إنشاء جمهورية في إيرلندا ؛ ولهذا فانه ألغى قسَم الولاء للملك الذي كان يقسمه أعضاء الهيئة التشريعية ، ثم سنّت حكومته ثلاثة قوانين ترمي إلى إضعاف صلة إيرلندا بالأمبراطورية . وإنجلترا لا تسلم بقانونية هذه الأعمال وتعتبرها مخالفة صريحة.

لمعاهدة سنة ١٩٢١ التي هي جزء من القانون الصادر بدستور إرلندا والمادة ٥٠ من هذا الدستور تنص "على أن أى تعديل فى دستور إرلندا يجب ألا يخرج عن نصوص المعاهدة". وسنرى فى الأيام المقبلة تطوّر هذه الأزمة الكبيرة وموقف الدومنيون نحوها .

على أنه يجب أن يلاحظ أنه لا يمكن اتخاذ إرلندا الحرة مثالا لولاء الدومنيون . فان تاريخ العلاقات بين إنجلترا وإرلندا فى قرون طويلة ترك فى نفوس الإرلنديين الكاثوليك من الأثر السيئ ما لا يمكن أن تمحوه بسرعة معاهدة سنة ١٩٢١ ، كما ترك كذلك جروحا بقيت دامية مئات من السنين ، فلا يمكن أن تلتئم فى مدّة قصيرة . على أن أخبار الأشهر القليلة الماضية تفيد تحسن هذه العلاقات الى حدّ ما ، فقد حصل أخيرا اتفاق جمركى بين إنجلترا ودولة إرلندا الحرة ؛ والمتنظر أن هذا الاتفاق الذى تناول مسائل محدودة يكون فاتحة اتفاقات هامة أخرى تعيد العلاقات الحسنة التى سادت بين إنجلترا وإرلندا فى السنين القصيرة التى تلت إمضاء معاهدة سنة ١٩٢١

شكر واجب

استعنت في جمع المعلومات الكثيرة التي احتجت اليها لوضع هذا الكتاب
ببحوث ومجهودات جميع موظفي المفوضية والقنصلية المصرية بلندن بين سنة ١٩٣١
وسنة ١٩٣٣ . ولولا المساعدات القيمة التي قدمها إليّ هؤلاء الأصدقاء لما
استطعت القيام بهذا العمل .

فلهم جميعاً أقدم وافر الشكر ما
حافظ عفيفي



تصحيح خطأ

جاء في صفحة ١٠٠ وفي نهاية السطر السابق للأخير :

كلمة "إرلندا" وصوابها "أسكتلندا"

مراجع هذا الكتاب

- THE CONSTITUTIONAL HISTORY OF ENGLAND, by F. W. Maitland.
THE MECHANISM OF THE MODERN STATE, by Sir John Marriott.
THE ENGLISH CONSTITUTION, by Walter Bagehot.
THE GOVERNMENT OF ENGLAND, by Lawrence Lowell.
PARLIAMENT, by Sir Courtenay Ilbert.
THE ENGLISH CONSTITUTION, by Sir Maurice Amos.
BRITISH POLITICS IN TRANSITION.
CONSEILS A UN JEUNE FRANÇAIS PARTANT POUR "L'ANGLETERRE", by
André Maurois.
LONDRES, by Paul Morand.
ETUDES ANGLAISES, par André Chevrillon.
LA VIE DE DISRAELI, par André Maurois.
EDWARD VII, by André Maurois.
LA CRISE BRITANIQUE AU XX^e SIÈCLE, par André Siegfried.
EUROPE, by Count Herman Keyserling.
ENGLISHMEN, FRENCHMEN AND SPANIARDS, by S. de Madariaga.
SCHOOLS OF ENGLAND, by Dover Wilson.
THE MINISTRY OF HEALTH, by Sir Arthur Newsholme.
THE LAWS OF ENGLAND, by Halsbury.
THE COMMON LAW, by Odgers.
THE HISTORY OF ENGLISH LAW, by Pollock and Maitland.
THE CONSTITUTIONAL LAW AND LEGAL HISTORY, by Marston Garsia.
CRIMINAL LAW AND PROCEDURE, by Marston Garsia.
L'ANGLETERRE NOUVELLE, by Ch. Bastide.
THE LEGAL SYSTEM OF ENGLAND, by J. E. G. de Montmorency.
THE HOME OFFICE, by Sir Edward Troup.
THE CONSTITUTIONAL HISTORY OF ENGLAND, by Cecil S. Emden.

النظام القضائي في إنجلترا، تأليف الأستاذ أحمد صفوت بك .
طائفة من التقارير والمستندات الرسمية ومن كتب أخرى أشرنا إليها في مختلف
فصول الكتاب .

فهرس الكتاب

صفحة

مقدمة ٣

الباب الأول

الدستور البريطاني

تمهيد ٣٥

الفصل الأول — ملخص تاريخ الحياة الدستورية في إنجلترا :

العصر الأول — قبل ثورة سنة ١٦٤٨ ٥٢

العصر الثاني — من الثورة الى سنة ١٨٣٢ ٥٩

العصر الثالث — لإصلاح قانون الانتخاب ٦٣

الفصل الثاني — السلطة التنفيذية :

العرش ٦٨

الوزارة ٨٠

المجلس الخاص ٨٩

الموظفون الدائمون ٩٢

الفصل الثالث — السلطة التشريعية :

مجلس العموم ١٠٠

مجلس اللوردات ١١٩

خاتمة — الحركة القائمة الآن لإصلاح الدستور الإنجليزي ١٢٧

الباب الثانى

تكوين رأى العام

١٣٥	الفصل الأول — الصحافة الانجليزية
١٥٧	الفصل الثانى — الأحزاب الانجليزية
١٧٩	الفصل الثالث — حرية التجارة والحماية الجمركية

الباب الثالث

المسائل المالية

٢٠٩	الفصل الأول — وزارة المالية الانجليزية
٢١٩	الفصل الثانى — الميزانية الانجليزية
٢٣٧	الفصل الثالث — البنوك الانجليزية
٣٣٧	تمهيد
٢٤٧	بنك إنجلترا
٢٥٦	بنوك الإيداع
٢٦١	بيت التصفية — بيوت القبول — بيوت الخصم — بورصة الأوراق

الباب الرابع

التعليم فى بريطانيا

٢٧٨	أغراضه وتطورات
٢٩٢	الفصل الأول — مجلس التربية
٣٠٠	الفصل الثانى — التعليم الأولى العام — التعليم الثانوى
٣١٤	الفصل الثالث — الجامعات

الباب الخامس نظام القضاء الانجليزى

٣٢٩ تمهيد
٣٤٢ الفصل الأول — موجز تاريخ النظام القضائى
٣٦٤ الفصل الثانى — النظام الحاضر
٣٩٠ الفصل الثالث — مجلس اللوردات — محاكم أخرى — ملاحظات عامة

الباب السادس الامبراطورية البريطانية

٤٠٠ الامبراطورية الأولى
٤٠٦ الامبراطورية الثانية
٤١٦ الامبراطورية والحرب
٤٣٠ الامبراطورية الثالثة
٤٤٢ الهند
٤٤٨ مستعمرات التاج والبلاد التى تحت الحماية أو الانتداب
٤٥٠ الصلات الاقتصادية بين أجزاء الامبراطورية
٤٥٤ المركز الحالى للامبراطورية البريطانية
٤٥٩ مستقبل الامبراطورية



كَمِّلْ طَبْعَ كِتَابِ "الانجليز في بلادهم" بمطبعة
دار الكتب المصرية في يوم السبت ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٥٣
(٢٣ مارس سنة ١٩٣٥) م

محمد نديم
ملاحظ المطبعة بدار الكتب
المصرية





